فولكر بيرتس

الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد



الاقتصاد السياسي في سورية
تحت حكم الأسد

THE POLITICAL ECONOMY OF SYRIA UNDER AL-ASAD

Volker Perthes

First Published in March 2012

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb • www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978-9953-21-514-3

الطبعة الأولى: آذار (مارس) ٢٠١٢

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

فولكر بيرتس

الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد

ترجمة:
عبد الكريم محفوض

مراجعة:
حازم نهار





المحتويات



المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية ــ واشنطن

مركز مستقل غير حكومي، غير حزبي، تأسس في عام ٢٠٠٨، ويهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع وتعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. للمزيد www.scpss.org

الهيئة الاستشارية:

- البرفسور ريموند هينبوش: أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا.

- السيد فريدريك هوف: رئيس مجلس إدارة شركة AALC، وهي شركة استشارات خاصة، وعضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن.

- البرفسور جوشوا لانديز: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، والمدير المشارك لمركز تاريخ الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية.

- البرفسور ديفيد ليش: أستاذ الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس ـ الولايات المتحدة، ومؤلف السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد.

- البرفسور باتريك سيل: كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد. مقيم حالياً في باريس.

- البرفسور فريد لاوسن أستاذ دراسات الشرق الأوسط في كلية ميلز ـ كاليفورنيا.

- البرفسور كارستين ويلاند: أستاذ علوم سياسية، وصحافي، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور ـ ألمانيا.

- السيد عمار عبد الحميد: مدير مؤسسة ثروة في واشنطن.

- البرفسور نجيب الغضبان: أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور مازن هاشم: أستاذ العلوم الاجتماعية ـ جامعة جنوب كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور لؤي صافي: أستاذ العلوم السياسية، ورئيس مجلس إدارة الكونغرس السوري ـ الأميركي في شيكاغو ـ الولايات المتحدة.

المدير التنفيذي:	الرئيس:
د. رضوان زيادة	د. أسامة قاضي



مقدمة الطبعة العربية

نُشر هذا الكتاب قبل خمسة عشر عاماً، وقد أصبح وثيقة تاريخية. ورغم أن العنوان «الاقتصاد السياسي لسورية تحت حكم الأسد» يوحي أن الكتاب يتناول سورية اليوم، إلا أنه في الواقع كتاب عن سورية في ظل حكم حافظ الأسد، والد الرئيس الحالي. والكتاب عبارة عن تحليل علمي من التسعينيات، ويمثل أبرز وأحدث الكتب في الوقت الذي كتب ونشر فيه، وينبغي قراءته على هذا النحو.

في استدراك متأخر، من المحتمل أن أطرح بعض الأشياء بطريقة مختلفة، بعض الأشياء التي أصبحنا ببساطة نعرفها بشكل أفضل اليوم بالاستفادة من

الخمسة عشر عاماً التي مضت؛ فقد تكون بعض الأحكام اليوم أكثر اعتدالاً أو حدة. وبالطبع هناك أخطاء في الكتاب، وقد امتنعنا بشكل متعمد عن تصحيح هذه الأخطاء في النسخة المترجمة، وسوف نترك الأمر للقارئ لإصدار حكمه أو حكمها عليه.

الخطأ الرئيسي واضح: في منتصف التسعينيات، لم أكن أتوقع أن يخلف بشار الأسد والده، وقد كنت مخطئاً، فقد تولى بشار الأسد الرئاسة في عام ٢٠٠٠. وبينما مرت فترات في السنوات العشر الماضية بدا خلالها أن إحكامه على السلطة مهدد، إلا أنه نجا من كل العواصف وأثبت نفسه حاكماً بلا منازع لسورية. ومع ذلك، ما زالت الوسائل الإعلامية الغربية غالباً ما تتكلم عنه باعتباره «الرئيس السوري الشاب». ومما لا شك فيه أنه لا يزال شاباً من الناحية الجسدية، لكنه دخل نادي رجال الدولة القدماء. وفي الوقت الذي كتبت فيه هذه المقدمة، كان قد خدم فترتين رئاسيتين أكثر من رئيس الولايات المتحدة، الأمر الذي يعتبر نجاحاً ملحوظاً بحد ذاته.

ونظراً إلى أن هذا كتاب تاريخي، فإن العديد من القرّاء سيجرون مقارنات بأنفسهم: ما الذي تغيَّر، وما الذي بقي على حاله؟

يهتم هذا الكتاب بالدرجة الأولى بالتطورات المحلية في سورية، وباقتصادها السياسي. لقد كان الاقتصاد

السوري دائماً شأناً سياسياً تماماً، وبمقارنة الوضع في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠، من المثير للاهتمام جداً رؤية كيف أن بعض التطورات التي كانت في مرحلة بداياتها الأولى في ذاك الوقت قد ظهرت للعيان. ففي التسعينيات كان التحرر الاقتصادي لا يزال في بداياته الأولى، وكان الناس لا يزالون يناقشون ما إذا كان ينبغي السماح بالاستيراد الخاص للسيارات. ولم يكن هناك نقاش البتة حول البنوك الخاصة، شركات التأمين الخاصة أو شركات الكهرباء الخاصة، التي ظهرت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. حتى البورصة أصبحت موجودة الآن ـ بعد عقد آخر من التروي؛ التي تم تحليل بداياتها في هذا الكتاب. وعلى نحو مختلف عن التسعينيات، أصبح القطاع الخاص، إلى حد بعيد، في الصدارة في سورية اليوم. وهنا يكمن الاختلاف السياسي الكبير، إذ لم يعد هذا الأمر مثار جدل، بل أصبح مقبولاً عموماً. وفي المجال الاقتصادي، ما بدأ في ظل حكم حافظ الأسد بطريقة حذرة جداً، تم التعجيل به وإعطاؤه أبعاداً جديدة في ظل بشار الأسد. لقد كان التحرر الاقتصادي ضرورة وأفاد البلاد عموماً. وأصبحت الطبقات المتوسطة أفضل حالاً اليوم مما كانت عليه في بداية التسعينيات. كذلك برزت بعض المشاكل المرتبطة بالتحرر الاقتصادي، فقد تزايدت التفاوتات الاجتماعية، وأصبح هناك فقر جديد في أسفل الهرم الاجتماعي. وظهرت كذلك طبقة جديدة من الأثرياء جداً، وبرز رجال

الأعمال المترابطون جداً الذين هم أكثر ثراء وأكثر «عولمة» بكثير من أولئك الذين وُصفوا في عام ١٩٩٥ بـ «البورجوازية التجارية الجديدة». الفساد، الذي هو مشكلة دائماً، ازداد أيضاً؛ كان مرضاً في ظل حكم حافظ الأسد، وأصبح اليوم سرطاناً. فالفساد يجعل من التطورات الاقتصادية أكثر صعوبة وليس أقل من ذلك، لأن العديد من الشركات الأجنبية أو المغتربين السوريين يفكرون مرتين قبل القيام بأي استثمار في سورية. ونظراً إلى التزايد السكاني السريع، والمشكلات المتزايدة في أجزاء من المناطق الريفية نظراً إلى نقص الموارد المائية، تحتاج سورية إلى استثمارات أجنبية للحفاظ على النمو والتطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية وكذلك التقنية. ولكن، غالباً ما يفكر المستثمرون المحتملون مرتين في الأمر، وذلك نظراً إلى النقص الشديد في الإصلاحات في القطاع القضائي: إذ لا تزال المحاكم غير مستقلة. ولا يزال «حكم القانون»، الهام جداً لدمج البلاد ـ ومواطنيها ـ في العالم المعولم مفقوداً في سورية.

وبالتالي، هل نجح بشار الأسد في إدارة بلاده جيداً؟ يتوقف جواب هذا السؤال في جزء منه على الأجندة التي حدَّدها الرئيس نفسه. وأما الجزء الآخر من الجواب فيستند إلى تصورات وبحث محلل خارجي. وبقدر ما أنا مهتم ـ بصفتي مراقباً لسورية تابع الأحداث هناك لمدة ربع قرن من الزمن، وأنشأ صداقة متينة وتعاطف مع هذا البلد وشعبه ـ فإنني لا أدعي

إطلاق حكم موضوعي، بل أدعي حمل وجهة نظر تحليلية علمية عن سورية وسياساتها. ولكن يمكن هذه النظرة أن تكون انتقائية.

من خلال قراءاتي، فإن بشار الأسد مُحدِّث؛ فهو يعلم بأن بلاده تحتاج لإصلاح اقتصادي، تعليمي وتقني من أجل البقاء والاستمرار في عالم معولم قاسٍ. ولهذا السبب، فقد دفع بأجندة الإصلاح الاقتصادي وتابع بعض المشاريع الإصلاحية الضرورية، حتى وإن كانت ضد مقاومة بعض جماعات الضغط المحلية. ودفع أيضاً بالإصلاحات في قطاع التعليم العالي، الأمر الذي كان في غاية الأهمية؛ ففي الوقت الذي تضاءلت فيه الموارد الطبيعية ـ إذ أصبحت سورية من جديد مستورداً صافياً للنفط في العقد الأخير، وأصبحت مواردها المائية شحيحة ـ كانت الموارد البشرية تنمو بالطبع، فما من شيء يعزز الفرص المعطاة للبلد أكثر من جيل من الشباب المتعلِّم.

وبالطبع لا يمكن النظر إلى سورية خارج سياقها الإقليمي. فالصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي لم يُحَل أصبح يشكل عبئاً على بلد كسورية ـ من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك سياسياً. ولهذا السبب بالدرجة الأولى سعى بشار الأسد إلى السلام مع إسرائيل، إذ إنه يعلم أن البلاد، كما المنطقة بأكملها، ستشهد المزيد من الانحدار أمام المناطق

الأخرى ـ مثل شمال أفريقيا أو جنوب شرق آسيا ـ ما لم يُحَلَّ الصراع في الشرق الأوسط. ولذلك انخرطت سورية في ظل حكم بشار الأسد في عملية السلام مع إسرائيل، وكانت صادقة. إن الأسس السياسية للانخراط في عملية السلام مع إسرائيل كانت قد وضعت في عهد حافظ الأسد، ولكن في عهد بشار الأسد، كان الاستعداد للتحرك بعملية السلام إلى الأمام أكثر صراحة وحزماً. ويبدو مفهوماً أن سورية اليوم أكثر اهتماماً بالنتيجة ـ التوصل إلى تسوية عادلة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل وسورية ـ من اهتمامها بعملية طويلة الأمد؛ إذ إن بشار الأسد سيحصل على مكاسب سياسية، اقتصادية واجتماعية إذا ما نجح في تحرير مرتفعات الجولان المحتلة بالطرق الدبلوماسية، وإذا ما توصل إلى إنشاء سلام في المنطقة. ولم يكن خطأ سورية أن المحاولة الأخيرة حتى لحل الصراع الإسرائيلي ـ السوري، أي المفاوضات غير المباشرة بوساطة تركيا بين بشار الأسد ورئيس وزراء إسرائيل آنذاك، إيهود أولمرت، لم تؤدِّ إلى شيء.

وفي السياسات المحلية لا تزال معظم الأمور كما كانت عليه عندما كُتب هذا الكتاب. وبخلاف توقعات المراقبين السوريين والأجانب، لم يجرِ إصلاح الهياكل السياسية في سورية؛ إذ ما زال حزب البعث يتمتع بامتيازات استثنائية بموجب الدستور، وأصبح للأجهزة الأمنية كذلك تأثير سياسي أكثر من أي وقت

مضى، والسلطة القضائية غير مستقلة. لقد أنشئت بعض الوسائل الإعلامية الخاصة، إلا أن الوسائل الإعلامية الإلكترونية الرئيسية، والصحف اليومية الرئيسية ما زالت تتكلم بلسان حال النظام. كذلك لم يُسمَح بالمعارضة السياسية السلمية، وخابت الآمال بأن يفتح بشار الأسد النظام السياسي، وبأنه سيصبح مصلحاً ديموقراطياً وليس محدِّثاً فقط. وهنا يمكن وصف طريقة بشار الأسد إلى حد كبير كما وصفت في الفصل الأخير من هذا الكتاب: فقد كانت أجندته نوعاً من «التحديث السلطوي»؛ إذ تكيَّفت سورية مع التغيرات في بيئتها الخارجية، إلا أنها بقيت سلطوية مع نظام سياسي يخضع لسيطرة محكمة. وحتى وإن حاول بعض الأعضاء القياديين في حزب البعث جعل النظام أكثر تعددية بقليل، والسماح بدرجة من المنافسة السياسية بين الأحزاب المختلفة والشخصيات في الانتخابات، إلا أن هذه الجهود لم تقطع شوطاً طويلاً. وجرت مناقشة مشاريع لقانون الأحزاب إلا أنها وضعت على الرف بعد ذلك. وأشار ممثلون عن الحكومة والنظام إلى أن هذه القرارات قد ساعدت سورية في الحفاظ على استقرارها الداخلي ـ خاصة في الوقت الذي عمت فيه الفوضى في بلد كبير مجاور مثل العراق. ومع أنه لا يمكن المرء أن يرفض حجتهم تماماً، إلا أنه يجب عليه أن يضيف أن مثل هذا الاستقرار قد أتى على حساب الركود السياسي.

وكذلك، فإن الحال في مجال حقوق الإنسان لم تتحسن. فقد عُرقل عدد كبير من العقول النقدية الذكية، وسُجن الأعضاء البارزون والأقل بروزاً من جماعات الإصلاح وحقوق الإنسان، وبعضهم بشكل متكرر، لفترات طويلة. ولم يكن أحدٌ مقتنعاً بأن هؤلاء الناشطين، الذين أصبحوا سجناء رأي، يشكلون تهديداً للدولة، فمعظمهم كان يريد ببساطة المساهمة في تنمية بلادهم الثقافية والسياسية، وبعضهم يعد من أفضل العقول في سورية. وأدى قمع جماعات الإصلاح السياسي إلى عرقلة إقامة معارضة مخلصة وبنّاءة. وفي رأيي، إنها لخسارة وخطأ: فإن سورية بحاجة لكل العقول، وكل طاقات شعبها لتطوير إمكاناتها وتحمُّل الرياح العاتية للعولمة والمنافسة الإقليمية. وينبغي لسورية ألا تخشى عقولها النقدية، بل عليها الاستفادة منها.

مقدمة

يتناول هذا الكتاب الاقتصاد السياسي لسورية المعاصرة، فالبنى السياسية في سورية وموقعها الإقليمي واقتصادها وبنيتها الاجتماعية تعرضت لتبدلات عميقة منذ عام ١٩٦٣م بعد أن وصل حزب البعث، وهو الحزب القومي العربي الرئيسي في العالم العربي، إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، وبشكل خاص منذ أن تولى حافظ الأسد السلطة في عام ١٩٧٠. وهنالك في هذه الأيام مجموعة من الدراسات العلمية حول سورية التي تعكس مضامينها وأساليبها المختلفة التطورات السياسية والاقتصادية/الاجتماعية في ذلك البلد. فواقع سورية في التسعينيات قلما يمكن فهمه من خلال تلك المقولات والمفاهيم التي كانت مناسبة لعهد ما قبل البعث، وحتى لأوائل عهد البعث. إن سورية لم تعد كما كانت في الأساس بلداً ريفياً باقتصاد زراعي، ومحكوماً من ممثلي مئة أسرة غنية، أو زهاء

ذلك، من ملاك الأراضي كما كانت عليه الحال بعد الاستقلال. ولم تعد سورية أيضاً ذلك اللاعب الضعيف المتضعضع في «الصراع على سورية» على المستويين الإقليمي والدولي في الخمسينيات؛ علاوة على أنها لم تعد ذلك النظام السياسي الواهي الذي كانت إياه في الماضي، فقد كانت تمتاز، حتى خلال أوائل عهد البعث في الحكم لغاية عام ١٩٧٠، بأعلى سجل في العالم من العصيانات العسكرية والمحاولات الانقلابية[١]. وما من حاجة تدعو، في هذه الدراسة، إلى سرد الأحداث بشكل شامل[٢]، ولسوف نكتفي في المقطع التالي بموجز بسيط عن التطور التاريخي الحديث لسورية.

١ ــ التطورات التاريخية والأدبيات عن سورية المعاصرة

لقد كانت سورية تحت الانتداب الفرنسي منذ عام ١٩٢٠، وحصلت على استقلالها الرسمي في عام ١٩٤٣، وعلى السيادة التامة في عام ١٩٤٦ عندما رحل آخر الجنود الفرنسيين عن ذلك البلد. لقد كانت سورية المستقلة، بحسب دستورها، ديموقراطية برلمانية. فسلطة الأمر الواقع (De facto) كانت متمركزة في أيدي طبقة التجار وملاك الأراضي، وعلى نحو متزايد في أيدي المؤسسة العسكرية. فالنخبة الحاكمة كانت هي المسؤولة عن تورط سورية في أول حرب عربية إسرائيلية، كذلك فإنها فشلت بشكل كبير في حل المشكلات المحلية، السياسية والاجتماعية، في ذلك البلد. ومنذ عام ١٩٤٩ عاشت سورية سلسلة من الاستيلاءات العسكرية على السلطة والمحاولات الانقلابية، وفي منتصف الخمسينيات أصبحت سورية بؤرة لصراع إقليمي بخصوص إقامة تحالف عسكري غربي التوجه، وهو حلف بغداد. ولكن الموقف الحيادي

لسورية عرّضها لضغوط غربية شديدة. وحين فشلت هذه الضغوط في دفع سورية إلى الانضمام إلى الحلف المذكور، عملت على زعزعة استقرارها وساهمت في تعجيل اتحادها مع مصر في عام ١٩٥٨، وهو الاتحاد الذي كان سيئ الإعداد. وحين اعتمدت قيادة ما كانت تدعى بالجمهورية العربية المتحدة مساراً اشتراكياً صريحاً في عام ١٩٦١، لدى إطلاقها موجة من التأميمات التي اشتملت على بعض أكبر المنشآت السورية، قامت مجموعة من الضباط السوريين المحافظين واستولت على السلطة في دمشق، وقضت على أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر. وهكذا برزت سورية من جديد كدولة ذات سيادة، وعادت النخبة السياسية التي كانت في الخمسينيات إلى الحكم مرة ثانية لمدة عام ونصف عام.

ومع الانقلاب العسكري الذي قام في ٨ آذار عام ١٩٦٣، أو «الثورة» كما صار يشار إليه بعد ذلك التاريخ، تسنمت السلطة نخبة جديدة. فالجهاز السياسي للنظام القديم (Ancien Regime)، الذي كان شكلياً على الأقل ديموقراطية برلمانية، استُبدل بنظام هش داخلياً كان يتألف من قوى متصارعة، أي من القادة المدنيين لحزب البعث ومن الضباط العسكريين الشباب ذوي القناعات القومية الراسخة، والقناعات الاشتراكية على الأغلب أيضاً، الذين أصبحت لهم اليد الطولى في النهاية[٣].

لقد اتجه حكام سورية الجدد نحو وضع البلد على طريق التطور الاشتراكي، أو العدالة على الأقل، في محاولة منهم لتصفية القاعدة الاقتصادية للطبقة الحاكمة القديمة التي كانوا قد أزاحوها من السلطة السياسية. ولقد سرّعوا وتيرة الإصلاح الزراعي الذي استهلته الجمهورية العربية المتحدة، وأمموا عدداً كبيراً من المنشآت

الصناعية والتجارية في عام ١٩٦٤/٦٥. إن سياساتهم الاشتراكية الراديكالية، علاوة على خطاب لا يقل راديكالية تجاه الغرب والحكومات العربية المحافظة، جعل النظام معزولاً بشكل كبير إقليمياً ودولياً، وجعل علاقاته لا تتوسع إلا مع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية الأخرى. وفي ذلك الوقت نفسه كانت القيادة السياسية منقسمة داخلياً على نفسها إلى شيع وجماعات[٤]، ولكل واحدة منها قاعدتها الخاصة في الجيش والحزب. لقد قامت الاحتكارات على مسارين اثنين معاً، هما المسار السياسي والمسار الطائفي. ففي شباط من عام ١٩٦٦ قام جناح راديكالي من الحزب بقيادة ضباط ريفيين ومن أبناء الطبقة الوسطى أساساً، ينتمون إلى من الأقلية، ومن أصل علوي على وجه التخصيص، وصار لهم اليد الطولى جراء القوة العسكرية[٥]. لقد كان على هذا النظام، بعد أن أضحى أسير صراعاته الداخلية، مواجهة حرب عام ١٩٦٧ من دون أن يكون مستعداً لها، ولذلك فإن القوات الإسرائيلية تمكنت من احتلال مرتفعات الجولان من دون مقاومة كبيرة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٧٠، وبعد زهاء عامين من الصراع المكشوف في قلب نخبة السلطة على التوجهات السياسية الداخلية والخارجية معاً، تسنم السلطة الفريق حافظ الأسد في انقلاب عسكري جديد. لقد كان الأسد، مثل منافسه الرئيسي على السلطة صلاح جديد، ضابطاً عسكرياً علوياً من محافظة اللاذقية، وبعثياً متحمساً منذ أيام دراسته في المدرسة الثانوية. ولما كان الأسد عضواً في اللجنة العسكرية البعثية، التي كانت تهيمن إلى حد كبير على الشؤون السياسية السورية، فقد صار في عام ١٩٦٤ قائداً للقوات الجوية السورية، وصار أيضاً وزيراً للدفاع في

عام ١٩٦٦ في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قادته قوات يسارية من قلب الحزب ومن قلب النظام، والذي سانده الأسد. إن نفوذ الأسد ضمن النظام بدأ يتعاظم بعد ربيع عام ١٩٦٩ حين دبَّر أول انقلاب حزبي خاص به، وكان الانقلاب الذي مكّنه من وضع بعض الموالين له في مراكز حكومية هامة.

مع هذا الانقلاب أو «الحركة التصحيحية»، كما صار يُدعى رسمياً منذ ذلك التاريخ، تحولت الاشتراكية، على الرغم من الحفاظ عليها كهدف في خطابات الحزب الحاكم، إلى اشتراكية الدولة (etatism) أو إلى رأسمالية الدولة. فقد تراخت القيود على القطاع الخاص، وصار النمو الاقتصادي السريع، ومن خلال الإنفاق العام إلى حد كبير، هو الهدف الرئيسي للتدابير الاقتصادية والتنموية[٦]. والجدير بالذكر أن النظام الجديد حسّن علاقاته مع الدول العربية المحافظة، وعمل كذلك على تمتين علاقاته بمصر. وكانت حرب أكتوبر/تشرين الأول في عام ١٩٧٣، جزئياً على الأقل، قضية سعودية ـ مصرية ـ سورية ذات تنسيق فعال. وعلى الرغم من أنها لم تكن انتصاراً عسكرياً، إلا أنها كانت انتصاراً سياسياً بكل تأكيد. إن اقتران مثل هذا النجاح الوطني بالنمو الاقتصادي الملموس سمح للأسد بأن يتمتع بدرجة عالية من الشعبية والشرعية على مدى سنين عديدة.

وأما في ما يتعلق بالبنى السياسية الراسخة، فلم تبدأ بالبروز إلا بعد تسنم الأسد للسلطة. ففي عام ١٩٧١ أُسِّسَ برلمان، وفي عام ١٩٧٢ أقيمت الجبهة الوطنية التقدمية التي هي عبارة عن التحالف المُؤَسَّس بين حزب البعث ومجموعة من الأحزاب الصغيرة المرخصة، وفي عام ١٩٧٣ نُشر دستور جديد[٧].

وبالنظر إلى هيمنة الحكومة على قسط جوهري من الإنتاج الزراعي والصناعي وعلى توزيعه، وبالنظر إلى تسارع توسع القطاع العام والإدارة العامة، علاوة على أن الإنفاق العام كان المقرر الرئيسي لمسار التطور الاقتصادي، فإن الدولة، كما بدا، تطورت وصارت لاعباً تدخلياً ناشطاً ولاعباً على مقدار كبير من الاستقلال الذاتي لخلق القوى الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية/الاجتماعية بدلاً من الوقوع تحت هيمنة تلك القوى والعلاقات(٨).

إن عدم تمتع الدولة بالاستقلال الذاتي الكامل صار واضحاً في الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ ـ ٨٢ حين بدأ التململ الشعبي وحالة من الحرب الأهلية، في بعض أنحاء سورية، يزلزلان ذلك البلد ويهددان بإسقاط النظام. فالمواجهة بين النظام والمعارضة التي كانت بقيادة الإسلاميين كانت تمثل صراعاً اجتماعياً معقداً. إن فقدان الثقة على المستوى العام بسياسات النظام الإقليمية، ولا سيما تورطه العسكري المكشوف في لبنان، قد بدأ في عام ١٩٧٦، وإن انتشار الفساد والمحسوبية والتصرفات السائبة لقوات الأمن، والتركيبة الطائفية لصلب النظام، علاوة على اتساع التفاوتات الاجتماعية وخيبة آمال شرائح من الطبقات الوسطى في المدن الشمالية المركزية من سورية، وخساراتها الاقتصادية النسبية، ذلك كله كان له دوره في تفاقم الأوضاع(٩). ولكن المعارضة لم يكن نصيبها السحق إلا بعد معركة دموية وحشية في حماه، إذ قامت القوات الحكومية بسحق التمرد باستخدام القوة العسكرية، مدمرة معظم المدينة. اضطرت الدولة، تحت وطأة الضغط، إلى إظهار صفتها القمعية بشكل كامل؛ وإن تعاملها مع ذلك الصراع بشكل لا هوادة فيه دفع على الأرجح بأفضل باحث علمي مطلع على الشؤون السورية إلى وصف دولتها ببساطة بالبربرية(١٠).

وهكذا فإن الدولة التي برزت بعد عام ١٩٧٠ كانت أكثر من أداة للقوة الوحشية. ففي غضون سنوات، حكم الأسد تطورت مؤسسات النظام وتوسعت البيروقراطية، كما قامت وتوسعت الهياكل التضامنية corporatist structures إلى ذلك الحد الذي أفضى إلى وضع شرائح كبيرة من المجتمع تحت المظلة التنظيمية للدولة، ما أدى إلى قيام دولة تسلطية أو بيروقراطية تسلطيّة على شيء من الاستقرار النسبي[١١]. رفي عام ١٩٨٣/٨٤، حين كان الأسد نزيل المستشفى، برز صراع مكشوف على احتمال خلافته بين أقطاب نظامه. ولكن سرعان ما جرى احتواء الصراع حالما استعاد الرئيس صحته[١٢]. وقد ساعد الاستقرار الداخلي العام في إمكانية أن تصبح سورية، للمرة الأولى، لاعباً نشيطاً وخطيراً في السياسة الإقليمية بدلاً من أن تبقى هدفاً لدسائس القوى الأخرى واستراتيجياتها[١٣]. ولقد تعاظمت أهمية سورية على المسرح الإقليمي بعد أن وقّعت مصر معاهدة السلم مع إسرائيل، والقيام بطردها، نتيجة لذلك، من الجامعة العربية في عام ١٩٧٩. ولما بقيت سورية وحدها دولةَ مواجهة، كان على إسرائيل أن تحمل ذلك الموقف على محمل الجد، ولا سيما بعد أن صارت سورية تتبنى شعار الأمن القومي وتقول بأنه وحده الكفيل «بإقامة التوازن الاستراتيجي مع العدو».

إن فشل الإدارة الأمريكية وقتئذ في إدخال سورية ضمن محاولات التسوية في الشرق الأوسط، فضلاً عن تعاظم الضغوط الداخلية، دفع بالقيادة السورية إلى الاتكاء على نحو أكبر من ذي قبل على الاتحاد السوفياتي. وهكذا تزايدت شحنات الأسلحة السوفياتية، وفي عام ١٩٨٠ جرى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون السورية السوفياتية. ولكن سورية فشلت في أن تكون وكيلاً سوفياتياً في

الشرق الأوسط، كذلك فإن الالتزامات السوفياتية تجاه سورية بقيت محدودة. وفي عام ١٩٨٢ راقبت موسكو بصمت اندحار جيش سورية وتدمير ثلث قواتها الجوية تقريباً على أيدي القوات الإسرائيلية في لبنان، في حرب حاولت سورية تفاديها[١٤]. فهذه الضربة قوضت أية أوهام ربما كانت لدى سورية عن إمكانية إحراز التوازن الاستراتيجي الفعلي مع إسرائيل[١٥]. وفي السنوات اللاحقة وجد النظام السوري نفسه معزولاً بعض الشيء على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي في آن معاً، وذلك بالنظر إلى خلافه المزمن مع التيار الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولسياساته العنيدة أحياناً في لبنان، وبالنظر إلى دعمه إيران في حرب الخليج الأولى ولتورطه المزعوم في الإرهاب الدولي. وهكذا فإن تلك السلسلة من الخطوات الحاسمة التي قام بها النظام لتحسين وضعه الإقليمي، لم تصادف النجاح الكبير إلا في أواخر الثمانينيات؛ إذ بعد أن وافقت دمشق على قرار الجامعة العربية في عام ١٩٨٩ على عودة مصر إليها، سارعت إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة وقام، من ثم، تقارب سوري مصري على وجه السرعة. وبحلول عام ١٩٩٠، برزت علاقة عمل قوية بين البلدين، وصارت واضحة للعيان خلال أزمة الخليج وحرب الخليج في عام ١٩٩٠/٩١. إن مشاركة سورية في التحالف المناهض للعراق عكس على العموم منهجها السياسي البراغماتي وعبّر عن علاقاتها القوية مع العربية السعودية. والأمر نفسه تكشف من مشاركة سورية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت بمؤتمر مدريد في أكتوبر عام ١٩٩١. ومنذ أن قبلت سورية قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ في عام ١٩٧٣ صارت تنظر إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي من طريق المفاوضات بأنها أمر ممكن، وذلك لأن الحل العسكري صار خارج إطار السؤال على نحو واضح.

إن المقاربات والأحكام التحليلية المتعلقة بسياسات سورية الإقليمية تختلف في ما بينها اختلافاً واسعاً، إذ حاول بعض الكتاب في ما يتعلق بمسألة النزاع العربي الإسرائيلي، ومصادره ومضامينه، على سبيل المثال، أن يبرهنوا على الإحجام الأساسي لسورية عن قبول تسوية سلمية، وعلى مطامعها التوسعية[١٦]، هذا في حين أن آخرين ـ ولاسيما أولئك الباحثون ممن لديهم معرفة أفضل بالدينامية الداخلية لسورية ـ عملوا على توكيد ليس فحسب أهمية سورية كلاعب نشيط في عملية سلم الشرق الأوسط، بل وعلى ضرورة النظر إلى رغبتها في التسوية وأمنها الداخلي نظرة ملؤها الجد كالنظرة إلى رغبة وأمن غيرها من القوى الإقليمية[١٧]. وإن الحقيقة التي مفادها وجود نقاش في سياسات سورية الخارجية هي حقيقة جديرة بالاهتمام في المقام الأول؛ فقبل ثلاثين سنة، لا بل قبل عشرين سنة، قلما كان هنالك سياسة خارجية لسورية من صنعها تستحق التعامل معها.

طوال عقد الثمانينيات ابتليت سورية، فضلاً عن عزلتها الإقليمية النسبية، بأزمة اقتصادية خانقة كشفت عورة نمط تطورها الاشتراكي الحكومي القائم على بديل الاستيراد[١٨]. وهكذا قامت عملية تدريجية لتغيير السياسة الاقتصادية، ما أدى في خاتمة المطاف إلى انقلاب كل استراتيجية التطور رأساً على عقب، وإلى الإتيان بشكل اقتصادي أكثر توجهاً باتجاه السوق، فضلاً عن تزايد أهمية القطاع الخاص[١٩]. ومنذ أواخر الثمانينيات نجم عن البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وانهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، علاوة على التعديل الاقتصادي الداخلي في سورية، قيام تساؤلات عما إذا كانت التبدلات في المناخ الدولي والنظام الاقتصادي ستؤدي في النهاية إلى إعادة بناء النظام السياسي بناءً مماثلاً واسع النطاق[٢٠].

٢ ـ أهمية البحث والافتراضات الأساسية

إن التركيز الأساسي لاهتمام هذا الكتاب هو العملية المتواصلة في سورية لتحويل الاقتصاد. فالتحويل الاقتصادي والتعديل البنيوي، كائناً ما كان ضيق إطارهما أو اتساعه، يجب فهمهما بالأساس على أنهما عمليتان سياسيتان أكثر مما هما عمليتان اقتصاديتان خالصتان وحسب. إنهما أمران على أوثق ارتباط بالإصلاح السياسي والخيارات السياسية التي تعني ضمناً رابحين وخاسرين[٢١]. وبهذا الخصوص، فإن دراسة سورية يمكن أن تنطوي على أهمية خاصة بغية الإدراك العام للدينامية الداخلية لعمليات التحويل الاقتصادي في بلدان أخرى، ولا سيما في الشرق الأوسط، باعتبار أن سورية يمكن، بمعنى من المعاني، أن تؤدي دور الحالة المخبرية التي استبعد منها التأثير الخارجي إلى حد كبير، إن لم يكن إلى أكبر حدٍّ ممكن. وبكلمات أخرى، يجب النظر إلى التغييرات التي تناولت الشؤون السياسية والمخططات في سورية على أنها ثمرة تفاعل قوى داخلية. فتغير المناخ السياسي في سورية يجب بالطبع أخذه في الاعتبار. وليس هنالك من شك في أن عملية السلام العربية الإسرائيلية أو اختفاء الكتلة السوفياتية كان لهما شيء من التأثير على عملية الإصلاح الاقتصادي. وحريٌّ بنا، على العموم، ألا نبالغ في مدى تأثيرهما، كما يجدر بنا أن نحذر من تلك التبسيطات المفرطة التي تعزو الانفتاح الاقتصادي في سورية إلى تبدل البيئة الدولية والإقليمية وحده دون سواه[٢٢].

ولكن هذا القول لا يعني أن سورية مستقلة استقلالاً ذاتياً إزاء الاقتصاد الدولي أو الإقليمي، ولا يعني أنها محصنة حيال التأثير السياسي والاقتصادي للنظام العالمي. إن سورية معتمدة بالتأكيد

على التطورات الاقتصادية العالمية التي ليس بوسعها التحكم بها. ولكن من الواضح أن عملية التحويل المتواصلة كانت تتصف بمقدار من الاستقلال أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في بلدان مماثلة أخرى، أي بتأثير أجنبي أقل بكثير من تلك البلدان. فالاستقلال النسبي لعملية التحويل في سورية عن القوى الخارجية دفع بأحد الباحثين حتى إلى الشك بصلاحية التفسيرات الخاصة بسياسات الانفتاح (infitah) في مصر من ناحية الضغط الخارجي[٢٣]. فمثل هذه الشكوك تمثل، ربما، تعميماً مبالغاً فيه للدليل من الحالة السورية، وتماماً بنفس تلك الطريقة التي عمد فيها باحثون آخرون إلى المبالغة في تعميم الحالة المصرية. إن الضغط الذي مارسه اللاعبون العالميون، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات مساعدة التنمية في البلدان الصناعية، على صناع القرار السياسي المصريين كي يعدلوا اقتصادهم وفق توجهات الليبرالية الجديدة للمذكورين سابقاً، وإذ ذاك كان لهم دور مباشر في صياغة استراتيجيات التطور المصرية، هو أمر موثّق جيداً[٢٤]. ولكن غياب نفس المقدار من الضغط على صناع القرار السياسي السوريين لا يناقض كثيراً دليل الحالة المصرية، كمؤشر على وجود فروق بنيوية بين سورية ومصر أو بينها وبين بلدان أخرى في المنطقة، التي لولا ذلك لشاطرت سورية عدداً لا بأس به من السمات الاقتصادية/الاجتماعية والبنيوية السياسية ولعاشت تجارب تطور مماثلة، أو مماثلة جزئياً على الأقل[٢٥].

إن مستوى عالياً نسبياً من الاستقلال في صنع القرار السياسي لا ينطبق على الإجراءات الاقتصادية الحكيمة التي أقدمت عليها سورية وحسب، بل ينطبق أيضاً على ميادين سياسية أخرى، الأمر الذي قد يعني، ولو بإدراك فات أوانه، أنه أهم إنجاز أحرزه حكم

البعث لمصلحة التطور. وإن غياب التدخل الأجنبي على نطاق واسع قد ساعد النظام على الأرجح على اتباع منهج، في غاية الاحتراس على وجه التخصيص، في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي وإجراء التعديلات الضرورية، تاركاً هذه العمليات تمضي قدماً على نحو سلس نسبياً، أي دونما قلاقل. فالمستوى العالي لاستقلال سورية عن القوى الخارجية يمكن أن يكون قد ساهم في الاستقرار المذهل لنظامها الذي ظل صامداً، وسط استغراب عدد من المراقبين المحليين والعالميين، وبقي بالفعل بمنجاة من التضرر من تلك التغيرات الدراماتيكية في البيئة الدولية، بما في ذلك فقدانه لحليفه الدولي الرئيسي، أي الاتحاد السوفياتي، وفترات عزلته الإقليمية على أوسع نطاق، علاوة على أزمته الاقتصادية الخانقة، وفقدانه الخطير لمشروعيته الداخلية في الوقت نفسه.

ففي ضوء مثل هذا المستوى العالي نسبياً من الاستقلال، ليس بوسعنا إلا أن نفترض أن عملية التحول التي عاشتها سورية منذ الثمانينيات تمثل استجابة محلية فائقة التوجيه للضرورات الاقتصادية. ولذلك، فثمة اهتمام خاص سوف يناط بمسألة كيفية ترجمة هذه الضرورات الاقتصادية إلى سياسات إصلاحية ـ أو غير إصلاحية ـ أي، إلى عملية صنع القرار. إن الواجب يقضي بأن نفهم القرارات هنا، لا على أساس أنها عملية إدراك من عمليات الاختيار المنطقي، بل على أساس أنها عملية فعل جماعي معقد تتقرر من خلال البنى المؤسساتية، ومن خلال تصارع المصالح وتضاربها[٢٦]. هنالك عدد من الدراسات التفصيلية عن حالات محددة لعمليات صنع القرار في الدول العربية، ومعظمها يعالج مسائل السياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، فإن نقطة انطلاق هذه الدراسات تكمن في الافتراض أن رئيس الدولة هو الصانع الرئيسي،

أو النهائي، للقرار في كل بلد من البلدان المدروسة. وبعدئذ تتوسع تلك الدراسات باتجاه تحليل العقبات المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في اتخاذ بعض القرارات المعينة، وفي المُدخلات الإعلامية، وفي تركيب ودور الهيئات الاستشارية لصانع القرار[٢٧].

وحيثما تكن قرارات السياسة الاقتصادية على كف عفريت، تكن الأمور معقدة جداً إلى حد ما حتى في الأنظمة الفاشية الشديدة التمركز، وتكون، في الوقت نفسه، أكثر دلالة على الكيفية التي تتصرف بها أمثال هذه الأنظمة[٢٨]. فالسياسات الاقتصادية وخطط التنمية قلما تكون النظرة إليها على أنها ميدان رئيس الدولة، حتى لو كان له (أو لها) القول الفصل في خاتمة المطاف، إذ من المفروض بها أن تكون مدار اهتمام قطاع واسع من المشاركين والقوى الاجتماعية، وأكثر تعرضاً للنقاش والمساومة من «السياسات العليا» للدولة. علاوة على ذلك، فإن صنع القرار الاقتصادي، كائناً ما كان كبيراً حجم الاستجابة التي يمثلها للضرورات الاقتصادية، لا يتقرر بالعوامل الاقتصادية بمنتهى البساطة ـ كالموارد المالية أو العقبات، بما في ذلك تلك الموارد والعقبات المتأتية عن البيئة الإقليمية والدولية ـ أو بعمق أزمة من الأزمات. وإن قرار الإصلاح نفسه أمر اختياري، شأنه بذلك شأن توجهه أو مقاصده، ومداه وحدوده وسرعته والأسلوب الذي تجري فيه ممارسته أو دفعه أشواطاً إلى الأمام. إن إصلاح السياسة الاقتصادية يجب تفسيره، باعتباره عملية سياسية، في ضوء الهياكل السياسية والمؤسساتية، والتحالفات السياسية والاجتماعية، وفي ضوء المصالح الاقتصادية والاجتماعية الخاصة وتوجهات القوى الاجتماعية والنفوذ السياسي والاقتصادي لكل منها ووضعية تنظيمها، أو قدرتها على المساومة.

ولما كان اهتمامنا يدور حول إصلاح السياسة الاقتصادية، فإننا لذلك سنحاول أن نتفحص، بشيء من التفصيل، الكيفية التي مرت بها سياسات الإصلاح، أو أجزاء منها، عبر البنية السياسية/المؤسساتية في سورية، والكيفية التي مارست نفوذها بها مختلف القوى السياسية والاجتماعية، أو كيفية محاولتها فعل ذلك، على عملية الإصلاح؛ علاوة على الكيفية التي تبدلت فيها التحالفات السياسية/الاجتماعية خلال مسيرة الإصلاح، فضلاً عن تفحص مقدار التبدل الذي تعرضت له، إبان عملية التحول الاقتصادي، عملية صنع القرار السياسي وما انخرط فيها من قوى اجتماعية مختلفة. ونتيجة لذلك، يجب أن تساعد هذه الدراسة في تطوير فهم تفصيلي كبير لكل من الاقتصاد السياسي لسورية وسلوكيات النمط البيروقراطي الفاشي في دول الشرق الأوسط.

ستركز هذه الدراسة على التحليل البنيوي للمنظومات الفرعية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في سورية، وسوف تتفحص، بناءً على ذلك الأساس، آليات اتخاذ القرارات الحكومية، علاوة على تركيزها الاهتمام على الانفتاح (infitah) الذي جرى في الثمانينيات والتسعينيات. والجدير بالذكر أن هذا النهج يعكس تلك الفكرة الأساسية التي مفادها أن المنظومات الفرعية الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يعتمد بعضها على بعض على نحو متبادل، وأنها، من حيث المبدأ، ذات أهمية متساوية في ما يتعلق بالدينامية الاقتصادية/الاجتماعية والسياسية لسورية أو لأي بلد آخر. وإن تلك التحليلات الاختزالية، سواء أكانت تميل لرؤية خطط عمل النظام السوري بأنها تعبير مباشر عن توجهات كومبرادور البلد أو البورجوازية «الطفيلية»، أم كانت تصف نخبة النظام بأنها شبه مستقلة، أم مستقلة الاستقلال

الكامل، عن القوى الاقتصادية/الاجتماعية، تحليلات قلما يتقبلها المرء. وعلى الرغم من صحة القول الذي مؤداه أن النظام، بفضل سيطرته المطلقة على وسائل القهر وعلى أقسام كبيرة من موارد البلد الداخلية والخارجية، كان بمقدوره أن يحدد تطور البنى الطبقية إلى حد كبير، وحتى لو أخفق في خلق قوى اجتماعية معينة، فإنه ليس مستقلاً بشكل كامل عن هذه القوى. ولقد كان هذا النظام، على الأقل، مضطراً إلى أن يؤفّر لنفسه قاعدة راسخة من الدعم التي قد يتعرض تركيبها للتبدلات مع مرور الزمن.

الطبقة والطائفة والدولة

لفترة من الزمن اليوم كان هناك إجماع تقريباً على قبول ما مفاده أن دراسة البنى الاجتماعية في العالم العربي لا تجيز استخدام مفهوم الطبقات الاجتماعية وحسب، بل وتستلزمه أيضاً[٢٩]. فعالم الاجتماع المصري محمود عبد الفضيل أكد، بالنيابة عن العديد من زملائه، أن فحص البنية الطبقية للمجتمعات العربية لا يدحض بنيتها ولا يتناقض، في الوقت نفسه، مع تقاليد الفكر الفلسفي العربي أو مع فكر علم الاجتماع[٣٠]. إن تلك النماذج التي تنكر أو تقلل وجود الطبقات وأهمية الصراع الطبقي كقوة دافعة للتطور التاريخي سوف تكون نماذج غير ملائمة لفهم الوقائع المجتمعية في الدول العربية، علاوة على تقديمها تفسيراً مغلوطاً لديناميتها الداخلية[٣١]. ومع ذلك فإن تطور المجتمعات العربية لا يحذو بالضرورة حذو الأنماط الأوروبية، ولذلك فإن تلك المصطلحات التي انبثقت من علم الاجتماع الأوروبي في القرن التاسع عشر أو العشرين قد تكون بحاجة لإعادة تحديدها[٣٢].

بما أن الطبقات تشكيلات مرتكزة بشكل جوهري على الاقتصاد، فإنها تتحدَّد أساساً بعلاقات الملكية. وبالنسبة إلى سورية والمجتمعات العربية على العموم، فإن الأهمية الخصوصية لأشكال الملكية الخاصة خارج إطار الملكية الشرعية، كحقوق الانتفاع على سبيل المثال، يجب إعطاؤها الاعتبار الذي تستحقه. وقبل هذا وذاك، فإن شكل البنى الطبقية في البلدان العربية عرضة للتأثر بتقلبات غير اقتصادية أو تقلبات ليست اقتصادية مباشرة(٣٣). وتتضمن هذه التقلبات منزلة الأسرة واستقلال المركز المهني للمرء، كذلك تتضمن الأواصر المناطقية أو القبلية أو المذهبية التي قد تحدد ما إن كان بمقدور شخص ما بلوغ السلطة السياسية، أو كيفية بلوغها وإلى أي حد، وما إن كان بمقدوره توفير «الواسطة» (wasta) وكيفية توفيرها(٣٤). هذه العوامل الأخيرة تؤدي دوراً في توزيع الثروة لا على أساس أنها بقايا لنمط علاقات الإنتاج السابقة للعلاقات الرأسمالية، بل على أساس أنها خاصية قابلة للتكيف لشكل خاص من التطور الرأسمالي للعالم الثالث وتشويهاته.

إن تحليل البنى الطبقية في المجتمعات العربية تحليل معقد بسبب وقائع عديدة. فمختلف علاقات الإنتاج موجودة بعضها إلى جانب بعض، فضلاً عن أنه ليس من الواضح تماماً أن الباقيات من البنى التقليدية، أو البنى السابقة للبنى الرأسمالية، من أمثال زراعة الكفاف ورأسمالية الإيجار وإنتاج السلع الصغيرة، سوف تستسلم كلها بالضرورة للأشكال الرأسمالية(٣٥). إن التغير الاجتماعي سريع، كما أن الحركة الاجتماعية عالية إلى أقصى حد. فأفراد أسرة واحدة قد يحتلون مواقعهم في تصنيفات طبقية مختلفة، علاوة على أن الحدود الفاصلة بين الطبقات مشوشة ببساطة، لا كنتيجة للحركة وحسب، بل أيضاً لأن الناس يعملون في أكثر من

فئة مهنية واحدة. فالعمال الصناعيون والموظفون الحكوميون قد يكونون في الوقت نفسه من الناشطين في ميدان الزراعة، أو من أصحاب الأعمال الصغيرة، أو من العاملين في القطاع الخاص أيضاً، أو قد يكونون من المستفيدين من أجرة قطعة أرض ما. إن هشاشة البنى الطبقية وقابليتها للنفاذ على نحو خاص وكبير يجب إذاً أخذهما في الاعتبار.

ثمة مشكلة خاصة أمام الدارسين الذين يحللون سورية أو دولاً مماثلة كمصر والجزائر والعراق التي وضعت كلها في مرحلة ما على طريق تطور اشتراكي مستقبلي، وهو الذي كان، في واقع الأمر، طريق تطور اشتراكية الدولة أو رأسمالية الدولة، من قبل نخب جديدة من أصل ريفي بالأساس أو من أبناء الطبقة الوسطى أو الدنيا، ألا وهي مشكلة تحديد الطبقة الحاكمة بلغة طبقية. ففي الستينيات والسبعينيات (١٩٦٠و١٩٧٠) برز إلى الواجهة مفهوم الطبقة الوسطى الثورية أو البورجوازية الصغيرة (من ذوي الرواتب)[٣٦]. وبعد شيء من الهرج والمرج نظرياً وعملياً، ولا سيما في الستينيات والسبعينيات، وبروز مفهوم حكم البورجوازية الصغيرة والنخب الحاكمة الجديدة، بدأ الطلاب في سورية، وفي غيرها من دول المنطقة، يتحققون ويحللون بروز ووجود ما صار يعرف بـ «طبقة الدولة» أو «البورجوازية البيروقراطية» أو «بورجوازيي الدولة». وعلى الرغم من أن هذا المفهوم غامض نسبياً وعرضة للأخذ والرد[٣٧]، فإنه يعكس تطور طبقة حاكمة وظفت نفسها بنفسها ومن خارج إطار طبقة المقاولين، وطفقت تهيمن على وسائل القهر وعلى قسط كبير من وسائل الإنتاج من خلال سياسة التدخل على أوسع نطاق وعلى نمط رأسمالية الدولة في بلدان العالم الثالث. فهذه النخبة لا يمكن فهمها الفهم الوافي من منظور

طبقتها الاجتماعية أو، بدلاً من ذلك، من منظور أساسها الإقليمي أو العرقي، أي بالشكل الذي كان يوحي به مفهوما الطبقة الوسطى أو حكم الأقلية، وعلاوة على ذلك لا يمكن تفسيرها التفسير المقنع من أنها وكيلة أو لجنة إدارية تسيء التصرف نيابة عن البورجوازية الوليدة والخائرة إلى ذلك الحد الذي كان يمنعها من أن تطور بمفردها اقتصاداً رأسمالياً. فهذه الطبقة التي فرضت نفسها على الدولة القائمة وعلى هياكلها البيروقراطية وعمدت من ثم إلى تطوير تلك الهياكل، والتي لم تكن منبثقة من جهاز الدولة، لا تمثل بتلك البساطة النسق العلوي من البيروقراطية، ولا تشكل بكل تأكيد تلك النخبة البيروقراطية العسكرية المحض التي لها ما يبرر وجودها «raison d'étât»[٣٨]. ولقد تكشف إلى أي درجة تميل بورجوازية الدولة لتقويض العقلانية الإدارية والاقتصادية لخططها ومشاريعها الأصلية، وذلك من خلال إخضاع الخطط والمشاريع لمصلحتها الاجتماعية الخاصة ولمنطق السيطرة وترسيخ أقدام النظام[٣٩]. وكائناً ما يكون طابع بورجوازية الدولة فإن من الواضح، في سورية وفي غيرها من البلدان الأخرى، أن مصالحها السياسية والاقتصادية/الاجتماعية المحددة كان لها أثرها العميق على مسيرة عمليات التحويل. فلتحليل الدوافع والآليات الكامنة خلف التحويل الاقتصادي يجب، إذاً، الانتباه للتحالفات والصراعات في ما بين هذه الطبقة الحاكمة وبين غيرها من الطبقات الاجتماعية الهامة. ولذلك فمن المعقول أن نفترض أن أمثال هذه التحالفات تنعكس في محاولات النظام في التعبئة والدمج في هياكل النظام، أو في محاولات الاستبعاد والاستثناء، لمجموعات وطبقات اجتماعية معينة، مغيراً بذلك إلى حد ما مبنى النظام السياسي.

إن التركيز في هذه الدراسة على الخطوط الأفقية (أي المستندة إلى

الطبقة) للتراصف الاجتماعي والعلاقات المتداخلة بين المصالح الطبقية والهياكل السياسية وخطط العمل، لا يعني نكران أهمية الروابط والولاءات المذهبية أو القبلية أو الإقليمية، أي الخطوط العمودية، بالنسبة إلى الحياة السياسية والبنية الاجتماعية في سورية. فهذان النوعان من الخطوط، أي النوع البدائي أو ما قبل الرأسمالي والنوع الطبقي الأحدث عهداً والأكثر تطوراً، يؤديان دوراً كعنصرين أساسيين من عناصر التمايز والتراصف والتنظيم الاجتماعي في سورية، على النحو الذي جئنا فيه على وصفهما بالإجمال أعلاه. وإن استمرار وجود العلاقات البدائية التي، كنتيجة لسرعة التبدل والتمايز الاجتماعيين بشكل يؤثر على كل الجماعات، جاء لتخرق هذه العلاقات الخطوط الأفقية للتراصف الاجتماعي باطّراد بدلاً من أن توازيها، وتركت قطاعاً واسعاً من السكان بولاء مزدوج، أي الولاء الطبقي قبالة الولاء الإثني. وفي الحالات التاريخية التي تتسم بالتوتر الاجتماعي والسياسي على نحو التخصيص، يمكن الولاءات والالتزامات المذهبية أو العرقية بالتأكيد أن ترجح على الولاءات الطبقية[٤٠].

ولقد كان مثل هذا الشيء على أوضح ما يكون في سورية، كما قيل آنفاً، في تلك الصراعات الحزبية التي انفجرت في قلب نخبة السلطة خلال الطور الأول من حكم البعث (١٩٦٦ ـ ٧٠). إن الخطر يكمن في المبالغة بالتوكيد على نموذج الأقلية الذي برز، كرد فعل على تلك الأحداث إلى حد كبير، في الدراسات التي تناولت سورية، أي الاعتبار المتزايد للعلاقة بين الغالبية السنية في سورية وأقليتها العلوية، والعلاقات بين الانتماء الطائفي والسلطة، على أنها المسائل المركزية والأبدية بالنسبة إلى التطور السياسي/الاجتماعي في سورية أو حتى للتطور الاقتصادي/الاجتماعي فيها[٤١]. إن نظرة

مقارنة يمكن أن تساعد في إضفاء السمة النسبية على ما قد تبدو بأنها العوامل المذهبية الحاسمة في السياسة السورية وفي خطط أعمالها[٤٢]. تأملوا التجارب المتماثلة إلى حد كبير في ما يتعلق بالتأميمات ومناهج التطور الحكومية وتحرير الاقتصاد والتسلطية السياسية واعتماد الزبائنية/الاستزلام في سورية، وفي بلدان كمصر أو تونس حيث النظامان فيهما ليسا بالتأكيد تحت هيمنة الأقلية. ففي حين أن الروابط العرقية أو المذهبية روابط بدائية دون أدنى شك، فإن بدائيتها لا تقرر بالضرورة الوعي والسلوك الطائفيين أو العرقيين اللذين ليسا بدائيين ولا مستقرين، واللذين لا يتحققان إلا في ما يتعلق بمصالح معينة[٤٣]. إن كلاً من الروابط «البدائية» والروابط «العصرية» يمكن جعلها فعالة سياسياً. ولذلك فإن من الممكن الافتراض أن الأفراد والجماعات يحددون هويتهم بشكل متناوب على أساس النوع الأول من الروابط أو النوع الثاني أو على أساس الاثنين معاً، وذلك بناءً على ما يعتبرونه أنه يخدم مصالحهم الأفضل في بيئة اجتماعية معينة[٤٤].

وفي ما يتعلق بقرارات السياسة على العموم وقرارات السياسة الاقتصادية التي ستركز عليها هذه الدراسة على وجه التخصيص، فبمقدورنا أن نفترض أن العوامل الحاسمة في تقريرها تكمن في الضرورات الاقتصادية، وفي الاعتبارات السياسية المتعلقة بالاستقرار والأمن والوضع الإقليمي والدولي للدولة والمصلحة الطبقية، وتكمن بدرجة أقل في التوجهات إلى المذاهب الفكرية الاقتصادية. فإجراءات الإصلاح الاقتصادي تؤثر على التجمعات الاجتماعية بحسب وضعها الاقتصادي/الاجتماعي لا بحسب وضعها الثقافي/ الاجتماعي، أي أن المرابح والخسائر، بكلمات أخرى، تتجمع لدى طبقات وتنأى عن طبقات، لا على أساس وضعها العرقي. ولهذا

السبب نفسه فإن التحالفات والائتلافات الموجهة سياسياً، علاوة على المنازعات حول مثل هذه الإصلاحات، تبرز إلى الوجود أو تنجم عن الصراع في ما بين ممثلين مختلفين، منظمين بعض الشيء، لمصالح اقتصادية/اجتماعية متحدة ومؤسساتية. وفضلاً عن ذلك، فإن التحويل الاقتصادي يعني ضمناً عملية صنع القرار، وهي العملية التي تكتسي بكساء مؤسساتي أكبر بكثير جداً، وبكساء شخصي أقل بكثير من، مثلاً، تعيين حكام المناطق المحلية أو قادة القطاعات العسكرية الأساسية، لا بل وحتى من توزيع الأموال العامة.

إن الولاءات المذهبية والإقليمية والعشائرية تؤدي دورها ولا شك، لا سيما في تأسيس شبكات المحسوبية. لقد استغل الأسد عامداً متعمداً الزبائنية/الاستزلام كي يضمن سيطرته الشخصية على نظام السلطة الفاشي الذي برز في ظل حكمه، ولذلك فإن نظامه طور بعض السمات الوراثية الواضحة. ونظراً إلى المنافع السياسية التي تمكن النظام من أن يستمدها من استغلال المحسوبية وانتشارها، فقد اعتبر التكاليف الاقتصادية، أو إساءة توزيع الثروة، التي ولّدها الاستزلام، شيئاً من الممكن احتماله. وعلى العموم فإن سورية تطورت منذ تسلم الأسد السلطة، كما سوف يتكشف، إلى دولة تسلطية قوية تماماً في توطيد أركان الهيمنة السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يبرهن عليه برهاناً قاطعاً الأسلوب والطريقة والاستقلال النسبي الذي جرت فيه عملية الإصلاح الاقتصادي.

وهناك خطر تحليلي آخر يجب التحذير منه. إن تمركز السلطة الشديد بين يدي حافظ الأسد، وطوال فترة رئاسته للجمهورية في سورية بشكل لم يسبق له مثيل، جعل الاهتمام الدراسي ـ

والاهتمام الصحفي بشكل أكبر من سابقه ـ يتمركز حول شخصية الرئيس. فعلى الرغم من أهمية الأسد أهمية لا يمكن تجاهلها بالنسبة إلى تطور خطط العمل في سورية ونظام الحكم فيها، فإن التركيز على الرئيس في الأدبيات الأكاديمية وشبه الأكاديمية، وفي أدب التقديس ببساطة[٤٥]، جاء ليعكس إلى حد ما عبادة الشخصية التي احتفي بها في سورية منذ تسلم الأسد السلطة، وسار أشواطاً إلى الأمام بالانطباع أن سورية هي الأسد والأسد هو سورية. إن التركيز على شخص الرئيس تركيزاً أكثر مما ينبغي قد يغري المراقبين على المبالغة في أهمية ما يدعى على العموم «مسألة الخلافة»، وعلى التقليل من أهمية تطور الهياكل والمؤسسات.

٣ ــ المصادر والمعطيات

تعتمد هذه الدراسة على الدراسات العلمية عن سورية، وتعتمد أيضاً، قدر المستطاع، على المصادر الأولية من سورية. وتشتمل هذه المصادر الأولية على الصحف والكراسات والدراسات الجادة والقوانين، وعلى المواد الإحصائية المنشورة وغير المنشورة، وعلى سلسلة من المقابلات مع بعض السياسيين والمأمورين والموظفين والنقابيين والمقاولين وغيرهم، وهي تلك المقابلات التي جرت في غضون الفترة ١٩٨٧ ــ ٩٤.

فثمة عدد من الدارسين، سوريين وأجانب أيضاً، أشاروا إلى حقيقة مفادها أن المعطيات السورية كما نشرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية، أو وزارات شتى ووكالات حكومية، كلها غير دقيقة في أغلب الأحوال، لا بل ويُناقض بعضها بعضاً في بعض الأحيان، أو أنها ناقصة، أو أنها تعرضت للتبديل ولو بعد مرور ردح من

الزمن عليها[٤٦]. وإن انعدام المعطيات يعكس، جزئياً طبعاً، طبيعة الأشياء. فقد لا توجد هناك، مثلاً، معطيات رسمية ودقيقة عن التهريب، وحيثما يكن التهريب كبيراً فلن تكون هناك معطيات عن الحجم الحقيقي للتجارة الخارجية. فنقصان المعطيات في أمثال هذه الحالات يعكس وجود مشكلة بدلاً من أن يكون هو المشكلة.

فالمعطيات عن التطورات البنيوية الاجتماعية معضلة على وجه التخصيص وهزيلة. إن المعطيات المتاحة ليست، في حالات كثيرة، أكثر من عون محدود. فلا معطيات الإحصاء الزراعي ولا الإحصاءات الرسمية للعمالة تعطي صورة دقيقة عن علاقات الإنتاج الريفية والحضرية، ولا عن العلاقات الطبقية[٤٧]. وليس هناك أية معطيات بتاتاً عن توزيع الدخل والثروة. وإن النشرات الإحصائية تقدم أحياناً معلومات متناقضة، لا من هيئات مختلفة وحسب. فالمعطيات من وزارة الصناعة عن المنشآت الصناعية الخاصة، مثلاً، تختلف اختلافاً كبيراً عن معطيات المكتب المركزي للإحصاء[٤٨]، وكذلك هنالك اختلافات كبيرة بين معطيات عينات الأيدي العاملة ومعطيات الإحصاءات العامة لعامي ١٩٧٠ و١٩٨١ على التوالي، التي جمعها وأعدّها كلها المكتب المركزي للإحصاء[٤٩]. وهذه الدراسة ليست بالمكان المناسب لفحص المكان الذي تنجم عنه هذه النقائص جراء المشكلات التقنية، والمكان الذي تصب فيه هذه النقائص لمصلحة سياسية في إخفاء بعض الحقائق أو التطورات الخاصة. فالجواب، في بعض الحالات، واضح تماماً[٥٠].

إن معضلة نقصان المعطيات الدقيقة يجب ألا تفضي إلى الافتراض باستحالة الإتيان بوقائع على صلة بالتطور الاقتصادي/الاجتماعي

في سورية. فالإيحاء الذي مفاده أن مزيداً من المعطيات سوف يفضي بالضرورة إلى فهم أعمق لذلك البلد وللعمليات التي ستكون موضع التحليل، يمثل إيماناً أكثر مما ينبغي بالأرقام. إن المعطيات الإحصائية يمكنها أن تساعدنا في إدراك الوقائع الاقتصادية/الاجتماعية، ولكن لا يمكنها قطعاً أن تمثل العمليات المجتمعية تمثيلاً كاملاً. وهنا يجدر التوكيد أن كل المعطيات المتاحة، مع أنها قد تبدو مبتذلة، يجب التعامل معها بمنتهى الاحتراس. ويتضمن هذا في ما يتضمن البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى ليست معطياتها أحسن حالاً بالضرورة أو أكثر دقة من معطيات الهيئات السورية. ولذلك، كقانون، فإن الإحصاءات المجموعة والمعطيات المستخدمة في هذه الدراسة يجب اعتبارها بأنها لا تمثل إلا قيماً تقريبية، وذلك لأنها تعكس اتجاهات أكثر مما تعكس أرقاماً دقيقة. ففي عدد من الحالات عمدنا إلى التحقق من الأرقام الرسمية، أو إلى تصحيحها أو استكمالها بأرقام غير رسمية وغير منشورة، أو عمدنا إلى الحكم عليها في ضوء الدليل النوعي من مصادر غير إحصائية ومن مراقبين مشاركين.

٤ ـ خطة الدراسة

إن الفصل التالي سوف يحلل التطور الاقتصادي لسورية في ظل حكم حزب البعث، ولا سيما في مرحلة حكم حافظ الأسد، أي، منذ عام ١٩٧٠ حتى يومنا هذا. وثمة اهتمام خاص سوف يناط بتبدل استراتيجيات التطور والعلاقة المتبدلة بين القطاعين العام والخاص. وإن فرضيتنا في أن الأزمة الاقتصادية في سورية في الثمانينيات أكثر من أي شيء آخر ـ أي أكثر من الضغط الدولي أو مطالب الإصلاح من قبل البورجوازية ـ هي التي أملت ضرورة

التعديلات. ولكن تلك الأزمة لم تفرض على النظام أية استراتيجية إصلاح خاصة ولا أي برنامج معين، الأمر الذي يجعلنا نستصوب النظر إلى عملية الإصلاح بأنها مهمة من مهمات الضرورات الاقتصادية والتغيير الاجتماعي والهياكل السياسية.

وهكذا فإن الفصل الثالث يحاول الإتيان بتحليل بنيوي وجيز للتبدل السريع الذي تبدله النسيج الاجتماعي في سورية. فتحديد الطبقات، أو بغية مزيد من الدقة يجدر بنا أن نقول الطبقات الاجتماعية، انطلاقاً من التحرك الفعلي لكل منها، وفحص تطور ظروفها وقوتها وعلاقتها مع الطبقات الأخرى ومع النظام، سوف يجريان اعتماداً على مخطط التراصف الاجتماعي الذي يرى في السيطرة على وسائل الإنتاج أمراً جوهرياً، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المنزلة الاجتماعية والظروف المعيشية لكل منها.

وأما الفصل الرابع فيحلل البنية السياسية. وعلى الرغم من أن العناصر الوراثية لها دورها، فإن الصورة الذهنية عن النظام السوري هي أنه نظام فاشي ذو ميول شديدة لتطوير بنى مؤسساتية. فالتحليلات التي تتناول أعمال الرئيس والحكومة، وأجهزة القمع والهيمنة، والحزب والبرلمان والجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات الشعبية يجب أن تكون المفتاح كي نتفحص، في الفصل الخامس، آليات وديناميات صنع القرار السياسي بالتركيز على عملية التحويل الاقتصادي في أواخر الثمانينيات. وإن الفحص يركز على صياغة الخطط أكثر مما يركز على مسائل إنجازها أو على اختيار خطط بديلة أخرى. إن الاهتمام الأساسي لا يتمحور حول التصرف البيروقراطي وإنما على الخلفية البنيوية لعمليات القرار السياسي وتطوراتها.

أما الفصل الختامي فسيعالج العلاقات المتداخلة بين التحويل الاقتصادي والتغيير السياسي في سورية، ولا سيما السؤال المطروح عما إذا كانت التعديلات الاقتصادية سوف تتضمن في النهاية تحولات جوهرية أو تبدلات أساسية في بنية السلطة. الافتراض هنا هو أن الحالة لن تكون على هذا المنوال في ظل النظام الراهن، وذلك لأن هذا النظام خلق تلك المؤسسات التي قد لا تسمح بقيام عملية خلافة تمزيقية شديدة وإقامة نظام لاحق أقل شخصانية وأكثر تشاركاً.

الهوامش

(١) عن التاريخ السياسي لسورية قبل البعث وعن علاقاتها الدولية راجع باتريك سيل Patrick Seale في كتابه **«الصراع على سورية ــ دراسة في السياسة العربية في ما بعد الحرب»** (نيوهيفن/لندن: مطبعة جامعة ييل، الطبعة الثانية، ١٩٨٧). وراجع تابيثا بيتران Petran في كتابه **«سورية»** (لندن، إيرنيست بين، ١٩٧٢). وراجع دوغلاس ليتل Douglas Little في مقالته «الحرب الباردة والعمل المستور: الولايات المتحدة وسورية: ١٩٤٥ ــ ١٩٨٥» في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٤٤، ١٩٩٠، الصفحات ٥١ ــ ٧٥. وعن بنيتها الاقتصادية راجع يوجين ويرث في **«سورية: جغرافية سورية»** (دارمشتات، جمعية الكتاب العلمي، ١٩٧١). وعن الاقتصاد السياسي راجع بدر الدين السباعي في كتابه **«أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية: ١٨٥٠ ــ ١٩٥٨»**، (دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٨)، ونفس الكاتب في كتابه **«المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة ١٩٨٥ ــ ١٩٦١»** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥). وراجع أيضاً ريموند آ. هينيبوش Hinnebusch في كتابه **«التسلطية وبناء الدولة في سورية البعثية ــ الجيش والحزب والفلاحون»** (بولدر، واست فيو)، الصفحات ٢٠ ــ ١١٩.

(٢) وعن لمحة عامة عن التاريخ السياسي لسورية منذ تسلم البعث السلطة حتى الآن، راجع إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في كتابها **«سورية عام ١٩٤٦ وعام ١٩٧٩»** في طبعة أندريه ريموند «سورية هذه الأيام» (باريس: س. ن. ر.س، ١٩٨٠). وديفيد روبرتس David Roberts في كتابه **«البعث وخلق سورية الحديثة»** (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، ١٩٨٧)، وراجع باتريك سيل Seale في كتابه **«أسد سورية: الصراع على الشرق الأوسط»** (لندن: إ. ب. تورس، ١٩٨٨). وراجع فولكر بيرثز Perthes في كتابه **«الدولة والمجتمع في سورية: ١٩٧٠ ــ ١٩٨٩»** (هامبورغ، المعهد الألماني للدراسات الشرقية، ١٩٩٠)، الصفحات ٥٩ ــ ٨١.

(٣) إيتامار رابينوفيتش Rabinovich في كتابه **«سورية في ظل حكم البعث:**

١٩٦٣ ــ ١٩٦٦، التكافل الحزبي العسكري» (القدس: مطبعة جامعات إسرائيل، ١٩٧٢).

(٤) الجماعة أو الشلّة هي عبارة عن زمرة من الأصدقاء أو الرفاق الذين يرتبطون بعضهم مع بعض بمصلحة مشتركة أو بروابط أخرى، ويرتبطون غالباً أيضاً، لكن ليس بالضرورة، بأساس مشترك عائلي أو عشائري أو طائفي.

(٥) راجع نيكولاس فاندام Nikolaos van Dam في مقالته «المذهبية الإقليمية والطائفية لدى النخبة السياسية السورية»، في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٣٢ (١٩٧٩)، الصفحات ١٩١ ــ ٢٠٩، وراجع للكاتب نفسه كتابه المعنون بـ **«الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١ ــ ١٩٧٨»** (لندن: كروم هيلم، ١٩٧٩). وراجع آلاسدير دريزديل Drysdale في مقالته: «النخبة السياسية السورية ١٩٦٦ ــ ١٩٧٦، تحليل اجتماعي ومكاني» في مجلة **«دراسات شرق أوسطية»**، العدد ١٧ (١٩٨١)، الصفحات ٣ ــ ٣٠. وراجع مقالة حنا بطاطو Hanna Batatu المعنونة بـ «بعض الملاحظات عن الجذور الاجتماعية للزمرة العسكرية الحاكمة في سورية وأسباب هيمنتها» في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٣٥ (١٩٨١)، الصفحات ٣٣١ ــ ٣٤٤، وراجع للكاتب نفسه محاضرة بعنوان «الثورات العراقية والسورية والمصرية ــ بعض الملاحظات حول ما يكمن خلفها من أسباب وطابع اجتماعي» (محاضرة افتتاحية في جامعة جورج تاون، مركز الدراسات العربية المعاصرة)، (واشنطن: س.س. أ. س. ١٩٨٣).

(٦) راجع مثلاً ميشيل شاتليو Michel Chatelus في **«النمو الاقتصادي: تحولات بنى وديناميية اختلال التوازن»** في طبعة أندريه ريموند، في «سورية اليوم» (باريس: س. ن. ر. س.، ١٩٨٠). وراجع رزق الله هيلان في كتابه **«الثقافة والتطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة»** ــ (دمشق: دار ميسلون ٨١) وراجع منير الحمش في كتابه **«تطور الاقتصاد السوري الحديث»** ــ (دمشق: دار الجليل، ١٩٨٣).

(٧) راجع يانس توماس Jens Thomas في **«الدولة وبنية المجتمع السوري»**، في صحف ألمانية عن السياسة الدولية، المجلد ١٩ (أيار ١٩٧٤)،

الصفحات ٤٦١ ــ ٤٧٠. وراجع زيغفريد بيتزولد Siegfried Petzold في «**هيمنة الدولة والديموقراطية في ج. ع. س**»، (برلين: مطبعة الدولة ١٩٧٥). وراجع بيكارد Picard في «سورية»، الصفحة ١٦٥ وما يليها.

(٨) راجع بشكل خاص جان جونويه Jean Hannoyer/ميشيل سورا Michel Seurat في «**الدولة والقطاع الصناعي العام في سورية**» (بيروت: سيرموك، ١٩٧٩). وراجع إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «الزمر العسكرية والسلطة البعثية في سورية»، **المشرق**، العدد ٢٠ (١٩٧٩)، الصفحات ٤٩ ــ ٦٢. وراجع ميشيل سورا Michel Seurat في «**الشعب والدولة والمجتمع**»، في ريموند، «سورية»، فرانسوا ميترال في «**العالم الريفي السوري في عهد الإصلاحات**»، المرجع السابق، وراجع إليزابيت لونغونيس Elisabeth Longuenesse في «**التصنيع ومدلوله الاجتماعي**»، في المرجع السابق.

(٩) راجع ميشيل سورا Michel Seurat في «**الصراع الطائفي الغامض في سورية**» وفي «**المجتمع السوري ضد دولته**»، وللكاتب نفسه «**دولة البرابرة**» (باريس: طبعات دو سويل، ١٩٨٩ (مطبوع بالأصل في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠). وراجع آلاسدير دريزديل Drysdale في «**نظام الأسد ومآزقه**» في تقارير ماريب MERIP، المجلد ١٢ (نوفمبر ــ ديسمبر ١٩٨٢)، رقم ١١٠، الصفحات ٣ ــ ١١. وراجع حنا بطاطو Hanna Batatu في «**الأخوان المسلمون في سورية**»، المرجع السابق، الصفحات ١٢ ــ ٢٠. وراجع فريد هـ. لاوسون Fred H. Lawson في «**الأسس الاجتماعية لثورة حماه**» المرجع السابق، الصفحات ٢٤ ــ ٢٨، وراجع توماس ماير في «المعارضة الإسلامية في سورية، ١٩٦١ ــ ١٩٨٢»، في **المشرق**، العدد ٢٤ (١٩٨٣)، الصفحات ٥٨٩ ــ ٦٠٩. وراجع حبيب الجنحاني في «**الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: سورية مثالاً**» في (**الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**) ــ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٩ [١٩٨٧]. وراجع ريموند أ. هينيبوش Hinnebusch في «**سورية**»، في طبعة شيرين هنتر، و«**سياسة الصحوة الإسلامية**» (بلومنغتون: مطبعة جامعة إنديانا، ١٩٨٨). وراجع

هانس غونتر لوبماير Hans Gunter Lobmeyer في «**الإسلاميون والصراع الاجتماعي في سورية**» ـ في «**المسألة الإثنية والمجتمع ـ رقم ٦** (برلين: **الكتاب العربي ١٩٩٠**)، ونفس الكاتب في «**الإيديولوجيا الإسلامية والخطاب الدنيوي ـ إسلاميو سورية**»، في مجلة **المشرق**، المجلد ٣٢ (١٩٩١)، الصفحات ٣٩٥ ـ ٤١٨.

(١٠) سورا «**دولة البرابرة ـ سورية: ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢**» في الكتاب الذي يحمل العنوان نفسه (١٩٨٣).

(١١) راجع ريموند أ. هينيبوش Hinnebusch في «**تشكيل الدولة في مجتمع ممزق**»، فصيلة الدراسات العربية، العدد ٤ (١٩٨٢)، الصفحات ١٧٧ ـ ١٩٧، وله نفسه «**الفلاحون والبيروقراطية في سورية البعثية**» و«**التطور السياسي للتطور الريفي**» (بولدر: واست فيو، ١٩٨٩)، وله نفسه «**السلطة الفاشية**». وراجع بيرثز Perthes في «**الدولة والمجتمع**». وراجع إبرهارد كينيل في «**الجماعة والطبقة ـ السلطة السياسية في سورية المعاصرة**»، **صحيفة العالم الإسلامي والبحر المتوسط**، العدد ٥٩ ـ ٦٠ (١٩٩١)، رقم ١ ـ ٢، الصفحات ٢١١ ـ ٢٣٩.

(١٢) راجع آلاسدير دريزديل Drysdale في «**مسألة الخلافة في سورية**»، مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٣٩ (١٩٨٥) الصفحات ٢٤٦ ـ ٢٥٧.

(١٣) راجع سيل Seale في «أسد سورية».

(١٤) راجع إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «**أيمكن أن يأتي الخلاص من طريق سورية**»، في طبعات نديم شحادة وبريجيت هارني، وفي كتاب «**السياسة والاقتصاد في لبنان**» (أوكسفورد/لندن: مركز الدراسات اللبنانية، س. أ. أ. س.، ١٩٨٩).

(١٥) راجع فولكر بيرتس Perthes في «**سورية**» في طبعة فيرونيكا بوستنر ويوآخايم كروس Joachim Krause في «**معدات العالم الثالث بعد نهاية صراع الشرق والغرب**» ـ في بادن بادن، نومس ١٩٩٤.

(١٦) راجع دانيال بايبس Daniel Pipes، أكثر الكتاب صراحة في كتابه «**سورية الكبرى: تاريخ طموح**» (نيويورك/أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٠)، وله نفسه «**دمشق تغازل الغرب: السياسة السورية ١٩٨٩ ـ ١٩٩١**» (واشنطن د. س. معهد واشنطن لسياسة

الشرق الأدنى، ١٩٩١).

(١٧) بشكل خاص آلاسدير دريزديل Drysdale/ريموند أ. هينيبوش Hinnebusch في «**سورية وعملية سلام الشرق الأوسط**» (نيويورك: مطبعة مركز العلاقات الأجنبية. وللمزيد راجع موشي ماعوز Moshe Ma'oz في «**العلاقات السورية الإسرائيلية وعملية سلام الشرق الأوسط**» في مجلة **القدس للعلاقات الدولية**، العدد ١٤ (سبتمبر ١٩٩٢)، الصفحات ١ ــ ٢١. وراجع محمود مصلح في «**الجولان: إسرائيل وسورية والحسابات الإستراتيجية**» في مجلة الشرق الأوسط، العدد ٤٧ (١٩٩٣)، الصفحات ٦١١ ــ ٦٣٢. وراجع أسعد أبو خليل في «سورية والصراع العربي الإسرائيلي» في مجلة التاريخ الراهن، العدد ٩٣ (١٩٩٤) الصفحات ٨٣ ــ ٨٦.

(١٨) راجع إلياهو كانوفسكي Eliayhu Kanovsky في مقالة «**ماذا يكمن خلف المشكلات الاقتصادية الراهنة في سورية؟**» في مجلة **المسح المعاصر للشرق الأوسط** ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤، العدد ٨ (١٩٨٦) الصفحات ٢٨٠ ــ ٣٤٥. وراجع باتريك كلاوسون Patrick Clawson في «**مطامح لا سبيل لتحقيقها: البناء العسكري في سورية والأزمة الاقتصادية**» (واشنطن د.س.: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ١٩٨٩). وراجع فولكر بيرتس Perthes في «**الاقتصاد السوري في عقد الثمانينيات**» في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٤٦ (١٩٩٢) الصفحات ٣٧ ــ ٥٨.

(١٩) راجع عارف دليلة في «**تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل هذه التجربة**» في «**القطاع العام والخاص في الوطن العربي**» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠). وراجع فريد لاوسون Fred Lawson في «**تحرير الاقتصاد في سورية والعراق**» في «**مغرب ــ مشرق**» رقم ١٢٨ (نيسان ــ حزيران، ١٩٩٠)، الصفحات ٢٧ ــ ٥٢، ولنفس الكاتب «**الضغوط الخارجية قبالة الضغوط الداخلية لتحرير الاقتصاد في سورية والعراق**» في مجلة **القضايا العربية**، في العدد ١١ (١٩٩٢)، رقم ١، الصفحات ١ ــ ٣٣. وراجع فولكر بيرتس Perthes في «**القطاعان الخاصان الصناعي والتجاري والدولة**»

في **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، العدد ٢٤ (١٩٩٢)، الصفحات ٢٠٧ ـ ٢٣٠.

(٢٠) راجع ستيفان هيدمان Heydemann في «**المنطق السياسي للعقلانية الاقتصادية: الاستقرار الاصطفائي في سورية**»، في طبعة هنري ج. باركي في «**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط**» (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٩٢). وراجع ريموند أ. هينيبوش Hinnebusch في «**الدولة والمجتمع المدني في سورية**» في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٤٧ (١٩٩٣)، الصفحات ٢٤٣ ـ ٢٥٧. وراجع فولكر بيرتس Perthes في «**القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي وآفاق المسيرة الديموقراطية: الحالة السورية وبعض البلدان العربية الأخرى**» في: طبعة غسان سلامة «الديموقراطية بلا ديموقراطيين (لندن: إ.ب. توريس، ١٩٩٤). ولنفس الكاتب: «**مراحل التحرير الاقتصادي والسياسي في سورية**»، في طبعة إبرهارد كينيل، في «**سورية المعاصرة: التحرير الاقتصادي بين الحرب الباردة والسلم البارد**» (لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية، ١٩٩٤). وراجع إيبرهارد كينيله Eberhard Kienle في «**عودة السياسة**» في المرجع السابق.

(٢١) راجع يحيى م. سادوسكي Sadowski في «**أخضروات سياسية؟ رجل أعمال وبيروقراطي في تطور الزراعة المصرية**» (واشنطن د.س.: بروكينغز، ١٩٩١)، الصفحتان ١٢ و٥٠. وراجع تيموثي ج. بيرو Timothy J. Piro في «**الخصخصة في الأردن: الاقتصاد السياسي لإصلاح القطاع العام**»، بحث مطروح لمؤتمر جمعية دراسات الشرق الأوسط السنوي في أمريكا الشمالية، بورتلاند، ٢٨ ـ ٣١ أكتوبر، ١٩٩٢.

(٢٢) راجع مثلاً فرانسوا شيبو Francoise Chipaux في «بانتظام التقدم في المفاوضات مع إسرائيل: سورية بدأت بتحرير خجول»، في صحيفة **لوموند**، ٣ آذار ١٩٩٣. وراجع وليام إ. شميت في «**بمنطقة مليئة بالحرب، يفكر السوريون بالسلم**»، في صحيفة **هيرالد تريبيون** الدولية، ٢٨ حزيران ١٩٩٣.

(٢٣) راجع لاوسون Lawson في «**الخارجي قبالة الداخلي**»، صفحة ٣١.

(٢٤) راجع خاصة علي إ. هلال دسوقي في «**صنع السياسة في مصر: دراسة حالة ماثلة لسياسة الباب المفتوح اقتصادياً**» في مجلة **مشكلات اجتماعية**، العدد ٢٨ (نيسان ١٩٨١) الصفحات ٤١٠ ـ ٤١٦. وراجع روبرت سبرينغ بورغ Springborg في «**مصر مبارك: تبعثر النظام السياسي**» (بولدر: واست فيو ١٩٨٩). وراجع سادوسكي Sadowski في «**أخضروات سياسية؟**».

(٢٥) راجع مثلاً بيرتس Perthes في «**القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي**».

(٢٦) راجع ريناتيماينتز Renate Mayntz في «**تسوية المشكلات من خلال آلية الإدارة السياسية في سورية**» ـ في ما يتعلق بهذا البحث راجع يوآخن هيش (طبعته) ـ **في علم السياسة كفن إداري** (النشرة الفصلية لبعض المسائل الخاصة، رقم ١٣) (أوبلادن، عام ١٩٨٢)، الصفحة ٧٥.

(٢٧) راجع مثلاً ر.د. ماك لورين R.D. McLaurin/دون بيريتز Don Peretz/لويس و. سنايدر في «**السياسة الخارجية للشرق الأوسط: قضايا وعمليات**» (نيويورك: برايغر ١٩٨٢). وراجع سعد الدين إبراهيم في «**كيف يتم إصدار القرارات في الوطن العربي؟**» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥). وراجع محمد سعد أبو عامود في «**صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية**» في مجلة **المستقبل العربي**، المجلد ١١ رقم ١١٢ (حزيران ١٩٨٨)، الصفحات ١١٢ ـ ١٢٨. وراجع سعد أبو ضيا في «**عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية**» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

(٢٨) راجع الدراسة الرائعة عن صنع القرار الاقتصادي في مصر بقلم أماني قنديل بين عام ١٩٧٤ و١٩٨١ (القاهرة: مؤسسة الأهرام ١٩٧٩)، وللمزيد راجع دينيس سوليفان Denis Sullivan في «**الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر**» في **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، العدد ٢٢ (١٩٩٠)، الصفحات ٣١٧ ـ ٣٣٤. وراجع سبرينغ بورغ Springborg في «**مصر مبارك**» وسادوسكي Sadowski في «**أخضروات سياسية؟**» ولدراسة صنع القرار الزراعي في سورية راجع هينيبوش Hinnebusch في «**الفلاح**».

(٢٩) راجع تصفح حالة الفن (تحتوي أيضاً على نقد للمناهج الشرقية التقليدية

للسوسيولوجيا في العالم العربي) بقلم سامح ك. فارسون/ليزا حجار بعنوان «**السوسيولوجيا المعاصرة في الشرق الأوسط: تقويم**» في طبعة هشام شرابي في «**النظرية والسياسة والعالم العربي ــ إجابات نقدية**» (نيويورك/لندن: روت لدج، ١٩٩٠).

(٣٠) راجع محمود عبد الفاضل في «التشكيلات الاجتماعية والبنى الطبقية في الوطن العربي ـ تحليل أهم التطورات والاتجاهات ١٩٤٥ ـ ١٩٨٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) الصفحة ٢١ وما يليها.

(٣١) المرجع السابق، الصفحة ٤٥ وما يليها.

(٣٢) المرجع السابق، الصفحة ١٩٢. إن المفاهيم المستمدة من دراسة التاريخ الأوروبي قد تنطوي بداهة بالفعل على بعض التوقعات الخاصة في ما يتعلق بالتطور المستقبلي للتشكيلات الاجتماعية، فمصطلحات من أمثال «الكولاك أو البورجوازية القروية» لوصف الفلاحين ذوي الملكيات العقارية المتوسطة الحجوم بحاجة على الأقل لمزيد من التحديد. علاوة على أن نعت الطبقة العاملة السورية «بالبروليتاريا»، من دون مزيد من التوضيحات، سيكون نعتاً معضلاً باعتبار أن هذا المفهوم حسب الفهم الأوروبي العام له يعني ضمناً أن أفراد هذه الطبقة لا يملكون شبراً واحداً من الملكيات العقارية على شكل أراضٍ.

(٣٣) راجع حنا بطاطو Hanna Batatu في «**الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق**» ـ **دراسة الطبقتين القديمتين في العراق من ملاك وتجار ودراسة شيوعيه وبعثيه وضباطه الأحرار**» (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨)، الصفحة ٥ وما يليها. وراجع عبد الفضيل في «**التشكيلات**»، الصفحة ١٩٨ وما يليها، وحليم بركات في «**العالم العربي ــ المجتمع والثقافة والدولة**» (مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٣)، الصفحات ٨١ ـ ٨٧.

(٣٤) «الواسطة»، في سورية وفي غيرها من الدول العربية، هي المفهوم الجامع المانع تقريباً لتوزيع الموارد وبلوغ المآرب من خلال الوصاية والتوسط. راجع أنيكا رابو Annika Rabo «**التغيير على الفرات ــ الفلاحون والقرويون والمستخدمون في شمال شرق سورية**» (استوكهولم: جامعة

استوكهولم، ١٩٨٦)، وفرانك شيشوفسكي Frank Czichowski في «**أنا وآبائي ضد العالم**»، الهجرة والواسطة ـ في توزيع الائتلاف والاستقرار الاجتماعي في الأردن. مجلة المشرق، مجلد ٢٩ (١٩٨٨)، الصفحات ٥٦١ ـ ٥٧٨.

(٣٥) راجع عبد الفضيل في «**التشكيلات**»، الصفحة ١٠٧، وخضر زكريا في «**المؤشرات الاقتصادية السوسيولوجية في الوطن العربي وعلاقتها المستقبلية بعمليات التطور**» في **دراسات عربية**، المجلد ١٩ (نيسان ١٩٨٣) العدد ٦، الصفحات ٦٩ ـ ٩١ (٧٢).

(٣٦) راجع أساساً مانفريد هلبيرن Manfred Halpern في «**سياسة التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**» (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٦٣) الصفحات ٥١ ـ ٧٨. وفي ما يتعلق بالحالة السورية، ومن منظور سوري، راجع بوعلي ياسين في «**السلطة العمالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري وفي النظرية الاشتراكية**» (بيروت: دار الحقائق، ١٩٧٩).

(٣٧) راجع جون واتربري John Waterbury في «**أفجر بورجوازية الدولة؟**» في **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، العدد ٢٣ (١٩٩١) الصفحات ١ ـ ١٧.

(٣٨) ريموند أ. هينيبوش Hinnebusch، مع أنه يميز بين أفراد الطبقة الحاكمة السورية ويتفادى إكساءها الكساء المثالي، يقترب كثيراً جداً من تصوير مساعيهم بأن مردها الدولة أكثر مما هي مصلحتهم الاجتماعية الخاصة. راجع بشكل خاص كتابه المعنون بـ «**الدولة التسلطية**» وما يرد في الصفحة ٣٢٤ وفي كل مكان آخر. إن التحليلات الماركسية لتطور رأسمالية الدولة يقترب أكثر ما يكون من اعتبار بورجوازية الدولة كوسيلة لقيام قوى طبقة رأسمالية غير كاملة التطور بعد. راجع الحزب الشيوعي السوري في «**حول بعض التطورات والتدابير الاقتصادية في سورية**» (دمشق، ديسمبر ١٩٨٨)، الصفحات ٥ ـ ١٠. وراجع عصام خفاجي في «**الدولة والتطور الرأسمالي في العراق: ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨**» (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، الصفحة ٣٨ وما يليها.

(٣٩) راجع هارتموت ألسن هانز Hartmut Elsenhans في «**الارتباط الرأسمالي أو تطور المجتمع البيروقراطي: بحث في الدولة في العالم الثالث**»، فرانكفورت، نيويورك، الطبعة الثانية، ١٩٨٤. ونفس الكاتب في «اعتماد التخلف والدولة في العالم الثالث، في النشرة الفصلية السياسية، مجلد ٢٧ (١٩٨٦)، الصفحات ١٣٣ ـ ١٥٨. وجول مغدال في «**المجتمعات القوية والدول الضعيفة ـ العلاقات بين المجتمع والدولة وقدرات الدولة في العالم الثالث** (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٨).

(٤٠) راجع عبد الفضيل في «التشكيلات»، الصفحة ٢٠١.

(٤١) من أميز البحوث الحديثة عن سورية من تلك التي تؤكد مسألة الأقلية بحث محمود أ. فقش بعنوان «**العسكر والسياسة في سورية: البحث عن الاستقرار**» في مجلة **دراسات عن جنوب آسيا والشرق الأوسط**، العدد ٨ (١٩٨٥)، الصفحات ٣ ـ ٢١. ومارثا نيف كيسلر Martha Neff Kessler في «**سورية: موزاييك السلطة الهش**» (واشنطن د. س.: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، ١٩٨٧). وبايبس Pipes في «**سورية الكبرى**»، وللكاتب نفسه «**سورية: كما يراها الأسد**»، في السياسة الدولية، رقم ٥٩ (ربيع ١٩٩٣)، الصفحات ٩٧ ـ ١١٠. ولنقد مثل هذا التوكيد البالغ على مشكلة الأقلية، وبمزيد من التفصيل، راجع فولكر بيرتس Perthes في «**ملاحظات نقدية في البحث في سورية**»، مجلة المشرق، المجلد ٣١ (١٩٩٠)، الصفحات ٥٧١ ـ ٨٢. وراجع إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «**نقد استعمال المفهوم الإثني في تحليل السيرورة السياسية في العالم العربي**» في (دراسات سياسية عن العالم العربي)، مداخل عامة ومداخل نوعية، (القاهرة: معهد الدراسات الشرقية ١٩٩١) الصفحات ٧١ ـ ٤.

(٤٢) راجع بيكارد Picard في «**النقد**».

(٤٣) راجع تيودور هانف Theodor Hanf في «التعايش في الحرب، انهيار الدولة وقيام الأمة في لبنان (بادن بادن: نوموس ١٩٩٠)، الصفحة ٣٢ وما يليها.

(٤٤) راجع توماس شيفلر Thomas Scheffler في «**الصراع الديني الإثني**

والاندماج الاجتماعي في الشرقين الأدنى والأوسط» (برلين: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥).

(٤٥) راجع سيل Seale في **«أسد سورية»**، وموشي ماعوز Moshe Ma'oz في **«الأسد، أبو الهول الدمشقي: سيرة سياسية»** (نيويورك: ويدينغ ونيكولسون، ١٩٨٨)، ودانيال لي جاك Daniel Le Gac في **«سورية الجنرال الأسد»** (بروكسل: طبعات مركبة، ١٩٩١)، ولوسيان بيترلين Lucien Bitterlin في **«حافظ الأسد: جولة مناضل»** (باريس: طبعات دوجاكوار، ١٩٨٦).

(٤٦) راجع كانوفسكي Kanovsky في **«وماذا بعد»**، الصفحة ٢٨٠ وما يليها، وكلاوسون Clawson في **«مطامح لا طاقة لها بها»** في الصفحة ٥٠ وما يليها، ودليلة في **«التجربة السورية»** في الصفحة ٣٩٣ وما يليها.

(٤٧) في الإحصاءات السكانية، مثلاً، القوى العاملة مصنفة وفق منزلة عمالتها (عاطلون من العمل، كسبة أجور، مستخدمون مجانيون، ذوو مهن حرة، أرباب عمل) وحرفتها. فعلى هذا الأساس يدخل في زمرة واحدة كل من صاحب الحانوت وبائع بطاقات اليانصيب، أي في زمرة الباعة المستقلين.

(٤٨) راجع بيرتس Perthes في **«القطاع السوري الخاص، الصناعي منه والتجاري»**، حاشية ٢١.

(٤٩) طبقاً لإحصاء عام ١٩٧٠، مثلاً، كان هنالك ٧٤٨٠٠٠ إنسان عامل في الزراعة. وطبقاً لعينة من القوى العاملة في عام ١٩٧٥ كان هنالك ٨٩٤٠٠٠ إنسان عامل في الزراعة. وفي عام ١٩٧٦، طبقاً لعينة من ذلك العام، انخفض عدد أولئك الناس إلى ٦٧٨٠٠٠، وفي عام ١٩٨١، طبقاً للإحصاء، انخفض أيضاً إلى ٤٩٨٠٠٠. وطبقاً لعينة من القوة العاملة في عام ١٩٨٤، ارتفع عدد الناس العاملين في الزراعة إلى ٥٧١٠٠٠، وفي عام ١٩٩١، وفق عينة ذلك العام، ارتفع العدد ارتفاعاً لا نظير له من قبل إذ بلغ ٩١٧٠٠٠. فالفوارق كلها تقريباً نتيجة خلل في تصنيف القوى العاملة في الزراعة من الإناث. فعينة القوى العاملة لعام ١٩٧٥ كانت ٢٦٢٠٠٠ امرأة عاملة مجاناً مع عائلتها، وأما في

عام ١٩٧٦ فالعينة كانت فقط ٤٧٠٠٠٠ امرأة في هذه الزمرة. فالإحصاءان أشارا إلى ٦٣٠٠٠ (عام ١٩٧٠) وإلى ٣٩٠٠٠ (عام ١٩٨١) على التوالي. وأما عينة عام ١٩٨٤ فقد أشارت إلى أن مجمل العاملات في ميدان الزراعة كان ١٤٢٠٠٠ امرأة، في حين أن عينة عام ١٩٩١ زادت في مضاعفة هذا العدد إلى ٢٩٢٠٠٠ امرأة. وللوقوف على نقد للمناهج المستخدمة في إنتاج العينات، راجع أمل حسيني في «**مقطع جانبي عن النساء العاملات في الزراعة والتطوير الريفي في الجمهورية العربية السورية**» (دمشق: غير منشور، ١٩٧٩)، في الصفحة ٥٢ وما يليها. ولكن إليزابيت لونغونيس Elisabeth Longuenesse تعتقد أن تلك العينات غير صالحة للاستعمال بمنتهى البساطة في «**تأملات في مناهج دراسة الطبقة العاملة في البلدان العربية**» ورقة مقدمة لندوة عن «**أصول وتكوين الطبقة العاملة في البلاد العربية**» (الجزائر، كانون الأول، ١٩٧٨، الصفحة ٩). وإنني سأدافع عن أن معطيات الإحصاء ذات قيمة بلا شك. ولكن العينات تحسنت وأصبحت أكثر واقعية منذ الإحصاء الأخير الذي جرى في عام ١٩٨١. ولكنني سوف أسوق الحجة على أن معطيات الإحصاء تنطوي بلا شك على قيمة أكبر. فالعينات قد تحسنت وصارت أكثر واقعية منذ إجراء آخر إحصاء في عام ١٩٨١.

(٥٠) هذه هي الحالة بخصوص الغياب الكامل لأعداد العسكريين أو رجال الأمن أو الشرطة في كل الإحصاءات المتعلقة بالعمالة. والغائب أيضاً، منذ عام ١٩٨٠، هو المعطيات عن التوزيع النسبي للدخل القومي بلغة الدخل من الأجور والرواتب من ناحية أولى ومن الملكيات والمهن الحرة من ناحية ثانية.

الفصل الأول

ظهور اقتصاد الدولة وتحوله

إن الواجهة الاقتصادية/الاجتماعية لسورية قد تبدلت تبدلاً عميقاً خلال الفترة الممتدة من ٢٥ سنة إلى ٣٠ سنة التي كان فيها حزب البعث وحافظ الأسد في سدة السلطة. ففي عام ١٩٦٣ ارتفع عدد سكان سورية إلى أقل من خمسة ملايين نسمة، وفي عام ١٩٧٠ ارتفع إلى ستة ملايين ونيف (٦,٣). وبحلول عام ١٩٩٠ تضاعف الرقم الأخير تقريباً، ولكن بحلول عام ١٩٩٣ كان تقدير الشعب السوري يزيد على أربعة عشر مليون نسمة، وكان نصفهم دون سن الخامسة عشرة. وفي عام ١٩٧٠ كانت نسبة تربو على ٥٧ بالمئة تعيش في الريف، وكانت نسبة تربو على نصف السكان وثلاثة أرباع الإناث منها أمية[١]. وفي أوائل التسعينيات كانت نسبة أولئك الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية قد بلغ تقديرها زهاء ما بين ٦٥ و٧٠ بالمئة[٢]. وأما نسبة

الأمية فقد انخفضت إلى معدل ٢٥ بالمئة، وإلى أقل من ٤٠ بالمئة بين قطاع الإناث[٣].

وعلى العموم فإن التغيير والتطور يبدوان أمرين رائعين إذا قورنت سورية اليوم بالبلد الذي كانت إياه في مطلع السبعينيات. فسورية التسعينيات تنتج الأسمدة الكيماوية والطبيعية والقضبان الحديدية والكابلات والإطارات والآلات الكهربائية ومجموعة مختارة من العقاقير الطبية والسلع الاستهلاكية. ومن الجدير بالذكر أن سورية في عام ١٩٧٠ لم تكن تنتج أي مادة من سلسلة هذه المواد. وعلاوة على ذلك فإن مساحة الأراضي المروية قد تزايدت زهاء ٤٠ بالمئة، ومعدل الغلال في سورية ـ كالقمح والقطن أساساً ـ تضاعف تقريباً، وزاد الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) لكل فرد بمقدار ثلاثة أرباع ما كان عليه سابقاً[٤]. وإذا ما أمعن المرء النظر في التطورات التي حدثت في الثمانينيات ومطلع التسعينيات، لا في التطورات التي حدثت في العقدين والنصف السابقين الأخيرين، بدت الصورة أقل لمعاناً. فلقد عانت سورية الأمرين من جراء أزمة اقتصادية خانقة خلال معظم الثمانينيات كانت في جوانب عديدة مماثلة للأزمات التي عانى منها عدد من البلدان المماثلة في العالم العربي والعالم الثالث، ألا وهي تلك البلدان التي نفذت برامج طموحة من برامج التصنيع البديل للاستيراد في غضون السبعينيات[٥]. لكن سورية، لمواجهة هذه المشكلات، انتهجت منهجاً حذراً من صنع محلي لتكييف البنية تمكنت من خلاله من تحسين مجمل أدائها الاقتصادي. بيد أن الثمانينيات بقيت، على الرغم من ذلك، بمثابة عقد ضائع بالنسبة إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد. لقد هبط الدخل الفردي وكان على القسط الأعظم من السكان أن يقع تحت عبء

خسائر هامة في الدخل، كذلك إن هامش الحكومة للمناورة في خطط التطور والاستثمار العام صار هامشاً ضيقاً.

يحاول هذا الفصل أن يحلل العلاقات المتداخلة بين التقلبات الاقتصادية والخطط الاقتصادية في سورية، مصوراً المظاهر الأساسية للاقتصاد السوري والنماذج المتقلبة لتطور النظام وخططه الاقتصادية العامة. فالتحليل يركز على عملية التكييف أو التحويل في الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وعلى العلاقة المتقلبة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالنظر إلى أهميتها لهذا التحويل.

١ ــ التقلبات الاقتصادية واختلالات التوازن الضخمة

ليست سورية بالبلد الفقير، وهي في تصنيفات البنك الدولي، اعتماداً على الإنتاج القومي الإجمالي لكل شخص Gross National Product (GNP)، فإنها ذلك البلد ذو اقتصاد الدخل المتوسط المنخفض الذي يراوح دخل الفرد فيه، في بداية التسعينيات، بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ دولار أمريكي[٦]. ولذلك فإن القوة الشرائية لمتوسط الدخل السوري، إن كان إنفاقه في السوق المحلية، أكبر مما يوحي به هذا الرقم: وهي تقريباً أدنى بقليل مما هي عليه في تركيا أو الأردن أو تونس[٧].

لقد حبت الطبيعة هذا البلد بأراضٍ خصيبة، لكن قرابة ٦٥ بالمئة من مساحتها أراضٍ بور أو شبه قاحلة. ونحو نصف الأرض سهوب ولا يمكن الإفادة منها إلا على شكل مراعٍ، وليس أكثر من الثلث يمكن اعتباره صالحاً للزراعة. والزراعة في المناطق المزروعة تعتمد اعتماداً كبيراً على تقلبات هطول الأمطار إلى حدٍّ صارخ. لذلك فإن استصلاح الأراضي والسقاية كانا دائماً هدفين من

أهداف التخطيط على مستوى رفيع[٨].

وأما الثروات المعدنية الأساسية في سورية فهي النفط والغاز الطبيعي والفوسفات. فإنتاج الفوسفات بدأ في عام ١٩٧١، في حين أن الغاز الطبيعي تزايد استخدامه كوقود صناعي منذ منتصف الثمانينيات. وأما النفط فقد كان إنتاجه على نطاق ضيق منذ عام ١٩٥٨ وبكميات تجارية منذ عام ١٩٦٨. وسورية لا تزال، على نطاق عالمي، مُنتِجَ نفط صغيراً، ومع ذلك فالنفط يؤدي دوراً رئيسياً في اقتصاد هذا البلد. وعلى مدى العقدين الماضيين ضاعفت سورية إنتاجها من النفط بمقدار خمس مرات تقريباً. ففي مطلع السبعينيات كان مردودها من النفط أقل من ١٢٠,٠٠٠ برميل يومياً، وفي عام ١٩٨٦ لم يكن قد وصل مردودها إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. ولكن بحلول عام ١٩٩٣، بعد اكتشاف حقول نفط جديدة في منطقة دير الزور متدفقاً بكميات أكبر مما كان عليها في أواخر الثمانينيات بلغ الإنتاج قرابة ٥٨٠,٠٠٠ برميل يومياً[٩]. ومنذ مطلع الثمانينيات حتى منتصفها أدى ارتفاع الطلب المحلي على مشتقات النفط إلى استيراده بدلاً من تصديره[١٠]. ومنذ عام ١٩٨٦ عادت سورية من جديد لتصبح مصدراً خالصاً للنفط، وصارت عائدات النفط تشكل أكبر قسط من مكاسب النقد الأجنبي.

وبعد نمو معقول في غضون الستينيات والسبعينيات، تباطأ معدل النمو وهبط إلى ما دون معدل النمو الديموغرافي[١١]. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد، كما يتكشف أدناه في الجدول ١، تضاعف تقريباً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، بيد أنه بدأ يهبط في عام ١٩٨٢، منخفضاً بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة بين عامي

١٩٨١ و١٩٨٩. ومنذ عام ١٩٩٠ فلاحقاً، صار من الممكن الشعور باستعادة الاقتصاد لعافيته، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد كان لا يزال، في ذلك العام، أدنى مما كان عليه في عام ١٩٨٠ قرابة ١٠ بالمئة. إن أرقام الاستثمار تعكس اتجاهات التحول للاقتصاد السوري حتى على نحو أوضح. فالاستثمار السنوي تزايد، مع ثبات الأسعار، تزايداً متواضعاً بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠[١٢]، ومن ثم قفز إلى أربعة أضعاف في غضون السبعينيات، واستمر في النمو، ولو بسرعة متباطئة، حتى منتصف الثمانينيات، وهبط، في نهاية ذلك العقد، إلى نصف معدلات عام ١٩٨٥[١٣].

الجدول ١ تطور الناتج المحلي الإجمالي ودلائل إنتاج السلع

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع ثبات أسعار السوق في ١٩٨٥ ـ بملايين الليرات السورية	٢٧٩٦٥	٧٢٠٧٨	٨٣٢٢٥	٨٩٤٨٥	١٠٩٥١٠
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد بالليرات السورية	٤٤٦٩	٨٢٨١	٨١٠٦	٧٣٨٦	٨٤٥١
مؤشر مردود المواد المصنعة	٢٩	٦١	١٠٠	١٠٠	١٠٧
مؤشر إنتاج النفط والتعدين	٢٦	٩٩	١٠٠	٢٦٧	٣٣٤
مؤشر الإنتاج الزراعي	٣٩	٩٦	١٠٠	١١٥	١٣٩
مؤشر إجمالي الاستثمارات (مع ثبات الأسعار في عام ١٩٨٥)	١٩	٨٥	١٠٠	٥٨	٧٧

المصدر: خلاصات إحصائية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٣. أرقام عام ١٩٩٢ مؤقتة.

الجدول ٢، بنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزع العمالة على القطاعات (٪)

	بنية الناتج المحلي الإجمالي					توزع العمالة على القطاعات		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٢
الزراعة	٢٠	٢٠	٢١	٢٨	٣٠	٥١	٢٦	٢٨,٢
التعدين والتصنيع	٢٢	١٦	١٥	٢٠	١٦	١٣,٥	١٧,٧	١٤,٣
البناء والإنشاء	٣	٧	٧	٤	٤	٧,٣	١٧,٥	١٠,٤
النقل والاتصالات	١١	١٢	١٠	٩	٩	٤,٢	٦,٨	٥,١
التجارة	٢٠	٢٥	٢٢	٢٣	٢٤	٩,٥	٩,٥	١١,٦
المال، التأمين، العقارات	١١	٦	٥	٤	٣	٠,٦	٠,٩	٠,٧
الخدمات	١٣	١٩	٢٠	١٢	١٤	١٣,٨	٢١,٤	٢٩,٢
مستخدمون (مطاحن)						١,٤٦	١,٨٨	٣,٢٥

ملاحظة:

إن كل الأرقام الدالة على العمالة، ولا سيما الأرقام المتعلقة بعام ١٩٩١، تبتعد عن الرقم الحقيقي لقطاع المخبرين المدنيين وتحذف رقم العسكريين. كذلك إن الأرقام المتعلقة بعام ١٩٨١ تبتعد أيضاً عن الرقم الحقيقي للعاملات الزراعيات.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد السوري صار أكثر تنوعاً من ذي قبل، فإن نظرة خاطفة على المؤشرات الاقتصادية الشاملة في ذلك البلد تبيّن عدم حدوث تحول بنيوي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي. فلقد بقيت الزراعة، كما هو واضح في الجدول ٢، أهم قطاع اقتصادي، لا بل والقطاع الوحيد الذي كانت مساهمته تراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي في مطلع التسعينيات اعتماداً منه على هطول الأمطار. وفي الستينيات هبطت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنفس المستوى. وخلال السبعينيات، لدى تسارع جهود التنمية المتمركزة على العمران وتزايد العمران، تناقص الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالقياس إلى غيره من القطاعات غير الزراعية.

وهكذا فإن زيادته الجديدة من أواخر الثمانينيات تعكس آثار الارتفاع التدريجي والجوهري لأسعار المواد الزراعية التي كانت تقدمها الحكومة في ذلك الوقت، وتعكس، في آن واحد معاً، الهبوط النسبي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير الزراعية التي تضررت أبلغ الضرر جراء الانكماش الاقتصادي في الثمانينيات.

لقد تناقصت الأيدي العاملة في الزراعة في غضون السبعينيات، تناقصاً نسبياً وتناقصاً في أعدادها المطلقة أيضاً. وعلى الرغم من أن مكننة الزراعة أدت دوراً في ذلك التناقص، بيد أنه يعكس بالأساس هجران الزراعة من قبل عدد كبير من صغار الفلاحين مقابل حصولهم على بعض الأعمال في المدن كان قد خلقها الإنفاق الضخم على التطور ـ في الصناعة وفي الهيكل الأساسي أيضاً، فضلاً عن الإدارة الحكومية والخدمات. وفي الثمانينيات ضمرت طاقة قطاعات العمران الرسمية عن استيعاب أعداد غفيرة من المهاجرين الريفيين، وبقيت الزراعة تستخدم قرابة ٣٠ بالمئة من الأيدي العاملة.

وبدءاً من مطلع السبعينيات ازدهر البناء وتضاعفت حصته تضاعفاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي وفي الأيدي العاملة فيه طوال ذلك العقد. وأما قطاع النقل فقد نما نمواً غير متكافئ، مشيراً بذلك إلى تنامي مرونة الحركة وإلى ذلك التوسع الكبير الذي توسعته شبكة الاتصالات في سورية. غير أن الزيادة في الأيدي العاملة في الصناعة كانت محدودة أكثر، كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي بقي دون معدل النمو الشامل. وفي الثمانينيات انكمشت كل هذه القطاعات، ولو نسبياً على الأقل. إن الهبوط الحاد للعمالة والدخل في البناء يعكس بشكل واضح الانكماش الحاد الذي

عشش في تلك السنوات. وعلى الرغم من استمرار تزايد الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، فإن هذا التزايد، كما تدل على ذلك مؤشرات الإنتاج[١٤]، نجم بالحصر تقريباً عن نمو قطاع النفط في سورية، ذلك القطاع الذي كان يستخدم نسبة أقل من ٤ بالمئة من الأيدي العاملة في الصناعة. وفي حين أن إنتاج النفط قد زاد ثلاثة أضعاف في النصف الثاني من الثمانينيات، فإن الإنتاج في الصناعات التحويلية بقي راكداً. وعلى مدى كل تلك المرحلة التي نمعن النظر فيها فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي والعمالة ـ بما في ذلك قطاع النفط ـ كان يماثل إلى حد ما مجمل النمو الاقتصادي والديموغرافي. فجهود التصنيع لم تفض إلى تبدلات هامة في البنية الاقتصادية الشاملة، أي، في توزع العمالة على القطاعات وفي أصول القيمة المضافة: ففي كل من السبعينيات والتسعينيات كانت الصناعة تستخدم نسبة تقارب ١٤ بالمئة من الأيدي العاملة وكانت تولد خمس الناتج المحلي الإجمالي.

إن القطاع الوحيد الذي نما نمواً غير متكافئ، في ما يخص العمالة، على مدى تلك المرحلة كلها كان قطاع الخدمات الذي يمثل قسطه الأعظم الإدارة الحكومية وخدمات حكومية أخرى. وإن المقارنة بين معطيات العمالة ومعطيات الناتج المحلي الإجمالي تبين بوضوح أن توسع هذا القطاع لم يكن متلازماً مع زيادة مناسبة في حصته بالغنيمة. ففي مطلع السبعينيات كان متوسط الدخل في قطاع الخدمات يدور حول المتوسط العام، ولكنه في التسعينيات هبط إلى أقل من نصف ذلك المتوسط.

إن أكبر الحصص للناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي، في كل من سنوات الازدهار وسنوات الانكماش، كان يحتلها القطاع

التجاري. فعلاوة على الملكية العقارية والتعاملات المالية الرابحة ربحاً كبيراً أو صغيراً، بقيت التجارة أيضاً بمثابة القطاع الوحيد الذي كان يتولد فيه أكبر معدل دخل. وإن التجارة والخدمات المرتبطة بها كانت تستخدم ما نسبته لا تتعدى نحو ١٢ بالمئة من القوة العاملة، ولذلك فقد كانت هي المسؤولة عما نسبته زهاء ٢٧ بالمئة من القيمة المضافة. وهكذا فليس من المستغرب إذاً أن تكون الأنشطة التجارية قد استقطبت عدداً متزايداً من السكان الفاعلين تجارياً، ولا سيما في ذلك الزمن الذي كانت فيه القطاعات الأخرى تئن تحت وطأة خسارات دخول هامة.

الأجور وتكلفة المعيشة

في السبعينيات كان بمقدور معظم العاملين بالأجر تحسين دخولهم تحسيناً كبيراً جداً[١٥]. وبعد تسلم الأسد السلطة في عام ١٩٧٠ رفع مباشرة أجور معظم العاملين بالأجر بمنحه تعويضاً عائلياً لكل الذكور المثبتين في أعمالهم. وفي عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ أصدر مرسوماً برفع الرواتب نحو ١٥ بالمئة لكل الموظفين في القطاع العام. ولكن مع تسارع التضخم بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول، بقيت الأجور أدنى من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية. وبحلول عام ١٩٧٩ كان على العاملين بالأجر أن يتحملوا خسائر حقيقية في دخولهم، على الرغم من رفع الأجور من جديد في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨، الأمر الذي ساهم بالسخط الشعبي العام على النظام وأدى إلى القلاقل السياسية/الاجتماعية في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠. وإن نسبة ٦٥ بالمئة من زيادة الأجور في عام ١٩٨٠ يجب النظر إليها في ضوء أزمة النظام في ذلك العام. وحتى عام ١٩٨٥ لم تصدر أية زيادة أجور عامة، إذ إن الأجور كانت تتزايد

ببطء ومن خلال الترقيات الروتينية فقط ومن خلال طرح نظام جديد لعلاوات طبيعة العمل تدريجاً مثلما جرى في عام ١٩٧٩. فزيادات الأجور في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ ما كان لها أن تفعل إلا القليل لردم الهوة التي كانت آخذة بالتوسع بين الأجر وتفاقم أسعار السلع الاستهلاكية. وبحلول عام ١٩٨٧ هبطت القوة الشرائية لمتوسط أجر العامل في القطاع العام إلى دون ما كانت عليه في عام ١٩٧٠. وفي مرحلة الثمانينيات، كما يتبين من الجدول ٣، تزايدت أسعار المفرق نحو سبعة أضعاف، في حين أن الأجور لم تتزايد أكثر من ضعفين. وفي أواخر الثمانينيات صار أجر العامل في القطاع العام يكفي بالكاد لتغطية نفقات الطعام لأسرة متوسط أفرادها ستة أشخاص، إذ إن الحد الأدنى لنفقات منزل تقطنه مثل هذه الأسرة ـ بما في ذلك أجور المنزل والملابس والتعليم والكهرباء والتدفئة والنقل ـ كان يراوح نحو ضعف متوسط دخل مستخدم في القطاع العام، أو أربعة أو خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور[١٦]. وما هو أكثر من ذلك أن الأجور ما كان من المسموح به هبوط قيمتها. وعلى الرغم من أن الزيادات في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ كانت مصحوبة بخفوضات هامة في الإعانات المالية الحكومية لأسعار المواد الاستهلاكية فإن نسبة متوسط الأجور والأسعار تحسنت تحسناً طفيفاً كالتحسن الذي طرأ عليها في التسعينيات. وفي الوقت نفسه فإن شرائح معينة، ولا سيما أساتذة الجامعات، حصلت على علاوات إضافية تقارب مضاعفة رواتبهم. ومع ذلك فإن العديد من مستخدمي القطاع العام كانوا عاجزين عن سد رمق أسرهم من رواتبهم. (١٧)(١٨)

الجدول ٣ ــ الأجور والأسعار (١٩٧٠ = ١٠٠)

	مؤشر الأجر	مؤشر السعر
١٩٧٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٠	٤٥٠	٢٨٥
١٩٨٥	٧١٢	٥٢٥
١٩٩٠	١٥٩٢	٢٠٣٩
١٩٩٢	٢٠٧٩	٢٤٠٤

المصدر: موجزات إحصائية، في سنوات متعددة.

عجز الميزانية وفجوة الموارد

إن التطور الاقتصادي لسورية قد أقيم على مجموعة من اختلالات التوازن التي تمثل تمثيلاً نموذجياً تلك البلدان التي انتهجت منهج التصنيع البديل للاستيراد بقيادة الدولة. فالميزان التجاري لسورية كان، تقليدياً، في حالة عجز، فمنذ عام ١٩٧٠ كانت سورية أيضاً، على الرغم من الطابع الزراعي لاقتصادها، مستورداً خالصاً للمواد الغذائية. ومنذ عام ١٩٧٣ حتى منتصف الثمانينيات، مثلما يبين الجدول ٤، كانت تتسع باطّراد فجوة الميزان التجاري لذلك البلد، اتساعاً مطلقاً ونسبياً في آن واحد. وفي عام ١٩٨٦ كانت الصادرات لا تغطي إلا ما يزيد زيادة طفيفة على ما نسبته ٤٠ بالمئة من واردات سورية، فزيادة العجز كانت عائدة بالأساس لجهود التصنيع الطموحة، وكانت عائدة أيضاً إلى تنامي استيرادات المواد الاستهلاكية. إن الاستثمارات الصناعية كانت بحاجة إلى كميات ضخمة من السلع الإنتاجية المستوردة. وهكذا فإن الصناعات الجديدة كانت تستهلك المواد المستوردة وقطع التبديل دون أن تساهم كثيراً من زاوية التصدير. وحين هبط تدفق

حوالات العمال والمعونة الرسمية ـ إذ كانت قد بلغت ذروتها في عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ ـ في منتصف الثمانينيات، فإن الحساب الجاري لسورية صار سلبياً أيضاً وبشكل مطّرد. وبحلول عام ١٩٨٦ وجدت سورية نفسها على حافة الإفلاس من القطع الأجنبي. ونتيجة لذلك، هبطت الواردات هبوطاً حاداً واستمرت في هبوطها هذا حتى نهاية العقد، مفضية إلى نقصانات حادة وإلى التخفيف من عجز الميزان التجاري. وأما من الناحية الأخرى فإن تزايد الصادرات البترولية وتزايد صادرات سلع القطاع الخاص، ولو أنها كانت أقل من الصادرات البترولية، ساعدا على تضييق الفجوة. وهكذا فإن سورية أحرزت للمرة الأولى، في عام ١٩٨٩، ميزانها التجاري الإيجابي وطيلة عقود عديدة. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى الآن، بقي ميزانها التجاري متوازناً إلى حد ما.

الجدول ٤: التجارة الخارجية وصادرات النفط
(بملايين الدولارات الأميركية)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
الصادرات ومن بينها النفط	٢٠٣	٢١٠٨	١٦٣٧	٤٢٢١	٣١٠٠
مشتقات النفط	٣٤	١٦٦٢	١٢١٢	١٩٠٧	٢١٥١
الواردات	٣٥٠	٤١١٨	٣٩٦٧	٢٠٦٢	٣٤٩٨

ملاحظة: إن أرقام عام ١٩٩٢ أرقام مؤقتة.

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ـ ملخصات إحصائية، ١٩٩٣.

وبحلول عام ١٩٩٢ كان الوضع قد تحسن، وكان هذا التحسن بصرف النظر عن الحقائق التالية: ١) التهريب غير المفهوم والصادرات إلى حد المبالغة جعلت بالتأكيد الميزان الحقيقي أقل

إيجابية من الميزان الرسمي[١٩]، و٢) تصديرات السلع لخدمة الدين إلى الاتحاد السوفياتي السابق لم تعد عملياً بالقطع الأجنبي ولم توفر المنفذ المكفول للمنتجات السورية[٢٠]، و٣) المدفوعات العالية غير المنظورة، وأساساً من أجل حصة الإنتاج وتكاليف خدمة شركات النفط الأجنبية، حولت الحساب الجاري سلبياً من جديد[٢١]. فالتحسن نجم بالأساس عن زيادة حادة في إنتاج النفط وفي الصادرات ــ من نفط خام ونفط مصفى أيضاً. فمن منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، ومنذ عام ١٩٩٢ مرة ثانية، شكلت صادرات النفط زهاء ٧٠ بالمئة أو أكثر من مجمل قيمة صادرات سورية، الأمر الذي جعل هذا البلد يعتمد اعتماداً كبيراً جداً على أسعار النفط في السوق العالمية. وإن هبوط سعر النفط في عام ١٩٨٦ انخفض بعائدات النفط السورية إلى النصف، وكان المسؤول إلى حد كبير عن الهبوط المفاجئ في وضعية القطع الأجنبي ذلك العام.

لم تكن عائدات التصدير لتستطيع تغطية الواردات طوال معظم ذلك الزمن، كذلك أن الموارد المالية الصناعية لسورية لم يكن بمقدورها تغطية استثمارات الهيكل الأساسي. والجدير بالذكر أن القطاع العام ساعد في تغطية الضرورات الاستهلاكية المتنامية، بيد أنه لم يصبح بحد ذاته وسيلة لتراكم رأس المال. ففجوة الموارد في سورية ــ أي الفرق بين الاستثمارات والمدخرات المحلية ــ وصلت إلى معدل أقل من ٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال السبعينيات، ومن ثم تزايدت نحو نهاية العقد، وبلغت معدلاً يقارب ١٢ بالمئة في غضون الثمانينيات[٢٢] ــ وهو رقم مرتفع إلى حد ما إذا ما قورن بأرقام معظم البلدان الأخرى العربية وغير العربية ذات الدخل المتوسط المنخفض[٢٣]. إن المدخرات المحلية في

سورية قلما بلغت أكثر من ٥٠ بالمئة من مجمل الاستثمارات. وبما أن القطاع العام، طوال السبعينيات ووصلاً حتى عام ١٩٨٨، أنتج معظم الاستثمارات[٢٤]، فإن فجوة الموارد كانت معكوسة بوضوح في ميزانيات الحكومة. وأما الهبات الأجنبية فقد كانت ذات أهمية خاصة، كائنة ما كانت قلة كفايتها لتغطية الفرق بين الإيرادات والإنفاقات الحكومية. لقد كانت سورية تعاني من عجز في الميزانية، حتى مع اشتمالها على الهبات، عجز يقارب، وفقاً للمعطيات المنشورة، ١٥ بالمئة في ميزانيات مطلع السبعينيات، ونحو ٢٠ بالمئة منذ أواخر السبعينيات حتى عام ١٩٨٦. وبالنظر إلى الخفوضات الحادة في الميزانية الفعلية، فقد انخفض العجز انخفاضاً هاماً. ففي بعض السنوات السابقة لعام ١٩٩١، كانت أرقام الميزانية تتكشف حتى عن الفائض. ولم يتزايد العجز من جديد إلا منذ عام ١٩٩٢ وحسب[٢٥]. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كان عجز الميزانية يراوح نحو ٥ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات، وبين ٥ و١٠ بالمئة منذ عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦، وبين الصفر و٢,٥ بالمئة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١ مع نقصانه النسبي في الاستثمارات العامة وفي غيرها من الإنفاقات. ومنذ ذلك الحين برز اتجاه جديد نحو الارتفاع. وتمثل هذه الأرقام أيضاً عجزاً مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع بلدان عربية أو غير عربية أخرى من ذات الدخل المتوسط المنخفض[٢٦]. ولقد كان الواجب يستلزم تغطية العجز بالاقتراض الداخلي الذي حفز التضخم، وبقروض من الخارج. ومن الممكن التقدير أنه، طوال السبعينيات على الأقل، زهاء ٦٥ بالمئة من كل الاستثمارات، ونحو ٨٠ بالمئة من كل الاستثمارات العامة كان تمويلها يأتي عملياً من موارد خارجية[٢٧]. لقد بلغ التضخم أوجه؛ إذ وصل إلى نسبة سنوية تراوح بين ٣٥ وأكثر من ٦٠ بالمئة في

السنوات الواقعة بين ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، في حين أنه كان سابقاً يراوح بين ١٠ و٢٠ بالمئة[٢٨].

العامل العسكري

إن الإنفاق العسكري كما ورد عنه في تقارير ميزانيات الحكومة كان نحو ٣٥ بالمئة من مجمل الميزانية منذ مطلع السبعينيات حتى عام ١٩٧٨، وبلغ ذروته حين وصل زهاء ٤٠ بالمئة في تلك السنوات التي سبقت عام ١٩٨٧ وحتى هذا العام المذكور، ومن ثم انخفض منذ ذلك التاريخ مرة ثانية إلى نحو ٣٠ بالمئة، باستثناء مبلغه في حرب الخليج عام ١٩٩١ حين أُنفق ما يزيد على ٣٥ بالمئة من الميزانية على العتاد العسكري[٢٩]. وكقاعدة فإن الإنفاق العسكري في الميزانية لا يشتمل على مشتريات الأسلحة. فقد قُدِّرت استيرادات الأسلحة ـ بتقلبات سنوية صارخة ـ بنحو ٥٧٠ مليون دولار أميركي سنوياً بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٨. ازدادت زيادة حادة من ٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٨ إلى ملياري دولار أميركي في عام ١٩٧٩، عام معاهدة السلم المصرية الإسرائيلية التي أزاحت مصر عملياً من المعادلة الاستراتيجية العربية الإسرائيلية، وتركت سورية كدولة مواجهة موثوقة وحيدة، وأتاحت لإسرائيل أن تحشد قواتها على حدودها الشمالية والشرقية. ففي النصف الأول من عقد الثمانينيات بقيت استيرادات الأسلحة عالية علواً شاهقاً، إذ بلغ معدلها أكثر من ٢,٨ مليار دولار أميركي في السنة. وفي النصف الثاني من ذلك العقد انخفضت استيرادات الأسلحة وبلغت ما معدله نصف الرقم المذكور آنفاً[٣٠]. وأما التقارير الحديثة عن شحنات الأسلحة إلى سورية فتوحي بأن مطلع التسعينيات شهد

زيادة جديدة، ولو أنها كانت أقل مما كانت عليه في مطلع الثمانينيات[٣١]. إن ميزانيات الدفاع في سورية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نحو ١٠ بالمئة حتى أواخر السبعينيات، وازدادت في أعقاب معاهدة السلم المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، كذلك فإنها زادت على ذلك أيضاً بعد حرب إسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢، ووصلت ذروتها إلى حد فاق نسبة ١٦ بالمئة في عام ١٩٨٤. ولكن منذ عام ١٩٨٦ كانت نسبة الدفاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت ثانية إلى نحو ١٢ بالمئة[٣٢].

وعلى الرغم من أن هذه النسب مرتفعة بالمعايير العالمية ــ ولكنها ليست مرتفعة في الواقع بالمقارنة مع النسب الإقليمية[٣٣] ــ إلّا أن من الخطأ الافتراض أن إنفاقات الدفاع المرتفعة لسورية كانت على حساب التطور الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن خطأ الادعاء أن احتفاظ سورية بجيش كبير هو ما أدى إلى الأزمات الاقتصادية. إن الإنفاقات العسكرية وُظِّفت بمنتهى النجاح لتوليد الموارد المالية من الخارج، لا للاستهلاك العسكري المضيع ليس إلا، بل وللاستخدام المدني في الوقت نفسه أيضاً.

إن القسط الأعظم من استيرادات سورية من الأسلحة دفع ثمنه حلفاؤها العرب ــ وبالأساس بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا ــ أو موّله المورّد الأساسي له، أي الاتحاد السوفياتي، على أساس قرض بامتياز. ولذلك فهذه الاستيرادات، على العموم، لم تكن عبئاً على ميزانيات سورية أو على وضع قطعها الأجنبي[٣٤]. وعلاوة على ذلك، فإن معونة عربية خاصة غطت أيضاً قسطاً هاماً من التكاليف المالية التي نجمت عن التدخل العسكري لسورية في

لبنان، على الرغم من افتقارنا إلى معطيات كافية لمساندة مقولة أخرى بمزيد من الدقة[٣٥].

ولما كانت شحنات الأسلحة إلى سورية في لبنان ممولة أو مدفوعة في قسطها الأعظم من الخارج، فإن الميزانية العسكرية الرسمية تستحق الأخذ في الاعتبار بأنها تمثل النفقات العسكرية الداخلية لسورية[٣٦]. وعلى العموم فإن الإنفاقات العسكرية لسورية، وفق ميزانياتها، تطورت بشكل منسجم مع الدورات الاقتصادية، أي أنها كانت تهبط، في التقديرات الحقيقية، بصحبة هبوط مجمل الميزانية خلال سنوات الانكماش الاقتصادي. فلقد كانت العقبات الاقتصادية هي التي تؤدي، بهذا الخصوص، إلى الخفوضات في النفقة العسكرية أكثر مما كانت الإنفاقات العسكرية هي المسؤولة عن المشكلات المالية[٣٧]. وهذه الإنفاقات بالتأكيد هي إنفاقات مرتفعة وتجري تغطيتها من الموارد المحلية. وبمعنى من المعاني فإن بناء سورية لقوتها العسكرية وجدارتها بالثقة كان استثماراً ضرورياً كي تستفيد، إلى الحد الأقصى، من موقعها الإقليمي ومن وضعها الاستراتيجي السياسي في الصراع العربي الإسرائيلي، ولكي تصبح، بعد كامب ديفيد، أهم دولة مواجهة مع إسرائيل. فبلدان التعاون الخليجي، على وجه الخصوص، لم تكن تدفع ثمن واردات سورية من الأسلحة وحسب، بل كانت تقدم أيضاً معونة مالية هامة كإنفاقات لتطوير سورية تطويراً مدنياً أيضاً. إن التمويل العربي لسورية كان أكبر بكثير مما كان عليه لأي بلد مماثل آخر أقل أهمية استراتيجية من سورية[٣٨]. وفي حقيقة الأمر فإن قسطاً كبيراً من الدعم المالي العربي لسورية بغية تطوير مشاريعها الاقتصادية والمدنية ما كان من الممكن دفعه لو لم تكن سورية تمثل العدو الموثوق لإسرائيل. ولذلك فإن انعدام الصلة المالية

بين المعونة العسكرية والمدنية أو بين البناء العسكري واستثمارات التطور المدني لم يكن أمراً موجوداً في الحالة السورية[٣٩].

الموارد والديون الخارجية

تلقت سورية منذ عام ١٩٧٣، بالمقارنة مع الستينيات ومطلع السبعينيات تدفقاً هائلاً من المساعدة الاقتصادية المدنية. ولقد جاء معظم هذه المساعدة من مصادر عربية، ومن إيران خلال الحرب الإيرانية العراقية. وأما البلدان الغربية والمنظمات الدولية والاتحاد السوفياتي السابق فقد أدت دوراً أقل. ولكن المعطيات المتاحة عن الهبات المدنية والقروض ذوات الامتيازات ليست دقيقة بالضرورة، ومثل هذا القول أكثر دقة حتى عن المعطيات المتعلقة بالمساعدة العسكرية والتحويلات الخاصة التي زادت بدورها أيضاً منذ عام ١٩٧٣.

إن المعلومات شحيحة جداً عن التحويلات المالية العمالية لأنها لم تكن، في معظمها، تتحول عبر قنوات المصارف الرسمية. فتدفق التحويلات المالية بلغ ذروته في سنوات ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً هائلاً ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ حين راوح ذلك التدفق وفق التقديرات بين ٦٠٠ مليون دولار أميركي و ٩٠٠ مليون في العام. ولكن في السنوات التالية تناقصت المقادير المالية التي جلبها السوريون إلى وطنهم من الخليج، ومع ذلك فمن الممكن الافتراض وجود تدفق دائم لمبلغ يراوح على الأقل بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليون دولار أميركي في معظم سنوات الثمانينيات ومطلع التسعينيات[٤٠].

وفي السبعينيات زادت المساعدة من الغرب ومن المنظمات الدولية

من أقل من عشرة ملايين دولار أمريكي إلى نحو مئة مليون سنوياً، وبقيت في ذلك المستوى مع شيء من التقلبات إلى أن اتخذت لها اتجاهاً تصاعدياً منذ بداية التسعينيات. وأما المساعدة المدنية من الاتحاد السوفياتي السابق ومن غيره من بلدان أوروبا الشرقية فقد كان تقديرها خمسين مليون دولار أميركي في عقد السبعينيات[٤١]. وبوسعنا أن نفترض أن هذا المستوى قد جرت المحافظة عليه حتى منتصف الثمانينيات، ومن ثم تناقص بعدئذ إلى مستوى الصفر تقريباً. فقصارى القول أن المساعدة المدنية لسورية، من البلدان الغربية والعالمية والأوروبية الشرقية، قلما تجاوزت نسبة ١٠ ـ ١٥ بالمئة من مجمل المساعدات الرسمية.

لقد جاءت معظم المساعدة المالية لسورية من مصادر عربية، ولا سيما من الخليج. ولكن المعونة العربية المهمة بدأت تتدفق على سورية مع حرب أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٧٣؛ إذ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٨ كان متوسط المعونة العربية الرسمية قرابة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في العام. وثمة هبات إضافية غير معلنة كانت نحو ٢٥٠ مليون دولار أميركي منحت لسورية نقداً أو عيناً في أعقاب الحرب مباشرة[٤٢]. وأما مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٧٨ الذي دعي إليه لمواجهة اتفاق كامب ديفيد المصري الإسرائيلي، فقد تعهد أن يدفع لسورية ١,٨ مليار دولار أميركي على مدى عشر سنوات. إن قسطاً هاماً من هذا الوعد قد تحقق مادياً، على الأقل في السنوات الأولى التالية للمؤتمر. وبعدئذ قفزت المساعدة العربية الصافية إلى متوسط سنوي يقارب ١,٦ مليار دولار أميركي في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١، وهبطت بعد ذلك إلى معدل ٦٧٠ مليون دولار أميركي في تلك السنوات، وصولاً إلى عام ١٩٨٧، ومن ثم إلى مستوى

الصفر تقريباً في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩[٤٣]. إن تناقص المعونة بعد عام ١٩٨١ كان مرده العوامل السياسية بالأساس، أي مساندة سورية لإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية. فتناقص التدفقات المالية من المصادر العربية تعوضت إلى حد كبير بالهبات الإيرانية على شكل شحنات من النفط المجاني وشحنات على شكل امتيازات بما وصلت قيمته إلى مليار دولار أميركي في بعض السنوات[٤٤]. وثمة تقدير أكثر تحفظاً، اعتماداً على معطيات الميزانية السورية، يورد نحو ما بين ٣٠٠ مليون و٨٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٦. وبعدئذ، حين فقد الجانب السوري اهتمامه في نفط بأسعار امتيازية وحين تعب الإيرانيون من منح النفط المجاني لشريك يشمئز من دفع ديونه، تناقصت المعونة الإيرانية حتى وصلت إلى أقل من خمسين مليون دولار أميركي في عام ١٩٩٠، ومن ثم انقطعت نهائياً[٤٥].

وهكذا فإن تدفقات المعونة من كل المصادر عملياً تناقصت في نهاية الثمانينيات. وما جعل الأمور تزداد سوءاً أن دفعات مالية كبيرة حان أوان دفعها على القروض المأخوذة من الغرب والمنظمات العالمية ومن الوكالات العربية أيضاً. ففي عام ١٩٨٩ كانت خدمة الدين السوري تتجاوز عملياً المقادير المالية الوافدة إلى سورية. والجدير بالذكر أن تدفقات المعونة إلى سورية لم ترتفع من جديد إلا في أزمة الخليج وحرب ١٩٩١/٩٢. فمعونة الخليج العربي وحدها كان تقديرها ١,٥ مليار دولار أميركي في فترة عام ١٩٩١/٩٢، كذلك فإن مجمل المساعدة المدنية الصافية يمكن افتراض أنها كانت سنوياً بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار أميركي تقريباً أو أكثر من ذلك[٤٦]. وإن تدفق معونة بنحو ٧٠٠ مليون

دولار أميركي لا يبدو شيئاً كبيراً بالمقارنة مع الريع السياسي العالي الذي حققته سورية في أعقاب كامب ديفيد، حين وصل مجمل تدفقات المعونة إلى أكثر من ١,٧ مليار دولار أميركي في العام، أو حتى إلى ٦٠٠ مليون دولار أميركي في أواسط السبعينيات. وعلينا هنا أن نأخذ في الاعتبار أن الأموال الدولية، وخاصة الأموال العربية، قد تقلصت تقلصاً هائلاً منذ أن تناقص سعر النفط في مطلع الثمانينيات (١٩٨٠)[٤٧]. ففي النصف الأول من التسعينيات، من المحتمل أن تكون سورية قد نالت قرابة ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من مجمل المساعدة المالية العربية. وحتى في ما يتعلق بالتقلبات التي شهدتها سورية، تبقى تدفقات المعونة عليها أمراً مهماً. فالمساعدة الأجنبية، وقد كانت تعادل في حدها الأعظمي ٤ ـ ٥ بالمئة من الإنتاج القومي الإجمالي، تنطوي على أهمية أقل بكثير مما كانت عليه في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات حين كانت نسبتها تبلغ نحو ١٠ بالمئة، ومع ذلك فإنها تبقى مرتفعة بالمقارنة مع بلدان أخرى ذات دخل متوسط في المنطقة[٤٨]. وعلاوة على ذلك، بقيت المعونة بمثابة المصدر الأساسي الذي تتمول منه الاستثمارات العامة. وبما أن المعونة المالية ترتفع إلى أكثر من نصف مشاريع التطور المرسومة أو ميزانيات الاستثمار، من الممكن الافتراض أيضاً أن قسم القطع الأجنبي في الاستثمار العام يتغطى تمام التغطية تقريباً من الموارد المالية الخارجية المتجمعة لدى الدولة. فتناقص تدفقات المعونة في النصف الثاني من الثمانينيات لم يفض إلى الأزمة الاقتصادية في سورية، بل إنه كشف عن وضع عليل، أي أن الاستثمارات ذات التمويل الخارجي في السبعينيات لم تفض إلى الثمرات المرجوة وتقليل الاعتماد على الواردات[٤٩].

وبما أن معظم الموارد الخارجية لتمويل برامج التطور السورية جاءت على شكل هبات وقروض متساهلة بشروط مواتية نسبياً[٥٠]، فإن سورية تجنبت، على نقيض العديد من البلدان العربية الأخرى أو البلدان ذات الدخل المتوسط، تجنباً هائلاً الديون الخارجية المدنية المرتفعة. فهذه الديون من الممكن تقديرها بنحو ٥ ـ ٦ بليون دولار أميركي في مطلع التسعينيات. إن مجمل الدين الأجنبي على سورية في عام ١٩٩١، بما في ذلك دينها العسكري تجاه الاتحاد السوفياتي السابق، قيل عنه بأنه ١٦,٨ مليار دولار أميركي، وكان يوازي تقريباً الإنتاج القومي الإجمالي سنوياً لذلك البلد[٥١]. فحتى عام ١٩٩٢ كانت سورية تخدم ديونها للاتحاد السوفياتي السابق بحسم قيمة معظم بضائعها المصدرة إلى ذلك البلد من حساب ديونه عليها[٥٢]. وبعدئذ، لدى نشوب نزاع على دفعات إضافية، انقطعت مقايضة الدين هذه، ولا سيما أن دمشق رفضت الإقرار بمطلب موسكو في أن تسدد إلى روسيا دينها العسكري للاتحاد السوفياتي. فشحنات الأسلحة السوفياتية، كما حاجج الجانب السوري، كانت سياسية أكثر مما كانت مشاريع تجارية ومرتبطة، فضلاً عن ذلك، بضمانات الأمن السوفياتية التي أرستها معاهدة الصداقة السورية السوفياتية في عام ١٩٨٠، والتي فشلت روسيا في الوفاء بالتزامات تلك المعاهدة. ولذلك فالتساؤل عما إذا كانت سورية تعيش تحت وطأة دين حادة طوال بقية سنوات التسعينيات، كان إلى حد كبير جداً مسألة سياسية استناداً إلى ما إن كانت روسيا ستلغي مطالبها وإلى أي حد في خاتمة المطاف أو ـ ما يبدو أنه أكثر احتمالاً حتى حينه ـ أن تشطب معظم تلك المطالب. فسورية بحكم الواقع (De facto) قلما ستكون قادرة على تسديد روسيا مقابل ما كان صناع السياسة فيها يعتبرونه دائماً، وعلى الأرجح صناع السياسة السوفيات أيضاً، بمثابة معونة عسكرية

مبعثها سياسي. ولما كانت خدمة الدين تستهلك ما نسبته زهاء ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من مجمل عائدات التصدير في سورية، وهي النسبة التي تعني الثلث أو الثلث ونيفاً من عائدات التصدير لدى القطاع العام، فإن الديون المدنية السورية تشكل وحدها، إن كانت لاتزال سهلة القياد، عبئاً ضخماً.

٢ ـ مناهج التطور واقتصاد القطاع العام

مع التسليم جدلاً بأن التمويل الخارجي قد أدى دوراً كبيراً، ومع التسليم جدلاً أيضاً بأن نشدان الريع السياسي كان بالتأكيد حافزاً في السياسات الإقليمية لسورية، من الجدير بالذكر أن سورية لاحظت أن هنالك تدخلاً طفيفاً من اللاعبين الخارجيين في صنع سياستها الاقتصادية وفي تطورها[٥٣]. فاستراتيجيات التطور الحكومية ـ لا حصيلتها بالضرورة ـ اتبعت ما كان النظام يعتبره ملائماً في أية مرحلة معينة. ففي ظل حكم البعث كانت المصالح السياسية، والمصالح الاجتماعية إلى حد ما، لنخبة النظام وحلفائه هي ما يتحكم إلى حد كبير بالسياسات الاقتصادية. وأما الاعتبارات الإيديولوجية فما حظيت بشأن كبير إلا في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠. فالبراغماتية في شؤون تتعلق بصنع السياسة الاقتصادية، وهي ما يدمغ حكم الأسد بدمغة واضحة، يمكن اعتبارها بحد ذاتها أنها تعبير عن ذلك المنهج الذي يعتبر الاقتصاد وصيفاً للسياسة. وبمقدار ما كان المطلوب من الاقتصاد أن يؤدي ذلك الأداء المعقول الذي ينتج السعي لتحقيق الأهداف السياسية، ولا سيما الحفاظ على الأمن القومي ورسوخ النظام، فإن الضرورات الاقتصادية أخذت بالحسبان، وكان من الممكن للأزمات الاقتصادية أن تفضي إلى تبدلات سياسية. هكذا

كانت الحالة بوضوح بالنسبة إلى عملية التكييف الاقتصادي المستمرة التي بدأت في الثمانينيات ومطلع التسعينيات.

الخلفية: تسلم البعث للسلطة ومضمونه الاقتصادي الاجتماعي

هناك جدل في أن انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣ الذي جاء بحزب البعث إلى السلطة في سورية كان بالأساس تمرداً عسكرياً، شأنه شأن أمثاله من قبل ومن بعد، أكثر مما كان ثورة شعبية كما يحلو للبلاغة الرسمية أن تسميه(٥٤). وعلى الرغم من أن طابع التمرد العسكري للبعث وسبيله إلى السلطة لا يمكن نكرانهما، فإن التبدلات الهائلة التي مرت بها سورية بعد عام ١٩٦٣ يجب ألا تمر مرور الكرام. فالأمر لم يكن مقتصراً على استبدال النخبة السياسية التي حددت مسار سورية منذ الاستقلال، مع انقطاعات قصيرة، بنخبة جديدة أصغر سناً وذات خلفيات طبقية متناقضة مع خلفيات سابقيها وحسب، بل إن النظام الاقتصادي تعرض بدوره أيضاً لعملية إعادة تخطيط جوهرية. فالنتائج السياسية/الاجتماعية والاقتصادية لذلك الانقلاب تستحق لذلك نعتها عن جدارة بالنتائج الثورية.

لقد كانت النخبة الجديدة الحاكمة لسورية مؤلفة بالأساس من الضباط العسكريين ذوي الخلفيات الريفية، ومن أنتلجنتسيا المدن الصغيرة. وأما المفكرون الدمشقيون من أمثال مؤسِّسَي الحزب، عفلق والبيطار، فقد كانوا يحتلون مناصب قيادية في السنوات الأولى، بيد أنهم خسروها في عام ١٩٦٦. وعملياً كل الضباط العسكريين الذين كان لهم دور في النظام كانوا ينحدرون من الطبقة الفلاحية الوسطى، أي من تلك العائلات التي كان دخلها يتيح لها أن ترسل بعض أبنائها إلى المدرسة الثانوية، لكن لا إلى

الجامعة. لقد كانت الشهادة الثانوية في ذلك الزمن تخول حاملها الالتحاق بالكلية العسكرية. وإن خلفية حافظ الأسد ـ وهو ابن وجيه صغير من القرداحة، والذي عرف من تجربته الخاصة مدى تخلف الريف وحرر نفسه من عقبات الريف بالالتحاق بمدرسة ثانوية في اللاذقية ومن ثم بالسلك العسكري ـ هي الخلفية النموذجية لهذه المجموعة(٥٥). لقد كان العديد من الضباط البعثيين ينتمون، كالأسد، إلى أقليات دينية، كالعلويين والدروز بالأساس، التي كانت لا تزال وقتها تشكل أقليات متماسكة إلى حد كبير وتعيش في مناطق ريفية على تخوم المدن وفقيرة نسبياً. وعلى نحو مماثل، كان الضباط السُّنة المتشبعون بتعاليم البعث ينحدرون بدورهم من تخوم الريف، وبالأساس من حوران ودير الزور والشمال. ولقد كان في قيادة البعث وصفوفه، فضلاً عن ضباط الجيش، عدد كبير من معلمي المدارس الريفيين (فمعاهد تدريب المعلمين كانت، كالكلية العسكرية، مجانية) والأطباء والمحامين. وبما أن هؤلاء المهنيين كانوا ينحدرون أساساً من الطبقات الريفية الوسطى، فإن خلفيتهم وتجربتهم الاجتماعية ما كانتا تختلفان كثيراً عن خلفية وتجربة الضباط المنحدرين من عائلات فلاحية(٥٦).

ففي البداية لم تكن تتوافر سياسة اقتصادية/اجتماعية لدى حملة السلطة الجدد. وإن «المنطلقات النظرية»، التي هي عبارة عن تلك الوثيقة التي كتب معظمها الفيلسوف الماركسي السوري ياسين الحافظ، والتي تبناها بحرفيتها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث عام ١٩٦٣، دعت إلى التحويل الاشتراكي لسورية وغيرها من البلدان العربية. ولقد كانت هذه الدعوة تعني، في ما تعنيه من أشياء أخرى، تأميم «كل قطاعات الإنتاج الهامة، والمال والبنية التحتية والنقل والملكية العقارية الكبيرة والتجارة الخارجية وأهم

قطاعات التجارة الداخلية[٥٧]». إن هذا الانعطاف الجذري الواضح الذي اتخذه حزب البعث أثار مخاوف البورجوازية السورية ومعارضتها للنظام، لكنه لم يكن ليعكس آراء أولئك السياسيين والضباط الذين كانوا وقتئذ في قمة السلطة. في الحقيقة إن ياسين الحافظ وأتباعه العقائديين كان مصيرهم الفصل من الحزب بعد عام واحد[٥٨]. ولقد ظلت السياسات الاقتصادية للنظام في خدمة أهدافه السياسية ـ كالإعداد لخطط الوحدة مع مصر من ناحية أولى، والعمل على استقرار النظام والقضاء على المعارضة الداخلية من ناحية ثانية ـ حتى عام ١٩٦٦ حين تسنمت السلطة مجموعة من البعثيين الأكثر عقائدية وتصلباً من رفاقهم السابقين.

إن البنوك التي كانت قد تأممت في ظل الجمهورية العربية المتحدة، ومن ثم أعيدت خصخصتها بعد انفصال سورية عن الوحدة في عام ١٩٦١، أعيد تأميمها، محاكاة للتشريع المصري، بعد وقت قصير من تولي البعث السلطة في عام ١٩٦٣[٥٩]. وفي صيف عام ١٩٦٣ صدر قانون معدل للإصلاح الزراعي ـ فالقانون الأول صدر في ظل الوحدة ومن ثم تعرض للتعديل بعد الانفصال ـ وضع حداً جديداً أعلى لملكية الأراضي[٦٠]. وفي ضوء أمثال هذه التدابير وقرارات برامج الحزب كانت محاولات الحكومة غير مجدية لطمأنة المقاولين إلى أن «الرأسمال الوطني» لن يتضرر من نموذجهم للاشتراكية العربية. فالبورجوازية المحلية لم تلجأ مباشرة بعد الانقلاب، كما كان البعثيون يسوقون الحجج في بعض الأحيان، إلى الإضراب عن الاستثمار، ولكن من الواضح أنها بدأت بذلك منذ عام ١٩٦٤[٦١]. ومباشرة في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ تعرض عدد من الشركات المساهمة والمحدودة للحل أو التحول إلى منشآت شخصية أصغر وأقل بروزاً من ذي قبل، وذلك لأن المقاولين بدأوا

يخافون تعاظم الاتجاهات الاشتراكية والدعوات إلى التأميم من داخل البعث. فأمثال هذه المخاوف من لدن البورجوازية الحضرية كانت ممزوجة باحتقارها للرجال الجدد في سدة السلطة ممن كانوا ذوي نزعات علمانية. فهذا الموقف والفكرة العامة التي كان مفادها أن البعث ضد الدين ساعدا في تعزيز الروابط بين المؤسسة الدينية والبورجوازية، والبورجوازية الحضرية الصغيرة والمحافظة وقسط كبير من مستخدمي البورجوازية الأخيرة. وصار مزاج الناس في الأسواق والمساجد معادياً للنظام على نحو متزايد. ففي ربيع عام ١٩٦٤، في كانون الثاني عام ١٩٦٥، وفي أيار عام ١٩٦٧، انفجرت احتجاجات عنيفة ضد البعث في أكثر من مدينة. وكانت هذه الاحتجاجات، في معظمها، بقيادة الإخوان المسلمين المحافظين. وفي حماه تفاقمت احتجاجات عام ١٩٦٤ وتحولت إلى عصيان مكشوف لم يتمكن النظام من سحقه إلا بمساعدة الجيش[٦٢].

ورداً على مصادمات عام ١٩٦٤ أممت الحكومة أكبر ثماني شركات صناعية وتجارية. وفي كانون الثاني عام ١٩٦٥ كان التأميم الشامل أو الجزئي مصير ١٢٠ منشأة صناعية. وفي الأشهر التالية مزيد من المؤسسات التجارية، وكل محالج القطن وآخر المعامل الخاصة المنتجة للطاقة كان مآلها التحويل إلى الملكية العامة. وفي ذلك الوقت أنشأت الحكومة احتكار قطاع الدولة لاستيراد وتصدير بعض السلع الأساسية كالقطن والحبوب والحديد والعقاقير الطبية[٦٣].

إن تأميمات عام ٦٥/١٩٦٤ كانت إجراءات سياسية أكثر مما كانت تعبيراً عن برنامج اقتصادي أو تطوري. ففي عام ١٩٦٤ كان من الواضح أن التأميمات جاءت رداً على القلاقل المناهضة

للنظام، وكانت تمثل «وسيلة عقاب للمواطنين الأشرار»[٦٤]. ولقد كانت هذه التأميمات تمثل، في الوقت نفسه، تحذيراً مفاده أن النخبة القديمة، بعد أن فقدت سلطتها السياسية، قد تفقد أيضاً قاعدة قوتها الاقتصادية إذا هي برهنت عن إحجامها عن التعاون مع النظام الجديد. لقد فهمت البورجوازية هذا التحذير وأعدت نفسها، عبر هرب رأس المال بشكل أساسي، للجولة الثانية التي جاءت في عام ١٩٦٥[٦٥].

لقد كانت التأميمات، فضلاً عن كونها موجهة ضد النخبة القديمة، تشكل جزءاً من السياسات التحالفية للنظام. وللبقاء في السلطة كان البعث بحاجة إلى توسيع قاعدته الاجتماعية. وهذا الأمر تم إحرازه في الريف من خلال الإصلاح الزراعي الذي عزز على وجه التخصيص تلك الطبقات الريفية التي انحدر منها العديد من أفراد القيادة الجديدة، أي صغار الملاكين ومتوسطيهم. وفي المدن أراد النظام أن يكسب الطبقة الصناعية العاملة، ولا سيما قسمها المؤطر في الاتحادات الذي كان من الممكن لحشده أن يشكل شيئاً جوهرياً كي تكون للنظام اليد الطولى في المواجهات المستقبلية مع النخبة القديمة وطبقتها الوسطى وقاعدتها البروليتارية في الأسواق (suqs). ولكن الاتحادات العمالية كانت متطرفة إلى أقصى الحدود. فقيادات الاتحادات، التي كانت ترفض قبول فكرة البورجوازية الوطنية، كانت تطالب بالتصفية الكاملة للبورجوازية وإقامة هيمنة العمال[٦٦]. فحزب البعث لم يكن يسيطر على الأيدي العاملة المنظمة، وإنما الشيوعيون، فضلاً عن الخصوم الرئيسيين للبعث في تلك السنوات، أي الناصريين. فالتأميمات كانت، كما أوصى المؤتمر القومي لحزب البعث عام ١٩٦٤، «ضرورة سياسية» إذا أريد للعمال أن يحولوا ولاءهم من عبد

الناصر إلى البعث[٦٧]. فقيادة البعث التي فصلت، في ربيع ١٩٦٤، العديد من الممثلين البارزين لليسار الماركسي وجدت في التأميمات ضرورة سياسية كي ترسخ قبضتها على الحزب. إن ولاء بعض أعضاء الحزب للقادة اليساريين المفصولين، كما جاء في التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري المعقود عام ١٩٦٥، «لا يمكن تحويل ولائهم للحزب إلا بقوانين التأميم الأخيرة»[٦٨].

ومن منظور اقتصادي أو تطوري محض، كان للتأميمات معنى قليل، وإصدارها كان بشكل واضح في غمرة الحماسة. فعلى النقيض من أكبر شركة سورية، وهي الشركة الخماسية التي تأممت للتو بعد مجيء البعث إلى السلطة، والبنوك التي تأممت في عام ١٩٦٣، معظم المنشآت التي تحولت ملكيتها إلى القطاع العام في عام ١٩٦٥ كانت صغيرة نسبياً وذات رساميل هزيلة[٦٩]، وكانت في غالب الأحيان تحت وطأة ديون كبيرة جداً للبنوك السورية التي تناولها التأميم من قبل[٧٠]. وإن الكثيرين من أصحاب الشركات المؤممة كانوا في الواقع مديرين فنيين لمنشآتهم التي كانت، في بعض الحالات، مجرد مشاغل وأعيدت لأصحابها بعد مضي شهرين اثنين.

إن حملة التأميم وسّعت القطاع العام إلى حد كبير. وبحلول عام ١٩٦٥ كان القطاع الصناعي العام يوظف زهاء ربع مجمل القوة العاملة الصناعية، في حين أن المنشآت التجارية التابعة للقطاع العام كانت تسيطر على قرابة ٤٠ بالمئة من التجارة الخارجية[٧١]، ولكن في معظم الأحوال تناقص أداء المنشآت المؤممة بعد حين من الزمن لأن الإداريين المهرة تركوها وأصحابها في الوقت الذي لم تعمد فيه الحكومة للتعويض عنهم بموظفين كفؤئين، أو لم تفلح في ذلك[٧٢].

وبالتالي كان القطاع العام حتى عام ١٩٦٥ يتوسع أساساً جراء تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية للدولة. ولم تتنطح الحكومة لبرنامج تطوير طموح إلا بعد انقلاب شباط/فبراير عام ١٩٦٦ لدى استجلابه إلى سدة السلطة مجموعة من العسكريين والمدنيين البعثيين ذوي النزوع اليساري والتصلب العقائدي حول صلاح جديد. لقد كانت الخطة الاقتصادية تستهدف نمطاً اشتراكياً هو التصنيع البديل للاستيراد المتضمن التطوير الاقتصادي/الاجتماعي للمناطق الريفية وللزراعة في سورية[٧٣]. فسبعون بالمئة من مجمل الاستثمارات الصناعية و٩٥ بالمئة منها كانت ستؤول إلى سيطرة الدولة. والمشروع الاستثماري الهام الوحيد كان سد الطبقة على الفرات. ولقد كانت الخطة لهذا المشروع أن يضاعف مساحة الأراضي الزراعية المروية في سورية في نهاية هذا القرن، كذلك كانت محطة الطاقة الكهربائية الهيدروليكية ستساعد في جهود التصنيع أيضاً. ومبالغ ضخمة من المال كانت مخصصة لتطوير شبكة الخطوط الحديدية في سورية وتطوير قطاع النفط. وبحلول عام ١٩٦٨ بدأت سورية بتصدير كميات محدودة من النفط. وأما خطط المشاريع الصناعية فقد كانت تتضمن معمل القضبان في حماه ومعمل الأسمدة الكيماوية في حمص ومعمل الجرارات في حلب، ومعملاً لإنتاج الأدوات الكهربائية في اللاذقية، بالإضافة إلى عدد من مصانع النسيج والمواد الغذائية. ولقد كان الشركاء الأجانب الأساسيون في إقامة هذه المشاريع يتمثلون بالاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية. إن بعض المنشآت الصناعية الصغيرة بلغت مرحلة الإنجاز والتشغيل بحلول عام ١٩٧٠، ولكن المشاريع الكبيرة لم تبلغ تلك المرحلة إلا في ما بعد. وبحلول عام ١٩٧٠ كان القطاع العام الصناعي يوظف زهاء ٥٧٠٠ إنسان[٧٤]، وكان هذا الرقم يشكل ثلث مجمل الأيدي العاملة

الصناعية. وهكذا برزت إلى الوجود هيئة تخطيط وبيروقراطية قطاع عام. وبإنفاقات حكومية ضمن الميزانيات بلغت حداً يوازي تقريباً ٤١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ـ بالمقارنة مع ٢٣ بالمئة في عام ١٩٦٣[٧٥] ـ صارت الدولة هي القوة الرئيسية في الاقتصاد.

الاقتصاد الحكومي في ظل الأسد

تحديد التطور

لقد مثّل تسلم حافظ الأسد السلطة نقطة انعطاف، لا في التاريخ السياسي لسورية دون سواه وحسب، بل وفي مضمار السياسات الاقتصادية والتطويرية أيضاً. وعلى الرغم من أن الأسد كان عضواً قيادياً في ذلك النظام الذي أطاحه في نهاية المطاف، فإنه كان معروفاً بمحاباته لترك استراتيجية النظام في التحويل الاشتراكي وتقليل اعتماد سورية على الكتلة الاشتراكية والانفتاح على الغرب والدول العربية المحافظة والانفتاح، داخلياً، على القطاع الخاص. لقد كان نفوذ الأسد يتزايد ضمن ذلك النظام منذ ربيع عام ١٩٦٩ حين نجح في تدبير أول انقلاب جزئي مكنه من وضع بعض أنصاره في مراكز حكومية هامة، لا في أجهزة الأمن فقط بل وفي ميدان السياسة الاقتصادية أيضاً، الأمر الذي أتاح له في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ أن ينفذ بعض التحركات السياسية الاقتصادية الحذرة التي كانت تتضمن شيئاً من عناصر التحرير الاقتصادي. ولكن التحول الجوهري باتجاه استراتيجية تطور جديدة، ما كان له أن يحدث إلا بعد تسلم الأسد للسلطة كاملة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٠.

وفي ظل الأسد ظلت سورية تنتهج منهج التصنيع البديل للاستيراد بقيادة الدولة ـ ولو أنه كان منهج رأسمالية الدولة لا اشتراكية الدولة. وعلى الرغم من الإتيان على ذكر الاشتراكية رسمياً بين الحين والحين، فإن السياسات الاقتصادية صارت أكثر براغماتية أو أقل عقائدية، بمعنى أنها لم تعد موظفة لبلوغ نموذج من المجتمع المعادي للرأسمالية، ومجتمع فياض بالمساواة على وجه التخصيص. فلقد أعيد تعريف الاشتراكية في واقع الأمر؛ إذ إنها حسب فهم النظام صارت تمثل تزايد العمالة الصناعية، وتوسيع دور القطاع العام وتمثل، في الوقت نفسه، تنشيط القطاع الخاص فضلاً عن استثمارات خاصة «إنتاجية ولا استغلالية»[٧٦]. فالنظرة إلى التطور صارت الآن بأنه عامل من عوامل القوة الوطنية، وصارت النظرة إلى جهود التطور بأنها مكملة للعوامل الأخرى التي كانت ستعزز موقف سورية في معادلة القوى الإقليمية، وتشد من أزر قوة النظام على الرغم من عدم ذكر هذا الشيء بوضوح. إن الدفاع عن الوطن والصمود والنصر كانت أموراً، كما ظل الأسد يردد على مسامع مواطنيه مرة تلو الأخرى، مستحيلة بمعزل عن التطور[٧٧].

إن التطور نفسه كان مفهوماً بأنه يعني النمو والتحديث السريعين. فعلى سورية، بكلمات الأسد، أن «تلحق بقافلة» التقدم التكنولوجي[٧٨]. وعملياً على سورية أن تكف عن البقاء اقتصاداً زراعياً وأن تصبح بدلاً من ذلك بلداً صناعياً أساساً[٧٩]. فانعدام القدرات التقنية المحلية كان يجب تعويضه باستيراد معامل أساسية كاملة[٨٠]، وأما التمويل فقد كان يجب توفيره بأكبر زيادة ممكنة لصادرات النفط وغيره من المواد الخام، ومن خلال الاقتراض الأجنبي والمعونة العربية[٨١]. وعلاوة على ذلك فجهود التطوير

يجب أن تعتمد على كل الموارد والطاقات المتوافرة، وكان الواجب يقضي أيضاً بتفادي كل المنازعات العقائدية أو الاجتماعية «واستبعادها عن المعركة الأساسية»، أي معركة البناء والتحرير[٨٢]. ولذلك ففي ظل حكم الأسد، على نقيض ما كان في ظل سابقيه من حكام، كان الواجب يقضي بإقامة العلاقات الطيبة، والحفاظ عليها، مع الدول العربية المحافظة ومع الغرب، وبتشجيع القطاع الخاص كي يؤدي دوره، لا بل وحتى رأس المال الأجنبي يمكن دعوته لحفز التقدم التقني حيثما تستدعي الحاجة لذلك، ولكن الشركات الغربية لم تكن مهتمة ذلك الاهتمام الكبير بالإقدام على الاستثمار المباشر في سورية، باستثناء قطاع النفط. وهذا، على أي حال، كان قضية مثيرة للجدل بشكل كبير. ففي عام ١٩٦٤ كانت سورية البعثية واحدة من بين أوائل البلدان في العالم الثالث حين قررت عدم السماح لرأس المال الأجنبي باستغلال مواردها المعدنية، وقررت كذلك أن مساهمة الشركات الأجنبية يجب أن تقتصر، وقت الضرورة، على عقود الخدمات[٨٣]. ولذلك فإن خطط الحكومة لتوسيع امتيازات التنقيب عن النفط والتعاون مع الشركات الأجنبية على أساس تقاسم الإنتاج أثارت معارضة اليسار البعثي والحزب الشيوعي السوري الذي كان حينها موضع التسامح باعتباره شريكاً صغيراً في الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث. وفي الوقت الذي صدّق فيه رسمياً مؤتمر حزب البعث عام ١٩٧٥ على مسلك الحكومة[٨٤]، بقي النقد الشيوعي يضايق النظام مضايقة كبيرة إلى الحد الذي جمد فيه عملياً عمل الجبهة الوطنية[٨٥]. ومنذ ذلك الزمن الذي تسنم فيه الأسد السلطة على العموم وبعد عام ١٩٧٣ على وجه التخصيص، سارت السياسات الاقتصادية لسورية باتجاه ما صار يعرف عموماً في المحيط العربي بالانفتاح «infitah» ـ الانفتاح الاقتصادي، أي، على الأسواق

العالمية وعلى الدول العربية المحافظة وعلى، كما سيتكشف لاحقاً بمزيد من التفصيل، القطاع الخاص.

التراكم والأزمة

لقد بقي الانفتاح بقيادة الدولة. كذلك كانت سورية، منذ عام ١٩٧٣ فصاعداً، قد استمدت معونة عربية هامة مكنت النظام من متابعة برنامج استثمار واسع النطاق، ولذلك أنيطت الأولوية المطلقة بالتطور الصناعي. ففي الخطط الخمسية الثلاث الأولى التي غطت الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٥، كانت نسبة تراوح بين ٢٩ و٣٦ بالمئة من مجمل مشاريع الاستثمار مخصصة للصناعة، بما في ذلك التعدين وإنتاج الطاقة. فالحصة العينية من مجمل الاستثمارات الصناعية كنسبة مئوية كانت أعلى من السابق حتى، إذ ارتفعت إلى ٤٧ و٥٢ و٤٠ بالمئة على التوالي في فترات الخطط الثلاث[٨٦]. لقد كان التراكم الصناعي رائعاً بلا شك وفاق إلى حد كبير كل ما شاهدته سورية من قبل في فترة زمنية موازية. وعلى نقيض الاعتماد الكثيف السابق على بلدان أوروبا الشرقية، طفقت الشركات الغربية تحظى في هذه الآونة بمعظم العقود الجديدة. ومن بين جدول المشاريع التي أمرت الحكومة بإنشائها في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول كان معمل الورق ومصنعان للأسمدة الكيماوية ومصفاة ثانية للنفط ومصنع كبير لإنتاج الطاقة ومعملان للإسمنت وأربعة معامل سكر وثماني مطاحن حبوب ومصانع لإنتاج صفائح الألمنيوم والكابلات والمواد الاصطناعية والإطارات ومواد البناء والخزف الصيني والزجاج والسيراميك والمصابيح الكهربائية والعقاقير الطبية والبطاريات والعشرات أو ما يقاربها من المصانع في صناعتي النسيج والمواد

الغذائية. وعلاوة على ذلك توسعت في سورية شبكات السكك الحديدية والطرق وأسطولها التجاري الجوي[٨٧]. وفضلاً عن الصناعة والطاقة والاتصالات فإن بناء السدود واستصلاح الأراضي دخلا في الاعتبار بأنهما من أولويات التطور. وعملياً فإن الاستثمارات لتحقيق أغراض التطور الزراعي بقيت دون التوقعات وبعيداً عن أهداف الخطط، إذ إنها ارتفعت إلى أقل من ١٠ بالمئة من مجمل الاستثمار المحقق في السبعينيات، وارتفعت فقط إلى أعلى بقليل من ١٠ بالمئة في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٨٨].

إن نمط الاستثمار والتطور العام للسبعينيات بقي منذ ذلك الحين موضع النقد الشديد، لا من جراء إهماله النسبي للزراعة وحسب. فتكاليف المشاريع كانت موضع مراقبة خجولة، ولذلك انفجرت عملياً في أي مكان. إن العوائق المالية وقلة وسائط النقل ومواد البناء والأيدي العاملة الماهرة كلها ساهمت في تأخير إنجاز كل المشاريع ووضعها موضع التشغيل ما عدا القلة منها. وفي الوقت الذي كان فيه الاستثمار كثيفاً في التكنولوجيا المستوردة، فإن البحث والتطور المحليين ما كان لهما عملياً أي وجود، علاوة على عدم بروز أية صناعات محلية لبناء الآلات، وقلما قامت أي مؤسسة قادرة على إنتاج قطع التبديل للآلات المستوردة. فمعظم الصناعات الجديدة كانت كثيفة رأس المال لا كثيفة العمل، ولكن الأيدي العاملة التي كانت تحتاجها تلك الصناعات كان الواجب يقضي بأن تكون ماهرة. وبالاعتماد على المشاريع الجاهزة للإنتاج ضاعت الفرصة على الكوادر المحلية في أن تتمكن من التعرف إلى التقنيات الجديدة واستيعابها في الوقت الذي كانت فيه المشاريع قيد البناء، علاوة على أن عدداً من المصانع بقي معتمداً على المختصين الأجانب، كذلك فإنّ العديد من الصناعات الجديدة

كانت مجرد صناعات تجميع لتركيب المنتجات الوسيطة المستوردة بعضها مع بعض، فضلاً عن أن القسط الأعظم من القاعدة الاقتصادية الجديدة بقي معتمداً على المواد الخام وقطع التبديل الأجنبية[٨٩]. لقد كانت المعامل الصناعية تشرى، في معظم الأحيان، بشيء طفيف من الاهتمام بحلقات الوصل في ما بين قطاعاتها المختلفة، وثمة عدد منها كان أكبر من الحجم المطلوب بكثير، كذلك كان مصير بعضها الوضع في المكان المغلوط بكل تأكيد[٩٠]. وفي هذه الأيام، بعد مرور عقدين من الزمن على إقلاع برنامج التصنيع الضخم في سورية، حتى الوزراء الحكوميون قد يوافقون على أن الكثير من هذه المشاريع قد أطلقت من دون دراسات اقتصادية وتقنية معقولة[٩١]. ولكن هذا الواقع لا يشكل إلا جانباً وحيداً من القصة وحسب. فهيئة تخطيط الدولة تقدمت في الحقيقة باعتراضين على مشروعين اثنين أو على تفصيلاتهما، ولكن هذين الاعتراضين كانا موضع التجاهل[٩٢]. وهكذا فإن من الواضح أن المصالح الشخصية لعدد من نخبة النظام، وردود الأفعال، كانت هي المسؤولة عن العديد من قرارات الاستثمار الإشكالية.

ورغم التخصيصات وقرارات الاستثمار غير السليمة فإن القطاع الاقتصادي العام لسورية نما إلى درجة هائلة. وبحلول عام ١٩٨٥، حين صارت تشتغل بالنتيجة كل مشاريع التطور الصناعية التي أطلقت في منتصف السبعينيات، إلا القلة منها، فإن القطاع الصناعي العام كان يوظف قرابة ١٤٠,٠٠٠ إنسان، أي زهاء ٤٠ بالمئة من مجمل الأيدي العاملة في سورية، وكانت شركات بناء القطاع العام توظف العدد نفسه تقريباً، فضلاً عن أن نطاق إنتاج صناعات القطاع العام صار أكثر تنوعاً من ذي قبل، بما في ذلك معظم السلع الاستهلاكية الأساسية وعدد من المدخلات الهامة

للزراعة، بالإضافة إلى تزايد نشاط التصنيع والتركيب في القطاعين العام والخاص على حد السواء.[٩٣]

ولكن أداء القطاع الصناعي العام ظل دون التوقع. فالاقتصاد العام في سورية واجه، بالأساس، تقريباً زمرة من المشكلات التقليدية التي توجهها أمثال هذه القطاعات في الاقتصادات التي تقودها الدولة والفاشية؛ إذ إنه كان يفتقر إلى الحوافز وابتغاء سلوك اقتصادي عقلاني كما كان مثقلاً بمقاصد السياسة الاجتماعية التي ما كان بالإمكان تحقيقها إلا على حساب إنتاجيته ومربحيته. فالمنتجات كان يجب تسويقها بأسعار منخفضة طبقاً لتحديد الحكومة لها، كذلك كان على شركات القطاع العام أن توظف الآلاف من الأشخاص الذين لم تكن بحاجة إليهم كي تغطي بذلك مستويات مرتفعة من البطالة. وهكذا فإن أجور الموظفين وحوافزهم بقيت منخفضة، فيما بقي إجمالي عدد العمال مرتفعاً. وأما الكوادر الأكثر كفاءة فقد تركت هذه المشاريع والتحقت بأعمال أعلى أجراً في القطاع الخاص، في الوقت الذي بقي فيه الآخرون لا لسبب يعدو التشبث بالمنافع الاجتماعية في وظائف القطاع العام. وعلاوة على ذلك فإن العوائق المالية ونقصان قطع التبديل والمواد الخام المحلية والمشكلات التقنية أدت إلى استغلال طاقة المشاريع استغلالاً منخفضاً جداً. وإن التعيينات السياسية والزبائنية، والمبالغة في عدد الحالات التي تعين فيها المديرون العجزة بناءً على أساس الولاء السياسي وحده دون سواه، وتلك الهياكل البيروقراطية التي كانت تعاقب المبادهات وتتقبل الخسائر على أنها أمور طبيعية، فضلاً عن الفساد والسرقة، ذلك كله أدى إلى تفاقم الوضع. ففي التقويم الذي ساقته هيئة التخطيط عن صناعات القطاع العام في دولة سورية خلصت إلى القول بأن «الخسائر

الفادحة والمتزايدة باطراد كانت، باستثناء قطاع النفط، سمة عامة لها»[٩٤].

وإن اعتماد الصناعات السورية، العامة منها والخاصة، على الاستيراد ساهم، كما قيل سابقاً، في تعاظم العجز في الميزان التجاري باطّراد. والأنكى من ذلك أن التطور الزراعي واستصلاح الأراضي بقيا دون ما كان مأمولاً منهما. فمنذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٧ نسبة لا تعدو زهاء ١٨ بالمئة من الأرض صارت موضع الفلاحة في تلك المنطقة التي كان الواجب يقضي باستصلاحها في أكبر مشروع تطوير زراعي في سورية، أي في حوض الفرات[٩٥]، إذ لم يقم هنالك أي توسيع جوهري للأراضي المروية حتى بداية التسعينيات ١٩٩٠. ولكن على الرغم من هذا الوضع، زاد الإنتاج الزراعي زيادة معتبرة خلال عقد السبعينيات كنتيجة للتحديث والتكثيف التقنيين ولتوسيع الأراضي المزروعة في آن واحد. ولكن حتى نهاية واحد ظل الإنتاج الزراعي راكداً تقريباً وعاجزاً عن تلبية ضرورات السكان المتزايدين، مرهقاً كاهل سورية بعبء فاتورة متصاعدة مقابل المؤن الغذائية المستوردة، وذلك بالنظر جزئياً إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وهجران الزراعة من قبل المزارعين[٩٦][٩٧].

وعلى الرغم من الدلالات الخطيرة التي كانت تحدث مراراً وتكراراً منذ أواخر السبعينيات، أي عوائق القطع الأجنبي، فإن التدفق الغزير للموارد المالية الخارجية على سورية أتاح لها على العموم أن تتعايش مع اختلالات توازن هيكلية الاقتصاد. وحين بدأ يتناقص تدفق المعونة العربية وغيرها من الموارد الأجنبية في منتصف الثمانينيات، برزت أزمة خطيرة بخصوص النقد والقطع الأجنبي

تمثلت بتقليص استيراد السلع الاستهلاكية والمدخلات الزراعية والصناعية تقليصاً بمعزل عن أي تخطيط. فنقصان المواد وقطع التبديل أدى، بدوره، إلى خسائر في الإنتاج، وأدى في أغلب الأحيان إلى توقفات في معظم فروع القطاع الصناعي[٩٨]. وهكذا وجدت سورية نفسها، كما يتجلى من المؤشرات الاقتصادية المطروحة أعلاه، في وضع انكماش اقتصادي حاد. وليس إلا القلة من السوريين كان بالإمكان أن تقنع بإصرار رئيسها على أن هنالك مجرد «مصاعب اقتصادية» لا أزمة[٩٩].

التقشف والاتجاه نحو التصدير

إن الجوانب الإشكالية للتنمية الطموحة المتمركزة على الصناعة في عقد السبعينيات لم تكن غائبة عن أبصار أولئك الناس المسؤولين عن التطور الاقتصادي والتخطيط في سورية. وإذا كان لخطط التطوير السورية عملياً قيمة طفيفة كدلائل على السياسة الاقتصادية العملية وعلى اتخاذ القرارات، فإنها على الأقل تعكس الجدل في الإدارة. واللافت أن الخطة الخمسية لأعوام ١٩٨١ ـ ٨٥ ألقت أهمية خاصة على التطوير الزراعي، وأكدت الحاجة لإقامة مشروعات كثيفة العمل، ودمج المشروعات الجديدة بالهياكل الاقتصادية الموجودة والتركيز على الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية لا المستوردة، وأن تتخذ، على العموم، قرارات الاستثمار بناء على دراسات معقوليتها[١٠٠]. ولكن عملياً لم تنطلق أية مشروعات صناعية جديدة هامة خلال الثمانينيات. وأما في ما يتعلق بالاستثمارات الصناعية فقد بقيت، باستثناء القليل منها، محدودة باستكمال المشروعات غير المنتهية وبالاستعاضة عن المنشآت والمعدات بغيرها وإصلاحها وتحسينها.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض أكبر مشروعات الهياكل الأساسية ـ كمشروعات السدود ومحطات الطاقة وتجديد شبكة الصرف الصحي في دمشق وغيرها من المدن الأخرى ـ كان مصيرها التأجيل نظراً إلى قلة الأموال.

وأما من ناحية القيادة السياسية لسورية، فإن الفكرة الأساسية عن التطوير كعامل من عوامل القوة الوطنية ـ عن التنمية والتقدم الاقتصادي كحاجة ملحة لبلوغ التوازن الاستراتيجي، أو السلم بدلاً من ذلك ـ لم تتبدل[١٠١]. ولكن المشكلات الاقتصادية التي كان يجب مواجهتها منذ بداية الثمانينيات عززت قيام تغييرات جوهرية لمنهج السبعينيات باعتماده على بديل الاستيراد بقيادة الدولة ومعونتها وعجزه عن تمويله.

فمنذ عام ١٩٨١ وصاعداً اعتمدت الحكومة سياسة التقشف الاقتصادي، تلك السياسة التي لم تكن بالضرورة تستحق هذا النعت. ففي معظم الأحيان كانت هنالك مصطلحات أكثر تشجيعاً موضع الاستعمال من أمثال «الاكتفاء الذاتي»، أو «الاعتماد على الذات»، أو «ترشيد الاستهلاك». وبما أن المصطلحين الأولين كانا يمثلان، لكل الأغراض العملية، مفهومين بعيدين عن الواقع بعداً كبيراً في ما يتعلق باقتصاد يعتمد اعتماداً أكثر مما يجب على العلاقات الاقتصادية الخارجية، فإن المصطلح الأخير كان الأقرب لنعت السياسات الاقتصادية الجديدة. وبما أن السوريين كانوا يستهلكون، كما قال الرئيس لشعبه، أكثر مما كانوا ينتجون، فعلى الدولة والشعب الآن شد الأحزمة على البطون[١٠٢]. بيد أن هذا الموقف لم يكن ابتعاداً عن بديل الاستيراد نحو استراتيجية تطوير جديدة. ومن المشكوك فيه، في

واقع الحال، أن تكون القيادة السورية في تلك الفترة التي نفحصها قد وضعت نصب أعينها أية استراتيجية واضحة لسياسة اقتصادية، بل على العكس من ذلك كانت تعتمد على قرارات ارتجالية تتخذها على شكل ردود أفعال تمليها الضرورات والمناسبات[١٠٣]. وفي الوقت الذي كان فيه القطاع الخاص موضع التشجيع لتوسيع إنتاجه من بدائل الاستيراد، الدولة أوضحت أنها لم تعد قادرة على أن تتحمل أعباء مسيرة التطوير المكلفة التي اعتاد عليها السوريون في العقود السابقة، ألا وهي: مواصلة التوسع في الخدمات الحكومية، وفي التوظيف لدى الدولة، وفي مدى التنوع بالمنتجات الصناعية ذات السعر المحدود. فالمشروعات التي كانت محط التخيلات في خطة أعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ما انطلقت بتاتاً، في حين أن نفقات التطوير تمركزت، قبل أي شيء آخر، على البقية الباقية من الخطط السابقة. وأما خطة أعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ فقد أعيدت كتابتها مرات عديدة خلال تلك الفترة لهاثاً منها خلف التطويرات بدلاً من قيادتها لها وما وجدت سبيلها إلى النشر بتاتاً. والجدير بالذكر أن زيادات الميزانية بقيت دون المعدل السنوي للتضخم، ولذلك فإن التخصيصات جرى تحويلها من التطوير أو من نفقات الاستثمار إلى ميزانية الإنفاق الجاري[١٠٤]. وفضلاً عن ذلك فإن علاوات الأجور في القطاع العام بقيت دون التضخم، وانسقف التوظيف في القطاع الاقتصادي والإدارة الحكومية. وفي عام ١٩٨٥ صدر مرسوم بتجميد التوظيف لدى الدولة، ولم يستثن منه إلا التربية والتعليم العالي والمتخرجون في سورية من كليات الهندسة والتمريض ممن تكفلت بالحكومة بتوظيفهم. وأما في حالات أخرى فقد كان أي تعيين بأم عينه بحاجة لموافقة شخصية من رئيس الوزراء. ونتيجة لذلك فإن التوظيف في الإدارة الحكومية وفي القطاع الصناعي العام بقي في المستوى الذي كان

عليه في عام ١٩٨٥ وبقي كذلك حتى عام ١٩٩٠، ومن ثم زاد زيادة بطيئة، في حين أن شركات البناء في القطاع العام سرّحت عشرات آلاف العمال[١٠٥]. ومنذ عام ١٩٨٨ بدأت الحكومة باحتراس، وبإدراك أيضاً، في خفض الإعانات المالية للسلع الاستهلاكية وللمدخلات الزراعية والصناعية أيضاً، في ضوء خفض الأجور الحقيقية.

إن تدابير التقشف لم تستطع أن تخفف عن كاهل الخزينة إلا بعض الأعباء، ولم تستطع أن تساعد الاقتصاد في الوقوف على قدميه كما كان من قبل. وعلى النقيض من ذلك ساهم تقليص الإنفاق الحكومي في الهبوط العام ما دام قد بقي مسموحاً للوحدات الإنتاجية أن تبقى متماسكة عن العمل جراء نقصان المدخلات وقطع التبديل، ما أدى إلى هبوط قسط كبير من السكان تحت خط الفقر، ولا سيما أولئك الناس الذين يعيشون على رواتب من القطاع العام. وهكذا بدأت الحكومة تدريجاً بتكييف سياساتها الاقتصادية رداً على تلك الضغوط الاقتصادية التي لولا ذلك التكييف لكانت مستعصية على الحل. فتلك السياسات، كما سيرد لاحقاً بإيجاز، اتجهت بمنتهى الحذر باتجاه التحرير الاقتصادي أو باتجاه الانفتاح الثاني بعد عام ١٩٨٣، وعلى نحو أوضح منذ عام ١٩٨٥. وعلاوة على ذلك فمنذ عام ١٩٨٦ برز اتجاه جديد لإمعان النظر في القطاع العام وفي مهمته الاقتصادية. ولقد صار الواجب الأساسي في تلك الآونة، من وجهة نظر الحكومة، يتجسد في التغلب على أزمة القطع الأجنبي التي كانت تشل الاقتصاد بأسره. فالقطاع العام، فضلاً عن بقية النواحي الاقتصادية، كان الواجب يقضي بإعادة توجيهه نحو التصدير. وعملياً فإن تلك الفكرة التي تحكمت بضرورة حشد

الطاقات في القطاع العام بسورية منذ الستينيات، ألا وهي أن هذا القطاع يجب أن يزود البلد، ولا سيما طبقاته الجماهيرية بكل السلع التي يستلزمها مجتمع التحديث والتصنيع، أي بديل الاستيراد، نحيت جانباً، ولو مؤقتاً على الأقل.

بادئ ذي بدء أنيطت الأولوية المطلقة بقطاع النفط وتوسيعه، ولذلك تزايد الإنتاج والتصديرات على جناح السرعة. وصادرات المنتجات الخام الأخرى، كالقطن والفوسفات بالأساس، كان يجب زيادتها حيثما أمكن[١٠٦]. وعلاوة على ذلك بدأت الحكومة، منذ عام ١٩٨٧، تجبر الصناعات التي تملكها الدولة على التفتيش عن منافذ القطع الأجنبي مقابل إنتاجها وعلى ربط الواردات بالصادرات. وكقاعدة صار من الممنوع تخصيص أي مقدار من القطع الأجنبي لواردات وحدات القطاع العام أكثر مما تكسب وحدة معينة من صادراتها هي. وحتى الصادرات بأسعار بخسة صارت موضع التشجيع، إذ إن الخزينة كانت على استعداد لتغطية الخسائر بالعملة المحلية. وأما منشآت القطاع العام التي ما كان يحالفها الحظ في بيع منتجاتها إلى الخارج فكان عليها أن تكسب القطع الأجنبي من خلال «التصدير إلى السوق المحلية»، أي بطرح سلعها في السوق المحلية مقابل العملة الصعبة. وعلى العموم صارت الصادرات تحتل مركز الصدارة بدلاً من التموين المحلي، في حين أن القاعدة سابقاً كانت أن على القطاع العام أن ينتج لمصلحة المستهلكين المحليين وأن يحاول تصدير الفائض وحسب، بينما صار الواجب الآن ضرورة تصدير كل ما يمكن تسويقه في الخارج وترك البقية للاستهلاك المحلي. وهكذا صار من المقبول وجود نقص إضافي في السلع الاستهلاكية وقيام التضخم وزيادة تهريب الواردات، وذلك لأن الإفلاس من القطع الأجنبي كان أخطر

تهديد[١٠٧]. وبحلول عام ١٩٨٩ جرى هذا التحول من بديل الاستيراد إلى التوجه نحو التصدير، وأضحى هدفاً علنياً ومصوناً للسياسة الاقتصادية، إذ كما جاء في نشرة رسمية لوزارة الاقتصاد: «مثلما كان الإنفاق الاستثماري بمثابة السمة الأساسية والمناسبة للسبعينيات، فإن الصادرات اليوم، والتركيز على الصادرات، هي العنصر الأساسي في العمل والسمة المناسبة للثمانينيات»[١٠٨].

ولدى انحسار الانكماش جراء النمو الجديد في مطلع التسعينيات وتزايد تدفقات المعونة الأجنبية، برزت من جديد بعض أنماط النمو وخطط الاستثمار التي تعيد إلى الذهن أنماط السبعينيات. فالعديد من الاستثمارات الهيكلية، التي كانت قد تأجلت تحت الضغوط المالية في الثمانينيات وآن الآن أوان تنفيذها، برزت حاجة ماسة لها بشكل واضح. وهذه الاستثمارات كانت تتضمن بناء شبكات جديدة للصرف الصحي في أكبر أربع مدن في سورية وتوسيع المنشآت المنتجة للطاقة في البلد. ولكن ثمة قراران من قرارات الاستثمار الصناعي الأساسية بدا كأنهما اتخذا بدون اهتمام كبير بالرشاد الاقتصادي. ففي أعقاب حرب الخليج، مثلما حدث تقريباً بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول، واجهت المسؤولين السوريين على ما يبدو بعض المشكلات التي نجمت عن عروض المشروعات لكل تلك الأموال التي جاءت إلى سورية من مصادر عربية خليجية ومن مصادر أخرى. إن الدواعي المنطقية لبعض المشروعات التي جرى التخطيط لها وقتها مثل مصنع للصلب والفولاذ ومحلجين إضافيين كبيرين للقطن ـ لدواعي موضع أخذ ورد، ولا سيما بالنظر إلى وجود مصانع من هذا القبيل تعمل دون طاقتها بكثير[١٠٩]. فلقد كان هنالك ثمة ميل عام وغير صحي لدى صانعي القرار السوريين يتمثل بتفضيل الاستثمارات الجديدة على

تجديد المرافق الموجودة وصيانتها[١١٠]. ففي أوقات وجود مداخل سهلة نسبياً للموارد المالية الخارجية، من المتوقع ألا يصادف هذا الاتجاه إلا مقاومة طفيفة. ومع ذلك فإن المعونة الأجنبية والعائدات النفطية والموارد الأخرى ليس من المحتمل لها أن تعزز الاقتصاد السوري إلى ذلك الحد نفسه الذي كانت تعززه فيه في السبعينيات وقتما كان حجم الاقتصاد نصف حجمه في هذه الأيام وكان رأس المال الفائض الوافد من الخليج وفيراً. وإن شيئاً من الإنفاق الزائد على التطوير، السقيم التخطيط والفاسد أحياناً، قد يتكرر، بيد أنه لن يتكرر إلا على نطاق أضيق من ذي قبل. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات المستقبلية قد تختلف على الأرجح عن التطورات التي قامت في السبعينيات، وذلك لأن العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص صارت علاقة مختلفة في هذه الآونة ــ في النصف الأول من عقد التسعينيات ــ عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن.

٣ ــ الدولة والاقتصاد الخاص: أنماط التحرير وأطواره

في البيان الذي أعلنه الأسد يوم ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٠، أي في اليوم الذي استكمل فيه انقلابه، وعد بعبارات عمومية جداً بإقامة علاقة جديدة بين النظام ومواطنيه، أي بالحفاظ على حرية المواطنين وكرامتهم. ولكن بيان الأسد لم يشر، لا من قريب ولا من بعيد إلى التحرير الاقتصادي، بل أشار بدلاً من ذلك إلى تعميق التحويل الاشتراكي وتطويره[١١١]. ولكن الطبقة البورجوازية في سورية ورؤوس الطبقة الوسطى كانوا من بين أولئك الناس الذين استقبلوا انقلابه بترحيب علني، لأنهم كانوا يعلمون أنه نصير من حيث المبدأ للمصالح التجارية ولإعادة وحدة الصف بين سورية وشقيقاتها من الدول العربية المحافظة.

وأما أولئك الناس الذين كانوا يتوقعون انفتاحاً اقتصادياً فلم تخب آمالهم، إذ إن بعض التدابير الأولية باتجاه التحرير، كما ذكرنا سابقاً، كانت قد اتخذت حتى قبل تسنم الأسد السلطة كاملة. ولكن أثرها كان طفيفاً لأنها لم تكن توحي على ما يبدو بالتوجه السياسي العام للنظام. فأول التحركات الحاسمة باتجاه ما يمكن فهمه بإدراك متأخر كأول انفتاح لسورية قد بدأ في عام ١٩٧١. ولقد تعمقت إجراءات الانفتاح في بحر عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ وبدأت تتراخى بحلول عام ١٩٧٧. وخلال عقد الثمانينيات جاء الانفتاح الثاني الذي جلب معه مزيداً من التغيير الجذري في السياسات الاقتصادية وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص. لقد شاع استعمال مصطلح الانفتاح على أوسع نطاق في بحر ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥[١١٢]، بيد أن الشكوك صارت تحيط به في الأوساط الرسمية ــ لا في أوساط رجال الأعمال ــ جراء ارتباطه بمسيرة الأحداث في مصر أيام السادات[١١٣].

الانفتاح الأول: التحرير في ظل النمو بقيادة الدولة

إن سلسلة التدابير الأولية التي اتخذت حتى قبل جلوس الأسد في سدة السلطة كانت متوجهة بالأساس نحو العرب غير السوريين والمغتربين السوريين، إذ سمحت لهم بفتح حسابات مصرفية بالعملية الأجنبية في المصارف السورية، وبامتلاك العقارات، وقدمت لهم بعض الضمانات لاستثماراتهم في سورية ــ إن صادف واستثمروا ــ وأتاحت لهم أيضاً، وفق شروط معينة، استعادة استثماراتهم الرئيسة والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات[١١٤]. وفي عام ١٩٧١ أكدت الحكومة هذه الالتزامات النظرية إلى حد ما من خلال انضمامها إلى منظمة

ضمان الاستثمار العربي والتصديق على اتفاقية عربية تتعلق بتسهيل وحماية الاستثمارات الرئيسية في ما بين العرب، فهذه التدابير كانت بالأساس إعلاناً عن المبدأ والنية الطيبة، وكان الهدف منها توحيد الصف مع الدول العربية المحافظة، وربما اجتذاب بعض الاستثمارات إلى القطاع الحكومي من الدول العربية الأكثر غنى من سورية، أكثر مما كان تشجيع المستثمرين الخصوصيين العرب كي يجربوا بمنتهى الحرية مهاراتهم كمقاولين في سورية. ولقد كان الواجب يقضي بتلبية لائحة من الشروط من قبل المستثمرين المحتملين لضمان قيام أمثال هذه الاستثمارات في حالة أن الحكومة السورية ارتأت أن لها مصلحة في مشروع معين وحسب.

لقد استهل النظام الجديد، بعد تسنم الأسد السلطة، سلسلة من التدابير التي كانت تستهدف الحصول على ثقة القطاع الخاص ودعمه. وبعد الانقلاب مباشرة أزيلت قيود الاستيراد عن بعض السلع المعينة، وفي مطلع عام ١٩٧١ أصبح المستوردون المسجلون مخولين، من خلال ما يدعى الحصة النسبية «الكوتا» أو نظام الواردات الاستثنائية، باستيراد مقادير معينة من السلع المحظورة من الاستيراد من حيث المبدأ[١١٥]. وكما كان عليه الحال في عام ١٩٧٢ صار من المسموح به الاستيراد بدون تحويل القطع الأجنبي وذلك بغية تمكين التجار وغيرهم من الناس ممن لهم ثروات في الخارج من استعادة بعض تلك الثروات إلى سورية. ومنذ وقت يعود به القدم إلى يناير/كانون الثاني عام ١٩٧١ كان الأسد قد أصدر عفواً عن تهريب رأس المال وغيره من الارتكابات ضد القوانين الاقتصادية التي كانت سارية المفعول قبل انقلابه. وفي ذلك العام نفسه برزت إلى الوجود سلطة جديدة لإدارة المنطقتين الحرتين الموجودتين في سورية وإدارة المناطق الحرة المستقبلية، حيث

كان الهدف منها توفير الفرص أمام المقاولين للإفادة من المزايا النسبية لسورية ـ وبالأساس من الأيدي العاملة الرخيصة ومن الموقع الجغرافي لسورية ـ من دون أن يكونوا تحت رحمة أنظمتها التجارية والنقدية. وهكذا بإظهار حسن النية حيال القطاع الخاص من دون إهمال أي عنصر من عناصر تحكم الدولة بمساعي القطاع الخاص، فإن الحكومة حاولت طمأنة القطاع الخاص على العموم وتشجيع المقاولين على وجه التخصيص ممن غادروا سورية بعد تلك التأميمات التي حصلت في بحر عام ١٩٦٤/٦٥ على العودة والبدء ببعض المشروعات الجديدة. وبهذا المعنى فإن دستور سورية لعام ١٩٧٣ كفل بمنتهى الجلاء الملكية الخاصة ومنع المصادرات إلا للنفع العام مع دفع التعويض العادل حيثما تقوم المصادرات[١١٦]. فلاقت كل هذه المحاولات شيئاً من النجاح، إذ أقيم عدد معقول من المنشآت الجديدة الخاصة في ميداني التصنيع والخدمات، مع أنها كانت صغيرة عموماً، بيد أن هذا الإجراء أطلق مبدئياً العنان لموجة من الواردات، ولاسيما من السلع الاستهلاكية.

إن إطار الانفتاح توسع توسعاً جوهرياً بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٧٣. فالقدرات المالية لسورية تحسنت تحسناً كبيراً، كما تكشف سابقاً، من جراء ارتفاع العائدات النفطية وتزايد تدفق رأس المال من مصادر خارجية ساهمت كلها في تمويل البرنامج الاستثماري الضخم للحكومة. وإن التطوير كانت ستقوده من قبل الدولة، كما أشير أعلاه، وهي بدورها ستخصص دوراً للقطاع الخاص. وكقاعدة، كان المطلوب من المؤسسات الخاصة أن تركز على المشروعات ذات رأس المال الكثيف بشكل أقل مما يؤمن لها عائدات عاجلة نسبياً[١١٧]، من أمثال التجارة والخدمات والصناعات التحويلية الخفيفة والبناء، ولاسيما بناء المساكن والأبنية

الصناعية الضرورية للقطاع الخاص. وأما الصرافة والتأمين والتعدين والنفط، وتلك الصناعات التحويلية الموسومة بالاستراتيجية، بالإضافة إلى غير ذلك من الميادين التي كان من المفروض بمؤسسات القطاع العام الموجودة أن تغطي الطلب المحلي، فقد بقيت كلها خارج إطار الرأسمال الخاص، ولكن في ميادين صناعية أخرى كان مسموحاً لمؤسسات القطاع الخاص أن تشارك فيها القطاع العام.

لقد لقي القطاع الخاص التشجيع ليأخذ حصته من الإنفاق العام ـ وبالأساس من خلال استيراده نيابة عن وكالات القطاع العام ومن خلال قيامه بدور الوسيط بين الدولة والشركات الأجنبية ـ ولقي كذلك التشجيع لتوسيع مساعيه في الصناعات التحويلية والبناء والخدمات والتجارة الداخلية. والجدير بالذكر أن الضوابط على القطع الأجنبي كان مصيرها الإسقاط عملياً من الحساب، كذلك فإن رجال الأعمال المحليين صار مسموحاً لهم أن يتحركوا علانية كوسطاء، فبادروا للمحاولة بشتى السبل للحصول على عقود حكومية مخصصة لبعض الشركات الأجنبية، علاوة على تقديم تسهيلات ائتمانية جديدة للقطاع الخاص. فعلى الرغم من أن سياسات الحكومة كانت أكثر محاباة للتجارة الخاصة منها للصناعة التحويلية، فإن القطاع الخاص برمته نما نمواً كبيراً في غضون السبعينيات. وإن الاستثمارات الخاصة تزايدت على نحو أسرع حتى من استثمارات القطاع العام، فضلاً عن أن المنشآت الصناعية والتجارية الخاصة تضاعفت تقريباً[١١٨].

وفي عام ١٩٧٧ أطلقت آخر خطوة هامة في أول انفتاح في سورية حين تعهد المقاولون الخصوصيون عدداً من المشروعات

الهامة لتطوير صناعة السياحة في سورية. إن مبدأ تخصيص بعض الجوانب الاقتصادية للمؤسسات التجارية الخاصة كتلك التي كانت تعد بعوائد سريعة صار له موضع الاعتبار المطلق. وهكذا أقيم ما دعي القطاع المشترك الذي كان يتألف أساساً من شركتين كبيرتين مساهمتين. وهاتان الشركتان كانتا خاصتين في كل شيء باستثناء الاسم. فقد كان للحكومة في ذلك القطاع حصة ضئيلة، ولكن ما كان لها أن تتدخل بمجريات الأمور. إن كل شركة من هاتين الشركتين تم إنشاؤها بقانون، ولذلك فقد كانت محمية قانونياً من المنافسة. ولذلك ليس من المستغرب أن تكون الشركتان قد حازتا لهما مواقع شبه احتكارية في بعض الزوايا المعينة من صناعة السياحة[١١٩]. ولذلك حتى لو كان من الصعب أن يقال عن تأسيسهما إنه فعل من أفعال تحرير الاقتصاد، فإنه كان يمثل عنصر انفتاح ما دام يعني انفتاح النظام على القطاع الخاص ويشتمل على إمكانية وقف الامتيازات بشكل انتقائي على بعض الأفراد المرتبطين بالنظام بشكل وثيق.

لقد كان على الحكومة، كما فعلت عام ١٩٧٧، أن تعيد النظر بسياساتها التحررية حيال الاستيراد، وذلك جراء العوائق الاقتصادية، ولا سيما التدهور في ميزان المدفوعات، الأمر الذي جعل أول انفتاح في سورية يشرف على النهاية رويداً رويداً. ولكن الطمأنات جاءت مجدداً للقطاع الخاص بأنه لن تكون هناك عودة للاشتراكية والمصادرات، على الرغم من فرض القيود على الاستيراد، أولاً في عام ١٩٧٧ وعلى نطاق أوسع في عام ١٩٨١ حين بدأت تتضح بوادر أزمة اقتصادية على نحو مطرد، بعد بحبوحة قصيرة نظراً إلى ارتفاع أسعار النفط. ففي المقام الأول تطبقت هذه القيود إلى حد ما على المواد الاستهلاكية الكمالية، إذ

لقي القطاع الخاص التشجيع على إنتاجها محلياً بدلاً من استيرادها، ما استتبع استيراد الآلات والسلع الوسيطة. والأنكى من ذلك أن الحظر تناول الواردات بلا تحويل القطع الأجنبي، وهو النظام الذي شجع على نحو متزايد صادرات العملة غير القانونية، فضلاً عن أن المستوردين صار لزاماً عليهم من جديد أن يحصلوا على كتاب اعتماد من البنك التجاري. وبالإضافة إلى هذه التدابير الاقتصادية الصرفة فإن قانون العقوبات الاقتصادي ــ وهو بالأصل قانون ضد الفساد ــ أصبح ساري المفعول من جديد في عام ١٩٧٧[١٢٠]، وأقيمت محاكم الأمن الاقتصادي الخاصة لمعالجة التهريب، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالقطع الأجنبي، والفساد ــ وعلى الأخص الرشوة والاحتيال في ما يتعلق بالعقود مع الدولة ــ وغير ذلك من الجرائم الاقتصادية.

إن أمثال هذه القوانين ما كان لها بالضرورة أن تضع حداً للفساد الذي كان قد استشرى على أوضح ما يكون. ولكن النظام أوضح أن سياسات الانفتاح الأول ما كان المقصود بها إعطاء الحرية للقطاع الخاص كي يحدد مسيرة السياسات الاقتصادية، بل على النقيض من ذلك؛ إذ إن النظام لا يزال قادراً على وضع القيود على المنشآت الخاصة، كذلك ظل رجال الأعمال في القطاع الخاص تحت رحمة النية الطيبة للنظام. وأما الامتيازات التي حظي بها القطاع الخاص فقد كانت عرضة للاسترداد، وكان من الممكن منحها أو تعزيزها أو سحبها بشكل اصطفائي؛ فالقيود على الاستيراد كانت تفرض أو ترفع على هذه السلع دون تلك، والاستثمارات كانت تجاز في قطاع معين من صناعة معينة وهكذا دواليك. وقد توضح هذا الأمر بشكل خاص في عام ١٩٨٠. فمنذ عام ١٩٧٩ برزت من جديد معارضة للنظام، إسلامية

الانقياد وعنيفة بشكل متزايد. ولذلك رفع النظام سلسلة من القيود على الاستيراد[١٢١]، آملاً بحشد دعم قادة مجتمع الأعمال في دمشق، ودعم غيرها أيضاً. فهذا الإجراء وغيره من الإجراءات الأخرى ـ ولا سيما زيادة الأجور بنسبة ٦٥ بالمئة للحفاظ على ولاء أولئك الناس المستخدمين في القطاع العام ـ أُتخذت لاعتبارات سياسية صرفة كشيء مناقض للاعتبارات الاقتصادية. وبعد عام واحد، ونظراً إلى تدهور وضع القطع الأجنبي، فرضت الحكومة قيوداً جديدة على حرية الاستيراد، وحددت مساعي المنطقة الحرة وبدأت، كما أشير سابقاً، باعتماد سياسة ميزانية تقشف. فهذه الإجراءات دلت بوضوح على أن فترة النمو بقيادة الدولة، النمو الذي قام عليه انفتاح السبعينيات، قد وصلت إلى نهايتها.

الانفتاح الثاني: تقليص دور الدولة

منذ عام ١٩٧٣ برزت إجراءات أولية باتجاه انفتاح اقتصادي جديد، وما إن حل عام ١٩٨٦/٨٧ حتى بدأ ممثلو الطبقة التجارية في سورية يتحدثون عن انفتاح جديد. فهذا الانفتاح الثاني كان مختلفاً نوعاً ما عن انفتاح السبعينيات. ووقتها كانت الموارد المالية الحكومية تبدو لا حدود لها تقريباً، وكانت الدولة، وهي تقود التطور الاقتصادي، تفتح أو توسع الميادين الموجودة لأنشطة القطاع الخاص وفق أولوياتها الاقتصادية والسياسية/الاجتماعية. ومن المعروف، كما أوجزنا سابقاً، أن سورية واجهت في معظم عقد الثمانينيات مشكلات اقتصادية خانقة، ولا سيما أزمة قطع أجنبي تفاقمت إلى حد الهبوط العام. فتناقص الموارد الحكومية وميزانيات التقشف أجبرت الحكومة وقتئذ على الانفتاح تدريجاً على القطاع

الخاص، ودفعتها إلى التخلي عن بعض تدابير التحكم وإلى التنازل عن بعض المفاصل الاقتصادية للقطاع الخاص.

لقد كان هذا الانفتاح الجديد، كسابقه في السبعينيات، مشروعاً تدريجياً ومرحلياً، وكانت السياسات في معظمها محلية، أي ليست مفروضة على سورية من الخارج. ومن الواضح أن تلك السياسات لم تكن تتبع برنامجاً أو خطة مسبقة الصنع، ولكن على الرغم من ذلك فإن الإصلاحات والتبديلات التي استدعتها تلك العملية تكشفت، بالنتيجة، عن أنها منسجمة تمام الانسجام مع برامج التكييف الهيكلي التي تبنتها بلدان أخرى تحت تأثير صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

لقد كان الانفتاح لا يزال متواصلاً في عام ١٩٩٤. وإن من الممكن التمييز، حتى ذلك التاريخ، بين ثلاث مراحل أو مجموعات من الإجراءات المتداخلة، في حين أن الرابعة لا تزال قيد الإعداد. فثمة مرحلة أولية دامت حتى عام ١٩٨٧/٨٨. وبما أنها كانت متوازية مع محاولات التقشف الحكومية فقد كانت تتسم بالتحركات الحذرة باتجاه حلحلة طفيفة لأنظمة القطع الأجنبي ومن ثم تحرير الدولة من عبء مسؤولية ما عاد بمقدورها أن تتحملها بشكل واف. فمنذ عام ١٩٨٢ طفقت تتزايد المصاعب أمام المصرف التجاري الذي تملكه الدولة في سورية لتزويد القطاع الخاص بالقطع الأجنبي لاستيراداته، وبحلول عام ١٩٨٤ بدأ ذلك المصرف يرفض عملياً فتح المزيد من كتب الاعتماد للمستوردين الخصوصيين. وبناء على هذه الخلفية اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات بهدف تمكين القطاع الخاص من توفير قطعه الأجنبي، وازدياد احتياجات الدولة من القطع الأجنبي

في الوقت نفسه أيضاً. وأهم خطوة في هذا السياق كانت السماح لأصحاب المصانع الخاصة، في عام ١٩٨٣، بأن يحتفظوا بنسبة خمسين بالمئة من عوائدهم من العملة الصعبة المتأتية من التصدير للإفادة منها في استيراداتهم، في حين أن النصف الباقي كان يجب بيعه للمصرف التجاري بالسعر الرسمي، أو بسعر مواز أكثر تشجيعاً، وفق نوعية السلع. وفي عام ١٩٨٧ جرى توسيع هذا الإجراء حتى شمل كل المصدرين الخصوصيين ولا أصحاب المصانع الخاصة وحسب، وفي الوقت نفسه رُفعت النسبة المئوية التي كانت تتأتى من عائدات الصادرات، والتي صار من الممكن الاحتفاظ بها، إلى ٧٥ بالمئة على لائحة من صادرات البضائع التي كانت تخضع لاستجماع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واستكمالها الدائم[١٢٢]. فالسوريون وغير السوريين حظوا بالتشجيع معاً على فتح حسابات بالعملة الأجنبية في المصرف التجاري لتمويل استيراداتهم، مع العلم أن القطع الأجنبي المودع كان المفروض أنه قد نجم عن الممتلكات أو عن الأنشطة الاقتصادية في الخارج، ولكن أذيع أيضاً عن عدم جواز توجيه أي سؤال عن مصدره. وبدأت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مرة أخرى، في الوقت نفسه، في إفساح المجال تدريجاً أمام الاستيراد الخاص برفعها المزيد من القيود على الاستيراد، على العموم، بدلاً من فرض قيود جديدة. وفي عام ١٩٨٥ جاء الترخيص من جديد للواردات بدون تحويلات العملة. وإلى حد ما، فإن تحرير أنظمة التجارة الخارجية كان لا يتعدى مجرد التصديق على إلغاء الأمر الواقع «de facto» لتحكم الدولة تحكماً فعالاً بالتجارة الخارجية من خلال تزايد التهريب. فالنقص الذي حل بالسلع الاستهلاكية وباللوازم الصناعية والزراعية أيضاً والذي نجم عن وضع الدولة الصعب بخصوص القطع الأجنبي خلق الفرص

السانحة لسلسلة من التجار الخصوصيين كي يخصخصوا ـ على نحو غير قانوني ولكنه فعال ـ بعض جوانب احتكارات القطاع العام للتجارة الخارجية[١٢٣].

ومن خلال هذه الإجراءات كلها، مهما كان ورودها تدريجياً، فإن الاحتكار القانوني للدولة في ما يتعلق بالتصرف بالقطع الأجنبي حل به التفكك، وانطلق العنان للعملة في السوق السوداء. ولهذا السبب صدر قانون جديد ضد تهريب العملة، ألا وهو المرسوم التشريعي رقم ٢٤ في عام ١٩٨٦. لقد هدد هذا القانون بإنزال عقوبات صارمة بحق أولئك الناس الذين يتعاملون تعاملاً غير مشروع بالعملة السورية أو بالقطع الأجنبي. ولكن بما أنه كان هنالك طلب على القطع الأجنبي الذي لم يكن القطاع الرسمي قادراً على تلبيته، فإن هذا الإجراء لم يضع حداً لتسويق العملة في السوق السوداء، وجل ما فعله كان لا يعدو تكثيف هذا العمل.

وعلاوة على الأنظمة السارية المفعول في ما يتعلق بالعملة والتجارة الخارجية، فإن هذا الطور الأولي من أطوار الانفتاح الثاني كان ضمناً يعني تحريراً جوهرياً للاقتصاد الزراعي في سورية. ففي عام ١٩٨٦ أجيز تأسيس شركات مساهمة زراعية مختلطة، على غرار النموذج السابق الذي أجاز قيام الشركات المختلطة للنقل والسياحة[١٢٤]. وعلى الرغم من عدم تلبية المطالب الأوسع نطاقاً لرجال الأعمال السوريين، من مثل التخلص من قانون العلاقات الزراعية لعام ١٩٥٨، كان التنظيم الجديد يمثل ابتعاداً أساسياً عن الإصلاح الزراعي والسياسات الزراعية لمرحلة الستينيات التي جرى الحفاظ عليها رسمياً حتى ذلك التاريخ. فبدلاً من تحديد الملكية الخاصة في الأراضي الزراعية، فإن تمركز حيازات أرضية هائلة في

بضع أياد صار أمراً مسموحاً من جديد، لا بل وموضع التشجيع بغية حشد طاقات الرأسمال الخاص ـ السوري والعربي على حد السواء ـ للاستثمارات الإنتاجية، ولا سيما في المشاريع المتوجهة نحو التصدير أو في غيرها من المشاريع التي تحقق المكاسب في القطع الأجنبي. وللغرض نفسه فإن الاستثمارات الجديدة في صناعة السياحة لقيت التشجيع بتقديم إعفاءات ضريبية وإعفاءات من الرسوم الجمركية، كذلك فإن القيود المفروضة على استثمارات المنطقة الحرة في عام ١٩٨١ جرى رفعها من جديد[١٢٥].

إن بروز القطاع الزراعي المشترك وسم الانتقال إلى مرحلة تحرير اقتصادي أبعد أثراً بكثير، من أبرز عناصرها كان خفض قيمة العملة السورية خفضاً تدريجياً، ووسم أيضاً تحريراً كبيراً لأنظمة التجارة. ففي عام ١٩٨٦ جيء بتسعير «تشجيعي» جديد لليرة السورية، وكان المقصود به أساساً الصفقات غير التجارية. ومبدئياً كان هذا السعر قريباً من سعر السوق الحرة أو السوق السوداء. ولكن مع المزيد من هبوط قيمة العملة السورية سرعان ما أصبح ذلك السعر سعراً آخر تماماً لسعر الصرف الموجود فعلاً، حتى لو كان مستحباً أكثر. وفي نهاية عام ١٩٨٧ جرى خفض رسمي لليرة من ٣,٩٠ ليرات سورية للدولار إلى ١١,٢ ليرة سورية وفي عام ١٩٨٩ أعلنت وزارة التموين أنها ستعيد تقويم السلع الاستهلاكية المستوردة التي كانت توزع من خلال منافذها وتحدد سعر الدولار بأربعين ليرة سورية. ولقد كان هذا السعر قريباً من سعر السوق الحرة وقتئذ. وفي ذلك العام نفسه اعترفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اعترافاً رسمياً للمرة الأولى، ولو على نطاق محدود أيضاً، بسريان مفعول سعر السوق الحرة كمؤشر

على قيمة العملة السورية. إن مصدِّري بعض المنتجات الزراعية المعينة مُنحوا «سعر البلدان المجاورة» ـ أي أساساً سعر السوق الحرة أو السوداء مع حسم زهاء ١٠ بالمئة ـ لذلك القسم من عائدات تصديرهم الواجب بيعه للمصرف التجاري(١٢٦). وشيئاً فشيئاً صار سعر السوق الحرة موضع القبول. وفي عام ١٩٩٠ عرضت الدولة شراء عائدات التصدير الخاص ـ إن لم يكن المصدرون بحاجة إليها للاستيراد ـ بسعر البلدان المجاورة، أو بدلاً من ذلك كان بوسع أصحاب القطع الأجنبي تخصيصها للواردات الضرورية من خلال المصرف التجاري(١٢٧). لقد كان هذا الإجراء الأخير يمثل خطوة نوعية بمقدار ما كان يتيح درجة محدودة للقطاع الخاص بالتعامل مع القطع الأجنبي، إذ جرّد الدولة من احتكار قانوني ومن أداة من أدوات تحكمها به. وفي عام ١٩٩١ جرى رسمياً تطبيق سعر البلدان المجاورة تطبيقاً جذرياً على كل الصفقات الشخصية وصفقات القطاع الخاص، إلى الحد الذي اشتمل فيه على ذلك القسط من عوائد القطع الأجنبي الذي كان لا يزال الواجب يقضي فيه على المصدرين أن يسلموه للمصرف(١٢٨). وعلاوة على ذلك كان هنالك بعض الصادرات، ولا سيما صادرات الفواكه والخضروات، كانت معفاة إعفاء كاملاً من النظام الذي كان يجبر المصدرين على بيع جزء من عوائدهم من القطع الأجنبي للمصرف، ولكن بقيت هنالك بعض القيود على مبيع القطع الأجنبي من قبل المصرف، كانت تمليها ندرة العملة الصعبة، وكذلك بقي السعر الرسمي نافذ المفعول. وبتطبيق سعر البلدان المجاورة على المزيد والمزيد من أنواع الصفقات ـ إذ إن الحكومة صارت تحسب أيضاً بعض مفردات الميزانية وواردات القطاع الخاص وصادراته على أساس سعر البلدان المجاورة ـ حدث خفض لقيمة العملة على نحو تدريجي وفعلي(١٢٩).

لقد ترافق هذا مع وضع نواظم التجارة الخارجية على الرف. فالقطاع الخاص أجيز له استيراد المواد الخام لشركات القطاع العام العاجزة عن اكتساب القطع الأجنبي الخاص بها ـ كمعمل الحديد والصلب في حماه ومصنع الورق في دير الزور ـ وترك هذه المنشآت تعمل لحسابها مقابل نسبة مئوية معينة من المواد أو من دفعات العملة الصعبة[١٣٠]. وفي عام ١٩٩٠ مُنح المغتربون بعض الحقوق الخاصة، ولو أنها كانت لا تزال محدودة، لاستيراد سلع محظورة عموماً من الاستيراد. كذلك سُمح للتجار الخصوصيين بالاستيراد لمصلحة وكالات التجارة الخارجية في القطاع العام، كذلك إن احتكار القطاع العام لاستيراد السلع الاستهلاكية كالرز والسكر والشاي والقهوة وسمن الطبخ، وتوزيعها على باعة المفرق، تلاشى نهائياً، وتلاشت نهائياً أيضاً احتكارات القطاع العام لابتياع بعض الفواكه والخضار من المزارعين. بيد أن الدولة حافظت على احتكار الاتجار بالمنتجات الزراعية المعدودة، منتجات استراتيجية من أمثال القطن والقمح والشمندر السكري.

ولدى نهاية هذا الطور، كانت الحكومة قد تنازلت للسوق عن قسط واف من هيمنتها على القطع الأجنبي، فضلاً عن أن مصارف الدولة كانت قد استحالت تدريجاً للقيام بدور الوسيط عوضاً عن أن تكون وسائل الهيمنة على واردات وصادرات القطاع الخاص. وفي الوقت الذي بقيت فيه على حالها وسائل الهيمنة على التجارة الخارجية، كان استخدامها محدوداً، وذلك بالنظر إلى تسلمها، هنا أيضاً، لقوى السوق، مع العلم أن الفكرة التي مفادها أن الدولة كان بمقدورها، من خلال سياساتها بخصوص التجارة الخارجية، أن تقود تطوير الإنتاج والاستهلاك قيادة فعالة، كان مصيرها الوضع على الرف.

إن الطور الثالث من الانفتاح الثاني في سورية كان يتألف من جملة من الإجراءات التي كان المقصود بها تحرير سياسات الاستثمار وتشجيع عموم الإنتاج والاستثمار الخاصين، ولا سيما في ميدان الصناعة. وأما في ميدان الزراعة، فإن الانعطاف الجذري نحو تشجيع الاستثمارات الضخمة كان قد جرى مسبقاً بصدور قانون عام ١٩٨٦ حول الشركات الزراعية المختلطة؛ فبعد عامين بدأت الحكومة برفع أسعار المنتجات الزراعية، رفعاً كبيراً، التي كان تسويقها وقفاً على وكالات الدولة فقط. وبدأت، في الوقت نفسه، بالسماح للمزارعين باستيراد الآلات الزراعية. فكلا هذين الإجراءين كان لهما نتائج واضحة على الإنتاج والتموين الزراعيين. وإن العديد من الفلاحين، الذين كانوا يتركون في السنوات السابقة بعض حقولهم بلا زراعة أو ممن كانوا يحاولون تهريب بعض منتجاتهم خارج البلد، استعادوا اهتمامهم بإنتاج المحاصيل الاستراتيجية التي كانت تحتكرها الدولة، واهتمامهم بالاستثمار في مزارعهم. فارتفاع أسعار الغلال لم يكن بحد ذاته يمثل إجراءً تحريرياً، ولكنه كان يعني بالفعل تقبل الحكومة الضمني لمبادئ السوق.

وأما في ما يتعلق بالصناعة، فإن الاندفاعة الأساسية باتجاه تحرير الاستثمار لم تظهر قبل عام ١٩٩١. فسابقاً منذ عام ١٩٨٦ كانت الحكومة قد مددت تمديداً كبيراً لائحة الصناعات المفتوحة أمام المساعي الخاصة، ألا وهو الإجراء الذي اتخذ في مناسبات أخرى، كما حدث في عام ١٩٨١ حين حظي رجال الأعمال الخصوصيين بالتشجيع لإنتاج السلع الممنوعة من الاستيراد إنتاجاً محلياً. لقد كانت هذه الإجراءات، بفتحها ميادين جديدة أمام المساعي الخاصة من تلك الميادين التي تعد بعائدات وفيرة، تنطوي

على آثار إيجابية. ولكنها لم تكن تمثل أي تغيير جوهري في السياسة الصناعية: فمن خلال احتمال التبديل الدائم للائحة «الصناعات المعدودة من ضمن أنشطة القطاع الخاص والمسموح بترخيصها في الإقليم العربي السوري» ظلت الحكومة توسع أو تضيق إطار الأنشطة الصناعية الخاصة حسب مشيئتها أو، بعبارات أكثر مجاملة، وفق تطور حاجات البلد بالشكل الذي تحدده خطط السنوات الخمس. فالمستثمرون المحتملون ما كانوا البتة على يقين من أن إقامة منشأة صناعية لإنتاج العلكة أو الزهورات مثلاً ـ وكلتاهما أضيفتا إلى اللائحة في عام ١٩٨١ ـ من الممكن أن تبقى على قيد الحياة في العام المقبل حين كان من المحتمل أن تقرر الحكومة أن هنالك عدداً كبيراً من منتجي هذه المادة في البلد. ولكن ثمة تبديل لهذا المنهج صار واضحاً للمرة الأولى في عام ١٩٨٨ حين صدرت لائحة سلبية، بدلاً من تحديث لائحة الأنشطة الصناعية المسموحة، تحدد تلك الصناعات التي يجب وقفها حصراً على القطاع العام، أو على كل من القطاع العام أو القطاع المشترك. وهكذا فكل الصناعات الأخرى بقيت، ضمناً، مفتوحة أمام القطاع الخاص. إن كل الصناعات التي بقيت حكراً على القطاع العام كانت معدودة صناعات استراتيجية، وفي حالات قليلة أخرى كان المقصود من الحفاظ على احتكارات القطاع العام لا يعدو، بشكل واضح، حماية مؤسسات القطاع العام الموجود من المزاحمة[١٣١].

لقد برز إلى الوجود تبدل نوعي آخر بعد مضي ثلاثة أعوام مع نشر قانون الاستثمار المعروف على العموم بالقانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١. فهذا القانون وسع الإطار توسيعاً هائلاً أمام الاستثمار الخاص، إذ أجاز للسوريين والعرب والأجانب أن يفلتوا عقال

الاستثمارات الخاصة أو «المشتركة» في أي ميدان رئيسي من ميادين الاقتصاد السوري. فالاستثمارات الضخمة يجب ألا تكون دون العشرة ملايين ليرة سورية (أي ٢٤٠٠٠٠ دولار أمريكي)، كذلك فإن المشروعات كلها يجب أن تكون خاضعة لتصديق المجلس الأعلى الجديد للاستثمارات، برئاسة مجلس الوزراء. والطلبات التي يقدمها المستثمرون المحتملون بهذا الخصوص يقضي الواجب بتقرير مصيرها في مدة لا تزيد على ستين يوماً، والقرارات يجب أن تأخذ بالحسبان عوامل من أمثال مساهمة المشروع المتوقعة بالدخل القومي وبالصادرات وآثاره على سوق العمل، فضلاً عن آثاره التحديثية. وهكذا تأسس مكتب استثمار مهمته التشاور مع المستثمرين وإعداد القرارات للمكتب المذكور. فالمشروعات التي تحظى بالموافقة تمنح إعفاءً ضريبياً مهلة تبلغ السنوات السبع، وضمانة لحقها في استعادة رأسمالها المستثمر ومرابحه، فضلاً عن أنها مُعفاة إعفاءً كبيراً من قيود التصدير ورسوم الجمارك. وبصحبة قانون الاستثمار سُنَّ قانون ضرائبي جديد يخفض الضرائب على المؤسسات التجارية خفضاً كبيراً أيضاً[١٣٢]. وقبل ذلك القانون كانت الضرائب على المرابح تبلغ، نظرياً على الأقل، ٩٠ بالمئة أو ما يزيد على ذلك، الأمر الذي دفع بممثلي القطاع الخاص، ولا سيما الصناعيون، على الإلحاح بالمطالبة لإصلاح قوانين الضرائب. إن كلاً من قانون الاستثمار وقانون الضرائب منحا حوافز خاصة ـ ولا سيما إعفاءات ضرائبية لمهلة أطول، ووصولاً إلى القطع النادر على نحو أسهل، ونسباً ضرائبية أدنى ـ لتلك المنشآت ذات التوجه التصديري.

بعد إنجاز قانوني الاستثمار والضرائب تباطأت سياسات الانفتاح. فمجمل المؤشرات الاقتصادية، ولا سيما وضع سورية في ما يتعلق بالقطع الأجنبي، كانت قد تحسنت، ما جعل الحاجة إلى مزيد من

الإصلاح أقل إلحاحاً وأقل وضوحاً. وأما متطلبات القطاع الخاص فقد كانت تلبيتها قد بلغت مبلغ الإشباع. وبما أن القرارات الكبيرة في ما يتعلق بالسياسة العليا كان الواجب يقضي باتخاذها في سياق عملية سلام الشرق الأوسط، فإن الإصلاح الاقتصادي لم يعد أهم مسألة ملحة على جدول أعمال القيادة. وفضلاً عن ذلك، فإن التعجيل بمزيد من خطوات الإصلاح لم يعد مناسباً بالضرورة، ولا سيما أن العديدين من بين العسكريين والحزب والبيروقراطية وجدوا أن من العسير عليهم هضم مفاوضات السلام والإصلاح الاقتصادي. ولكن عملية الإصلاح لم تتوصل إلى نهايتها، إذ بحلول عام ١٩٩٤، لدى انتهاء العمل في هذه الدراسة، كانت عملية تحرير أنظمة الاستيراد على قدم وساق، وكانت الاستعدادات جارية لإنشاء سوق الأوراق المالية (البورصة)، كذلك كانت المباحثات دائرة عن إصلاح القطاع المصرفي في سورية[١٣٣]. وفي تلك الآونة صار بعيداً عن المظنة أن العملة السورية سوف تتحرك باتجاه قابلية التحويل، وأن ذلك المرسوم رقم ٢٤، المرسوم الذي يدين كل من يتعامل بالقطع الأجنبي خارج النظام المصرفي للقطاع العام، سيكون مآله الوضع على الرف في خاتمة المطاف.

النتائج البنيوية/الهيكلية للانفتاح

إن أهم النتائج التي نجمت عن الانفتاح الثاني في سورية كان ذلك النمو المشهود للقطاع الخاص. ففي عام ١٩٩٠، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٦٣، تجاوزت الاستثمارات الضخمة للقطاع الخاص استثمارات القطاع العام. وإن الحصة الخاصة من الواردات تزايدت من نحو ٢٥ بالمئة في بداية الثمانينيات إلى قرابة ٥٠ بالمئة في

مطلع التسعينيات[١٣٤]. فلقد صار القطاع الخاص يساهم في هذه الآونة، وفق نشرة لغرفة تجارة دمشق، بنحو ٥٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، متضمناً ما نسبته ٩٨,٦ بالمئة من الزراعة و٧٢ بالمئة من النقل و٦٢ بالمئة من التجارة و٥٩ بالمئة من الأموال والموارد من الملكية العقارية و٥٠ بالمئة من البناء والإنشاء و٣٧ بالمئة من الصناعات التحويلية و١٣ بالمئة من الخدمات[١٣٥]. وأما في منتصف الثمانينيات، كما قيل سابقاً، فإن قرابة ٤٠ بالمئة من القوى العاملة في الصناعة والإنشاء كانت موظفة من قبل الدولة. ولكن في السنوات التالية تزايدت حصة العمالة في القطاع الخاص تزايداً بالغاً، إذ بحلول عام ١٩٩١ لم يكن موظفاً لدى الدولة أكثر من نسبة ٣٠ بالمئة من القوة العاملة في الصناعة والإنشاء[١٣٦].

لقد كان الوضع المتحسّن للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، بالشكل الذي يظهر في كل الإحصاءات المتاحة، عائداً في المقام الأول إلى تدهور أداء القطاع العام[١٣٧]. ومع ذلك كان هنالك نمو حقيقي شامل في القطاع الخاص مصحوباً بإعادة هيكلة جزئية في قلب الاقتصاد الخاص. فالفروع التي توسعت على نحو استثنائي كانت تلك التي عُدَّت على الدوام أنها الأكثر ربحاً، وكانت في هذه الآونة، كما كانت عليه الحال خلال الانفتاح الأول، المستفيدات الرئيسات من مجمل الإصلاح: كتجارة الاستيراد والتصدير والعمولة، والملكية العقارية، والتجارة الداخلية أو التصنيع المحلي للسلع الاستهلاكية لاستخدامها من قبل الطبقة الراقية وأكابر الطبقة الوسطى وغير ذلك من الخدمات. ولقد كانت النظرة للصناعة، ولا تزال، أنها أصعب طريق لجني الأرباح كما كانت المنشآت الكبيرة، في الاعتبارات السورية، هي المؤسسات

المقصورة على المشاريع التجارية. ومن الجدير بالذكر أن التوكيد الرئيسي لسياسات الانفتاح كان ـ على غرار انفتاح السبعينيات ـ على حرية التجارة الخاصة وعلى التخفيف التدريجي لأنظمة سوق القطع الأجنبي. وأما التحرير الزراعي فقد تمركز على تلك الإجراءات التي تشجع قيام استثمارات على نطاق واسع، في حين أن حرية مزارعي الإصلاح الزراعي لاتخاذ قرارات بشأن الإنتاج والتسويق وفق رغباتهم بقيت محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي تشجع الأنشطة الصناعية المحلية تشجيعاً حقيقياً جاءت متأخرة. ولذلك لم يبرز إلى الوجود عدد كبير من المنشآت الصناعية الكبيرة، التي كانت تستخدم قوة عاملة قوامها ٥٠ شخصاً أو ١٠٠ أو حتى أكثر من ذلك، إلا منذ عام ١٩٨٥. ففي عام ١٩٩٢ كان متوسط العمالة المسجلة في قطاع التصنيع الخاص لا يزال دون ثلاثة أشخاص في المنشأة الواحدة[١٣٨].

والجدير بالذكر أن قطاع التصنيع الخاص لم يستفد من الانفتاح في السبعينيات والثمانينيات، إذ إن بعض الفرص المحددة كانت تكمن في إنتاج السلع الاستهلاكية الصناعية الخفيفة لسوق محلية متسعة باطراد، وفي صادرات للبلدان الاشتراكية، ولا سيما الاتحاد السوفياتي. فالمقايضات التي كانت تجريها سورية مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفق مبدأ السلع لقاء الدين، كانت عملياً بمثابة برنامج دعم كبير لصناعة القطاع الخاص[١٣٩]. ولكن أزمة الثمانينيات ضربت التصنيع الخاص، في حين أن القطاع التجاري عموماً لم يتضرر بشيء، ولذلك فإن الإنتاج في القطاع الصناعي الخاص ابتلي بنكسات ملموسة خلال معظم عقد الثمانينيات. فالأرباح والخسائر توزعت توزعاً متفاوتاً حين حافظ عدد من المنشآت على مرابحه الطائلة، وذلك لأن هذه المنشآت

كانت، بالأصل، منشآت كبيرة نسبياً، إذ تمكنت من الإفادة من الحظر الحمائي على السلع الاستهلاكية المستوردة كما كان بمقدورها أن تصدر جزءاً من إنتاجها وتؤمن، من جراء ذلك، قطعها الأجنبي الخاص بها[١٤٠].

لقد مثَّل قانون الاستثمار لعام ١٩٩١ نقلة نوعية بإطلاقه، للمرة الأولى، موجة من الاستثمارات الجديدة أكبر من سابقاتها. ففي أقل من عامين على إصدار ذلك القانون مُنح الترخيص لأكثر من ٧٠٠ مشروع استثماري، حيث كان زهاء ٣٠٠ من ذلك العدد في ميدان الصناعة، وكان معظم العدد الباقي في قطاع الخدمات[١٤١]. وفي عام ١٩٩٣ كانت الخطط جارية على قدم وساق لشركات القطاع الخاص والقطاع المشترك للدخول من جديد، أو للمرة الأولى، في ميدان الصناعات الاستراتيجية من أمثال إنتاج الكهرباء، وهي الصناعة التي كان القطاع الخاص مستبعداً عنها منذ ثلاثين سنة خلت، وتجميع السيارات[١٤٢].

وعلى العموم يمكننا أن نقدر أن عدد المنشآت الخاصة غير الزراعية في سورية قد تنامى إلى ما يراوح بين ٤٠٠,٠٠٠ و٤٥٠,٠٠٠ منشأة في مطلع التسعينيات، وهذا الرقم يشكل ضعف ما كان عليه في الثمانينيات. فقرابة ٦٠ بالمئة كانت تعود إلى قطاع التجارة، وزهاء الربع للصناعة، في حين أن البقية كانت من نصيب الإنشاء والنقل وخدمات أخرى. وإن أكثر من نصف هذه المنشآت كان عبارة عن حوانيت ومشاغل عائلية من تلك التي لم تكن تستخدم عمالاً مأجورين على أساس نظامي. فثمة نسبة يقل تقديرها عن ثلاثة أو أربعة بالمئة من المنشآت الصناعية الخاصة ـ ونسبة مماثلة من الممكن الافتراض أنها تنطبق على القطاعات

الأخرى ـ كانت أكثر من مشروعات صغيرة تستخدم قوة عاملة مسجلة تقل عن الأشخاص العشرة[١٤٣]. وفي قلب ذلك الجزء برزت مجموعة محترمة من المنشآت الخاصة الأكبر من منشآت الجزء. وكلما كانت الهوة تزداد اتساعاً بين هذه الطبقة العليا وبين الأغلبية الساحقة من البورجوازية الصغيرة في القطاع الخاص في سورية[١٤٤]، كان يتزايد وضوحاً ذلك الاتجاه المحدود، ولكنه الملموس، نحو التمركز. لقد كان هذا الاتجاه يلقى التعزيز جراء الانقسام الجديد بين المنشآت ذات التوجه التصديري، وهي المنشآت التي صارت تحتكر القطع الأجنبي المتاح قانونياً لمصلحة الاستيرادات الخاصة، وبين تلك المنشآت التي كانت تنتج للسوق المحلية والتي كانت تجد مصاعب جمة في تغطية حاجات إنتاجها من القطع الأجنبي.

لقد كان نمو القطاع الخاص مصحوباً بتقليص دور الدولة تقلصاً كبيراً. ففي الوقت الذي كانت فيه ميزانيات الحكومة تعادل أكثر من ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٠، وأكثر من ٥٠ بالمئة منذ منتصف السبعينيات حتى عام ١٩٨٥، تناقصت هذه النسبة إلى نحو ٢٥ بالمئة بحلول مطلع التسعينيات[١٤٥]. وعلى نحو مماثل، كما أشير سابقاً، فإن حصة القطاع العام من الاستثمارات والإنتاج والعمالة صارت كلها أصغر من ذي قبل. وهكذا فإن مقدرة الدولة على قيادة الاقتصاد وعلى تحديد مسار التطور الاقتصادي/الاجتماعي تضاءلت بدورها أيضاً، الأمر الذي يعود لكل من التقلص الكمي للنشاط الاقتصادي الحكومي وللانحسار الوظيفي لتدخل الحكومة في الاقتصاد وتوسع استقلال القطاع الخاص جراء ذلك الانحسار. لذلك، لم يعد بمقدور المرء أن يتحدث بعبارات عملية عن وجود اقتصاد موجه في سورية.

فالخطة الخمسية لأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، كما أشير سابقاً، لم تجد طريقها إلى النشر البتة، فضلاً عن أن لجان القطاعات التي كانت تعمل وقتها على إعداد مسودات خطة أعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ التي لم تتوصل إلى أي شكل شامل. وفي الوقت الذي لا تزال فيه الدولة تضع إطار السياسة الاقتصادية، فإن هجران تجارة القطاع العام واحتكارات الإنتاج، وتخفيف نواظم التجارة والعملة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الكبيرة نسبياً، كلها أدت إلى تحديد قدرة الدولة على أن تقرر ماهية الشيء الذي يجب إنتاجه وبيعه واستهلاكه في البلد.

٤ ـ الخاتمة: آفاق التغيير الاقتصادي وحدوده

إن النقلتين اللتين انتقلهما الاقتصاد السوري باتجاه الانفتاح في السبعينيات والثمانينيات كانتا قد انطلقتا من منطلقين اقتصاديين مختلفين بمنتهى الجلاء. ففي الحالة الأولى أدت الوفرة دور الحافز على الانفتاح الاقتصادي، وأما في الحالة الثانية فقد كان الحافز يكمن في ندرة الموارد المالية ووصول الدولة إلى حافة الإفلاس. لقد كانت سياسات انفتاح السبعينيات بمثابة الأداة لتوزيع ما تزايد لدى سورية من عائدات نفطية وسياسية، فيما كان الهدف في الثمانينيات حشد الموارد المالية لدى القطاع الخاص للتعويض عن عجز الدولة، لا الحفاظ على استراتيجياتها في قيادة النمو وحسب، بل ولتأمين إمدادات السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج المستوردة للقطاع الخاص وللقطاع العام سواء بسواء. وعلى العموم فإن انفتاح سورية في الثمانينيات حقق أغراضه، حتى لو كان التحسن الكبير الذي تحسنه مجمل الوضع الاقتصادي في سورية كان مرده، إلى حد كبير، تزايد الصادرات النفطية والمعونة العربية.

الآفاق الاقتصادية

من المحتمل أن يبقى النفط الخام ومشتقات النفط أكثر السلع الأساسية في سورية صلاحاً للتصدير. ويبدو من المعقول أن يفترض المرء أن النفط سيبقى يمثل نسبة لا تقل عن ٦٠ بالمئة من عائدات التصدير في ذلك البلد في المستقبل المنظور. فموجة الصادرات المصنعة التي أطلقها القطاع الخاص في النصف الثاني من عقد الثمانينيات والمساهمة الرائعة التي ساهمتها هذه الصادرات في فائض الميزان التجاري لفترة أعوام ١٩٨٩/٩١ كانت بالأساس عملية من عمليات مقايضة الدين السوري مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة، وهو الأمر الذي ليس من المحتمل استئنافه على إطاره السابق. إن الصناعات الخاصة في صعود بالتأكيد نحو مزيد من النمو، ولسوف تحاول على الأقل تغطية حاجات استيرادها من خلال التصدير. فإنتاج الأقمشة والأغذية، وهما الصناعتان التقليديتان لسورية المعروفتان بنسبية كثافة عملهما واعتمادهما الكبير على المنتجات المحلية الخام، يطرح نسبياً أعظم الفرص والمنافع. ولكن أسواق العملة الصعبة لصادرات السلع السورية المصنعة لا يزال العثور عليها من صعاب الأمور، ولذلك فإن توسع الصادرات الصناعية السورية سيكون محدوداً على أرجح الظن. وهنالك سوق مفتوحة أمام المنتجات الزراعية السورية، ولا سيما في بلدان الخليج، بيد أن هنالك حدوداً لتوسع هذه الصادرات نظراً إلى وجود موردين إقليميين جدد، بما في ذلك إسرائيل، ممن سيحاولون اكتساب حصتهم من تلك السوق أو توسيعها. وهكذا فإن سورية ستبقى، في ما يتعلق بالتصدير، معتمدة على الأرجح اعتماداً كبيراً على البترول وعلى تقلبات سوق النفط العالمية.

وإذا افترضنا أن صادرات النفط ستبقى في مستواها عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ مع العلم أن من المحتمل لتزايد الطلب المحلي أن يستنفد زيادات الإنتاج اللاحقة ـ وأن الصادرات الزراعية والصناعية علاوة على المقبوضات السياحية تعيش حالة نمو متقلقل ملموس ولو أنه محدود ـ بمقدار ما يدور كلامنا هذا عن الزراعة المعتمدة على الطقس ـ وأن كلاً من ورادات السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية سوف تتزايد تحت وطأة الطلب الاستهلاكي المتنامي، والأنظمة المتحررة للتجارة الخارجية، والتشجيع الفعال للاستثمارات الخاصة، يمكننا أن نستنتج أن ميزان التجارة والخدمات السورية سوف يتأرجح مستقبلاً بين حالة من التوازن إلى حد ما وحالة من السلبية الطفيفة. وإن وضعاً على هذه الشاكلة سيكون أفضل بكثير مما كان عليه في عقد الثمانينيات، إذ إنه سوف يؤمن إلى حد معقول تدفق معظم الواردات المطلوبة للاستهلاك ولتشغيل الطاقات الإنتاجية الموجودة، ولكنه بحد ذاته لن يوفر الوسائل الكفيلة بتحقيق خطوات مستقبلية ضخمة انطلاقاً من الاستثمار.

إن الحكومة السورية، باعتمادها نهجي التقشف والتحرير معاً لمعالجة أزمة عقد الثمانينيات، تمكنت إلى حد ما من تنظيم الإنفاق العام وتقليص الاختلالات في توازن التجارة الخارجية. وأما التحدي الكبير المطروح على المرحلة المقبلة فسوف يكون تدبير العمل لعدد متزايد من السكان الشباب في أكثريتهم المطلقة، وعلى الأخص في الحالة السورية، إذ إن مثل هذه المهمة غالباً ما تكون موضع الإهمال من قبل برامج الاستقرار والتكيف في العديد من بلدان العالم الثالث. وإن التقديرات لعدد فرص العمل الواجب خلقها في المستقبل القريب لكي تستوعب الباحثين عن العمل تراوح بين

٢٠٠,٠٠٠ فرصة في السنة وزهاء ٥٠٠,٠٠٠ بشيء من المبالغة[١٤٦]. وحتى لو كان تقدير المتوسط السنوي، مع التحفظ، من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٢٢٠,٠٠٠ باحث جديد عن العمل، كما يجب أن يكون الافتراض لبقية عقد التسعينيات، ومن ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ في العقد الأول من القرن المقبل، فإنه من العسير على المرء أن يتخيل عدد الفرص الكافية التي يمكن العثور عليها[١٤٧]. فمن الممكن للقطاع العام أن يزيد عدد موظفيه المدنيين، في أحسن الأحوال، إلى ما يراوح بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ سنوياً، علماً أن نصف هذا العدد يبدو أكثر واقعية[١٤٨]. وأما عدد العسكريين فيجب عدم توقع ارتفاعه إذا استمرت عملية السلام، في حين أن القطاع الخاص قد يوفر، في الصناعة والخدمات، فرص عمل تراوح بين ٨٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ سنوياً إن واتته الظروف المناسبة[١٤٩].

وأما الزراعة فليس من المحتمل لها أن تستوعب أية أعداد هامة من الناس الباحثين عن العمل. فاستصلاح الأراضي ومشروعات الري بدأت تجيء بتقدم ملحوظ منذ بداية عقد التسعينيات، علاوة على أنّ بإمكان المرء أن يتوقع، في العقد المقبل، مزيداً من توسع المناطق المزروعة في سورية ومزيداً من الإنتاج الزراعي. وبدءاً من عام ١٩٩٤ جرى التخطيط لبناء سدين على نهري الخابور والعاصي[١٥٠]، الأمر الذي سوف يجعل منهما ومن مشروع حوض الفرات (الذي يجب استكماله)، في أغلب الظن، آخر خطط الري على نطاق واسع تضطلع بعبئها سورية. وإن أي توسع في الزراعة سوف يستوجب أن يكون مصحوباً بالمزيد من المكننة والعقلنة، ولذلك فإن العمالة الزراعية مقدر لها أن تتناقص بدلاً من أن تتزايد.

وهكذا في ظل ظروف مواتية (إزالة العوائق ـ ولا سيما انقطاعات الكهرباء ـ التي تعرقل استخدام الطاقة الصناعية استخداماً كاملاً، واستقرار أسعار النفط ومعدلات النمو الحقيقي الذي يربو على الزيادة الديموغرافية)، فإن البطالة، أو بالأحرى، نقص العمالة الجدّية، سوف تتزايد[١٥١]. وعلاوة على ذلك، مع التسليم جدلاً بأن الميزانيات الحكومية ستبقى متضيقة ومثقلة جداً بأعباء النفقات التي لا مناص منها للحفاظ على الخدمات الأساسية ـ ولا سيما الصحة العامة والتعليم، وإنتاج الطاقة التي عاشت تجارب مريرة خلال سنوات التقشف ـ فليس من المحتمل أن تزداد أجور القطاع العام زيادة كافية كي تعوض عن خسائر عقد الثمانينيات. فالنمو الحقيقي المعتدل يمكن توقعه بشكل معقول في المستقبل المنظور لسورية. ولكن القدرة المحدودة للدولة وللقطاع الخاص على استيعاب من سيدخلون سوق العمل، وانعدام نظام ذي معنى للتأمينات الاجتماعية الحكومية، وخسائر الدخل الحقيقي لدى الأغلبية الساحقة من الموظفين عند الدولة، والصدع المتنامي بين طبقة عليا صغيرة وبين قاعدة عريضة من صغار البورجوازيين في القطاع الخاص، هذا كله من المحتمل أن يضمن أن مثل هذا النمو سيؤدي على أرجح الظن إلى تعميق نتائج التفاوت الناجمة عن الانفتاح في سورية بدلاً من ترميمها.

لقد اعتمدت سورية طويلاً، كما أوجزنا، على الموارد المالية الخارجية لمصلحة الكثير من تطورها ونفقاتها الأمنية. ففي عقد السبعينيات كانت التدفقات العالية للموارد المالية الخارجية على سورية ودخلها من صادراتها النفطية هي الأشياء التي أسبغت عليها تلك السمات المتميزة من أنها ذات اقتصاد راسخ متين[١٥٢]. فالعائدات التي كانت تتكدس لدى الدولة، وتوزعها الدولة،

صارت المصدر الأساسي للنمو، إذ فضلاً عن تمويل توسيع أقسام القطاع العام والإدارة، قدمت الدولة إعانات مالية، لمقاصد عملية شتى، لمساعدة واردات القطاع الخاص وواردات، ولو إلى حد أقل، السلع الإنتاجية البديلة للاستيراد. ولقد أقدمت على هذا التصرف من خلال تقدير أسعار الصرف تقديراً فيه الكثير من المغالاة، وتخصيص الامتيازات والاحتكارات لذوي الشأن من المقاولين. وفي عقد الثمانينيات، كما بيّنا، تناقصت الأهمية النسبية للعائدات الخارجية في كل من كونها قسطاً من الإنتاج القومي الإجمالي (GNP) وقسطاً من ميزانيات الدولة[١٥٣][١٥٤]. وهكذا فإن مجمل إيراد الحكومة لم يكن كافياً إلا للحفاظ على الهياكل والخدمات الموجودة وحسب. وإن أية استثمارات ضخمة إضافية وغيرها من الإنفاقات الحكومية الأخرى التي تستهدف إطلاق النمو، وتوسيع الخدمات الحكومية والعمالة، وتحسين دخل العاملين في الدولة أو تحسين مستويات المعيشة عموماً، سوف تبقى معتمدة على الأرجح على قدرة الدولة على استيلاد الأجور السياسية من محيطها الإقليمي. فالتلاعب بالظروف السياسية للمنطقة، كما أشار هانويار وسورات في تحليلهما للاقتصاد السياسي لسورية في عقد السبعينيات، صار أمراً مهماً للنظام مقدار أهمية تحسين الأداء الاقتصادي في ذلك البلد[١٥٥]. ولقد تعلمت الحكومة، خلال عقد الثمانينيات، أن مثل هذا التحسين للقاعدة الإنتاجية كان شيئاً ضرورياً بغية الحفاظ على المهمات الأساسية للدولة. ولذلك كان الواجب يقضي بالسعي إلى تأمين التعويضات عن المواقف السياسية، وبالأساس إلى تنظيم الاقتصاد وتوسيع هامش المناورة أمام النظام.

وبحلول عام ١٩٩٤، ومع التسليم جدلاً بعدم احتمال استقرار أسعار النفط، وبأن سورية نالت مسبقاً نسبة ترقى إلى ٢٥ بالمئة

من مجمل المعونة العربية، ما كان بمقدور دمشق أن تتوقع أية زيادة معتبرة في عوائدها النفطية أو في المعونة المالية العربية. وأما المعونة المالية الغربية فقد كان بالإمكان تدبير الاستزادة منها، ولكن ليس إلى ذلك الحد الذي يعوض عن المعونة العربية الراكدة، على الرغم من ركودها على مستوى عالٍ نسبياً[١٥٦]. وفضلاً عن ذلك، كان من غير الواضح للحكومة السورية ما إن كانت عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط ستعود بالنتيجة بحصة من الربح ـ من منظور كل من الدعم المالي المباشر الذي سوف يتكدس لدى الدولة ومن استثمارات المغتربين أو الأجانب ـ تكافئ الدعم العربي الذي نالته كتعويض سياسي لكونها في موقف مواجهة على الجبهة في الصراع العربي الإسرائيلي[١٥٧]. ومهما كانت محصلة عملية السلام، يبدو من المعقول أن يفترض المرء أن سورية سوف تواصل استجرار التعويض المالي السياسي المتناقص نسبياً، مع أنه هام جداً، من الممالك العربية النفطية على وجه التخصيص. وإن كلاً من التحالف الواهي لسورية ومصر مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل إعلان دمشق عام ١٩٩١، ومن قدرة سورية على تعويق قيام أية ترتيبات إقليمية بغيضة، قد يفيدان بهذا الخصوص. ومع التسليم جدلاً بوجود الحدود لأفق دخل التعويض المالي السياسي الذي من المتوقع للنظام السوري أن يحافظ عليه، فإن استمرار تدفقه لا يلغي الحاجة إلى حشد الموارد المالية الخاصة وإلى تحسين الأداء الاقتصادي عموماً. وفي الوقت نفسه، إن مجرد وجود هذا التعويض الراكد الهام سوف يساعد، وعوامل أخرى، في الحفاظ على ذلك الحجم الرائع للقطاع الخاص ـ الذي من المتوقع له نفسه أن يستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من تدفق تلك التعويضات بإشراف الدولة[١٥٨] ـ في ما يتعلق بالمتطلبات الملحة المرتبطة بتقدم الإصلاح الاقتصادي.

حدود التحرير الاقتصادي وأسسه المنطقية

إن كلاً من الانفتاح المحدود الذي انتهجته سورية زمن الوفرة في عقد السبعينيات، والانفتاح الأعمق من سابقه زمن الندرة العمومية في عقد الثمانينيات لم يقتربا من التكييف الهيكلي المستحب من لدن الاقتصاديين ذوي الرأي السديد. فلم تحدث أية خصخصات واسعة النطاق، ولم تكن متوقعة أيضاً. لقد كان هنالك، كما أشير إليه من قبل، شيء من شبه الخصخصة في أراضي أملاك الدولة من خلال تأسيس القطاع الزراعي المشترك، علاوة على أن عدة عشرات من مؤسسات بيع التجزئة في القطاع العام السوري كان مآلها الإغلاق والبيع لتجار خصوصيين[١٥٩]. وهنالك فرصة طيبة أمام المزيد من أمثال هذه الخصخصات، كذلك قد تتحول بعض شركات القطاع العام، ولاسيما في قطاع الخدمات، إلى شركات «مشتركة» جراء حقنها برأسمال خاص. ومن الممكن كذلك أن يكون هنالك مزيد من الخصخصة من خلال التحرير الاقتصادي الذي سيفضي بحد ذاته إلى السماح للمقاولين الخصوصيين بتقديم تلك السلع أو الخدمات التي ظلت حتى الآن حكراً على القطاع العام. والحالة التي هي على أوثق ارتباط بهذا القول تتجسد في شبكة النقل الحكومية القائمة في عدة مدن سورية. ففي عام ١٩٩٣، بعد أن أجيز للمقاولين الخصوصيين استيراد حافلات صغيرة، بدأ هؤلاء المقاولون بإقامة شبكات نقل عمومية فعالة وتمكنوا من تهميش حافلات النقل في القطاع العام. إن مؤسسات القطاع العام ستكسب على الأرجح المزيد من المرونة من خلال قدر معين من حلحلة التمركز الإداري، بيد أن القطاع العام بحد ذاته، ولا سيما القطاع الصناعي، سيبقى على ما هو عليه كما يبدو. واللافت للنظر انعدام مطالب القطاع الخاص بأية خصخصة

واسعة النطاق، فضلاً عن غياب المصلحة والمقدرة لدى القطاع الخاص على اقتناص الشركات الكبيرة في القطاع العام واستثمار رأس المال المطلوب لإعادتها إلى حالة صحية. فهنالك شيء من العقلانية الاقتصادية وفيض من العقلانية السياسية في الحفاظ على القطاع العام كمنتج للسلع الأساسية وكربّ عمل لقسط كبير من القوى العاملة، ولو أنها في تناقص نسبي. فالقطاع العام ليس بالتأكيد أكثر المنتجين قابلية للاستثمار الرابح، بيد أن صناعاته كانت تدأب منذ حين من الزمن على إقامة حلقات اتصال لها مع قطاعات أخرى من الاقتصاد المحلي، مع العلم أن مؤسسات القطاع العام قد اختير لها مواضع في المناطق الريفية البعيدة لتوفير شيء من العمالة فيها وفي مثيلاتها التي نبذها المستثمرون الخصوصيون، فضلاً عن أن إنتاج هذا القطاع يؤدي إلى خدمة إطعام وإكساء أولئك الناس الذين لا يستطيعون دفع أسعار المنتجات العالية الجودة التي تطرحها الصناعات الخاصة. ومهما كانت عيوب القطاع العام فإنه لا يزال يقوم بدور أداء الرعاية والإشراف، وتوفير الضمان الاجتماعي ولو بحدوده الأولية البسيطة.

إن انفتاحاً سورياً ما أحجم عن الاقتراب من أية خصخصة واسعة النطاق، إذ إن أنظمة التجارة والقطع الأجنبي والاستثمار تعرضت كلها للتحرير، ولكن ليس نهائياً أيضاً. وعلاوة على ذلك، لا يزال من غير الوارد بحث التخلي عن إجازات الاستيراد أيضاً، ولسوف يكون من الخطأ أن يفترض المرء أن الجماعة التجارية في سورية تواقة إلى مثل هذا التحرير المطلق للتجارة الخارجية. ويجب على المرء ألا يتوقع، في المستقبل القريب على الأقل، إلغاء إجازات الاستثمار أو استبدالها بنظام إشراف معتمد على المعايير التقنية أو البيئية ليس إلا. وحتى ولو كانت الحكومة

لن تقف عملياً في وجه المشروعات الاستثمارية الخاصة المعقولة، فإن نظام الترخيص الحالي يبقى أداة من أدوات الإشراف السياسي بيد النظام الذي لن يتخلى عنها بتلك السهولة على أرجح الظن.

وأما التغييرات التي دخلت على الهيكل الاقتصادي والتي استولدها الانفتاح الثاني في سورية فإنها ليست أكثر من تغييرات سطحية وحسب، وذلك لأن الدولة تنازلت عملياً عن بعض المرتكزات الأساسية في الاقتصاد، وتمكنت مبادئ السوق من أن تؤدي دوراً أكبر من ذي قبل، كذلك احتلت مصالح القطاع الخاص موقعاً أقوى مما كانت عليه الحال في عقد السبعينيات. وهكذا فبمقدورنا أن نفترض أن هذه الحلحلة الجزئية على الأقل لأنظمة الاقتصاد لن يصار إلى التراجع عنها، إذ من اللافت أن عملية الإصلاح التي بدأت في وقت أزمة اقتصادية عميقة ما كان مآلها الهجران وإنما التعميق مذ عاد إلى التحسن من جديد الوضع الاقتصادي العام في سورية في أواخر عقد الثمانينيات. ولكن يجب أن نكون على يقين بأن الدولة في الوقت الذي فقدت فيه شيئاً من تحكمها بالاقتصاد، وقسطاً من تحكمها بالتأكيد بالإنتاج والتجارة الخارجية، فإن النظام لما يفقد بعد تحكمه بعملية الإصلاح بحد ذاتها هي، لأنه هو الذي حدد نطاق الإصلاح وجدوله أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن عملية تحويل اقتصاد سورية من اقتصاد بقضّه وقضيضه أسير قبضة الدولة، كما كان عليه في عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات، إلى اقتصاد بمزيد من المرونة ومزيد من التوجه باتجاه السوق ومزيد من الانضواء تحت إدارة القطاع الخاص لتطويره رأسمالياً، عملية لم تسنح قدرة النظام على اتخاذ القرار السياسي، ولم تفلح في تطويق تلك القدرة التطويق الخطير في الوقت نفسه أيضاً.

إن الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية المحض المتعلقة

بالتكاليف والعائدات كانت كلها، بشكل واضح، موضع الاعتبار خلال مجمل عملية الإصلاح، ما جعل الانفتاح السوري قضية اصطفائية بحتة[١٦٠]. فالأساس المنطقي للإصلاح الاقتصادي لم يكن يستهدف استقرار الاقتصاد بكل بساطة وحسب، بل كان ـ كما أشير سابقاً ـ يستهدف استقرار النظام أيضاً. لقد تمكن النظام، بتخليه عن بعض مهماته الاقتصادية وإعطائه القطاع التجاري الخاص مزيداً من الاستقلال، من أن يحرر نفسه من الأعباء المالية وأن يحشد الموارد المالية الخصوصية التي لولا ذلك لما كان لها أن تتوظف، في سورية على الأقل. فالتعويض عن الفشل الاقتصادي بتحميل القطاع الخاص المسؤولية عن قسط كبير من الاقتصاد ربما كان حافزاً آخر للإقدام على عملية الإصلاح[١٦١]. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الانفتاح جلبت وعززت، في الوقت نفسه، ذلك الشيء الذي يمكن فهمه على أنه قيام تحالف اجتماعي بين صفوة النظام وبعض شرائح البورجوازية.

ونظراً إلى غياب أية استراتيجية اقتصادية وتطويرية من جانب النظام، فإن من الصعب قيام إمكانية الحديث عن نظام يستلهم المشروع الاجتماعي. ولكن في الوقت الذي فرضت فيه الحاجات الاقتصادية بالتأكيد ضرورة الإصلاح (كما أكدنا سابقاً)، فإن المصالح الاجتماعية لمن في قلب السلطة ـ ولمن في خارجها ـ يقضي الواجب أخذها بالحسبان كعوامل مؤثرة في اتجاه التغيير الاقتصادي وفي مضامينه الاجتماعية. فالإصلاح الاقتصادي ليس بالعملية المحايدة اجتماعياً، وإن عملية تحويل اقتصاد الدولة في سورية، من منطلق تراكمها وديمومتها معاً، أدت إلى، كما سيبين الفصل التالي، وجود رابحين وخاسرين واستتبعت كنتيجة حتمية قيام تغييرات هامة في عموم البنية الاجتماعية في سورية.

الهوامش

(١) راجع الجمهورية العربية السورية (ج.ع.س)، المكتب المركزي للإحصاءات، في «**إحصاء السكان في الجمهورية العربية السورية**»، ١٩٧٠، مجلدان، بلا تاريخ (١٩٧٦). إن أعداد الأميين تخص الأفراد الذين هم فوق العاشرة من العمر.

(٢) طبقاً للإحصاءات الرسمية فإن نسبة ٥٠,٤ بالمئة فقط من السكان كانت تعيش في المناطق الحضرية في عام ١٩٩١. راجع الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاءات، في «خلاصة إحصائية»، ١٩٩٢ (دمشق، بلا تاريخ) الصفحة ٧٣. فالتحضر يخضع لتقليل كبير في الإحصاءات الرسمية.

(٣) خلاصة إحصائية، ١٩٩٢، صفحة ٧٥.

(٤) طلباً للأرقام انظر الجدول ٢/١. وعلى العموم يجدر التوكيد أن الإحصاءات السورية تعبر عن اتجاهات أكثر مما تقدم أرقاماً دقيقة. راجع المقدمة في الفصل الأول السابق.

(٥) للوقوف على صورة عامة عن المشكلات التي واجهتها البلدان العربية نتيجة انتهاجها سياسة التصنيع البديل للاستيراد، راجع آلان ريتشاردز Alan Richards/جون واتربري John Waterbury في «**الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط**»، الصفحة ٢١٩ وما يليها.

(٦) راجع البنك الدولي في «**تقرير التطور الدولي**»، ١٩٩٢و ١٩٩٣، الجدول ١.

(٧) إن الحسابات القائمة على سعر الصرف في السوق الحرة لليرة السورية (٤٥ ـ ٥٠ ل.س للدولار الواحد في مطلع التسعينيات) وتقدير البنك الدولي للإنتاج القومي الإجمالي/بنسبة مئوية (القائم على الإحصاءات السورية، مع أن سعر الصرف الرسمي ١١,٠٥ ل.س للدولار خضع للتعديل وفق مناهج البنك الدولي نفسه) يقللان بكل تأكيد القوة الشرائية للعملة السورية. كذلك إن تقديرات القوة الشرائية وفق برنامج المقارنة الدولي التابع للأمم المتحدة (ICP)، من ناحية أخرى، الذي يصنف سورية أدنى من الأردن ولكن أعلى من تركيا وتونس، قد تبالغ

في تقدير قيمة العملة السورية باعتبار أن الأرقام المنوطة بسورية، على نقيض بلدان أخرى، جرى استقراؤها من معطيات عام ١٩٧٥. وللوقوف على تلك الأرقام راجع تقرير التطور الدولي ١٩٩٣، الجدول ٣٠.

(٨) راجع بالتفصيل: ويرث في «**سورية**» الصفحة ٩٩ وما يليها، وحمش في «**تطور الاقتصاد**»، الصفحة ٢٨ وما يليها.

(٩) المصدر: **الوحدة الاقتصادية السرية، تقرير عن بلد ما** (سورية) ـ (لندن: الوحدة الاقتصادية السرية مسائل مختلفة).

(١٠) كانت سورية لا تنتج إلا البترول الخام الحاوي نسبة مرتفعة من الكبريت من حقولها الشمالية، وكان هذا البترول الخام الثقيل يحتاج إلى خلط ببترول خفيف مستورد. وبقيت الحالة على هذا النحو في سورية حتى بدأ النفط يتدفق من حقول منطقة دير الزور.

(١١) وفقاً لمعطيات البنك الدولي فإن النمو السنوي لمجمل الإنتاج القومي كان يراوح بين ما نسبته ٩,٩ بالمئة في عقد السبعينيات و٢,٦ بالمئة في عقد الثمانينيات. راجع «تقرير التطوير الدولي» ١٩٩٣، الجدول ٢.

(١٢) طبقاً للخلاصات الإحصائية ١٩٧١، الصفحة ٤٩٤ (الجمهورية العربية السورية)، المكتب المركزي للإحصاءات، (خلاصات إحصائية)، (دمشق، سنوياً)، كانت الزيادة عملياً بحدود ٥٠ بالمئة (في أسعار عام ١٩٦٣). وبناءً على حسابات لاحقة بتغيير أساس السنوات، ارتفعت الأسعار إلى قرابة ٢٠ بالمئة فقط ـ خلاصات إحصائية ١٩٩٢، الصفحة ٥٠٢.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) إن الإحصاءات السورية لا توزع الإنتاج القومي الإجمالي إلى «تعدين وتصنيع». فمؤشرات الإنتاج، على الرغم من أنها تقيس المردود أكثر مما تقيس القيمة المضافة، توضح بما يكفي الفرق بين نمو إنتاج النفط والصناعات التحويلية. راجع الجدول ٢/١.

(١٥) ليس في سورية أي مؤشر أجور رسمي. ولكن بمقدورنا أن نخمن مؤشر متوسط الأجور للقطاع الصناعي العام ـ الذي يمكن حسابه من المعطيات المنشورة ـ على أنه ممثل لمجمل تطور الأجور والرواتب.

(١٦) راجع لمزيد من التفاصيل: بيرتس Perthes: «**الدولة والمجتمع**»، الصفحة

١٦٩ وما يليها، وسحابات تكلفة المعيشة في سورية كما وردت في: المؤتمر العام لاتحاد نقابات العمال في الجمهورية العربية السورية، في «**مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات**» في الصفحة ١٩٠ وما يليها، وراجع الحزب الشيوعي السوري في «**حول بعض التطورات**»، الصفحة ٤١.

(١٧) إن زيادة الرواتب بنسبة ٢٥ بالمئة في ١ حزيران ١٩٨٩، مثلاً، رافقها تقليل تدريجي للإعانات المالية على الخبز والزيت النباتي والبترول وغاز البيوتان. فراتب مستخدم في القطاع العام من زمرة أدنى الأجور ازداد ٢٧٠ ل.س شهر بإجراء تلك الزيادة. ولكن بالنسبة إلى عائلة فقيرة من ستة أفراد، كانت زيادة سعر الخبز وحده تكلف شهرياً نفقات إضافية بنحو ١٨٠ ل.س.

(١٨) راجع ما سوف يرد أدناه.

(١٩) راجع ديفيد باتر David Butter في «**سورية تحت وطأة الاقتصاد والمضاد**» في MEED، ٢٣ شباط عام ١٩٩٠. وراجع بيرتس Perthes «**الدولة والمجتمع**»، في الصفحة ١٠٩. وراجع عارف دليلة في «**القطاع العام في سورية ــ الواقع والآفاق**» جمعية العلوم الاقتصادية، في الندوة الاقتصادية السابعة يوم الثلاثاء ـ قضايا الاقتصاد السوري، ٢٨ نيسان عام ١٩٩٢، و٢٧ نيسان عام ١٩٩٣، دمشق، بلا تاريخ (١٩٩٣)، الصفحة ٢٢ وما يليها.

(٢٠) راجع بيرتس Perthes في «**القطاع السوري الخاص الصناعي والتجاري والدولة**»، الصفحة ٢١٩ وما يليها.

(٢١) الوحدة الاقتصادية السرية، تقرير عن بلد ما (سورية) ١٩٩٣/١، الصفحة ٦ وما يليها.

(٢٢) المصدر: (ج.ع.س) في «**خلاصات إحصائية**»، قضايا مختلفة.

(٢٣) راجع «**تقرير التطور الدولي**» ١٩٩٣، الجدول ٩. وراجع ريتشاردز/واتربري في «**الاقتصاد السياسي**»، الصفحة ٢٢٠ وما يليها.

(٢٤) إن استثمارات القطاع العام كانت مسؤولة عن ٦٠,٢ بالمئة من مجمل الاستثمارات الصافية في تلك الآونة. وعامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ فقط هبطت حصة القطاع العام إلى ما دون ٥٠ بالمئة. المصدر: خلاصات

إحصائية قضايا مختلفة.

(٢٥) كان عجز ميزانية عام ١٩٩٢ بمقدار ٢١ بالمئة وفي ميزانية عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٥ بالمئة ـ راجع MEED ٣٠ تموز ١٩٩٣. ولو جرى حساب القروض الأجنبية بسعر الليرة السورية في السوق الحرة لا بالسعر الرسمي ـ كما كانت تجري عليه الأمور حتى عام ١٩٩٢ ـ لتكشف العجزان السابقان في الميزانية على أنهما حتى أكبر من الرقمين المذكورين ولاستحال الفائض إلى عجز في كل من الحالتين.

(٢٦) المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الحكومية، الكتاب السنوي **(واشنطن، DC: الصندوق، قضايا مختلفة).**

(٢٧) راجع حمش في **«الاقتصاد السوري»**، صفحة ٧٩. إن الأرقام الأدق غير متاحة من جراء النقص في المعلومات المتعلقة بالهبات، والاضطراب الناجم عن تطبيق أسعار صرف مختلفة، وجراء النقص في تقسيم المعطيات حول إجمالي الاستثمارات ما بين عناصرها المحلية وعناصر التمويل الخارجي.

(٢٨) إن مؤشر أسعار التجزئة المنشور في **«الخلاصات الإحصائية»** السنوية المعتمد بالأساس على الأسعار الرسمية من المحتمل أن يقلل تقدير التضخم الحقيقي وأرقامه. وللوقوف على تقديرات مختلفة للتضخم راجع منير الحمش في **«التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها»**، الصفحة ٩٠.

(٢٩) صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الحكومية **(واشنطن، DC، قضايا مختلفة)**، إذ إن الأرقام الأولية لعام ١٩٩١ معتمدة على القانون رقم ٧ في ١٧ أيار ١٩٩٢ (الميزانية العامة لعام ١٩٩٢). ففي مشاريع الميزانية المعلنة بقانون والمنشورة بإيجاز في الخلاصات الإحصائية السنوية، تميل الحصة النسبية لوزارة الدفاع إلى أن تكون أقل من حصتها من الإنفاقات الفعلية. وهذا هو واقع الحال بالأساس لأن الإيرادات، ومن ثم إنفاقات الوزراء المدنيين، تبقى غالباً أدنى من التوقعات، ولا سيما وأن إنفاقات الاستثمارات تبقى متأخرة في المشروعات وفي المدفوعات المخططة. إن وزارة الدفاع، على النقيض من ذلك، تميل إلى إنفاق المقدار الذي خصصته لها الميزانية السنوية.

(٣٠) راجع الولايات المتحدة «وكالة نزع السلاح ومراقبة الأسلحة»، النفقات العسكرية الدولية وتحويلات الأسلحة (**واشنطن**، DC، **قضايا مختلفة**).

(٣١) راجع «الحياة»، ١٢ كانون الثاني عام ١٩٩٢.

(٣٢) راجع: ستوكهولم، «معهد بحث السلم العالمي»، SIRI الكتاب السنوي. التسليحات العالمية ونزع التسلح (**قضايا مختلفة**). وراجع ACDA، الإنفاقات العسكرية الدولية. إن تقديرات ACDA تميل إلى الارتفاع قليلاً.

(٣٣) المرجع السابق. إن إنفاقات الدفاع في سورية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أدنى بكثير من مثيلاتها في العراق، وعلى نفس المستوى تقريباً مع مثيلاتها في إسرائيل والأردن مع تغيرات كبيرة من هذا العام إلى ذاك.

(٣٤) راجع بمزيد من التفاصيل: كلاوسون Clawson في «**مطامح لا طاقة لها بها**»، الصفحات ٣٠ وما يليها و٥٠ وما يليها. وراجع بيرتس Perthes في «سورية». وفي حقيقة الأمر لا شحنات الأسلحة إلى سورية ولا مدفوعاتها عن الأسلحة لها أي ذكر في إحصاءات التجارة الخارجية لسورية ولا في ميزان مدفوعاتها. وطبقاً لكلاوسون Clawson وصلت المعونة العسكرية لسورية إلى نحو ٢٢ مليار دولار في فترة ١٩٧٧ ـ ٨٨ ـ وهذا مقدار كافٍ لتغطية كل استيراداتها من السلاح.

(٣٥) ومن الجدير بالملاحظة أن أرقام الميزانية السورية لا تدل على أي ارتفاع هام في الإنفاقات العسكرية نظراً إلى الانتشار في جنوب لبنان. ولكن الآراء في هذه المسألة تختلف اختلافاً كبيراً بين الكتاب المعنيين بالشؤون السورية. فإلياهو كانوفسكي Eliayhu Kanovsky، وغيره آخرون، يرى أن تورط سورية في لبنان ونتائج الحرب اللبنانية كانا عبئاً على الاقتصاد السوري. راجع كتابه «**وماذا بعد؟**»، الصفحة ٢٨٣. في حين أن فواز طرابلسي، على نقيضه، يؤكد أن سورية «**كانت رابحة اقتصادياً أكثر مما كانت خاسرة**» من وجودها العسكري في لبنان. راجع مقالته «**الحدود المذهبية**» في تقرير الشرق الأوسط، العدد ٢٠ (كانون الثاني/شباط ١٩٩٠)، رقم ١٦٢، الصفحتان ٩ ـ ١٠. لقد بينت في كل مكان أن الحرب اللبنانية كان لها نتائج إيجابية تماماً على الاقتصاد

السوري، على بعض القطاعات على الأقل. راجع مقالتي بعنوان «**الاقتصاد السوري في عقد الثمانينيات**» في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٤٦ (١٩٩٢)، الصفحات ٣٧ ـ ٥٨ (و٥٦ وما يليها).

(٣٦) راجع كانوفسكي Kanovsky «**وماذا بعد؟**»، الصفحة ٢٩٦.

(٣٧) التكاليف السياسية للتعبئة العسكرية العالية في سورية ستكون موضع بحث لاحقاً، راجع الفصل ٤.

(٣٨) منذ عام ١٩٧٣ حتى نهاية عقد الثمانينيات نالت سورية أكثر من ٢٥ بالمئة من مجمل مساعدات الامتياز من البلدان العربية ومن الصناديق المتاحة لبلدان عربية أخرى. فبين ١٩٧٩ و١٩٨٧ حصلت سورية حتى على ما متوسطه ٣٠,٧ بالمئة من كل معونة الامتياز العربية. المصدر: بيير فان دان بوغيرد في «المساعدة المالية من البلدان العربية ومن المؤسسات الإقليمية العربية (**واشنطن DC: صندوق النقد الدولي، ١٩٩١**)، الصفحة ٦٧.

(٣٩) راجع كلاوسون Clawson في «**مطامح لا طاقة لها بها**»، الصفحة ٣١ وما يليها. وراجع بيرتس Perthes في «**سورية**»، ورزق الله هيلان في «**نتائج التطور الاقتصادي في سورية**»، الصفحتان ٦١ و ٦٤.

(٤٠) هذه الأرقام تمثل التقديرات الرسمية التي تميل إلى أن تكون منخفضة جداً بدلاً من مرتفعة جداً. ولذلك بالنسبة إلى عقد السبعينيات خضعت هذه التقديرات للتصحيح صاعداً فصاعداً في الإحصاءات السورية الحديثة وفي إحصاءات صندوق النقد الدولي. راجع صندوق النقد الدولي في «إحصاءات ميزان المدفوعات» (**واشنطن DC: الصندوق، سنوات مختلفة**).

(٤١) كلاوسون Clawson في «**مطامح لا طاقة لها بها**»، الصفحة ٥٤.

(٤٢) اعتماداً على معطيات منشورة في أحد تقارير مؤتمر حزب البعث، فإن مجمل المعونة المدنية التي تلقتها سورية من بلدان عربية أخرى بين حرب أكتوبر ونهاية عام ١٩٧٤ يمكن تقديرها بـ ١٢٠٠ مليون دولار. راجع حزب البعث العربي الاشتراكي في «**تقارير وقرارات المؤتمر القطري السادس المعقود في دمشق من ٥ ــ ١٥ نيسان عام ١٩٧٥، التقرير الاقتصادي**» (دمشق، ١٩٧٦)، الصفحتان ١٥٥ و ١٦٢. وأما ما قيل

رسمياً عن المعونة العربية لسورية فقد كان مقدارها ٩٤٥ مليون دولاراً فقط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤. راجع بوغارد في «**المساعدة المالية**»، الصفحة ٧٦.

(٤٣) المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتطور (OECD)، لجنة مساعدة التطور، تعاون التطور (باريس OECD قضايا مختلفة)، وبوغارد في «**المساعدة المالية**».

(٤٤) راجع الوحدة الاقتصادية السرية، **سورية: مقطع جانبي عن البلد** ١٩٩٣/٩٤، الصفحة ٥٣.

(٤٥) عن كميات النفط الواردة حتى عام ١٩٨٧ راجع كلاوسون Clawson في «**مطامح لا طاقة لها بها**»، الصفحة ٥٥. فميزانية سورية لعام ١٩٩٠ كانت آخر ميزانية تخطط لتدوين فقرة تحت عنوان «**الهبات والمساعدات**» التي كانت ترمز إلى منحة النفط الإيرانية.

(٤٦) راجع **تقرير التطور الدولي**، و(OECD)، **تعاون التطور**، **ولوموند**، ٥ كانون الثاني ١٩٩٣، **والحياة** ١٣ أكتوبر ١٩٩٣.

(٤٧) تدفقات المعونة الرسمية من دول الأوبيك العربية تناقصت من أكثر من ٩,٥ مليارات دولار في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩. وفي أزمة الخليج عام ١٩٩٠، زادت دول الخليج دفعاتها إلى أكثر من ٦ مليارات دولار، ولكنها في عام ١٩٩١ تقهقرت إلى ٢,٧ مليار دولار. راجع تقرير التطور الدولي ١٩٩٣، الجدول ١٩.

(٤٨) استثناء وحيد لافت للنظر هو الأردن الذي كان يعتمد اعتماداً كبيراً على تدفقات المعونة الأجنبية. راجع تقرير التطور الدولي، **قضايا مختلفة**، بوغارد، **المساعدة المالية**، الصفحة ٨١.

(٤٩) راجع بيرتس Perthes في «**الاقتصاد السوري**».

(٥٠) في عام ١٩٩١، نسبة ٧٨,٥ بالمئة من كل الديون الخارجية على سورية نجمت عن قروض بامتياز، لا عن قروض تجارية وهذه أعلى نسبة في ما يتعلق بمجمل الديون بين البلدان المتوسطة الدخل. راجع تقرير التطور الدولي، ١٩٩٣، الجدول ٢٤.

(٥١) المرجع السابق، الجدولان ٢١ و ٢٤.

(٥٢) راجع أ. سكريبكين A. Skripkin في «**هذا الجانب من سورية: الصلات المباشرة بين المشاريع الضرورية**»، آسيا وأفريقيا اليوم (١٩٩٢، رقم ٣، الصفحتان ٤٥ ـ ٤٦. الأرقام الدقيقة غير متاحة لأنه ليس من الواضح ذلك المقدار من صادرات سورية إلى الاتحاد السوفياتي السابق يمكن اعتباره تسديد ديون.

(٥٣) راجع الفصل الخامس التالي.

(٥٤) راجع بيتران Petran في «**سورية**»، الصفحة ١٦٧.

(٥٥) راجع السيرة الذاتية بقلم سيل Seale في «**الأسد**».

(٥٦) راجع بطاطو Batatu في «**بعض الملاحظات**»، ودريزديل Drysdale في «النخبة السياسية السورية»، وهينيبوش Hinnebusch في «**السلطة الفاشية**»، الصفحات ٨١ ـ ١١٩.

(٥٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، «**بعض المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول عام ١٩٦٣**»، الصفحة ٧٣ وما يليها.

(٥٨) عن الصراع على السلطة في الحزب والدولة، راجع هورست ماهر Horst Mahr في «حزب البعث»، ورابينوفيتش Rabinovich في «**سورية في ظل حكم البعث**»، وفان دام في «**الصراع على السلطة**». وأما عن البعد الإيديولوجي فراجع كمال أبو جابر في «**حزب البعث العربي الاشتراكي**».

(٥٩) المرسوم التشريعي ٢/٣٧ أيار ١٩٦٣.

(٦٠) المرسوم التشريعي ٢٣/٨٨ حزيران ١٩٦٣.

(٦١) هذا واضح من الإحصاءات السورية. ففي عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، الاستثمارات الخاصة الضخمة بقيت تقريباً على المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٦٢، ما يدل على أن البورجوازية مبدئياً لم تكن معادية العداء المطلق للنظام الجديد. راجع «**خلاصات إحصائية**» ١٩٦٣، الصفحة ٣٩٦ و ١٩٦٩/٧٠، الصفحة ٤٩٦.

(٦٢) راجع رابينوفيتش Rabinovich في «**سورية**»، الصفحة ١٠٩ وما يليها، وبطاطو في «**الإخوان المسلمون في سورية**»، وماير Meyer في «**المعارضة الإسلامية**».

(٦٣) راجع الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام، «**القرارات الاشتراكية في سورية**».
(٦٤) هانز هينلي Hans Henle في «**الشرق الأوسط الجديد**»، الصفحة ٣٢٧.
(٦٥) ثمة أفراد من البورجوازية السورية القديمة، ممن جرت مقابلات معهم بعد مضي ٢٥ سنة، أكدوا أنهم اتخذوا الاحتياطات الضرورية بعد التأميمات التي حدثت في عام ١٩٦٤، نظراً لتوقعهم حدوث المزيد من الإجراءات من هذا القبيل.
(٦٦) راجع خالد الجندي في مقالته «**الرجعية أولاً**»، في صحيفة الاشتراكي، ٦ سبتمبر ١٩٦٥.
(٦٧) راجع هانوييير Hannoyer/سورا Seurat في «**الدولة والقطاع العام**»، الصفحة ١٥.
(٦٨) استشهاداً من بوعلي ياسين في «**السلطة العمالية**»، الصفحة ٤٤ وما يليها.
(٦٩) إن مجمل رأس مال تلك المنشآت الصناعية التي تأممت في عام ١٩٦٥ وبقيت في حوزة الدولة بلغت قرابة ٣٠ مليون ليرة سورية (إذ كانت الليرة السورية تعادل ٢٦ سنتاً من الدولار الأميركي). وأما العدد الإجمالي للأشخاص الذين توظفوا في المنشآت المؤممة في عام ١٩٦٥ فكان قرابة ٢٠,٠٠٠ شخص. راجع حمش في «**الاقتصاد السوري**»، الصفحة ٢٠٩، ومحمد عدنان شهبندر في «**مشكلات التطور**»، الصفحة ٣٨.
(٧٠) راجع ياسين في «**السلطة العمالية**»، الصفحة ٤٦ وما يليها، والحزب الشيوعي السوري في «**وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري**» (مقطع جديد ـ بلا تاريخ)، الصفحة ١٣٥.
(٧١) راجع عيسى درويش في «**الصناعة والطاقة في الجمهورية العربية السورية**»، الصفحة ٤٠، وحمش في «**الاقتصاد السوري**»، الصفحة ٤١٠.
(٧٢) (ج.ع.س)، وزارة الإعلام في «**سورية الثورة في عامها السادس**»، (دمشق، ١٩٦٩). إن تعيين بعض الأفراد ممن كانوا غير أكفاء للقيام بالعمل لم يكن مجرد تلك المحسوبية التي ارتقت بالعديدين من الضباط العسكريين إلى مراكز المديرين في القطاع العام. ففي عام ١٩٦٥، وفقاً

لما جاء في خلاصات إحصائية لعام ١٩٦٩/٧٠، لم يكن في سورية أكثر من (٢٠٤) مهندسين مدنيين، و١٥٠ مهندساً كهربائياً، و١١١ مهندس ميكانيك. فهذا النقص في الكوادر الفنية خلق مصاعب حقيقة في تعبئة المراكز القيادية الفنية في أكثر من ١٠٠ منشأة صناعية، الأمر الذي كان حافزاً إضافياً لتوزيع تلك المناصب على الضباط الموالين.

(٧٣) (ج.ع.س)، وزارة التخطيط في **«الاتجاهات الأساسية في الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ١٩٦٦ ــ ٧٠»** (دمشق، ١٩٦٦).

(٧٤) راجع خلاصات إحصائية ١٩٧٥، الصفحة ٢٩٥.

(٧٥) راجع خلاصات إحصائية، **قضايا مختلفة.**

(٧٦) (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١/٨٥ (دمشق ١٩٨١)، الصفحة ٣.

(٧٧) راجع مثلاً خطاب الأسد في البرلمان، ٨ آذار ١٩٧٨، في صحيفة **البعث**، ٩ آذار ١٩٧٨، أو خطابه في ٨ آذار ١٩٨٦، صحيفة **البعث**، ٩ آذار ١٩٨٦.

(٧٨) خطاب لنقابات العمال موضع الاستشهاد به في: الاتحاد العام لنقابات العمال في ج. ع. س. **«إجراءات وقرارات المؤتمر السابع عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري»**، دمشق ٢٠ ــ ٢٣ أيلول ١٩٧٢ (دمشق، بلا تاريخ)، الصفحة ٣٠.

(٧٩) راجع عبد المهيمن الخطيب في **«الصناعة وتطورها في سورية»** (دمشق، طبعة الكاتب ١٩٧٩)، الصفحة ٥١. كان الخطيب وقتها مدير التخطيط في وزارة الصناعة.

(٨٠) راجع خطاب الأسد في مؤتمر اتحاد العمال عام ١٩٧٨ حيث وبّخ العمال النقابيين على مجاهرتهم بنقد نموذج شراء المشاريع الجاهزة من البلدان الأجنبية: الاتحاد العام لنقابات العمال **«إجراءات وقرارات المؤتمر التاسع عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري»**، دمشق ١٥ ــ ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ (دمشق، بلا تاريخ)، الصفحة ٤٤.

(٨١) الخطيب في **«الصناعة»**، الصفحة ٥١. حزب البعث العربي الاشتراكي: المؤتمر القطري السادس، التقرير الاقتصادي، الصفحتان ٤٢ و ١٠١.

(٨٢) راجع القرارات السياسية للمؤتمر القطري السادس (١٩٧٥) لحزب البعث، موضع الاستشهاد في: حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، «**نضال حزب البعث العربي الاشتراكي**» (دمشق ١٩٧٨)، الصفحة ١٦٠.

(٨٣) راجع هشام متولي في «**أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي**»، (دمشق: وزارة الثقافة ١٩٧٤)، الصفحة ١٥ وما يليها.

(٨٤) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، «**المؤتمر القطري السادس**»، التقرير الاقتصادي، الصفحة ٤٢.

(٨٥) راجع الحزب الشيوعي السوري في «**المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري**»، أيار ١٩٨٠: وثائق وقرارات (دمشق، بلا تاريخ)، الصفحة ٢٠.:

(٨٦) المصدر: (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة في مذكرة حول: التخطيط للتطور الاقتصادي والاجتماعي في ج. ع. س. (نسخة غير منشورة ١٩٨٧)، الصفحة ٢٣. راجع أيضاً ولو بلا أرقام: حمش في «**التنمية الصناعية**»، الصفحة ٨١. وللوقوف على صورة إحصائية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات وفق الخطط الخمسية السورية، راجع بيرتس Perthes في «**الدولة والمجتمع**»، الصفحتان ٦٩ و ٨٩.

(٨٧) لأجل لمحة تفصيلية عن المشاريع الصناعية وشبكات الطرق التي انطلقت بعد عام ١٩٧٣ راجع (ج.ع.س)، الحزب الشيوعي السوري، في «**دراسة عامة عن القطاع الصناعي والمؤشرات الأساسية ١٩٧١ ــ ١٩٧٥**» (نسخ، أكتوبر ١٩٧٧). وراجع حزب البعث العربي الاشتراكي، تقارير ومقررات المؤتمر القطري الاستثنائي الخامس المنعقد في دمشق ٣٠ أيار ــ ١٣ حزيران عام ١٩٧٤ (دمشق، ١٩٧٤) الصفحات ٩٩ ــ ١٠٧. ونفس المصدر، المؤتمر القطري السادس ١٩٧٥، التقرير الاقتصادي الصفحات ١٩ وما يليها، ٥٧، ٦٥.

(٨٨) راجع (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة: مذكرة حول التخطيط.

(٨٩) راجع عموماً: الخطيب في «**الصناعة**»، الصفحة ١٠٢ وما يليها. وراجع شاتليو في «**النمو الاقتصادي**»، وهيلان في «**الثقافة**»، وعصام خوري في «**ربط التجارة الخارجية**»، وحمش في «**التنمية الصناعية**».

(٩٠) راجع بمزيد من التفاصيل بيرتس Perthes في «الدولة والمجتمع».

(٩١) راجع أحمد نظام الدين في «واقع الصناعة السورية وآفاق تطورها». ولانتقادات سابقة بناء على الخط راجع الاتحاد العام لنقابات العمال في «إجراءات وقرارات وتوصيات المؤتمر الثامن عشر لاتحاد نقابات العمال في القطر العربي السوري»، دمشق ٢١ ـ ٢٤ أيلول (دمشق، بلا تاريخ) الصفحة ١٧٤ وما يليها. وراجع حزب البعث العربي الاشتراكي في «تقارير وقرارات المؤتمر القطري السابع المنعقد في دمشق ٢٢ كانون الأول ـ ٦ كانون الثاني ١٩٨٠». التقرير الاقتصادي (دمشق ١٩٨٠)، الصفحة ٨ وما يليها.

(٩٢) راجع (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة في «تقرير تقويم الخطة الخمسية الخامسة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥»، قطاع الصناعات التحويلية، الصفحة ١٠.

(٩٣) إن أعمق نقد داخلي لأداء وإدارة القطاع العام جاء علناً من قبل اتحاد العمال. راجع خاصة «**مؤتمر الإبداع**» للاتحاد المذكور.

(٩٤) (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة: «**تقرير تقويم الخطة الخمسية**»، الصفحة ٨٠ وما يليها.

(٩٥) «**مؤتمر الإبداع**»، لاتحاد نقابات العمال، الصفحة ٣٣٦.

(٩٦) راجع «**خلاصات إحصائية**»، قضايا مختلفة، والخوري في «**ربط التجربة الخارجية**»، الصفحة ٣٠٨.

(٩٧) راجع كانوفسكي Kanovsky في «**وماذا بعد؟**»، الصفحة ٣٠٢ وما يليها.

(٩٨) راجع بيرتز Perthes في «**الاقتصاد السوري**»، الصفحة ٤٠ وما يليها.

(٩٩) راجع خطاب حافظ الأسد في مؤتمر اتحاد العمال عام ١٩٨٦، ١٦ نوفمبر ١٩٨٦ صحيفة **البعث**، ١٧ نوفمبر ١٩٨٦.

(١٠٠) (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة، «**الخطة الخمسية**»، الصفحة OL، ٩.

(١٠١) راجع خطاب حافظ الأسد في ٨ آذار ١٩٨٦، صحيفة **البعث**، ٩ آذار ١٩٨٦.

(١٠٢) راجع خطاب حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٦.

(١٠٣) راجع الفصل الخامس اللاحق.

(١٠٤) الإنفاق على التنمية كنسبة مئوية من الميزانية العامة تقلص من ٥٠ بالمئة في عام ١٩٨٠ ــ ومن نحو ٦٠ بالمئة في النصف الثاني من عقد السبعينيات ــ إلى أقل من ٤٠ بالمئة بحلول نهاية عقد الثمانينيات. راجع خلاصات إحصائية عام ١٩٩٢، الصفحة ٤٢٦.

(١٠٥) راجع خلاصات إحصائية، **قضايا مختلفة.**

(١٠٦) راجع صحيفة الثورة، ٢٧ آذار عام ١٩٨٧.

(١٠٧) مقابلات الكاتب في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دمشق عام ١٩٨٨.

(١٠٨) استشهاداً بأحمد الحمصي في «**أضواء على ندوة تنمية الصادرات السورية المنعقدة في دمشق**»، في «**الاقتصاد**» رقم ٨ حزيران ١٩٨٩، الصفحات ٣ ــ ٨ (٥).

(١٠٩) مقابلات الكاتب، دمشق عام ١٩٩٢. راجع أيضاً حمش في «**التنمية الصناعية**»، الصفحة ١٧٨.

(١١٠) راجع دليلة في «**تجربة**»، الصفحة ٤٠٩.

(١١١) تصريح الأسد بمناسبة «**الحركة التصحيحية**» في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ موثق في: حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، «**نضال حزب البعث**»، الصفحات ١١٥ ــ ١٢١.

(١١٢) راجع مثلاً خطاب حافظ الأسد في ٨ آذار ١٩٧٤، في صحيفة الاشتراكي، ١١ آذار ١٩٧٤. وراجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري السادس، التقرير الاقتصادي، الصفحة ٨٤.

(١١٣) يعتمد هذا المقطع اعتماداً كبيراً على مقالتي بعنوان «**أطوار التحرير الاقتصادي والسياسي**».

(١١٤) راجع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (MEFT)، المرسوم ٧٧٩/ ١٩٧٠، والمرسوم التشريعي ١٩٨٣/١٩٦٩، والمرسوم التشريعي ٢٦٥/ ١٩٦٩.

(١١٥) راجع MEFT المرسوم ١٩٧١/٢٦٧.

(١١٦) راجع الفقرة ١٤ من الدستور الدائم لسورية الصادر في ١٣ آذار عام ١٩٧٣.

(١١٧) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري السادس، التقرير الاقتصادي، الصفحة ١٢٢.

(١١٨) إن عدد المنشآت الخاصة قد تزايد من قرابة ١٣٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٨١. راجع بالتفصيل: بيرتس Perthes في «**القطاع الخاص السوري الصناعي والتجاري**»، الصفحة ٢١١ وما يليها.

(١١٩) راجع المصدر السابق، الصفحة ٢١٥.

(١٢٠) المرسوم التشريعي ١٩٧٧/٤٠.

(١٢١) وفقاً لما قاله سيل Seale في «**الأسد**»، الصفحة ٣٢٦، فإن محاولة الأسد الناجحة للانتصار على غرفة تجارة دمشق قلبت الأمور عملياً لمصلحة النظام.

(١٢٢) راجع رئيس الوزراء في المراسيم ١٩٨٣/١٧٩١، و ١٩٨٧/٣٧٥، و١٩٨٧/٥٩٥، ومرسوم MEFT ١٩٨٧/٢٧٩.

(١٢٣) من البداهة بمكان ألا يكون هنالك معطيات عن التهريب. فالسلع الأساسية التي كان يجري استيرادها بشكل غير مشروع خلال عقد الثمانينيات كانت السجائر والحديد والأخشاب والعقاقير والإطارات والملح والأجهزة الإلكترونية. فاستيرادات السجائر غير المشروعة كان تقديرها ـ نظراً إلى الحظر المفروض على استيرادها منذ عام ١٩٨١ ـ نحو ٦٦٠ مليون علبة سنوياً على أيدي السلطات السورية قبل أن يصار إلى إضفاء السمة القانونية على استيراد السجائر بواسطة هيئة تجارية تابعة للقطاع العام في عام ١٩٩٢ (راجع صحيفة النهار في ١ حزيران عام ١٩٩٢). وطبقاً لبعض التقديرات المعتدلة فإن الواردات غير المشروعة كانت تشكل ما نسبته ٢٥ بالمئة على الأقل من مجمل الواردات في سورية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، ولكن بالتحرير التدريجي لأنظمة التجارة الخارجية من المحتمل أن يكون قطاع الاستيراد غير المشروع قد تناقص تناقصاً كبيراً. راجع بيرتس Perthes في «**الدولة والمجتمع**»، الصفحة ١١١.

(١٢٤) المرسوم التشريعي ١٩٨٦/١٠٦.

(١٢٥) راجع رئيس الوزراء، المرسومان ١٩٨٦/١٨٦ و ١٩٨٧/١٨١٧.

(١٢٦) راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المرسومان ١٠٤٨ و ١٥٩٣/ ١٩٨٩.

(١٢٧) راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المرسوم ٢١٨٤/١٩٩٠.

(١٢٨) راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المرسوم ٧٠/١٩٩١.

(١٢٩) إن تطبيق أسعار صرف مختلفة على عمليات مختلفة لنفس اللاعب عاد بالفوضى العارمة على الإحصاءات السورية في ما يتعلق بالتجارة والتسديد. فمثلاً عام ١٩٩٢ الهبات الواردة إلى الميزانية جرى حسابها بأسعار البلدين المجاورة، أي ٤٣ ل.س للدولار الواحد، في حين أن القروض الأجنبية كان حسابها لا يزال يجري بالسعر الرسمي، أي ١١,٢ ل.س للدولار الواحد. أي نحو ربع قيمتها الحقيقية، وما جرى حساب القروض بسعرها الحقيقي حسب سعر البلدان المجاورة إلا منذ عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٣ أيضاً كان لا يزال السعر الرسمي ينطبق على العائدات من الصادرات النفطية وبعض صادرات المنتجات الزراعية من القطاع العام، فضلاً عن بعض واردات القطاع العام، في حين أن بعض صادرات القطاع العام كان حسابها يجري وفق سعر البلدان المجاورة. وعلى هذا النحو كانت كل صادرات وواردات القطاع الخاص.

(١٣٠) راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المرسومان ١٥٨ و ١٦٠/ ١٩٨٩. وراجع بيرتس Perthes في «القطاع الخاص السوري الصناعي منه والتجاري»، الصفحة ٢٢٢.

(١٣١) كان لا يزال حتى حينه حكراً على إنتاج القطاع العام، من جملة أشياء عديدة، إنتاج السكر والحديد والفولاذ والكابلات وعلب الكبريت وحلج القطن والبيرة وعصير البندورة. راجع وزارة الصناعة، المرسوم ٤٣٤٢/ ١٩٨٨.

(١٣٢) القانون ٢٠/١٩٩١.

(١٣٣) راجع الفصل الخامس اللاحق.

(١٣٤) راجع خلاصات إحصائية، قضايا مختلفة. إن النسبة المئوية لصفقات القطاع الخاص في التجارة الخارجية ككل كانت خاضعة لتقلبات سنوية صارخة، اعتماداً بالأساس على مقدار وقيمة الصادرات النفطية باعتبارها السلع التصديرية الأساسية لسورية وللقطاع العام.

(١٣٥) راجع غرفة تجارة دمشق، التقرير السنوي عام ١٩٩٠.

(١٣٦) هنالك بالطبع قطاع إعلامي واسع لا تأتيه معلومات من المكتب المركزي للإحصاء ولا من أية هيئة رسمية كوزارة الاقتصاد. وحتى القطاع الخاص الرسمي تتقلص فيه المقادير باعتبار أن المتعهدين، خوفاً من الضرائب وحسومات أخرى من مرابحهم، يميلون إلى إخفاء أجزاء من أنشطتهم.

(١٣٧) إن إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمارات) قد يكون خير مثال: فاستثمارات القطاع الخاص، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥، هبطت من ٦,٧ بليون ليرة سورية (٣٥ بالمئة من مجمل الاستثمارات) في عام ١٩٨٣ إلى ٤,٧ مليارات (٥٢ بالمئة من ذلك المجمل) في عام ١٩٩٠. وبالأسعار الجارية زادت الاستثمارات الخاصة من ٥,٩ مليارات إلى ٢١,٣ مليار ل.س. وأما استثمارات القطاع العام فقد انخفضت من ١٢,٢ مليار ل.س. إلى ٤,٣ مليارات على التوالي، في حين أنها بقيت تتزايد بالأسعار الجارية من ١١,٦ إلى ١٩,٥ مليار ل. س. راجع خلاصات إحصائية ١٩٩١، الصفحة ٥٠٢ وما يليها.

(١٣٨) المصدر: وزارة الصناعة، إدارة الصناعة الخاصة والمهن الصناعية، قسم التسجيل والإحصاء. وحتى لو افترضنا أن اليد العاملة في المنشآت الخاصة لا يعطى من عددها الفعلي إلا ٥٠ بالمئة، فإن متوسط العمالة لا يزيد على خمسة أشخاص في المنشأة الواحدة.

(١٣٩) في عام ١٩٨٩ قفزت الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي من متوسط سنوي مقداره يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار إلى نحو مليار من الدولارات. وعلى الأقل ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة من هذه الصادرات كانت من فعل القطاع الخاص. راجع بيرتس Perthes في «**القطاع الخاص السوري الصناعي منه والتجاري**»، الصفحة ٢١٩ وما يليها.

(١٤٠) راجع بالتفصيل: بيرتس Perthes في «**القطاع الخاص السوري الصناعي منه والتجاري**».

(١٤١) المصدر: رئيس الوزراء، مكتب الاستثمار.

(١٤٢) راجع صحيفة **الحياة**، ٣٠ أيلول ١٩٩٣، ١٩ تشرين الأول ١٩٩٣، في ملخص اقتصاد الشرق الأوسط، ٣ كانون الأول ١٩٩٣.

(١٤٣) إن أرقام العمالة لا تكشف عن منشآت الخدمات والتجارة مثلما هو شأنها بالنسبة إلى الصناعة. وإن الأرقام والتقديرات المطروحة هنا معتمدة على ما جئت أنا به في «القطاع السوري الخاص الصناعي منه والتجاري»، وأما المعطيات الأحدث فمستقاة من وزارة الصناعة، إدارة الصناعة الخاصة والمهن الصناعية، ومن (ج.ع.س)، الحزب الشيوعي السوري في «**نتائج بحث الاستقصاء الصناعي للقطاع الخاص لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠**» (بحث منسوخ غير مطبوع، حزيران ١٩٩٢).

(١٤٤) إن هذا مبين، من جملة أشياء أخرى، في الفوارق المتنامية في الرأسمال المستثمر للمشاريع الصناعية. فمتوسط رأس مال المشاريع الصناعية الخاصة، والتي لم تشملها البنود الخاصة لقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والتي تأسست بين عام ١٩٩١ وبين ٣٠ حزيران عام ١٩٩٢، ارتفع إلى أقل من ٢٥٠٠٠ دولار. وأما متوسط رأس المال المستثمر في الشركات الجديدة للخدمات والصناعة، التي تأسست وفقاً لقانون الاستثمار حتى نهاية عام ١٩٩٢، فقد زاد عن ٢,٥ مليون دولار. المصدر: وزارة الصناعة، رئيس الوزراء، مكتب الاستثمار.

(١٤٥) راجع خلاصات إحصائية، قضايا مختلفة. فبما أن الإنفاقات الحكومية الفعلية تميل للبقاء دون أرقام الميزانية فإن المالية الحكومية الفعلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تميل بدورها لأن تكون أدنى بقليل من الأرقام الواردة هنا.

(١٤٦) إن الرقم السابق جاء على لسان وزير الدولة لشؤون التخطيط في سورية في بيان إلى البرلمان، وأما الرقم اللاحق، الذي يمثل عملياً الزيادة السكانية السنوية في مطلع عقد التسعينيات لا عدد الأشخاص الملتحقين بسوق العمل، فقد من تسويق البرلمانيين، راجع صحيفة الحياة، ٢٤ حزيران ١٩٩٣، وراجع محمود إحسان سنقر في «مداخلة حول تقرير مشروع الموازنة العامة» (منسوخ غير مطبوع، ٣ أيار عام ١٩٩٣).

(١٤٧) تستند أرقامنا إلى الافتراض أن الزيادة السنوية الصافية للأيدي العاملة تعادل نحو ٦٠ بالمئة من زيادة عدد الأشخاص ممن هم فوق ١٥ سنة. إن التقدير متحفظ باعتبار أن العقد القادم لا يوحي بأية زيادة هامة لمشاركة الإناث في القوة العاملة.

(١٤٨) في عام ١٩٩٢، بناء على ما قاله وزير شؤون التخطيط، فإن ٦٧٠٠٠ شخص تعينوا مجدداً في القطاع العام والإدارة (الحياة، ٢٤ حزيران ١٩٩٣). ولكن في غضون الفترة كلها الممتدة من عام ١٩٨٨ حتى نهاية عام ١٩٩٢ لم يوفر قطاع الدولة إلا زهاء ١٢٠,٠٠٠ فرصة عمل، أي بمعدل أقل من ٢٥٠٠٠ فرصة عمل في السنة. إن الأرقام الدقيقة غير متاحة نظراً إلى أن «الخلاصات الإحصائية» لا تتضمن دائماً كل شرائح المستخدمين الحكوميين (كالعاملين في الإدارة الرئاسية والأمن وفي شركات بناء القطاع العام).

(١٤٩) ويمثل هذا زيادة سنوية تقارب ١٥ بالمئة. ويفترض التقدير أن ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل سنوياً أو ما يقارب ذلك يمكن أن تتيحها الاستثمارات الكبيرة المستفيدة من قانون الاستثمار رقم ١٠، في حين أن ضعف هذا العدد يمكن أن تستهلها مباشرة هذه الاستثمارات. وثمة ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل أخرى أو ما يقارب ذلك العدد من الممكن أن تستهلها الصناعات الصغيرة والقطاع التجاري والقطاع غير الرسمي.

(١٥٠) في عام ١٩٩٣ كان التقدير الرسمي لمجمل المناطق المروية بأنه أكثر من ١,١ مليون هكتار مما يشكل زيادة أكثر من ٥٠ بالمئة من أرقام عام ١٩٩١ بالشكل الذي ترد فيه في «الخلاصات الإحصائية» عام ١٩٩٢. راجع «**الشرق الأوسط**»، في كانون الأول، الصفحة ٣٢ وما يليها، وصحيفة **الحياة**، في ١٣ كانون الأول عام ١٩٩٣.

(١٥١) إن الأرقام والتقديرات الرسمية للبطالة ـ قرابة ٦,٨ بالمئة في عام ١٩٩١ وفقاً للخلاصات الإحصائية عام ١٩٩٣، الصفحة ٧٢ لا توحي لنا بالكثير لأن الأفراد الذين هم بلا عمل رسمي قلما يتسجلون في عداد العاطلين من العمل. وثمة ظاهرة أعم، وقياسها عسير، هي قلة العمالة الدائمة للعمال المياومين الذين يتلقفون الأعمال المؤقتة، ولأصحاب المهن الحرة غير المربحة على هوامش القطاع غير الرسمي.

(١٥٢) ولرسم صورة عامة لظاهرة الدولة المستفيدة مادياً من موقفها السياسي في الشرق الأوسط، راجع حازم ببلاوي في «**الدولة المستفيدة مادياً من موقفها السياسي في العالم العربي**» في طبعة **جياكومو لوسياني**، وفي «**الدولة العربية** (لندن: روتلدج، ١٩٩٠).

(١٥٣) ومرة أخرى فإن وجود أسعار صرف مختلفة وقلة الإعلام عنها يجعلان من المستحيل إعطاء معلومات دقيقة. فتقريباً الدخل الصافي من النفط ومن المعونة يمكن تقديره بأنه يشكل نسبة تراوح بين ١٠ و ١٥ بالمئة من الإنتاج القومي الإجمالي.

(١٥٤) إن عائدات النفط لا تظهر على حقل العائدات في الميزانية. فالمدخل في السطر ٨٢٠٧ بعنوان «عائدات مختلفة» يقترب من الإتيان على ذكر مرابح الصادرات النفطية حين يستند حسابها إلى أساس سعر الصرف الرسمي.

(١٥٥) راجع: هانوير/سورا Hannoyer Seurat في «الدولة والقطاع العام»، الصفحة ١٣٣.

(١٥٦) من المحتمل أن يكون الحصول على القروض التجارية أمراً على نطاق واسع. ولكن نظراً إلى وطأة الديون الموجودة على كاهل الحكومة في سورية، ولمشكلة ديونها الروسية التي لم تحل، وإحساسها العميق بالحفاظ على سيادة سورية ضد أي تدخل أجنبي من قبل أي لاعبين غرباء في صنعها لقرارها، فإن لدى الحكومة أسباباً وجيهة في أن تكون على حذر من التعاقد على مزيد من الديون.

(١٥٧) في اقتصاد ما بعد الحرب في الشرق الأوسط سوف تتدفق الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية الضخمة على إسرائيل وفلسطين ولربما الأردن بدلاً من سورية. وإن من المحتمل أن يعمد المغتربون السوريون لزيادة استثماراتهم في سورية ولو على نطاق محدود. فالرأسمال السوري المغترب كان تقديره يراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليار دولار (راجع الفينانشيال تايمز، ٥ تشرين الثاني عام ١٩٩٢، وصحيفة **الحياة** في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٩٤). وأما الرأسمال المحوّل من الخارج وفق فقرات قانون الاستثمار عام ١٩٩١ فقد كان التخطيط له أن يرقى إلى مليار دولار للمشروعات المرخص لها رسمياً في بحر عام ١٩٩١/٩٢، مع العلم أن ما سوف يتحقق من هذا الرقم سيكون نسبة تراوح بين ٣٠ و ٥٠ بالمئة.

(١٥٨) مثلاً يستفيد القطاع الخاص من خطة تسليف ممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إذ يجري تقنينها عبر البنك الصناعي

التابع للقطاع العام، ولقد كان بمقدوره أن يستفيد منذ ردح طويل من الزمن من أسعار الفائدة على التسليفات المصرفية تحت التضخم.

(١٥٩) راجع الاتحاد العام لنقابات العمال: «المؤتمر الثاني والعشرون للاتحاد العام لنقابات العمال في ج. ع. س. ـ دمشق في كانون الأول ١٩٩٢، التقرير العام»، المجلد ٢، الصفحة ٣٢٧.

(١٦٠) راجع هيدمان Heydemann في «**المنطق السياسي**».

(١٦١) راجع جين ليكا Jean Leca في «**البنية الاجتماعية والاستقرار السياسي: أدلة مقارنة من الحالات الجزائرية والسورية والعراقية**».



الفصل الثالث

البنية الاجتماعية والعلاقات الطبقية

منذ أن تسنم الأسد السلطة في عام ١٩٧٠ تعرض المجتمع السوري لعملية تغيير سريعة. فمن بين أبرز الظواهر الملموسة كان ذلك التناقص الكبير والنسبي للقوة العاملة الزراعية، إذ في عام ١٩٧٠ كانت الزراعة بمثابة المهنة الأساسية لنحو نصف السكان الفاعلين اقتصادياً، ولكن في النصف الأول من عقد التسعينيات ما كانت هذه الحقيقة لتنطبق إلا على أقل من ٣٠ بالمئة من أولئك السكان. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الولادات في الريف، كان هنالك تناقص متواصل في عدد المزارعين الريفيين نظراً إلى انتقال أنشط العناصر إلى المدن وإلى قطاعات اقتصادية أخرى. ومن بين أوضح التغييرات التي حدثت في المدن كان نمو كسبة الأجور من أبناء الطبقات الوسطى ونمو أبناء الطبقات المهمشة في آن واحد؛ إذ

كان الأول مظهراً من مظاهر عقد السبعينيات فيما كان الثاني مظهراً من مظاهر الثمانينيات. وأما نمو الطبقة العاملة، ولا سيما العاملون في الصناعات الحديثة، فقد بقي محدوداً نسبياً. إن نسبة الطبقات الوسطى التقليدية ـ كالحرفيين المستقلين وباعة التجزئة وغيرهم من صغار المقاولين ـ كانت تتزايد تزايداً طفيفاً، على نقيض ما قد نتوقع، ما يعني هبوطاً في إنتاج السلع الصغيرة في خضم تطور تحديثي.

العلاقات الريفية

الإصلاح الزراعي

كان أكثر حدث حاسم بالنسبة إلى تطور البنية الاجتماعية في الريف السوري هو تحقيق قانون الإصلاح الزراعي ـ الذي صدر بالأصل في عام ١٩٥٨ وخضع للتعديل مرات عديدة ـ وقانون العلاقات الزراعية[١]. فما إن تسلم البعث السلطة في عام ١٩٦٣حتى بدأ تحقيق قوانين الإصلاح يكتسي طابعاً حاداً. وبحلول عام ١٩٦٩ كان نحو ٤٥٠٠ من ملاكي الأراضي ممن ملكيتهم الخاصة، بما في ذلك ملكية زوجاتهم وأطفالهم، كانت تربو على ١٢٠ هكتاراً من الأراضي المروية أو ٤٦٠ هكتاراً من الأراضي البعلية[٢]، قد جُردوا من ١,٥ مليون هكتار تقريباً. لقد كان هذا الرقم يرقى كذلك إلى ما يقارب نصف ملكيتهم ـ باستثناء تلك الأجزاء من أراضيهم التي كانت قد بيعت أو وزعت سابقاً قبل تطبيق القانون ـ كما كان يرقى كذلك إلى نسبة تقارب ١٧ بالمئة من مجمل أراضي سورية الصالحة للزراعة في ذلك الزمن. فالأراضي المصادرة كان يجب توزيعها في ما بين القرى بحيث لا تزيد ملكية المستفيدين على ٨ هكتارات من الأراضي المروية أو ٤٥

هكتاراً من الأراضي البعلية. وبما أن القانون لم يحدد أي حد أدنى لتوزيع الأراضي المصادرة، فإن بعض المزارعين نالوا قطعاً صغيرة جداً من الأرض، حتى أنها كانت بالكاد تكفي لبقائهم ضمن حدود الكفاف. وأما من الناحية الأخرى، فإن الأرض لم توزّع على صغار الفلاحين أو على المحرومين إياها وحسب، بل وعلى الفلاحين من ذوي الملكيات الوسطى. ولقد كانت الأرض تتوزع في أحيان كثيرة على أناس ممن لا يحق لهم قانوناً الاستفادة من الإصلاح الزراعي، من أمثال أبناء كبار ملاك الأراضي وموظفي الدولة وغيرهم من الأشخاص الذين لا يعملون في ميدان الزراعة(٣). فأراضي الإصلاح الزراعي كانت قابلة للتوريث، وغير قابلة للبيع أو التأجير، وغير قابلة للتبذير من خلال التوريث. لقد كان المستفيدون مجبرين على العمل بأراضيهم بأنفسهم، وعلى الانضمام إلى جمعيات تعاونية، وعلى دفع رسوم تحويل ملكية الأرض إلى الجمعيات التعاونية على عشرين قسطاً سنوياً.

وعملياً مجرد قرابة ٤٤٦٠٠٠ من المليون والنصف من هكتارات الأراضي المصادرة جرى توزيعها، فضلاً عن زهاء ٤٣٢٠٠٠ هكتار من أراضي أملاك الدولة ومن الأراضي المستصلحة حديثاً في منطقة الغاب، على نحو ١٠٠٠٠٠ عائلة. وأما تلك الأراضي التي لم توزع فقد صارت من أراضي أملاك الدولة ولغيرها من منشآت القطاع العام، وبقيت قرابة ١٨٠٠٠٠ عائلة ممن كانوا يمتهنون الزراعة بدون أية قطعة أرض(٤).

وفي عام ١٩٨٠ صدر قانون جديد تقلص بموجبه مجدداً الحد الأعلى لملكية الأرض، إذ صار لا يتعدى ٢٠٠ هكتار على أقصى حد(٥). وتنفيذاً لذلك القانون جرت مصادرة ٤٢٧٠٠ هكتار آخر

من الأرض. ولقد قام مبدئياً تخطيط لتوزيع هذه الأرض ولكنه لم ينفذ، وبقي معظم تلك الأرض قيد الإيجار وحسب(٦).

ونتيجة لهذا الإصلاح زادت مساحة الأرض في حيازة صغار ومتوسطي المزارعين حيث توزيع الملكية، جراء ذلك، يوازي في أبعد الحدود توزيع الملكية القانونية(٧). وبناء على تقديرات مختلفة فإن نسبة تتراوح بين ١٠ بالمئة و١٧,٥ بالمئة من مجمل الملكية الخاصة للأرض كانت، قبل الإصلاح الزراعي، حيازات صغيرة تقل عن ١٠ هكتارات، وزهاء ٣٨ إلى ٤٥ بالمئة كانت حيازات من ١٠ إلى ٢٠ هكتاراً، في حين أن البقية كانت حيازات كبيرة من ١٠٠ هكتار أو يزيد. وفي عام ١٩٧٠ كانت هنالك نسبة تناهز ٧٥ بالمئة من مجمل ملاك الأراضي تمتلك حيازات تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات وتسيطر على ما يقارب أقل من ربع الملكية الخاصة للأراضي. وإن ربع ملاك الأراضي كانوا يملكون حيازات متوسطة المساحة تراوح بين ١٠ هكتارات و١٠٠ هكتار، كذلك إن نسبة تقل عن واحد بالمئة منهم كانوا من كبار الملاكين ممن بحوزتهم قرابة ٢٠ بالمئة من مجمل الأراضي. وتنعكس وقائع الزراعة السورية، في العادة، على نحو أفضل حين يكون الحد الفاصل بين الملكية الصغيرة والملكية المتوسطة مرسوماً عند إشارة الهكتارات الستة، وحين يكون مرسوماً عند إشارة الهكتارات الخمسين للتفريق بين الملكية المتوسطة والملكية الكبيرة. فإذا طبقنا هذين المعيارين تكشف لنا أن نسبة تناهز ٦٢ بالمئة من مجمل ملاك الأراضي الزراعية هم من صغار الملاكين لأن ما بحوزتهم أقل من ١٤ بالمئة من مجمل الملكيات الخاصة، وأن نسبة تناهز ٣٥ بالمئة هم من صغار الملاكين لأن ما بحوزتهم يقارب نسبة ٥٥ بالمئة من الأراضي، وأن نحو ٣ بالمئة هم من

كبار الملاكين الذين بحوزتهم نسبة تزيد على ٣١ بالمئة من الأراضي.

ووفقاً لمعطيات الإحصاء، فإن تغييرات قليلة حدثت في تلك الصورة خلال العقد التالي. وبحلول عام ١٩٨١ تزايد قليلاً عدد أصغر صغار الملاكين ـ أي أولئك الناس الذين يملك واحدهم أقل من هكتار واحد ـ مثلما تزايدت نسبة صغار الملاكين قياساً إلى العدد الإجمالي للملاكين، في حين أن الملكيات المتوسطة المساحة ونسبتها إلى مجمل الأراضي كانت قد تناقصت إلى حد ما. وضمن زمرة كبار الملاكين ثمة اتجاه طفيف باتجاه التمركز من الممكن ملاحظته، ولا سيما حين يكون المقصود بهذا القول أولئك الملاكين الذين بحوزتهم ٣٠٠ هكتار أو يزيد. فهذه الشريحة هي الشريحة الوحيدة التي كان بحوزتها من الأرض في عام ١٩٨١ أكثر مما كان بحوزتها في عام ١٩٧١، على الرغم من التناقص في مجمل مساحة الأراضي المزروعة. وهكذا فبمقدورنا أن نعتبر أن معظم أصغر الملاكين ـ أي أولئك الناس الذين بحوزتهم أقل من هكتار واحد ـ كانوا من المنهمكين أساساً بأعمال خارج ميدان الزراعة ولذلك فبوسعنا استثناؤهم من حساباتنا ـ ومع ذلك نجد أن أغنى ٧٠٠ مالك بين الملاك كانوا يملكون من الأراضي مساحة أكبر مما كان يملكه كل النصف الأفقر بين مجمل الملاكين. وعلاوة على ذلك نجد أيضاً أن عدداً معتبراً من الملاكين كان بمقدورهم بشكل واضح أن يكدسوا مقداراً من الملكية العقارية، أو أن يحتفظوا به، يربو كثيراً على الحدود العليا التي حددها القانون لهذه الملكية[٨].

الجدول ٣/١ ــ ملاك الأراضي الزراعية الخاصة
وفق حجوم حيازاتهم، عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨١

	١٩٧٠				١٩٨١			
حجم الحيازة	العدد	٪	المساحة	٪	العدد	٪	المساحة	٪
أصغر الحجوم أقل من هكتار	٧٥٥٠٠	١٦,١	٣٦٧٠٠	٠,٨	٧٦٢٠٠	١٧	٣٥٩٠٠	٩
الحيازات الصغيرة ١ ــ ٦ هكتار	٢١٥٤٠٠	٤٦	٥٩٦٤٠٠	١٢,٧	٢١٦٩٠٠	٤٨,٦	٥٨٥٤٠٠	١٤,٣
حيازات متوسطة الحجوم ٦ ــ ٥٠ هكتار	١٦٥٣٠٠	٣٥,٣	٢٥٦٣٩٠٠	٥٤,٨	١٤٣٦٠٠	٣٢,٢	٢١١٨٢٠٠	٥٢
حيازات كبيرة ٥٠ هكتاراً وما فوق	١٢٥٠٠	٢,٦	١٤٧٧٥٠٠	٣١,٦	٩٤٠٠	٢,١	١٣٣١٩٠٠	٣٢,٧
منها: ١٠٠ هكتار وما فوق	٤٣٠٠	٠,٩	٩٥٧١٠٠	٢٠,٥	٣١٠٠	٠,٧	٨١٦٨٠٠	٢٠,١
٣٠٠ هكتار وما فوق	٩٠٠	٠,٢	٤٤٨٣٠٠	٩,٥	٧٠٠	٠,١٦	٤٧٦٧٠٠	١١,٧
المجموع	٤٦٨٠٠٠		٤٦٧٤٦٠٠		٤٤٦٢٠٠		٤٠٧١٤٠٠	
الملاك الزراعيون المشغولون بالزراعة أساساً	٤٣٨٥٠٠	٩٣,٦			٢٩٠١٠٠	٦٥		

ملاحظة: الأرقام تقريبية

المصدر: الإحصاء الزراعي عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠.

وإن الاتجاهات المعروضة من خلال المعطيات المتاحة للفترة الواقعة بين أعوام ١٩٧٠ ــ ٨١ من المحتمل لها أن تكون قد تعرضت لمزيد من التطور في العقد اللاحق لتلك الفترة.

صغار المزارعين

إن الملكية الزراعية وعلاقات الإنتاج قد تعرضت، في واقع الحال، لتغييرات أكبر مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية. فالإحصاءات والعينات الزراعية لا تطرح صورة دقيقة عن هذه التغييرات لأنها أولاً: يجب ألا تحدث، كما يستوجب القانون، وثانياً: لأنها لم تكن موضع الدراسة. وهذه التغييرات حدثت بالأساس من جراء المصاعب التي واجهت صغار المزارعين، ولا سيما أولئك الذين كانوا لا يملكون إلا قطعة الأرض التي كسبوها من الإصلاح الزراعي، إذ في حالات عديدة كانت حيازات هؤلاء المزارعين، بمنتهى البساطة، صغيرة جداً إلى الحد الذي لم يكن ليفي بسدّ رمق عائلة منهم، مع العلم أن هكتارات قليلة من الأراضي البعلية المزروعة بأشجار الفواكه، أو هكتار واحد من أراضي البستنة أو البيوت الزجاجية، يمكن أن تعيل أسرة واحدة. والجدير بالذكر أن معظم صغار المستفيدين من الإصلاح الزراعي كانوا في حالة فقر مدقع تمنعهم من استغلال أراضيهم أمثل استغلال، علاوة على أن الغلة لم تكن من أحسن الغلال. فالإصلاح الزراعي أمدهم بالأرض ولكن ليس بالآلات، كذلك إن بلوغ الماء كان مشكلة أمام العديدين من المستفيدين الذين تركوا وشأنهم لحلها بأنفسهم[٩]. وفي غالب الأحيان كان أولئك المزارعون يتخبطون بالديون لشراء البذور والأسمدة، كما كانوا عاجزين بالتأكيد عن الاستثمار في أجهزة الري أو في مشروعات طويلة الأمد من أمثال

مزارع أشجار الفواكه التي كان من الممكن أن تجعل بقاع أراضيهم بقاعاً رابحة. وأما القروض من المصرف الزراعي التعاوني فقد كان من العسير على صغار المستفيدين الحصول عليها، إذ لم يكن بوسعهم تقديم الضمانات المطلوبة. وعلى العموم كان لزاماً على صغار المزارعين زارعة تلك المحاصيل الخاضعة لخطط الإنتاج الحكومية المركزية[١٠]، أي تلك المحاصيل التي كان الواجب يقضي ببيعها للدولة بأسعار المشتريات الثابتة[١١]. ولما كانت الحيازات صغيرة والإمكانات لتحسين أرض المرء محدودة، فإن أسعار المشتريات الحكومية صارت بمثابة المشكلة الأساسية لصغار المزارعين. فبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧، ومرة ثانية منذ مطلع عقد الثمانينيات حتى عام ١٩٨٨، بقي تطور أسعار المشتريات الزراعية بعيداً جداً عن الزيادة السريعة في أسعار المستهلكين. وفي أواخر عقد السبعينيات كان تطور أسعار المشتريات الزراعية يجاري المؤشر العام لأسعار المستهلكين، ولذلك فقد حاولت الحكومة مرة ثانية، كما فعلت في بحر عام ١٩٨٨/٨٩، أن تعوض عن الخسائر في ما يتعلق بالقوة الشرائية التي كان المزارعون يتعاركون معها في السنوات السابقة من خلال الرفع الكبير لأسعار المشتريات من المحاصيل الاستراتيجية. وفي غضون ذلك واجه المزارعون، الذين كان لزاماً عليهم زراعة المحاصيل الأساسية اللازمة للسوق، مصاعب خطيرة. ولقد عبر اتحاد الفلاحين عن ذلك بقوله تأدباً: «إن سياسة التسعير لم تمنح المزارعين أي تشجيع للإتيان بزيادة عملية في إنتاج المحاصيل، كالقطن الذي جرى التخطيط لزيادة إنتاجه»[١٢].

وحتى الإحصاءات الرسمية التي أجرتها وزارة الزراعة بيّنت أن أسعار المشتريات للقمح والشعير والحمص والشمندر السكري وغير ذلك من المحاصيل بقيت تتأرجح تحت تكاليف الإنتاج طوال

سنوات عديدة في منتصف عقد الثمانينيات[١٣]. فالفائض الذي كان بالإمكان اكتسابه من زراعة القمح أو القطن كان منخفضاً جداً على العموم ولا يمكنه إعالة عائلة أحد صغار المزارعين. وفضلاً عن ذلك فإن عدة دراسات بيّنت أن القرى التي كانت تزرع بالأساس المحاصيل النقدية المطلوبة للتسويق مركزياً ما كان بمقدورها أن تعول أنفسها من غلالها[١٤]. وأما الملاك ذوو الملكية العقارية المتوسطة والملكية الكبيرة فقد كان بمقدورهم أن يعيشوا في ظل أنظمة التسعيرات الحكومية، إذ أن دخولهم كانت أعلى بالشروط المطلقة، فضلاً عن الزراعة على نطاق معقول كانت تخفف التكاليف تخفيفاً لا بأس به[١٥].

وفي مواجهة هذه الصعاب كان الكثيرون من صغار المستفيدين من الإصلاح الزراعي عاجزين عن البقاء مزارعين مستقلين. فالعديدون منهم وقعوا تحت وطأة الديون للتجار أو المرابين، أو للمالكين السابقين لأراضيهم، كذلك فإن بعضهم دخل في ما كان يدعى قانونياً بعلاقة شراكة مع ممول أو مستثمر يقدم له التسليف المالي أو الآلات أو الماء، وبذلك يصبح له الحق بحصة من المحصول. وثمة آخرون باعوا أراضيهم أو أقساماً منها ــ وهذه عملية غير قانونية إن كانوا قد حصلوا عليها من الإصلاح الزراعي ــ وصاروا محاصصين أو عمالاً مأجورين، أو أنهم هجروا الريف. وآخرون أيضاً أجروا أراضيهم، بشكل دائم أو لمدة سنتين أدوا خلالهما خدمتهم العسكرية أو فتشوا عن عمل لهم خارج مناطقهم عند كبار الملاكين أو مزارعين كبار، وبذلك أضحوا هم أنفسهم من صغار الرأسماليين بالإجارة[١٦]. وعلاوة على ما تقدم، فإن بعض المستفيدين من الإصلاح الزراعي فقدوا حيازاتهم لأنها أعيدت لأصحابها السابقين[١٧].

وكما أشير أعلاه، فإن أمثال هذه التغييرات في بنية المجتمع الريفي في سورية لا تتضح من خلال المعطيات الرسمية. فالإحصاءات الزراعية لا تتيح أية معلومات مثلاً عن مقدار الأرض التي كانت بحوزة صغار المستفيدين وانتقلت من مستفيد إلى آخر بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١. ومن اللافت للنظر، على أية حال، أن عدد المستفيدين الذين يصرحون بأن شغلهم الأساسي يقوم خارج إطار الزراعة قد تزايد تزايداً هائلاً، في الوقت الذي تناقص فيه عدد المزارعين المتفرغين للعمل الزراعي، وحده دون سواه، من ٤٤٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٠,٠٠٠ في عام ١٩٨١. وإن هذه المعطيات لتبيّن أن عدداً كبيراً من صغار المستفيدين قد هجروا عملهم الزراعي، تاركين إياه أحياناً لزوجاتهم وأطفالهم. فحين لا تستطيع الحيازات الصغيرة أن تعول أسرة واحدة، فإن الشغل في هذه البقاع يؤول إلى الإناث على نحو مطرد(١٨). والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة لا تحسّن ظروف التطور الزراعي: على الرغم من أن النساء قد يكن هن اللواتي يشتغلن بالأرض فإنهن لن يحرزن سلطة التحكم بها، إذ إن القرارات الهامة تبقى في حوزة الرجال، مع أنهم قد يكونون غائبين كمنتجين(١٩). وفي مثل هذه الحال يصبح الإنتاج الزراعي مجرد مصدر إضافي من مصادر الدخل، متيحاً الفرص لأفراد أسرة المستفيد الصغير ممن يعملون عمالاً مأجورين أن يعرضوا جهودهم بأجور أرخص من أجور الفلاحين المحرومين من الأرض، وأرخص من أجور العمال الحضريين.

العمال الزراعيون

بما أن الملكية العقارية الصغيرة لم تكن ضمانة ضد الفاقة؛ إذ حتى صغار الملاكين كان عليهم في أغلب الأحيان أن يشتغلوا خارج

بقاع أراضيهم كي يصونوا ملكياتهم، فإن الحدود الفاصلة بين صغار الملاكين ذوي المهن الحرة الإضافية وبين العمال الزراعيين، وبينهم وبين الفلاحين المحرومين الأرض، حدود بإمكان المرء نعتها بأي شيء إلا الوضوح. وإن بعض صغار الملاكين كانوا بلا أية أرض قبل الإصلاح الزراعي. وحيث كانت قطعة أرض الأسرة صغيرة جداً ولا تعول أكثر من وريث واحد وأسرته، فإن أخوة ذلك الوريث ممن كانوا يفشلون في العثور على عمل آخر خارج إطار الزراعة، أو ممن كانوا يثابرون على البقاء في الريف، صاروا بشكل لا مناص منه عمالاً زراعيين مأجورين، ولو موسمياً على الأقل. فنسبة المزارعين ذوي المهن الحرة الأخرى قياساً إلى العمال الزراعيين المأجورين انخفضت من ٣ إلى ١ تقريباً في عام ١٩٧٠ إلى ٢ إلى ١ تقريباً في مطلع عقد التسعينيات، الأمر الذي يعكس كلاً من فاقة صغار المزارعين وتزايد استخدام العمال المأجورين في المشروعات الزراعية الضخمة الحديثة التي أقيمت على أيدي الأغنياء من ملاكين عقاريين ومستثمرين. وبهذا الخصوص فإن المطالبات لتيسير إلغاء عقود المحاصصة أو للتخلص نهائياً من قانون العلاقات الزراعية الصادر عام ١٩٥٨ جاءت من لدن المستثمرين الزارعين المحتملين[٢٠]، ولكن بمنتهى الاحتراس باعتبار أن أمثال هذه المطالبات كانت ستثير ولابد غضبة اتحاد الفلاحين، علاوة على أن تحقيقها كان سيتعارض مع العقد الاجتماعي التاريخي بين البعث والجماهير الفلاحية.

إن العمال الزراعيين يشكلون طبقة من بين أفقر طبقات المجتمع السوري وأقل تلك الطبقات تمتعاً بالحماية الاجتماعية، وليس لهم أي ذكر في بنود قوانين العمل السورية، بيد أنهم يظهرون فعلاً في قانون العلاقات الزراعية ـ ذلك القانون الذي حسّن وضع

المحاصصين ولكنه لم يحسّن أوضاع العمال المأجورين[٢١].

الطبقة الفلاحية الوسطى

يعاني صغار المستفيدين من الإصلاح الزراعي مصاعب أيضاً لأن الجمعيات التعاونية التي يجب عليهم الانضمام إليها لا تعكس في الواقع مصالحهم. ففي عام ١٩٧٤ جرى دمج الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعي في صميم اتحاد الفلاحين الذي هو عبارة عن منظمة شعبية أو جماهيرية تحت رعاية النظام، والذي تأسس في عام ١٩٦٤. لقد كان هنالك ملء الحق في الانضمام إلى اتحاد الفلاحين، لا للمستفيدين من الإصلاح الزراعي وحسب، بل تقريباً لكل من كان يشتغل في ميدان الزراعة: كالعمال الزراعيين والمحاصصين، والمزارعين والفلاحين ممن كانت ملكيتهم القانونية لا تربو على ١٦ هكتاراً من الأراضي المروية أو ٩٠ هكتاراً من الأراضي البعلية، بالإضافة إلى المهندسين الزراعيين. وهكذا فإن فقراء الريف ـ أي أولئك الفلاحين المحرومين امتلاك أية أرض وصغار الفلاحين ـ كانوا يفتقرون إلى أية منظمة لحماية مصالحهم الخاصة. والجدير بالذكر أنه لا اتحاد الفلاحين ولا الجمعيات التعاونية تمثل مصالح أعضائها كلهم على قدم المساواة، إذ إنها، بدلاً من ذلك، تحولت إلى منظمات لحماية مصالح أغنى أعضائها، أي أولئك الفلاحين ذوي الملكيات المتوسطة. وإن معظم الكوادر القيادية في الجمعيات التعاونية وفي الاتحاد هم من فلاحي الطبقة الوسطى ومن الذين بوسعهم في غالب الأحيان استغلال مواقعهم القيادية لإجراء المداولات حول التسليف والآلات والبذور وغير ذلك[٢٢]، وتدبيرها وتوزيعها لمصلحتهم هم.

إن العديدين من فلاحي الطبقة الوسطى لهم مصالح مشتركة مع

كبار الملاكين الذين تزيد ملكيتهم العقارية على سقوف ملكية أولئك الفلاحين المؤهلين للانضمام إلى الجمعيات التعاونية، وهي مصالح أكبر من مصالحهم المشتركة مع صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. وفضلاً عن ذلك فإن فلاحي الطبقة الوسطى يمكن أن يكونوا هم أنفسهم أرباب عمل أو من صغار الملاكين العقاريين الذين يؤجرون قسماً من أراضيهم إلى محاصص ما. وكما أشير سابقاً فإن الملاكين العقاريين ذوي الملكيات المتوسطة والكبيرة كان بمقدورهم وحدهم أن يتصدوا لأسعار المشتريات الزراعية المفروضة من قبل الحكومة. فبالنسبة إلى هؤلاء الملاكين كان وصولهم إلى التسليف أيسر منالاً، وكان بمقدورهم غالباً شراء آلاتهم الزراعية بأموالهم الخاصة، وكانوا يتمتعون بالمعاملة التميزية في ما يتعلق بالعقود على الآلات. فأمثال هذه المزايا أتاحت لهم جني المحصول في وقته والإفادة من دفعات العلاوات النقدية لتسليمهم غلالهم قبل غيرهم من الفلاحين الآخرين. وإن العديدين من أصحاب الحيازات المتوسطة الحجوم كان بمقدورهم زراعة الأشجار المثمرة على أطراف أراضيهم ـ وهذا بالطبع استثمار على المدى الطويل لأن هذه الأشجار ما كانت لتحمل ثمارها إلى بعد سنين عديدة ـ أو كان بمقدورهم الاستثمار في مشروعات الري أو في إقامة البيوت الزجاجية، وبذلك كانوا يزيدون عائداتهم من الأرض زيادة محترمة. ولقد كانت الحكومة تشجع وتعزز بمنتهى النجاح قيام أمثال هذه التحسينات[٢٣]. وخلال عقد الثمانينيات على وجه التخصيص ثمة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية تحولت إلى مزارع للأشجار المثمرة[٢٤]. وعلاوة على ذلك فإن أصحاب الحيازات المتوسطة الحجوم، ولا سيما في المناطق الشرقية من سورية، تمكنوا في غالب الأحيان من توسيع حيازاتهم باستئجار أراضي أملاك الدولة، مثلهم بذلك تماماً مثل كبار الملاكين العقارين والمقاولين الزراعيين.

وعلى العموم كان أصحاب الحيازات المتوسطة الحجوم هم الكاسبين الحقيقيين، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، من الإصلاح الزراعي ومن السياسات الزراعية التالية له. وإن المسافة بين هذه الطبقة الزراعية الوسطى وبين كبار الملاكين قد تقلصت، إذ في الوقت الذي جرى فيه قص أجنحة كبار الملاكين بمقص الإصلاح الزراعي تحسن الوضع الاقتصادي لطبقة الفلاحين الوسطى. فبفضل موقع أفراد هذه الطبقة في الجمعيات التعاونية، وفي اتحاد الفلاحين والحزب، صاروا هم الطبقة القيادية سياسياً في الريف من دون أن يصبحوا، في الوقت نفسه، أغنى طبقة فيه.

كبار المزارعين وأصحاب الأطيان والمقاولون الزراعيون

بعد إنجاز الإصلاح الزراعي بقيت ملكيات عقارية كبيرة ماثلة للعيان بين أيدي أصحاب الأطيان الحضريين الغائبين وأيدي الشيوخ والأغاوات المحليين الذين كانت أسماؤهم قد وردت من قديم الزمان في السجلات الحكومية بأنهم أصحاب تلك الضياع التي كانوا يمثلونها في بداية هذا القرن. وإن العديدين من أصحاب الأطيان الحضريين لا يزالون يتركون ملكياتهم العقارية تحت رعاية المحاصصين، في حين أن أصحاب الأطيان المحليين يحرقون قسماً من أراضيهم بأنفسهم، ويؤجرون الباقي للمحاصصين، إذ إن الإصلاح الزراعي وقانون العلاقات الزراعية لم يلغيا المحاصصة. ولكن حين انخفض دخل الإيجارات تشجع أصحاب الأطيان على إدارة ممتلكاتهم العقارية على شكل وحدات بحد ذاتها وعلى استهلال طرائق حديثة ذوات المزيد من الإنتاج الكثيف رأس المال.

ومنذ زمن بعيد يعود به القدم إلى عقد الأربعينيات طفقت بالظهور مجموعة جديدة من أصحاب الأطيان ممن لم يكن عددهم يربو

على بضع مئات، وممن استأجروا أو اشتروا مساحات شاسعة من الأرض في تلك المنطقة التي صارت لاحقاً بمثابة البقعة المثلى لزراعة القمح في سورية، ألا وهي المحافظة الشمالية الشرقية في البلد، أي الجزيرة. فهؤلاء المقاولون استوردوا الآلات الزراعية وأقاموا المنشآت الزراعية الحديثة اعتماداً منهم على إدارة محترفة وعلى عدد محدود من العمال المأجورين. ولكن القليل من هؤلاء المقاولين كانوا ينحدرون من الطبقات القديمة للملاكين العقاريين، إذ كانوا في معظمهم من تجار المدن ذوي الملكيات البسيطة أو المحرومين إياها[٢٥]. وفي عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات ثمة جيل جديد من المقاولين بدأ يحذو هذا الحذو. فيما كانوا يستأجرون أراضي أملاك الدولة بدلاً من حيازة ملكية قانونية فإن ممتلكاتهم هذه لم تخضع لبنود قوانين الإصلاح الزراعي. واستناداً إلى ما قاله باحث سوفياتي فإن القسط الأعظم من أراضي أملاك الدولة في الشمال الشرقي من سورية كان مآله الخصخصة منذ منتصف عقد السبعينيات، إذ استأجره المقاولون الزراعيون أو «وضعوا أيديهم عليه» ببساطة، وفق المصطلح القانوني السوري. ولقد رحبت السلطات، على العموم، بمثل هذه الخطوة الأولية نحو الخصخصة لأنها كانت تتوقع تحديث النتائج وتزايد الإنتاج[٢٦].

وحيثما تتخطى الزراعة حدود الأراضي الصالحة للحراثة وتتعدى على السهوب من دون أن يكون هنالك عملياً نظام للري والصرف، فذلك كله يستتبع التصحّر ولا بد[٢٧]، الأمر الذي أوجب حظر فلاحة السهوب، فضلاً عن المناطق القريبة من مواطن الاستقرار. ولكن على الرغم من اهتمام الحكومة الرسمي بهذا الأمر، فإن فلاحة تلك المناطق كانت موضع التساهل في كثير من الأحيان، وموضع التسامح في بعض الأحيان إقراراً بحقوق الملكية

القبلية القديمة. فهذا المسلك الواضح المتناقض من قبل السلطات لا يمكن تأويله جزئياً إلا بقصر نظر الاعتبارات الاقتصادية. ولكن الأهم من هذا، كما يبدو، يكمن في الحقيقة التي مفادها أن الكثيرين من أولئك الناس الذين يضعون أيديهم، بشكل لا مشروع أو شبه مشروع، على السهوب يحتلون مواقع ذوات شأن، إما «تقليدية» أو «حديثة». فقد يكونون من الزعماء العشائريين، أو من المسؤولين في اتحاد الفلاحين أو الحزب، أو قد يكونون بمنتهى البساطة من ذوي العلاقات الحميمة مع المسؤولين المتنفذين في الدولة أو الحزب أو الضباط العسكريين. وثمة نقد نادر وصريح لهذه الظاهرة يمكن قراءته في مقابلة صحفية مع رئيس اتحاد الفلاحين البعثي في محافظة دير الزور في عام ١٩٨٨. إن حراثة البادية، كما قال، سواء بالحصول على إذن بذلك أو بدونه، لم تفض إلى تخريب بيئي وحسب، بل ومكنت أيضاً زمرة صغيرة من الحصول على ثروة طائلة على حساب الطبقة الفلاحية، الأمر الذي يخلق بدوره طبقة جديدة من الإقطاعيين، بكل ما تعنيه هذه الكلمة وكلمة طبقة أيضاً[٢٨].

وعلاوة على المقاولين الزراعيين ذوي الحيازات الكبيرة نسبياً، هنالك عدد متكاثر من المتعاقدين ـ كان عددهم يراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ تقريباً في عام ١٩٧٠ وزهاء ٢٠٠٠ في عام ١٩٨١[٢٩] ـ ممن كانوا لا يحتازون أية بقعة أرض ولكنهم يمتلكون الآلات الزراعية ويستخدمون عدداً من العمال المأجورين لتشغيل الآلات في ممتلكات أناس آخرين. فعلى غرار التجار المقاولين الذين بدأوا، في عقد الأربعينيات ولاحقاً، يقيمون الممتلكات العقارية الكبيرة في الجزيرة، بدأ هؤلاء المقاولون باستهلال توطيد العلاقات الزراعية الرأسمالية في الريف السوري. ولكن خلفيتهم الاجتماعية كانت،

على نقيض خلفية سابقيهم، تعود إلى طبقة وسطى بعض الشيء. فلقد كان العديدون منهم عمالاً مهاجرين إلى دول الخليج لاكتساب رأس المال الذي كانوا بحاجة إليه لتأسيس منشآتهم. وإن هؤلاء المقاولين يستنسخون ويستكملون، إلى حد ما، تلك العلاقات التقليدية بين الطبقة الوسطى الحضرية وبين الريف على أساس رأسمالي عصري. وإن أمثال تلك العلاقات ـ بما فيها تمويل التجار الحضريين للبذور أو غيرها من المدخلات الأخرى، وملكيتهم لأجهزة الري التي يستخدمها صغار المزارعين أو ملكيتهم لبعض المواشي في قطعان البدو رعاة الغنم(٣٠) ـ لم تنقطع البتة. لا بل على العكس من ذلك، فقد تعايشت هذه العلاقات جنباً إلى جنب مع العلاقات الريفية الحكومية التي بناها نظام البعث.

وهنالك اتجاهان بارزان آخران كان لهما تأثير على تطور البنية الاقتصادية/الاجتماعية في الريف السوري، أي تزايد الملكيات العقارية ذات الحجوم المتوسطة التي يملكها الضباط العسكريون، وإقامة الشركات الزراعية المساهمة كما حدث في عام ١٩٨٦. فمنذ أواسط عقد السبعينيات بدأ الضباط وعدد محدود من الموظفين المدنيين، ممن وجدوا سبيلهم إلى جمع شيء من الثروة، بشراء بقاع ريفية صغيرة أو متوسطة الحجوم لكي يشيدوا لاحقاً عليها بيوتاً فسيحة، ويقيموا مزارع أشجار الفاكهة أو المداجن أو البيوت الزجاجية، مستخدمين بذلك في غالب الأحيان قوى عاملة عسكرية. غير أن أمثال هذه المزارع والمنشآت كانت لاحقاً بحاجة للأيدي العاملة المأجورة لتشغيلها. وفي الوقت الذي يصعب فيه تقدير عدد هذه المنشآت، المعروفة على العموم باسم مزارع الضباط، فإنها تزايدت حتى بلغت بضعة آلاف على الأقل. وعلى الرغم من أن أمثال هذه المنشآت تنتج حالياً لمصلحة السوق

وتستخدم الأيدي العاملة المأجورة، فقلما نستطيع نعت أصحابها، أو نستطيع بتحفظ فقط، بالمقاولين الزراعيين. وإن غاية هذه المشروعات، بالنسبة إلى الجيل المؤسس لها على الأقل، ليست تكديس رأس المال أو فعالية بالكاد من فعاليات المتعهدين، بل نوع من الوجاهة واستدرار العائدات. وبوجيز العبارة فإن هؤلاء الضباط، ممن هم في معظمهم أبناء الطبقة الفلاحية الوسطى في سورية، يعودون إلى الريف في العادة بصورة أصحاب **الأطيان الغياب**، ومن النوع الرديء.

لقد جاء الترخيص لتأسيس الشركات الزراعية المساهمة في القطاع المشترك في عام ١٩٨٦، منتهجاً ذلك النهج الذي كان استهلاله في سورية للمرة الأولى لمصلحة صناعة السياحة. وتدار هذه الشركات على أنها مشروعات خاصة، مع أن الدولة تملك نسبة من الأسهم تقدر عادة بـ ٢٥ بالمئة. فالشركات المشتركة نالت امتيازات واسعة النطاق، وكان تأسيسها بالأساس على أيدي ممثلين لطبقة جديدة من رجال الأعمال الذين ارتبط ارتقاؤهم بتوسع قطاع الدولة في عقد السبعينيات. ولكن الآثار الإيجابية لهذه الشركات على الاقتصاد السوري على العموم وعلى تطور الريف على وجه التخصيص لا تزال حتى الآن بأمس الحاجة إلى البرهان. وبحلول مطلع ١٩٩٤ بدأت حفنة ضئيلة منها تسلك عملياً مسالك الإنتاج، غير أن الحديث عن التوازنات الإيجابية الأولية وعن مساهمتها المزعومة في تقليص عجز الميزان التجاري السوري كان حديثاً مشكوكاً فيه إلى حد ما[٣١]. ففرص العمل العديدة في الريف لم تبرز إلى الوجود بتاتاً، والأرباح كانت تتدفق على المدن بدلاً من أن تساعد على تحسين البنية التحتية الريفية وتحسين ظروف المعيشة.

الإصلاح الزراعي أداة للتغيير

إن التساؤل عما إذا كان الإصلاح الزراعي وسياسات البعث ناجحين عموماً في ما يتعلق بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدعاتها لتساؤل موضع أخذ ورد[٣٢]. وأما بخصوص مقاصد تحليلنا في هذا الكتاب، فإن المزيد من الأهمية يكمن في حقيقة أن الإصلاح الزراعي قد استهل عملية واسعة النطاق من عمليات التغيير الاقتصادي/الاجتماعي في الريف السوري. فثمة هياكل ريفية جديدة من تلك التي كانت تتطور نتيجةً لسياسات البعث الزراعية تستوجب أخذها في الاعتبار بديلاً لتلك السياسات التحويلية التي كانت قيد الإنجاز منذ أواسط عقد الثمانينيات.

لقد كان الإصلاح الزراعي بمثابة الأداة الرئيسية بيد النظام لتحطيم الهيمنة المطلقة التي كان يهيمنها أصحاب الأطيان المحليون أو الغائبون عن الريف في سورية. إن هؤلاء الناس ظلوا من كبار الملاكين إلى حد ما، بيد أن سلطتهم الاقتصادية والاجتماعية تعرضت للتقييد، كما تعرضت سلطتهم السياسية للتمزيق، لا من جراء الإصلاح الزراعي بحد ذاته بل جراء سقوط النظام القديم «Ancien Régime» في عام ١٩٦٣. وفي مطلع عقد التسعينيات صار كبار الملاك المحليون، ممن كانوا يعيشون في ممتلكاتهم العقارية ويزرعون أقساماً منها على الأقل، يشكلون الطبقة العليا من تلك الطبقة الزراعية العريضة الوسطى التي تشكل نسبة تقارب من ١٥ إلى ١٧ بالمئة من أولئك الناس المتفرغين بالأساس للعمل في ميدان الزراعة. فهذه الطبقة الزراعية الوسطى يمكن اعتبارها ككل بأنها الطبقة القيادية في الريف، وأن مصالحها تتجسد على العموم في

استبقاء الأحوال الاجتماعية على ما هي عليه، كما أنها تشكل، في الوقت نفسه، قاعدة سياسية صلبة للنظام.

وهكذا فإن الخط الأساسي للصراع الاجتماعي لم يعد بذلك الخط الفاصل بين الفلاحين من ناحية أولى، وبين أصحاب الأطيان والمقاولين الزراعيين والدولة من ناحية ثانية، بل صار ذلك الخط الفاصل بين الطبقة الوسطى الثرية عموماً وبين الطبقات الفلاحية الدنيا التي تتألف من أصحاب الحيازات الصغيرة ومن الفلاحين الذين لا يملكون شبراً من الأرض. فالطبقة الفلاحية الوسطى ـ أي أولئك الفلاحون ذوو الحيازات الوسطى والكبيرة ـ أفلحت في إقامة علاقة مشتركة مرضية مع كل من ذلك الجزء من البورجوازيين الحضريين، الذين كانوا تجاراً أو مستثمرين أو متعهدين لتقديم الخدمات والذين شاطروها تقاسم الدخول الزراعية، ومع الدولة. والجدير بالذكر أن الدولة ما كانت لتلتهم أجزاء من الفائض الزراعي وحسب، بل كانت تقدم الخدمات بالمقابل أيضاً، كالتسليف والإعانات المالية للمدخلات «inputo» والاستثمارات في البنية التحتية والأرض. فتقسيم العمل على هذا النحو كان مفيداً على العموم للطبقة الفلاحية الوسطى، ولكنه كان أقل فائدة للطبقات الأدنى التي حاز الكثيرون من أفرادها الأرض بكل تأكيد من خلال الإصلاح الزراعي، غير أن حيازة الأرض لم تكن كافية بالضرورة لضمان وجودهم كفلاحين مستقلين، إذ إن معظم صغار الفلاحين كان عليهم، على الرغم من امتلاكهم بقاعاً صغيرة من الأرض، السعي إلى تدبير مصادر دخول إضافية أو بديلة كيلا تعود بهم الأمور إلى التبعية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية.

لقد أخذت أنماط الإنتاج الرأسمالي بالتوسع على حساب أنماط

الإنتاج الريفي التقليدي، أي أن التخطيط للإنتاج بدأ يتزايد باتجاه السوقين المحلية والعالمية، وأن القرارات المتعلقة بالإنتاج صارت تخضع لمبادئ السوق، وأن الأيدي العاملة المأجورة طفقت تتزايد، والمتعهدين الزراعيين صاروا يحتلون مكان أصحاب الأطيان رويداً رويداً. ومع ذلك علينا أن نفترض أن عنصراً تقليدياً معيناً أو عنصراً سباقاً على العنصر الرأسمالي، ألا وهو نمط الإنتاج الزراعي لتأمين الكفاف(٣٣) وعدداً كبيراً من علاقات المحاصصة الخاصة، سوف يحافظ على وجوده ولابد لفترة زمنية ما. وفضلاً عن ذلك فإن عقود المحاصصة، التي تفرض تأجير الأرض لقسم معين من الموسم، ستتناقص على الأرجح بين المتعهدين والعمال المأجورين حين يتزايد الإنتاج الزراعي الواسع النطاق. وأما عقود الشراكة بين أصحاب الدخول «rentiers» الحضريين والفلاحين، حيث يحوز الأُوَل بموجبها حصة من أراضي الثاني أو يمولون لهم آلاتهم، فهي لا تزال ماثلة للعيان ويأخذ واحدها شكل الاستثمار والتمويل المناسبين. وعلاوة على ذلك فإن أمثال هذه العقود عقود تقليدية استناداً إلى أشكالها القانونية، وهي ليست بالضرورة ضد التحديث باعتبار أنها تستطيع المساهمة في تحديث الإنتاج الزراعي(٣٤). فهذه العقود تمثل، بالنسبة إلى أصحاب الدخول، شكلاً من أشكال الاستثمار الذي ينطوي على جهد طفيف، في حين أنها بالنسبة إلى الفلاحين تقوم بدور الوسيلة لتأمين التسليف الزراعي على نحو أسهل مما هو عليه في المصارف وأرخص مما لدى المرابين. وحتى لو كان على الفلاح أن يدفع، في هذه الحالة، مقداراً عالياً نسبياً من الأرباح، فإنه لا يبقى مديناً حتى في حالة رداءة الموسم. وإن كلا الشريكين قد يعتبران هذا التعامل مفيداً لهما ما دام عقدهما لا يمت بأية صلة للدولة. فهذه الطريقة، بمقدار ما يتعلق الأمر بالمستثمر، تمثل واحدة من طرائق شتى لإخفاء الثروة، وأما الفلاحون الذين يدركون

احتمال انحياز الخدمات العامة لمصلحة الفلاحين الأكثر غنى منهم هم، ووجوب توافر الواسطة «wasta» بخصوص معظم التعاملات مع البيروقراطية، والذين لا يثقون بالوكالات الحكومية، فإنهم قد يفضلون بالنتيجة أمثال هذه الأشكال لتأمين التمويل على أي قرض من المصرف الزراعي. وهكذا فإن عقود الشراكة لا تستطيع بالطبع أن تحمي صغار المساهمين من أن يصار إلى تنحيتهم جانباً، في خاتمة المطاف، من قبل المشروعات الرأسمالية الضخمة التي بوسعها الإتيان بإنتاج أرخص للأسواق أنفسها.

إن «رسملة» اقتصاد ما واختفاء أشكال الإنتاج السابقة للأشكال الرأسمالية لا يجدان بحد ذاتهما حالة إيجابية أو سلبية. فمن منظور معياري يجب أن يكون السؤال ـ بمقدار ما يتعلق الأمر بالزراعة ـ ما إن كان النمط السائد للإنتاج يساهم في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء وفي تحسين ظروف المعيشة لكل من السكان الريفيين والحضريين، أو ما إن كان يساهم في إفقار شرائح من الجماهير الفلاحية ومن ثم في قيام هجرة غير منظمة من الريف إلى المدينة بما لا يفضي إلا إلى تزايد فقر المدينة. فمن وجهة النظر هذه لا يسع المرء أن يعتبر أن النجاح الكبير كان حليف الإصلاح الزراعي والسياسيات الزراعية، ولا سيما ما قام منها في عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات. فركود الزراعة، وركود إنتاج الحبوب على وجه التخصيص، يجدر النظر إليه جزئياً على أنه نتيجة تلك السياسة الزراعية التي خلقت عدداً كبيراً من الملاكين من دون أن تخلق في الوقت نفسه الظروف المناسبة لهم للإنتاج، وللإنتاج المتزايد، لمصلحة السوق. وحتى لو كان فلاحو الطبقة الوسطى موضع تعزيز كبير، وحتى لو كان أداؤهم ذلك الأداء الطيب، فإن مردودهم المتزايد ما كان له أن يعوض التعويض كله

عن الخسارات الناجمة عن إفقار شريحة هامة منهم وعن الانحدار بهم إلى مستوى البروليتاريا وعن هجرتهم أيضاً. فلقد كانت الزراعة، من خلال فرض الضرائب غير المباشرة، مصدراً من المصادر الهامة للمال لميزانية الدولة وللاستثمار العام في ميادين أخرى من الاقتصاد الوطني[٣٥]. وعلى الرغم من أن الحكومة قد عمدت إلى الاستثمار في البنية التحتية الريفية وقدمت الإعانات المالية للمدخلات الزراعية فإنها لم تفعل الكثير، ولردح طويل من الزمن، لمنع هذا المصدر من الجفاف. فسياسات اقتصادية جديدة كالتي انطرحت منذ منتصف عقد الثمانينيات، ولا سيما رفع أسعار المشتريات وتشجيع قيام الشركات الزراعية المساهمة، ولو إلى حد أقل من سابقه، يمكن أن يساهما في تزايد تدفق هذا المصدر من مصادر التراكم المحلي مرة ثانية.

إن المخططين والإداريين السوريين أكدوا مراراً وتكراراً، ولهم ملء الحق بذلك، أن ظروف المعيشة في الريف قد تحسنت تحسناً ملحوظاً في ظل البعث، ولا سيما في ميادين النقل والاتصالات وتوفير الكهرباء والتوسع في النظام التربوي[٣٦]. إن الهيكل الاجتماعي والمادي في الريف السوري قد تحسن بلا شك، فضلاً عن ظروف المعيشة فيه ارتفعت أيضاً. ولكن بالمقارنة مع المدن فإن الخدمات في الريف السوري، ولا سيما في أبعد مناطقه، في شرق البلاد وشمالها وجنوبها، تبقى بائسة. فالهوة بين الريف والمدن، كما يبين أي تفحص لظروف الإسكان أو الخدمات الصحية أو التربية، ظلت واسعة[٣٧]. وغالباً ما تورد الصحف السورية تقارير عن نقص مياه الشرب والعقاقير الطبية في المناطق الريفية، أو عن نقص المعلمين والأطباء. ولكن الريف السوري يفتقر عموماً إلى فرص العمالة المربحة.

الهجرة

ظلّت الهجرة من الريف إلى المدن تشكل معضلة. فالإحصاءات السورية لا تكشف إلا عن القليل في ما يتعلق بالهجرة الداخلية أو هجرة الأيدي العاملة. وهكذا فبمقدورنا أن نفترض، على سبيل المثال، أن الأغلبية الساحقة من سكان دمشق الكبرى لا يزالون مسجلين في قراهم أو بلداتهم الأصلية، حيث من الممكن أن يكون لهم بقعة أرض أو منزل عائلي، وإن التفاوت في هذا الخصوص بين المعطيات الرسمية وشبه الرسمية لشيء مذهل[٣٨]. فالمعطيات الرسمية عن نسبة السكان الريفيين إلى الحضريين ـ إذ بناء عليها ازداد السكان الحضريون من ٤٣ بالمئة من مجمل السكان في عام ١٩٧٠ إلى نسبة ٤٧ بالمئة في عام ١٩٨١ وإلى نسبة ٥٠,٤ بالمئة في عام ١٩٩١ ـ معطيات دلالية عن اتجاه الهجرة الداخلية، ولكنها ليست كذلك بالضرورة عن مدى تلك الهجرة. وإن دمشق ـ بلا شك ـ هي أكبر مركز للهجرة. وعلاوة على ذلك هنالك هجرة دائمة من المناطق الريفية إلى مراكز المحافظات. ففي أواخر عقد الستينيات ومطلع عقد السبعينيات جذبت محافظة الرقة ومدينتها، حيث أنشئ سد الفرات، عدداً كبيراً من المهاجرين. وهكذا فعلت، ولو لحين، مدينتا بانياس وطرطوس وقتما جرى توسيع مرفأيهما في مطلع السبعينيات[٣٩]. وغالباً ما تؤكد الدراسات السورية أن الهجرة من الريف إلى المدينة قد تناقصت خلال عقد السبعينيات نتيجة لسياسة تنمية الريف[٤٠]، ولكن الحقيقة تشير إلى أن العامل الرئيس خلف هذا الاتجاه كان الهجرة المؤقتة إلى دول الأوبك العربية Arab OPEC[٤١]. وحين أصبحت فرص العمل في الخليج نادرة، وبدأ الاقتصاد الزراعي في سورية يسير باتجاه الأزمة في مطلع عقد الثمانينيات، فإن الهجرة

من الريف إلى المدن تزايدت من جديد على أرجح الظن.

وعملياً علينا أن نفترض أن هنالك تدفقاً سنوياً يناهز من ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ مهاجر إلى دمشق. وهنالك أربع قنوات رئيسية يهاجر من خلالها الناس إلى العاصمة وإلى غيرها من المدن الأخرى، هي: البحث عن العمل والخدمة العسكرية والتحصيل العلمي العالي والتحاق أفراد الأسر بعائلهم. فأصحاب الحيازات الصغيرة أو أولادهم الذين ينتقلون إلى المدن بحثاً عن العمل ليسوا بالضرورة مهاجرين نهائيين، فضلاً عن توافر النية الآنية لديهم للإقدام على ذلك. فالكثيرون منهم يبقون عمالاً زراعيين أو يصبحون عمالاً فلاحين أو يستمرون في العمل بالزراعة موسمياً. وعلاوة على ذلك، فإن الثلاثين ألفاً من الفتيان الذين يساقون سنوياً من الريف لأداء خدمتهم العسكرية طوال سنتين ونصف، والذين يرسلون في أغلب الأحيان إلى إحدى المدن الكبيرة، لا يخططون بالضرورة لمغادرة قراهم نهائياً. وهذا الواقع صحيح أيضاً عن قرابة ١٥٠٠٠ طالب من أصل ريفي ممن يلتحقون سنوياً بالجامعات والمعاهد السورية، على الرغم من أن عدداً كبيراً منهم يميل فعلاً إلى البقاء في المدن. وإن سهولة الالتحاق بالدراسة في الكليات تمثل تحسيناً حقيقياً في فرص حياة أولئك الشباب المنحدرين من طبقات ريفية دنيا، ولكن بما أن الهوة قائمة، بل ومتزايدة، بين الريف والمدينة في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والبنية التحتية، فإن القليل، والقليل فقط، من أولئك الشباب الذين ينتقلون إلى المدينة للدراسة يشعرون بالرغبة في العودة إلى الريف. فالمتخرجون في معاهد التعليم والمدارس الصحية ملزمون بالخدمة في الريف مدة ثلاث سنوات بعد تخرجهم، بيد أن الضرورة التي تفرض هذا القانون تبين المقدار الكبير الذي ينظر فيه الناس إلى العمل في الريف حتى الآن بأنه فترة

اختبار أو عقوبة. ولذلك فإن هذا الإجراء لا يساعد، بدوره، في تحسين الوضع في المناطق الريفية في سورية.

٢ ـــ المجتمع الحضري

إن المدن السورية أو، بمزيد من الدقة، المجتمع السوري غير الريفي يتجلى عن مظاهر التغيير الاجتماعي على نحو أكبر وأوضح مما يتجلى عنها المجتمع الريفي. فالتغييران الريفي والحضري متداخلان بطبيعة الحال. وبنفس تلك الطريقة التي قرر بها الإصلاح الزراعي والسياسات الزراعية مصير تطور المجتمع الريفي، فإن مصير تطور المجتمع الحضري في سورية تقرر بفعل القرارات والأعمال السياسية، ولا سيما بفعل توسع جهاز الدولة ومهماتها التنظيمية، ونتيجة لسياسات الانفتاح والتقشف. وبحلول مطلع عقد التسعينيات كان ثلث القوى العاملة، بما في ذلك العسكر والأمن، موظفاً لدى الدولة، كذلك إن القسط الأعظم من سكان المدن، ولا سيما الطبقات الوسطى ذات الرواتب والطبقة العاملة، يعتمد اعتماداً مباشراً على الحكومة وعلى سياساتها حيال الأجور والعمالة.

الطبقة العاملة الحضرية

إن نمو الطبقة العاملة الحضرية في سورية بقي محدوداً نسبياً بالمقارنة مع غيرها من الطبقات الاجتماعية، بصرف النظر عن مقدار اتساع أو ضيق تطبيق مفهوم الطبقة العاملة. وبما أنّ من المهم أن نأخذ بالحسبان كلاً من المرتبة الاجتماعية وظروف المعيشة، فإننا سوف نتعامل هنا مع مصطلح الطبقة العاملة بطريقة رياضية علمية حتى لا يشمل لا العمال العاملين في ميدان الإنتاج وحسب، بل حتى يشمل أيضاً عمال النقل والحراس والخدم. فإذا

كانت القوات الأمنية مشمولة ـ كالعساكر والشرطة وأجهزة الأمن ـ فإن الطبقة العاملة بأعرض المعاني كانت تتألف في عام ١٩٧٠ من زهاء ٢٤ بالمئة من السكان الفاعلين اقتصادياً. وبحلول عام ١٩٨٠ زادت تلك النسبة إلى قرابة ٣٥ بالمئة. وخلال عقد الثمانينيات ما عاد نمو الطبقة العاملة يزيد على نمو مجمل الأيدي العاملة، إذ إن نسبته إلى المجموع بقيت ثابتة إلى حد ما[٤٢].

إن الطبقة العاملة السورية ليست متسقة بحال من الأحوال. فثمة قسم طفيف منها صار، بالمصطلحات الماركسية، طبقة «بأم عينها»، في حين أن الأغلبية الساحقة لم تكن تتوافر لها تلك الخبرة أو الموروث ولم تكن قد طورت لها وعياً طبقياً عمالياً[٤٣]. فالزمرة الأولى تتألف بالأساس من أولئك الناس العاملين في الصناعات التقليدية في سورية، ولا سيما في معامل النسيج بحلب ودمشق، علماً بأن بعض تلك المعامل أقيمت في ظل الانتداب الفرنسي[٤٤]. وإن هذه المنشآت الضخمة، التي آلت ملكيتها الآن إلى القطاع العام، كانت مرتعاً خصباً لحركة طبقة عاملة ذات أصل حضري بالأساس، تلك الحركة التي ناضلت منذ عقد الثلاثينيات دفاعاً عن المصالح المادية والاجتماعية لأعضائها، وساهمت في معارك النضال السياسي زمن الانتداب والاستقلال أيضاً[٤٥].

ولكن معظم العمال الذين توظفوا في عقدي السبعينيات والثمانينيات كانوا من أصل ريفي، ولذلك كان العديد منهم يثابرون على العمل جزئياً في الزراعة، إما في مزارعهم الخاصة أوفي مزارع غيرهم كعمال موسميين، ما يستدعي النظر إليهم كفلاحين عمال أو كعمال فلاحين على ارتباط أوثق بالمجتمع الريفي من خلال الأواصر العائلية أو من خلال أنماط العمل الخاصة بهم.

وبالنسبة إلى الكثيرين من أفراد هذه الزمرة، يبقى العمل الصناعي والبيئة الصناعية الحضرية ذو أهمية ثانوية، انطلاقاً من زاوية دخلهم العائلي وطراز حياتهم وقيمهم الاجتماعية. ولكن حتى أولئك الأفراد الذين هجروا منهم العمل الزراعي نهائياً ما كان قد تكوّن لديهم وقتها من الوعي البروليتاري إلا النزر اليسير، إذ إنهم كانوا يفضلون اعتبار عملهم المأجور في الصناعة أو البناء أو الخدمات عملاً مؤقتاً. فمعظم المهاجرين من الريف كانوا يسعون إلى تأمين نوع من أنواع العمل الحر بدلاً من العمل المأجور، علاوة على أن الكثيرين منهم كانوا يحاولون أن يستقلوا بأعمالهم بعد اشتغالهم بضع سنين في العمل المأجور، أو كانوا يسعون إلى العثور على عمل حر أو شبه حر بالإضافة إلى عملهم الأساسي(٤٦).

ويعود هذا الواقع جزئياً إلى المكانة الاجتماعية الرفيعة التي يتمتع بها أي عمل حر ـ على النقيض من العمل المأجور ـ في معظم المجتمعات العربية. وعلى نفس المقدار من الأهمية، تقف تلك الحقيقة التي مفادها أن الوضع المادي للطبقة العاملة السورية لم يمكن المهاجرين من قطع صلاتهم بالزراعة، ولم يمكنهم من توثيق صلاتهم بالصناعة. ومع ذلك فإن العمل المأجور قد ساهم في زيادة دخل المهاجرين، ولاسيما في دخل أولئك الناس الذين ثابروا على حراثة بقاع أراضيهم أو جعلوا عائلاتهم تواصل حراثتها. وفضلاً عن ذلك، كانت مستويات معيشة الطبقة العاملة على العموم في حالة ارتفاع حتى منتصف عقد السبعينيات، ولكنها في مؤخر هذا العقد كانت قد انحدرت من سيئ إلى أسوأ. فالأجور، كما قيل آنفاً، ظلت متخلفة جداً عن الأسعار طوال عقد الثمانينيات، وفي مطلع عقد التسعينيات كان متوسط أجر العامل في القطاع الخاص لا يغطي إلا نحو ثلث النفقات الضرورية لأسرة من ستة أشخاص.

إن ظروف العاملين في القطاع الخاص تختلف عن ظروف زملائهم العاملين في القطاع العام في أكثر من ناحية. فالقطاع الخاص كان يوظف قرابة ٨٠ بالمئة من الطبقة العاملة في عام ١٩٧٠ ونسبة أقل بقليل من ٦٠ بالمئة في عام ١٩٨١، ونسبة أكثر من ٦٠ بالمئة تقريباً في عام ١٩٩١[٤٧]. وكما قيل سا،بقاً فإن معظم العاملين في القطاع الخاص كانوا يعملون في منشآت صغيرة، أو في منشآت صغيرة جداً ما كان ليربو عدد مستخدميها على ١٢ مستخدماً. وقبل سن قانون الاستثمار في عام ١٩٩١، كان هنالك، تقديراً، مجرد ٢٠٠٠ أو قرابة هذا العدد من المنشآت الصناعية الخاصة التي كانت وحداتها تستخدم عشرة أشخاص في كل مناوبة، أو أكثر من هذا العدد بشكل نظامي[٤٨]. إن انخفاض متوسط العاملين في كل منشأة يعود، من ناحية أولى، إلى تزايد استخدام الآلات، ويعود، من ناحية ثانية، إلى نزوع العمال المهرة لإقامة منشآت خاصة بهم بعد بضع سنين. وعلاوة على ذلك فإن أصحاب مصانع النسيج الخاصة يميلون، على وجه التخصيص، إلى استخدام عاملات من قعيدات البيوت لقسط من أعمالهم. وأما الشائع عموماً فهو أصحاب المصانع الصغيرة والمؤسسات التقليدية الضخمة التي يعمل فيها نوع من الحرفيين الأكفاء. إن نصف مجمل العمال العاملين في القطاع الخاص يعملون في منشآت عائلية من تلك التي يضيف فيها ربّ العمل عملاً مأجوراً واحداً أو أكثر إلى جهده هو وجهد عائلته، وبناء على معطيات أحد التقديرات، إن نسبة ٨٥ بالمئة من أولئك العمال تعمل في مؤسسات تستخدم أقل من عشرة أفراد. ففي كلتا هاتين الحالتين يعمل أرباب العمل ومستخدموهم جنباً إلى جنب، مع العلم بأن الفرق بسيط بين مستويات معيشة العمال المهرة في أمثال هذه المؤسسات ومستويات معيشة أرباب عملهم.

ومن حيث المبدأ لا يزال صحيحاً ذلك التعليق الذي ساقته إليزابيث لونغوانيز Elisabeth Longuenesse والذي مفاده أن عمال القطاع الخاص ينالون أجوراً أكبر من أجور العمال في القطاع العام، ولكنهم موضع استغلال أكبر في الوقت نفسه أيضاً[٤٩]. وإن نقابات العمال في سورية ما زالت دائبة التذمر من أن أغلبية العاملين في القطاع الخاص غير مشمولة بالضمان الاجتماعي، وأن الصبيان ذوي السنوات العشر من العمر يعملون عمل البالغين، وأن هنالك بعض البنود من قانون العمل ـ بشأن الإجازات أو الإجازات الصحية أو الحماية من الفصل التعسفي ـ لا تزال موضع الإغفال بكل تلك البساطة. إن أجور القطاع الخاص أعلى على العموم من الأجور في القطاع العام، ولكن فروق الأجور كبيرة في القطاع الخاص: فالعمال غير المهرة قلما ينالون أكثر من الحد الأدنى للأجور، إذ إن الكثير من المشاغل الصغيرة يعتمد على الجهد العائلي المجاني أو على جهد المتدربين ذوي الحد الأدنى للأجور، بيد أن العمال المهرة، ولا سيما في المنشآت الحديثة، يمكنهم بكل بساطة أن ينالوا أجوراً في القطاع الخاص تزيد بنسبة ٦٠ بالمئة على ما يمكن أن ينالوه في القطاع العام، علاوة على أن العمال المهرة جداً يكون الأجر المدفوع لهم ضعفاً أو ثلاثة أضعاف، وفي بعض الحالات خمسة أو ثمانية أضعاف، الأجر الذي قد ينالونه في القطاع العام[٥٠]. فأمثال هذه الإيرادات تمكن العامل من أن ينشئ منشأة خاصة به بعد بضع سنين، أو تمكنه من أن يصبح شريكاً في مشغل أو سيارة أو في مشروع تجاري.

وهكذا فإن أجور القطاع العام ليست مغرية على الإطلاق بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص، علماً بأن العمل في القطاع العام ينطوي على منافع عديدة: كالحماية التامة تقريباً من الفصل من العمل،

وتقاعد الشيخوخة والرعاية الصحية المجانية واستمرار دفع الأجور أثناء الإجازة المرضية، مع أنها خضعت لشيء من الخفض. وفضلاً عن ذلك، إن الكثير من منشآت القطاع العام فيها رياض أطفال وجمعيات تعاونية استهلاكية، فضلاً عن أن النقل المجاني متاح من وإلى الضواحي الأقل تخديماً حيث يعيش معظم أفراد الطبقة العاملة. وأما في القطاع الخاص فلا يقدم أمثال هذه المنافع والخدمات إلا المنشآت الكبيرة والحديثة التي تتفوق اثنتان منها فقط على منشآت القطاع العام.

إن نسبة معتبرة من عمال القطاع العام محرومة مما تراه في العادة أنه من منافع العمل لدى القطاع العام. فشركات البناء في القطاع العام التي تستخدم نصف مجموع عمال القطاع العام تقريباً تعتمد تمام الاعتماد على العمال الموسميين على وجه التقريب ممن لا تشملهم أنظمة التقاعد، وليس لهم حق التمتع بتلك المزايا التي يتمتع بها زملاؤهم. وحتى في أقسام أخرى من القطاع العام توجد شكاوى دائمة من عدم دفع بعض المزايا، ومن عدم تقديم بعض الخدمات ومن تجاهل الرعاية الصحية والضمان وأنظمتهما، فضلاً عن التذمر من ظروف العمل التي لا تزال عموماً أدنى من المتطلبات القانونية. فالصناعات النفطية والكيماوية والمواد الغذائية كلها ذات سجلات بائسة على وجه التخصيص بهذا المضمار[٥١].

ولذلك فإن العمال المهرة لا يجدون إلا الطفيف من المزايا التي يفضلون جراءها العمالة في القطاع العام عليها في القطاع الخاص. علاوة على أن المديرين في القطاع العام غالباً ما يتذمرون من أن العمال يرون عملهم في القطاع العام مجرد فرصة سانحة للإفادة من منافعه الاجتماعية في الوقت الذي يبذلون فيه جهودهم في

أمكنة أخرى، أو مجرد فرصة لاكتساب الخبرة المهنية وتوظيفها لاحقاً في العمالة بميدان القطاع الخاص. وبالنتيجة فإن القطاع العام يجد نفسه مضطراً إلى استخدام أولئك العمال ذوي الخبرة الصناعية الهزيلة والمعرفة الثقافية في حدودها الدنيا، أو حتى بدونها نهائياً، وللاحتفاظ بأولئك العمال ذوي المؤهلات القاصرة التي لا تجيز لهم فرص العمالة في القطاع الخاص[٥٢].

إن الطبقة العمالية السورية طبقة عمالية فتية ما دام معظم أفرادها لم يولدوا فيها. وإن مستواها الثقافي والتأهيلي مستوى خفيض على وجه العموم. وعلى الرغم من التقدم المعقول الذي نجم عن حملات التعليم ومحو الأمية، فإن نسبة تراوح بين ٦٠ و ٦٥ بالمئة من عمال الإنتاج والخدمات كانت بدون أية شهادة مدرسية في عام ١٩٨١[٥٣]. وإن مستويات معيشة الطبقة العاملة لم تتحسن في عقد الثمانينيات، والسبب يعود أساساً إلى كل من الهجرة المتواصلة من الريف ـ وهو الأمر الذي ألقى بضغطه على المدن والذي أفضى إلى وجود احتياطي الأيدي العاملة الرخيصة فيها ـ والأزمة الاقتصادية لعقد الثمانينيات. فالقسط الأعظم من الطبقة العاملة استقر به المقام في تلك الضواحي التي كانت تتسارع في النمو، وحول دمشق على وجه التخصيص. وبما أن هذه التجمعات السكنية كانت بدون تخطيط وبدون ترخيص فإنها كانت تفتقر غالباً إلى معظم الخدمات الهيكلية الأساسية، علاوة على أن الضمان الاجتماعي كان قاصراً[٥٤]. والأهم من هذا وذاك هو أن عمال القطاع العام وشريحة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص يتقاضون أجوراً دون مستوى الكفاف. وفي معظم أسر الطبقة العاملة لا تنال الأمهات أجوراً مجزية عن أعمالهن، أي أن دخل العائلة يعتمد على جهد الأب كمعيل

رئيسي، كما يعتمد، في أغلب الظن، على جهد بعض أولاده[٥٥]. ولذلك فإن عمال القطاع العام، وعمال البناء بصرف النظر عن رب عملهم، وحتى بعض العاملين في الصناعة والخدمات لدى القطاع الخاص، كلهم مجبرون على التفتيش عن دخل إضافي، فضلاً عن أن العمال الأكفاء والنشيطين يسعون إلى مغادرة العمل المأجور إلى عمل حر يكون في معظم الأحيان غير منتج. وإن شريحة كبيرة من الطبقة العاملة، كما أشير سابقاً، تعتبر العمل المأجور ووجودها أمرين مؤقتين. فهذا الموقف والدخل غير الكافي والتبذير المتطرف للطبقة العاملة، التي يعمل القسط الأعظم منها في مشروعات عائلية صغيرة، وبشكل إضافي حالة اتحاد نقابات العمال في سورية، كلها أمور تجعل مصالح الطبقة العاملة مهزلة نسبياً وأقل تحصيناً بكثير من المصالح الاقتصادية والاجتماعية لغيرها من الطبقات الأخرى ـ ولاسيما حين يأخذ المرء بحسبانه القوة العددية لهذه الطبقة[٥٦].

أشباه البروليتاريا

في الوقت الذي كان فيه نمو البروليتاريا الحضرية محدوداً، كنتيجة جزئية للطاقة المحدودة للصناعات الريفية والحضرية على استيعاب عدد متزايد من الباحثين عن العمل، فإن عدد أشباه البروليتاريا الحضرية أصلاً، كان في تزايد سريع. إن أي مصطلح من المصطلحات المستخدمة لنعت هذه الطبقة ـ كالبروليتاريا الدونية أو البروليتاريا السافلة، أو الهامشية ـ كلها نعوت مضللة إلى حد ما. فأولئك الناس المنتمون إلى هذه الطبقة ليس بالإمكان على العموم تمييزهم عن الطبقة العاملة أو البروليتارية من خلال المظاهر التي قد تدل عليها ضمناً نعوت من أمثال «الدونية أو السافلة». وفضلاً عن

ذلك فإن الواجب لا يقضي بأن تكون منزلتهم الاجتماعية بالضرورة أدنى من منزلة العمال المأجورين، كذلك إن الثياب البالية والرثة ليست مقصورة على هذه الطبقة. وإن الحديث عن تهميش مجموعة من الناس قد تتألف حتى من ربع السكان الحضريين لحديث غير مقنع في الوقت نفسه. ولذلك فإننا نستخدم هنا في هذا السياق مصطلح أشباه البروليتاريا، آخذين في الاعتبار التشابه بين ظروف معيشة هذه الطبقة وظروف معيشة الطبقة العاملة، على الرغم من أن شريحة هامة من أشباه البروليتاريا قد ترى نفسها أعضاء في طبقة البورجوازية الصغيرة. ولقد كان على البحث أن يقر، في بعض الأحيان، أن الوقائع الاجتماعية ليست مشمولة بسهولة ضمن التعريفات السوسيولوجية، وأن التطورات الاجتماعية لا تحذو حذو تلك التعريفات أيضاً.

فهذه الطبقة شبه البروليتارية تتألف من أولئك الأفراد من السكان وعائلاتهم ممن هم غير مستخدمين، لا بشكل دائم على الأقل، ولا يستخدمون الآخرين ولا يعيشون من أية موارد مالية تأتيهم من الزراعة أو الملكية العقارية، ولا يملكون أية وسيلة من وسائل الإنتاج أو أجزاء منها إلا ذات القيمة البسيطة أو التي ليس لها أية قيمة البتة. وهكذا فإن الطبقة شبه البروليتارية تتضمن كلاً من تينك المجموعتين الكبيرتين من العمال العرضيين، أي أولاً أولئك العمال الذين من الممكن لبعض المشاغل المؤقتة أن تقاطع بطالتهم الدائمة، وثانياً أولئك العمال ذوي الخدمة الذاتية والمبيعات الحرة ممن يعرضون سلعهم وخدماتهم الهامشية جداً لا في حانوت أو كشك دائم بل، وفق التعبير العربي، على الرصيف. ويتألف هؤلاء الناس من باعة الخردوات الصغيرة والسجائر والسلع المهربة وبعض اللوازم القليلة الأخرى، علاوة على باعة بطاقات اليانصيب وماسحي

الأحذية والشحاذين وسواهم. وثمة شريحة من هذه الطبقة تتألف من صغار المجرمين أو من أفراد بطانة بعض الأزلام المحليين الأقوياء ممن لم توظفهم الدولة رسمياً ولا الضباط العسكريون، وممن لا يماثلون أفراد تلك الحاشية المألوفة من الصناديد السياسيين أو العسكريين. وفي غالب الأحيان ينتقل أفراد هذه الطبقة من عمل مربح إلى آخر، مع العلم أن الكثيرين منهم يمارسون العمل الزراعي موسمياً، فضلاً عن أن العديد من الباعة الجوالين أو العمال المياومين قد يعملون لحساب أحد الأجهزة الأمنية في الوقت نفسه. وفي إشارة إلى هذه الظاهرة جاء في منشور سياسي معارض، بنوع من التهكم والمبالغة، أن النمط السائد للهجرة من الريف إلى المدن في سورية لم يكن يتقصد نقل الشباب الريفيين من الزراعة إلى الصناعة وإنما نقلهم من «الزراعة إلى أجهزة الأمن»[٥٧].

إن تقدير القوة العددية لطبقة أشباه البروليتاريا أمر صعب، لا بل وأصعب حتى من تقديرها لدى طبقات اجتماعية أخرى، فضلاً عن أن خفض عددها وصعوبة رصدها في الإحصاءات الرسمية لدليل بحد ذاته على الهامشية الاجتماعية لها. فعدد أفراد هذه الطبقة، بناء على تقدير اعتباطي جداً، تضاعف بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، كذلك فإنه تزايد بنسبة ١٥٠ بالمئة أو أكثر من ذلك خلال عقد الثمانينيات، وأما في مطلع عقد التسعينيات فبالإمكان تقدير عددها بما يناهز نسبة ١٥ بالمئة من مجمل عدد السكان[٥٨].

والمصدر الرئيسي لطبقة أشباه البروليتاريا يتمثل بالهجرة الحديثة من الريف، ونموها طفق يتسارع إبان الأزمة الاقتصادية لعقد الثمانينيات حين أدت تلك الأزمة إلى تقليص طاقات كلا

القطاعين الخاص والعام، تقليصاً بالغاً، وحالت بينهما وبين استيعاب المهاجرين الريفيين في ميداني الصناعة والبناء، علاوة على عدم استيعاب المجندين المسرحين وأبناء الطبقة العاملة الحضرية وأبناء الطبقات الوسطى أيضاً.

وإن العمال المؤقتين العاطلين من العمل ممن يمكن مصادفتهم في بعض الأمكنة الخاصة في كل المدن السورية وممن ينتظرون عروض الأعمال اليومية عليهم، وفي البناء أساساً، يشكلون أفقر طبقة بين طبقات المجتمع الحضري(٥٩). وعلى العموم فإن ظروف معيشة أشباه البروليتاريا ليست بالضرورة أكثر سوءاً من ظروف معيشة الطبقة العاملة أو من ظروف أدنى طبقة من الطبقات الوسطى الأجيرة. فأفراد الطبقة العاملة وأشباه البروليتاريا يتشاطرون أصلهم القروي ويسكنون، في معظم الأحوال، في تلك الأحياء والضواحي الفقيرة أيضاً. وإن ظروف معيشة ودخل ذلك الإنسان الذي يبيع السجائر على قارعة الطريق طوال اليوم قد تكون على اختلاف طفيف عن ظروف ودخل عامل ماهر أو شبه ماهر ممن يجب عليه أن يجد لنفسه عملاً عرضياً آخر. فدخل بعض أفراد أشباه البروليتاريا، ولا سيما أولئك الأفراد المتعاملون بالسوق السوداء اعتباطاً والمهربون، والباعة الجوالون المنظمون تنظيماً جيداً، ممن كلهم يتعاملون، استجابة لنقص السلع والطلب عليها، بالسجائر الأميركية أو ملابس الجينز اللبنانية أو المخدرات الهنغارية، لدخل أفضل بالتأكيد من دخل عمال المصانع، كذلك إن منزلتهم الاجتماعية أعلى من منزلة أولئك العمال أيضاً. وهذا القول نفسه قد يكون صحيحاً بالنسبة إلى ذلك السائق الذي يقود سيارة في جزء من يومه مقابل ما يناهز ٣٠ بالمئة من الأجرة، وبذلك يكون قانونياً ذا مهنة حرة وشريكاً لصاحب السيارة ويخسر، من ثم، أية

ضمانة تتعلق بعمله وأي ضمان اجتماعي في حالة المرض أو الحدث الطارئ أو الشيخوخة. وهكذا فليس كل أشباه البروليتاريا جزءاً من فقراء المدن. ولكن انتشار الأشغال الهامشية مؤشر، على العموم، على تطورات اقتصادية مستقبحة لدى أفقر طبقات المجتمع.

ومع التسليم جدلاً بأن القسط الأعظم من أشباه البروليتاريا وليد البروليتاريا الريفية وبأنه قد شبّ إلى ذلك الحد الذي لم يعد فيه بالإمكان اعتباره جزءاً من صلب هذه المجموعة، فإنه لما يتحول بعد ليشكل شريحة من الطبقة العاملة أو البورجوازية الصغيرة اللتين لا تزال الحدود الفاصلة بينهما حدوداً غبشاء ورجراجة. وإن الظروف الاجتماعية والمادية لأشباه البروليتاريا ظروف متقلبة ومضطربة شأنها بذلك شأن مشاغلهم وأعمالهم. وبإمكان المرء أن يفترض أن هذه الطبقة، سياسياً، طبقة غير متجانسة وغير مستقرة إلى أقصى الحدود، وليس بمقدوره أن يستبعد إمكانية حشدها، في ظل ظروف معينة، لحركات مناهضة للنظام، إذ إن مثل هذا الحشد سيكون أكثر احتمالاً إن تعزز بالروابط التقليدية وإن ألقي بالتوكيد على القيم التقليدية، ألا وهما الأمران اللذان يطرحان معاً توهم الاستقرار والأمن المفقودين لدى الأغلبية الساحقة من هذه الطبقة.

الطبقات الوسطى ذات المهن الحرة

إن البحث الأكاديمي والسياسي حول طابع النظام البعثي السوري وأساسه والأنظمة المماثلة في الشرق الأوسط قد ركز، في معظم الأحيان خلال عقد السبعينيات على وجه التخصيص، على الطبقات الوسطى أو البورجوازية الصغيرة، متستراً بين الحين والحين خلف عرض هذا المفهوم. ونظراً إلى الأهمية التي تنيطها المجتمعات العربية ــ وغيرها من المجتمعات الأخرى ــ باستقلال الموقع المهني

كمعيار للتراصف الاجتماعي[٦٠]، فإن الضرورة تستدعي رسم خط تحليلي واضح بين الطبقة الوسطى الحرة أو المستقلة وبين الطبقة الوسطى المأجورة أو صاحبة الرواتب. فالطبقة الأولى، التي هي بالأساس بورجوازية صغيرة أو ثانوية، تتألف من الحرفيين ذوي المهن الحرة والصناعيين وصغار التجار ذوي الحوانيت الصغيرة، ومن غيرهم من صغار المتعهدين في ظروف مماثلة ـ ممن عندهم عمال مأجورون أو يعملون بالمجان ـ بالإضافة إلى المهنيين المستقلين.

بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩١ تزايدت هذه الطبقة من نحو ١٤٠,٠٠٠ شخص من الأشخاص[٦١] النشيطين اقتصادياً وعائلاتهم إلى نحو ٤١٠,٠٠٠ شخص، ما يدل على أن نسبة نموها في عقد الثمانينيات فاقت أختها في عقد السبعينيات. وأما نسبتها إلى مجمل السكان فقد زادت زيادة طفيفة من نحو ٩ بالمئة إلى نحو ١١ بالمئة فقط. إن زهاء ربع هذه المجموعة نشيط في مضمار التصنيع، إذ إن نسبة ٧٠ بالمئة منها ناشطون في التجارة والنقل والبناء وغير ذلك من الخدمات، في حين أن الباقي عبارة عن مهنيين مستقلين. وإن قرابة خُمسَين اثنين من هذه البورجوازية الصغيرة تستخدم أيدي عاملة مأجورة، في حين أن قرابة ثلاثة أخماسها لا تستخدم أحداً. وهكذا فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة بغية الإتيان بالتصنيع والتحديث، فإن الطبقات الوسطى المستقلة في سورية تمكنت من الحفاظ على موقعها في المجتمع. فهذا القول هو القول الصحيح في ما يتعلق، خصيصاً، بالموقع الاجتماعي والمقام الرفيع اللذين يحظى بهما العمل المستقل الحر، فضلاً عن أنه القول الصحيح أيضاً عن القوة العددية لهذه الطبقات. وعلى الرغم من النتائج الآنية لأزمة عقد الثمانينيات فإن الظروف المادية للحرفيين وصغار الصناع والصناعيين

ظلت جيدة نسبياً حيثما كان عليهم أن يتنافسوا مع الصناعات الحديثة للقطاع العام وحيثما قام هنالك، وهذا أهم من سابقه، ثمة تقسيم معين للعمل بين صناعات القطاع العام وصناعات القطاع الخاص. ففي هذه الحالات كان القطاع العام ينتج بالأساس السلع نصف الجاهزة والسلع الاستهلاكية ذوات النوعية الرديئة، فيما كان القطاع الخاص ينتج السلع الجاهزة والسلع ذوات النوعية الجيدة(٦٢).

ومن المستغرب أن قطاع التصنيع الخاص في سورية بقي ضيق النطاق طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، في الوقت الذي كان يتزايد فيه بإطراد العدد المطلق للمنشآت الخاصة. إن المتعهدين من جماعة الطبقة الوسطى في سورية يميلون إلى التمنع عن توسيع منشآتهم أكثر من حجم معين، الأمر الذي قد يكون مرده الخوف من أن يثير التوسيع مشكلات متزايدة مع البيروقراطية أو أن يثير حسد ذوي الشأن في السلطة، أو قد يكون مرده التخوف البسيط من مشكلات الأيدي العاملة وأنظمة الضمان الاجتماعي التي تطبقها الدولة على المنشآت الكبيرة. إن التزايد العددي للمنشآت الصغيرة، ومن ثم تزايد عدد صناعيي الطبقة الوسطى ما هو جزئياً إذاً إلا عملية تكاثر سريع يحبّذ فيها أفراد عائلة واحدة إقامة عدة منشآت صغيرة في نفس صناعة ما على إقامة مصنع كبير واحد. وعلاوة على ذلك فإن هذه الطبقة الوسطى تجند معظم أعضائها الجدد من بين مستخدميها هي. وإن الكثيرين من أولئك الناس الذين يعملون في هذه المنشآت الصغيرة يحاولون مستقبلاً إقامة مشاغل خاصة بهم بعد بضع سنين من التدريب وبقرض أو مساهمة مالية، في معظم الأحيان، من أرباب عملهم السابقين. وإن الميول للتمركز ضمن القطاع الصناعي الخاص، الذي اتضحت

معالمه خلال عقد الثمانينيات وتزايد نتيجة لأنظمة الاستثمارات الجديدة التي طرحتها الدولة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١، بقيت محدودة على الرغم من ذلك[٦٣].

ومما لا ريب فيه أن نشاطات التعهدات في التجارة والنقل والبناء كانت أوفر ربحاً مما كانت عليه في ميدان الصناعة. فالانخراط في تعامل جزئي مع البورجوازية التجارية الصغيرة الجديدة لم يكن مقصوراً، على نقيض النمط السائد في ميدان التصنيع، على أفراد من بيئتها ليس إلا. إن المنبت الاجتماعي لصغار التجار وصغار المتعهدين في البناء والخدمات متفاوت جداً في سورية. فعلاوة على أعضاء من صلب الطبقات التقليدية التي تتألف من صغار التجار والمتعهدين، هنالك متسلقون من أشباه البروليتاريا ممن يهجرون أعمالهم السابقة ويشترون سيارة أو شاحنة، أو يشاركون فيهما، أو يفتتحون حانوتاً أو يشتركون في مضاربة عقارية، كذلك هنالك أبناء بعض الموظفين المدنيين والضباط العسكريين الذين يفضلون مسلك التعهدات من خلال علاقات آبائهم على التوظيف عند الدولة.

لقد ادعت لونغوينيز Longuenesse في نهاية عقد السبعينيات أن البورجوازية السورية الصغيرة كانت طبقة صاعدة، أكثر مما كانت تلك الطبقة المعرضة لفقدان أهميها، وهو الادعاء الذي كان يتناقض مع الصورة المطروحة عن تطور أنماط الرأسمالية الغربية. وبناء على ذلك، فقد استنتجت لونغوينيز Longuenesse أن نمو هذه الطبقة حولها من خصم للنظام إلى قاعدة دعم له[٦٤]. فاقتراحها الأولي يجسد عين الصواب، حتى في مطلع عقد التسعينيات، ولكن استنتاجها بحاجة لتوضيح.

إن البورجوازية السورية، ولا سيما نواتها التقليدية الحضرية، في

معظمها محافظة بشكل صلب. ولقد كان حنا بطاطو Hanna Batatu مصيباً في نعته لها بأنها «أكثر طبقة نزاعة للتدين في سورية»[٦٥]. وإن لها صلات قوية بالمؤسسة الدينية، إذ غالباً حتى الآن لا يزال الحرفيون أو التجار في الأحياء العتيقة من المدن يمارسون بعض المهام الثانوية في المساجد القريبة منهم، كذلك إن الكثيرين من صغار المتعهدين لا يزالون يساهمون بالأموال لتغطية نفقات المساجد والمؤسسات الدينية. فالروابط بين البورجوازية التقليدية في المدن السورية وبين صغار التجار والصناع بقيت مصونة في منتهى الصيانة طوال العهدين الثوري منهما والاشتراكي الحكومي زمن الناصريين والبعثيين. وإن صغار المتعهدين هؤلاء يشاطرون، عموماً، تلك البورجوازية محافظتها الاجتماعية ويشاطرونها القناعة أيضاً ـ على الرغم من اختلاف المصالح الاقتصادية إلى حد ما ـ أن تدخل الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون محدوداً. فمنذ منتصف عقد الستينيات، حين أمم النظام البعثي عدداً كبيراً من المنشآت الخاصة وحين بدأ يتزايد نفوذ الضباط العلويين في القيادة السياسية، صار بعض أفراد هذه البورجوازية الصغيرة، من جراء ذلك، من أعتى خصوم النظام وشكلوا نواة المعارضة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن شرائح من البورجوازية الصغيرة ظلت على احتراسها من النظام حتى بعد تسنم الأسد السلطة وبداية سياساته الانفتاحية. ففي أعين العديدين من أفراد تلك الطبقة بقي الأسد، على الرغم من محاولاته تقديم نفسه على أنه ذلك الإنسان التقي والمسلم القويم، رئيس ذلك النظام العلوي الذي كبت الأغلبية السنية والذي تحالف مع خصوم الإسلام السني: أي مع موارنة لبنان في عام ١٩٧٦، ومع إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية. وكقاعدة، فإن هذه البورجوازية الصغيرة المحافظة ما كانت، على العموم، لتشترك مع أولئك

المناضلين الذين كانوا يشتبكون مع النظام بشكل متكرر حتى قبل تمرد علم ١٩٨٢. لكن بالتوازي مع أسوأ الاشتباكات، قام العديد من التجار الصغار والحرفيين بالإضراب، ويفترض عموماً أنهم قدموا دعمهم المالي للمعارضة(٦٦).

كل هذا لم يمنع الجزء الرئيسي من البورجوازية الصغيرة من الاتفاق أو حتى التزام الهدوء مع النظام. هكذا كان الأمر بالنسبة إلى البورجوازية الصغيرة وبورجوازية دمشق التي حاول الأسد التكيف معها منذ انقلابه في عام ١٩٧٠. وكنتيجة، فإن تجار دمشق وصناعييها لم يقدموا دعماً مفتوحاً للمعارضة خلال الاشتباكات ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢. وبعد هزيمة انتفاضة حماة في عام ١٩٨٢ كان على البورجوازية الصغيرة، شاءت أو أبت، في كل من حماه وحمص وحلب، أن تتفق مع النظام.

لقد كان الأسد بالتأكيد قادراً على كسب الدعم بين القطاعات الجديدة من هذه البورجوازية الصغيرة، وخاصة بين التجار والصناعيين الذين يدينون بوجودهم لسياسات الانفتاح أو لصلاتهم القيمة بالضباط والموظفين الحكوميين البارزين. لكن على العموم، لم تتطور البورجوازية الصغيرة خلال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى قاعدة مستقرة للنظام. هذا يعني أنها لن تحاول الدفاع عن النظام فيما إذا كان على وشك السقوط. لكن، بما أن أوضاع أفرادها جيدة اقتصادياً، ونظراً إلى عدم وجود بديل للنظام في السلطة، وكذلك لأن هذا النظام يضمن الاستقرار السياسي، فإن هذه الطبقة لم تطرح مسألة التهديد للأسد وقيادته.

هذه الحالة مختلفة بعض الشيء عند العدد الصغير، لكن النامي، من المهنيين السوريين المستقلين. فهذه الطبقة المؤلفة بشكل رئيسي

من الأطباء والمحامين وبعض الأفراد من المهن التقنية، تختلف في أكثر من جانب واحد عن بقية الطبقات الوسطى المستقلة في المهن الحرة، فمستواهم التعليمي عالٍ عموماً، ونادراً جداً ما ينتجون عن البورجوازية الصغيرة للتجار والحرفيين. إذ بسبب فتح النظام التعليمي في سورية وتوسعه بشكل كبير في ظل البعث، فإن الجيل الحالي من المهنيين يتألف من جميع أبناء الطبقات والمناطق. وهؤلاء المهنيون، نظراً إلى أنهم أصحاب مهن حرة، أفضل حالاً عموماً من الناحية الاقتصادية من غالبية الأنتلجنسيا السورية الموظفة من قبل الدولة، لكن أحوالها أقل من التجار والصناعيين. وتعتبر المهن الطبية فقط الأطباء، أطباء الأسنان، الصيادلة، هي التي تكسب دخلاً عالياً مضموناً تقريباً. وهذه هي المهن التي يحلم بها الشباب السوريون، وإن الوصول إلى الكليات الثلاث التي تدرب هؤلاء الشباب محصور بالطلاب أصحاب الدرجات أو الصلات الممتازة. ومن اللافت للنظر أنه ليس هناك تقريباً مسؤول رفيع المستوى إلا ولديه على الأقل ولد واحد (أو ابنة واحدة) يدرس أو يمارس الطب أو الصيدلة أو طب الأسنان.

هنالك أفراد كثيرون من كلا الفئتين في الطبقة المثقفة يتشاطرون رغبة عارمة في مزيد من الانفتاح والتحرر السياسي والفكري ـ على الرغم من الفرق بين ظروف معيشة كل منهما، أي بين ظروف الفئة الموظفة لدى الدولة وظروف الفئة التي تمارس العمل الحر ـ ويتشاطرون على الغالب موقفاً نقدياً إلى حد ما حيال النظام وسياساته. ولقد حاولوا ذات مرة أن يتحدوا النظام بخصوص الحريات المدنية ومسائل حقوق الإنسان. ففي عام ١٩٨٠ حاول المحامون وغيرهم من المهنيين من خلال نقاباتهم الضغط على النظام لتوفير الحد الأدنى من حكم القانون، من دون أن ينضموا إلى

التمرد العنيف للإسلاميين، نظراً إلى اختلاف إيديولوجية وأهداف كلا هذين الفريقين اختلافاً فعلياً. ونتيجة لتلك المحاولة كان الحل نصيب المكاتب التنفيذية لتلك النقابات، كما كان السجن مصير أعضائها أيضاً. وعلى نحو مماثل في عام ١٩٩١ قامت مجموعة من المحامين وغيرهم من أفراد الفئة المثقفة بمحاولة فاشلة كالتي سبقتها، كي ينشئوا جمعية حقوق الإنسان وكي يتأكدوا من صحة نتيجة الاستفتاء الذي أعاد انتخاب الأسد بنسبة مئوية مقدارها ٩٩,٩ بالمئة[٦٧]. إن النخب الفكرية في سورية تمثل معارضة محتملة، بيد أنها ليست بتلك المعارضة الخطيرة التي يجب أن يخشاها النظام.

الطبقات الوسطى المأجورة

تشتمل الطبقات الوسطى المأجورة أو ذوات الرواتب على جميع الموظفين في القطاع الخاص أو العام ممن صاروا ينعتون، وفق تصنيفات العالم الأول، بالمستخدمين ذوي الياقات البيض. فهذه الفئة تشتمل على المستخدمين في المهن الأكاديمية وعلى المعلمين من كل الفئات، وعلى الموظفين الأساسيين أو الثانويين القائمين بمهمات إدارية أو مكتبية أو مالية أو حسابية، وعلى التقنيين والممرضات، وعلى الضباط وضباط الصف في القوات المسلحة، وعلى هيئة الموظفين والمستخدمين في أقسام المبيعات ما داموا يتقاضون أجوراً، فضلاً عن مستخدمين آخرين ممن يقدمون خدمات شخصية شتى. وهكذا فهذه الفئة تشتمل على العمال المراسلين في الوكالات الحكومية وعلى المدراء في آن واحد معاً، علماً أن القيادات السياسية والعسكرية غير مشمولة ضمن هذه الفئة. فثمة نسبة تناهز ٧٠ بالمئة من الطبقات الوسطى ذوات الرواتب يشار إليها بنعت «الموظفين»، أي أنهم الموظفون المدنيون

والهيئة الإدارية العليا علاوة على أمناء السر والكتبة والمديرين العامين والمديرين التنفيذيين في القطاع العام والقطاع الخاص. وأما النسبة الباقية وهي ٣٠ بالمئة فيشار إليها بنعت «المستخدمين» أي صغار الموظفين والعاملين الذين يحملون الشهادة الابتدائية أو، في أحسن الأحوال، الشهادة الثانوية، ويؤدون خدمات ثانوية. ففي عام ١٩٧٠ كان نحو نصف الطبقات الوسطى المأجورة من الموظفين عند الدولة، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى قرابة الثلثين بعد مضي عشرين سنة[٦٨].

وخلال عقد السبعينيات نمت الطبقات الوسطى المأجورة نمواً أسرع من نمو أية طبقة أخرى في المجتمع السوري، غير أن نموها خلال عقد الثمانينيات تباطأ خلف نمو أشباه البروليتاريا. فمنذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ تكاثر عدد أفراد الطبقات الوسطى المأجورة حتى بلغ أكثر من الضعف، إذ تزايد من نحو ١٦٠,٠٠٠ إلى نحو ٣٧٠,٠٠٠ من الأشخاص الناشطين اقتصادياً. وأما في القطاع الحكومي فإن عددهم تزايد ثلاثة أضعاف تقريباً من ٨٥٠٠٠ إلى ٢٥٥٠٠٠، وخلال عقد الثمانينيات ازداد نمو هذه الطبقة، ولو بخطوات متباطئة. وفي عام ١٩٩١ كان بالإمكان تقدير عدد أفراد الطبقات الوسطى ذات الرواتب بنحو ٦٤٠,٠٠٠ من الأشخاص الموظفين وعائلاتهم، إذ صاروا يشكلون نسبة أكثر من ١٧ بالمئة من مجمل السكان.

إن الطبقات الوسطى المأجورة كانت أبرز الطبقات على سطح المجتمع السوري طوال عقد السبعينيات، وبمعنى ما كان نموها العددي مؤشراً على التوجه الخاص الذي يتوجهه التغيير الاجتماعي الجاري في تلك الآونة وعلى عمقه أيضاً. فالأغلبية الساحقة من

أولئك الناس الذين كانوا ينضوون تحت جناح هذه الطبقة ويعززونها في أواخر عقد الستينيات وعقد السبعينيات كانوا من أصل ريفي، الأمر الذي كان إلى حد ما نتيجة تزايد الفرص أمام أبناء العائلات الفلاحية للحصول على شهادات ثقافية عالية، بيد أنه كان في الوقت نفسه، بمقدار ما كان ذلك الأمر يتعلق بالقطاع العام وبالإدارة الحكومية، شأناً سياسياً. فنظراً إلى تزايد مهمات الدولة صار هنالك الكثير من الوظائف الشاغرة التي كان من الممكن ملؤها بأولئك الناس الموالين لأصحاب السلطة الجدد. ومع التسليم جدلاً بأن مصادر الدعم الأساسية لحزب البعث كانت تكمن في الريف، لا في المدن الكبيرة، فإن توظيف المهاجرين الريفيين من المثقفين الشباب كان وسيلة لتعزيز قبضة البعثيين على أجهزة الدولة، وإضعاف المقاومة البيروقراطية لحكمهم.

فهذا الصف الجديد من مستخدمي الدولة المتحركين اجتماعياً كان يجسّد، بشكل واضح، كل المنظورات السائدة التي يسعى إليها النظام باتجاه التطور والتحديث. وإن معظم أولئك الناس كانوا قد حازوا مستوى ثقافياً رفيعاً فضلاً عن أن عدداً كبيراً منهم كان قد درس في البلدان الأجنبية وعاد إلى الوطن وقد خلّف وراءه تقاليده القروية وتبنى، في غالب الأحيان، أنماطاً «غربية» للسكن والاستهلاك والسلوك الاجتماعي[٦٩]، ما جعله يستحدث متطلبات من السلع الاستهلاكية التي لم يكن بمقدور الصناعات المحلية تلبيتها بتلك السهولة. لقد وجدت حاجات ومتطلبات الطبقات الوسطى المأجورة تعبيراً لها في الانفتاح الأول الذي شجع استيراد السلع الاستهلاكية الحديثة، وبديلات الاستيراد التي كانت إنتاجاً محلياً، في آن واحد معاً.

إن الفروق بين صغار الموظفين، من ناحية أولى، وبين كبار المستخدمين في القطاع العام أو الخاص، بقيت كبيرة؛ إذ، على العموم، كانت الطبقات الوسطى ذات الرواتب هي تلك الزمرة صاحبة الامتيازات. ففي عقد السبعينيات لم يكن دخل أي موظف، حتى الموظف الصغير، كافياً لإعالته وأسرته وحسب، بل كان كافياً أيضاً لابتياع بعض السلع والخدمات التي كانت النظرة إليها قبل ذلك التاريخ على أنها مستلزمات لطراز حياة «بورجوازية»(٧٠). إن مستويات المعيشة لدى الطبقات الوسطى ذات الرواتب صارت على مزيد من التحسن بالمقارنة مثلاً مع مستويات معيشة العمال المهرة لأنهم كانوا ذوي معدل من الأبناء أقل من معدل أولئك العمال، وذوي نسبة مئوية من النساء العاملات في أعمال مربحة أكثر من العمال أيضاً.

ومنذ مطلع عقد الثمانينيات، حين توقفت أجور القطاع العام عن مواكبة التضخم، زادت حدة الفروق حتى بين دخول الطبقات الوسطى المأجورة. فالأعضاء الشباب من هذه الطبقة، الذين بدأوا حياتهم المسلكية بعد بداية سياسات التقشف في عقد الثمانينيات، لم يعد بوسعهم الإفادة من تلك المنافع التي كان يستفيد منها أولئك الناس الذين كانوا قد التحقوا بركب البيروقراطية قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، إذ إن رواتبهم صارت بالكاد تغطي نفقات الحاجات اليومية لعائلاتهم، فضلاً عن حيازة شقة سكنية أو أثاث منزلي(٧١).

ونتيجة لذلك، بدأ يتزايد التمايز في ما بين الطبقات الوسطى المأجورة. فعلى القمة كانت تتربع شريحة صغيرة من الهيئة الإدارية في القطاع الخاص وكبار الموظفين المرموقين، ومباشرة تحت القيادة

السياسية والإدارية. وهذه الزمرة البيروقراطية العليا كانت تنال تلك الرواتب التي، مثلها مثل رواتب بقية موظفي القطاع العام، فقدت قيمتها. ولكن دخل أفراد هذه الشريحة ما كان ليعتمد على الرواتب وحدها وحسب، إذ كان يعتمد إلى حد كبير ـ بغض النظر عن المغانم اللامشروعة ـ على المزايا المتعلقة بوظائفهم كالسيارات والسفر إلى البلدان الأجنبية وتعويضات الانتقال وامتياز الحصول على السلع والخدمات القليلة، والبعثات الدراسية والمنح لأولادهم والتعويضات الإضافية، فضلاً عن النفقات والعلاوات لقاء مشاركتهم في اللجان الحكومية والمهمات الحزبية والمنظمات الجماهيرية. وعلى النقيض من ذلك، كان على الشريحة الوسيطة ضمن الطبقات الوسطى المأجورة أن تتعلم، خلال عقد الثمانينيات، مصارعة الدخول الحقيقية المتناقصة وتغيير بعض عاداتها الاستهلاكية التي تعودتها في العقد السابق. فالكثيرون من أفرادها شعروا بأنهم مضطرون إلى التفتيش عن مصدر دخل إضافي للحفاظ على شيء من المستويات التي كانوا قد اعتادوها في ماضي الزمان. ولكن الأغلبية منهم كانت قد احتازت لها على ضمانات معينة من قبل، كالملكيات العقارية الثابتة على وجه التخصيص، ولذلك فإن هذه المجموعة تمكنت من حماية نفسها من الفقر المدقع.

فهذه الحالة لم تكن بالحالة التي كان يعيشها الجيل الذي توظف لدى القطاع العام أول ما توظف خلال عقد الثمانينيات، ولا بحالة الموظفين ذوي المراتب الدنيا. وحتى لو كان المعلم الشاب لا يزال يتقاضى قرابة ٣٥ بالمئة أكثر من المراسل في إحدى الدوائر، فإن ظروف معيشتهما كانت تتزايد تشابهاً باطراد نظراً إلى أن أياً منهما ما كان بوسعه إعالة عائلة من دخله. ففي مطلع عقد

التسعينيات وصلت إلى ما تقديره ٤٠ بالمئة نسبة ذلك القطاع من الموظفين الوسط عند الدولة ممن كانت أجورهم أدنى من مستوى الكفاف. ولقد كان أفراد هذه الشريحة، على العموم، يعيشون إما مع ذويهم وإما مع بعض الأقارب الآخرين لأنهم كانوا لا يستطيعون دفع أجور سكناهم، أو كانوا يعيشون في تلك الأحياء المكتظة بالناس على تخوم مساكن فقراء المدن. ولئن كان عليهم إعالة عائلة، فإن وظيفتهم عند الدولة كانت بمنتهى البساطة مصدراً لدخل ثانوي ـ بغض النظر مرة ثانية عن الغنائم اللامشروعة ـ في حين أن المصدر الأساسي كان الجمع بين وظيفتين. وأما أولئك الذين كانوا لا يستطيعون العثور على وظيفة ثانية فكانوا لا يستطيعون حتى التيقن من قدرتهم على تأمين الضرورات الأساسية لعائلاتهم. فهم يشكلون ما يدعوه واتربري Waterbury «أصحاب الرواتب المتسولين»[٧٢] الذين يعتمدون على دعم الآخرين أو على ممارسة بعض الأشغال الطارئة أو على بيع الخردوات، أو حتى على تشغيل أبنائهم.

وهكذا فبين نهاية عقد الستينيات ونهاية عقد السبعينيات كانت الطبقات الوسطى المأجورة تشكل أكبر الشرائح على الجانب الرابح من جوانب عملية سريعة باتجاه التغيير الاجتماعي. وعلى الرغم من الفروق الكبيرة في ما يتعلق بالمنزلة الاجتماعية والدخل ضمن فئات هذه الطبقة، كان من الممكن اعتبار أفرادها أكبر مصدر في المدن لدعم النظام. ففي مطلع عقد التسعينيات كان الكثيرون من موظفي الدولة لا يزالون على التزامهم بالأهداف السياسية لحزب البعث، أي بالوحدة العربية وبنوع من أنواع الاشتراكية. بيد أن الطبقات الوسطى المأجورة لم تعد تشكل تلك الطبقة الاجتماعية التي توحد بينها، وإلى حد كبير، المصالح المشتركة والمنافع

المشتركة في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي. وإن الشريحة العليا من هذه الطبقة، التي تتألف من المتنفذين سياسياً والتي لم تتضرر تقريباً بالأزمة الاقتصادية في عقد الثمانينيات، بقيت على العموم قريبة من النظام ولها كل المصلحة في الدفاع عن موقعها وموقع النظام. وأما الشريحة الوسطى، باستثناء جيل الشباب منها، فكانت على خسارة اقتصادية متواصلة من دون أن تصل حد الفقر، ولذلك فإن أفرادها كان بمقدورهم أن يبرروا منطقياً أجزاء على الأقل من تلك الخسائر وأن يكشفوا عن استعدادهم، إلى حد ما، لفهم الحاجة إلى التقشف وأن يصدقوا بسذاجة تلك الحقيقة التي مفادها أن ردحاً من الزمن قد مر على سورية وهي تعيش فوق مستوى مواردها. إن الولاء للنظام، لدى هذه المجموعة، والرغبة الشديدة في الحفاظ على الاستقرار وضمان موقعها والدفاع عنه فضلاً عن شيء من الاستعداد للمساهمة في العبء الاقتصادي للبلد، أمور كلها مشوبة بالتذمرات حيال تقلص مستويات الاستهلاك تقلصاً موضوعياً ومشوبة بالقلق على الظروف السياسية عموماً. وهنالك اهتمام خاص بقلة المشاركة الفعلية والحرية السياسية وبتبرؤ النظام أيضاً، في كل الأمور إلا الخطابة، من الأهداف القومية والاجتماعية السامية لحزب البعث والدولة. وإنه من الواضح أن مثل هذا القلق من جانب موظفي الدولة صار يتزايد كلما تزايد انكماش المنافع الاقتصادية المتعلقة بموقعهم. ففي الوقت الذي كانت ترتفع فيه مستويات المعيشة بقي النقد للظروف السياسية أقل حدة بكثير. وعلى أرجح الظن أخذ النظام في الاعتبار هذه العلاقة بين الوضع الاقتصادي للطبقات الوسطى وبين ميلها للخضوع السياسي حين عمد النظام في عام ١٩٩٠ لزيادة رواتب أساتذة الجامعات، الذين صار العديدون منهم يجاهرون بانتقاد النظام علناً، زيادة خاصة لهم وحدهم دون سواهم. إن هذه

الشريحة الوسيطة من الطبقات الوسطى ذات الرواتب، ولا سيما ذلك الجزء الذي وظفته الدولة، صارت بالنسبة إلى النظام غير جديرة بالثقة بالشكل الذي كانت عليه في عقد السبعينيات.

ويبدو أن النظام قد فقد الكثير من مشروعيته وصدقيته لأسباب مماثلة لدى أدنى شرائح الطبقات الوسطى المأجورة. فالموظفون الذين لم تعد الدولة تنهض بأعباء حاجاتهم الأساسية قلما يمكن الاعتماد عليهم ليكونوا المدافعين المحتملين عن النظام المتربع على عرش السلطة. ففي غضون عقد الثمانينيات ثمة شرائح من البيروقراطية تحولت إلى تهديد محتمل للنظام. وفي عام ١٩٨٥ صدر مرسوم بتجميد التوظيف في معظم القطاع العام والإدارة الحكومية ـ والذي جرى رفعه تدريجاً فقط مع تحسن الظروف الاقتصادية كما حدث أواخر عقد الثمانينيات ـ وكانت له مبرراته المنطقية من الزاويتين السياسية والاقتصادية في آن واحد معاً، وذلك لأنه منع على الأقل نمو فئة من ذوي الولاء المشبوه ضمن البيروقراطية إبان أسوأ سنوات الأزمة الاقتصادية.

البورجوازية

بعد مرور ثلاثين سنة على «ثورة» البعث في عام ١٩٦٣، وعلى الرغم من قيام التأميمات في عقد الستينيات، برزت طبقة عالية أكثر عدداً وغنى من البورجوازية السابقة لعهد البعث. ولكن قلة المعطيات المناسبة تجعل من العسير تقدير عددها تقديراً دقيقاً. في مطلع عقد التسعينيات بمقدورنا أن نقدر أن نسبة عدد أفراد الطبقة العالية، أو البورجوازية، بما في ذلك المقاولون الزراعيون وكبار الملاك العقاريين، كانت نحو واحد بالمئة من مجمل السكان. وإن أبرز شريحة ضمن هذه الطبقة بدون أدنى شك هي تلك الشريحة

التي غالباً ما يشار إليها في سورية بنعت الطبقة الجديدة (al-tabaqa al -jadida) ألا وهي تلك الشريحة العليا من البورجوازية التجارية الجديدة في سورية[٧٣]. وعلاوة على ذلك فهنالك أيضاً بقايا البورجوازية السورية القديمة السابقة لعام ١٩٦٣، وبورجوازية صناعية جديدة، فضلاً عما يدعى بورجوازية الدولة[٧٤].

إن ما يقال عنه في هذه الأيام أنه البورجوازية القديمة هو تلك الطبقة من رجال الأعمال التي تتألف من بقايا وأبناء طبقة المقاولين التي كانت موجودة في سورية قبل عام ١٩٦٣. فمعظم هؤلاء الناس ينحدرون من ذلك الجزء الأقل بروزاً والأقل غنى في البورجوازية السابقة لعهد البعث. وهذه الطبقة كانت هي الطبقة الرائدة، اقتصادياً وسياسياً في آن واحد معاً، منذ الاستقلال. لقد تلقت أول صفعة لها بصدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ وأطيحت خارج الحكم على أيدي البعثيين في عام ١٩٦٣، وتلقت أقسى صفعة سياسية لها بصدور تأميمات أعوام ١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥.

وعموماً كان التجار أقل تضرراً من الصناعيين بمجيء التأميمات، إذ إن تجارتهم بقيت على قدم وساق مع أنهم قلصوا عملياتهم لردح من الزمن. ولكن بعد تسنم الأسد السلطة أعيد لهم دورهم على نطاق كبير. فعلى الرغم من أنهم كان عليهم أن يتنازلوا عن بعض مساعيهم للدولة ــ ولا سيما الصيرفة وتجارة الجملة بالقطن وغيره من السلع الزراعية الأساسية، واستيراد بعض السلع التي صارت تتاجر بها في تلك الآونة وكالات مختصة تابعة للقطاع العام من أمثال المؤسسة العامة للأعلاف أو المؤسسة العامة لتجارة الأدوية والعقاقير الطبية ــ فإن سياسات الانفتاح التي جاء بها الأسد

وبرامج التطوير الضخمة في عقد السبعينيات ونمو الطبقات الوسطى ذات الرواتب بعادات استهلاكها الجديدة، فتحت كلها فرصاً كبيرة مدرارة للربح أمام تجارتها.

وبما أن معظم المنشآت الصناعية الخاصة من أي حجم خضعت للتأميم في عقد الستينيات فإن عدداً قليلاً جداً من البورجوازية الصناعية في سورية كان بمقدوره الحفاظ على عمله. فالكثيرون منهم هجروا البلد للتو أو أنهم تخلوا عن الصناعة، وانتقلوا إلى التجارة أو إلى السمسرة أو غير ذلك من الأنشطة. وثمة عدد محدود من الصناعيين أقام منشآت جديدة صغيرة بعد التأميمات مباشرة، وبعضهم عاد إلى البلد، أو إلى الصناعة، بعد عام ١٩٧٠. وبعض أحفاد أولئك الناس المهاجرين في عقد الستينيات طفقوا يستثمرون بعض الأموال في سورية بدءاً من أواخر عقد الثمانينيات، وبالحصر منذ عام ١٩٩١ وفق بنود قانون الاستثمار الجديد.

ولما واصلت الدولة سياسات انفتاحها، وارتفع إنفاق القطاعين العام والخاص خلال عقد السبعينيات، ثمة مجموعات جديدة التحقت بركب البورجوازية القديمة وتفوقت عليها غنى وشأناً. فالانتماء إلى إحدى العائلات الوجيهة القديمة لم يعد بمثابة الضمانة الأساسية لعلو منزلة الطبقة البورجوازية. وعلى الرغم من أن بعض أفراد هذه المجموعات الجديدة كانوا قد بدأوا تسلقهم قبل حين من الزمن، إلا أنهم لم يتمكنوا من إحراز المواقع الاجتماعية الرفيعة التي لم يولدوا فيها إلا منذ عام ١٩٧٠ وحسب. وإن معظم الصناعيين الجدد ينحدرون من سلالة صغار الصناع المهرة أو البورجوازية التجارية، مع العلم بأن بعضهم ينحدرون من الطبقات الوسطى المأجورة.

وعلى غرار البورجوازية القديمة حين برزت خلال فترة الانتداب وبعد الاستقلال، استفاد هؤلاء الصناعيون الشباب، في عقدي السبعينيات والثمانينيات، من التقنيات الجديدة والسكان المتزايدين وتغيير عادات الاستهلاك وتعاظم القوة الشرائية على نطاق واسع، ولا سيما في عقد السبعينيات. وعلى نقيض البورجوازية الصناعية السورية زمن الاستقلال التي أنشأت، من جملة ما أنشأت، بعض الصناعات الأساسية كالكهرباء وتجهيزات مياه الشرب ومصانع الإسمنت وتكرير السكر وحلج القطن ومعامل حياكة النسيج، فإن الصناعيين الجدد حصروا نشاطهم كله تقريباً باستكمال تصنيع المواد الخفيفة لإنتاج السلع الاستهلاكية لاستخدام الطبقتين العليا والوسطى. فهذا التوجه كان عائداً بالأساس لسياسات التصنيع التي اعتمدها النظام والتي حددت، كما أشير آنفاً، نوعاً من تقسيم العمل بين القطاعين الخاص والعام حتى مطلع عقد التسعينيات. ولكن المتعهدين ما كان لهم أن يتذمروا إلا نادراً وذلك لأنهم كانوا يعتبرون أن فرص العمل المتاحة والمخصصة لنشاط القطاع الصناعي الخاص فرص طيبة.

إن تلك الشريحة من البورجوازية التي استفادت إلى أقصى حد من السياسات الاقتصادية التي انتهجها نظام الأسد، كانت تلك البورجوازية التجارية الجديدة في سورية، ولا سيما شريحتها العليا المعروفة بالطبقة الجديدة. فالمنبت الاجتماعي للبورجوازية التجارية الجديدة مغاير للمنبت الاجتماعي للطبقة الجديدة التي يحاول أفراد منها، بما تيسر لهم من ثراء جديد ومقدار معين من الوجاهة، أن يرفعوا من مقام تاريخ عائلاتهم بعض الشيء، ولكن الحقيقة تشير إلى أن القلة منهم تنحدر من الطبقة التجارية القديمة، في حين أن قسماً كبيراً منهم ينحدر من البورجوازية الصغيرة، وآخرون

ينحدرون من الطبقات الوسطى المأجورة، فضلاً عن أن بعضهم ينحدر من الوسط العسكري وحتى من أشباه البروليتاريا. وإن بروز هذه الطبقة الجديدة وثيق الارتباط بعاملين اثنين، أي بعلاقاتهم الشخصية مع بعض رجالات السلطة، وبارتفاع الإنفاق العام، حيث كان العامل الثاني مدراراً للربح الوفير للطبقة التجارية برمتها. فتقريباً كل ما كانت تطلبه الدولة وتشتريه، والقطاع العام ـ سواء أكان سلعاً استهلاكية للتوزيع من خلال شبكات مبيع التجزئة في القطاع العام، أم كان سيارات وآلات ومواد خام لصناعات القطاع العام أم مصانع جاهزة تماماً ـ كان يتيح الفرص أمام التجار والوسطاء واللاهثين خلف العمولة.

ولكن المقصود بهذا القول ليس التلميح إلى أن كل الصفقات التي عقدتها السلطات السورية أو القطاع العام كانت تنطوي على ممارسات فاسدة، إذ إن آلاف الأفراد من الطبقة التجارية في سورية كان بمقدورهم أن يستفيدوا من عقود مع الدولة، حتى دون مضاربات كبيرة. فتلك الطبقة التي من الممكن نعتها نعتاً صائباً بالطبقة الجديدة لا تتألف من أكثر من عدة مئات من الأشخاص الذين كانوا يدأبون، وما فتئوا، على عقد الصفقات الضخمة من خلال علاقاتهم، والذين كانوا يدخلون في أغلب الأحيان في شراكات سرية مع شخصيات مرموقة من الوسط البيروقراطي أو العسكري أو السياسي. وإن بعض أنشطتهم ـ كالتهريب والإتجار بالبضائع المهربة ـ أنشطة غير قانونية أو شبه قانونية، إذ إن الأساليب غير القانونية، أو المتسمة بالتحايل على القانون، يمكن بالطبع استخدامها لتسيير كل الأعمال التي لولا أساليبهم تلك لكانت أعمالاً قانونية تماماً، كتمثيل الشركات الأجنبية ذلك التمثيل الذي هو بحد ذاته أمر قانوني تماماً. وفضلاً عن التمثيل

والسمسرة فإن أفراد هذه الطبقة الجديدة يقومون بأدوار التجار والمتعهدين أيضاً، وقد يعمدون في ظل بعض الظروف المعينة لاستثمار أموالهم في مشاريع بميادين الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

إن أفراد الطبقة الجديدة ليسوا بتلك البساطة أكبر من بقية البورجوازية التجارية ولا هم أقل منها تدقيقاً للأمور. فالسمة الأساسية لهم تتمثل باعتمادهم على دولة تتحكم بأجزاء كبيرة من الاقتصاد الوطني دون أن تكون قادرة على تجاهل بعض الخدمات المطلوبة من لدن رجال الأعمال الخصوصيين، علاوة على أن بيروقراطيتها لا تخضع لأية رقابة ديموقراطية. وإن كل الأنشطة الأساسية للطبقة الجديدة كانت تمت بصلة إلى الدولة بطريقة أو بأخرى، مستغلة طبيعتها الفاشية. فالشيء الذي كان مصدر الشكاوى للمتعهدين الآخرين ـ أي تحكم الدولة بالقطع الأجنبي وبالواردات والصادرات والأسعار، وبكلمات أخرى، وصاية الدولة على مجمل الاقتصاد على الرغم من فوضى أنظمة الاستيراد ـ سمح لرجال أعمال الطبقة الجديدة بجني الأرباح التي ما كان بالإمكان جنيها في أنظمة حرية السوق. وبالنظر إلى علاقاتهم ونفوذهم كان بوسعهم أن يؤمنوا لأنفسهم إعفاءات خاصة واحتكارات وأشباه احتكارات.

فهذه العلاقة التكافلية بين الطبقة الجديدة والدولة وجدت أوضح تعبير قانوني لها في القطاع المشترك، أي، في تلك الشركات المساهمة ذات الإدارة الخاصة التي كان للحكومة أو للقطاع العام فيها حصة ضئيلة. وبوجود سلسلة من المزايا، كالإعفاء من القطع الأجنبي ومن أنظمة الاستيراد، يكون النجاح مضموناً تقريباً لأية

شركة تأسست في ظل ظروف أقلها تحكم الدولة بالاقتصاد جزئياً. وبما أن تأسيس شركات القطاع المشترك يشتمل ضمناً على الأموال العامة، يكون من غير الممكن إقامتها إلا بقانون، كالقانون الذي صدر بخصوص القطاع الزراعي المشترك وقانون الاستثمار رقم ١٠، أو بمرسوم صادر عن رئيس الوزراء. وهكذا فإن حظ المنافسة يتقلص إلى حد كبير. ومن أشهر تلك الشركات ذات القطاع المشترك، الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وشركة النقل، اللتان كانتا أول شركتين من هذا النوع وأصبحتا من ثم شركتين نصف احتكاريتين لقطاع معين من صناعة السياحة، حيث برز المؤسسان والمديران لهما، عثمان العائدي وصائب نحاس، على التوالي، أبرز شخصيتين من رجال أعمال الطبقة الجديدة في سورية في عقدي السبعينيات والثمانينيات. إن الامتيازات المتعلقة بالقطاع المشترك جعلت منه أداة مثالية للطبقة الجديدة لمتابعة وتغطية طيف عريض من الصفقات التي لم تكن قانونية بالضرورة، أو إن قسطاً من المهام الموكولة أصلاً للشركة المعنية لم يكن بدوره قانونياً بالضرورة أيضاً. وعلاوة على ذلك فإن القطاع المشترك عزز الروابط بين تلك الطبقة الجديدة والبيروقراطية وصار بذلك يشكل أداة استقطاب خاصة لكل شرائح البورجوازية السورية التي كانت مهتمة بإقامة تعاون وثيق مع الدولة.

إن البورجوازية السورية غير متناسقة لا في مظهرها ولا في موقفها حيال النظام. فالبورجوازية القديمة بما في ذلك جيلها الشاب يمكن أن يقال عنها، على العموم، بأنها محافظة اجتماعياً وسياسياً وتخفي في غالب الأحيان تحفظاتها على نخبة النظام ومنتبه الاجتماعي والمذهبي. وإن البورجوازية السورية القديمة، والصناعيين منها على وجه التخصيص، وبعض أفراد البورجوازية الصناعية

الجديدة يميلون إلى الظهور بأنهم أكثر معارضة للنظام وأقل رغبة في التعاون معه من الطبقة التجارية. فالكثيرون منهم يتذمرون سراً من أعباء الديكتاتورية والبيروقراطية، وينتقدون ما يعتبرونه انحياز الحكومة لمصلحة المساعي التجارية، كذلك فإنهم يحتجون على فوضى التبديل الدائم، والمتناقض في بعض الأحيان، بخصوص أنظمة التجارة والإنتاج والأسعار التي تجعل قرارات الاستثمار من أصعب الأمور. وأما البورجوازية التجارية في سورية فقد كانت، على النقيض من ذلك، سريعة نسبياً في التخلص من شعور الازدراء الذي كان يكنه العديد من أفرادها مبدئياً للبعثيين، وفي إخفائه تحت ستار المصالح الاقتصادية، في الوقت الذي كانت تبدي فيه ارتياحها للود الواضح الذي كشف عنه نظام الأسد حيال التجار، ولا سيما حيال أعضاء غرفة تجارة دمشق.

فالبورجوازية التجارية الجديدة عموماً، والطبقة الجديدة على وجه التخصيص، كانت من بين المستفيدين الأساسيين من تلك التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في سورية منذ مطلع عقد السبعينيات. لقد تحايلوا على الاستفادة من كل من الازدهار في عقد السبعينيات، ومن أزمة عقد الثمانينيات، ولو إلى حد ما. فتلك الأزمة سمحت، من ناحية أولى، للعديد منهم بالانخراط في مشاريع تجارية على أمس الارتباط بالأزمة، من مثل المتاجرة بالبضائع المهربة، وساعدت، من ناحية ثانية، في تحويل العقبات السياسية إلى تحرير اقتصادي تدريجي. وإن أفراد هذه البورجوازية التجارية الجديدة لا يشاطرون شرائح البورجوازية القديمة تلك التحفظات التي تكنها حيال نخبة النظام، لا بل وبدلاً من ذلك صاروا أحد الشركاء الأساسيين للنظام.

بورجوازية الدولة

إن نمو كل من التجارة الخاصة والصناعة الخاصة كان على ارتباط مباشر، كما أشير سابقاً، بتوسع وظائف الدولة والتوظيف فيها، ولا سيما بنمو الطبقات الوسطى المأجورة وطلبها للسلع الاستهلاكية. فعلى رأس جهاز الدولة برزت تلك الشريحة العليا التي للتو نأت بنفسها بعيداً، من منظور المنزلة الاجتماعية والاقتصادية، عن أولئك الناس الذين كانوا يشكلون الهيكل الرئيسي لذلك الجهاز. وإن هذه المجموعة العليا تتألف من أعلى أنساق الحزب والحكومة، أي، من القيادة القطرية لحزب البعث والمحافظين والوزراء الحكوميين ومعاوني الوزراء وأمناء فروع الحزب في المحافظات، ورؤساء المنظمات الشعبية، وأعلى المراتب في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن «المخابرات»، والمديرين العامين في القطاع العام. والعضوية في هذه المجموعة تستلزم في العادة ارتباطاً مباشراً برئيس الجمهورية. وإن عدداً كبيراً من أعضائها احتازوا لأنفسهم مراكز سياسية قوية، كذلك فإن الكثيرين منهم تمكنوا من حيازة تلك الثروة الشخصية ــ جراء استغلال مواقعهم وامتيازاتهم بشكل قانوني أو غير قانوني أو شبه قانوني ــ التي تنوف إلى حد كبير على الثروة الشخصية لأحد قدامى البورجوازيين في سورية. فالكثيرون منهم حصلوا، باستثناءات جديرة بالذكر إلى حد ما، على شهادات جامعية أو تخرجوا من الكلية العسكرية، كذلك إن معظمهم ينحدرون من الطبقات الوسطى التي تقيم في الريف وفي البلدات الصغيرة، حتى إن بعضهم ينحدرون من طبقة فلاحية صغيرة، فضلاً عن أن الأسد قد جند بعض أفراد البورجوازية الحضرية ضمن هذه المجموعة أيضاً.

يشار إلى هذه المجموعة هنا بأنها رأسمالية الدولة، على الرغم من أن هذا المفهوم موضع أخذ ورد كبيرين. فرأسماليات الدولة، كما أوضح جون واتربري John Waterbury، ما هي إلا طبقات وظيفية[٧٥]، أكثر مما هي تلك الطبقات التي يجب أن تحاول بالضرورة استيلاد نفسها بنفسها واستنساخ نمط الإنتاج الذي هي مدينة بوجودها له. وإن بورجوازية الدولة السورية، شأنها بذلك شأن مثيلاتها في بلدان أخرى عاشت تجربة تطور مماثلة، لا تستمد موقعها من الملكية الرسمية لوسائل الإنتاج لأنها «لم تولد في السوق بل نضجت ونمت في الدوائر الرسمية والثكنات»[٧٦]. فهي تحتكر السيطرة على القطاع الاقتصادي العام ولذلك صارت، بصرف النظر عن الملكية القانونية، المالكة الفعالة لوسائل الإنتاج الأساسية في ذلك البلد، وفي يدها اتخاذ القرار في ما يتعلق بتوزيع الفائض الناتج وتحت سيطرتها قسط هام من سوق العمل. وبما أنها تتربع على قمة هيكل السلطة السياسية، مهيمنة على وسائل الإعلام والإدارات الحكومية والأجهزة الأمنية، فإنها قادرة على الإتيان بتأثير عميق على التطورات الاجتماعية وفق مصالحها الخاصة هي.

وهنالك احتمال بسيط في أن تتحول هذه البورجوازية، أو شرائح منها، بالتدريج إلى تلك البورجوازية الحقيقية التي تمتلك، علاوة على سيطرتها على القطاع العام أو بدلاً من تلك السيطرة، حقوق ملكية قانونية لوسائل الإنتاج جراء استثمارها داخل بلدها، فضلاً عن إنفاقها بتلك البساطة، لقسط من الثروة التي كدستها لها. ولكن هذا الافتراض لا يوحي بوجود أية خطة لدى بورجوازية الدولة للإتيان بالتمويل الذاتي، فضلاً عن التمويل الجماعي نظراً إلى أنها لم تطور، هذا إن طورت أي شيء، إلا إدراكاً محدوداً

بمصلحتها الاجتماعية المشتركة[٧٧]. وإن أي تغيير يحدث فعلاً يحدث على الأرجح لأن بعض المعنيين من هذه الطبقة لا يجدون بديلاً أفضل لضمان موقعهم الاجتماعي الراهن في مستقبل قد يفقد فيه القطاع العام الشيء الكثير من أهميته، وقد يكون النظام فيه قد أصبح حكاية من حكايات الماضي. فسياسات التقشف المتواصلة التي سوف تزيد في تقليص الفرص أمام تكديس الثروات الخاصة من الموارد المالية العامة وأمام توفير الوظائف المدرارة للكسب الوفير بالنسبة إلى الأجيال القادمة، قد تطلق شرارة مثل هذه السيرورة. ولكن رسوخ العلاقات بين بورجوازية الدولة وبورجوازية القطاع الخاص سوف يخفف من تعرّض تلك العلاقات لزرع الألغام فيها جزئياً وتدريجاً. فمثل هذه السيرورة لن تكون فريدة من نوعها تاريخياً ـ إذ تأملوا مثلاً انحدار الكثير من البورجوازية القديمة في سورية من البيروقراطية العثمانية التي حولت سيطرتها على أراضي أملاك الدولة إلى حقوق ملكية خاصة ـ ولن تكون استثنائية أيضاً بالمقارنة مع دول أخرى في تلك المنطقة، كمصر على سبيل المثال[٧٨]. وإن العلامات الأولى التي تدل على إمكانية قيام مثل هذا التطور واضحة للعيان، إذ ليس إلا القلة من أبناء وبنات كبار المسؤولين السوريين سوف يباشرون، أو يخطر على بالهم أن يباشروا، مسلكاً وظيفياً مماثلاً لمسلك آبائهم، أي العمل في القطاع العام أو الإدارة أو الجيش. فالكثيرون من كبار الموظفين عند الدولة احتازوا لأنفسهم، كالضباط العسكريين، على أراضٍ وأنشأوا عليها مشروعات زراعية ولو بحجوم متفاوتة بعض الشيء[٧٩]. ومن الجدير بالذكر أن ممثلي بورجوازية الدولة، ممن أبناؤهم أو أقرب أقاربهم يستثمرون جهاراً في سورية ـ أو في لبنان ـ بمشروعات صناعية أو تجارية أو بمشروعات في ميدان الخدمات، لا يزال بوسع المرء أن يجدهم هناك ضمن أولئك الناس الذين

يحتلون أعلى المراكز السياسية، وضمن القادة العسكريين. وإن أفراد هذه المجموعة، على أرجح الظن، لا تساورهم إلا أقل المخاوف من احتمال تجاسر إنسان ما على الاستفسار عن مصدر رساميلهم. وفي الختام يمكننا أن نفترض أن شريحة كبيرة من بورجوازية الدولة قد استثمرت سراً أجزاء من ثروتها في مشروعات القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك فإن عدد أولئك الناس الذين يحولون ثروتهم إلى البلدان الأجنبية استعداداً لتأمين ملاذ آمن في الخارج، إن صار ذلك ضرورياً، ولتوفير عيش رغيد من الاستثمار في آن واحد معاً، عدد لا يستهان به.

٣ ـ الخاتمة: الهياكل الاجتماعية والتحالفات السياسية

الدخل والعمالة

منذ عام ١٩٧٠ تحول المجتمع الحضري في سورية باتجاه المزيد من الاستقطاب ولا سيما، توخياً لمزيد من الدقة، ذلك القسم من المجتمع الذي لا يعنى أساساً بالزراعة. وإن كلاً من نسبة الشريحة العليا والمتوسطة في الطبقات الوسطى الحضرية ـ أي البورجوازية الحضرية في سورية والمتعهدين من الطبقة الوسطى والشريحة العليا من الطبقات الوسطى ذات الرواتب ـ ونسبة الطبقات الدنيا قد زادتا زيادة طفيفة على حساب الشريحتين الوسطى والدنيا من الطبقات الوسطى. ولكن الأهم من هذا التراصف الناجم عن المنزلة الاجتماعية (التي من الممكن مثلاً اعتبار معلم مدرسة جزءاً من الطبقات الوسطى بناء على تلك المنزلة) يكمن في الفروق الحقيقية في الظروف المعيشية.

إن الفقر والغنى مفهومان نسبيان. فنحن نعتبر الناس الفقراء نسبياً

على أنهم أولئك الذين لا يستطيعون سد الحاجات الأساسية لأسرهم ـ من غذاء وكساء وسكن، علاوة على الحد الأدنى من النفقات للتعليم والطبابة ـ من الدخل الرئيسي للمعيل الرئيس. وقد يكون هنالك دخل إضافي من ممارسة عمل ثانٍ، من عمل أفراد آخرين في الأسرة، أو من معونة من أحد أفراد أسرة كبيرة، أو من ريع قطعة أرض عائلية في الريف. فالمعاش تحت خط الفقر، بهذا المعنى، يجب ألا يعني بالضرورة كون المرء عاجزاً عن تلبية معاش كفاف الأسرة، بل يعني عجزه عن إعالتها من دخله من عمله النظامي. إن أولئك الناس الذين ينطبق عليهم هذا التصنيف يقال عنهم في سورية بأنهم من ذوي الدخل المحدود. ومما لا شك فيه أن مثل هذا الدخل المحدود يستتبع عبئاً جسدياً ونفسياً، ويفضي في أغلب الأحيان إلى سوء التغذية، فضلاً عن أنه يفضي، في حالات كثيرة، إلى إخراج الأطفال من المدرسة بعد الصف السادس، لا بل وحتى قبل ذلك لكي يعملوا ويساهموا في دخل العائلة[٨٠]. ومع التسليم جدلاً بأن النظام العام للضمان الاجتماعي لا يمكنه حتى مجاراة متطلبات القانون، فإن مكافحة الفقر المطلق، بما معناه سوء التغذية وانعدام المسكن، ليست ممكنة إلا لأن العلاقات الاجتماعية التقليدية لا تزال قوية حتى الآن؛ إذ تجعل بإمكان المرء أن يعتمد على أحد أقاربه في أسرة كبيرة في حال المرض أو البطالة. ولكن العلاقات العائلية التقليدية وما يلازمها من تواكل قد تفككت بعض الشيء جراء التغييرات الاجتماعية الضخمة في عقدي الستينيات والسبعينيات، ولكنها استعادت، كأمر واقع، قوتها من جديد إبان الأزمة الاقتصادية في عقد الثمانينيات.

ففي مطلع عقد السبعينيات بدأ خط الفقر النسبي يشق طريقه

تقريباً بين الشريحتين الحضريتين الوسطى والدنيا، إذ كان صغار المستخدمين لا يزالون يعيشون فوق هذا الخط. وفي مطلع عقد الثمانينيات صار هذا الخط يفصل بين الشريحتين الدنيا والوسطى ضمن الطبقات المتوسطة، في حين أنه في مطلع عقد التسعينيات فصل فصلاً واضحاً بين تينك الشريحتين في الطبقات الوسطى، بعد أن تكاثر عدد أصحاب الرواتب المتسولين بين الموظفين المدنيين. إن نسبة أصحاب الدخل المحدود يمكن تقديرها بأنها زادت من أقل من ٦٠ بالمئة ضمن الناس الحضريين في عام ١٩٧٠ إلى قرابة ٧٠ بالمئة في مطلع عقد التسعينيات. فثمة نسبة تناهز ٧ بالمئة من الناس الحضريين كان من الممكن اعتبارهم من الأغنياء أو الميسورين حيث كان أقل من ربعهم ينتمون إلى الطبقات ذات الدخول المتوسطة. وهكذا فإن المسافة بين الطبقتين العليا والوسطى زادت زيادة معتبرة[٨١].

وعلى العموم شهد المجتمع السوري، بقسميه الحضري والريفي، نمواً كبيراً في طبقتيه العليا منهما وأكابر الطبقة الوسطى في غضون العقدين الممتدين بين عام ١٩٧٠ ومطلع عام ١٩٩٠. فنسبة الطبقات الوسطى زادت زيادة طفيفة، في الوقت الذي نقصت فيه نسبة الطبقات الدنيا نتيجة لمرونة الحركة والهجرة نحو الأعلى لدى عدد كبير من الشباب ذوي الخلفية الفلاحية الصغيرة، ولا سيما خلال عقد السبعينيات. إن الطبقة الفلاحية الصغيرة تناقصت بعدد مطلق وبشكل نسبي قياساً لمجمل السكان وذلك لأن عدداً كبيراً من الفلاحين كان قد تخلى عن الزراعة كمهنة أساسية له. وأما نسبة أولئك الناس الذين كانوا يعيشون على دخول محدودة، أو تحت خط الفقر النسبي، فإنها تناقصت خلال عقد السبعينيات ـ كنتيجة أساساً لتوسع القطاع العام ـ

ولكنها تزايدت من جديد خلال عقد الثمانينيات. وفي مطلع عقد التسعينيات كان أولئك الناس الفقراء نسبياً يشكلون نحو ٧٠ بالمئة من مجمل السكان[٨٢]. فالفجوة بين الأثرياء والفقراء أصبحت أكبر من ذي قبل، نظراً إلى أن الأجور والرواتب وأسعار المشتريات الزراعية ظلت بعيدة جداً خلف المعدل الإجمالي للتضخم خلال عقد الثمانينيات. وعلى الرغم من انعدام المعطيات الدقيقة، فليس هنالك ثمة شك في حدوث إعادة توزيع الثروة على نطاق واسع من كسبة الأجور والرواتب إلى أصحاب الأملاك[٨٣].

وخلال عقد السبعينيات زادت نسبة الأجراء بالقياس إلى مجمل الطبقة العاملة زيادة محترمة من قرابة ٤٢ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٥٥ بالمئة عام ١٩٨١، وذلك كي تجعل ذلك التطور الذي نشأ في عقد الستينيات سرمدياً. وأما في العقد التالي فقد بقيت تلك النسبة جامدة تقريباً متأرجحة تقريباً نحو ٥٦ بالمئة، جموداً يعود بالأساس إلى التجميد الجزئي للتوظيف في قطاع الدولة بعد عام ١٩٨٥. وإن تزايد الأجراء يعكس أن علاقات الإنتاج الرأسمالية صارت تتزايد عموماً على حساب علاقات الإنتاج السابقة.

وعلى الرغم من أن أحد الأهداف الاجتماعية الرئيسية لحزب البعث كان، من خلال الإصلاح الزراعي، خلق عدد كبير من المزارع العائلية التعاونية المنظمة التي كان من المفروض أن تشكل بعدئذ الأساس لتطور زراعي لا رأسمالي، بيد أن السياسات الزراعية الفعلية لم تتمكن من توفير الإطار الكفيل بأداء ناجح من قبل تلك التعاونيات، ولا لوجود آمن لتلك الحيازات الفلاحية

الصغيرة. فالكثيرون من صغار الفلاحين إما تنازلوا عن استقلالهم وإما هجروا الزراعة نهائياً، أو أنهم حولوا بقاع أراضيهم الصغيرة إلى مصادر دخول ثانوية. وهكذا فإن صورة الزراعة السورية صارت تستسلم رويداً رويداً لهيمنة تلك المزارع ذوات الحجوم المتوسطة والكبيرة التي بدأت تستخدم مزيداً من رأس المال وقليلاً من الأيدي العاملة على نحو أكثر مما كان عليه الواقع من قبل، ولسطوة تلك الشركات الزراعية التعاقدية ذوات الحجوم المختلفة بتأجير آلاتها وعمالها للفلاحين، فضلاً عن أولئك الناس من كبار المستثمرين الزراعيين، وعن ذلك العدد ـ منذ أواخر عقد الثمانينيات ـ من الشركات الزراعية المساهمة. وهكذا جاءت النتيجة لتتمثل بانحدار شريحة كبيرة من جمهرة الفلاحين إلى مستوى البروليتاريا، وبازدياد إنتاجية العمل الزراعي، وبندرة فرص العمل في ميدان الزراعة.

وعلى النقيض من ذلك، وخلال عقد السبعينيات على وجه التخصيص، تزايدت فرص العمالة في قطاع الخدمات، وعند الدولة بالأساس، وفي القطاع الصناعي الحكومي الحديث. وأما القطاع الصناعي الخاص فما بدأ بالنمو على نحو أسرع من قطاع الصناعات الحكومية إلا منذ منتصف عقد الثمانينيات. لقد استخدم القطاع العام في الصناعات التحويلية نحو ٤٠ بالمئة من مجمل العمال المأجورين، وفي عام ١٩٨١ زادت تلك النسبة إلى نحو ٥٠ بالمئة، ولكن تقديرها في عام ١٩٩١ كان نحو ٤٥ بالمئة أو ما يقارب ذلك.

وضمن القطاع الخاص كانت المنشآت الكبيرة تتزايد، كما أشير سابقاً، قياساً إلى المنشآت الأخرى. ولكن القطاع الخاص محكوم،

على أية حال، بالمنشآت الصغيرة التي يعيش أصحابها في قلبها على الدوام. وإن بعض هذه المنشآت الصغيرة صارت تعتمد عملياً على بياعي الجملة الذين يستوردون بشكل قانوني أو لا قانوني المواد الخام، والذين يسوقون في الوقت نفسه منتجات هذه الشركات الصغيرة. ولقد كان الأمر على هذه الشاكلة منذ أن بدأت الدولة، في مطلع عقد الثمانينيات، تمتنع عن توفير القطع الأجنبي لواردات أصحاب المصانع الخاصة، وتقلص استيراداتها هي من المواد الخام لتوزيعها على القطاع الخاص.

وعلى العموم فإن نسبة أولئك الناس الذين يملكون وسائل الإنتاج تقلصت إلى حد كبير، إذ كانت، باستثناء وسائل الإنتاج التافهة كصندوق ماسح الأحذية، نحو ١٩ بالمئة في بداية عقد التسعينيات، في حين أنها كانت أكثر من ٣٧ بالمئة قبل عشرين سنة خلت.

فبعد ذلك التوجه العارم باتجاه المساواة في عقد الستينيات صارت الفروق الطبقية على أوضح ما يكون خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وذلك بالنظر لتقهقر أهمية علاقات الإنتاج التقليدية تقهقراً تدريجياً ساهم في نشوء هذه الظاهرة. ولكن على الرغم من ذلك فإن وعياً طبقياً طفيفاً برز في صميم الطبقة العاملة، أو عند أشباه البروليتاريا، أو لدى جمهرة صغار الفلاحين، وعياً يعود جزئياً إلى التبذير الذي تعرضت له كل طبقة من هذه الطبقات، ويعود جزئياً أيضاً إلى الحقيقة التي مفادها أن الفواصل الطبقية ـ جراء سرعة التغيير الاجتماعي ـ صارت تضرب جذورها في قلب العائلات.

الجدول III/٢: البنية الاجتماعية السورية

	١٩٧٠		١٩٨١		١٩٩١	
	١٠٠٠	٪	١٠٠٠	٪	١٠٠٠	٪
الطبقة العليا						
كبار الملاكين والمتعهدون/المقاولون الزراعيون، والبورجوازية الصناعية والبورجوازية التجارية والطبقة الجديدة، وبورجوازية الدولة	١٠	٠,٦	٢٠	٩	٤٠	١,١
الطبقات الوسطى						
متعهدو/مقاولو الطبقة الوسطى (المستخدمون للأجراء)	٤٠	٢,٤	٨٠	٣,٤	١٦٠	٤,٣
فلاحو الطبقة الوسطى	١٧٠	١٠,٠	١٤٠	٦,٠	١٣٠	٣,٥
البورجوازية الصغيرة (المستقلون وغير الموظفين للأجراء)	١٠٠	٥,٩	١٤٠	٦,٠	٢٥٠	٦,٧
الطبقتان العليا والوسطى من الطبقات المتوسطة الكاسبة للأجور	١١٠	٦,٥	٢٨٠	١١,٩	٤٨٠	١٢,٩
الطبقة الدنيا من الطبقات الوسطى الكاسبة للأجور	٥٠	٢,٩	٩٠	٣,٨	١٦٠	٤,٣
الطبقات الدنيا						
الطبقة العاملة	٤١٠	٢٤,١	٨٣٠	٣٥,٣	١٣٠٠	٣٤,٩
أشباه البروليتاريا (الريفية والحضرية)	١٠٠	٥,٩	٢٢٠	٩,٤	٥٥٠	١٤,٨
صغار المزارعين	٢٧٠	١٥,٩	١٥٠	٦,٤	١٤٠	٣,٨
العمال الزراعيون غير المأجورين	٣٠٠	١٧,٦	٣٠٠	١٢,٨	٣٦٠	٩,٧
العمال الزراعيون المأجورون	١٤٠	٨,٢	١٠٠	٤,٣	١٥٠	٤,٠
المجموع	١٧٠٠		٢٣٥٠		٣٧٢٠	

ملاحظة: كل المعطيات والتقديرات تشير إلى الأفراد الناشطين اقتصادياً، بما في ذلك الجهاز العسكري(٨٤)

المصادر: إحصاء السكان في عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ ـ الإحصاءان الزراعيان في عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ ـ خلاصات إحصائية ١٩٧٠ ـ ١٩٩٢، مسح صناعي لعام ١٩٧٠، مسح القطاع الصناعي الخاص للأعوام ١٩٨٣،١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٠. المنشآت الصناعية لعام ١٩٨١ (كلها من منشورات ج. ع. س.، الدائرة المركزية للإحصاء، الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، الاتحاد العام لنقابات العمال، المجلس الأعلى لشركات بناء القطاع العام، وزارة الصناعة، المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية، الميزانية العسكرية في سنوات عدة).

وأما الموقع الطاغي الذي تحتله الدولة في المضمار الاقتصادي/ الاجتماعي فيزيد الطين بلة على ضمور الوعي الطبقي والسلوك الطبقي الذي يستوجبه هذا الوعي لدى العمال والفلاحين. وبما أن الدولة أكبر واحد بين أرباب العمل وأكبر شار لمعظم الإنتاج الزراعي فإنها تشكل جزءاً من علاقات الإنتاج الزراعي. فالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للعمال والفلاحين يجب التعبير والدفاع عنها ضد الدولة لا ضد «vis-à-vis» طبقة خاصة من المتعهدين. ولكن بما أن اتحاد العمال واتحاد الفلاحين ملتزمان بمصالح الدولة والنظام بما يخدم على الأقل مصالح أعضائهما، وبما أن التبذير والتفرد لا يزالان أيضاً سمة من سمات الطبقات الوسطى الكبيرة والمستقلة، فإن صناع السياسة ليس عليهم أن يخشوا قيام أي عمل جماعي ذي أهمية من جانب أي من هاتين المجموعتين.

البنى الطبقية والأساس الاجتماعي للنظام

منذ أن تسلم البعث السلطة في عام ١٩٦٣ تعرض للتغيير كل من الأساس الاجتماعي للقيادة السياسية في سورية وموقف مختلف الفئات الاجتماعية من النظام. فالبعث الثوري في عقد الستينيات وجد أعرض قاعدة له في الريف، كذلك، معظم الضباط الذين

كانوا يقودون مسيرة الحزب كانوا من أبناء الطبقة الفلاحية المتوسطة لا الصغيرة، علاوة على أن الحزب كان يجد له مصدراً هاماً من مصادر الدعم في الطبقة الفلاحية الصغيرة وفي الطبقة التي لم يكن واحدها يملك شبراً من الأرض، كما كان له أساس ضيق وفعال ضمن النخبة المثقفة الحضرية[٨٥].

وبعد مضي ثلاثين سنة على تسلم حزب البعث السلطة بقيت الطبقة الفلاحية الوسطى تشكل المصدر الثابت لدعم النظام. لقد صار هؤلاء الفلاحون على مقدار نسبي من الشراء واحتلوا مراكز اجتماعية ومادية مأمونة، ووجدوا سبيلهم العريض إلى التكامل في هياكل النظام ولا يزالون يشكلون الأساس الهام لتجديد شباب النظام، لا من خلال الجيش دون سواه، لا بل ومن خلال اتحاد الفلاحين وجهاز الحزب في الوقت نفسه. وأما الطبقة الفلاحية الصغيرة فإنها، على نقيض الطبقة السابقة، فقدت وزنها لأن الكثيرين من أفرادها هجروا الزراعة كمهنة أساسية لهم على الأقل. وأما أولئك الناس الذين لا يزالون يكسبون رزقهم من الأرض التي امتلكوها أو حازوها من خلال الإصلاح الزراعي أصلاً فليسوا بالتأكيد معارضين للنظام، ولكن دعمهم فاتر بعض الشيء ومشوب بعنصر قوي من عدم الثقة بالدولة والحزب واتحاد الفلاحين الذي يطرح نفسه لهذه المجموعة على أنه وسيلة لإنجاز سياسات النظام أكثر مما هو منظمة للدفاع عن مصالحها[٨٦].

وأما بروليتاريا الريف وأشباه بروليتاريا المدن فإنهم، بالإجمال، يفتقرون إلى أي توجه سياسي، بيد أن ثمة شرائح من هاتين الطبقتين على ارتباط بالنظام، أو ببعض شخصياته المرموقة من خلال الروابط العشائرية أو الطائفية التقليدية. وإن بروز الحركات

المحلية من قبل الفلاحين الذين لا يملكون شبراً من الأرض، لاحتلال أو محاولة احتلال أراضي كبار الملاكين القدامى أو الجدد، فليس من الممكن استبعادها نهائياً[٨٧]. ولكن النظام، حين دمج الفلاحين الذين لا يملكون شبراً من الأرض في صلب اتحاد الفلاحين، احترس ضد بروز أية حركة احتجاج ريفية نقابية.

وفي ما يتعلق بأشباه بروليتاريا المدن فإنهم سيسعون على الأرجح لبلوغ حلول ومكاسب فردية، لا لبلوغ نقائضها الجماعية. فبروز حركة منظمة تصبو إلى تحسين ظروف هذه الطبقة لأمر بعيد الاحتمال، كذلك إن قيام حركة عفوية تشاغب مطالبة بالخبز أمر خارج إطار الخيال إلا إذا تدهور الوضع الاقتصادي تدهوراً يجعل الخطر يحيق بتوفير أبسط المواد الغذائية الأساسية للأحياء الشعبية الفقيرة. وبشكل واضح تيقن النظام من أن سياسات التقشف يجب ألا تبلغ مبلغاً أكثر من اللزوم، كذلك فإنه تمكن حتى الآن، وعلى الدوام، من أن يتفادى الانهيار المطلق للمؤن الأساسية. فما بدا على نقصان الخبز في بعض الأيام أنه يكاد أن يضع البلد على حافة اندلاع القلاقل الشعبية السائبة إلا في ربيع عام ١٩٨٨ يوم كانت الأزمة الاقتصادية في أسوأ أطوارها[٨٨]. وإن من الممكن، في ظل ظروف معينة، تعبئة أشباه البروليتاريا ضد النظام من قبل الحركات السياسية/الدينية، كما كانت عليه الحال في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢.

فخلال عقد الثمانينيات خسر النظام الشعبية والمساندة في أوساط الطبقة العاملة والطبقات الوسطى المأجورة، ولا سيما في أوساط الطبقة المثقفة. فهذه المجموعات استفادت من توسع الدولة والقطاع العام في عقدي الستينيات والسبعينيات، وعاشت حلاوة التقدم

الشخصي اجتماعياً واقتصادياً. ولقد كان مثل هذا التقدم هو الحالة السائدة حتى بالنسبة إلى العمال الصناعيين الذين ما كان بوسعهم إعالة عائلاتهم من دخل عملهم الصناعي وحده، باعتبار أن العديدين منهم كانوا يعتمدون على شيء من الدخل الإضافي من الزراعة. فهاتان المجموعتان كانتا تشكلان، حتى منتصف عقد السبعينيات، قاعدة دعم قوية للنظام، لا بل وحتى الطبقات الوسطى المأجورة كانت قاعدة أعرض للنظام مما كانت إياه الطبقة العاملة. فهذه الطبقة الثانية كانت متبعثرة جزئياً على عدد لا يحصى من المشاغل العائلية الخاصة، حيث كان أفرادها يشاطرون أرباب أعمالهم، إلى حد ما، مواقفهم المحافظة، في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون والناصريون يجدون لهم قاعدة قوية بين أولئك الناس العاملين في القطاع الصناعي الحديث. وبما أن كلتا هاتين المجموعتين ذاقتا مرارة خسائر دخل حقيقية خلال عقد الثمانينيات، وتفاقم لديها السخط على سياسات النظام، كان على النظام أن يتأكد من أنه لم يعد بوسعه الاعتماد على هاتين الطبقتين ذلك الاعتماد المطلق. ومن هذا المنطلق تضاءلت مصلحة النظام في توسيع القطاع العام أكثر مما كان عليه، لا بل وتضاءلت مصلحته أكثر مما سبق في توسيع الإدارة الحكومية.

وعلى النقيض من ذلك تمكنت القيادة السياسية لسورية من تحسين موقعها ضمن كل من البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الكبيرة سواء بسواء، ولا سيما ضمن أوساطهما التجارية. بيد أن البورجوازية السورية لا يمكن اعتبارها أساساً صلباً لدعم النظام، ولا ذلك الأساس المتين الذي يمكن التعويل عليه. وعلى أية حال فإن من الممكن الافتراض أن مصلحة هذه الطبقة في الحفاظ على الاستقرار وفي صيانة العلاقات الاقتصادية/السوسيولوجية القائمة

صارت تطغى باطراد على الرغبة في التغيير السياسي بالشكل الذي كان يخفيها فيه بعض أفراد تلك الطبقة. وحتى قوى المعارضة الإسلامية المحافظة لن تكون قادرة على الاعتماد على الدعم المطلق من تلك البورجوازية. ولئن كان يبدو أن قوى المعارضة ليس أمامها إلا فرصة محدودة لإسقاط النظام فإن البورجوازية سوف تفضل بالتأكيد محاباة النظام القائم والحفاظ عليه. فلقد كان هذا الموقف واضحاً خلال القلاقل التي حدثت بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٢ حين لم يلتحق سوق دمشق بركب المعارضة التي كانت بقيادة إسلامية. وهنالك تعاطف كبير مع القضايا الإسلامية كتعبير حقيقي عن المحافظة الاجتماعية بين صفوف البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة في سورية. ولكن لديها حتى مصلحة أكبر في الحفاظ على العلاقات التجارية والسياسية مع الغرب وفي تحسينها أيضاً، علاوة على أن البورجوازية صارت على حذر من الحركات الإسلامية، وليس من المحتمل لها أن تساند أية حركة قد تلقي البلد في حمأة الفوضى السياسية. ولذلك فإن البورجوازية سوف تفضل إعادة الصبغة الإسلامية، حتى على يدي أحد العلويين إن اقتضت الحاجة، وتوجهاً عاماً باتجاه القيم والعادات المحافظة، على أية اندفاعة ثورية ظاهرية نحو الإسلام.

وفي ما يتعلق بالبنى الطبقية، فإن القاعدة الاجتماعية للنظام صارت أضيق من السابق في عقد الثمانينيات. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن القاعدة الاجتماعية للنظام ـ أو لأية معارضة ـ ليست في موضع تقرير البنى الطبقية وحدها، فضلاً عن أن سياسات النظام لا تعكس بالضرورة بنية قاعدتها الاجتماعية. فالعلاقات الاجتماعية التقليدية لا تزال تؤدي دوراً هاماً وتحدد أبنية الولاء، وأبنية السياسة ولو إلى حد ما. وبما أن الدولة أهم عامل من عوامل التغيير

الاجتماعي نفسه، فإنها تتمتع بمقدار وافٍ من الاستقلال عن قاعدتها الاجتماعية. ومع ذلك فإن البنى الطبقية تؤثر في مختلف الزمر الاجتماعية، وهي تواصل ملاحقة مصالحها الخاصة، ولذلك فهي بدائل هامة في توازن القوى الكامن خلف القرارات السياسية.

الهوامش

(١) إن القانون السوري حول العلاقات الزراعية (القانون رقم ١٣٤/في ٤ أيار عام ١٩٥٨)، الذي يحدد عدة أشكال مختلفة للإنتاج والمحاصصة، يعتمد اعتماداً كبيراً على علاقات الإنتاج الريفية التقليدية. فالشريكان يتشاطران العمل أو الأرض أو التمويل (بما في ذلك الآلات أو المضخات)، أو أي مركب من هذه العوامل. فكل شريك له الحق بحصة معينة من المحصول عوضاً عن العوامل التي يساهم بها، وتكون تلك الحصة بنسب مئوية متفاوتة طبقاً للعادات المحلية والظروف الطبيعية ونوعية المحصول المزروع. فعلاوة على عقود المحاصصة التي ينظمنها القانون رقم ١٣٤، من الممكن تأجير الأرض على أساس نقدي. فأمثال عقود الإيجار هذه خاضعة للقانون المدني. إن القانون رقم ١٣٤ حول العلاقات الزراعية حسّن إلى حد كبير موقع الفلاحين المحاصصين. ولكن على الرغم من ذلك فإن الفلاح الذي لا يساهم إلا بجهده عليه أن يترك القسط الأعظم من المحصول لصاحب الأرض. بيد أن ذلك القانون زاد المصاعب أمام أصحاب الأراضي إن أرادوا التخلص من الفلاحين المحاصصين، إذ إنه جعل القرارات الأحادية الجانب من قبل أصحاب الأراضي أموراً غير مشروعة. ففي تلك الحالة يجب على أصحاب الأراضي أن يدفعوا تعويضات على الأقل إذا ألغوا عقود المحاصصة، كذلك إن تلك التعويضات يجري تحديدها بواسطة لجان التحكيم التي تحابي الفلاحين على العموم.

(٢) أو أي مركب غيره. راجع بمزيد من التفاصيل: محمد حصري في «**تأثير الاقتصاد الاجتماعي على الإصلاح الزراعي في سورية ــ الجدول ١٠**».

(٣) مقابلات الكاتب في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق. حول إنجاز الإصلاح الزراعي راجع مثلاً ميترال Metral في «**الإصلاح الزراعي**»، الصفحة ٢٩٨ وما يليها، وبوعلي ياسين في «**علاقات الإنتاج في الريف السوري بعد تنفيذ الإصلاح الزراعي**»، الصفحة ٣٧٤ وما يليها، وفيلونيك Filonik في «**صعوبات الزراعة السورية الحديثة**»، الصفحة ٤٠.

(٤) راجع فيلونيك Filonik في «**صعوبات**» ١٩٨٧، الصفحة ٤٣، وهينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**»، الصفحة ٩٨. وثمة كاتب سوري يعطي رقماً عالياً مقداره ٢٥٠,٠٠٠ عائلة فلاحية لا تزال بدون ملكية أرض: خضر زكريا في «**التركيب الاجتماعي للبلدان النامية**»، صفحة ٣١٠.

(٥) المرسوم التشريعي ١٤/٣١ أيار ١٩٨٠. لقد كانت سقوف الملكية تتفاوت وفق نوعية الأرض ومقدار هطل المطر ونمط السقاية. فالحد الأعلى للملكية ذات المئتي هكتار كان لا ينطبق إلا على الأرض المروية بماء المطر في المحافظات الشرقية. والسقف الأعلى للأرض المروية بماء المطر في المناطق التي يزيد فيها هطل المطر على ٥٠٠ مم، مثلاً، تحدد بـ ٥٥ هكتاراً، كذلك إن سقف ملكية الأرض في المحافظات الشرقية المروية بمياه الآبار تحدد بـ ٤٥ هكتاراً، وهكذا دواليك.

(٦) لقد جاء هذا على لسان وزير الزراعة في إجابة عن استفسار أحد البرلمانيين. راجع صحيفة **البعث**، ١٩ أيار ١٩٨٧. وبما أن ذلك القانون لم يطبق بالقوة وبشكل صارم فإن عدداً كبيراً من الملاكين كان بمقدورهم التملص منه.

(٧) إن الإحصاءات الزراعية السورية لا تعطي صورة دقيقة عن توزيع الأرض في ضوء حقوق الملكية القانونية. وإن أكبر ما يمكن أن يعرفه المرء من الإحصاءات هو أن الحيازات التي توزعت كانت بنسبة ٥٠ بالمئة، تزيد أو تنقص قليلاً، من مجمل أراضي الملاكين وهذه المعطيات لا توفر إلا معلومات تقريبية عن توزيع الملكيات القانونية. وفي الواقع ففي سورية، وفي غيرها من الدول العربية، حقوق التملك، أي الحيازة، أكثر أهمية لتحديد علاقات الإنتاج الزراعية والقوة من حقوق الملكية القانونية فعبر التاريخ كانت الأرض على الأغلب عبارة عن ملكية شرعية للسلطان، أو كانت ملكية عامة، في الوقت الذي كانت فيه المسألة الهامة تدور حول الشخص الذي له حق التصرف بها. فقانون الإصلاح الزراعي حدد السقوف العليا للملكيات القانونية، لا للحيازات. إن الحيازات الكبيرة، التي تزيد على ٣٠٠ هكتار، يمكن إذاً أن توجد قانونياً حتى بعد تنفيذ الإصلاح الزراعي. فكل المعلومات عن توزيع الأرض محسوبة بناء على

أساس (ج.ع.س)، المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١» معلومات الإحصاء الزراعي ـ المرحلة الأولى: معلومات أساسية في الجمهورية العربية السورية (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٢)، و(ج.ع.س) المكتب المركزي للإحصاء ١٩٨١، معلومات الإحصاء الزراعي (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٨٦)، ١٤ مجلد.

(٨) من بين أغنى الملاكين السبعمئة كان هنالك أربعمئة يتمتعون بحقوق تملك قانونية كاملة في أراضيهم. فحيازات هذه الزمرة كانت وسطياً ٦٢٥ هكتاراً لكل ملاك. ومع الأخذ في الاعتبار أن الحد الأعلى، ٢٠٠ هكتار، كان من الممكن امتلاكه قانونياً إن كانت الأرض المقصودة ممطورة وواقعة في المحافظات الشرقية من سورية وحسب، في حين أنه في كل الحالات الأخرى كانت السقوف المفروضة على ملكية الأرض أدنى من الرقم السابق، ما يجعلنا نفترض أن عدداً أكبر من أولئك الأربعمئة كانوا يحتفظون بملكيات عقارية تزيد على السقوف القانونية. هذا الافتراض يجد له ما يعززه لدى الموظفين المدنيين ممن كانوا منهمكين بمصادرة الأراضي وتوزيعها. المصدر: الإحصاء الزراعي ١٩٨١، الجداول ٢٦ في المجلدات ١ ـ ١٤.

(٩) الاستثناء اللافت للنظر كان مشروع الغاب الواقع غربي حماه. ففي هذه المنطقة التي كانت سبخة في السابق، كانت السقاية من تنظيم هيئة حكومية أقيمت لإدارة المشروع. وعلاوة على ذلك كان بعض الفلاحين يستفيدون من مشاريع الري على الفرات وفي غيرها من الأمكنة الأخرى خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. راجع غونتر مايير في «**التحول في أشكال الحياة وفي أشكال الاقتصاد السوري**»، وفرانسوا ميترال في «**الدولة والفلاحون في سورية: نظرة محلية على مشروع ري حكومي**».

(١٠) إن الخطط الزراعية تخضع سنوياً لعملية انقلاب عاليها سافلها بدءاً من المجلس الأعلى للزراعة نزولاً إلى الهيئات المحلية والجمعيات التعاونية. وتحدد تلك الخطط المقدار المعين لمحصول ما الواجب زراعته في كل وحدة مخصصة. كذلك إن القروض من المصرف التعاوني الزراعي تخضع لتنفيذ خطط الإنتاج الزراعية. وإن معظم هؤلاء المنتجين يحاولون التملص من هذه الخطط ولو جزئياً على الأقل، ولكن التعاونيين

وأصحاب الحيازات الصغيرة ليس بوسعهم الإقدام على ذلك. عن نظام تخطيط الإنتاج الزراعي المركزي، راجع هانز هوب فينغر Hans Hopfinger في «الحياة الزراعية الخاصة والعامة في سورية»، الصفحة ٤٠ وما يليها.

(١١) كانت هذه المحاصيل تتألف من الحبوب والبقول والبازلاء والتبغ والشمندر السكري والفول والقطن والحرير والذرة، أي أهم المحاصيل المدرارة للنقد، وفي الوقت نفسه، تلك المحاصيل المحلية الضرورية كغذاء أساسي للفقراء: كالخبز (من الحبوب) والشاي الحلو (من السكر). وفي حالة كلا هذين المحصولين، فإن أية حكومة لها مصلحة في استبقاء أسعار المشتريات منخفضة.

(١٢) الاتحاد العام للفلاحين (اتحاد الفلاحين)، «المؤتمر السادس للفلاحين، دمشق، ٨ آذار ١٩٨٦» (دمشق، ١٩٨٦)، الصفحة ٦٨ وما يليها.

(١٣) (ج.ع.س)، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الملخص الإحصائي السنوي ١٠٨٥ (دمشق، بلا تاريخ، ١٩٨٧، الجداول III وما يليها، «الملخصات الإحصائية السنوية (١٩٨٨)» (دمشق، بلا تاريخ، ١٩٩٠)، الجدولان ١٢٦ و١٢٨.

(١٤) راجع رابو Rabo في «**التغيير على الفرات**»، الصفحة ٥٠ وما يليها، وميترال Metral في «**الدولة والفلاحون**»، الصفحة ٣٤٨، ومايير في «**الحياة الريفية وأشكالها الاقتصادية**»، الصفحة ٧٦ وما يليها، وراجع هوب فينغر في «**الحياة الزراعية الخاصة والعامة في سورية**»، الصفحة ٨٠.

(١٥) هينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**»، الصفحة ١٥٣ وما يليها يؤكد أن أسعار المشتريات كانت تترك وسطياً هامشاً للربح على الأقل في غضون عقد السبعينيات، بغض النظر عن الظروف المختلفة لأغنياء الفلاحين وفقرائهم. ولكن صغار الفلاحين كان من المحتمل لهم أن يحصلوا على عوائد أدنى نسبياً من عوائد كبار المنتجين. فصورة أكثر تفصيلاً بهذا الخصوص رسم هوب فينغر في «الحياة الزراعية الخاصة والعامة في سورية، الصفحة ١٠٢ وما يليها والصفحة ٢٠٤ وما يليها. فهوب فينغر يقدم أمثلة عديدة عن الفلاحين والبيوتات الفلاحية من

منطقة واحدة تحرث حيازات من حجوم مختلفة. وبتقدير حسابات فعلية عن التكلفة/الدخل يبرهن على أن صغار الفلاحين خاضعون لتخطيط زراعي مركزي قلما يتيح لهم أن يقوموا بأودهم من زراعتهم.

(١٦) راجع بو علي ياسين في «**علاقات الإنتاج**»، الصفحة ٣٧١ وما يليها، ومايير في «**الحياة الريفية وأشكال الاقتصاد**» الصفحة ١٩٤ وما يليها، وفيلونيك Filonik في «**صعوبات**»، الصفحة ٤٩ وما يليها، وهينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**» الصفحة ٩٥، وبعض التقارير الواردة بين الحين والحين في الصحافة السورية، مثلاً بشار المجلي في «**ما حكاية الأرض والفلاح في عين العرب؟**»، في صحيفة **الثورة** ٢٣ أيار عام ١٩٨٨.

(١٧) بعد تسلم الأسد السلطة راجعت الحكومة بعض حالات الملاكين الذين ادعوا أن المصادرة تناولتهم بشكل متطرف. وبما أن الريف السوري لم يكن هدفاً للمسح الشامل إلا منذ عهد قريب، علاوة على أن المعطيات عن الملكية كانت تعتمد على الأغلب على التقديرات، فقد كان هنالك جملة من الأسباب لأمثال هذه التذمرات. والفساد لا بد من أنه أدى دوراً أيضاً. فقرابة ١٠٠,٠٠٠ هكتار من ١٥١٤ مليون هكتار صودرت مبدئياً أعيدت لأصحابها السابقين من الملاكين. وفضلاً عن ذلك، فإن السلطات أعادت، في منتصف عقد الثمانينيات، أراضي قرابة ٣٥٠ ملاكاً سابقاً ممن صودرت أراضيهم في عام ١٩٦٦ عقوبةً لهم لأنهم رفضوا التعاون مع سلطات الإصلاح الزراعي (مقابلات الكاتب في دمشق). إن إحصاءً داخلياً أجرته سلطة أملاك الدولة والإصلاح الزراعي (سجل حركة أراضي الاستيلاء) في عام ١٩٨٧، يدرج في لائحة مجمل ١٢٦٥ مليون هكتار من الأراضي المصادرة. وهذا مما يتناقض مع المعلومات الرسمية عن المصادرات التي تنفذها بناء على قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ في عام ١٩٥٨ (١٤٠١ مليون هكتار بعد المراجعات التي جرت في ١٩٧١ ـ ١٩٧٥) ١٩٨١/٣١ (٤٢٧٠٠ هكتار) التي تنضاف إلى ١٤٤٤ مليون هكتار.

(١٨) راجع رابو Rabo في «**التغيير على الفرات**»، الصفحة ٥٢ وما يليها، وميترال Metral في «**الإصلاح الزراعي**»، الصفحة ٣٢٠، وخالد

علوش في «**دور المرأة في النشأة الاقتصادية: وقعه وتطوراته**»، الصفحة ٢٩ وما يليها.

(١٩) رابو Rabo في «**التغيير على الفرات**»، الصفحة ٥٧.

(٢٠) مقابلات الكاتب في دمشق ١٩٨٩، ١٩٩٢.

(٢١) العمال الزراعيون ليسوا محميين من الطرد، ولا يقضي الواجب تغطيتهم بالضمان الاجتماعي، وأما العمال العاملون على الآلات فهم وحدهم لهم حق التأمين، قانونياً، ضد الحوادث الصناعية. والصبيان ممن هم دون الثانية عشرة من العمر ـ وهو الحد الأدنى لسن العمل وفقاً لقانون العمل ـ يمكن تشغيلهم قانوناً كعمال زراعيين. ومعظم الأنظمة الوقائية التي تنطبق على النساء حسب قانون العمل لا تنطبق على الإناث العاملات في الميدان الزراعي.

(٢٢) راجع فيلونيك Filonik في «**صعوبات**»، الصفحة ١٠٤، وهينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**»، الصفحة ١٨٤، ونفس الكاتب في «**السلطة الفاشية**»، الصفحة ٢١٤، بالإضافة إلى مقالات متكررة في الصحافة السورية من مثل زياد مالود في «**الجمعية الفلاحية لتربية الأسماك في الرقة**»، في صحيفة تشرين ١١ نيسان ١٩٨٨، وفهد دياب في «**مخصصات ٥٠٠ من الأغنام ـ إلى أين تذهب؟**» في صحيفة الثورة، ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٩، وهيثم يحيى محمد في «**مخالفات وأخطاء في جمعية شباط الفلاحية بطرطوس**» في صحيفة الثورة، ٤ تموز ١٩٩٢.

(٢٣) مثلاً القانون ١٩٨٠/٣١ الذي وضع سقوفاً جديدة لملكية الأرض، قضى بأن الأرض المروية أو المزروعة حديثاً بأشجار الفواكه يجب اعتبارها كالمزرعة العادية المروية بماء المطر، الأمر الذي أجاز للملاكين لهذا النوع من الأراضي أن يمتلكوا مساحات أكبر من المسموح به أصلاً من الأرض المزروعة بالأشجار أو المروية. والأساس المنطقي لهذا الإجراء كان أن المزارعين الذين يحسّنون ملكيتهم يجب ألا يعاقبوا.

(٢٤) إن مجمل المساحات المزروعة بأشجار الفواكه زادت من ٤٩٧٠٠٠ في عام ١٩٨١ إلى ٧٧٤٠٠٠ في عام ١٩٩١ (خلاصات إحصائية ١٩٨٦، الصفحة ١٥٦، وعام ١٩٩٢ الصفحة ١١٨). راجع دراسة

إقليمية لهذه الظاهرة: أنطون أسد في «**مظاهر الجغرافيا الاجتماعية، عملية التطور الراهنة**»، الصفحة ٢١٨ وما يليها.

(٢٥) راجع بشيء من التفاصيل الطريفة كيف أن رجال الأعمال الدمشقيين بدأوا، في عقد الأربعينيات، لهاثهم المحموم خلف الأراضي الزراعية في الجزيرة، في مذكرات بدر الدين الشلاح «**الطريق والذكرى، قصة جهد وعمر**».

(٢٦) راجع فيلونيك Filonik في «**صعوبات**»، الصفحة ٦٧ وما يليها. ففي عقد الثمانينيات كانت السلطات على استعداد حتى للإقرار بما ظل حقاً قانونياً للمتعهدين بشأن التعامل مع الأراضي كحق راسخ رغم سوئه.

(٢٧) راجع مثلاً «**دراسة حول التصحر في سورية**» في صحيفة **البعث**، ٢٢ كانون الأول ١٩٩١.

(٢٨) **البعث**، ١٢ كانون الأول ١٩٨٨.

(٢٩) التقديرات استناداً إلى الإحصاءين الزراعيين في عامي ١٩٧٠ و١٩٨١.

(٣٠) راجع ماير Meyer في «**أشكال الحياة الريفية وتطورها الاقتصادي**»، الصفحة ٢٧٠ وما يليها. وراجع رابو Rabo في «**التغيير على الفرات**»، الصفحة ٦٠ وما يليها.

(٣١) راجع هانز هوب فينغر Hans Hopfinger في «العمل الزراعي الرأسمالي في بلد اشتراكي»، ونفس الكاتب في «**مشكلات الخصخصة في القطاع الزراعي في سورية**».

(٣٢) لن ترد الإجابة عن السؤال هنا. وللوقوف على تقويمات خطيرة للإصلاح الزراعي انطلاقاً على العموم من زاوية الدفاع عن الأهداف الاشتراكية، أو المساواتية على الأقل، للإصلاح، راجع بوعلي ياسين في «**حكاية الأرض السورية والفلاح السوري**»، (بيروت: دار الحقائق، ١٩٧٩). وراجع فيلونيك Filonik في «**صعوبات**». وأكثر دفاعاً محمد كفا في «تحولات الاقتصاد السوري في سورية».

(٣٣) ليست هنالك أية معلومات أو دراسات تفصيلية عن أهمية إنتاج الكفاف الزراعي البحت في سورية. فكتاب ياسين («**علاقات الإنتاج**» في الصفحة ٣٨٤) يدعي أن ٤٠ بالمئة من كل صغار الفلاحين ذوي الملكية التي تقل عن ١٠ هكتارات ينتجون ما ينتجون لسد الرمق

وحسب، لا لسوق بوجيز العبارة. فهذا التقدير مبالغ به على الأرجح باعتبار أن صغار الفلاحين المستفيدين من الإصلاح الزراعي خاضعون للخطط الزراعية، ولهذا السبب على الأقل فهم ينتجون للسوق.

(٣٤) راجع ميترال Metral في «الدولة والفلاحون»، الصفحة ٣٤٦ وما يليها.

(٣٥) راجع دليلة في «تجربة».

(٣٦) راجع مثلاً قاسم مقداد في «تطور القطاع الخدمي في الاقتصاد السوري».

(٣٧) في عام ١٩٨١ مثلاً، نسبة ٩٤٪ من كل المنازل المأهولة والمسجلة في مدينة دمشق كانت تشرب من شبكة المياه العذبة الحكومية، ونسبة ٩٧٪ كانت تشرب من شبكة المجارير، ونحو ٩٠ كانت على اتصال بمياه المراحيض. وفي محافظة ريف دمشق كانت نسبة ٦٩٪ على ارتباط بشبكة المياه العذبة، ونسبة ٥٥٪ على ارتباط بشبكة المجاري، و٤٨٪ على ارتباط بمياه المراحيض. وفي المناطق الريفية لمحافظة دير الزور كان ٢٠٣٤ منزلاً من ٢٣٠٠٠٠ أي نسبة ٥,٢٪، على ارتباط بشبكة المياه العذبة الحكومية، و٦٣٣ منزلاً، أي نسبة ٠,٨٪ على ارتباط بشبكة المجارير. ومن بين ٢٠٥ مركز من مراكز رعاية الطفولة والأمومة المتوزعة على المحافظات السورية الأربع عشرة، ما مجمله ١٢ مركزاً كانت منتشرة في المحافظات الشرقية الثلاث: الحسكة والرقة ودير الزور، ومركزان فقط من هذه المراكز الاثني عشر كانا في الريف. وفي الوقت الذي لم يكن فيه، على المستوى الوطني، إلا ١,٥٪ من كل البنات غير ملتحقات بالمدارس الابتدائية، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٣,٢٪ في محافظة الحسكة، وإلى ١,٧٪ في الرقة وإلى ١٢,٨٪ في محافظة دير الزور. راجع (ج.ع.س)، المكتب المركزي للإحصاء في «**نتائج التعداد العام للمساكين ١٩٨١**»، ١٤ مجلداً (دمشق: ١٩٨٦). وراجع ليلى أبو شعر في «**المرأة والتنمية في عقد المرأة الدولي**» في: الاتحاد النسائي العام»، المرأة العربية السورية في عقد المرأة الدولي ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥، الصفحة ١٢٢.

(٣٨) طبقاً للخلاصات الإحصائية عام ١٩٩٣، لم يكن مجمل سكان دمشق ومحافظة ريف دمشق يزيد على ٢,٩ مليون نسمة في ذلك العام. وأما

وسائل الإعلام السورية فقد لاحظت أن قرابة ٤,٥ ملايين نسمة كانوا يعيشون عملياً في دمشق الكبرى (راجع صحيفة تشرين، ١٩ كانون الأول ١٩٩٢). ولكن المعلومات الرسمية كانت موضع السؤال قبل ذلك التاريخ أيضاً، راجع مثلاً أحمد شكري في «**الإعلام والوضع السكاني**»، صحيفة **البعث**، ١٨ آب ١٩٩١.

(٣٩) راجع توفيق الجرجور في «**الهجرة من الريف إلى المدينة في القطر العربي السوري**»، الصفحة ٨٣ وما يليها، وصفوح خير في «**سورية: دراسة في البناء الحضري والكيان السوري**» الصفحة ١١٢ وما يليها.

(٤٠) راجع المرجع السابق ـ إبراهيم علي في «العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والتنمية في القطر العربي السوري» في (ج.ع.س)، المكتب المركزي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي، حمص، ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٣، الصفحة ١٢٨.

(٤١) راجع خضر زكريا في «**الهجرة الداخلية في سورية ـ نشؤوها وتطورها**»، الصفحة ٥٧.

(٤٢) كل المعلومات عن القوة العددية لمختلف الطبقات الاجتماعية مجموعة من المصادر المذكورة في الجدول ٣/٢.

(٤٣) راجع عمل إليزابيث لونغونيس Elisabeth Longuenesse، وخاصة «**الطبقة العاملة السورية في هذا اليوم**»، تقارير MERIP، المجلد (تموز ـ آب ١٩٨٥)، رقم ١٣٤، الصفحات ١٧ ـ ٢٤، و«**الدولة والتنظيم النقابي في سورية ـ خطابات وممارسات**». «سؤال»، رقم ٨، شباط ١٩٨٨، الصفحات ٩٧ ـ ١٣٠، ومن ثم هانو/سورا في «**الدولة والقطاع العام**»، الصفحة ٩٣ وما يليها، وبو علي ياسين في «**موقع الطبقة العاملة في المجتمع السوري**» في (**دراسات عربية**)، المجلد ٧ (أكتوبر ١٩٧١)، الرقم ١٢ الصفحات ٧ ـ ٢٩.

(٤٤) راجع لونغونيس Longuenesse في «**التصنيع**»، الصفحة ٣٥٥.

(٤٥) راجع عبد الله حنا في «**الحركات العمالية في سورية ولبنان، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥**».

(٤٦) راجع إليزابيث لونغونيس Elisabeth Longuenesse في «**بنية اليد**

العاملة الصناعية وعلاقات الإنتاج في سورية»، الصفحة ١٦. وراجع هشام بشير في «حول ازدواجية ولاء اليد العاملة بين القطاعين الصناعي والزراعي»، في صحيفة **تشرين**، ٨ أيار ١٩٨٩.

(٤٧) باستثناء الأفراد العسكريين.

(٤٨) إن تقديرات المكتب المركزي للإحصاء تحوم حول أقل من نصف ذلك الرقم. راجع (ج.ع.س)، المكتب المركزي للإحصاء، «**نتائج بحتة**». ولنقد قصير للمعلومات الصناعية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء راجع بيرتس Perthes في «**القطاع السوري الخاص الصناعي منه والتجاري**»، الصفحة ٢٢٨، رقم ٢١.

(٤٩) راجع لونغونيس Longuenesse في «**التصنيع**»، الصفحة ٣٥٠.

(٥٠) في عام ١٩٩٣ كان تقدير متوسط الدخل الشهري في القطاع العام هو ٣٠٠٠ ل.س، بينما كان تقديره في القطاع الخاص ٥٠٠٠ ل.س تقريباً. وإن بعض العمال في القطاع الخاص يمكن أن ينالوا حتى ١٥٠٠٠ ل.س شهرياً. راجع صحيفة **الحياة**، ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٩٣.

(٥١) راجع واصف مهنا في «**العمال في حقول رميلان**»، الاشتراكي، ١٠ و٢٤ أيلول ١٩٧٣. وراجع الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر الواحد والعشرون ١٩٨٦، التقرير العام، الصفحة ١٤٠. وراجع أميل (أحد العمال) في «**لنا الكلمة**»، في صحيفة الاشتراكي، ١٢ أيلول ١٩٨٨.

(٥٢) راجع أمين حبش في «**الواقع العمالي والاقتصادي والإنتاجي في قطاع إنتاج الصناعات الغذائية**»، صحيفة الاشتراكي، ٥ أيلول ١٩٨٨، وجهاد الأحمر في «**أزمة النقل المحلي في طريق الحل**»، صحيفة **البعث**، ٢٩ كانون الأول ١٩٩١، وتامر هابيل في «**قطاع الغزل في سورية ــ نشأته وتطوره وواقعه**»، صحيفة **الاشتراكي**، ١٣ آب ١٩٩٢.

(٥٣) بالمقارنة مع نسبة ٧٠ ــ ٨٠٪ في عام ١٩٧٠. راجع الإحصاءين السكانيين في عامي ١٩٧٠ و١٩٨١.

(٥٤) من اللافت أن النظام الحكومي للضمان الاجتماعي في سورية لا يزال معتمداً على قانون الضمان الجماعي وقانون العمل المنشور في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة. فهذا النظام لا يغطي إلا بعض شرائح السكان

ـ وبشكل أساسي كل كسبة الأجور المسجلين خارج الزراعة. فالأشخاص المستخدمون في شركات صغيرة علاوة على العمال الموسميين ـ الفئة الأخيرة تضم، العاملين في صناعة البناء لدى القطاع الخاص والقطاع العام ـ لا يكون تأمينهم إلا ضد الحوادث الصناعية والأمراض الناجمة عن المهنة. والمنشآت التي تضم أكثر من خمسة مستخدمين مفروض عليها أن تسجل أسماء موظفيها من أجل تقاعد الشيخوخة وفق خطة شركة التأمين السورية الرسمية. وبناء على قانون العمل، فإن المستخدمين الدائمين في القطاع العام وفي المنشآت الخاصة التي تضم أكثر من ٥٠ مستخدماً لهم الحق بالعناية الصحية المجانية. وعلاوة على ذلك إن المعالجة الطبية في المراكز الصحية الحكومية مجانية على العموم، ولكن العقاقير الطبية يجب على المريض غالباً أن يشتريها ويدفع أثمانها. وبما أن المؤسسات الصحية الحكومية تفتقر إلى الموظفين والمعدات الصحية، فإن المرضى غالباً يحالون على أطباء خصوصيين ومخابر وعيادات خاصة. فليس هنالك تأمين صحي عام وليس هنالك خطة للتأمين ضد البطالة. راجع الاتحاد العام لنقابات العمال في «مراحل سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته»، وراجع عزيز صقر في **«دراسات اشتراكية في الضمانات الاجتماعية والتجارية»**، الصفحة ١٨١ وما يليها.

(٥٥) ثمة دراسة في عام ١٩٨٤ أجراها المكتب المركزي السوري للإحصاء بينت أن ما نسبته ٧,٧٪ فقط من الإناث الحضريات ممن هن في سن العمل كنّ فاعلات اقتصادياً. وتقريباً ثلاثة أرباع هؤلاء النسوة كنّ معلمات أو يعملن في الخدمات الصحية أو في المكاتب، وكانت نسبة أقل من ٤٠٪ من النساء العاملات نساء متزوجات وهذا يوحي بأن النساء العاملات، باستثناءات طفيفة، لا تكون أجورهن مجزية إلا قبل الزواج. راجع علوش في **«دور المرأة»**.

(٥٦) راجع لاحقاً الفصل الرابع.

(٥٧) محمود صادق في **«حوار حول سورية»**، الصفحة ١٠٣.

(٥٨) إن تقديراتي تستند إلى الإحصاء السكاني ومعطياته في عامي ١٩٧٠ و١٩٨١، وإن النتائج لمسح العمالة في عامي ١٩٨٤، و١٩٩١ كم هي

منشورة في «**خلاصات إحصائية عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢**»، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المطروحة عن العمال العاطلين من العمل والإنتاج الذاتي وعمال الخدمات والباعة، وعلى المعلومات المأخوذة من مسح عام ١٩٨١ للمنشآت الاقتصادية: (ج.ع.س)، المكتب المركزي للإحصاء: «**نتائج حصر المنشآت الاقتصادية في القطر العربي السوري لعام ١٩٨١**».

(٥٩) في مطلع عقد التسعينيات، نحو نصف هؤلاء العمال العرضيين وغيرهم من ذوي الدخول المنخفضة كان التقدير بأنهم لا يكسبون دخلاً يومياً أكثر من ٤٠ ل.س (صحيفة **البعث**، ١٠ نيسان ١٩٩١). وهذا الدخل كان أقل من دولار واحد بسعر السوق الحرة لليرة السورية وكان يمثل سعر ٢ كغ من الفاصولياء أو البندورة، أو سعر ٢٠٠غ من اللحم الأحمر.

(٦٠) راجع بركات في «**العالم العربي**»، الصفحة ٨٦ وما يليها.

(٦١) إن التحليلات المستندة إلى معطيات إحصاء عام ١٩٧٠ و١٩٨١ من المحتمل أن تبالغ في تقدير القوة العددية للبورجوازية الصغيرة. فالكثيرون من أولئك الناس ممن هم وفق الإحصاء مهنيون أحرار أو تجار يجدر اعتبارهم ضمن فئة أشباه البروليتاريا، لأنهم لا يملكون حانوتاً أو مشغلاً. ولذلك فإن الإحصاء ومعطيات العمالة يجب التحقق منها من خلال إحصاءات المنشآت الاقتصادية والمسح الذي يتناول صناعة القطاع الخاص.

(٦٢) إن المنتجين الخصوصيين للثياب يشترون، مثلاً، معظم منتجاتهم المحلية الوسيطة (كالخيوط والغزل القطني والقماش) من شركات القطاع العام.

(٦٣) راجع الفصل الثاني السابق.

(٦٤) لونغونيس Longuenesse في «**الطبيعة الطبقية للدولة في سورية ــ مساهمة في تحليل**»، تقارير MERIP، المجلد ٤ (أيار ١٩٧٩)، رقم ٧٧، الصفحات ٣ ــ ١١ (الصفحة ٥ و١١).

(٦٥) بطاطو Batatu في «**الإخوان المسلمون في سورية**»، الصفحة ١٥.

(٦٦) المرجع السابق، الصفحة ١٥ وما يليها. ولكنني لا أتفق مع اقتراح فريد لاوسون Fred Lawson القائل إن البورجوازية الصغيرة لحمص وحماه

وحلب كانت ضحية الأذى من جراء سياسة التصنيع التي انتهجتها الحكومة، ما دفع بهم إلى المعسكر المعارض. راجع ما كتبه في «**الأساس الاجتماعي لثورة حماه**»، وفي «**تعليق على نظام الرئيس الأسد وكيف يعمل على تحويل الاقتصاد السوري**» في صحيفة «**لوموند الدبلوماسية**»، كانون الثاني عام ١٩٨٤. إن لاوسون Lawson على ما يبدو يقلل من أهمية الحقيقة التي مفادها أن صناعات القطاع العام في سورية قلما كانت على تنافس مع الصناع الخصوصيين، وحيثما كان هنالك عنصر من مثل هذا التنافس فإن قصب السبق كان للقطاع الخاص، علاوة على أن عدد المنشآت الصناعية والتجارية الخاصة كان يتنامى إلى حد كبير خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات لا في دمشق وحدها، بل وفي حلب وحمص وحماه أيضاً.

(٦٧) في آذار عام ١٩٩٢، تعرض مؤسسو جمعية الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، وقد كانوا عبارة عن محام علوي ومثقفين آخرين، للحبس لفترات طويلة.

(٦٨) في ما يتعلق بعام ١٩٧٠، نحن نعتبر أن الناس الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى من كسبة الأجور الموظفين عند الدولة هم أولئك الناس الذين كانت النظرة إليهم، بناء على الإحصاءات الرسمية، بأنهم موظفون مدنيون ومستخدمون لدى الدولة، فضلاً عما نسبته تقريباً ١٠٪ من أولئك الناس المستخدمين في القطاع الاقتصادي العام. ولكن منذ عقد الثمانينيات، لم تعد الإحصاءات السورية تميز بين الموظفين والمستخدمين ولا بين المستخدمين في الإدارة الحكومية والمستخدمين في القطاع الاقتصادي العام. وبدلاً من ذلك صار الأشخاص المستخدمون من قبل الدولة يصنفون بناء على نوعية أعمالهم. فكل أولئك الأشخاص المصنفون مديرين وكتبة ومشرعين واختصاصيين يمكن اعتبارهم كشريحة من الطبقات الوسطى ذوات الرواتب. وفي هذه الدراسة، على نحو مغاير للمنهج الذي اختارته لونغونيس Longuenesse في (الطبيعة الطبقية)، فإن عمال النقل وطاقم التنظيفات والحراس ليسوا محدودين من بين الطبقات الوسطى كسبة الأجور بل، نظراً إلى مراتبهم وظروفهم الاجتماعية، من بين الطبقة العاملة.

(٦٩) إن بعض هذه التغييرات تصبح جلية في دراسة محمد صفوح الأخرس في «**تركيب العائلة العربية ووظائفها ــ دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية**». فالكاتب، كونه يدافع دفاع المستميت عن التطورات الاجتماعية في سورية، يحاول البرهنة على حداثة المجتمع السوري والمجتمعات العربية على العموم من دون أن يعير الاهتمام الكبير للدقة المنهجية.

(٧٠) لقد كان هذا يتضمن أشياء من أمثال البرادات وفي أغلب الأحوال بعض الأدوات الكهربائية المنزلية، وبعض الأثاث المنزلي المصنع واستهلاك المواد الغذائية المستوردة. فالموظفون يشتركون عادة في جمعية تعاونية سكنية لكي يمتلكوا شقة سكنية بعد مضي سنتين. وأما السيارة الخاصة فلم تكن تشكل جزءاً مما يستطيع ابتياعه الموظفون المدنيون، باستثناء بعض كبار المسؤولين وأولئك الأفراد الذين يكسبون دخلاً ثانياً علاوة على رواتبهم. وجهاز التلفزيون يمكن اعتباره حاجة عادية لأية أسرة حضرية تقريباً. راجع بوعلي ياسين في «**أضواء على الحياة الثقافية للطبقة العاملة السورية**»، الصفحات ١١٥ ــ ١٢٨.

(٧١) في مطلع عقد التسعينيات، كان البراد المصنوع محلياً يكلف أربعة أضعاف الراتب الشهري للمعلم، كذلك إن الاشتراك الشهري في جمعية سكنية كان يعادل تماماً راتبه، أو راتبها.

(٧٢) جون واتربري John Waterbury في «**مصر ناصر والسادات**»، الصفحة ٢٥٠.

(٧٣) إن تعبير «الطبقة الجديدة» لا يشير، في العلم السياسي عموماً، إلى البورجوازية التجارية أو لبعض شرائحها، ولكنه بالمعنى الذي يقصده ميلوفان دجيلاس Milovan Djilas وآخرون غيره، يشير إلى تلك الطبقة المثقفة التي تهيمن على الأنظمة الاشتراكية. وبنفس هذا المعنى، تطبق هذا المفهوم على سورية من قبل إبراهيم حسن في «**سورية الحرب الأهلية**»، في مجلة (شعوب البحر المتوسط)، المجلد ١٢ (تموز ــ أيلول ١٩٨٠)، الصفحات ٩١ ــ ١٠٧. وفي هذه الدراسة نعتمد الاستخدام الشائع لهذا التعبير في سورية حيث يشير إلى ما يدعوه، في الحالة المصرية، سبرينغ بورغ Springborg وسادوسكي Sadowski «بالبورجوازية الطفيلية»، و«الرفاق الرأسماليين» حسب نعت كل منهما

على التوالي. راجع سبرينغ بورغ Springborg في «**مصر مبارك**» وسادوسكي Sadowski في «**أثمار سياسية؟**». وأما في سورية، بعض الأحيان، فقد شاع تعبير «البورجوازية الطفيلية» (burjwaziyya tufailiyya) باعتباره مصطلحاً أكثر استهزاء.

(٧٤) يعتمد هذا المقطع اعتماداً كبيراً على مقالتي المعنونة بـ «**نظرة إلى الطبقة العليا في سورية: البورجوازية والبعث**». فالمعلومات استقيت بالأساس من مقابلات مع بعض رجال الأعمال السوريين، إذ دامت من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٣. وراجع أيضاً الدراسة المفصلة لجوزيف باهوت المعنونة بـ «**المتعهدون السوريون: القضايا الاقتصادية والسياسية**» (Les Chiers du CERMOC رقم ٧، ١٩٩٤).

(٧٥) واتربري Waterbury في «**أضواء**».

(٧٦) عبد الفاضل في «التشكيلات»، الصفحة ١٢٢.

(٧٧) راجع واتربري Waterbury في «**أضواء**»، الصفحة ١٤.

(٧٨) عن تحول بعض شرائح بورجوازية الدولة في مصر إلى مديرين في القطاع الخاص وإلى متعهدين راجع، مثلاً، أماني عبد الرحمن صالح في «**أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينيات: النشأة والتطور**» في (**الفكر السياسي العربي**)، المجلد ٢٦ (تشرين الأول ١٩٨٨)، الصفحات ٩ ـ ٥٠. وراجع سبرينغ بورغ Springborg في «**مصر مبارك**»، الصفحة ٧٠ وما يليها.

(٧٩) راجع هينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**»، الصفحة ٣٣ وما يليها.

(٨٠) لقد صار التعليم الابتدائي إلزامياً كما صار ممنوعاً تشغيل الصبيان الذين هم في سن الانتساب إلى المدرسة وفقاً للقانون رقم ١٩٨١/٣٥. ومع ذلك فإن التغيب عن المدرسة يشكل مشكلة في سورية. فأسباب التملص من المدرسة ما هي في آن واحد معاً إلا «ثقافة»، أي أن الآباء يأخذون بناتهم من المدرسة بعد الصف الرابع أو الخامس، واقتصادية أيضاً. راجع مأمون ضويحي في «**مشكلة التسرب في المدارس الابتدائية**» في صحيفة **الثورة**، ١ آب، ١٩٩٢.

(٨١) إن الفقر والغنى معكوسان في ظروف السكن، شأنهما بذلك شأن أشياء أخرى. فالإحصاء الذي تناول السكن في عام ١٩٨١ يعطي صورة عن

البنية الاجتماعية الحضرية على شاكلة الصورة المرسومة أعلاه. تأمل المعطيات المطروحة عن حلب، إذ تبدو أكثر تمثيلاً للبنية الحضرية عموماً من، مثلاً، المعطيات المطروحة عن دمشق، وذلك لأن حلب الإدارية تشتمل تقريباً على كل المنطقة الحضرية لحلب، في حين أن أجزاء من دمشق الكبرى تشكل قسطاً من محافظة ريف دمشق. فبناء على إحصاء حلب كانت نسبة ١,٣٪ من السكان تعيش في مساكن مؤلفة من غرفتين (فضلاً عن الحمامات والمطابخ) أو أكثر لكل فرد، ونسبة ٨٪ تعيش في مساكن تحتوي على ما بين غرفة واحدة أو غرفتين لكل فرد، في حين أن نسبة ٢٨,٧٪ تعيش في مساكن تحتوي أكثر من غرفة واحدة، لكن لا أكثر من فردين اثنين في كل غرفة. فظروف المعيشة لهؤلاء الناس الذين يشكلون قرابة ٤٠٪ يمكن اعتبارها مقبولة نسبياً. وأما ما نسبته ٦٢,١٪ من الناس فقد كانوا يعيشون بأكثر من شخصين اثنين في الغرفة الواحدة، وبالأساس في شقق سكنية مؤلفة من غرفتين يسكنهما سبعة أشخاص أو ثمانية أو أكثر، أو في شقق من غرف ثلاث يسكنها سبعة أشخاص أو عشرة. إن نسبة ٣٠٪ من هذه الزمرة، أي قرابة ٢٠٪ من المواطنين كانوا يعيشون في مساكن تؤوي الغرفة الواحدة منها أكثر من أربعة أشخاص. وبعد مضي عشر سنوات ساءت هذه الظروف بدلاً من أن تتحسن.

(٨٢) إنه من المؤكد هنا أنه علاوة على الطبقات الحضرية التي تعيش على دخل محدود، فإن العمال الزراعيين المأجورين منهم والمجانيين ونحو نصف صغار الفلاحين يدخلون ضمن هذه الفئة.

(٨٣) في منتصف عقد الثمانينيات، وفقاً لتقدير متحفظ للحزب الشيوعي السوري، كانت نسبة أقل من ٣٠٪ من الدخل القومي تتكدس لدى نسبة من السكان تناهز ٦٥٪، أي لما يمثل تقريباً أدنى الطبقات في سورية، في حين أن نسبة تزيد على ٤٢٪ تتكدس لدى ٣٠٪ أخرى من السكان ونسبة تزيد على ٢٨٪ للطبقة العليا التي تشكل أقل من ٥٪ من مجمل الهرم الاجتماعي. راجع الحزب الشيوعي السوري في «**وثائق المؤتمر من المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري**»، منتصف تموز، ١٩٨٦، التقرير الاقتصادي (دمشق، بلا تاريخ)، الصفحة ١٤.

راجع أيضاً إلياس نجمة في «**المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري**»، في جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة حول التطور الاقتصادي في القطر العربي السوري، دمشق ١٤ كانون الثاني ــ ٢٩ نيسان ١٩٨٦، الصفحة ١٦٧.

(٨٤) في هذا التصنيف، بالمقارنة مع تصنيف أسبق منشور في كتابي «**الدولة والمجتمع**» في الصفحة ٢١٧، تتفاوت الإجماليات بخصوص عدد العمال الزراعيين المجانيين من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، إذ إنها هذه المرة تعتمد على عينات قوة العمل لا على الإحصاءات السكانية لإبراز التقليل الكبير لتقدير الجهد الزراعي النسائي في عام ١٩٨١.

(٨٥) راجع بالإضافة إلى آخرين بطاطو في «**بعض الملاحظات**»، وهينيبوش Hinnebusch في «**السلطة الفاشية**»، في الصفحات ٨١ ــ ١٠٥.

(٨٦) راجع هينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**»، الصفحة ١٦٠ وما يليها، وفيلونيك Filonik في «**صعوبات**»، الصفحتان ١٢١، و١٢٦.

(٨٧) في غضون عقد السبعينيات على الأخص، كانت هنالك بعض الأحداث التي حاول فيها الفلاحون المطرودون أو الفلاحون الذين لا يملكون شبراً من الأرض أن يغتصبوا أرض كبار الملاكين أو أن يدخلوا في منازعات عنيفة مع الملاكين الذين استعادوا الأرض التي توزعت سابقاً من خلال الإصلاح الزراعي. راجع هينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**»، الصفحة ٤٠، وياسين في «**حكاية الأرض**»، الصفحة ١٠٦ وما يليها.

(٨٨) حتى الصحف الرسمية تحدثت عن الوضع خارج المخابز وفي مراكز بيع الخبز لدى القطاع العام وقالت بأنه «كان أحياناً يستدعي تدخل قوات الشرطة». راجع صحيفة **البعث**، ٢٢ أيار عام ١٩٨٨.



الفصل الرابع

بنية التسلطية

لقد تحولت سورية في ظل حكم حافظ الأسد إلى دولة قوية لصيانة الأمن الوطني، أي أن مبرر وجودها ـ raison d'étre ـ في مخطط القائمين عليها كان بالأساس خدمة الأمن الوطني وأمن النظام في آن واحد معاً[1]. فالنظام السياسي الذي بني بعد تسنم الأسد السلطة كان مختلفاً عن النظام الليبرالي المتقلقل الموبوء بالانقلابات الذي أقيم في الفترة التي أعقبت الاستقلال، وكان مختلفاً في الوقت نفسه عن النظام الحزبي العسكري الهش الذي اعتمد أسلوب التجربة والخطأ بالشكل الذي كانت تتسم به المرحلة الأولية لحكم البعث من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٠[2]. وأفضل ما يمكن وسم نظام الأسد به هو أنه نظام رئاسي تسلطي بملامح وراثية واضحة. فالنظام تسلطي بمعنى أن السلطة السياسية فيه متمركزة بشكل شديد، ويؤدي العسكريون والبيروقراطيون في

هذا النظام دوراً طاغياً، في حين أن مساحة التنافس التعددي والمجتمع المدني محددة تحديداً ضيقاً، علاوة على أن المشاركة السياسية ما هي، في أحسن الأحوال، إلا هبة اصطفائية. وإن الدور الذي تؤديه شخصية الرئيس، والتوجه الشديد لتأمين المصالح السياسية، فضلاً عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية لشبكات الاستزبان، والأهمية الكبيرة المنوطة بالعلاقات والولاءات الشخصية، التي هي في غالب الأحيان تقليدية أو بدائية، تضفي كلها على النظام وجهه الوراثي.

تتجسد السمة الأساسية لهذا النظام السياسي بذلك المقدار الكبير من التحكم الذي تمارسه الدولة على المجتمع بالوسائل التسلطية والوراثية على حد سواء. فهذا التحكم هو ما وفر بالتأكيد للنظام رسوخه وتعميره بذلك الشكل الاستثنائي الذي طالما أشاد المراقبون به. بيد أن هذا النظام خلق في الوقت نفسه مناخاً من الخنوع والهمود الموسومة بهما كل الأنظمة التسلطية.

لقد أرسيت الأسس لمؤسسات النظام في أوائل سنوات حكم الأسد، بيد أن النظام لم يبق بمنأى عن التغيير الشامل منذ نشأته حتى اليوم، وإنما تعرض للتطور تدريجاً. فإلى الحد الذي كانت النظرة فيه إلى أن مشاركة مصالح مختلف شرائح المجتمع أمر ضروري، كانت التطورات تتبع التمثيل الجماعي للدولة التضامنية التسلطية. ولقد أشير سابقاً إلى أنه في الوقت الذي لم يكن فيه مفهوم الدولة التضامنية corporatism قد دخل الخطاب السياسي العربي، أو دخله أخيراً ليس إلا، فإن منطق هذا المفهوم، برفضه الصراع الطبقي والتعددية الليبرالية في آن واحد معاً، ليس بالتأكيد شيئاً دخيلاً على الأنظمة في الشرق الأوسط[٣]؛ إذ إن الدولة

التضامنية التسلطية تتصور المجتمع بأنه كتلة عضوية تنفذ فيها مختلف جماعاتها الوظيفية مهمات معينة تحت قيادة الحكومة. وبناء على هذا النموذج، فإن الجماعات الوظيفية التي ينقسم إليها المجتمع ـ كالمنتجين الزراعيين والعمال والتجار والعسكر... إلخ ـ يجب تنظيمها في تجمعات إجبارية، لا تنافسية، متمايزة وظيفياً، هرمية البنية، كي تمثل بالحصر أفراد تلك الجماعة الوظيفية ومصالحهم المشروعة أمام الدولة. وإن الدولة قد تكلف هذه التجمعات بمهمات شبه حكومية معينة تخص أعضاءها وميدانها الوظيفي، كذلك فإنها تختار انتقاء بعض عناصر قياداتها لإشراكهم في المؤسسات الحكومية الرسمية. وعلى العموم فإن المساومات على تخصيص الموارد يجب ألا تحدث بين هذه الجماعات المختلفة، بل بين كل جماعة على حدة وبين الحكومة على اعتبار أن الحكومة هي «العقل المدبر» للجماعة السياسية وهي الحكم النهائي بين المصالح المتضاربة. فالتضارب لا يمكن أن يتفاقم إلى حد الصراع العدواني، وذلك لأن الكتلة البشرية السليمة لا يمكن لها أن تكون في صراع مع نفسها كما أن أية شريحة من شرائحها لا يمكنها أن تتحرك إلا بالاتساق مع كل الشرائح الأخرى مع العلم بأن الاتساق مهمة بالطبع من مهمات الحكومة[٤]. وبناء على ذلك، يوجد في الأنظمة التضامنية corporatist systems ميل شديد إلى نشدان حلول بإجماع الآراء كتلك الحلول التي تشمل كل الجماعات حيث تتقبل كل جماعة منه، بمقدار ما يتعلق الأمر بها، المصلحة العليا للكل وتتقبل حق القيادة في تحديد هذه المصلحة العليا. فالنظام القائم على الدولة التضامنية corporatism، باعتباره يميل إلى تنظيم المجتمع وتأطيره في جماعات وظيفية تخترق الحدود الطبقية وتمنع قيام المنافسة التعددية الليبرالية في ما بين المصالح والأفكار والمطالب المنظمة تنظيماً طوعياً، يمكنه أن يقوم بدور

الأداة لضبط واحتواء شرائح المجتمع وطبقاته التي لا تنال نصيبها العادل من الحلوى المعسولة[٥]. وكلما اقتضت الضرورة صقل المؤسسات السياسية، من جراء تزايد تعقيد الهياكل الاقتصادية/ الاجتماعية، فإن الآليات التضامنية corporatist mechanisms تجيز إشراك المجموعات الأساسية إشراكاً اصطفائياً في عمليات صنع القرار دون أن يفضي ذلك إلى صبغ النظام عملياً بالصبغة الديمقراطية.

فالأسد وضباطه لم يشيروا في أية مرحلة إلى الدولة التضامنية corporatism، ولم يجعلوا من النماذج التضامنية corporatist examples قدوة للنظام السوري. ولكن الأسد كان يشير بين الحين والحين إلى الأفكار العامة التضامنية corporatist notions. فذات مرة اقترح الأسد، في مناقشة عن مستقبل الحزب والدولة التي قيل إنه استهلها قبل تسنمه السلطة نهائياً في عام ١٩٧٠، وجوب تنظيم الحزب على شكل قطاعات استناداً إلى تصنيفات مهنية لا جغرافية[٦]. ولقد لمح أكثر من مرة إلى أن المنظمات الشعبية في سورية كانت عملياً مسؤولة، أو يجب أن تكون مسؤولة عن المسائل ذات العلاقة بعمل المجموعة التي تمثلها، وإلى أن المشاركة الشعبية يجب أن تحدث من خلال هذه المنظمات. وفضلاً عن ذلك فقد بيّن بشكل واضح، في خطاب عام ١٩٨٠، أن كل ما له علاقة بالزراعة وكل ما له علاقة بالعمل والصناعة سيكون تقريره بأيدي اتحاد الفلاحين واتحاد العمال على التوالي[٧]. إن المنظمات الشعبية لم تعط بالطبع سلطات تشريعية، ولكن اتحاد العمال واتحاد الفلاحين أضيفا في تلك السنوات نفسها إلى الجبهة الوطنية التقدمية التي تظهر رسمياً على أنها الهيئة القيادية سياسياً. ووفق البيان الرسمي فإن تأسيس الجبهة بحد ذاته كان يستهدف تعميق وحدة الشعب وتلاحمه[٨]، وهي الفكرة المتسقة كثيراً مع

الرؤية التضامنية corporatist vision، أي دولة على هيئة كتلة خالية من الانقسامات الداخلية.

١ ـــ بناء المؤسسات والتطور السياسي: لمحة عامة

بمقدار ما كان تسلم الأسد للسلطة يسم بداية إعادة بناء النظام السياسي بناء شاملاً، فإنه يمثل أكثر من تسلم السلطة ببساطة من قبل جماعة أو زمرة أخرى، بالشكل الذي يحاول تصويره فيه النهج الوراثي الجديد. وبدلاً من ذلك فإن إطار الدولة ومدى هيمنتها على المجتمع تعرضا للتوسيع، إذ بنيت مؤسسات جديدة علاوة على تحويل المؤسسات الموجودة لكي تتناسب مع الهيكل السلطوي الهرمي.

لم تكن هنالك أية مقاومة لاقتناص الأسد السلطة، إذ كان بمقدوره الاعتماد على الجيش الذي أفلح في تطهيره من العناصر المؤيدة لمنافسيه البعثيين عندما كان وزيراً للدفاع. فثمة شرائح من الحزب ومن الاتحادات النقابية والشباب المثقف الذين كانوا يوالون النظام الراديكالي الذي أطيح في تلك الآونة، كان يجب أخذهم بعين الاعتبار كمعارضين محتملين، بيد أنهم لم يكونوا في موقع يتيح لهم مقاومة الانقلاب، ولذلك صار الأسد، في خاتمة المطاف، يهيمن هيمنة صارمة على وسائل القمع. لقد رحبت الطبقة العليا من المجتمع بتسلمه السلطة، كما أشير سابقاً، وكان هنالك فضلاً عن ذلك شيء من التأييد الشعبي. وبما أن العديد من السوريين قد ضاقوا ذرعاً بالمنهج الراديكالي اليساري الذي كان ينهجه النظام البائد، فقد كانوا يريدون التغيير، وكذلك فإن الأسد كان يعد بانطلاقة جديدة.

ومن بين أهم عناصر إعادة البناء هذه كان إنشاء البرلمان في عام ١٩٧١، وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية في عام ١٩٧٢، وإعلان دستور جديد في عام ١٩٧٣. ولقد كان الأسد نفسه قد وعد بإنجاز هذه الإجراءات في بيانه يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٠، أي في ذلك اليوم الذي اضطلع فيه بعبء ما صار يعرف لاحقاً بحركته التصحيحية[٩].

لقد جرى تعيين الأسد أولاً رئيساً للوزراء من قبل القيادة القطرية المؤقتة الجديدة لحزب البعث، وهي تلك القيادة التي شكلها هو في أعقاب انقلابه، ومن ثم في آذار عام ١٩٧١ جرى انتخابه رئيساً للجمهورية في استفتاء دون منافس له. وفي ذلك الوقت نفسه تعرض الدستور المؤقت لعام ١٩٦٩، ذلك الدستور الذي كان ينيط السلطات التشريعية بالوزارة، للتغيير لكي يجعل النظام رئاسياً.

فالأسد كان يحاول، بإنشائه البرلمان والجبهة الوطنية التقدمية وسن دستور جديد، توسيع قاعدة مساندة نظامه وإضفاء الصفة الشرعية عليه بإكسائه كساء المؤسسات في آن واحد معاً. وأما الأشياء الأخرى التي كانت تنطوي على أهمية مماثلة لترسيخ نظامه، كما سوف نعمل على إيجازها، فهي إعادة بناء المنظمات الشعبية وتحويلها مثل الاتحادات العمالية والحزب. وبشكل موازٍ لإعادة بناء الإطار السياسي للمؤسسات، ولا سيما منذ عام ١٩٧٣ حين تزايدت القدرات المالية للدولة تزايداً هائلاً من جراء المعونة العربية والعائدات النفطية السورية الخاصة، جرى توسيع الإدارة الحكومية والجيش وجهاز الأمن الداخلي توسيعاً لا نظير له من قبل.

إن اقتران اللبرلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي اللذين شهدتهما

سورية في النصف الأول من عقد السبعينيات، بالانتصار السياسي لحرب أكتوبر/تشرين الأول، عاد على النظام بشعبية كبيرة. ومع ذلك كان هنالك معارضة سياسية من كل من الاتجاه اليساري، والاتجاه الإسلامي المحافظ سواء بسواء. فلقد حدثت بعض الاحتجاجات العنيفة المؤقتة، ولا سيما في مدينة حماه المحافظة تقليدياً، إذ تعرض أعيانها لأبلغ الضرر جراء الإصلاح الزراعي. إن بعض الجماعات الإسلامية، وقد صارت نهباً للشكوك من الاتجاهات العلمانية للنظام، دعت لإلى الإضرابات والمظاهرات ضد الطابع اللاإسلامي المزعوم لمشروع الدستور. وبعد سلسلة من الاصطدامات المسلحة أذعن النظام جزئياً وعدل المشروع ليشترط بأن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام.

ولكن التوترات الخطيرة لم تقم لتعم البلد بأسره وتصبح شيئاً ملموساً على نطاق كبير إلا منذ عام ١٩٧٦. لقد تضرر دخل الأغلبية الساحقة من السكان بالتضخم، كذلك إن الفساد، محاباة الأقارب والاغتناء غير الشرعي لنخبة النظام، قد أصبحت جميعها أموراً واضحة؛ وأيضاً لاقى التدخل السوري في لبنان سخطاً شعبياً واسعاً؛ فضلاً عن التذمرات المتزايدة من السلطة اللامحدودة عملياً لأجهزة الأمن.

وبما أن قوى المعارضة كانت عاجزة عن تنظيم نفسها سياسياً فقد دفعت دفعاً لممارسة العنف. ففي السنوات الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٢ عاشت سورية مرارة حالة قريبة من الحرب الأهلية. إن المعارضة المناوئة للنظام كانت بقيادة القوى الإسلامية، على الرغم من أنها لم تكن تتألف من تلك القوى وحدها، وخصوصاً الفرع السوري للإخوان المسلمين الذين حاولوا ونجحوا

جزئياً في إضفاء الطابع الطائفي أو المذهبي على الصراع (أي أغلبية سنية ضد أقلية علوية). فلقد أقدم الأعضاء المتزمتون من المعارضة على فعل أشياء كثيرة كان من بينها قتلهم المثقفين العلويين عن عمد، سواء أكانوا من المقربين إلى النظام أم لم يكونوا. وعلى نقيض المراحل السابقة من التوتر الشديد والصراع المكشوف بين نظام البعث والجماعات الإسلامية، كان النظام عاجزاً في هذه الآونة عن أن تكون له اليد العليا بالسرعة المطلوبة حيث وجد نفسه، بدلاً من ذلك، معرضاً للتهديد لا بالاصطدامات المسلحة المتواترة مع العناصر الإسلامية وتمرداتها العنيفة وحسب، بل وبفقدانه الولاء من لدن شرائح كبيرة من المجتمع كانت في ما مضى تشكل أعرض القواعد لمساندة النظام: مثل عمال القطاع العام وأفراد المهن الحرة وبعض شرائح الطبقة الوسطى ذات الرواتب[١٠]. ولقد رد النظام على ذلك بمزيد من القمع، إذ عمد إلى تطهير الإدارات من الأشخاص الذين كان ولاؤهم موضع الشبهة، وإلى توسيع الانتهاكات التعسفية لأجهزة الأمن وتطاولها على حياة المواطنين وحريتهم وممتلكاتهم إلى مستوى لم يسبق له مثيل[١١]. وأما الحسم النهائي والهزيمة النكراء للمعارضة الإسلامية المسلحة في سورية فقد جاءا في ربيع عام ١٩٨٢ حين وضع النظام حداً بقسوة بالغة لتمرد مسلح دام ثلاثة أسابيع في مدينة حماه ـ مدمراً نسبة ٣٠ بالمئة من المدينة، ومخلفاً وراءه ربما أكثر من عشرة آلاف قتيل من المواطنين[١٢].

وقبل ذلك التاريخ بعامين تقريباً كانت الحكومة قد سحقت أهم عناصر المعارضة الليبرالية. ففي نيسان من عام ١٩٨٠ جرى حل المكاتب التنفيذية لنقابات المحامين والمهندسين والأطباء وصار أعضاؤها رهن الاعتقال، وتم تشكيل مكاتب تنفيذية جديدة من

الأشخاص الموالين للنظام[١٣]. لقد أحجمت هذه النقابات الثلاث عن إعلان ولائها للنظام في الصراع الذين كان دائراً وقتها بينه وبين المعارضة الإسلامية، لا بل حتى إن نقابة المحامين، التي كانت تتبرم منذ وقت طويل وتنتقد تعامل النظام مع حقوق الإنسان، دعت لإضراب يوم واحد مطالبة بوضع حد لقانون الطوارئ[١٤].

وفي نفس تلك الفترة التي كان فيها النظام يعزز هياكله المؤسساتية، شدد قبضته على تلك الزوايا من المجتمع المدني التي ظلت محافظة حتى حينه على استقلالها عن الدولة. ومن أهم تلك الهياكل كان إنشاء لجنة الإشراف على الواردات والصادرات والاستهلاك لكي تبحث أمور السياسة الاقتصادية وتقررها سلفاً. فضلاً عن إقامة لجنة برئاسة رئيس الوزراء كانت تضم ممثلين عن الحزب واتحاد العمال، وكذلك كانت تضم لأول مرة ممثلين عن غرف التجارة وغرف الصناعة. وفي ذلك الوقت نفسه تم إشراك اتحاد العمال واتحاد الفلاحين في الجبهة الوطنية التقدمية.

ومنذ اندحار العصيان المسلح في حماه عام ١٩٨٢ حتى أواخر عقد الثمانينيات بقي المسرح السياسي الداخلي في سورية راكداً تقريباً. فاللامبالاة والسخرية كانتا على الأرجح من أبرز سمات المواقف الشعبية حيال السياسة والنظام. ولكن النظام السوري ما كان بوسعه، بعدئذ، إلا أن يتكيف بطريقة ما مع التغييرات الكاسحة التي كانت تعصف بأوروبا الشرقية، والتي كان الجمهور السوري يراقبها باهتمام بالغ. فبعد سقوط نظام شاوشيسكو في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٩، ظهرت كلمات منقوشة على الجدران في دمشق تشير إلى الرئيس السوري بنعت «شام شيسكو»[١٥]. وأما رد الأسد فقد كان محاولة ثلاثية الأطراف،

أولاً: التوضيح لشعبه أن سورية لا يمكن مقارنتها ببلدان أوروبا الاشتراكية، أو الاشتراكية سابقاً، وثانياً: حلحلة رمزية للسطوة السياسية، وثالثاً: تقديم إعادة توازن محدود ضمن الإطار السياسي للمؤسسات. فبدلاً من «الديمقراطية الشعبية»، وهو التعبير المستعار من البلدان الاشتراكية في أوروبا والتعبير الذي تطاول أمد استعماله للدلالة على طابع النظام السياسي، انقلبت الآن الفصاحة الرسمية في سورية للتحدث عن التعددية. بمجيء الحركة التصحيحية في عام ١٩٧٠ وإقامة الجبهة الوطنية التقدمية، وفقاً لما كانت تقوله المبررات[١٦]، تكون سورية قد أنجزت منذ زمن بعيد إقامة النظام «التعددي» ذي الأحزاب العديدة، كذلك إن الاقتصاد السوري، بقطاعاته العامة والخاصة والمشتركة، كان تعددياً على قدم المساواة أيضاً، ولذلك لم يكن هنالك ثمة مبرر لوضع سورية ضمن فئة واحدة مع البلدان الاشتراكية، وما من حاجة تستدعي إجراء تغييرات جوهرية، علاوة على أن نطاق قانون الطوارئ، على وجه التخصيص، يجب تحديده في أمور تمس أمن الدولة[١٧].

وفي الحقيقة فإن معظم «الجرائم الاقتصادية»، من مثل التعدي على أنظمة الأسعار، صارت تحال من محاكم الأمن الخاصة على المحاكم المدنية[١٨]، وهو الإجراء الذي كان يمثل عملياً تحريراً اقتصادياً أكثر منه سياسياً. وفي عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ أطلق سراح آلاف السجناء السياسيين ممن اعتبرهم النظام من ذوي الخطر الطفيف. وعلى الرغم من أن هذا العفو، وأمثاله، لم يكن ليسم نهاية الاعتقالات السياسية ـ إذ في الواقع آلاف السجناء السياسيين ظلوا في السجون، كما أودع فيها سجناء جدد ـ فقد كان أكثر من تحرك دعائي محض إزاء الرأي العام المحلي والأجنبي، وكان

يجسد أصلاً مقداراً معيناً من تخفيف التوتر السياسي المحلي. وهكذا لم يعد هنالك، بمنتهى الجد، أية قوة من قوى المعارضة كان بوسعها أن تتحدى النظام، فضلاً عن أن التحسن الشامل للوضع الاقتصادي صادف ارتياحاً جماهيرياً أكثر إيجابية حيال النظام مما كانت عليه الحال في عقد الثمانينيات.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بالإطار السياسي للمؤسسات فإن أهم تطور كان إعلاء شأن البرلمان من تاريخ إجراء الانتخابات في عام ١٩٩٠ حيث صار يناط به دور ملموس أكثر من ذي قبل في صنع السياسة، علاوة على توسيعه كي يشتمل على عدد كبير من النواب المستقلين من خارج الجبهة الوطنية التقدمية، إذ إن العديدين من هؤلاء البرلمانيين المستقلين كانوا يمثلون الأوساط التجارية السورية التي وجدت مصالحها الاقتصادية المتزايدة من يعبر عنها في مؤسسة سياسية.

٢ ــ هياكل المؤسسات

لطالما حاول المراقبون أن يدركوا الطابع الخصوصي للنظام الرئاسي المتسلط في سورية، منذ تسلم الأسد السلطة، بالإشارة إليه على أنه، من بين أشياء أخرى، ملكية رئاسية[١٩]، أو رئاسة مطلقة، فليس هنالك أدنى شك في أن الرئيس، دستورياً وعملياً معاً، يتربع على ذروة النظام، وأن كل خيوط السلطة تنتهي بين يديه[٢٠].

فالرئيس دستورياً هو في الوقت نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية، وهو الذي يحدد، بالتشاور مع مجلس الوزراء، السياسات العامة للحكومة. وهو الذي يعين نوابه ورئيس

الوزراء (رئيس مجلس الوزراء) ووزراء الحكومة ومعاونيهم وضباط القوات المسلحة وكبار الموظفين المدنيين والقضاة. والحكومة مسؤولة أمام الرئيس. والرئيس يتقدم بمشاريع القوانين إلى البرلمان (مجلس الشعب) ويصدر القوانين التي يقرها البرلمان، ولكن له حق الفيتو عليها، ويستطيع البرلمان، نظرياً، أن ينقض فيتو الرئيس بأكثرية الثلثين، بيد أن الرئيس يمكنه وقتها، أو في أية مناسبة أخرى، حل مجلس الشعب. وحين لا يكون البرلمان في جلسة انعقاده، بالإضافة إلى حالات الحاجة القصوى أو حين تتطلب المصلحة الوطنية ذلك، يستطيع الرئيس ممارسة السلطات التشريعية بنفسه، ويستطيع طرح الأمور الهامة على الاستفتاء الشعبي. والجدير بالذكر أن التعديلات الدستورية تحتاج إلى غالبية ثلاثة أرباع الأعضاء في البرلمان، وتحتاج إلى موافقة الرئيس أيضاً.

إن انتخاب الرئيس يكون من خلال الاستفتاء الشعبي، وهو المرشح الوحيد لهذا المنصب بعد تسميته من قبل البرلمان بناءً على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث. لقد كان الأسد هو الأمين العام للقيادة القطرية السورية وللقيادة القومية للحزب عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧١ على التوالي. وفي الوقت الذي لا ينص فيه الدستور صراحة على أن يكون الأمين العام لحزب البعث هو نفسه رئيس الجمهورية، فإن ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ينص على ذلك، فضلاً عن أنه ينص على أن «رئيس الجمهورية هو أيضاً رئيس الجبهة»[٢١].

وهكذا فإن الأسد، في خاتمة المطاف، يسيطر ويشرف شخصياً على أجهزة السلطة الثلاثة، أو مراكزها، في الدولة والنظام، أي على الإدارة والجيش وأجهزة الأمن (أو المخابرات) والحزب. فهذه

الأجهزة الثلاثة عبارة عن هياكل هرمية متمركزة تنحدر كلها من قيادة النظام، نزولاً إلى القرية أو الحي بدرجات متفاوتة، ومتوازية جزئياً بعضها مع بعض. وهكذا على مستوى المحافظة يتمثل الرئيس بالمحافظ. فالمحافظون الأربعة عشر في سورية ممن ينفذون أوامر الرئيس مباشرة هم الذين يهيمنون ويشرفون على أعمال الإدارات التابعة للوزارات الحكومية المركزية والقطاع العام في المحافظة وما حولها من مناطق وقرى. إن المحافظ هو الرئيس التنفيذي للإدارة المحلية، وهو بحكم منصبه «ex officio» رئيس المجلس المحلي في المحافظة. وفي حالات الطوارئ يكون المحافظ أيضاً قائداً لقوات الشرطة والقوات العسكرية المتمركزة في محافظته[٢٢]. وبموازاة المحافظ يكون أمين فرع حزب البعث في المحافظة ممثلاً للسلطة المركزية أيضاً. فأمناء فروع الحزب في المحافظات موضع الاختيار الدقيق من قبل الرئيس باعتباره الأمين العام الذي يتوجهون إليه مباشرة بتقاريرهم. وتراقب فروع الحزب أعمال الإدارات والقطاع العام في المحافظات، علاوة على أن أمين الفرع قد يقوم مقام المحافظ في حال غياب الأخير عن محافظته. وإن أنشطة الحزب والإدارة، على كل المستويات الإدارية، موضع مراقبة أهم الأجهزة الثلاثة أو الأربعة الأمنية أيضاً.

فهذا البناء يتيح مقداراً كبيراً من الإشراف للدولة والنظام على البلد بأسره. وأما منظمات المجتمع المدني ـ أي ذلك الميدان الاجتماعي الذي ينشط فيه العاملون أفراداً وإداريين ممن هم ليسوا جزءاً مباشراً من النظام السياسي ـ فإنها كلها تقريباً مخروقة من قبل الدولة التي حولتها إلى أشباه مؤسسات نقابية، أو مؤسسات متعاونة معها على الأقل. وخير شاهد ماثل للعيان على ذلك يكمن في اتحاد نقابات العمال حيث إن العناصر التي دفعتها القيادة السياسية

للمشاركة فيه ما دفعتها إلا وفق الضرورات التي تتصورها تلك القيادة، وما كان المقصود بذلك أن تكون أداة من أدوات المجتمع لمراقبة الدولة والنظام.

البيروقراطية

منذ عام ١٩٦٣، ومنذ عام ١٩٧٠ بالتحديد، شهدت كل ميادين حياة المجتمع تدخلاً متزايداً من قبل الدولة، وشهدت جزئياً على الأقل عملية تنظيم. فنمو الدولة كان يتضمن، كما أوجزنا، حشد طاقات القطاع الاقتصادي العام وتوسيع التربية العامة والصحة العامة وشبكات الماء والكهرباء وإقامة نظام التأمين الاجتماعي الذي كان ناقصاً حتى تلك الآونة. وعلاوة على ذلك، فقد برزت إلى الوجود هيئة تخطيط وإدارة عامة شاملة لنقل الأوامر من المستوى الوزاري إلى مستوى القرية، واتسعت هيئات الضمان والمراقبة.

وبحلول مطلع عقد التسعينيات كان هنالك قرابة ٧٠٠,٠٠٠ مدني موظف لدى الدولة، وهذا العدد يشكل خمسة أضعاف العدد الذي كان في عام ١٩٧٠. إن أكثر من ٤٢٠,٠٠٠ من هؤلاء الموظفين يمكن الإشارة إليهم بنعت البيروقراطية، أي أولئك الناس العاملين في قطاع الخدمات العامة وفي الإدارة العامة. وهكذا فإن عدد البيروقراطيين زاد أكثر من الضعف عما كان عليه منذ عام ١٩٧٠، كما حدث تماماً بالنسبة إلى مجمل الأيدي العاملة والسكان.

وإن من الواضح أن التزايد الموضوعي لمهمات الدولة لا يمكن اعتباره مسؤولاً عن نمو البيروقراطية إلا بشكل جزئي. فحتى منتصف عقد الثمانينيات بقي الجدول العام للرواتب أداة من أهم

الأدوات بين أيدي أفراد نخبة النظام لتوسيع الامتيازات واستزبان الناس أو إرضائهم.

الجدول ٤/١: الأفراد الموظفون في الإدارات الحكومية وفي القطاع الاقتصادي العام

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩١
الموظفون المدنيون(ج)	٧٠,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	٤٥٧,٠٠٠	٦٨٥,٠٠٠
ومن بينهم: القطاع الصناعي العام	٢٨,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
شركات البناء العامة	(أ)	(ب)	١٢٠,٠٠٠(ج)	١٢٠,٠٠٠
العساكر(د) والأمن(ج)	٦٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠
المجموع	١٣٥,٠٠٠	٢٣٦,٠٠٠	٧٥٧,٠٠٠	١,٢١٥,٠٠٠

الرموز: أ ــ ولا واحد ب ــ الرقم غير معروف أو ضئيل

ج ــ رقم تقريبي د ــ بمن فيهم من يؤدون الخدمة الإلزامية

المصدر: راجع الجدول ٣/٢

وعلاوة على ذلك كان التوظيف الحكومي أداة التحكم السياسي والاجتماعي في آن واحد معاً. فبعد كل انقلاب من الانقلابات الثلاثة في أعوام ١٩٦٣ و١٩٦٦ و١٩٧٠ كان القائمون الجدد على الأمور يغمرون البيروقراطية بفيض جديد من الموظفين بغية خلق أكثريات مشايعة في فروعها المركزية، ولو جزئياً على الأقل. ولكن على النقيض من ذلك كان من المناسب في القسط الأخير من عقد الثمانينيات تقليص التوظيف الجديد، كما أشير سابقاً، لاستبقاء المراقبة جراء ذلك على العدد الكبير من الموظفين المدنيين الشباب ذوي الرواتب الهزيلة جداً، وممن هم غير جديرين بالثقة على أرجح الظن. فالدولة والنظام، بتوسيعهما البيروقراطية

والخدمات الحكومية، تمكنا من جعل الناس تشعر بوجودهما حتى في أبعد قرية. وإن نمو البيروقراطية يسّر التقرب من الدولة، ولا سيما بالنسبة إلى المواطنين الريفيين، مع العلم بأن الناس في الوقت نفسه تشعر بالحاجة إلى مزيد من هذا التقرب. ففي هذه الأيام من المستحسن بالنسبة إلى المواطنين في كل أرجاء البلد أن يكيفوا أنفسهم مع الدولة وأن يقيموا العلاقات مع السلطات والموظفين المدنيين. وإن أمثال هذه العلاقات يمكن أن تكون حتى جوهرية للمرء كي ينال حقوقه المشروعة، كتأمين عناية مقبولة في أحد المشافي الحكومية أو تسلم الحصة الكاملة من المواد الغذائية المدعومة مالياً التي لكل عائلة حق بها. وبما أن معظم العائلات الكثيرة العدد في سورية لها واحد من أفرادها على الأقل موظف عند الدولة بشكل دائم، فإن نمو البيروقراطية والقطاع العام كان عاملاً من عوامل التكامل الوطني.

وإلى الحد الذي تنامت فيه البيروقراطية في سورية، بما يتضمن نمو القطاع العام، فإنها حازت لها أيضاً سجلاً رديئاً. فحتى الأنساق العليا من البيروقراطيين يعترفون، سراً على الأقل، بأن مجمل أداء وكفاءة الإدارة العامة أمران رديئان جداً، وذلك يعود لسبب وحيد هو أن القطاع العام والإدارة العامة محشوان بفيض زائد من الموظفين، ولا سيما في المراكز الإدارية. فوفقاً لمعلومات اتحاد العمال كان هنالك مجرد ٧٠,٠٠٠ من مجمل أشخاص عددهم ١٤٠,٠٠٠ من المستخدمين في القطاع الصناعي العام في عام ١٩٨٧ كانوا عمالاً(٢٣)، إذ كان الباقون إداريين وطواقم خدمات بأعرض المعاني(٢٤). والأهم من هذا وذاك هو أن عدداً لا يستهان به من الأفراد غير الأكفاء قد جيء بهم إلى المراكز القيادية، فضلاً عن انتشار الزبائنية والفساد على أوسع نطاق، كذلك إن أعداداً

كبيرة من الوكالات تمارس الوصاية على وحدات اقتصادية وإدارية من ذات المستويات الدنيا، فضلاً عن أن بنية صنع القرار بنية متمركزة إلى أقصى ما يكون التمركز.

وليس هنالك إلا القليل من مديري منشآت القطاع العام ممن تدربوا على العمل والإدارة[٢٥]. فالمرتبة الحزبية أو العسكرية، أو العلاقات الشخصية مع بعض أفراد نخبة النظام، كانت في كثير من الأحيان هي المؤهل الوحيد الكافي. وإن تعيين الضباط العسكريين في المراكز القيادية للقطاع العام كان بالأصل سمة بارزة من سمات عقدي الستينيات والسبعينيات. ولكن حتى في عام ١٩٩٢، كان هنالك تقرير من وزارة الاقتصاد يطالب بوجوب تأهيل الكوادر الإدارية الجديدة تأهيلاً لائقاً وألا تؤدي «الاعتبارات والعلاقات الشخصية» أي دور في تعيين موظفي القطاع العام[٢٦]. وأما بخصوص الوصاية من فوق، فإن عمل الوحدات الإدارية ومنشآت القطاع العام، بناء على وصف موجز لأحد تقارير اتحاد العمال، ليس خاضعاً فقط لمراقبة الهيئة المركزية للتفتيش ومديرية الوزارة المختصة، بل خاضع أيضاً لمراقبة الهيئة العامة ـ وهي أعلى مستوى وزاري فرعي في هرمية القطاع العام ـ والوزير المختص والحزب ونقابات العمال باعتبارها وكالات «للرقابة الشعبية»، فضلاً عن رقابة الأجهزة الأمنية وغير ذلك[٢٧]. وعلى ما يقال فإن أكثر هذه الهيئات تسييساً، أي النقابات والحزب وأجهزة الأمن والوزير لا بل وحتى رئيس الوزراء، تتدخل غالباً في شؤون بعض الوحدات أو المنشآت المعينة. وإن مثل هذا التدخل يحدث في أغلب الأحيان من خلال شبكات العلاقات الشخصية أكثر مما يحدث من خلال القنوات الرسمية لإصدار الأوامر، كذلك إن الموظفين من ذوي المراتب الدنيا قد يشعرون، لا بل ويشعرون عملياً، بأنهم مجبرون

على تأمين مصالح بعض أولياء نعمتهم من علية القوم بدلاً من تأمين مصالح شركتهم أو سلطتهم[٢٨].

إن وحدات وشركات القطاع العام تتمتع، قانونياً، بمقدار محدود من حرية التعهدات[٢٩]، ولكن قلما يستفاد عملياً حتى من هذا المقدار المحدود. فالبنود التي تحدد صلاحيات كل مستوى إداري غالباً ما تكون موضع هيمنة المرسوم الإداري من الوزارة المختصة أو من رئيس الوزراء[٣٠]. هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية فإن المسؤولين ذوي المراتب الدنيا يتملصون من المسؤولية بمنتهى البساطة. وإن التمركز المفرط والمحاولات للتهرب والتنصل من المسؤولية ما هما في الواقع إلا أمران متمم أحدهما للآخر. «فالتمركز الصارخ»، كما جاء في أحد تقارير هيئة التخطيط، «خلق نوعاً من الاتكال في الإدارات الدنيا وأدى بها إلى التنازل عن بعض صلاحياتها»[٣١]. وإن الكثيرين من الوزراء الحكوميين يصرون شخصياً على التدقيق في أي قرار تتخذه وزارتهم، كذلك إن مديري الإدارات الوزارية مجردون على الأغلب من كل صلاحياتهم عملياً، حتى إن بعض الوزراء لا يسمحون حتى لمعاونيهم باتخاذ القرارات الروتينية. فوزير الصناعة، هذا إن جئنا على ذكر مثال واحد فقط، يترأس بانتظام الكثير من الاجتماعات السنوية لمجالس إدارات التسعين شركة، أو قرابة هذا العدد، من تلك الشركات التي تخضع لرقابة الوزارة. وحتى المشكلات التفصيلية لمنشآت القطاع العام غالباً ما تخضع للبحث واتخاذ القرارات المناسبة على أعلى المستويات ـ كمكتب رئيس الوزراء مثلاً أو لجنة حكومية. فرئيس الوزراء، بترؤسه شخصياً لكل اللجان الحكومية الدائمة تقريباً، معني مباشرة، من جملة أشياء أخرى، بتوزيع الطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية على جامعات البلد أو

بالترخيص لمشروعات الاستثمار الخاصة[٣٢]. وأما في ما يتعلق بمشروعات القطاع العام فإن اتخاذ القرارات بشأنها منوط بأعلى المستويات الحكومية، وقانونياً في مجلس التخطيط وأحياناً في مستويات أعلى: برئيس الجمهورية أو بأفراد من حاشيته ممن هم خارج الهيكل الإداري الرسمي. وفي بعض الحالات ثمة لجان حكومية خاصة تعالج بعض المشروعات المحددة أو تشرف عليها. فحين بدأ العمل عام ١٩٩١ مثلاً بإصلاح وتوسيع شبكات المجارير في أكبر أربع مدن في سورية، تم تشكيل لجنة مراقبة لكل مشروع، وكانت كل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أو نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات.

فهذه المركزية المتطرفة، من حيث علاقتها بالكفاءة والأداء الإداريين، تتناقض كل التناقض مع الإنتاجية. لقد بيّنت أنيكا رابو Annika Rabo، في دراستها النافذة البصر عن الهيئة التي تدير أضخم خطة تطوير في سورية، أي مشروع سد الفرات، أن هذه المؤسسة التي كانت ذات مرة مفعمة بالحماسة قد تعرضت للتحول الكبير إلى مؤسسة محافظة من جراء الهياكل المركزية المستبدة، فضلاً عن التطرق للخطط التي كان عليها أن تنفذها وللآمال التي كانت تعقدها على تقبل السكان المحليين لتلك الخطط، بالمقابل، من دون أي نقاش. فها هي تكتب قائلة: «إن الإقدام على أية مبادهة صار يشكل خطراً تقريباً على العديد من الموظفين، كما أن الكثيرين منهم قد تعودوا على فعل القليل مما يمكن فعله....، كي لا يهددوا أي مسؤول رفيع ولا يحركوا ساكناً في الوضع القائم «etatus quo»، وهكذا ظل المراقبون يحملون انطباعاً عن العجز المطلق»[٣٣]. فالنقابات العمالية أنفسها، باعتبارها الممثل الأساسي لمصالح البيروقراطية والقطاع العام، كانت توجه نقدها باستمرار إل

الفوضى واللامبالاة والتهربية والمخالفات والفساد في الإدارة العامة، وكانت تؤكد على أن كل هذه الظواهر أدت إلى فقدان الثقة في البيروقراطية(٣٤).

ولكن هذا كله لا ينفي وجود التوجهات التقنية المنطقية ضمن البيروقراطية السورية وقطاعها العام(٣٥). فهنالك بلا شك خلافات بين بعض الوزراء والوكالات على مقدار شدة البيروقراطية وتمركز صنع القرار والنزعة الاستبدادية. وبما أن أسباب الخلافات تعود في معظمها إلى الطبيعة الاستبدادية للنظام الذي يعمل فيه مدير مؤسسة ما ويحدد طابع تلك المؤسسة إلى حد كبير، فإن هذه الخلافات تعتمد على شخصية الوزير المختص إلى حد كبير أيضاً. وعلاوة على ذلك فهنالك اختلافات حول المقدار المباح لبعض الهيئات وشركات القطاع العام في أن تنشئ لنفسها استقلالاً خاصاً عن وصاية البيروقراطية. ومن الواضح أن شركة النفط السورية وثمة عدد قليل من المنشآت الأخرى في القطاع العام من تلك التي تستدر القطع الأجنبي، كلها تدار على نحو أكفأ من، مثلاً، الشركة السورية العامة لتجارة التجزئة التي تحظى بصيت شائن جراء خدمتها الخرقاء ومستوى فسادها الرفيع. ومن الواضح، في الحالة الأولى، أن التكاليف الاقتصادية للسماح للزبائنية والفساد والعمالة الزائدة وسوء الإدارة أن تأخذ كلها ضريبتها تترجح أكثر من اللزوم على منافعها السياسية، في حين أن هذه التكاليف، في الحالة الثانية، تؤخذ في الاعتبار أنها أمور مقبولة.

وعلى العموم، فبمقدار ما هنالك من عقلانية سياسية في الحفاظ على بيروقراطية مليئة أكثر مما ينبغي بالموظفين، هنالك عقلانية سياسية أيضاً في المغالاة بتمركز بنية صنع القرار. فالكفاءة، من

وجهة نظر النظام، ليست المعيار الوحيد الذي يتقيم به أداء البيروقراطية وقيمتها. إن الشيء الذي ينطوي على نفس المقدار من الأهمية هو أن البيروقراطية نفسها، في ممارستها وظائفها المختلفة كالخدمة والإدارة واعتصار الموارد المالية والإشراف، تبقى تحت الإشراف ولا تنشئ لها مراكز قوى مستقلة، ولا سيما مع التسليم جدلاً بأنها ليست، ككل، قاعدة دعم موثوقة للنظام. ومن الجدير بالذكر الوهن الذي حل باللحمة الأيديولوجية منذ أن صارت السياسات الحكومية تتضارب باطراد مع الأهداف الأيديولوجية لحزب البعث، إذ إن الحزب نفسه، كما سوف نبين، نحى جانباً وشاحه الأيديولوجي، منها الولاء للنظام أضحى مسألة مصلحة مادية أكثر منها أيديولوجية. فما من شك في أن تدهور الظروف المعيشية لدى الطبقتين الدنيا والوسطى من موظفي الدولة أدى إلى تزايد اللامبالاة بالنظام، إن لم نقل أنها مقاومة سلبية، في قلب صفوف البيروقراطية. إن الكثيرين من أفراد هاتين الطبقتين لا يزالون يربطون مصلحتهم بالدولة والقطاع العام على وجه الحصر ـ إذ ليس لمعظمهم أي عمل شخصي بديل في القطاع الخاص ـ لا بالنظام بالضرورة وذلك لأنهم، على النقيض من الكثيرين من أكابر الموظفين ذوي المراتب العليا، لن يخسروا شيئاً على العموم إن تبدل النظام.

فالضرورة المفهومة للإشراف على البيروقراطية إن هي لذلك إلا عامل من العوامل التي منعت حتى الآن، ومن المحتمل أن تمنع مستقبلاً، قيام أكثر من إصلاح هيكلي تجميلي في الإدارة العامة وفي القطاع العام. وعلاوة على ذلك، فإن أية محاولة حقيقية لرفع كفاءة الأداء البيروقراطي وجودته سوف تتناول نخبة النظام أو بورجوازيي الدولة ـ أي أولئك الناس الذين

عليهم هم أن يباشروا هذه العملية ـ ممن سيفقدون هم أنفسهم الاستزبان وسلطة صنع القرار وغير ذلك من الامتيازات المادية وغير المادية. وهكذا فإن عورات البيروقراطية عورات منهجية إلى حد كبير، وما هي بالعلل القابلة للعلاج، كما قد تشير مختلف التقارير ومقترحات الإصلاح ضمن الأجهزة، وإنما هي عورات وظيفية جزئياً وعناصر جوهرية في بنية النظام التسلطي في سورية[٣٦].

جهاز الأمن

إن القوات العسكرية وأجهزة الأمن أو المخابرات والشرطة هي بالتأكيد، على العموم، أكثر الأدوات الموثوقة والموجودة تحت تصرف النظام لحماية السلطة، وهي أقوى اللاعبين الموجودين على مسرح المؤسسات. وحتى قبل انقلاب البعث في عام ١٩٦٣، كان للقوات العسكرية والأجهزة الأمنية سجل طويل من التدخل في الشؤون السياسية السورية. فسورية، منذ استقلالها الناجز عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٧٠، كانت ذات صيت شائن كونها أكثر الدول العربية ابتلاء بالانقلابات العسكرية. وحتى حين لم تكن القوات المسلحة نفسها على قمة السلطة، كانت الدولة عملياً تحت هيمنة العسكريين. وخلال السنوات السبع الأوائل من حكم البعث كانت كل التبدلات الهامة في النظام والسياسة نتيجة للضغط العسكري أو الانقلاب العسكري. فالبعث نفسه جاء إلى السلطة من خلال القوة العسكرية، وأجاز للعسكريين أيديولوجيا العمل في السياسة جراء تحدثه عن «الجيش العقائدي» كقوة طليعية و«مدرسة للثورة الاشتراكية»[٣٧]، وكان عليه أن يعتمد على الجيش والأجهزة الأمنية التي بدأت بالتكاثر في ظل حكمه لكي يبقى في سدة

الحكم. إن هذا التحالف الحزبي/العسكري، أو بالأحرى ازدواجية السلطة بين المنظمتين الحزبيتين المدنية والعسكرية، كما كان يصفها الحزبيون وغير الحزبيين سواء بسواء، كانت تصادمية جداً[٣٨]، وما وضع حداً لازدواجية السلطة هذه إلا تسلم الأسد السلطة ووضعه الجهاز الحزبي والدولة تحت إشراف القيادة العسكرية.

ففي ظل حكم الأسد توسعت القوات المسلحة السورية وتعززت إلى ذلك الحد الذي جعل منها، لأول مرة، تهديداً حقيقياً لإسرائيل، لا بل وقوة ردع لها إلى حد ما، وأتاح لها أن تكون مشروع قوة إقليمية محدودة. إن الجيش السوري لا يزال يمارس مهمته في لبنان، والقطعات العسكرية السورية تمركزت في العربية السعودية أثناء أزمة الخليج في عام ١٩٩٠/١٩٩١. وفي الوقت نفسه أصبح كل الجهاز الأمني في سورية ـ الجيش والمخابرات والشرطة ـ أداة مهمة للتحويل الاشتراكي والسيطرة على المجتمع، أي قوة اقتصادية بحكم حقه الشخصي، وأداة للسيطرة السياسية بحكم مصالحه المشتركة.

وحتى منتصف عقد الثمانينيات كان جهاز الأمن يتنامى تقريباً بنفس السرعة التي كانت تتنامى فيها العمالة في الدولة ككل، لا بل وأسرع حتى. فالقوات المسلحة النظامية زادت من قرابة ٨٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ بحلول عام ١٩٨٥. وبعد ذلك التاريخ بقي عدد الجنود النظاميين ثابتاً. وفي مطلع عقد التسعينيات بلغ عدد القوات المسلحة في سورية ٤٣٠,٠٠٠ جندي، بما في ذلك الفرقة السورية من جيش التحرير الفلسطيني وقوات الدرك[٣٩]. وأما قوات الشرطة والمخابرات، التي لا تتوافر لنا عنها أية معلومات، فقد يكون فيها مئة ألف أخرى أو

ما يقارب هذا العدد[٤٠]. وعلاوة على ذلك، هنالك زهاء ٦٠,٠٠٠ من العاملين المدنيين في ثلاث شركات كبيرة تعود ملكيتها إلى وزارة الدفاع. فهذا القطاع الصناعي العسكري يتألف من منشأتين صناعيتين اثنتين تابعتين لمؤسسة معامل الدفاع التي تركب الأسلحة وتنتج البزات العسكرية وقطع التبديل للمعدات العسكرية وللصناعات المدنية على حد سواء، ويتألف كذلك من شركتي بناء كبيرتين. فإحدى هاتين الشركتين الأخيرتين، وهي مؤسسة الإنشاءات العسكرية «متاع»، تأسست في عام ١٩٧٢ لتنفيذ الأعمال الهندسية والإنشائية لمصلحة الجيش، والشركة الثانية، وهي مؤسسة الإسكان العسكري، ميليهاوس، تأسست في عام ١٩٧٥ لتوفير السكن لأفراد جهاز الأمن. ولكن كلتا هاتين الشركتين أنجزتاه أكثر بكثير مما كان التخطيط لإنجازه أصلاً. فلقد أنجزتا، من ضمن ما أنجزتا من أشياء، تعبيد الطرق ومدّ الجسور وبناء مشاريع الري والمدارس والمشافي والملاعب الرياضية وأبنية تمثيلية من مثل مكتبة الأسد في دمشق، فضلاً عن أنهما تقومان بدور المتعاقدين من الباطن نيابة عن الشركات الأجنبية. ومؤسسة الإسكان العسكري تنتج أيضاً المعدات الصناعية والمفروشات المنزلية وبعض المنتجات الزراعية. فالشركات العسكرية منحت حريات واسعة لإجراء التعهدات، وخصوصاً أنها حرة في الاستئجار والتسريح، كما كانت معفاة عملياً من أنظمة التجارة الخارجية وتداول العملة، أو أنها كانت تتجاهل تلك الأنظمة بمنتهى البساطة نظراً إلى منزلتها العسكرية، وفضلاً عن ذلك فإنها تعطي أجوراً مغرية. إن مؤسسة الإسكان العسكري صارت أكبر شركات البلد على الإطلاق، وكانت توظف، أيام عزها، حتى ٧٠,٠٠٠ شخص. وفي مطلع عقد التسعينيات كانت لا تزال توظف ٤٦,٠٠٠ شخص حسب جدول رواتبها، وهذا العدد يشكل أكثر

من ثلث كل الأشخاص العاملين في القطاع العام للبناء، في حين أن «متاع» توظف قرابة ١١,٠٠٠ إنسان آخر[٤١]. فهاتان الشركتان تستهلكان معاً على الأرجح أكثر من نصف الأموال التي تخصصها الحكومة لشركات الإنشاء السورية.

توفر القوات المسلحة أيضاً فرصاً مغرية لأفضل طلاب العلم في سورية، إذ إنها توفدهم إلى البلدان الأجنبية للدراسات العليا والعودة ومن ثم إلى العمل بما يدعى بمركز البحوث والدراسات العلمية، وهو مؤسسة سرية جداً منهمكة بالبحوث لأغراض عسكرية. فالرواتب في هذا المركز ليست أكثر بكثير مما يمكن أن يناله عالم شاب طموح في أي مكان آخر من سورية وحسب، بل إن هذا المركز هو مؤسسة البحث العملية الوحيدة التي تستحق الذكر في ذلك البلد.

وباختصار فإن جهاز الأمن يوفر العمل لنصف كل الأشخاص العاملين في الدولة تقريباً، أو قرابة ١٥ بالمئة من مجمل القوى العاملة التي ضمنها هنالك زهاء ٦٠ ألف مجند يساقون سنوياً إلى الجيش أو الشرطة لأداء خدمتهم الإلزامية التي تدوم ثلاثين شهراً. فالجيش يمثل، بالنسبة إلى الشباب القرويين، فرصة لترك البيئة القروية وراءهم، وفرصة مسلكية أيضاً حيث إن العديد من المجندين يتلقون تدريبهم المهني الوحيد أثناء خدمتهم العسكرية، كذلك فإنهم كلهم يتلقون توجيهاً سياسياً مكثفاً. وعلاوة على ذلك فالقوات المسلحة هي المسؤولة أيضاً عن التدريب العسكري الإجباري في المدارس الثانوية والجامعات[٤٢]، وهي المسؤولة عن تنظيم وقيادة الميليشيات المتطوعة والمرتبطة بحزب البعث واتحاد الفلاحين واتحاد نقابات العمال[٤٣]، فضلاً عن نشرها رسالتها عبر وسائل إعلامها الخاصة وإذاعتها وبرامجها التلفزيونية.

وفي الوقت الذي يتوافر فيه الأساس المشروع لوجود جيش كبير وحتى لوجود كثيف للقوات المسلحة في الحياة العامة من خلال ديمومة حالة الحرب بين إسرائيل وسورية، وديمومة احتلال إسرائيل لبعض الأراضي السورية حتى الآن، ليس خافياً على السوريين أن قسطاً كبيراً من جهاز الأمن قد أقيم للدفاع عن النظام السوري لا عن الحدود السورية. وإن هذا القول ينطبق بمنتهى البساطة على الأجهزة الأمنية في المقام الأول، ولكنه ينطبق أيضاً على معظم القوات الخاصة وعلى الصفوة من قطاعات الجيش، وعلى الآلاف العشرة من الحرس الجمهوري الإمبراطوري القوي لحراسة الرئيس، وعلى ميليشيات الحزب والعمال والفلاحين. ولما كان من المسلّم به أن معظم الأجهزة والشرطة بإمرة ضباط عسكريين من ذوي المراتب العالية، وأن الكثير من بنية الاستخبارات جزء من القوات المسلحة، وأن الجيش والميليشيات أرض خصبة هامة لتجنيد الأفراد لصالح أجهزة الأمن، فإن الحدود الفاصلة بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطة حدود غير واضحة.

وعلى الرغم من المستوى الرفيع الذي بلغه التجييش الاجتماعي والتدريب العسكري للأجيال الشابة في مدارس سورية وجامعاتها، يجدر بنا الشك في أن يكون النظام وجهازه الأمني قد استحوذا عملياً على قلوب وعقول أكثر من ربع السكان أو قرابة ذلك. ولكن جهاز الأمن قد نجح بالتأكيد، حتى والحالة كما هي عليه، في التحكم بسلوك معظم السوريين لأن جهاز الاستخبارات تغلغل في أعماق المجتمع، ولأن التعامل مع الأجهزة الأمنية الموجودة هنا وهناك وهنالك أصبح جزءاً من حياة الناس واستراتيجيتهم للبقاء على قيد الحياة، حيث إن أهم أربعة أجهزة تدير شبكة واسعة من المراقبة في كل زوايا المجتمع، بما في ذلك البيروقراطية والحزب

والجيش[٤٤]. وبما أن صلاحيات هذه الأجهزة متداخلة فإنها يراقب بعضها بعضاً أيضاً. فالأمن العسكري، مثلاً، يتعامل مع المدنيين كما يتعامل مع العسكريين من الناس، ومكتب أمن الحزب لا يقتصر بأنشطته على أعضاء الحزب وحسب، كذلك إن مراقبة الاستخبارات للناس أمر مكشوف تماماً على العموم وليس أمراً سرياً، والهدف، بشكل واضح، هو الحفاظ على مناخ من الخوف والإذعان بدلاً من إخفاء الوجود الشامل لأجهزة الأمن. تحتفظ الاستخبارات بسجل تحركات المسافرين على الطرق البرية المحلية للحافلات وسيارات الأجرة؛ ولديها مراقبتها الخاصة في المطارات والمواقع الحدودية، وتتنصت على الخطوط الهاتفية وتراقب المراسلات الدولية. وأما طلاب الجامعات الذين يعملون لدى أجهزة الأمن، فإنهم يراقبون بشكل مكشوف التعليقات السياسية التي يمكن أن يبديها أساتذتهم؛ ويحتاج المواطنون إلى التصاريح من أجهزة الأمن من أجل أشياء عديدة، من بينها التوظيف في الجهاز البيروقراطي، العضوية في الحزب، والحصول على جواز سفر. جميع الأجهزة تحتفظ بسجنائها الخاصين، وتستجوب وتعتقل وتحتجز الناس بدون مذكرات قانونية. وهي تقوم بتسليم الناس إلى السلطات القضائية أو إلى المحاكم الأمنية الخاصة، لكن السلطات القضائية لا تستطيع أن تتدخل بنشاطات المخابرات. وليس هناك مؤسسة يستطيع المواطنون التقدم إليها بالشكوى حول الاعتقالات التعسفية والتعذيب والحجز أو حالات اختفاء الأقارب، أو حتى بشأن جرائم القتل الواقعة بحق المحتجزين. وحتى على الرغم من إطلاق سراح ما يقارب ٤٠٠٠ سجين سياسي في أوائل عقد التسعينيات، فإن عدد الأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية كان لا يزال يقدر بعدة آلاف[٤٥].

لقد كان الجو العام في سورية أكثر راحة في بداية عقد التسعينيات عما كان عليه خلال معظم عقدي السبعينيات والثمانينيات، فالخوف من الاستدعاء من المخابرات أو الاعتقال من قبلها بسبب كلمة سائبة في مقهى أو في أي مكان عام، على سبيل المثال، قد انحسر بوضوح. لكن لم يكن هناك أية أوهام حول سلطات الأجهزة الأمنية غير الخاضعة للرقابة فعلياً، والغياب شبه الكلي لحكم القانون.

لقد تأقلم الناس عموماً مع وجود «الأمن» في كل مكان. إنهم يعتبرون ذلك أمراً مفروغاً منه، إذ حتى الموظفون الصغار في المخابرات بإمكانهم أن يستخدموا، وسوف يستخدمون، مواقعهم لإغناء أنفسهم ولتجريب سلطاتهم في بيئاتهم. لكنهم يستعملون قدراتهم أيضاً للوصول إلى المستويات العليا في الهيكلية، أو للمساعدة في المكان الذي تكون فيه حاجة في الجهاز البيروقراطي. من المفيد أن يكون لديك قريب أو جار أو زبون أو زميل يعمل ضابطاً في الجيش أو المخابرات، لتحتفظ بالتالي بعلاقات حسنة معه. رغم ذلك إنه لأمر خرافي أن أي شخص يفتح بقالية أو تجارة ما يحتاج إلى راعٍ من المخابرات أو الجيش، ويجري تسويق هذه الخرافة بشكل كبير من قبل أولئك الذين يسعون إلى مثل هذه الرعاية لكي يضمنوا مكاسب خاصة. ليس هناك شك في أن أجهزة الأمن منخرطة بشكل كبير في الفساد والأعمال غير الشرعية في البلد، فمعظم قادة الأمن والجيش أصبحوا رعاة لأعمال خاصة وشركاء فيها، أو إنهم يأخذون عمولات على العقود المبرمة بين الدولة والموردين الدوليين. كذلك إن التهريب كان إلى مدى واسع بيد الجيش، وكان ميسراً بشكل هائل بوجود الجيش السوري في لبنان. فلقد ابتز الضباط السوريون المال لحماية تجارة المخدرات

اللامشروعة في لبنان، كذلك فإنهم رعوها وساهموا فيها أيضاً. إن غالبية الجهاز قد لا تكون فاسدة، بيد أن الفساد والرشوة وما شابه ذلك ليس مقصوراً على أصحاب المراتب العليا. فالكثيرون من الضباط صاروا من ذوي الثراء الفاحش، وبعضهم استخدم الطاقة البشرية التي بإمرته لبناء قصر ما أو لإدارة عمل صغير، أو لقيادة سيارة على الأقل. وأما ضباط الصف والجنود فقد انخرطوا على الأرجح في تهريبات وحالات فساد صغيرة[٤٦].

وحتى بدون هذه المكاسب غير المشروعة، فإن الجهاز الأمني يوفر امتيازات معتبرة لطاقم موظفيه. فالضباط والجنود يحظون بالسلع المستوردة المدعومة مادياً من خلال المؤسسة التعاونية الاستهلاكية الخاصة بالعسكريين، علاوة على أن الضباط بمقدورهم أن يحوزوا مساكن عائلية رفيعة المستوى ورخيصة نسبياً في تلك الضواحي المدعوة بضواحي الأسد التي هي بمثابة مقارّ للطواقم العسكرية في الضواحي. وأما الضباط ذوو الرتب العليا فكلهم لهم سياراتهم الخاصة من طراز ليموزين، وغالباً أكثر من سيارة واحدة، في حين أن ذوي المراتب الدنيا وضباط الصف يستخدمون العربات العسكرية لأغراضهم الخاصة. فاحتياز سيارة هو امتياز خاص في بلد ظل استيراد السيارات فيه مقيداً تقييداً صارماً طوال أكثر من عقد من الزمان، وفي بلد قلما يستطيع فيه حتى كبار الموظفين شراء سيارة مستعملة. ومن الجدير بالذكر أن الطواقم العسكرية والأمنية لا تدفع ضريبة الدخل، وأن رواتبها أعلى بكثير من رواتب الموظفين المدنيين، وأن راتب الضابط قد يكون أضعاف راتب الموظف المدني عند الدولة[٤٧].

ويبدو أن الموقع الممتاز الذي يحتله جهاز الأمن في النظام

والامتيازات المادية المعطاة لأفراده هي ما يجعل منه عموماً، أكثر من أي شيء آخر، الذراع الموثوقة لدى النظام. وهكذا فإن الولاء الشخصي للرئيس من قبل الضباط ذوي المراكز القيادية، ومن قبل أكثرية ضباط الصف والجنود في الحرس الجمهوري وفي القطعات الأساسية، فضلاً عن التوازن بين مختلف الأجهزة، هما ما يكفلان استمرار سيطرة الأسد على هذا الجهاز. فثمة محاولات انقلابية قليلة قامت بعد تسنم الأسد السلطة، ولكن كلاً منها جرى اكتشافها وسحقها بمنتهى البساطة[٤٨]. إن الحرس الجمهوري للأسد ـ سرايا الدفاع التي كانت بإمرة أخيه رفعت حتى عام ١٩٨٤، ومن ثم الحرس الجمهوري المتوسع بقيادة أخي زوجة الأسد عدنان مخلوف، وبعدئذ بإمرة ابنه باسل منذ مطلع عقد التسعينيات حتى مماته المفاجئ في عام ١٩٩٤ ـ إضافة إلى القوات الخاصة وغيرها من صفوة القطعات العسكرية المعينة والموالية كانت كلها كتلة راجحة فعالة في وجه أي تهديد محتمل من قبل بقية القوات المسلحة. وعلاوة على ذلك فإن أفراد الحرس الجمهوري وجنود صفوة القوات العسكرية كانوا يراقب بعضهم بعضاً، شأنهم بذلك شأن مختلف الأجهزة الأمنية. فأحداث عام ١٩٨٤ ـ حين تحركت الوحدات الخاصة وغيرها من القطعات العسكرية ضد رفعت الذي كان من الواضح أنه قد هيأ نفسه لخلافة أخيه، فقد كان تدهور الوضع الصحي وقتها لهذا الأخير سيجعل من مسألة الخلافة أمراً في غاية الخطورة، أو لتحدي مركز أخيه ـ برهنت على أن النظام كان يتحرك من داخله حتى في أحلك ظروف التهديد[٤٩].

وأما الأيديولوجيا فلم يعد لها ذلك الدور المهم في جهاز الأمن، شأنها بذلك شأن دورها في البيروقراطية[٥٠]. فالتوجيه الأيديولوجي في الجيش تقلص، على أية حال، إلى شريعة مكثفة خاصة تدور

حول عبادة شخص الرئيس. ولكن لا يزال هنالك شيء من اليسار في الجيش يتمثل بضابطين كبيرين قريبين من اتحاد نقابات العمال ومن ذوي الميول العنيفة المعادية للإمبريالية، في حين أن زمرة كبيرة ضمن المؤسسة العسكرية تشكل قسطاً مما صار ينعت بالمركب التجاري/العسكري في سورية(٥١)، ألا وهو ذلك التحالف بين الضباط العسكريين وبين طبقة التجار الجدد. وعلى العموم فقد تغيرت الحالة الآن عما كانت عليه في عقدي الخمسينيات والستينيات وقتما كان هنالك شريحة كبيرة من القوات المسلحة متشبثة برسالة إصلاحية مناهضة للإقطاعية وطنية وسياسية/سوسيولوجية، فالحالة اليوم غيرها بالأمس. فجهاز الأمن تقبل حتى الآن كل التغييرات السياسية الكبيرة التي جلبها النظام، ومن المحتمل أنه سيبقى على هذا الموقف بما في ذلك تقبله السلم مع إسرائيل، شرط ألا تحف المخاطر بمصالحه المشتركة وحالة اليسر التي يعيشها أفراده.

وعلى الرغم من القوة العددية لجهاز الأمن والدرجة العالية من التجييش فإن سورية ليست ديكتاتورية عسكرية وحسب، بل إنها تلك الديكتاتورية التي تشكل فيها القوات العسكرية التكتل الوحيد الأقوى من غيره، أي باختصار، أقل التكتلات فرقةً. فالأسد ليس رسمياً القائد الأعلى للجيش ليس إلا، لا بل وظل أيضاً أرفع الضباط رتبة عسكرية في سورية. وفي مسائل الأمن والشؤون الخارجية حصراً ثمة ضباط كبار من أمثال رئيس الأمن العسكري علي دوبا، ورئيس هيئة الأركان حكمت الشهابي وغيرهما معدودون من أهم المستشارين للرئيس. وأما أولئك الناس كانوا من عائلة الرئيس ومن أقرب معاونيه فقد كانوا كلهم من الضباط العسكريين، كأخيه رفعت حتى طرده في عام ١٩٨٤، ثم ابنه

باسل حتى مماته، وعدنان مخلوف. وهنالك خمسة أعضاء من القيادة القطرية لحزب البعث ممن انتقاهم الأسد نفسه في عام ١٩٨٥ وعلى الأقل ٢٢ عضواً من أعضاء اللجنة المركزية ينحدرون من جهاز الأمن. والأول والثالث من رؤساء وزراء الأسد، حتى حينه، كانا ضابطين برتبة لواء، ووزارة الدفاع كانت في يدي رفيق الأسد القديم العماد مصطفى طلاس منذ عام ١٩٧٢، علاوة على أن وزارات الداخلية والإدارة المحلية والزراعة والتموين كان يرأسها أناس من ذوي الخلفية الأمنية أو العسكرية. وثمة ضباط آخرون من ذوي المراتب الرفيعة يعملون معاونين لوزراء الشؤون الخارجية والداخلية والإدارة المحلية.

وهكذا فإن جهاز الأمن يتمتع بنفوذ قوي في كل الأمور التي لها علاقة بأمن النظام والدولة بكل ما في الكلمة من معنى، ولكنه لم يعد يتدخل، كما سوف يتبين في الفصل اللاحق، ذلك التدخل الكبير في السياسات الاقتصادية أو في غيرها من الميادين السياسية «المدنية»، ولا يسمح، في الوقت نفسه، للحكومة والبيروقراطية أن تتدخلا في الشؤون العسكرية أو القضايا الأمنية. فالحكومة ليس لها أية كلمة في ميزانية الدفاع، ولا لوزارة الاقتصاد أي إشراف على الدين العسكري الذي تديره وزارة الدفاع وحدها وحسب. وعلاوة على ذلك، فإن جهاز الأمن وأداءه المالي أو الإداري خارج متناول الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش الحكومية وخارج متناول هيئة تدقيق الحسابات المالية أيضاً. فما من أحد له حق الإشراف على جهاز الأمن وأفراده إلا الهيئات أنفسها حصراً. وأما المؤسسات الاقتصادية التابعة لوزارة الدفاع، كما أشير آنفاً، فإنها لا تخضع لتلك القوانين المطبقة على غيرها من شركات القطاع العام، ولذلك فإنها عملياً خارج إشراف الحكومة.

فالصراع الذي نشب في عام ١٩٨٦ بين رئيس الوزراء وقتها عبد الرؤوف الكسم، والطبقة العسكرية، كان له مغزاه الكبير بخصوص العلاقة بين الحكومة والجهاز الأمني وبخصوص توازن القوى بينهما. وفي الوقت الذي كانت فيه مسائل عديدة أخرى موضعاً للنزاع أيضاً، ولا سيما الرشوة وتورط أقسام كبيرة من جهاز الأمن في التهريب، برزت مؤسسة الإسكان العسكري وصفقاتها الاقتصادية السخية على أنها الموضوع الأساسي لنشوب ذلك النزاع. فالكسم اتهم تلك المؤسسة بشراء مبالغ ضخمة من القطع الأجنبي من السوق السوداء، ما شكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد السوري. ولكن المدير العام لمؤسسة الإسكان العسكري، الكولونيل خليل بهلول، لم ينف التهمة وبرر صفقاته تلك بالحاجة إلى إنجاز المشروعات الحكومية في الوقت المحدد لها، وتمثل رد فعله بإطلاقه أمام جمهور محدود مقولة تتهم ضمناً رئيس الوزراء بمحاباة مصلحة شركات أجنبية كانت قد فازت ببعض عقود البناء الضخمة[٥٢]. وعلى الرغم من أن بهلول كان مصيره الفصل والترحيل إلى سويسرا، فإن الكسم نفسه فقد وظيفته بعد مضي شهرين اثنين. وبناءً على ما أشيع، فإن القيادات العسكرية العليا حثت الرئيس على عدم إعادة تعيين الكسم رئيساً للوزراء، أو إنها عملياً استعملت حق الفيتو على مشروع إعادة تعيينه.

وأما العلاقة بين جهاز الأمن والرئيس فهي علاقة تواكل متبادلة، فكل قائد عسكري بأم عينه مدين بمنصبه للرئيس ومعتمد على وصايته، علماً بأن كل من يخطئ أو يظهر عليه الغدر يخسر منصبه أيضاً. وليس هنالك أدنى شك في أن أجهزة الأمن والقطعات العسكرية تشكل أقوى مركزين للسلطة في البلد. فلقد بينت حادثة الكسم ومؤسسة الإسكان العسكري أن الرئيس استجاب للمعارضة

القوية والجماعية التي مارسها الضباط ضد رجل من اختيار الرئيس نفسه. ولكن على الرغم من ذلك تمكن الرئيس، من خلال إقامته توازناً للقوى وبنائه وشائج التواكل، أن يمنع قيام مراكز قوى مستقلة من ضمن أو خارج الجهاز الأمني ـ أي بروز إنسان ما، إن جاز التعبير، يتمكن من أن يحذو حذو الأسد باحتكاره السلطة العسكرية ومن ثم إطاحة النظام الذي يشكل الأسد جزءاً منه.

فلقد برهن الرئيس مراراً وتكراراً عن قدرته على تجريد أي إنسان قوي من مركزه سواء أكان من ضباط الجيش أم من رجالات الأمن. ومن الأمثلة البارزة كان مثال قائد القوى الجوية ورئيس مكتب الأمن القومي، ناجي جميل، الذي تعاون تعاوناً وثيقاً مع الأسد مذ كان هذا الأخير رئيساً للقوى الجوية، والذي أزيح عن منصبه في عام ١٩٧٨، ومثال رئيس مخابرات القوى الجوية، محمد الخولي، الذي نقل مؤقتاً إلى منصب أقل هيبة في عام ١٩٨٧، ومثال علي حيدر، جنرال الوحدات الخاصة، الذي طرد في عام ١٩٩٤[٥٣]. وعلاوة على ذلك فقد برهن الأسد أيضاً عن قدرته على حل مراكز القوى التي كانت تميل إلى الاستقلال. فحالة رفعت، الذي بعد انكشاف نياته عام ١٩٨٤، رقي إلى منصب نائب الرئيس، وجرّد عملياً من كل صلاحياته ونفي، مع انقطاعات قصيرة، حتى عام ١٩٩٢، حالة من أبرز الحالات. وعلى نحو مماثل حالة جميل، وهو أخ آخر من أخوة الرئيس، الذي حاول أن يبني لنفسه مركز قوة سياسية مستقلة في اللاذقية وفي المناطق الشمالية الشرقية من البلد، إذ سرعان ما وُضع له حد[٥٤]. ولقد تكشف الأسد على أنه على استعداد أن يضع حدوداً للاستيلاء على الأموال العامة، لا بل ولتقييد ذلك، من قبل بعض أفراد أجهزة الأمن، إن دعت الحاجة. فالقرار الذي صدر في

عام ١٩٩٣ بالسماح بالاستيراد النظامي للسجائر الأجنبية من خلال إحدى وكالات القطاع العام، كان يمثل خطوة هامة ضد المصالح الراسخة الجذور لبعض كبار الضباط الذين كانوا يشرفون على معظم عمليات التهريب غير المشروع منذ عام ١٩٨١ لدى حظر الاستيراد النظامي للسجائر. وبشكل مشابه جرى تجريد بعض كبار الضباط ورجالات الأمن السوريين من الكثير من دخولهم حين عمدت السلطات اللبنانية في بحر عام ١٩٩٢/١٩٩٣، وبتشجيع من الرئاسة السورية بكل وضوح، إلى التصدي لزراعة الحشيش في وادي البقاع تحت إشراف السوريين، وإلى تقليص زراعته في حقيقة الأمر. وهكذا كان على جهاز الأمن ككل، كما أشير، أن يوافق طوعاً أو كرهاً على التقليص الفعلي لميزانيته منذ منتصف عقد الثمانينيات.

وفي الوقت نفسه، فإن الرئيس معتمد أيضاً على المساندة الجماعية لجهاز الأمن له. وعلى العموم فإن الرئيس يحظى بهذه المساندة، حتى لو كان مضطراً في بعض الأحيان لإجراء المساومات حول بعض الأمور التفصيلية، ومن المحتمل أن يبقى محافظاً عليها ما دام في سدة الحكم. ومن الجدير بالذكر أن الجيش نفسه، كتكتل، يشاطر الرئيس مصلحته في منع بروز أية مراكز قوى مستقلة أو أي تهديد آخر لبنية السلطة واستقرار النظام. فالتنطح الواضح الذي تنطحه رفعت للسلطة في عام ١٩٨٤ كان يشكل مثل هذا التهديد، ولذلك فقد واجه عملياً معارضة كل أكابر القادة العسكريين. وما دام ليس بوسع أي واحد من هؤلاء القادة العسكريين أن يحظى في ظل الأسد بالتفوق الواضح على البقية ـ وهو الوضع الجدير بالمحافظة عليه من خلال استبقاء التوازن الراسخ وبقاء مركز الأسد في القمة بمأمن من أي تهديد ـ فقد يحسنون

صنعاً أن يقرروا جماعياً، حين تبرز مسألة الخلافة في خاتمة المطاف، إلى جانب من سوف يقفون. وبما أنهم بدون أي مطمح سياسي من لدنهم، فإنهم قد يتركون المؤسسات المدنية تدير دفة الأمور في البلد، غير أن من المتوقع أن يحتفظوا بكلمة لهم في حل هذه المسألة.

حزب البعث

بالنسبة إلى حزب البعث قد لا يكون الأمر على هذه الشاكلة نفسها. فبناء على منطوق الدستور السوري لعام ١٩٧٣، البعث هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع، كذلك إن القيادة القطرية للحزب هي التي تقترح على البرلمان المرشح للرئاسة. فمنذ انقلاب عام ١٩٦٣ تنامى الحزب تنامياً هائلاً، حيث لم يكن يزيد عدد أعضاء الحزب على المئتين في عام ١٩٦٣، وكان تقدير ذلك العدد زهاء ٨٠٠٠ في عام ١٩٦٦[٥٥]، ولكنه في عام ١٩٧١ تزايد إلى قرابة ٦٥٠٠٠ عضو[٥٦]. إن الأسد، الذي كان في موقع أقلية في القيادة الحزبية التي أطاحها عام ١٩٧٠، كان يقظاً حيال الحزب ووطأته السياسية. وعلى ما قالته الشائعات، فقد خطر على باله حل الحزب، ولكن مثل هذه الخطوة بدت هدفاً ينطوي على الكثير من الشطط ولا حتى مستحسناً إن كان في نيته بناء أساس سياسي لنظامه الحديث العهد. وبدلاً من حل الحزب جرت عملية تحويله: لقد انغمر بمزيد من الأعضاء الجدد بغية تحييد أولئك الأعضاء الذين كانوا يساندون القيادة اليسارية المهزومة، وأزيلت عنه الصبغة الأيديولوجية، وأعيد بناؤه كي يجد له المكان المناسب في البنية السلطوية لنظام الأسد، ولكي يفقد طابعه الطليعي وليصبح وسيلة لاستيلاء الدعم الجماهيري والهيمنة السياسية، وأريد له أن يكون

أيضاً شبكة الاستزبان الرئيسية للنظام. وعلاوة على ذلك أقيم هيكل لمؤسسة تمكن الأسد، وقت الضرورة، من وضع الحزب كعامل توازن ضد القوى السياسية الأخرى.

وهكذا فمنذ عام ١٩٧٠ انفتحت أبواب الحزب على مصراعيها أمام الناس مستقبلاً، حتى بعض العناصر السابقين من الإخوان المسلمين والأعيان القرويين ممن تمكنوا بعض الأحيان من اقتناص مراكز حزبية محلية إضافة إلى زعامتهم القروية التقليدية(٥٧). لقد بلغ عدد الأعضاء المدنيين في الحزب ١٦٣٠٠٠ في عام ١٩٧٤، و٣٧٣٠٠٠ في عام ١٩٧٩، و٥٣٧٠٠٠ في عام ١٩٨٤(٥٨). إن قرابة ١٠٢٠٠٠ عضو من الرقم الأخير كانوا معدودين بأنهم من الأعضاء العاملين أو الكاملي العضوية، في حين أن البقية كانت تحتل مرتبة الأنصار. فالأعضاء كان عليهم في العادة أن يقضوا فترة تدريب طولها سنوات عديدة ــ للبرهنة على ولائهم ــ قبل أن يحظوا بالترقية إلى مرتبة العضوية الكاملة. وبحلول عام ١٩٩٢ كان تقدير عدد أعضاء الحزب مليون عضو، ربعهم من ذوي العضوية الكاملة(٥٩). وأما الطبقة العسكرية فلا تزال تشرف على لجنة عسكرية مستقلة ضمن الحزب، في الوقت الذي من الممكن فيه تقدير عدد أفراد تلك الطبقة بنحو عشرة بالمئة من مجمل عدد أعضاء الحزب(٦٠).

في عام ١٩٨٤ كان نصف الأعضاء المدنيين تقريباً من طلاب المدارس الثانوية والجامعات، ونسبة ١٤ بالمئة تقريباً من العمال ومثلها من الفلاحين، ونسبة ٩ بالمئة من المستخدمين، و٧,٥ بالمئة من المعلمين(٦١). وأما البنية الاجتماعية للحزب فليس من المحتمل لها أن تكون قد تغيرت كثيراً منذ ذلك التاريخ. وهكذا نستطيع

أن نقدر، بصرف النظر عن الطلاب، أن نسبة ١٦ بالمئة تقريباً من أعضاء الحزب ينتمون إلى الطبقة العسكرية، ونحو ٢٣ بالمئة من المزارعين والفلاحين، وزهاء ٥٢ بالمئة ممن يشتغلون في القطاع العام والبيروقراطية، والبقية الباقية فقط تتألف من مهنيين مستقلين وأصحاب مهن حرة خارج نطاق الزراعة، ومن مستخدمين لدى القطاع الخاص.

ومنذ تسلم الأسد السلطة تقريباً أعيد تنظيم الحزب على أسس هرمية شبه عسكرية. ففي عام ١٩٧١ استعيض عن مبدأ القيادة الجماعية بمبدأ القائد الفرد، إذ وفق ما جاء في أحد مقررات المؤتمر الأول للحزب بعد انقلاب الأسد أن «القيادة قد تأكد لها أن الشعب.... يؤكد على ضرورة وجود قائد كي يلتف حوله، ويعتبر الرفيق حافظ الأسد هو القائد الذي يبحث عنه»[٦٢].

ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن لم تعد قيادات الفروع والشعب تنتخب انتخاباً من قبل أعضاء المؤتمرات المحلية، بل تتعين تعييناً من قبل القيادة القطرية. فالمؤتمر القطري للحزب أوصى عام ١٩٨٠ بضرورة إعادة العمل بالنمط القديم، أي انتخاب القيادات المحلية الفرعية مع إدخال تعديل عليه مفاده أن تقترح القيادة القطرية مرشحين اثنين من الأكفاء لكل منصب. ولكن حتى هذا الاقتراح المتواضع لم يوضع موضع التطبيق كما أشير إلى ذلك، من باب النقد، في التقرير التنظيمي إلى مؤتمر عام ١٩٨٥[٦٣]. إن القيادة القطرية تراقب عمل الأجهزة الحزبية الفرعية، والمبدأ التنظيمي، مبدأ المركزية الديموقراطية، الذي يعتبر الحزب نفسه بأنه يطبقه، يستوجب أن ينتخب الأعضاء مندوبيهم إلى المؤتمر القطري الذي يختار من بينهم أعضاء القيادة القطرية، ولكن الواقع يتمثل في أن

القيادة القطرية نفسها تمارس نفوذاً هاماً على انتخاب المندوبين إلى المؤتمر[٦٤]. لقد بقي المؤتمر القطري هو الذي ينتخب مباشرة القيادة القطرية حتى عام ١٩٧٥، ولكن هذا المؤتمر لم ينتخب في عام ١٩٨٠ إلا اللجنة المركزية التي انتخبت أعضاء القيادة القطرية من بين صفوفها[٦٥]، وفي عام ١٩٨٥ خوّل المؤتمر الأسد تعيين اللجنة المركزية بنفسه[٦٦].

إن القيادة القطرية تشكل، من منظورها على الأقل، القيادة السياسية في البعث السوري، بيد أنها عملياً فقدت سلطتها، بمقدار ما يتعلق الأمر باتخاذ القرار السياسي بشكل فعلي، منذ أن تربع الأسد على قمة السلطة لمصلحة كل من الرئيس، والحكومة كما سنرى في الفصل التالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن القيادة القطرية تشتمل حتى هذا اليوم على أكابر النخبة السياسية في سورية، وترد إليها التقارير بانتظام عن سياسات الحكومة للاطلاع عليها وبحثها، وتقابل الرئيس بشكل دوري أيضاً، فضلاً عن أنها بقيت حتى الآن بمثابة الخزان للمناصب الحكومية الرفيعة. وأما القيادة القومية، على الرغم من أنها رسمياً أعلى من كل القيادات السورية والقيادات الحزبية القطرية الأخرى، فقد صارت، على نقيض القيادة القطرية، هيئة فخرية ليس إلا. فمنصب القيادة القومية شيء مرادف للعطالة، ولم يعد ذلك المنصب الذي كانه حتى عام ١٩٦٦. إن الرئيس، الذي هو أيضاً الأمين العام لهيئة القيادة القومية[٦٧]، ليس لديه متسع من الوقت لهذه الهيئة، ولذلك فإنه يرسل معاون الرئيس للشؤون الحزبية، زهير مشارقة، وأحياناً عبد الحليم خدام لإطلاع أعضائها على مجريات الأمور[٦٨].

لقد استحال الحزب عملياً، تماشياً مع إعادة بنائه، إلى مؤسسة

حكومية. وإن الدستور يقر، كما أشير من قبل، دوره القيادي، فضلاً عن أن أيديولوجيا الحزب نفسها اكتست كساء المؤسسة حين تضمنت مقدمة الدستور أهدافه الثلاثة «الوحدة والحرية والاشتراكية». فالحزب يتمتع بحماية قانونية خاصة، إذ إن هنالك فقرة قانونية عن «أمن حزب البعث العربي الاشتراكي» تهدد محاولات سرقة وثائق الحزب، ومنع الحزب من متابعة تحقيق أهدافه، والعضوية المزدوجة في حزب آخر، بعقوبة الحبس أو بالإعدام إن كان التحريض على أمثال هذه الأعمال من الخارج(٦٩). وأما تمويل الحزب فيأتيه في معظمه من الموارد المالية الحكومية، إذ في عام ١٩٨٣ كان أكثر من ٨٠ بالمئة من إيرادات ميزانيته التي كانت ١٢٩ مليون ليرة سورية جاءته على شكل مخصصات من الدولة(٧٠).

ومن المثير للسخرية أن الحزب بدأ يفقد قيادته العقائدية والسياسية في نفس الوقت الذي بدأ ينمو فيه ويلبس لبوس المؤسسة، ولكنه لا يزال يمثل الجناح اليساري للنظام، ولا يزال أعضاؤه ـ كما يوحي تركيبهم الاجتماعي ـ وموظفوه القياديون يتوجهون توجهاً قوياً نحو القطاع العام ويتحدثون حديثاً مفعماً بالعواطف الاشتراكية والمعادية للإمبريالية والمؤمنة بالقومية العربية. وأما التقارير المطروحة على مؤتمرات الحزب، فضلاً عن المناقشات في أمثال هذه المناسبات، فكلها فياضة بالنقد للتطورات السياسية/ السوسيولوجية(٧١). ولكن التوصيات السياسية بقيت في معظمها على شيء من الغموض وما كان لها ذلك التأثير الكبير. ففي عام ١٩٨٥ جاء في تقرير لجنة الانضباط الحزبي أن الكثير من قرارات مؤتمر عام ١٩٨٠ ما كانت موضع الاحترام من أمثال: القرار القاضي بتدوين لائحة تضم كل الأعضاء الحزبيين الذين كانت

ثروتهم تزيد على حدود معينة، والقرار القاضي بتفحص القوانين الموجودة عما إذا كانت فقراتها تتعارض مع مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، والقرار القاضي بعقد مؤتمرات حزبية مرتين سنوياً بدلاً من مرة واحدة كل أربع سنوات(٧٢). ولكن تواتر المؤتمرات الحزبية تمدد، والحق يقال، إلى خمس سنوات بعد مؤتمر عام ١٩٨٠. والأهم من هذا يتمثل في أن منظمة الحزب السورية لم تعقد أي مؤتمر على الإطلاق منذ عام ١٩٨٥ حتى حينه، كذلك إن آخر مؤتمر قومي انعقد في زمن يعود به القدم إلى عام ١٩٨٠. فأعضاء القيادة القطرية، حين سئلوا عن سبب فشل الحزب في عقد مؤتمر بعد مؤتمر عام ١٩٨٥، أجابوا بأنهم هم أنفسهم لا يعلمون أو لمحوا إلى «الظروف العامة»(٧٣).

وإنه من الواضح أن النقلات السياسية الهامة لا يقررها الحزب بل تأتيه ليأتمر بها ويوزعها من القمة إلى القاعدة وذلك لأنه بأعضائه الكثر يشكل قناة فعالة لنقل الرسالة حتى إلى أبعد مناطق البلد. فمثلاً في أقل من أسبوع بعد انعقاد مؤتمر القمة العربي في عام ١٩٨٩الذي قامت فيه سورية بانعطاف سياسي إقليمي هام جراء مساندتها إعادة مصر إلى الجامعة العربية، أُعلن عن سلسلة من الاجتماعات السياسية بغية توضيح التوجه السياسي الجديد للحزب والجماهير. فأولاً اجتمعت القيادة القطرية بالرئيس وبعدئذ قيادة الجبهة الوطنية التقدمية، ومن ثم اجتمعت القيادة القطرية بأمناء فروع الحزب، واجتمع هؤلاء بعد ذلك بالهيئات القيادية الفرعية في الشعب والفرق التابعة لكل منهم، وفي النهاية اجتمعت الفرق في جلسة تامة لإخبار «الرفاق بمقررات القمة... التي أكدت على أهمية الدور الذي لعبته سورية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد»(٧٤).

وفي الوقت الذي تنتقل فيه التوجهات السياسية عبر الجهاز الحزبي، وفي الوقت الذي لا تزال تدور فيه المناقشات السياسية داخل الحزب، فإن من المحظور على أمثال هذه المناقشات أن تتناول الخط العام بالشكل الذي حدده الرئيس[٧٥]. وهنالك اتجاه عام للتخفيف من غلواء أيديولوجية الحزب وخطابه، أو بالأحرى، لتقليص أيديولوجية الحزب إلى محاولات جديدة متواصلة لنشر عبادة الشخصية على أوسع نطاق جماهيري من حول الرئيس إلى الحد الذي يجعل من الأسد مصدر ومعيار الخطاب الأيديولوجي للحزب[٧٦]. فالرئيس نفسه كان يتطرق، ما دام في مكتبه، إلى مبادئ كل الاتجاهات الأيديولوجية المتاحة تقريباً بما في ذلك الموضوعات الإسلامية المحافظة، إذ إنه ذات مرة في حديث مع بعض القيادات الدينية أكد الرئيس، مثلاً، الماضي الإسلامي في سورية قائلاً: «إننا لا نجد في ذلك الماضي إلا الخير والكبرياء والمجد والعدالة والحضارة. فبإسلامنا كنا قادرين.... على أن نقدم للعالم... أعظم حضارة ممتازة... وحين كنا منتصرين في الماضي كنا أقل عدداً بكثير [مما نحن عليه اليوم]، وكنا أضعف، لكن إيماننا كان قوياً»[٧٧].

وهكذا ففي الوقت الذي لم يعد فيه الحزب أسطورة لتعبئة الجماهير أو للتلاحم الأيديولوجي الذي يرص صفوف الجماهير، أو الذي يكتل الشرائح الاجتماعية الاستراتيجية، على الأقل، حول النظام، صارت وظيفته الأساسية القيام بدور أداة للرقابة وشبكة الوصاية. إن مختلف المستويات الحزبية، بعد تنظيمها بشكل موازٍ للبنية الإدارية في الدولة والقطاع العام، تمارس ما صار يطلق عليه «الرقابة الشعبية» على مختلف مستويات البنية الهيكلية للبيروقراطية. فالخلايا الحزبية في معامل القطاع العام، مثلاً، تقدم التقارير الدورية

إلى المكتب الاقتصادي في فروعها الحزبية عن أداء تلك المعامل وإنتاجيتها، وعن المشكلات والشكاوى أيضاً. والمكاتب الاقتصادية في الفروع تقدم، من ناحيتها، تقريراً مفصلاً كل ثلاثة أشهر للمكتب الاقتصادي في القيادة القطرية عن الوضع الاقتصادي في المحافظة، وكذلك الحال على هذه الشاكلة بالنسبة إلى الوحدات الإدارية الأخرى والمكاتب الحزبية.

هذا الإجراء يتيح مقداراً محدداً من النقد والمعلومات التي تنقل من المناطق إلى المراكز، ولتوازي الأقنية البيروقراطية التي قد تحجز أو تفلتر بعض المعلومات. وثانياً على الأقل تستطيع قيادة الحزب عندئذ أن تدنو من الحكومة وأن تساهم في إصلاح العيوب حين تتيقن من أن الأمور لا تسير وفق ما هو مرسوم لها. وإن الشيء الذي ينطوي على أهمية مماثلة هو الحقيقة التي مؤداها أن هذا النظام يجعل الهيكل البيروقراطي معتمداً على الجهاز السياسي.

وفي الوقت نفسه، فإن بنية الحزب وجهازه الذي يقدم التقارير الدورية يقومان مقام جهاز الإنذار السياسي المبكر عن سوء الأحوال؛ إذ يزودان القيادة بصورة عن واقع الرأي العام وعن أمارات واحتمالات المعارضة والتململ. فالخلايا الحزبية لا تقدم التقارير ببساطة عن المشاعر العامة في شركة أو منشأة معينة وحسب، بل تستكشف عملياً وتقدم التقارير عن التوجهات السياسية لزملائها كل في ميدان عملها. وإن من الواضح أن الهدف، في خاتمة المطاف، هو الحصول على خريطة سياسية مفصلة عن أبعاد الاستكانة، كما وصفها جورج أورويل في روايته، لدى كل المواطنين العاملين تقريباً. فالتقرير التنظيمي لمؤتمر حزب البعث في عام ١٩٨٥ يعطي الانطباع عن المقدار الكبير لتلك السطوة والمراقبة

السياسيتين اللتين تعششان في الحزب عملياً وبالمعنى المشار إليه آنفاً. وفي سلسلة من الإحصاءات ترد وبالأرقام التوجهات السياسية لمختلف أعضاء المجموعات المهنية في البلد. فالقارئ قد يعرف مثلاً أنه في عام ١٩٨٥، وفقاً لتقديرات الحزب، من بين ٢٥٣٨ محامياً في البلد كان هنالك ٣٠٠ من البعثيين و٩٩ من الحزب الشيوعي الرسمي، و١١٣ من أحزاب أخرى في الجبهة الوطنية التقدمية، و١٢ من جناح محظور من الحزب الشيوعي، و١٧ من الإخوان المسلمين، و٨٨ من القوميين السوريين، و٩ من القوميين الأكراد، و٤ من زمرة ناصرية شبه مشروعة. ومن بين المحامين كان التقويم لـ ٩٢٦ أنهم حياديون، ولـ ١٥٨ يمينيون، ولـ ٦٦ رجعيون، ولأربعة بأنهم انتهازيون[٧٨]. وثمة معلومات من النوع نفسه مدرجة في جداول عن المهندسين والأطباء البشريين والصيادلة والصحافيين وغيرهم، علاوة على العمال السوريين[٧٩]. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء الحزب أنفسهم موضع رقابة دقيقة أيضاً. فبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، طبقاً لنفس التقرير، بلغ عدد المفصولين من الحزب أكثر من ١٣٠,٠٠٠ عضو، وما أعيد منهم إلى صفوف الحزب إلا ٥١٧ في ما بعد وبناء على توصيات الفروع وعلى وصفهم بالإيجابية في «التقويمات الأمنية»[٨٠].

ومن الواضح هنا أن الحدود الفاصلة بين الحزب كمنظمة سياسية وبين الجهاز الأمني تصبح حدوداً مشوشة، وفي الحقيقة ليس هنالك أي حد فاصل، في المقام الأول، بين عمل كلتا هاتين المنظمتين. فإن تأملنا أمثلة قليلة وجدنا أن مكتب التوجيه العقائدي في القيادة القطرية يمارس سلطة الرقيب على الأدبيات السياسية، حتى أن من الواجب على الناس غير الحزبيين أن يحصلوا على موافقة فرع الحزب في محافظتهم إن أرادوا التوظيف في إحدى دوائر القطاع

العام، وأن تلك الكتائب المسلحة التابعة للحزب والمدعوة «بفصائل البعث المسلحة»، وهي عبارة عن ميليشيا ذات قيادة عسكرية، قد أدت دوراً فعالاً في قمع المتمردين الإسلاميين في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٢.

وإضافة إلى مهمة الإشراف السياسي فإن للحزب مهمة أخرى، وهي على علاقة بالأولى، ألا وهي مهمة الوصاية التي تفضي إلى رقابته الاجتماعية على الآخرين. ففي الوقت الذي ليس فيه إلا تأثير طفيف على مجريات الأمور لبعض أفراد القيادات الحزبية إن لم يكونوا في الوقت نفسه أصحاب مناصب حكومية رفيعة، كما سوف يتكشف في الفصل التالي في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، فإن لأعضاء القيادة القطرية تأثير حاسم على شؤون طواقم الموظفين. وها هنا تكمن الأهمية الحقيقية لمختلف مكاتب القيادة القطرية التي يترأس كلاً منها عضو من أعضاء تلك القيادة. فعضو القيادة القطرية المسؤول عن مكتب التعليم العالي يدقق بمنتهى الإمعان، على سبيل المثال، في تعيين أي إنسان أكاديمي في الجامعات والكليات السورية. وأما المكتب الاقتصادي فقد عيّن، كما قيل للكاتب على لسان واحد من أعضاء القيادة القطرية كان مسؤولاً ذات مرة عن ذلك المكتب، المديرين العامين لشركات القطاع العام ولكنه لم يكن ليتدخل خلاف ذلك في العمل الرسمي لوزارات أخرى. ولكن النصف الأول من هذه المقولة بحاجة إلى التوثيق باعتبار أن الحكومة هي التي تعين رسمياً المديرين العامين للقطاع العام، لا بل أن المديرين العامين لشركات الدولة يصدر تعيينهم حتى بمرسوم رئاسي. وعملياً، ثمة لجان تعيين رفيعة المستوى يجري تشكيلها كلما دعت الضرورة ملء شواغر هامة في القطاع العام، وغالباً ما تتألف واحدة تلك اللجان

من عضو القيادة القطرية المختص ومن الوزير المسؤول ومن عضو من المكتب التنفيذي لاتحاد العمال[٨١]. وهكذا فإن الحزب، قصارى القول، يشرف على الطواقم أكثر مما يشرف على تصريف الشؤون الهامة.

ولدى التسليم جدلاً بهذه المهمة يكون كل عضو من أعضاء القيادات الحزبية عرّاباً قوياً ذا شأن، علاوة على أن مقداراً كبيراً من الوصاية يكون منوطاً بالقيادات الدنيا في الحزب. وحتى صغار المسؤولين الحزبيين يمكنهم أن يمارسوا تأثيراً كبيراً على المستوى المحلي. فهم بمقدورهم أن يدسوا أنوفهم في قضايا البيروقراطية المحلية، وهم أنفسهم من يكتبون التقارير ويقدمونها إلى فروع الحزب أو إلى القيادة في دمشق، وهم بمقدورهم، بفضل وظيفتهم في صلب الأساس السياسي للنظام، التوسط للوصول إلى المسؤولين ذوي المناصب الحكومية الرفيعة، فضلاً عن أن بوسعهم أن يستعملوا نفوذهم، وقد استعملوه مرات ومرات، لدفع المصالح أشواطاً إلى الأمام، سواء أكانت مصالح جيرانهم أو قريتهم أو شركتهم، بالإضافة إلى مصالحهم الخاصة أو مصالح عائلاتهم، أو لتأمين الامتيازات والكسب الحرام. إن فساد كوادر الحزب كان على الدوام مسألة تثير الأسف، فخذوا مثلاً التقرير المقدم لمؤتمر الحزب في عام ١٩٨٥ وقد جاء فيه:

لقد تغلغل الانتهازيون في الحزب وشكلوا ظاهرة خطيرة. فهم لا يتغيبون عن أي اجتماع، ولا ينقطعون عن دفع اشتراكاتهم، وهم يبدون الطاعة والولاء والالتزام... ولا يبدون رأيهم في أي موضوع... وإن ما يهتمون به هو الوصول إلى مناصب القيادة والمسؤولية كي يحققوا المكاسب المادية وغير المادية وكي يكدسوا

الثروة على حساب أبطال الحزب وسمعته... وإنهم يستغلون الفرص للكسب الحرام من مثل مصادرة المساكن والأشياء الثمينة والمزارع، وهم يتعاملون بالعقارات والسمسرة والتهريب، ويستعملون آليات الحزب والدولة لأغراضهم الشخصية...[٨٢].

فعلى الرغم من مثل هذا الأسف الرسمي، وعلى الرغم من ديمومة إدانة الانتهازية والفساد، فإن هذه الظاهرة يجب اعتبارها منهجية أكثر مما هي خروج على المألوف. فالحزب يشكل شبكة استزبان توفر للنظام كتلة جماهيرية يحسب لها حساب[٨٣]. إن الطاعة والولاء، بالشكل الذي يؤكده ضمناً المقطع الوارد أعلاه، مأربة مقابل السلع والخدمات لا حفاوة. فالفساد موضع التساهل لكي يربط الأعضاء الحزبيين بالنظام ولكي يكونوا في الوقت نفسه تحت المراقبة. وإن الدلائل على عدم الولاء قد تستجر التحقيق، في حين أن مظاهرة التأييد تستجر الفرص المادية. فالحماسة قد لا تغوص في أعماق النفوس، إذ حتى الأعضاء الحزبيون لا يمكن إجبارهم على تصديق الشعارات التي ينشدونها ـ من مثل الأسد قائدنا إلى الأبد، وبالروح بالدم نفديك يا حافظ... وإلخ. فانعدام القناعة الداخلية شيء مقبول ما دام أي عضو حزبي وأي مسؤول بأم عينه على أهبة الاستعداد للمجاهرة علانية بالتزامه/أو بالتزامها بالحزب والرئيس، وبانصهاره بتلك الشعارات التي يرددها لتكشف عن التزامه، وبتشجيعه الآخرين على ترديدها علناً: في اجتماعات الحزب واتحاد العمال وفي الجيش أو في المدارس والجامعات.

إن خضوع الحزب للرئيس ورضاه المطلق عن قيادته ليسا موضع شك. ولكن الخطاب السياسي الكامن خلف تلك الشعارات

والفياض حتى الآن بمعاداة البورجوازية والإمبريالية والصهيونية، كما أشير من قبل، طفق يتخلف باطراد عن مواكبة الخطوات السياسية العملية للنظام. فالبعث اليوم، بما يشتمل عليه من نسبة مئوية عالية من أعضائه العاملين في القطاع العام والبيروقراطية، يمثل إلى حد كبير تلك الشرائح الاجتماعية التي تجد نفسها مع الطرف الخاسر من جراء عملية إعادة البناء. وإلى الحد الذي تقضي فيه الضرورة ديمومة وجود الحزب كشبكة استزبان وأداة إشراف ـ وهو الأمر الذي لا يمكن الاستغناء عنه بتلك البساطة ـ فإن مظهره الراديكالي «العصري السابق» لا ينسجم ومحاولات تشجيع القطاع الخاص والانفتاح على الغرب والتصالح مع إسرائيل. ولذلك منذ مطلع عقد التسعينيات صار الحزب يوضع على الرف إلى حد ما، كما بدأت تتناقص لوحات الإعلانات والبيارق وغيرها من العلامات الدالة على وجود الحزب. وخلال الحملة للاستفتاء على إعادة انتخاب الأسد في عام ١٩٩١ ـ وقد كانت تلك الحملة كرنفالاً حاشداً ضخماً ـ كان الحزب غائباً بشكل واضح، في الوقت الذي ألقيت فيه أهمية قصوى على تظاهرات الولاء التي شكلتها المنظمات المهنية والغرف التجارية والصناعية والشخصيات المستقلة، أي غير الحزبيين. وفي يوم الاستفتاء كان الحزب علانية يحتل المرتبة الثانية. ففي الوقت الذي كان فيه أعضاء القيادة القطرية والكثير من وزراء الحكومة ينتظرون الرئيس في مدرسة عسكرية، استحالت إلى مراكز اقتراع، للإدلاء بصوته، لم يظهر الأسد في منطقة المالكي البورجوازية في دمشق، قريباً من مكتبه، مصحوباً لا بالمسؤولين الحزبيين أو الحكوميين، بل ظهر مصحوباً ببدر الدين الشلاح، الرئيس المحنك لغرفة تجارة دمشق. فالرمز الذي كان يرمز إليه هذا التصرف لم يغب عن إدراك السوريين.

٣ ـ التمثيل والرقابة: أحزاب الجبهة والهيئات التشريعية والمنظمات الشعبية

إن أطروحة النظام السوري نفسه وهو يطرح مصطلح الديمقراطية الشعبية في سورية، أو الديمقراطية أو النظام التعددي ـ وهي المصطلحات التي تعرضت للتغيير على مر السنين ـ تكشف عن نفسها بنفسها علناً، وتكفل المشاركة السياسية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات الشعبية أو الجماهيرية والبرلمان(٨٤). فهذه المنظمات والمؤسسات تملأ الفراغ القائم بين الحكومة والنظام من جهة، وبين الميدان العائلي والخاص من جهة أخرى. فهذا الميدان الوسيط يتضمن تلك العناصر التي تشكل جزءاً من النظام، أي البرلمان والجبهة والوطنية التقدمية وغيرهما من الهيئات المعدودة في صلب المجتمع المدني، كالاتحادات النقابية والمنظمات المهنية. وبما أن النظام قد اخترق هذه المؤسسات إلى حد كبير، كما سوف ينكشف لاحقاً، فإنها فقدت الشيء الكثير من طابعها «المدني» غير الحكومي. ولكن هذه المنظمات والمؤسسات، التي يصورها النظام كياسة بأنها تشاطره الفعل السياسي، تنطوي على طبيعة متضاربة الأجواء إلى حد ما ـ لكونها تؤدي دور الأدوات للرقابة الاجتماعية، لا بل وحتى للكبت السياسي، علاوة على أنها تقوم بدور القنوات لتمثيل المصالح إلى درجات متفاوتة.

الجبهة الوطنية التقدمية

لقد كان تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية، كما أشير من قبل، في عام ١٩٧٢. وأما ميثاقها ونظامها الداخلي فقد كانا من وضع لجنة رفيعة المستوى شكلها الأسد قبل عام مضى، وكانت تتألف من رئيس الوزراء ومن عضوين آخرين من أعضاء القيادة القطرية لحزب

البعث، ومن ممثل واحد عن كل حزب من الأحزاب الأخرى، أو التجمعات الحزبية التي اعتبرت «وطنية وتقدمية». ولقد كانت هذه المجموعات ممثلة من قبل في الحكومة وفي البرلمان الذي تعين تعييناً في عام ١٩٧١، لا بل حتى إن بعض الأفراد من أولئك الممثلين كانت قد أسندت إليهم بعض الحقائب الوزارية الثانوية في العديد من الحكومات التي تشكلت بقيادة البعث قبل عام ١٩٧٠.

إن المهمة الظاهرية للجبهة كانت تجميع تلك القوى الوطنية والتقدمية بعضها مع بعض بغية الوصول إلى «مقدار أوفى من التلاحم والتوحيد» لتعزيز موقف الدولة من ثم في مواجهتها مع «الاحتلال الصهيوني»[٨٥]. ولكن تأسيس الجبهة أدى عملياً وبالأساس مهمات ترسيخ النظام، أي تحييد معارضة محتملة، ولا سيما معارضة تلك المجموعات التي كانت معدودة تقليدياً أنها منافسة للبعث، وتوسيع قاعدة الدعم السياسي للرئيس خارج إطار حزبه، علاوة على أنها أتاحت للنظام أن يصور تركيبه السياسي، ولو من باب الكياسة اللفظية أيضاً، بأنه تعددي.

فالأحزاب التي انضمت إلى الجبهة كانت الحزب الشيوعي السوري والاتحاد الاشتراكي العربي، وزمرة ناصرية كانت تعتبر نفسها مبدئياً أنها الفرع السوري لحزب الرئيس المصري عبد الناصر، وحركة الوحدويين الاشتراكيين، وهي تلك الزمرة التي انشقت عن البعث وقامت بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، وحزب الوحدويين الاشتراكيين الديموقراطيين، وهو زمرة منشقة عن الحزب الأخير وقد تأسس في عام ١٩٧٤، وحركة الاشتراكيين العرب التي انشقت أيضاً عن حزب البعث وتأسست في عام ١٩٦٤.

ما من حزب من بين كل تلك الأحزاب إلا الحزب الشيوعي، الذي انشق إلى حزبين منذ عام ١٩٨٦ وتمثل في الجبهة كحزبين منفصلين يحملان الاسم نفسه بقيادة خالد بكداش ويوسف فيصل على التوالي[٨٦]، يمكن اعتباره حزباً جديراً بهذا النعت بكل جدارة نظراً إلى ملامحه الأيديولوجية والسياسية المستقلة وقاعدته الجماهيرية. فلقد كان حزب فيصل يشتمل على ١٠,٠٠٠ عضو أو أكثر، في حين أن حزب بكداش كان أقل من ذلك بكثير[٨٧]. إن القرار بالانضمام إلى الجبهة في عام ١٩٧٢ لم يكن له شعبية كبيرة بين الشيوعيين وأدى إلى أول انشقاق كبير في الحزب[٨٨]. وحتى كحليف رسمي لحزب البعث، فإن الحزب الشيوعي السوري كان يختلف مع النظام من حين إلى آخر. ففي عام ١٩٧٤ مثلاً عبر جهاراً عن معارضة عنيفة لقرار السماح لشركات النفط الأجنبية بأن تنشط في التنقيب عن النفط في سورية، كذلك فإن عارض غزو سورية للبنان في عام ١٩٧٦، وثمة طلبات متكررة من قبل أعضاء الحزب للخروج من الجبهة كان مصيرها الرفض من قبل القيادة، ولكن الحزب وقف مع النظام خلال قلاقل أواخر عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات، على الرغم من أنه كان يعتبر أن الكثير من السخط الشعبي على النظام له مبرراته، وأن الوحشية التي أخمد بها النظام المعارضة كانت موضع انتقاده، وعلى الرغم من إقراره أن الكثيرين ممن كان يعتبرهم من المخلصين له، وممن لم ينحازوا إلى الإسلاميين، قد وقفوا موقف المتفرج بانتظار نتيجة الصراع بين النظام والعصاة[٨٩]. وفي عام ١٩٨١ سحب الحزب مرشحيه من لائحة الجبهة للانتخابات البرلمانية، ونشر بيانه الانتخابي الخاص، ولكن لم ينجح أي واحد من مرشحيه ومن المرجح أن يكون الغش قد أدى دوره. وفي عام ١٩٨٦ ترشح الحزب على قائمة الجبهة من جديد، وفي عامي

١٩٩١ و١٩٩٤ كلا الحزبين الشيوعيين السوريين ترشحا ضمن قائمة الجبهة؛ إذ كان لكل منهما أربعة مرشحين من حصة البرلمانيين الشيوعيين الثمانية. ولقد كان الحزب عنيفاً بنقده للتطورات والسياسات الاقتصادية/الاجتماعية التي جاء بها عقد الثمانينيات[٩٠]. فمنذ انقسام هذا الحزب احتاز جناح فيصل لنفسه مظهراً أكثر حداثة إلى حد ما، في حين أن جناح بكداش حافظ على مظهره الستاليني المحافظ. وفي الوقت الذي صوّت فيه حزب بكداش، مثلاً، في البرلمان ضد قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٩١ أيده حزب فيصل. ولكن الزمرة الثانية أكثر مجاهرة في انتقادها للتعسفات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وفي مطالبتها بضرورة احترام القانون وضرورة صدور قانون الأحزاب وإلغاء الأحكام العرفية[٩١].

علاوة على الحزب الشيوعي السوري فإن الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي ربما لا يزال له ألفان من الأعضاء، كان له أيضاً بعض ملامح الاستقلال، وقاعدة شعبية محترمة، نظراً إلى أنه الفرع السوري من الحزب الناصري المنظم، حتى عام ١٩٨٠. فخلال عقد السبعينيات كان اندماج الاتحاد الاشتراكي العربي في صلب النظام جراء تحالفه المتوتر مع البعث، علماً بأن شرائح كبيرة من هذا الحزب كانت تتشاطر الكثير من الانتقادات التي كانت توجهها المعارضة المسلحة للنظام. ولكن في عام ١٩٨٠ حدث انشقاق كبير أدى إلى اختفاء جناح من الحزب في حالة شبه محظورة، واستمرار البقية مع الجبهة في حالة التحام وثيق مع النظام. وأما الاتحاديون الاشتراكيون فربما في صفوفهم بضعة آلاف، والحزب الاشتراكي العربي أقل من ٢٠٠٠، والاتحاديون الاشتراكيون الديمقراطيون لهم مئتا عضو. والجدير بالذكر أن حزب الاشتراكيين العرب حاول أن يحافظ على شيء طفيف من المظهر

السياسي المستقل، كذلك من المحتمل أن يكون قد تساءل بين الحين والحين عن «تعميق» الديمقراطية وعن الحرية الفردية في البلد أو عن إلغاء الأحكام العرفية، ولكنه لا يزال يتوق، كما جاء على لسان أمينه العام، إلى إعادة التوحد مع البعث[٩٢]. وأما الأحزاب الثلاثة الباقية فمن الممكن نعتها بالأسدية أكثر من أي شيء آخر: فالوحدويون الاشتراكيون يعتبرون الأسد «القائد الرمز» لأن مكتبهم «الديمقراطي» يقيم أيديولوجيته على فكرة عبد الناصر والأسد، في حين أن الاتحاد الاشتراكي العربي أعلن عن نفسه أنه من أتباع «المدرسة النظرية» لحافظ الأسد[٩٣]، لا بل حتى إن رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، صفوان قدسي، قد ألف كتاباً عن فكر الرئيس[٩٤].

وهكذا ليس من المستغرب أن تنعت الأوساط الشعبية في سورية أحزاب الجبهة، باستثناء حزب البعث والحزب الشيوعي، بالأحزاب الشكلية «pro-forma parties»، مع العلم بأن هذه الأحزاب لم تكن تحمل كلها هذا النعت من قديم الزمان، بيد أن انخراطها في الجبهة الوطنية التقدمية كان عاملاً كبيراً في تحييد احتمال معارضتها، حتى معارضة الحزب الشيوعي السوري. لقد قبلت أحزاب الجبهة، كما يتضح من ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الداخلي، أن يكون برنامج حزب البعث ومقررات مؤتمره بمثابة الدليل الأساسي الذي تسير على هديه سياسات الجبهة، وأن يكون البعث قائد الجبهة وله الأكثرية المطلقة في كل هيئاتها. ونتيجة لذلك فإن الأحزاب الأخرى لا تستطيع حتى أن تقحم مسألة ما على جدول أعمال أحد اجتماعات الجبهة الوطنية التقدمية. وعلاوة على ذلك، فإن الأحزاب غير البعثية وافقت على الكف عن أي نشاط سياسي بين القوات المسلحة، كذلك فإنها

التزمت، بناءً على ميثاق الجبهة، بوقف نشاطها بين الطلاب، غير أن هذا الالتزام كان موضع التجاهل خلسة. ولدى تشكيل القوائم الانتخابية العامة فإن حلفاء البعث في الجبهة يتمثلون في البرلمان كما يتمثلون في مجالس المحافظات والمجالس المحلية أيضاً، فضلاً عن أن لكل حزب منصباً وزارياً صغيراً أو منصبين. وعموماً، لا يحق لأحزاب الجبهة أن تقرر من هو من بين أعضائها سيكون وزيراً، بل تتقدم، بدلاً من ذلك، بمرشحين أو ثلاثة من عناصرها كي يختار الرئيس واحداً منهم. والجدير بالذكر أن هذه الأحزاب ليس لها أي سبيل لبلوغ وسائل الإعلام الإلكترونية والصحف اليومية، لا بل حتى وسائلها لتوزيع منشوراتها الخاصة وسائل محدودة أيضاً، ولذلك فإن تأثيرها على سياسات النظام تأثير تافه، الأمر الذي يجسد حقيقة أقر بها سراً معظم موظفيها.

لقد خسرت أحزاب الجبهة الشيء الكثير من صدقيتها وشعبيتها جراء ربط أنفسها بالبعث. والأنكى من ذلك أن مسألة الصدقية والحد الذي تزلّفت إليه تلك الأحزاب، ولا سيما الحزب الشيوعي السوري والاتحاد الاشتراكي العربي، أمام سياسات النظام حتى حين كانت هذه السياسات على تناقض مع مبادئها الأيديولوجية، كانا المصدر الأصلي للاحتكاكات والانشقاقات الداخلية في صفوف ذينك الحزبين، ما أدى إلى المزيد من إضعافهما. ففي عقدي الخمسينيات والستينيات كان الشيوعيون والناصريون، والبعثيون المنشقون في بعض الفترات، يجدون قواعدهم الشعبية إلى حد كبير بين نفس الشرائح الاجتماعية كالبعثيين، ولا سيما بين الطبقة الفلاحية الوسطى والطبقة المستفيدة من الإصلاح الزراعي، وبين ضباط الجيش والطبقات الوسطى ذوات الرواتب عموماً. وفي عام ١٩٧٠ ربما كان هنالك أنصار للحزب الشيوعي السوري والاتحاد

الاشتراكي العربي، في نقابات العمال وبين الطلاب، أكثر مما كان للأسد نفسه. وإن جناح فيصل من الحزب الشيوعي السوري كان الحزب الوحيد الذي حافظ، بعد عمل عقدين من الزمن مع الجبهة، على جاذبية شعبية محدودة، والذي كان لا يزال بمقدوره تجنيد الأعضاء وضمهم إلى صفوفه بين الحين والحين، حتى من بين صفوف الأجيال الشابة. ولذلك فإن موظفي هذا الحزب وممثليه ومندوبيه في مجالس المحافظات والمجالس المحلية، وفي الهيئات القيادية في الجبهة الوطنية التقدمية وفي مختلف المنظمات الشعبية والوزارة، أكثر عدداً من بقية الأحزاب الأخرى. فالحياة الداخلية في هذه الأحزاب قد تحجرت وقياداتها شاخت[٩٥]. وكما عبر أحد قادة تلك الأحزاب بالقول إن حزبه لو ترك الجبهة الوطنية التقدمية في مرحلة ما لكان بالتأكيد على وضع أفضل من حيث عدد الأعضاء والجماهير التي من حوله[٩٦]. ولكن التخاصم مع الجبهة والنظام لا يستتبع خسارة المراكز الوزارية وغيرها من المزايا وحسب، بل ويستتبع أيضاً إلى وضع غير شرعي أو شبه غير شرعي.

وبما أن كل حلفاء البعث في الجبهة الوطنية التقدمية مدينون بشرعية وجودهم وامتيازاتهم للرئيس، فإن الأسد لم يبق المنافسين المحتملين تحت المراقبة ليس إلا من خلال إشراكهم في الجبهة والحكومة، بل ووسع أيضاً قاعدة وصايته. ولقد ذكر الأسد في كثير من المناسبات أن من المحتمل السماح لأحزاب إضافية بالدخول في الجبهة الوطنية التقدمية. وواحد من تلك الأحزاب المرشحة لتوسيع الجبهة هو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي ينادي بسورية الكبرى والذي حظي، في ظل حكم الأسد، بوضع شبه شرعي. ففي انتخابات عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ تم

انتخاب أحد أعضائه إلى البرلمان كنائب مستقل شكلياً. وثمة إضافة ممكنة أخرى إلى الجبهة الوطنية التقدمية هي ذلك الحزب الإسلامي الذي تشكل من بقايا الإخوان المسلمين ممن تصالحوا مع النظام، ومن بعض عناصر المؤسسة الدينية. ومنذ عام ١٩٩٠ جرى انتخاب عضو من الإخوان، أو عضو سابق، إلى البرلمان كمرشح مستقل أيضاً، مع العلم بأن النظام قد فشل في محاولته إقناع أستاذ من كلية الشريعة في جامعة دمشق في أن يشكل حزباً إسلامياً موالياً للنظام لضمّه من ثم إلى الجبهة الوطنية التقدمية. ولكن أي توسع للجبهة لن يغير بحد ذاته شيئاً في جوهر السياسة في سورية، وذلك لأن مثل هذا التغيير لا يمكن الإتيان به إلا بحل الجبهة أو بإصدار قانون الأحزاب الذي يجيز إنشاء الأحزاب وممارسة نشاطها من خارج الجبهة. فالجبهة تمثل نظاماً يرفض بالأساس وجود الصراع[٩٧]، ولذلك فإنه يضيق فرص فض المنازعات بالحوار، أي بالنقاش المفتوح والتفاوض والتسوية.

البرلمان

إن البرلمان في سورية أو مجلس الشعب، كما قيل آنفاً، أُعليَ من شأنه بعض الشيء منذ تلك الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ١٩٩٠. ولكن بما أنه كان لا يزال أقرب إلى مجلس شورى منه إلى هيئة ذات سيادة لصنع القرار، فإن ذلك الإعلاء أتاح توسيعاً لتمثيل المصالح وجاء بعنصر جديد للمشاركة في الميدان السياسي من قبل قوى خارج إطار نخبة النظام.

لقد عمد الأسد في البداية إلى تعيين برلمان في شباط/فبراير عام ١٩٧١. فتعهده بإقامة برلمان، أو مجلس شعب وفق منطوق كلماته، بعد تسلمه السلطة، كان يعني العودة إلى نمط من

التمثيل السياسي جرت ممارسته سابقاً في ظل البعث لا في ظل الممارسات الديموقراطية البرلمانية السابقة للبعث. فقديماً في عام ١٩٦٥ جرى تعيين مجلس وطني ذي بنية تضامنية corporatist-structured National Council مؤلف من قيادة الحزب وممثلين عن القطاع العسكري والنقابات واتحاد الفلاحين والاتحاد النسائي والمنظمات المهنية، علاوة على بعض «المواطنين التقدميين»، أي أولئك الناس الذين كانوا يمثلون بشكل غير رسمي الحزب الشيوعي السوري والبعثيين المنشقين وبعض اليساريين غير المنظمين[٩٨]. ولكن هذا المجلس كان مصيره الحل بعد انقلاب عام ١٩٦٦. إن البرلمان الأول للأسد كان يشبه برلمان عام ١٩٦٥، غير أن الأحزاب التي شكلت لاحقاً الجبهة الوطنية التقدمية كانت تتمثل الآن رسمياً على غرار ممثلي المؤسسة الدينية وغرف التجارة والصناعة.

في عام ١٩٧٣ انعقدت الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى، وبعدئذ صارت تنعقد مرة واحدة كل أربع سنوات تقريباً[٩٩]. وفي معظم هذه الانتخابات كان التصويت حراً نسبياً عدا انتخابات عام ١٩٨١ التي اتسمت بقسوة بالغة، فضلاً عن أن تلاعبات أقل وقعت على الأرجح في سنوات أخرى أيضاً. فلقد كان الاختيار محدوداً في المقام الأول لأن التلاعب حل بالترشيحات على نطاق واسع. والجدير بالذكر أن اقتسام المقاعد بين أحزاب الجبهة كان يتقرر قبل كل انتخاب منذ تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية، وكانت المشاركة محظورة على أية أحزاب من خارج الجبهة، في حين أن فرصة الفوز في الانتخابات كانت محدودة بالنسبة إلى المستقلين إن لم يكونوا على تفاهم مع النظام أو إن لم يترشحوا على قائمة الجبهة. والشذوذ الوحيد اللافت والمتمثل بفوز أربعة مرشحين

معارضين من حلب في عام ١٩٧٣ إن هو إلا برهان على التمسك بتلك القاعدة، إذ لم تفز بمعقد إلى البرلمان أية شخصية معارضة منذ ذلك الحين. فلقد حظي المستقلون بثلث المقاعد تقريباً في عام ١٩٧٣ وبأقل من الخمس في عام ١٩٧٧ ولم يحظوا بأي مقعد في عام ١٩٨١ ـ حين خاض الانتخابات مرشحو الحزب الشيوعي السوري كمستقلين وحين كان المناخ السياسي العام متوتراً على نحو خاص ـ وحظوا بـ٣٥ مقعداً من ١٩٥ في عام ١٩٨٦. فثمة أستاذ على علاقة وثيقة بالنظام أصاب القول حين علّق أن هؤلاء النواب المستقلين ما كان بالإمكان اعتبارهم يمثلون اتجاهاً مستقلاً بل من «مؤيدي برامج الحزب والنظام»[١٠٠]. فالحزب نفسه كان يتشبث بالأغلبية المطلقة لمقاعد كل البرلمانات التي جرى انتخابها منذ ذلك الزمن وحتى حينه.

وأما انتخابات مجالس المحافظات والمجالس المحلية فقد كان فيها مقدار أوفى من حرية الاختيار. فالانتخابات الأولى لمجالس المحافظات في عام ١٩٧٢ جاءت بهزيمة للنظام وكانت نذيراً باحتمال خطورة الانتخابات الوطنية إن بقيت بلا مراقبة. ولكن مجالس المحافظات والمجالس المحلية لها مهمات غير سياسية، ولذلك فإن النظام لم يصر، ولا يصر، على أن تكون الأكثرية فيها لأحزاب الجبهة، وترك هذه المجالس للأعيان المحليين الذين يتحكم المحافظون بأعمالهم.

وحتى البرلمان نفسه بقي على هوامش الحياة السياسية[١٠١]، إذ منذ منتصف عقد السبعينيات حتى تاريخه كل القوانين التي صادق عليها البرلمان كانت مطروحة عليه من قبل الحكومة، كذلك فإنه لم يعترض ولم يهزم أي مشروع قانون للحكومة، ولذلك ليس من

المستغرب أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية قد بقيت منخفضة إذ ظلت على العموم أدنى من ٢٠ بالمئة بكثير[١٠٢].

إن إقامة برلمان، مهما كانت صلاحياته، والإشراف القانوني على الانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس المحلية ومجالس المحافظات، فضلاً عن الإشراف على الاستفتاءات على منصب الرئاسة، ذلك كله كان يمثل عنصراً من عناصر التشريع في النظام من خلال إقامة المؤسسات القانونية وإكساء إجراءاته الكساء الرسمي. وإن توزيع المقاعد البرلمانية كان بالطبع وسيلة من وسائل الوصاية أيضاً. فالنواب كان المفروض بهم أن يبصموا على مشروعات الحكومة لا تحدي سياساتها، وهذا ما كانوا يفعلونه في العادة. فبالنسبة إلى النواب الذين كانوا يمثلون كلاً من الهياكل الحزبية المحلية والمنظمات الشعبية ـ كاتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين والاتحاد النسائي كانوا يمثلونهم كلهم ضمن مرشحي حزب البعث ـ كان البرلمان مكاناً لإقامة العلاقات وتمتينها، ومكاناً لتوفير الواسطة «wasta» لمصلحة زبائن النواب وجمهورهم الانتخابي، كذلك كان، بنفس المقدار من الأهمية، مكاناً لجذب الانتباه إلى المشكلات المحلية المنسية. فالقسط الأعظم من التدخلات البرلمانية كان يعالج تلك المشكلات ذات الطابع المحلي الصرف من أمثال مشكلة التموين في محافظة ما، ونقص العلاج الطبي في محافظة أخرى، وسوء الإدارة في مصنع من المصانع أو تلكؤ التقدم في مشروع من مشاريع التطوير. ولذلك فالبرلمان كان يمارس مهمة مراقبة معينة، لا على تصريف القضايا الهامة أو السياسية، بل على الأداء الإداري. ومع الأخذ في الاعتبار البنية المركزية لصنع القرار في البيروقراطية في سورية، فإن معالجة المشكلات المحلية لا تكون إلا بجذب انتباه وزير

حكومي إليها أو غيره من أحد كبار المسؤولين في النظام، ولذلك فإن النواب الذين يفعلون مثل هذا الشيء يكونون بالفعل ممثلين فعالين لجمهورهم الانتخابي المحلي، بغض النظر عن وصولهم إلى مناصبهم بطريق الانتخاب الحر أو التعيين.

وفي الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٠ توسع البرلمان من ١٩٥ عضواً إلى ٢٥٠، ونحو ثلث المقاعد استبقي للمرشحين المستقلين الذين كانوا خارج لائحة الجبهة الوطنية التقدمية. وأما النظام فقد بذل جهداً كبيراً لتشجيع المرشحين المستقلين، ولم تكن هنالك أية منافسة بين المستقلين وبين مرشحي الجبهة، ولكن مع ذلك لم تكن أمام الناخبين فرصة للاختيار بمقدار ما كان الأمر يتعلق بلائحة الجبهة الوطنية التقدمية. فلقد كان من الواضح سلفاً أن الجبهة الوطنية التقدمية كانت ستضمن المقاعد النيابية لكل مرشحيها وستحتفظ بنفس عدد النواب تقريباً كما كان لها في المجلس السابق. ولكن كانت هنالك منافسة كبيرة بين المرشحين من خارج إطار الجبهة الوطنية التقدمية. وبالطبع كان على كل مرشح أن يحظى بموافقة السلطات على ترشيحه. وعلى الرغم من أن الكثيرين من المرشحين كانت لهم وجهات نظر مختلفة بشكل ملحوظ وآراء مستقلة، فليس هناك واحد منهم كان يمثل معارضة ضد النظام، كذلك فإن معظمهم كانوا يؤكدون ولاءهم للرئيس، ويفاخرون به بأنه القائد الذي وضع سورية «على طريقها باتجاه الديموقراطية».

إن انتخابات عام ١٩٩٠ لم تكن لتمثل توسع البرلمان عددياً وحسب، بل وتوسعاً اجتماعياً وظيفياً أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن البعثيين كانوا لا يزالون يشكلون الأغلبية الساحقة التي تضمن

تمثيل كل تلك القوى التي تشكل قاعدة المساندة التقليدية للنظام: كالحزب نفسه واتحاد الفلاحين واتحاد العمال والبيروقراطية والقطاع العام. واسمياً كان هنالك ما بين ٨٢ و٨٤ نائباً مستقلاً، ومع ذلك فإن الجبهة كانت لا تزال تحتفظ بأغلبية تقارب ثلثي المقاعد. ولقد كان هنالك بعض النواب ممن كانوا من شخصيات النظام بلا شك، من مثل جميل الأسد شقيق الرئيس، وممن كان تصنيفهم في بعض الأحيان بعثيين ومستقلين في أحيان أخرى[١٠٣]. وباستثناء اثنين من أمثال هؤلاء النواب المستقلين ومن أقارب كبار المسؤولين، فإن العنصر المستقل كان يمثل تلك القوى الاجتماعية التي لم يكن لها أي ممثلين حتى ذلك التاريخ، أو التي كان تمثيلها طفيفاً في البرلمان وفي غيره من مؤسسات الدولة. وبالأساس كان من الممكن تمييز ثلاث مجموعات من تلك القوى الاجتماعية الآنفة الذكر: عشرات من القادة العشائريين وملاك الأراضي، ممن كان بعضهم نائباً مستقلاً في البرلمانات السابقة، ومجموعة من المهنيين الحضريين والأكاديميين بمن فيهم اثنان من رجال الدين ينحدران بالأساس من أسرتين محترمتين في المدينة، ومجموعة من رجال الأعمال ومن البورجوازية التجارية الجديدة التي كانت بمثابة أوضح تغيير بيّن في الصورة البرلمانية. وإن ضم ممثلي القطاع الخاص إلى البرلمان كان، في آن واحد معاً، تعبيراً عن الوزن الاقتصادي المتزايد لهذه المجموعة وزناً مقروناً بالأهمية المتناقصة نسبياً للقطاع العام، ودلالة على أن مصالح القطاع الخاص صارت مشروعة النظرة إليها ويجب أن يكون لها مكان واضح في صميم النظام السياسي[١٠٤]. وأما الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٤ فقد أوضحت الصورة على أجلى ما يكون. فالتوزيع العددي للمقاعد بين الجبهة الوطنية التقدمية وبين المستقلين بقي على ما كان عليه إلى حد كبير ـ لا بل وفي الواقع أضيف مقعد واحد إلى حصة

الجبهة الوطنية التقدمية لاحتواء زمرة جديدة كانت قد انشقت عن الوحدويين الاشتراكيين، علاوة على أن العنصر التجاري تعزز، ضمن مجموعة المستقلين، على حساب بعض الأصوات الأكثر نقداً من ذوي الخلفيات اليسارية قليلاً.

لقد حافظ البرلمان على مهمة الرقابة الإدارية المنوطة به، وعلى طابعه كمكان للوساطة بين جماهير الناخبين المحليين والحكومة، وعن مهمته في رعاية الاستزبان. ومن اللافت أن عدد النواب المستقلين لم يتزايد على حساب البعث وحلفائه في الجبهة، بل تزايد من جراء توسيع البرلمان. وعلاوة على ذلك فإن ضم العنصر التجاري إلى البرلمان أضفى عليه مهمة جديدة هي المشاركة الاستشارية. ولكن المجلس لم يتطور حتى ذلك الحين ليصبح له وزن مكافئ لوزن الحكومة، علماً بأن المفروض به ألا يصل إلى ذلك المستوى. فمفهوم فصل السلطات لا يتناسب والتصور النقابي الذي يتصوره النظام عن كيفية عمل الدولة. وفضلاً عن ذلك ظل البرلمان بدون أي تأثير على أجهزة الأمن أو على الشؤون الخارجية أو على تعامل النظام مع حقوق الإنسان. وحتى الميزانية، التي هي غير كاملة في المقام الأول، ليست شأناً من شؤونه. وهنالك أيضاً خطوط حمراء، معروفة لدى أي إنسان، يجب عدم تجاوزها علانية ولا في المناقشات البرلمانية. وأي انتقاد للرئيس، أو للعبادة الشخصية له، أو لتوجيهاته السياسية، أمر خارج الحدود شأنه شأن الحديث عن دور جهاز الأمن، أو عن التركيبة الطائفية لقيادته، وعن استشراء الفساد بين الشخصيات المركزية للنظام، فضلاً عن عدد من المسائل الخارجية وتصريف الأمور العسكرية من مثل السلوك السوري في لبنان وتصرفاته. فالنظرة إلى هذه المسائل هي أنها، في المقام الأول، ليست من عمل البرلمان. وبناءً على تصور

النظام للموضوع الذي بقي حتى حينه خارج إطار التحدي، فإن المشاركة البرلمانية يجب أن تتعامل أساساً مع تلك القضايا التي لا تبدو بالقضايا الهامة، ولا حتى غير سياسية، أي مع تلك المسائل التي حددها رئيس الوزراء محمود الزعبي على أنها اقتصادية ومشاغل الناس اليومية، وذلك وفق كلماته هو ذاته[١٠٥]. فالبرلمان ككل مفروض به أن يساند السلطة السامية للرئيس وإجراءاته الحكيمة، وقد فعل ذلك بكل جدارة بترشيح الرئيس لإعادة انتخابه بالإجماع في انتخابات عام ١٩٩١. ولكن يمكن البرلمان أن يناقش، حتى مناقشة نقدية، الأمور الاقتصادية والاجتماعية وأداء الحكومة، ويمكنه أن يقدم على المبادهات بهذا المضمار. وفي الوقت الذي بدأ تأثيره فيه محدوداً حتى على تصريف الأمور الاقتصادية والاجتماعية، كما سوف نتفحصه في الفصل التالي، فإنه تحول إلى حلبة لتمثيل المصالح والإفصاح عنها، وحلبة ذات نفوذ مشهود على الخطابة السياسية.

المنظمات الشعبية

لقد حاول النظام، سابقاً في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٠ ولكن بمزيد من الإصرار في الفترة اللاحقة، أن ينظم المجتمع وفق أسس وظيفية، أي أن ينظم القطاعات الفعالة والهامة سياسياً من السكان في مؤسسات تضامنية مبسطة ومعتمدة على النظام. فأولاً جرى تأسيس منظمات جديدة لهذا الغرض، وثانياً تمت عملية تحويل المنظمات الموجودة. لقد كان الغرض إقامة هيكل للمنظمات الشعبية أو الجماهيرية لكي يحتوي، وفق مقولة النظام نفسه، «كل مجموعات المواطنين ولكي يعمل لمصلحة هذه المجموعات ضمن إطار المصلحة الوطنية العليا للبلد»[١٠٦]. وبمزيد

من الدقة فإن عمل هذه المنظمات عمل ثلاثي الجوانب تمثيلاً وتعبئة ورقابة. وسوف تضمن هذه المنظمات أولاً أن المصالح المشروعة، ولا سيما الهموم الاجتماعية والثقافية، لقطاعات المجتمع الوظيفية ممثلة في النظام السياسي. والقيادة السياسية هي التي ستقرر بالطبع ماهية المصلحة الوطنية العليا وأية مصالح من مصالح القطاعات الاجتماعية هي التي يجب اعتبارها مشروعة. وهذه المنظمات، ثانياً، هي التي ستعبئ القطاعات الخاصة بها في المجتمع خلف النظام وهي التي ستحقق، وفق كلمات بعض القوانين الصادرة حول تأسيس هذه المنظمات، «أهداف الثورة»، وهي التي ستعمل أيضاً على تطوير القدرات الإنتاجية وتنفيذ البرنامج السياسي العام للدولة، فضلاً عن أنها سوف «تراقب تنفيذ الواجبات» الملقاة على عاتق كل قطاع من القطاعات المختصة[١٠٧]. وثالثاً وأخيراً فإن هذه المنظمات هي الأدوات لإقامة رقابة اجتماعية على هذه القطاعات واحتوائها سياسياً.

ومن أهم هذه المنظمات اتحاد نقابات العمال، واتحاد الفلاحين الذي قام في عام ١٩٦٤ بتلك الفكرة التضامنية الواضحة التي تحشد في منظمة واحدة كل من كان تقريباً منتجاً زراعياً، أي العمال الزراعيين والمحاصصين والمزارعين من الطبقة الوسطى. وهنالك أيضاً بين تلك المنظمات طلائع البعث ومنظمة شبيبة الثورة والاتحاد الوطني للطلبة ومنظمتا الطلائع والشبيبة اللتان هما عبارة عن منظمتين شبه إجباريتين لطلاب المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية على التوالي، علاوة على اتحاد الطلبة الذي يبرز، مع أنه غير إجباري، كمنظمة لكل الطلبة الجامعيين في سورية. وعلاوة على ذلك هنالك الاتحاد النسائي ونقابة المعلمين ونقابة الفنانين واتحاد الكتاب. ومما يمكن اعتباره كمنظمات شعبية أيضاً هو

مختلف المنظمات المهنية ـ كنقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصحافيين... إلخ ـ التي كانت موجودة قبل عام ١٩٦٣ والتي ما صارت تحت وصاية البعث إلا بالتدريج. وأما غرفتا التجارة والصناعة فلا يشار إليهما في العادة كمنظمتين شعبيتين، ولا يعود سبب ذلك إلى كونهما لا تمثلان أية شريحة من الطبقات الشعبية وحسب. فعلى الرغم من أن هاتين الفرقتين تمثلان نموذجاً من أكثر النماذج التقليدية لحماية المصالح المشتركة من خلال المنظمات فإن لهما مكانهما ضمن الهيكل العام ولهما الإقرار بأنهما تمثلان القطاع الخاص، فقد حافظتا على مقدار كبير من الاستقلال التنظيمي وليستا موضع الاعتبار بحد ذاتهما كأداة لتعبئة الجماهير خلف النظام.

إن كل المنظمات الشعبية والنقابات خضعت عملياً للتطوير كي تصبح تلك الهيئات الهرمية التي تعكس بنيتها الداخلية الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الذي خطط لها تلك البنية أو أعاد تخطيطها. وبالنتيجة فإن قياداتها من اختيار النظام لأمن اختيار أعضائها هي. علاوة على أن هذه المنظمات ليست على أي شيء من التنافس في ما بينها، أي أن كل واحدة منها مسؤولة حصراً عن شريحة اجتماعية معينة، وكلها تمارس مهمات شبه حكومية إزاء أعضائها، كذلك إن معظمها يقدم لأفراد قطاعه الإعانات المالية في مضمار الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن أن كلاً منها تمثل جمهورها في اللجان والهيئات الرسمية، وفي البرلمان أيضاً، عدا غرفتي التجارة والصناعة، مع العلم بأن رؤساء كل تلك المنظمات لهم مراكزهم الحزبية أيضاً.

وفي الوقت الذي تنطوي فيه مبدئياً كل منظمة من هذه المنظمات

على طبيعة متناقضة باعتبارها تمثل، في آن واحد معاً، أداة سلطوية للنظام ومنظمة مهنية مصلحية، فإن الحد الذي تترجح إليه كفة إحدى هاتين الوظيفتين على الأخرى، ومقدار الاستقلال الذاتي الذي تتمتع به كل منظمة، أمران يختلفان من منظمة إلى أخرى. فاتحاد شبيبة الثورة واتحاد الطلاب يقتربان من كونهما أداة قمع وهيمنة أكثر من أي شيء آخر. إن منظمتي الشبيبة والطلاب تشاركان في تنظيم التدريب العسكري في المدارس والجامعات، علاوة على أن منظمة الشبيبة تنظم أيضاً التدريب الطوعي للنخبة عسكرياً وأمنياً[١٠٨]. فالعناصر المسلحون من منظمة الشبيبة استخدموا في بعض الأحيان كشرطة احتياطية، واتحاد الطلاب حظي بالتقريظ لمساعدته في العمل بين الطلاب لرصد «القوى المعادية للحزب والثورة»، ولتقديم «التقويم السياسي» لطلبة سورية في البلدان الأجنبية، ولمراقبة «العناصر المعادين» بين أولئك الطلاب، مع العلم بأن أي طالب يريد الالتحاق بالدراسات العليا بحاجة إلى موافقة من هذه المنظمة[١٠٩]. وأما العناصر النشطاء من كلتا هاتين المنظمتين فإنهم يتمتعون ببعض الامتيازات التي من أهمها احتكار ٢٥ بالمئة من كل المقاعد في الجامعات لكوادر منظمة الشبيبة ومتخرجي دوراتها التدريبية للنخبة[١١٠].

وأما من الناحية الأخرى فإن غرفتي التجارة والصناعة، بتاريخهما الذي يعود به القدم إلى المرحلة السابقة لمرحلة الانتداب الفرنسي، فقد حافظتا إلى حد كبير على طابعهما كمنظمتين نقابيتين تتمتعان باستقلال ذاتي لتجار سورية ورجال صناعتها. وليس هنالك أي شك في أن أعضاء المكتبين التنفيذيين لهاتين الغرفتين ومجلسي إدارتيهما يستطيعون، بتمثيلهم بشكل نموذجي المصلحة المشتركة لهاتين الزمرتين الوظيفيتين، استخدام نفوذهم، وقد استخدموه

بالفعل، لدفع مصالح الخاصة أشواطاً إلى الأمام، وذلك بالنظر إلى سهولة وصولهم إلى الوزراء الحكوميين وعضويتهم في اللجان الحكومية فضلاً عن مقامهم الرفيع. إن التنافس شديد في العادة لبلوغ المناصب في هاتين الغرفتين حيث إن أعضاء كل غرفة بأسرهم ينتخبون أعضاء مكتبهم التنفيذي. وأما النظام فإنه يسمح لهذه الانتخابات بأن تجري بحرية نسبية على الرغم من الإيحاء لبعض المرشحين غير المقبولين بضرورة الانسحاب من المعركة. فالحكومة لها الحق في أن تعين عدداً من الأعضاء في كل مكتب تنفيذي من المكتبين ـ ستة أشخاص من ثمانية عشر كما هي عليه الحالة في غرفة تجارة دمشق ـ تعييناً رسمياً كي يمثلوا شركات القطاع العام. وهؤلاء الأشخاص الستة يشكلون أصواتاً كافية تضمن أن مجلسي الإدارة ورئيس كل منهما، اللذين ينتخبهما المكتبان التنفيذيان من بين أعضائهما، هم أولئك الناس الذين تفضلهم الحكومة. فمثل هذا المنصب هو بالتأكيد منصب رئيس غرفة تجارة دمشق، الذي هو بحكم منصبه أيضاً عضو في اللجنة الوزارية لترشيد الواردات والصادرات والاستهلاك، تلك اللجنة التي هي بمثابة هيئة اقتصادية هامة لتصريف الشؤون الاقتصادية تصريفاً حكيماً. وليس من المحتمل لعضو من أعضاء المكتب التنفيذي، الذي من مصلحته إقامة العلاقات الطيبة والناجعة مع الحكومة، أن يقصر في مجاراة نصيحة رئيس الوزراء. فالغرفتان ليس من المفروض بهما أن يتحديا الحكومة في سياساتها الاقتصادية أو أن تطلبا سياسة اقتصادية معينة وجوهرية، فضلاً عن مطلب التغييرات السياسية، مع العلم بأن عليهما أن تبرهنا كغيرهما على ولائهما للرئيس، علاوة على أنهما ليستا أداة بيد النظام لبسط هيمنته على القطاع الخاص، بل هما هيئتان مستقلتان، ولكن ضمن حدود النظام.

إن موقع المنظمات الشعبية الأخرى والنقابات لموقع متوسط تقريباً. فحتى عام ١٩٨٠ كان هنالك منظمتان مهنيتان من المنظمات التي حافظت على درجة عالية من الاستقلال الذاتي عن الدولة والنظام، استقلالاً مماثلاً لاستقلال الغرفتين الآنفتي الذكر، لا بل وأكثر منه. وبعد ذلك التاريخ، كما أشير من قبل، حين عارضت النظام علانية نقابات المحامين والمهندسين والصيادلة، كان مصير مكاتبها التنفيذية الحل بمرسوم حكومي وتحولت تلك النقابات إلى منظمات تضامنية مطواعة. فقد صار اتحاد المحامين، مثلاً، كغيره من المنظمات الشعبية في تلك الآونة، مضطراً رسمياً على انتهاج الخط السياسي للنظام[١١١]، وبقي حتى الآن، كغيره من المنظمات أيضاً، مطبوعاً بطابع الخدمة وممثلاً للمصالح المهنية لأعضائه. إن العجالة اللاحقة سوف تركز على اتحاد نقابات العمال كمنظمة من أهم المنظمات الشعبية ـ وهو بالتأكيد على تلك الأهمية في ما يتعلق بسيرورة التغيير الاقتصادي وصنع السياسة الاقتصادية ـ لكي توضح بمزيد من التفصيلات دور هذه المنظمة في النظام السياسي ومهمتها المزدوجة المتناقضة.

مثال اتحاد العمال

يتألف الاتحاد العام لنقابات العمال من كل مستخدمي القطاع العام تقريباً، في حين أن النقابيين في القطاع الخاص يشكلون كما يقال رسمياً ما نسبته زهاء ٤٤ بالمئة، بيد أنها عملياً قد تكون أدنى من ذلك بكثير لأن الدرجة الهامة من التنظيم النقابي لا تقوم إلا في المنشآت الكبيرة[١١٢]. فالمستخدمون في القطاع الخاص كانوا يشكلون في عام ١٩٩٢ أقل من ربع العدد الإجمالي لأعضاء اتحاد العمال الذين كان عددهم نحو ٤٥٠,٠٠٠ عامل[١١٣].

ثمة حركة عمالية سورية كانت قد برزت سابقاً في عقد العشرينيات. وفي عقدي الأربعينيات والخمسينيات صارت النقابات العمالية قوة سياسية تخضع إلى حد كبير لهيمنة الشيوعيين والبعثيين والحياديين. ولكن منذ أواخر عقد الخمسينيات صار الناصريون، كما قيل سابقاً، المنافسين الرئيسيين لحزب البعث وظلوا على هذه الحالة حتى إلى ما بعد انقلاب آذار عام ١٩٦٣. لقد كانت النقابات العمالية تمثل قوة اجتماعية منظمة ومعتبرة بالمقارنة مع البعث الذي ما بدأ عملياً بتنظيم صفوفه من جديد إلا بعد تسلمه السلطة. وعلى الرغم من أنه «ما من جناح حاكم من أجنحة حزب البعث تقبل أبداً قيادة عمالية ميالة لجناح آخر منه»[١١٤]، وعلى الرغم من أن الانقلابيين ضمن نظام البعث كانوا في العادة يقومون بالتطهيرات في النقابات العمالية، فإن هذه القوة ما كان هنالك سبيل لتجاهلها[١١٥]. وإن مطلب اتحاد العمال في أن يشارك العمال، مثلاً، في إدارة شركات القطاع العام قد أخذ في الاعتبار باستهلال تمثيل عمالي في مجالس إدارة هذه الشركات، ولكن ذلك القانون البعيد الأثر لعام ١٩٦٤ والقاضي «بالإدارة الذاتية» لوحدات القطاع العام، لم يوضع موضع التنفيذ[١١٦].

وبعد انقلاب الأسد في عام ١٩٧٠ جرت تدريجاً عملية تحويل اتحاد العمال من تلك المنظمة التي تضع في سلّم أولوياتها ما كانت تعتبره مصالح الطبقة العاملة، إلى تلك المنظمة التي تمثل سياسات النظام، وتفرضها على أعضائها وقت الضرورة. فمؤتمرات اتحاد نقابات العمال في عام ١٩٧٢ حدد دور النقابيين في الدولة البعثية بأنه دور «سياسي» مناقض لما دعته الدور «البديهي أو المطلبي». ولكن هذا الدور «النقابي السياسي» كان عملياً يعني،

على الرغم من طنينه، تجريد النقابيين من أي دور سياسي مستقل. فالواجبات الجديدة لهذه المنظمة كانت، كما أعلنها خطاب غازي ناصيف رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، أن «تعمق وحدة الطبقة العاملة، وأن تزيد الإنتاج، وأن تحمي وتساند وتطور القطاع العام، وأن تحارب الروتين الحكومي وأن تطور الجهاز الإداري في الدولة الحديثة وتوسع الخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة»[١١٧]. فالنضال «المطلبي» الذي كان ضرورياً في ظل الرأسمالية، يجدر الآن اعتباره مناقضاً للإنتاج في ظل النظام «الاشتراكي» القائم الآن. لا بل وما هو أكثر من ذلك يكمن في أن مثل هذا النضال المطلبي كان يجب النظر إليه بأنه «تخريب» للتوجه الاشتراكي[١١٨]. وبعد سنتين أعلن محمود حديد، خليفة ناصيف، بعد أن تيقنت الطبقة العاملة من صدقية القائد الأسد، أنه:

بالنسبة لنا كقادة للطبقة العاملة فإن المناخ المناسب قد وصل أخيراً، وللمرة الأولى، كي لا نتحدث بعدئذ عن حقوق الطبقة العاملة والنضال من أجل هذه الحقوق، بل يجب أن نتحدث عن واجبات الطبقة العاملة وعن الكيفية التي لا يزال علينا أن نناضل فيها لتنفيذ هذه الواجبات[١١٩].

ولكن تحويل اتحاد العمال لم يكن بلا أية معارضة. فلقد أقر حديد بأن إدخال الخط الجديد كان عسيراً، وبأنه كانت هنالك مقاومة من قبل بعض الأعضاء، ولا سيما من قبل الشيوعيين[١٢٠]. فحتى حديد نفسه لم يكن لديه الاستعداد الكامل للتخلي عن مسؤوليته الاتحادية في الإشارة علناً إلى الحاجات الأساسية لأعضاء الاتحاد. لقد تذمر ذات مرة قائلاً «إن بعض الرفاق في السلطة يظنون أن

النقابية السياسية تعني أن الطبقة العاملة لم يعد لها أية مطالب أخرى. فالنضال لتحسين ظروف معيشة العمال، باعتباره يخدم في النهاية هدف زيادة الإنتاج، لا يمكن استبعاده ووسمه بالنضال المطلبي»(١٢١).

ولكن لم تقم هنالك لاتحاد العمال قيادة مطواعة بأكملها وكلها موضع انتقاء دقيق إلا في عام ١٩٧٧ بعد أن جاء عز الدين ناصر خلفاً لحديد على رأس تلك القيادة(١٢٢). وفي ظل رئاسة ناصر جرى توسيع جهاز اتحاد العمال توسيعاً كبيراً حتى استحالت هذه المنظمة إلى مؤسسة تضامنية corporatist institution. وبعد ذلك صارت النقابات العمالية تمارس بعض المهمات في ميداني الضمان الاجتماعي والصحة العامة، وصار لها ممثلوها في كل اللجان الحكومية التي تعالج قضايا العمل والقطاع العام فضلاً عن تمثيلها في الجبهة الوطنية التقدمية، ومن ثم تم إدخالها في خطط التنمية ذوات السنوات الخمس في سورية على غرار أية وزارة أو وكالة حكومية. وأما خطوط الاحتكاك والتناحر فلم تعد تقوم بالضرورة بين النقابات العمالية باعتبارها، نظرياً، منظمة جماعية للطبقة العاملة من ناحية أولى، وبين إدارة القطاع العام ومتعهدي القطاع الخاص من ناحية ثانية، بل صارت تخترق هيكل اتحاد العمال الذي أضحت قيادته جزءاً من نخبة النظام. وحفاظاً من تلك القيادة على هيمنتها على أعضاء الاتحاد عمدت إلى تصفية العناصر المشايعين للديمقراطية الداخلية، وإلى تعزيز قبضة المكتب التنفيذي على الأعضاء وعلى المستويات الفرعية(١٢٣). إن قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ومعظم الكوادر العاملة في المستوى المتوسط من بنيتها الهرمية، لا بل وحتى في المستويات الدنيا إلى حد ما، معينة لمناصبها تعييناً لا

انتخاباً(١٢٤). وهكذا فإن النقابات العمالية ليست أكثر من مجرد أداة سلطوية تحت تصرف النظام. فتعزيز قبضة المكتب التنفيذي ودمج قيادته في صلب نخبة النظام بالإضافة إلى فساد عدد لا بأس به من أعضائه كلها أمور لا يمكن النظر إليها إلا كتعابير عن محاولة النظام لاستبقاء سيطرته على تلك المنظمة التي تنطوي، نظراً إلى قوتها العددية وجذورها في القطاع العام وفي البيروقراطية، على احتمالات المخاطر الجسيمة.

فالمهمة «السياسية» الأساسية لنقابات العمال صارت تعبئة أعضائها لاستمرار الجهود الإنتاجية بما في ذلك العمل الطوعي المجاني في بعض الأيام، والدفاع عن النظام في الحالات الحرجة إذا دعت الضرورة، واستجلاب الدعم لسياسات النظام من أوساط الطبقة العاملة. وهكذا فإن أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال قاموا بجولات على فروع الاتحاد في المحافظات، بعد تسنم الأسد السلطة بوقت قصير، كي «يشرحوا بيان الحركة التصحيحية» وكي يعملوا «على رص صفوف الحركة العمالية». وثمة جولات مماثلة تنفذت في عام ١٩٧٦ في أعقاب التدخل العسكري السوري في لبنان تدخلاً لاقى الاستهجان الشعبي على نطاق واسع، وذلك ابتغاء «شرح تطورات الوضع الراهن»(١٢٥). وفي عام ١٩٨٠، حين واجه النظام أقسى أزمة من الأزمات التي واجهها حتى ذلك التاريخ، وضعت الكتائب العمالية المسلحة تحت قيادة الحزب والجيش، وأما في عام ١٩٨٢ فقد شاركت تلك الكتائب في سحق التمرد الذي قام في حماه(١٢٦). وثمة خطوة هامة لإحراز الرقابة الاجتماعية على الطبقة العاملة في القطاع العام، وهي تلك الخطوة التي هلّل لها اتحاد نقابات العمال على أنها واحدة من أهم منجزات الطبقة العاملة، كانت نشر

قانون عمل جديد في عام ١٩٨٥ يشمل كل الأشخاص الموظفين لدى الدولة[١٢٧].

وبتوحيد أنظمة الطبقة العاملة في القطاع العام وأنظمة العاملين في الإدارة الحكومية، استحال عمال القطاع العام ومستخدموه إلى أشباه موظفين مدنيين. وبالنتيجة تم تصريف العمل في القطاع العام بأنه «وظيفة». وهكذا بهذا المعنى صار العمال، كالموظفين عند الدولة، مجبرين على الانضواء تحت لواء الأحداث السياسية لدولة البعث، ألا وهي «الوحدة والحرية والاشتراكية»، وأعلن بشكل واضح تحريم الإضرابات. فدمج الإدارة المدنية والقطاع العام يسّر إكساء الموظفين المدنيين الكساء النقابي، ما عزز جهاز اتحاد العمال وإكساءه المزيد من الكساء البيروقراطي[١٢٨].

وفي الوقت نفسه تنفذ النقابات مهمات «اجتماعية» هامة لمصلحة أفرادها وشرائح أخرى من السكان. فأمثال هذه الخدمات صارت، ولا سيما في ميدان الصحة العامة، بمثابة الحافز الوحيد لدى العمال والمستخدمين للانخراط في نقابة ما، ولا سيما العاملون منهم في القطاع الخاص حيث التكتل النقابي فيه شيء اختياري بحت. إن أكثر من ثلثي أعضاء الاتحاد هم أيضاً أعضاء في صناديق الدعم الاجتماعي الاتحادي التي تدفع مبالغ زهيدة من المال في حالة مرض العضو أو وفاته، وفي حالة الأحداث العائلية الهامة، وفي حالة الشيخوخة[١٢٩]. وفي عام ١٩٩٢ كانت النقابات تدير ثلاثة مستشفيات وقرابة ٢٥ مركزاً صحياً وأكثر من ثلاثين صيدلية، في أحياء عمالية ومناطق صناعية بالأساس. فالخدمات المتوافرة في هذه المنشآت كانت إما مجانية وإما رخيصة نسبياً. وبما أنه ليس هنالك أي نظام تأمين صحي كامل، فإن حقيقة كون هذه الخدمات

مفتوحة لا لأعضاء الاتحاد وحدهم بل ولأفراد أسرهم أيضاً، لحقيقة ذات أهمية خاصة. وعلاوة على الخدمات الصحية فإن اللجان الاتحادية تنظم رياض الأطفال، كذلك إن عدة نقابات تدير المطاعم العامة والمسارح ودور السينما التي هي على العموم أرخص من مثيلاتها التجارية، وأفضل نوعية أيضاً ولا سيما بخصوص المنشآت الثقافية(١٣٠).

إن اللجان النقابية، في النقابات، أو بعض أعضائها يحاولون بلا شك أن يخدموا مصالح أعضائهم وأن يدافعوا عنها. فالمنازعات بين اللجان النقابية ومديري معامل القطاع العام ليست على تلك الندرة. وتحتدم هذه المنازعات حول إنجاز أنظمة الأمن الصناعي على العموم وعلى ظروف العمل العامة، وتقوم بانتظام بعض الخلافات بين اللجان النقابية وبين المديرين حول إنجاز الحد الأدنى من مشاركة العمال كما ينص القانون، أي تمثيل اتحاد العمال في اللجنة الإدارية لكل منشأة من منشآت القطاع العام، وحول لجان الإنتاج الاستشارية(١٣١). ففي المنشآت التابعة لوزارة الدفاع ليس من المسموح حتى إقامة لجان نقابية. وإن كل شركات البناء التابعة للقطاع العام، الشركات المدنية والشركات العسكرية سواء بسواء، تخضع مراراً وتكراراً للنقد اللاذع من المصادر النقابية وأساساً من جراء الظروف السيئة للعمل، ومن جراء الانتهاكات المتكررة لأنظمة الضمان الاجتماعي وقانون العمل(١٣٢). ولكن من اللافت أن قيادة الاتحاد لا تساند مثل هذا النقد(١٣٣)، لا بل وتتجاهله على أساس أنه دعاية شيوعية(١٣٤).

وعلى العموم فإن أعلى نقد صارخ للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولبعض التطورات الخاصة التي تطرأ على المجتمع في

سورية، يثار من قلب النقابات العمالية، حيث موظفو المستويات الدنيا يميلون إلى أن يكونوا أكثر صخباً من المكتب التنفيذي العام. وإن تلك التقارير الرزينة عن ظروف معيشة الطبقة العاملة وعن حالة منشآت القطاع العام، كتلك التي تقدمها اللجان النقابية من حين إلى آخر والمكاتب التنفيذية في المحافظات، في المناقشات التي تدور في المؤتمرات وفي أعمدة صحيفة الاتحاد الأسبوعية «الاشتراكي»، تمثل على الأغلب اتهامات عنيفة للفصاحة الرسمية التي تتحدث عن المنجزات الاشتراكية. إن صحيفة الاتحاد والتقارير التي تنشرها عن المؤتمرات كانت تحلل على الدوام تقارير السياسة الاقتصادية تحليلاً نقدياً لاذعاً، ولكنها لم تكن بالتأكيد تتخطى الخطوط الحمر المرسومة للتسامح مع النقد، بل تمس تلك الخطوط مساً رقيقاً. فمؤتمر اتحاد نقابات العمال الذي انعقد في عام ١٩٨٧ حول «الإبداع الوطني والاعتماد على الذات» تحول إلى حلبة، ضد مخططات المنظمين، للنقد الجارح لسياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية. وفي القاعدة العمالية للاتحاد هنالك بدون شك أيضاً مقدار كبير من التململ حيال الهياكل اللاديموقراطية والروتين الحكومي والفساد في صميم جهازها نفسه. فمثل هذا التململ كان يظهر أحياناً على أوضح ما يكون خلال الانتخابات العمالية في أدنى المستويات، وأحياناً حتى في المستويات الوسطى، لدى انتخاب المرشحين المستقلين ممن لم يترشحوا ضمن قائمة الجبهة الوطنية التقدمية أو قائمة حزب البعث. ولطالما جرت العادة على استبعاد المرشحين المعارضين من خوض المعركة الانتخابية، ولطالما كان النقد جهاراً، في بعض الأحيان، من قلب النقابات. ففي عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، طالبت نقابة الناشرين باستهلال بعض المناهج الجديدة، وفي الاتحاد الوطني على حد سواء، كي تكون

«الأساس لممارسة نقابة ديموقراطية»، كذلك طالبت بمحاربة تلك الظاهرة التي تتجلى بالتزام الموظفين بخدمة مصالحهم الخاصة عوضاً عن مصلحة النقابات[١٣٥]، وبذلك تكون المؤتمرات والمنشورات النقابية بمثابة صمام أمان حيثما تعبق رائحة الانفجار.

وهكذا، فنقابات العمال في سورية تقوم بدور المنظمات التي تؤدي الخدمات لا المنظمات التي تدافع عن مصالح أعضائها، إذ لم يعد لها ذلك الدور المباشر في التفاوض حول الأجور[١٣٦]. فالدور المرسوم لاتحاد العمال كمنظمة «سياسية لا مطلبية» يفرض عليه، كمهمة أولى، أن يدافع عن سياسات النظام لا أن يقدم على اتخاذ إجراءات فعالة لمصلحة مطالب أعضائه. إن الإضرابات ممنوعة حكماً في القطاع العام، ولكن قيادة الاتحاد وافقت في حالات قليلة على إضرابات رمزية في بعض المنشآت الخاصة كي تضمن أن يرفع أصحابها الأجور بما يتفق مع رفعها في القطاع العام[١٣٧]. ففي عام ١٩٨٣، وفي حالة نادرة من حالات الاحتجاج العارم لاتحاد العمال، عمد عمال نقابة الخدمات والسياحة إلى التحذير جهاراً من تشغيل العمال في شركة فندقية معفاة من كل قوانين العمل لأنها تابعة للقطاع المشترك[١٣٨]. وبمعزل عن هذه الاستثناءات فإن الإضرابات والمقاطعات وغير ذلك من إجراءات فعالة ليست موضع موافقة قيادة الاتحاد. ولكن على الرغم من ذلك كانت تقوم في بعض الأحيان تحركات عمالية غير منظمة حتى في منشآت القطاع العام. وفي كل الحالات التي صارت معروفة، كانت الاحتجاجات تتوجه ضد ظروف العمل البائسة. وأما موقف النقابات العمالية من تلك الإضرابات فما كان مجرد الإحجام عن مساندتها بل التعاون مع الأجهزة الأمنية لقمعها[١٣٩].

ومن منطلق النقابات العمالية وفي خطابها أيضاً تكون تحركات العمال في القطاع العام غير جائزة وغير ضرورية. واستناداً إلى الحجج التي تسوقها تلك النقابات فإن القطاع العام يستوجب الدفاع عنه ضد أية محاولات لحلّه أو لخصخصة بعض أقسامه أو إخضاعه للمصالح الخاصة، ولا يستوجب شن الحرب عليه. فالمشكلات التي تقوم ولا بد بين إدارة منشآت القطاع العام وبين عمالها يجب ويمكن حلها من خلال وساطة الاتحاد. ولكن لا يمكن أن تكون هنالك مصادمات عدائية بين العمال والقطاع العام الذي هو، بالتحديد، لهم قلباً وقالباً. أفلم يقل الرئيس مراراً وتكراراً إن العمال هم أصحاب المصانع، وإنهم في موقع يستطيعون فيه تطوير القطاع العام وتطوير إنتاجه، وإن نقاباتهم هي المسؤولة عملياً عن العمال وعن قضايا القطاع العام؟ أوليس المكتب التنفيذي لاتحاد العمال ممثلاً لذلك الغرض في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية وفي البرلمان؟[١٤٠].

يمثل هذا الحديث شيئاً أكثر من كلمات طنانة جوفاء. فنقابات العمال، وقيادتها تحديداً، لها في الواقع نفوذ عظيم في أمور القطاع العام والمفروض بها أن تمثل مصالح القطاع العام، وفي تلك الحالة لا يكون هنالك أي فرق بين العمال والمستخدمين في ذلك القطاع وبين إدارته. إن مديري القطاع العام هم أنفسهم، قانونياً بالطبع، مستخدمون. فطبقاً للمنطق الاشتراكي الذي يعتمده النظام، ليست الإدارة والعمال إلا منتجين وحسب، أجزاء من شريحة وظيفية وحيدة من الاقتصاد الاجتماعي. واللافت للنظر عدم وجود منظمة مهنية لمديري القطاع العام حيث إن الكثيرين منهم أعضاء اتحاديون، أو أعضاء في نقابة المهندسين، ولكن الأهم من هذا هو أن قيادة اتحاد العمال لها كلمة في تعيين مديري القطاع العام.

وكما قيل من قبل فإن اللجان الحزبية الاتحادية الحكومية العليا هي التي تختار المرشحين للمراكز العليا في القطاع العام. ومن المعروف أن العادة قد درجت على اتخاذ أمثال هذه القرارات بشكل ودي: فبصرف النظر عن الكفاءة المهنية للمرشح يجب عليه، وهذا أكثر أهمية من مسألة الكفاءة، أن يحوز موافقة كل الأطراف، مع العلم أن مساندة زبون طرف آخر سوف يكال لها الصاع صاعين في مناسبة لاحقة. وبما أن المستقبل الوظيفي لمديري القطاع العام رهن بتأثير قيادة اتحاد العمال فإن لهم، على العموم، مصلحة شخصية قوية في الحفاظ على أطيب العلاقات مع المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال، حيث إن قياديي اتحاد العمال كانوا أنفسهم، في بعض الأحيان، قد تعينوا كمديرين في القطاع العام.

مثل هذه الوصاية التي يمارسها المكتب التنفيذي لاتحاد العمال على مديري القطاع العام ليس محتملاً لها أن تخلع مسحة العقلانية على شبكة الاتصالات في القطاع العام أو أن تعزز أداء القطاع العام[١٤١]. ولكن ذلك لا يكفل أن يكون مديرو القطاع العام منفتحين عموماً على طلبات اتحاد العمال واقتراحاته، وإن الكثير من المشكلات أو المنازعات تجد لها عملياً حلاً توافقياً، حتى لو كان هذا الحل في كثير من الأحيان غير مجد بتاتاً.

وعلاوة على ذلك فإن مديري القطاع العام وقيادات اتحاد العمال يتقاسمون سلسلة من المصالح السياسية/السوسيولوجية العامة. فكلا الفريقين له مصلحة في أداء القطاع العام أداء مقبولاً، وفي ضمان الموارد المالية للقطاع العام والدفاع عنها ضد وزارة المالية ـ مصالح شخصية أو خلاف ذلك ـ وفي استبقاء هذا القطاع كمصدر من مصادر الوصاية. وكلا الفريقين أيضاً له مصلحة في

تعزيز سلطة الدولة والنظام، وفي استبقاء قاعدة الاتحاد تحت المراقبة: فالمعارضة الراديكالية التي قد تستغل مآسي العمال لبث الدعاية ضد النظام يجب قمعها، في حين أن الأنشطة الاتحادية لمصلحة العمال يجب إعلاء شأنها للحفاظ على المهمتين اللتين تضطلع بعبئهما المنظمة، ألا وهما صمام الأمان والإنذار المبكر. وأما تلك الطلبات «المعقولة» التي تطالب بها القاعدة العمالية فمن الممكن، كما أوجزنا، معالجتها من خلال الاتصالات المباشرة بين المكتب التنفيذي لاتحاد العمال وبين الإدارة المختصة في القطاع العام. وفي واقع الحال فإن مديري القطاع العام قد يستخدمون أنفسهم قناة اتحاد العمال لإقحام طلباتهم. وإن اتحاد العمال هو الذي ينظم الندوات والمؤتمرات من مثل مؤتمر «الاعتماد على الذات» في عام ١٩٨٧ لمعالجة مشكلات القطاع العام وتطوير القطاع العام. فأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال هم الذين يشاركون، لا مديرو القطاع العام، في كل المداولات السياسية حول إصلاح القطاع العام أو تكييفه أو حول التحرير الاقتصادي، وهم الذين يشتركون في اللجان المختصة[١٤٢]، فضلاً عن أنهم لهم ذلك الجهاز الذي يتيح لهم إعداد مذكراتهم ودراساتهم[١٤٣].

وبالإضافة إلى مهمة الخدمات التي تؤديها النقابات العمالية لعمال ومستخدمي القطاعين العام والخاص سواء بسواء، فإنها تحولت ـ بمعنى ما، إلى «غرفة» للقطاع العام، أي إلى مؤسسة تضامنية corporatist institution تمثل القطاع العام في النظام السياسي، تماماً كما تمثل غرفتا التجارة والصناعة المنتجين الخصوصيين. فكلا هذين الفريقين يمثلان مصلحتين مشروعتين يقضي الواجب، مثالياً على الأقل، ألا تتضارب إحداهما مع الأخرى. ولكلا الفريقين

مكان أيضاً في هياكل المؤسسات السياسية ويشاركان في اتخاذ القرارات السياسية باعتبارها شأناً مشروعاً من شؤونهما ـ ولا سيما القرارات المتعلقة أساساً بالطبع بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن مشاركتهما، كما سوف يتكشف، تبقى تحت رحمة الإشراف ـ وهي منحة من فوق أكثر مما هي مكسب من تحت جراء الضغط والمماحكة.

٤ ـ الخاتمة: الميراث والحكم التعسفي والدولة القوية

منذ تسلم الأسد السلطة، بذلت جهود حثيثة لإقامة إطار بنيوي يعزز النظام التسلطي من خلال سلسلة من أجهزة الأمان بحيث إن أمثال هذه الأجهزة تمنع بعض أجزاء النظام من الثورة على قيادته وتكسو النظام، في الوقت نفسه، كساء الشرعية من خلال إنشاء المؤسسات القانونية. فالسيطرة الشخصية للأسد في النظام حظيت بالأمان، علاوة على ما سبق، وبالتوظيف المقصود لأدوات إرثية من مثل الولاءات والوصايات الشخصية على وجه التخصيص. إن عناصر الحكم الوراثي لا تتصادم مع التركيب السلطوي لمبنى السلطة على هذه الشاكلة، لا بل وإن الطبيعة التعسفية السائدة للسلوك السياسي في صلب النظام تضفي أهمية خاصة على شبكات الاستزبان، وعلى الروابط والولاءات التقليدية إلى حد ما. وفي الوقت الذي قد تتضارب فيه أمثال هذه الشبكات والروابط مع الآراء الاقتصادية العقلانية، فإنها لا تتضارب بالضرورة مع عقلانية المحافظة على النظام.

الاستزبان والروابط المذهبية والفساد

إن شبكات الاستزبان أو الوصاية، كما أشير هنا وهناك من قبل،

تغزو في سورية بنية البيروقراطية والقطاع العام، كما تغزو بنية الحزب أو المنظمات الشعبية. فبلوغ الموارد، سواء أكانت خدمات أو عمالة أو ترخيصات وغير ذلك من المنافع المادية وغير المادية، أو بلوغ النفوذ السياسي يستدعي غالباً وجود «الواسطة» التي أفضل سبيل للوصول إليها يكمن في شبكات الوصاية الشاقولية وفي العلاقات العائلية الهرمية، وعلاوة على ذلك في الروابط الإقليمية أو الإثنية التي تشكل طبعاً نفس الخطوط التي تنحبك عليها العلاقات بين ولي النعمة والزبون. وتعتمد الوصاية، باعتبارها تقنية من تقنيات السلطة، على تبادل الموارد أو الوصول إليها بغية تحقيق الولاء أو الطاعة[١٤٤]. وهكذا فإن الوصاية تؤسس علاقة هرمية بالتحديد. وفي الوقت الذي يعمل فيه انتشار الواسطة على خلق وهم المساواة، أي أن كل إنسان بمقدوره أن يتصل بصناع القرار بطريقة ما وبمقدوره من ثم أن يشارك في العمليات السياسية أو حتى في استغلال الدولة، فإنه في واقع الأمر وسيلة بعيدة إلى أقصى حد عن المساواة. فالواسطة تتوزع توزعاً متفاوتاً جداً وتخلق التواكلات وتخصص الفعل السياسي والاجتماعي، وبذلك فهي تعوق التكتلات القائمة على أسس طبقية، وتحجب العلاقات السلطوية إلى حد ما. «فمن هو الحاكم ومن هو المحكوم أمران واضحان للجميع...، ولكن الخط الفاصل بين الفريقين يصبح أغبش حين يتصرف الأفراد قبالة البيروقراطيين أو الموظفين أو الموظفين في الحزب انطلاقاً من العلاقة الحميمة الموجودة في الواسطة»[١٤٥].

فانتشار شبكات الوصاية في مؤسسات الدولة الحديثة ليس بالأمر الذي يغض النظام عنه طرفه وحسب. ومع التسليم جدلاً بالمهمات التوزيعية التي تمارسها الدولة الحديثة، والضرورة العملية لبلوغ كافة

أفراد المجتمع ذلك التوزيع، فإن الوصاية تؤدي دور الوسيلة المفيدة جداً للمراقبة، لا بل وكانت موضع التشذيب أيضاً، فالوصاية تربط بالنظام شرائح استراتيجية من المجتمع من أمثال الجيش والبورجوازية، لا بل وتساهم في خلق قاعدة شعبية للنظام ضمن تلك الشرائح التي لولا الوصاية لما كانت بين مؤيدي النظام، ومع التسليم جدلاً بطبيعتها الاصطفائية الرفيعة فإن الوصاية تساهم في تشتيت هذه الشرائح.

إن الوصاية تعتمد على تلك الروابط التقليدية أو البدائية وتحولها إلى أدوات في أغلب الأحيان، ولو أنها لا تعتمد عليها وحدها حصراً، ولا سيما تلك الروابط القائمة في التكتلات الإقليمية والعشائرية والمذهبية[١٤٦]. فالتركيبة المذهبية لنخبة النظام، أي النزعة العلوية الشديدة التي تنزع إليها «الجماعة» على وجه التخصيص ألا وهي تلك المجموعة المحيطة بالرئيس، كثيراً ما تناولها الوصف هنا وهناك[١٤٧]. ولكن المذهب بحد ذاته ليس المعيار لاكتساب العضوية في هذه الحلقة، بل الولاء للرئيس هو المعيار. فكل المواقع الإستراتيجية، ولا سيما تلك المواقع التي لها علاقة مباشرة بأمن النظام، يحتلها أشخاص ذوو روابط شخصية وثيقة بالرئيس. إن أفراد عائلة الأسد وعشيرته، وأفراد من الطائفة العلوية، يمكن أن يقال عنهم بأن لهم منفعة نسبية بهذا المضمار، إن جاز التعبير. فمباشرة بعد تسلم الأسد السلطة أنيطت بأخيه رفعت قيادة ما يقال عنها بسرايا الدفاع التي ظلت حتى عام ١٩٨٣ بمثابة الحرس الجمهوري الرئيسي للرئيس. وبعد زوال رفعت ومن ثم حل سرايا الدفاع صار الحرس الجمهوري الأساس الثاني الذي وضع بإمرة عدنان مخلوف وهو شقيق زوجة الأسد، وبعدئذ ثانياً بإمرة باسل، ابن الرئيس، في السنوات التي سبقت وفاته في عام

١٩٩٤. وثمة أقارب آخرون للرئيس يحتلون مراكز أمنية هامة، فضلاً عن أن كل القطعات العسكرية ومعظم الأجهزة الأمنية التي قد تكون في موقع يتيح لها القيام بانقلاب عسكري هي تحت إمرة المخلصين العلويين الذين ينحدرون من نفس خلفية الرئيس العشائرية والإقليمية. ولكن ليست كل المراكز الهامة في أيدي العلويين. ومن أشهر الأمثلة على ذلك رئيس هيئة الأركان العامة، حكمت الشهابي، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، وكل رؤساء الوزارات، حتى حينه، ممن خدموا تحت رئاسة الأسد، كانوا سُنَّة[١٤٨]. فهؤلاء الناس وغيرهم من الأعضاء السُّنّة في حلقة الرئيس الداخلية، من أمثال الأمينين العامين في الحزب عبد الله الأحمر وسليمان قداح لم يتوصل أي منهما إلى مركزه ـ كما يوحى بين الحين والحين[١٤٩] ـ باعتباره سنياً أو لمرضاة الأغلبية السنية. وعلاوة على ذلك ليس كل رجالات الأسد العلويين الأقوياء في مناصبهم الرفيعة لأنهم من العلويين. فهم يحتلون تلك المناصب لأنهم من أصدقاء الأسد ومن رفاقه ومن أتباعه الخلّص منذ ردح طويل من الزمن. لقد كان طلاس رفيقاً للأسد في الكلية العسكرية، كما أن خدام وعبد الرؤوف الكسم، الذي كان رئيساً للوزراء من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٧ وصار من ثم رئيساً لمكتب الأمن القومي للحزب، كانا يعرفان الأسد وكانا رفيقيه منذ أيام نشاطه في اتحاد الطلبة في سورية.

تمثل المجموعة الموجودة حول الأسد قمة الهرم في شبكات الوصاية التي تتغلغل في كل مستويات المجتمع. فأي واحد من الحلقة الداخلية للأسد مدين بمركزه للأسد. ولكون أعضاء هذه المجموعة رجالات الأسد فقد صاروا أولياء نعمة أقوياء من الدرجة الثانية وصار لهم جميعاً شبكات استزبان وأتباع في الجيش أو في الحزب

أو في البيروقراطية. فأعضاء القيادة القطرية للحزب ممن هم خارج الحلقة المركزية المباشرة، أو الوزراء المسؤولين عن وزارات هامة أو رؤساء المنظمات الشعبية كلهم مخولون لرئاسة شبكة الاستزبان على نحو مماثل، ولو على نطاق أضيق.

ليس من المستغرب بتاتاً أن يجد المرء أن مديري القطاع العام أو كبار المسؤولين الإداريين مرتبطون ومخلصون لعراب من مستوى رفيع من طائفتهم هم أكثر من ارتباطهم وإخلاصهم لذلك المسؤول الكبير الرسمي الذي يعملون تحت إمرته، وأن يجد المرء أن أمثال هؤلاء المسؤولين الكبار يعطون الأولوية للروابط العائلية أو المذهبية أو الإقليمية لا لأية مؤهلات في ممارستهم للعمالة والتشغيل. فالعلويون، وقد كان تمثيلهم هزيلاً جداً في المكاتب الحكومية قبل استلام البعث السلطة، استفادوا بالتأكيد فائدة أكثر من حصتهم بما لا يقاس من حقيقة إن المراكز الأساسية في النظام صارت تحت إمرة المسؤولين العلويين منذ عام ١٩٦٦. ثمة زيادات مماثلة جاء بها أعضاء شرائح اجتماعية ريفية في أكثريتها المطلقة كان للبعث فيها موطئ قدم راسخة، وخاصة من السُّنّة القادمين من حوران ومن المناطق الريفية في حلب ومن منطقة دير الزور. وهكذا ففي الوقت الذي يطغى فيه تمثيل العلويين ولا شك في صفوف الضباط[١٥٠]، فإن الشيء نفسه لا ينطبق، وليس بتلك الأهمية على الأقل، على الأجهزة الحكومية المدنية. وعلى النقيض من ذلك فإن التكاثر الواضح للعلويين، ولغيرهم من المجموعات التي كانت محرومة سابقاً، في صفوف البيروقراطية والقطاع العام ساهم في خلق تمثيل للمناطق والطوائف تمثيلاً متناسباً تقريباً[١٥١].

إن ذلك التمركز الكبير الواضح للعديد من العلويين في هيكل

النظام دفع بالعديد من المراقبين إلى تصوير النظام السوري بأنه ديكتاتورية أقلية علوية، أو إلى تصور العلويين بأنهم «النخبة الجديدة الحاكمة لدمشق»[١٥٢]. وما من شك في أن تحديث البنية الاقتصادية، السوسيولوجية لسورية لم تضعف الأواصر المذهبية والإقليمية في أن تكون هوية فئة هامة بين أخريات، كما ليس هنالك شك في أن مثل هذه الأواصر كانت عاملاً هاماً في المنازعات الثانوية بين النخبة في سورية البعثية، وأنها لا تزال حتى اليوم تؤدي دوراً في تحديد بنية شبكات الاستزبان. ولكن الواجب يقضي بالتمييز بين السياسة والمضامين السياسية كيلا يقع المرء في فخ تضخيم ذلك التمركز الواضح للعلويين، أي تمركزهم الكثيف في مراكز النظام، ولا سيما في المضمار الأمني. وإن الطائفة العلوية، وغيرها من الطوائف الأخرى بهذا السياق، ليست كتلة متجانسة التكوين. فمنذ عقد الستينيات بالتحديد خضعت الطائفة العلوية لعمليات سريعة من التمايز الاجتماعي، وخصوصاً من خلال التعليم والهجرة وبروز طبقة علوية حضرية وسطى، علماً أن هذه الطبقة لم تكن، وما كانت، متسقة سياسياً. هنالك زمرة من العلويين في السلطة، لا العلويون كلهم. وهنالك في الواقع مقدار كبير من الطائفة العلوية معارض ومعادٍ للنظام، علاوة على أن كل المنازعات السياسية الضخمة، ضمن نخبة النظام وحتى بين النظام والمعارضة، تخطت الحدود الإثنية بأشواط بعيدة جداً[١٥٣].

إن استغلال الروابط المذهبية وتسخيرها بقيا حتى الآن قسطاً من اللعبة السياسية في سورية بالنسبة للنظام ولأفراد ضمن نخبة النظام، وبقيا كذلك أيضاً حتى بالنسبة إلى بعض زمر المعارضة. ونظراً إلى انعدام المناخ السياسي المفتوح الذي يفسح المجال للتنظيم السياسي والمنافسة السياسية وفق أسس سياسية، فإن استغلال الروابط الإثنية

يصير استراتيجية نفعية للمساعي الفردية أو الجماعية لتسوية المصالح والمنازعات[١٥٤]. ومع التسليم جدلاً بأن من المحتمل لتوظيف الروابط المذهبية أن يشجع التوترات المذهبية وأن يوفر الأساس للهيجان المذهبي، عندها تكون تلك الروابط أداة سياسية خطيرة، وتبقى الطائفية أداة سياسية لا غرضاً سياسياً[١٥٥].

والأهم من هذا وذاك يكمن في أن النظام لم ينتهج منهج سياسات التطوير الاقتصادية أو الاجتماعية التي أدت إلى تطوير أو محاباة العلويين أو المنطقة الساحلية التي تنحدر منها أكثرية الطائفة العلوية في سورية[١٥٦]. فثمة جهود حثيثة قامت، ولو أنها ما كانت ناجحة إلا جزئياً، ولا سيما خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، لردم الهوة بين الريف والمدينة، أي لاستجلاب الكهرباء والتعليم والخدمات الصحية إلى الريف. إن المنطقة الساحلية وأريافها أفادت من هذه الإجراءات مثلما أفادت منها غيرها من المناطق المحرومة، ولكن الجدير بالذكر أن ظروف المعيشة في بعض القرى العلوية الجبلية لا تزال بائسة إلى أقصى حدود البؤس[١٥٧]. فالمنطقة التي أفادت أكثر من غيرها من الاستثمارات الحكومية ومن خطط التنمية كانت دمشق وضواحيها، لا المنطقة الساحلية[١٥٨]. وإن بعض الاستثمارات الكبيرة على نحو خاص في محافظتي اللاذقية وطرطوس، أي توسيع مرفأي كلتا هاتين المدينتين وتوسيع مصب النفط في بانياس، كانت بالتأكيد في مصلحة الاقتصاد الوطني السوري بأسره. فمحور النمو الأساسي لا يزال يمتد على طول طريق دمشق ــ حمص حماه ــ حلب، فضلاً عن بعض المحاور الثانوية التي برزت بين اللاذقية وحلب، وبين حلب والرقة إلى دير الزور. وأما استثمارات القطاع الخاص فقد تمركزت في معظمها أيضاً في دمشق وحلب. فلو أن المناطق

الساحلية كانت موضع الحظوة في ما يتعلق باستثمارات الهيكل الأساسي الحكومي، أو لو أن سكانها صاروا على ذلك الثراء الفاحش، لكان على المرء أن يفترض أنهم قد اجتذبوا إليهم ولا بد حجوماً كبيرة من الاستثمارات الرئيسية لدى القطاع الخاص أيضاً. فاللاذقية، وهي المحافظة العلوية الرئيسية، وحيث يعيش فيها ٦ بالمئة تقريباً من مجمل سكان سورية، اجتذبت إليها ما نسبته أقل من ٣ بالمئة من استثمارات القطاع الخاص علاوة على ما كانت نسبته ٤,٢ فقط من كل استثمارات القطاع الصناعي العام. وتحتوي هذه المحافظة على نسبة ٥,٦ من كل المدارس الابتدائية، و٥ بالمئة من كل المشافي، و٤ بالمئة من الأطباء في سورية كلها[١٥٩]. ولقد كان يقال بين الحين والحين إن الطائفة العلوية في سورية والنظام يعدان العدة لإقامة دولة علوية مصغرة في المحافظتين الساحليتين في سورية استعداداً لمرحلة ما بعد الأسد[١٦٠]. ولكن مع التسليم جدلاً بأن السياسات الاقتصادية لم تكن منحازة طائفياً ولا إقليمياً، وبأن البورجوازية الحضرية السنية في سورية قد غنمت الشيء الكثير من المغانم في ظل حكم الأسد، فإن أمثال هذه المزاعم لا تنطوي إلا على شيء يسير من المنطق في المقام الأول. فأية محاولة من هذا القبيل تتعارض أيضاً بشكل واضح مع إصرار محاولة الأسد على بناء دولة سورية قوية ودفع التكامل الوطني في سورية أشواطاً إلى الأمام. ففي الوقت الذي أخفقت فيه مساعي الأسد في أن تعطي ثمارها بخصوص التكامل الوطني، حين كان يستخدم الروابط الطائفية سياسياً لترسيخ نظام حكمه الشخصي، فإن محاولته، على الجبهة الأيديولوجية، لإقامة علاقات طيبة مع المؤسسة الدينية السنية وتقديم نفسه لها كمسلم ورع، لمحاولة لا يمكن تجاهلها البتة. ولقد كانت هنالك تحركات هامة أيضاً، وعلى الأخص منذ منتصف عقد الثمانينيات، من قلب الطائفة العلوية

لإزالة الحواجز النفسية/المذهبية القائمة بين طائفتهم وبين الإسلام الحنيف. فتأملوا مثلاً بناء المساجد في القرى العلوية، أو نشر سلسلة من الكتب، بأقلام علويين وغيرهم، تستهدف كشف شيء من الأسرار التي تحيط بالمعتقد العلوي والبرهنة على أن العلويين جزء من الشيعة، لا طائفة متهرطقة[١٦١]. فهذه المحاولة الهادفة إلى الاندماج الأيديولوجي لا تدل، بمعنى من المعاني، إلا على حقيقة أن العلويين قد خلفوا وراءهم، وبشكل قاطع، مرتبتهم وطابعهم كأقلية ريفية بالأساس ومهضومة الحقوق، وأقلية متقوقعة جغرافياً و«متراصة» الصفوف. إن العلويين الذين هاجروا إلى دمشق وإلى غيرها من المدن الأخرى، صاروا دمشقيين كغيرهم من المهاجرين إلى العاصمة، لا بل حتى أولادهم صاروا دمشقيين أكثر منهم أيضاً. إذ هنا، في بيئة اجتماعية ليس لها إلا القليل من الأمور المشتركة مع أصولهم وأصول آبائهم القروية، يكسبون عيشهم ويحاولون البقاء على قيد الحياة، مهما كان الحد الذي يعتمدون فيه على الروابط الإقليمية وعلى شبكات الوصاية ذات الأسس المذهبية.

وفي الوقت الذي من الممكن فيه توظيف الروابط المذهبية، أو الإقليمية أو خلاف ذلك من الروابط التي تعزز قيام هوية جماعية، لتشكيل شبكات الوصاية وعلاقات الاستزبان، فإن تلك الروابط لا تكفي وحدها لاستبقاء الولاءات على ما كانت عليه على المدى الطويل. فالوصاية تعني ضمناً بالضرورة توزيع الامتيازات على نحو اصطفائي، ولذلك فإن الحدود بين الوصاية والفساد حدود رجراجة إلى أقصى ما يكون. إن فرص الفساد بهذا السياق تصبح على نطاق واسع وتتخذ لها شكلاً تدريجياً. فحيثما تقوم صفقة مع الدولة، وحيثما تكون الإجازات ضرورية، أو حيثما يمكن تأمين فرص العمل يمكن عندها اقتناص المغانم غير المشروعة. وحين يتأكد

العسكريون ذوو المراتب العالية أو أكابر الموظفين المدنيين من رسوّ صفقة من صفقات القطاع العام على شركة أجنبية معينة، يمكن أن تدور المساومة على ابتزاز ملايين الدولارات، ولكن حين يغمض عينيه ضابط من ضباط الجمارك على مرور مادة مستوردة غير مشروعة قد يكون «البخشيش» الذي يناله ليس أكثر مما يعادل دولاراً واحداً. وأما الرشوة فشيء موجود هنا وهناك وهنالك. ومع التسليم جدلاً بالشعور العام أن نخبة النظام والجماعة التجارية على قسط كبير من الفساد وأن صغار مستخدمي الدولة لا يكسبون ما يسدّ رمقهم في معيشتهم، فإن الرأي العام في سورية لا يرى في الرشوة الصغيرة أمراً من كبائر الأمور(١٦٢).

لقد أشير سابقاً إلى أن النخبة السياسية لسورية طورت لنفسها بالفعل ميلاً شديداً كي تتعامل مع الدولة وكأنها ملكيتها الخاصة(١٦٣). فالأشخاص المقربون من الرئيس، أي أفراد عائلته، ونوابه، والأمين العام المساعد الأحمر، وثمة أعضاء آخرون من القيادة القطرية للحزب يبدو أن لديهم ترخيصاً لا محدوداً للفساد. وحتى الفضائح الكبيرة لم تكلف أفراد هذه المجموعة مناصبها، وبمقدورهم، من ناحيتهم هم، أن يفسحوا المجال لزبائنهم لممارسة مقدار كبير من الفساد(١٦٤). والمثال الشهير يتجسد برفعت الأسد الذي لم يفقد سلطته في عام ١٩٨٤ من جراء تورطه الشائن في الفساد والتهريب ومن جراء وصايته على بعض أكثر العناصر ريبة من الجماعة التجارية في سورية، بل جراء محاولته تشكيل مركز سلطة مستقل وتحدي سلطة الرئيس.

لا يمكن الحملات المضادة للفساد، المتواترة منها والدائمة في بعض الأحيان تقريباً، كتلك التي تبلغ أحياناً مستوى رفيعاً كوزير في

الحكومة[١٦٥]، أن تحجب الحقيقة التي مؤداها أن الفساد موضع التسامح أو حتى موضع التخطيط. فالشبكة الواسعة من الفساد، كما أشير سابقاً، تربط أولئك الأفراد المرتبطين بالنظام، حتى ولو من باب استبقائهم تحت تهديد الاستجواب، وتكفل عدم محاولة صغار المسؤولين كشف أسرار الممارسات اللامشروعة التي يمارسها أسيادهم. فالحملات المضادة للفساد ضرورية لكي تجعل التهديد بالمقاضاة أمراً مؤكداً وتحافظ بذلك على الطابع الذرائعي للفساد المخطط، ولكي تتفادى أيضاً خروج هذه الأداة من اليد، أي منع الدمار الاقتصادي أن يطغى على المنفعة السياسية.

ولقد تمكن النظام على العموم من كبح جماح أكبر المخاطر التي كانت تحيق بالنظام والتي كان ينطوي عليها التخطيط للاستزبان والفساد، ألا وهي الخوف من أن يستهلك النظام نفسه من خلال جمع المستفيدين الرئيسيين فيه[١٦٦]. ففي أكثر من مناسبة، مثلاً، ولاسيما في عام ١٩٨٤ وفي عام ١٩٩٢/١٩٩٣ وضع النظام حدوداً لتهريب السلع برعاية العسكريين. وفي الفترة الثانية، كما أشير من قبل، أجيز استخدام إجراءات صارمة ضد زراعة الحشيش والأفيون في وادي البقاع بلبنان، وهي العمل الذي كان الجيش السوري متورطاً فيه تورطاً كبيراً. فتزايد الانتقاد الدولي للرعاية التي كانت سورية توليها لتجارة المخدرات اللبنانية ومساهمتها فيها وضع سورية، سياسياً، في قفص الاتهام، ولذلك فإن تقليص تلك التجارة يمكن تفسيره بأنه محاولة لتفادي التأنيبات الغربية لا محاولة لتجريد بعض القيادات العسكرية من دخولها. فتلك العملية برهنت على أن النظام بقي قادراً على لجم الفساد وغيره من التجاوزات الأخرى، وعلى اختراق مزايا بعض القائمين عليه من ذوي المقامات الرفيعة اختراقاً عميقاً حين تستدعي ذلك مصالح الحفاظ على الذات.

دولة قوية ومؤسسات ضعيفة

إن قدرة النظام على لجم بعض الرجال الأقوياء القائمين عليه ممن خلقهم النظام نفسه، وعلى فرض هيبة القانون حيثما تقضي الضرورة، يدلان على إرساء الأسس الراسخة لقيام دولة قوية نسبياً. فلئن كان من سمات الدولة القوية قدرتها على جعل الشعب يلبي طلباتها، ويشارك في المؤسسات التي تسيّرها الدولة وتجيزها، ويتقبل مشروعيتها[١٦٧]، عندئذ يجب اعتبار الدولة السورية دولة قوية تماماً. وفي السنوات الأولى لحكم البعث، بعد «ثورة» عام ١٩٦٣، قامت للتو تصفية أسس النظام القديم «Ancient Régime»: فأحزابه حُظرت ورموزه القيادية طردت من البلد، وبورجوازيته الزراعية والصناعية تعرضت للوهن الخطير من خلال تحقيق إجراءات الإصلاح الزراعي والتأميم، علاوة على طمر بيروقراطيته بفيض من المهاجرين القرويين ذوي الطموح، والالتزام السياسي على الأغلب. ولكن النظام الجديد كان منقسماً على نفسه داخلياً، ممزقاً إلى شبكات وجماعات شتى، ومضعَفاً بالصراع على السلطة بين مختلف القيادات العسكرية والحزبية، كذلك فإنه كان عاجزاً عن السيطرة على جهازه العسكري الذي انهمك في السياسة نتيجة تشجيع النظام نفسه له على ذلك الانهماك الذي كساه كساء الشرعية أيضاً. ولقد أوهن النظام حلفاءه الأساسيين، كنقابات العمال، من جراء تكرار تطهير قياداتها، واستعدى عليه كل القطاع الخاص، لا البورجوازية الكبيرة وحسب. وعلاوة على ذلك لم يكن النظام قادراً على خلق أسطورة تخلع عليه صفة المشروعية أو أن يدافع عن البلد، وهذا أهم من سابقه، حين جاء أخيراً وقت المعركة مع «العدو الصهيوني» ــ وهي المعركة التي وعد القوميون الراديكاليون في البعث إنها قادمة ولا ريب وستؤدي

إلى تحرير فلسطين. وعلاوة على ذلك كان النظام عاجزاً عن إقامة المؤسسات القانونية، إذ إن المحاولات التي قامت بهذا المضمار، كإعلان دستور مؤقت وتعيين مجلس وطني، كان مآلها الإجهاض عاجلاً أو آجلاً جراء المنازعات الداخلية على السلطة في ما بين نخبة النظام[١٦٨]. فالأنظمة البعثية المتعاقبة قبل عام ١٩٧٠ كانت قادرة على منع عودة سلطة النخبة السابقة للنخبة البعثية وعلى اعتراض تنطح منافسيهم الناصريين للسلطة. ولكن على الرغم من القلاقل السياسية في تلك المرحلة كانت هنالك منجزات تنموية هامة أو أن انطلاقتها كانت في تلك الآونة. والجدير بالذكر أنه لم يفلح أي نظام من تلك الأنظمة إلا بإقامة مقدار هزيل من السيطرة السياسية والاجتماعية.

ولم يقم أي هيكل جديد وطيد الأركان للسلطة والهيمنة إلا بعد تسلم الأسد السلطة. ولذلك فإن النظام الجديد شرع، وقد كانت أقوى عناصر تكوينه تتمثل بالجهازين العسكري والأمني، بطرح أنماط تأمّر شبه عسكرية في الحزب على وجه التخصيص، وفي غيره من المنظمات والمؤسسات الأخرى. إن توسع البيروقراطية وتمركز صنع القرار في هياكلها وخلق نظام نقابي للمنظمات الشعبية، ذلك كله ساهم في إقامة هيمنة النظام على أكبر شرائح المجتمع فاعلية وساعد، فضلاً عن ذلك، في تأمين الضمانات على عدم بروز رجال أقوياء في هذه الزاوية أو في ذلك الركن بالشكل الذي كان فيه من قبل أو بالشكل الذي سيبرزون فيه من بعد ـ من أمثال وجهاء القرى القدامى منهم والجدد، ورؤساء التعاونيات الزراعية، ورؤساء نقابات العمال، ومديري شركات القطاع العام، ورؤساء مكاتب الحزب وفروعه، وغيرهم إلا من خلال المنظمات التي بإمرة النظام. فالنظام أفلح في استقلاله عن المجتمع من خلال

سلسلة متدرجة من الإجراءات، ولكنه ليس بذلك الاستقلال المطلق بحال من الأحوال. وعلى الرغم من أنه ضمن لنفسه ريعاً اقتصادياً محترماً فإن ذلك الريع ليس البتة مستقلاً عن الموارد الداخلية، كما أن النظام ما كان بمقدوره أن يبقى سياسياً على قيد الحياة دون مساندة قاعدة اجتماعية له، ولذلك ارتأى ألا يبقي نفسه معتمداً على مساندة شريحة وحيدة من المجتمع بأم عينها. ففقدانه مساندة الطبقات الوسطى ذات الرواتب كان من الممكن تعويضه بزيادة مساندة الجماعة التجارية له. والأهم من هذا وذاك أن النظام استبقى تحت إمرته جهازه الخاص به المتمثل بالمنظمات الشعبية التي خلقها وقوى المجتمع المدني. وهكذا فإن أية معارضة مناهضة للنظام وجدت نفسها، في الوقت الذي حاولت أن تنظم نفسها فيه وتتحدى النظام، في حرب مع الدولة عملياً، وكان مصيرها السحق.

فأولئك الرجال الأقوياء القدامى والجدد، ممن أجيز لهم حيازة النفوذ في هذا الركن وفي ذلك القطاع أو ممن أجيز لهم أن يصبحوا، أكثر من ذلك، وسطاء للسلطة وأولياء نعمة الناس على المستوى الوطني، كان عليهم أن يمارسوا نفوذهم عبر االقنوات التي أتاحتها الدولة، أو التي كانت تحت سيطرتها، وبذلك فإنهم يستثمرون موارد مركزهم في النظام نفسه. فوجيه قروي، مثلاً، التحق باتحاد الفلاحين وبالحزب وصار رئيساً لجمعية تعاونية صار بمقدوره، لهذا السبب، أن يحول بعض مواردها لصالح رفاهة عائلته ورفاهة زبائنه الشخصيين، وأضحى بمقدوره، في الوقت نفسه، أن يعزز هيمنة النظام: فمثل هذا الشخص يستطيع، من خلال مركزه وموقفه المحليين، أن ينشّط تنفيذ برامج الحكومة وخطط إنتاجها في القرية، وأن يحشد زبائنه للانتخابات، وأن يستخدم هذه المناسبة وغيرها من المناسبات

الأخرى للبرهان على مساندته ومساندة زبائنه للحزب والرئيس. ومثل هذا الإنسان يلبي، ويجعل بيئته تلبي، مطالب الحكومة والنظام، ويساهم وبيئته في الهيكل التنظيمي الذي تتيحه الدولة والنظام. والأمر على هذه الشاكلة بالنسبة إلى رجل من رجال الأعمال يرشح نفسه للانتخابات وينجح بالوصول إلى البرلمان كعضو مستقل يصبح بمقدوره بالتأكيد أن يعلي من مقامه ونفوذه الشخصيين، ويصبح بمقدوره على الأرجح أن يتوسط للتقرب من الحكومة وأن يثير في البرلمان بعض القضايا التي يعتبرها هامة. فمثل هذا الإنسان يعزز، في الوقت نفسه، مشروعية الهيئة البرلمانية التي تبقى حقوقها مقيدة ومحدودة جداً من قبل السلطة التنفيذية.

وعلى الرغم من تغلغل الدولة العميق في المجتمع فإنها لا تتحكم بكل ميادين الحياة، فضلاً عن تنظيمها لها. فالدولة صارت، في ظل نظام الأسد، فاشية/تسلطية لا استبدادية، إذ ليس هنالك أيديولوجيا جامعة مانعة تقدمها الدولة والنظام للشعب أو تحاول فرضها عليه. فالعبادة الشخصية للرئيس، بما في ذلك اختلاق هالة التقديس التي تمتد حتى تصل إلى ذريته، لا تصنع أيديولوجيا. فالأسدية، إن جاز مثل هذا التعبير، تدمّر التسيّيس: إذ تعني ضمناً أن مستقبل سورية مستقبل مضمون ما دام الأسد متربعاً على عرش السلطة، وأن القلق يجب ألا يساور الحزب ولا الحكومة ولا البرلمان ولا المجتمع المدني حيال الشؤون السياسية الكبرى التي تهم البلد، وألا يتعاطوها، ما دام القائد يفعل ذلك. إن النظام يطالب أي إنسان بإبداء الاحترام لرموزه وبالامتناع عن وضع القيادة المطلقة للرئيس موضع التساؤل. وأما أولئك الناس الذين يتحدثون في مناسبة رسمية فعليهم أيضاً أن يجاهروا علناً بولائهم للرئيس، والمستحب أن يفعلوا ذلك بتضخيم

مناسب. ولكن النظام لا يحدد لأفراد الشعب ماذا يجب عليهم الاعتقاد به، فسيان عنده إن تعودوا على طراز المعيشة والسلوك الغربيين، أو التزموا بالعروبة أو بطراز متخلف من طراز المعيشة في العالم الثالث، أو اعتنقوا ـ كما طفق السوريون يفعلون باطراد وتحديداً منذ منتصف عقد الثمانينيات ـ شكلاً من الإسلام العلني المستكين سياسياً، والمتضمن أداء الشعائر الإسلامية جهاراً وتطبيق معايير الإسلام الأخلاقية.

ولم يحاول النظام قط، منذ تسلم الأسد السلطة، إقامة اقتصاد ذي تخطيط مركزي واضح، كذلك فإن الحكومة لم تحاول فرض خطط الإنتاج على القطاع الخاص إلا في الزراعة، وأما خلاف ذلك فإن خطط الحكومة ما كانت ملزمة إلا للقطاع العام ـ مهما كان ذلك يعي عملياً. فلقد كان النظام يستهدف قيادة الاقتصاد الوطني بواسطة القطاع العام، محافظاً على احتكار القطاع العام لبعض ميادين الاقتصاد «الاستراتيجية»، ومهيمناً على تخصيص الموارد النادرة، ولا سيما القطع الأجنبي. ولكنه على العموم لم يكن ناجحاً جداً بهذا المضمار، والمساحة الاقتصادية كانت موضع أخذ ورد كبيرين. فعموماً لم يكن الهم الأساسي للنظام لا المسائل الاقتصادية والتنموية، بل المسألة الوطنية وقوة النظام والحفاظ على الهيمنة[١٦٩]. ولذلك فإن سورية كانت تسعى، كما سوف يتكشف في الفصل التالي، إلى منع أي تدخل أجنبي في صنعها لقرارها الاقتصادي، وقد نجحت في مسعاها هذا. ولكن النظام لم يمنع رجال الأعمال في سورية من ممارسة أعمالهم، على العموم، ما دامت تلك الممارسة لا تضر بهيمنته السياسية، أو لا تهدد بذلك. فالممارسات الاقتصادية العقلانية كانت تخضع، في حالة الشك، لعقلانية الهيمنة والمحافظة على النظام. وإن النظام لا يحاول

بتلك البساطة، مثلاً، أن يجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي أو المهاجر، وأن يقلص صلاحيات أجهزته الأمنية، وأن يمنح القضاء استقلاله وأن يقيم حكومة القانون، بل يسعى، بدلاً من ذلك، متسلحاً على الأرجح بمعرفة أفضل، إلى الادعاء أن استقرار النظام وديمومته الطويلة كانا العنصرين الجوهريين لمناخ استثماري صحيح[١٧٠]. وعلى نحو مماثل فإن النظام، كما أوجزنا من قبل، تساهل مع انتشار الفساد والاستزبان، إن لم يكن قد رعى ذلك، وأجاز إساءة تخصيص الموارد إلى حد خطير جراء ذلك التساهل. فانطلاقاً من وجود شبكات الاستزبان التي كثيراً ما تخترق سلسلة الأوامر البيروقراطية القانونية، أو بالنظر لضرورة «الواسطة» للتقرب من الحكومة، أو لوجود الممارسة العشوائية التي تمارسها الأجهزة الأمنية لفرض رقابتها، ذلك كله أضعف ادعاء السوريين بين الحين والحين بعدم وجود «دولة» في سورية عملياً. وفي واقع الأمور، فإن ما يراه السوريون وما يأسفون عليه لا يتجسد بغياب الدولة بل بضعف مؤسساتها، حتى ضعف تلك المؤسسات التي خلقها النظام نفسه كحلقات اتصال دستورية بين الدولة والمجتمع. فالدور الراهن الذي تؤديه تلك المؤسسات والدور الحالي الذي يؤديه اللاعبون السياسيون الأساسيون في حيز معين من صنع القرار السياسي في سورية، هما الدوران اللذان سوف يسلط عليهما الأضواء الفصل التالي.

الهوامش

(١) الأول منهما، طبعاً، مرتبط جداً بالآخر: فالخوف من جانب أولئك الناس الذين يتربعون على عرش السلطة من أن انهيار سيطرتهم على المجتمع قد يزيد التهديدات الخارجية ليس كله بدون منطق، ولاسيما في بيئة مبتلاة بالتوتر. راجع ميغدال Migdal في «**المجتمعات القوية**»، الصفحة ٢٤.

(٢) إن الطابع التجريبي للنظام خلال تلك المرحلة يمكن تبيانه بحقيقة أنه أعلى سلطة سياسية وتشريعية كانت تتم ممارستها على التوالي من خلال مؤسسات مختلفة من أمثال المجلس الوطني لقيادة الثورة، ومن ثم من قبل هيئة تشريعية معينة معروفة باسم المجلس الوطني للثورة، وبعدئذ بمجلس رئاسي منتخب من الهيئة السابقة والقيادة القومية لحزب البعث، وقيادته القطرية السورية والوزارة. راجع بيتران Petran في «**سورية**»، الصفحة ١٦٧ وما يليها، ورابينوفيتش Rabinovich في «**سورية**»، الصفحة ١٧١ وما يليها، وأمين إسبر في «**تطور النظم السياسية والدستورية في سورية**»، ١٩٤٦ ـ ١٩٧٣.

(٣) راجع ريتشاردز Richards/واتربري Waterbury في «**الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط**»، الصفحة ٣٣٧، وراجع أيضاً روبرت بيانشي Robert Bianchi في «**الدولة التضامنية الجامحة Unruly Corporatism**»، وخلدون حسن النقيب في «**الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**»، الصفحة ١٨٣ وما يليها.

(٤) راجع أولريش فون أليمان Ulrich von Alemann/رولف ج. هينز Rolf GÜ Heinze في «**الدولة التضامنية والتضامن**»، في طبعة أولريش فون أليمان Ulrich von Alemann، «**التضامنية الجديدة**»، وراجع ريتشاردز/ واتربري في «**الاقتصاد السياسي**»، الصفحة ٣٣٧ وما يليها.

(٥) ريتشاردز Richards/واتربري Waterbury، الاقتصاد السياسي، الصفحة ٣٣٨.

(٦) راجع يوسف مورييش في «**الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية في القطر العربي السوري**»، الصفحة ٣٧.

(٧) راجع خطاب الأسد في ١٠ آذار ١٩٨٠، صحيفة **البعث** ١١ آذار ١٩٨٠. وراجع أيضاً خطابه في ١٤ كانون الأول ١٩٩٢، في صحيفة **البعث** ١٥ كانون الأول ١٩٩٢.

(٨) راجع مثلاً المساهمة التي ساهم بها نائب الرئيس السوري زهير مشارقة في سلسلة «**الأحزاب السورية ومسائل المرحلة الراهنة**»، في صحيفة الحياة ٣ ـ ٦ حزيران ١٩٩٣(٣حزيران).

(٩) موثق في حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، نضال حزب البعث، الصفحات ١١٥ ـ ١٢١.

(١٠) راجع ماير Meyer في «المعارضة الإسلامية»، ودريزدل في «**نظام الأسد**»، وسورا في «**دولة البرابرة، سورية ١٩٧٩ ــ ١٩٨٢**» في كتاب نفس الكاتب «**دولة البرابرة**» (باريس: سويل ١٩٨٩)، ولوب مير في «**الأيديولوجيا الإسلامية**».

(١١) راجع ميشيل سورا Michel Seurat في «**إرهاب الدولة والإرهاب المضاد للدولة**» في كتاب نفس الكاتب «**دولة البرابرة**»، طبعة لجنة مراقبة الشرق الأوسط، في «**إماطة اللثام عن سورية**»، الصفحات ٨ ـ ٢١.

(١٢) إن التقديرات عن عدد الوفيات يتفاوت تفاوتاً كبيراً. فباتريك سيل Seale يقدر العدد ما بين ٥٠٠٠ و١٠,٠٠٠، راجع كتابه «**الأسد**». ولكن مصادر المعارضة ترفع العدد حتى إلى ٤٦٠٠٠، راجع صادق في «**حوار**»، الصفحة ١٦٧.

(١٣) مجلس الوزراء، القرارات رقم ١، ٢، ١٩٨٠/٣.

(١٤) بعض المحامين المعتقلين ظلوا رهن الحبس حتى عام ١٩٨٩. راجع مراقبة الشرق الأوسط، «**إماطة اللثام عن سورية**»، الصفحة ٨٥ وما يليها.

(١٥) شام: كلمة عربية تدل على سورية أو دمشق.

(١٦) راجع مثلاً خطاب حافظ الأسد أمام البرلمان، في ١٢ آذار ١٩٩٢، في صحيفة **البعث** ١٣ آذار ١٩٩٢. وراجع البيان السياسي لرئيس الوزراء محمود الزعبي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٢، الموثق في SWB/ME، ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٩٢. وإن الخطاب الجديد وجد له تعبيراً في الأدب السياسي، راجع مثلاً موريش في «**الجبهة الوطنية**».

(١٧) راجع خطاب الأسد في المؤتمر العام الخامس لاتحاد شبيبة الثورة، في ٨ آذار ١٩٩٠، صحيفة **تشرين**، ٩ آذار ١٩٩٠.

(١٨) راجع المرسوم التشريعي ٢/١٩٩٠.

(١٩) هينيبوش Hinnebusch في «**السلطة الفاشية**».

(٢٠) الدستور الدائم لسورية الصادر في ١٣ آذار ١٩٧٣ موثق، بترجمة إنكليزية، في «مجلة الشرق الأوسط، المجلد ٢٨ (١٩٧٤)، الصفحات ٥٣ ـ ٦٦. الفقرات ٨٣ ـ ١١٤ تعالج صلاحيات وواجبات رئيس الجمهورية.

(٢١) الفقرة ٩. مقدمة ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الداخلي موثقان في موريش «الجبهة»، الصفحات ١٥٠ ـ ١٥٨. وأما النص الكامل فقد نشر في صحيفة الثورة، ٨ آذار ١٩٧٢.

(٢٢) راجع بيتزولد Petzold في «الدولة والديموقراطية»، الصفحة ١٠٨ وما يليها.

(٢٣) الاتحاد العام لنقابات العمال، «**مؤتمر الإبداع**»، الصفحة ٢٤٠.

(٢٤) شركة أمية للدهانات في دمشق قد تكون خير مثل توضيحي. ففي عام ١٩٨٩ كان هنالك قرابة ٢٥٠ شخصاً في جدول رواتبها، حيث كان ٨٠ منهم يعملون في الإنتاج والعدد نفسه يعملون في أمور مكتبية. كان هنالك ٢٦ حارساً كما كان ثمانية أشخاص يديرون الخلية الحزبية، وأما الباقون فقد كانوا سائقين ومكنسين وعمال تنظيفات وبوابين وسعاة. ولمزيد من الأمثلة راجع هينيبوش Hinnebusch في «**الفلاحون**» الصفحة ٢٩٥، وهانوير/سورا Hannoyer/Seurat في «**الدولة والقطاع العام**»، صفحة ٨٨.

(٢٥) راجع بيان الوزير السابق للصناعة حسين القاضي، في جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة، عن التطور الاقتصادي في القطر العربي السوري، دمشق ١٤ كانون الثاني ـ ٢٩ نيسان ١٩٨٦، (دمشق، بلا تاريخ، ١٩٨٦) الصفحة ٧٨. وراجع الاتحاد العام لنقابات العمال في «**مؤتمر الإبداع**» صفحة ٣٩ وما يليها.

(٢٦) راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في «**تقرير حول أساليب تطوير القطاع العام**»، نسخة غير مطبوعة، بلا تاريخ (١٩٩٢)، الصفحة ٤.

(٢٧) راجع الاتحاد العام لنقابات العمال في «**مؤتمر الإبداع**» الصفحة ٤١.

(٢٨) راجع المرجع السابق، الصفحة ٢٤٥، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في «**تقرير**»، الصفحة ٢ وما يليها.

(٢٩) إن بنية القطاع العام في سورية وواجبات كل مستوى إداري تحددت في خاتمة المطاف بالمرسوم التشريعي ١٩٧٤/١٨ حول تنظيم القطاع العام الصناعي، وبالمرسوم ١٩٧٦/١ عن تنظيم شركات البناء الحكومية.

(٣٠) راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في «**تقرير**»، الصفحة ٢.

(٣١) (ج.ع.س)، هيئة تخطيط الدولة في «**تقرير تقويم الخطة الخمسية الخامسة**»، ١٩٨١ ــ ١٩٨٥، الصفحة ١٨٦.

(٣٢) بين تلك اللجان الحكومية الدائمة التي يترأسها رئيس الوزراء، هنالك لجنة ترشيد الواردات والصادرات والاستهلاك والمجالس العليا للتخطيط وللزراعة وللشركات (المجلس المسؤول عن شركات البناء في القطاع العام) وللاستثمار (المجلس المسؤول عن الترخيص للاستثمارات الخاصة التي يتضمنها قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٩١)، ومجلس السياحة، ومجلس الاستيعاب (المسؤول عن توزيع الطلبة بين معاهد الدراسات العليا).

(٣٣) رابو Rabo في «**التغيير على الفرات**»، الصفحة ١٣٤.

(٣٤) راجع الاتحاد العام لنقابات العمال في «**مؤتمر الإبداع**»، الصفحة ٣٧.

(٣٥) لقد كان هذا وجه التخصيص موضع التوكيد من قبل ريموند هينيبوش Hinnebusch، راجع كتابيه «**الفلاحون**» و«**السلطة الفاشية**».

(٣٦) راجع، من بين آخرين، فاديا كيوان في «**تقليد الانقلاب على الدولة**».

(٣٧) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية في «**بعض المنطلقات**»، الصفحة ٦٠ وما يليها.

(٣٨) راجع رابينوفيتش Rabinovich في «**سورية**» وسامي الجندي في «أتحدى.. وأتهم»، ومنيف الرزاز في «**التجربة المرة**»، والكاتب نفسه في «**الأعمال الفكرية والسياسية**».

(٣٩) المصدر: المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية، الميزانية العسكرية (لندن: براسي، سنوات مختلفة).

(٤٠) قرابة ثلثي هذا العدد قد يكون ضمن قوات الشرطة، والبقية ضمن أجهزة الأمن. وثمة عدد إضافي يناهز ٣٠,٠٠٠ من العاملين الدائمين في المخابرات يمكن اعتبارهم ضمن أجهزة الأمن العسكري، ولذلك فهم يشكلون جزءاً من العسكريين النظاميين. وهذا التقدير التقريبي والمتحفظ جداً للعدد يراوح بين ٦٠,٠٠٠ و٧٠,٠٠٠ من العملاء الدائمين العاملين في أجهزة الأمن يبقى تحت الأرقام التي تسوقها مجموعات المعارضة. وبالنسبة إلى تقدير متحفظ كسابقه، راجع مراقبة الشرق الأوسط في «**إماطة اللثام عن سورية**»، الصفحة ٤١، وكتاب صادق «**حوار حول سورية**» المليء بمعلومات غنية على الرغم من أنها ليست موثوقة دائماً وأحياناً مصدر غير موثوق، يتحدث عن ٣٦٠,٠٠٠ موظف دائم في أجهزة الأمن في مكان ما، ويتحدث عن ٢٥٠,٠٠٠ – ٣٠٠,٠٠٠ في مكان آخر (الصفحتان ٨٤ و١٢٩). وليس هنالك أي شك في أن العدد الإجمالي لأولئك الناس العاملين لمصلحة أجهزة الأمن بشكل أو بآخر، بمن فيهم المخبرون المؤقتون والمتعاونون بين الحين والحين، يرقى إلى عدة مئات من الألوف.

(٤١) أرقام عام ١٩٩١. المصدر: الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر الثاني والعشرون، الصفحة ٣١٤.

(٤٢) لقد انطلق العمل بالتدريب العسكري الإجباري في عام ١٩٧٤. راجع مثلاً سعيد مطر/غابرييل الشامي إذ قالا: «أثبت الطلبة أنهم قادرون على حمل الكتاب بيد والسلاح باليد الأخرى»، صحيفة تشرين، ١٤ آب ١٩٨٩.

(٤٣) هذه الميليشيات والعسكريون الاحتياطيون الدائمون يقارب عددهم عدد القوات المسلحة العاملة.

(٤٤) هذه الأجهزة الأربعة هي: المخابرات العامة التي تتبع رسمياً وزارة الداخلية ولكنها عملياً تشكل سلطة مستقلة لأمن الدولة، والأمن السياسي الذي هو دائرة من دوائر وزارة الداخلية، والمخابرات العسكرية، ومكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث. فكل هذه الأجهزة لها مهمات المراقبة المحلية، كذلك فإنها كلها، باستثناء مكتب الأمن القومي، برئاسة ضباط عسكريين. وإن رئيس كل جهاز من هذه

الأجهزة يرفع تقريره مباشرة إلى الرئيس. وهنالك جهازان آخران ذوا مهمات خاصة من مثل مخابرات القوى الجوية، علاوة على فروع شبه مستقلة من المخابرات العامة والمخابرات العسكرية. وللوقوف على دليل أجهزة الأمن في سورية راجع «مراقبة الشرق الأوسط»، في «**إماطة اللثام عن سورية**»، الصفحات ٤٨ ـ ٥١.

(٤٥) راجع التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية (لندن)، وصحيفة **الحياة**، ٢٤ شباط ١٩٩٤.

(٤٦) إن الدليل على انتشار الرشوة وغيرها من المكاسب غير المشروعة، لدليل طافح، بداهة، بالنوادر الظريفة. راجع مثلاً يحيى محمد سادوسكي Sadowski في «**كوادر وبنادق ونقود**». وراجع المؤتمر القطري الثامن للبعث السوري»، في تقارير MERIP، المجلد ١٥ (تموز ـ آب ١٩٨٥)، رقم ١٣٤، الصفحات ٣ ـ ٨، وسيل Seale في كتاب «**الأسد**»، الصفحة ٣١٧ وما يليها.

(٤٧) راجع إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «**العسكريون العرب في السياسة: من المؤامرة الثورية إلى النظام الفاشي**»، في طبعة لوسياني، «الدولة العربية»، الصفحة ٢١٠. إن المعلومات الدقيقة عن رواتب العسكريين والمدنيين غير متوافرة. وبناء على المعطيات غير المنشورة من وزارة المالية، يمكننا أن نقدر أن متوسط الراتب الشهري، في عام ١٩٩٣، للعسكريين والعاملين في أجهزة الأمن ـ باستثناء المتطوعين الذين لا ينالون عملياً إلا مصروف الجيب ـ يحوم حول ٥٠٠٠ ل.س. وأما متوسط الراتب في الإدارة الحكومية فيراوح بين ٣٠٠ ل.س و٥٠٠٠.

(٤٨) راجع سورا في «**السكان**»، الصفحة ١٣٥ وما يليها.

(٤٩) عن أحداث مطلع عام ١٩٨٤ راجع دريزدل في «**مسألة الخلافة**»، وسيل Seale في كتاب «**الأسد**»، الصفحة ٤١٩ وما يليها.

(٥٠) راجع سورا في «**السكان**»، الصفحة ١٣٥ وما يليها.

(٥١) راجع إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «**العشائر العسكرية**»، الصفحة ٦٢.

(٥٢) راجع (ج.ع.س)، وزارة الدفاع، مؤسسة الإسكان العسكري، في

«مذكرة إلى السيد رئيس الوزراء» (آذار ١٩٨٦، منسوخة على الآلة الكاتبة).

(٥٣) راجع سيل Seale في كتاب **«الأسد»**، الصفحتان ٣٢٣، ٤٨٢. إزاحة جميل وحيدر كان سببها كما قيل علامات عدم الولاء، وأما إزاحة الخولي فمردها تورط مخابرات القوى الجوية في أعمال إرهاب دولية، صحيفة **لوموند**، ١٨ آب ١٩٩٤.

(٥٤) راجع سيل Seale في كتاب «الأسد»، الصفحة ٤٢٧.

(٥٥) راجع كامل س. أبو جابر في **«حزب البعث العربي الاشتراكي»**، الصفحة ١٤٤.

(٥٦) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي في **«تقارير وقرارات المؤتمر القطري الاستثنائي الخامس المعقود في دمشق ٣٠ أيار ـــ ١٣حزيران ١٩٧٤»** (دمشق ١٩٧٤)، الصفحة ٣٣.

(٥٧) راجع لوبماير Lobmeyer في **«الأيديولوجيا الإسلامية»**، الصفحة ٣٩٨، ويحيى م. سادوسكي Sadowski في **«الأخلاق البعثية وروح الدولة الإسلامية»** في طبعات بيترج. تشيلكوفيسكي/روبرت ج. برانغر: ـ «الأيديولوجيا والسلطة في الشرق الأوسط»، و**«دراسات على شرف جورج لينزوفيسكي»** (دورهام/لندن: برايغر ١٩٨٨) صفحة ١٦٧.

(٥٨) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري الخامس، الصفحة ٣٣، ونفس المصدر: تقارير وقرارات المؤتمر القطري الثامن المعقود في دمشق ٥ ـــ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٥، التقرير التنظيمي، الصفحتان ٤٧، ٥٧.

(٥٩) مقابلة الكاتب مع عضو القيادة القطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي أحمد درغام، ١٩٩٢.

(٦٠) المعلومات الدقيقة غير متوافرة. ويعتمد هذا التقدير على المعلومات في حزب البعث العربي الاشتراكي: تقارير وقرارات المؤتمر القطري السابع المعقود في دمشق في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٩ ـــ ٦ كانون الثاني ١٩٨٠، التقرير التنظيمي، الصفحة ٢٨.

(٦١) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي: المؤتمر القطري الثامن، التقرير التنظيمي، ٤٧.

(٦٢) اقتباساً من حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، «**نضال**»، الصفحة ١٢٧.

(٦٣) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري السابع، التقرير التنظيمي، الصفحة ١١٥، والمؤتمر القطري الثامن، التقرير التنظيمي، الصفحة ٣١٣.

(٦٤) راجع سادوسكي Sadowski في «**كوادر وبنادق ونقود**».

(٦٥) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري السابع، التقرير التنظيمي، الصفحة ١٥ وما يليها، الصفحة ١١٣ وما يليها، والمؤتمر القطري الثامن، التقرير التنظيمي، الصفحة ٣٠ وما يليها.

(٦٦) راجع سيل Seale في كتاب «**الأسد**»، الصفحة ٤٣٩، وكمسح عام شامل لبنية الحزب راجع هينيبوش Hinnebusch في «**السلطة الفاشية**»، الصفحة ١٦٦ وما يليها.

(٦٧) هنالك قيادة قطرية أخرى لحزب البعث في بغداد برئاسة صدام حسين.

(٦٨) مقابلات الكاتب مع أعضاء القيادة القومية والقطرية للحزب.

(٦٩) القانون رقم ١٧٧٩/٥٣.

(٧٠) راجع المؤتمر القطري الثامن، التقرير التنظيمي، الصفحة ٣٠٣ وما يليها. المعلومات الأخيرة غير متوافرة. إن ميزانيات الحكومة لا تبين هذه المنحة للحزب وقد كانت، في عام ١٩٨٣، تعادل ميزانية وزارة المالية.

(٧١) راجع سادوسكي Sadowski في «**كوادر وبنادق وأموال**»، وراجع حزب البعث العربي الاشتراكي: المؤتمر القطري السابع، التقرير الاقتصادي، والمؤتمر القطري الثامن، التقرير الاقتصادي.

(٧٢) راجع المؤتمر القطري الثامن، التقرير التنظيمي، الصفحة ٣١٣ وما يليها.

(٧٣) مقابلات الكاتب، ١٩٩٢.

(٧٤) صحيفة تشرين، ٨ حزيران ١٩٨٩.

(٧٥) في مؤتمر الحزب ١٩٧٩/١٩٨٠ تحددت صراحة حدود الديموقراطية داخل الحزب. فلقد كان هنالك، كما جاء في تقرير الحزب، إساءة فهم للديموقراطية، الأمر الذي جعل بعض الرفاق يظنون أن بمقدورهم توجيه النقد حتى إلى استراتيجية الحزب العامة «مفسدين بذلك روح

الديموقراطية المركزية ومتجاوزين حدود المؤسسات الديمقراطية في الحزب»، راجع حزب البعث العربي الاشتراكي ـ المؤتمر القطري السابع: التقرير التنظيمي، الصفحة ١٩.

(٧٦) ومن المعبر تماماً عن هذا الاتجاه كانت الندوة التي عقدها عام ١٩٩٢ مكتب التوجيه العقائدي في القيادة القطرية حول «نهج وثوابت وتطلعات الرئيس حافظ الأسد». راجع **الكفاح العربي**، ١ حزيران ١٩٩٢. وأيضاً في فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ قامت ثمة محاولة لقيادة بحث عقائدي معمق في الحزب وبين الحزب والجماهير. ولهذا الغرض نفسه نظم نفس ذلك المكتب الحزبي سلسلة من ثلاث ندوات عن الوحدة العربية والحرية والاشتراكية على التوالي. لقد كان الحضور في الندوات كبيراً ولكنها لم تكن ناجحة من منظور قيادة الحزب التي كانت مضطرة إلى الاستماع إلى ملاحظات نقدية عديدة ولم تتمكن من أن تقدم البراهين المقنعة على أن سياساتها قد قرّبت سورية أو العالم العربي من الوحدة ولا من الحرية ولا من الاشتراكية. هذه التجربة لم تتكرر.

(٧٧) راجع صحيفة **البعث**، ٢٧ أيار ١٩٨٧.

(٧٨) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري الثامن: التقرير التنظيمي، الصفحة ٢٨٥ وما يليها.

(٧٩) المرجع السابق، الصفحة ٩٨ وما يليها. فبناء على ما جاء في التقرير كان هنالك ٥٧٩٨٨٣ عاملاً في سورية. ومن هذا العدد كان الوصف لـ ٢٦٠,٠٠٠ عاملاً أن توجههم السياسي غير معروف. فهؤلاء كلهم إما يعملون في الخارج أو أنهم مستخدمون لدى القطاع الخاص، لا سيما في النقل والبناء (حيث يعمل الناس فرادى كسائقين، أو حيثما تكون هنالك شركات عائلية صغيرة يطغى عليها العمل الموسمي إلى حد كبير). وهذا يعني ضمناً أن الحزب يدعي بأنه يعرف التوجهات السياسية لكل عامل في القطاع العام ولقسم كبير من أولئك الناس العاملين في كينونات القطاع الخاص الكبيرة.

(٨٠) المرجع السابق، الصفحتان ١٦ و٣٧.

(٨١) مقابلات الكاتب ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣. راجع أيضاً حمش في «**التنمية**»، الصفحة ١٥١.

(٨٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري الثامن: التقرير التنظيمي، الصفحة ٣١٣. راجع أيضاً المؤتمر القطري السابع: التقرير التنظيمي، الصفحة ١٩.

(٨٣) راجع سادوسكي Sadowski في «الأخلاق البعثية»، وراجع المقطع الرابع من هذا الفصل.

(٨٤) راجع مثلاً نائب الرئيس السوري زهير مشارقة في صحيفة **الحياة**، ٣ حزيران ١٩٩٣.

(٨٥) المرسوم الجمهوري رقم ٢٢/٣٥ أيار ١٩٧١، اقتباساً من موريش، «**الجبهة الوطنية**»، الصفحة ١١٧ وما يليها.

(٨٦) حزب فيصل يشار إليه أيضاً باسم الحزب الشيوعي السوري المتحد منذ أن ضم إلى صفوفه في عام ١٩٩١ مجموعة حزبية بقيادة مراد يوسف انشقت عن الحزب الأم في عام ١٩٧٤.

(٨٧) إن التقديرات عن قوة هذه الأحزاب مستندة إلى مقابلات الكاتب وعلى تقدير حزب البعث في «المؤتمر القطري الثامن: التقرير التنطيمي».

(٨٨) في عام ١٩٧٢ انشق رياض الترك عن الحزب الشيوعي السوري الرسمي آخذاً معه، وفق الحزب الشيوعي السوري (فيصل) عضو المكتب السياسي موريس صليبي، نحو ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ من أعضاء الحزب الذين كانوا ١٢٠٠٠ عضو وقتها. مقابلة الكاتب في عام ١٩٩٠. الترك وغيره من قياديي مجموعته كانوا قيد الاعتقال منذ عام ١٩٨٠ أو قبل ذلك.

(٨٩) راجع الحزب الشيوعي السوري، المؤتمر الخامس، الصفحة ٤٧ وما يليها. وراجع خالد بكداش في التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري أواسط تموز ١٩٨٦، الصفحة ٢٥.

(٩٠) راجع الحزب الشيوعي السوري (بكداش) في «**حول بعد التطورات والتدابير الاقتصادية في سورية**».

(٩١) راجع مثلاً المقابلة مع خالد بكداش في صحيفة **الحياة**، ٤ نيسان ١٩٩٣، ومساهمة يوسف فيصل في سلسلة صحيفة الحياة عن الأحزاب السورية في ٤ حزيران ١٩٩٣، وفي نفس الاتجاه مساهمات يعقوب كرم في صحيفة **تشرين**، ١٠ آذار ١٩٩٢، ودانيال نعمة في موريش

«الجبهة الوطنية»، الصفحة ٢٥٦.

(٩٢) راجع مساهمة عبد الغني قنوت، صحيفة **الحياة**، ٦ حزيران ١٩٩٣.

(٩٣) راجع مساهمات القيادات الحزبية في موريش في **«الجبهة الوطنية»**، الصفحات ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٥.

(٩٤) صفوان قدسي في **«البطل والتاريخ»**.

(٩٥) أصغر قائد حزبي هو صفوان قدسي في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي إذ تسلم قيادة حزبه في عام ١٩٨٣. أحمد الأسعد كان على رأس الاتحاديين الاشتراكيين الديموقراطيين منذ عام ١٩٧٤. عبد الغني قنوت قاد الاشتراكيين العرب منذ ١٩٦٤، وفايز إسماعيل قاد الوحدويين الاشتراكيين منذ ١٩٦٣. القائد الذي لا يقهر هو خالد بكداش (مواليد ١٩١٢) الذي كان الأمين العام للحزب الشيوعي السوري منذ عام ١٩٣٧. منافسه يوسف مراد، الأمين العام لجناحه من الحزب الشيوعي السوري منذ انشقاق الحزب في ١٩٨٦، إذ كان هو نفسه عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري منذ عام ١٩٥٤. راجع على العموم حواشي السيرة المبعثرة بعض الشيء في موريش في **«الجبهة الوطنية»**، وراجع عن بكداش، بإيجاز أيضاً صحيفة **الحياة** في ٤ حزيران ١٩٩٣.

(٩٦) مقابلة الكاتب في عام ١٩٩٢.

(٩٧) قائد الوحدويين الاشتراكيين إسماعيل، مثلاً، يجزم بأنه بقيام الجبهة الوطنية التقدمية «ظاهرة الصراع الحزبي والتنافس السلبي انهزمت دفعة واحدة وإلى الأبد»، اقتباساً من موريش في «الجبهة الوطنية»، الصفحة ٢٦٥.

(٩٨) راجع رابينوفيتش Rabinovich في «سورية»، الصفحة ١٧٢ وما يليها، وإسبر في «تطور»، الصفحة ٩٨ وما يليها.

(٩٩) ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٦ و١٩٩٤.

(١٠٠) إسبر في «تطور»، الصفحة ١٠٣.

(١٠١) إليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «سورية تعود للديموقراطية».

(١٠٢) راجع المرجع السابق، وبيكارد Picard في «اشتداد قبضة الفريق الأسد على الدولة»، مجلة **مغرب ــ مشرق**، العدد ٨٠، الصفحتان ١٣ ــ

١٤، و«سورية من ١٩٤٦ ـ ١٩٧٩»، سورا في «**السكان**». لم يكن هنالك معلومات متوفرة عن المشاركة في انتخابات العقدين الثمانين والتسعين. فكل هذه الانتخابات في الواقع، كالانتخابات التي سبقتها، جرت على يومين متعاقبين ـ الأمر الذي يحدث أتوماتيكياً إن كانت نسبة المشاركين أقل من ٥٠ بالمئة في يوم الاقتراع الرسمي (الأول) ـ وهذا مما يدل على أن المشاركة كانت منخفضة كسابقاتها.

(١٠٣) رسمياً الهيئة التشريعية لعام ١٩٩٠ كانت تتألف من ١٣٤ بعثياً، و٣٢ نائباً لكل بقية الجبهة الوطنية التقدمية، و٨٤ مستقلاً.

(١٠٤) راجع بمزيد من التفاصيل فولكر بيرتس Perthes في «**الانتخابات البرلمانية في سورية ــ إعادة تركيب القاعدة السياسية للأسد**» في «**تقرير الشرق الأوسط**»، المجلد ٢٢ كانون الثاني/شباط ١٩٩٢، رقم ١٧٤، الصفحات ١٥ ـ ١٨.

(١٠٥) راجع صحيفة **الثورة**، ١ كانون الثاني ١٩٩٢.

(١٠٦) نائب الرئيس زهير مشارقة في صحيفة **الحياة**، ٣ حزيران ١٩٩٣.

(١٠٧) راجع مثلاً قانون اتحاد العمال ١٩٨٦/٨٤ وتعديلاته (القانون ٢٩/ ١٩٨٦) والقانون ١٩٧٤/٢١ عن اتحاد الفلاحين، والقانون ١٩٧٥/٣٣ عن الاتحاد النسائي، و(ج.ع.س) وزارة الإعلام في «**سورية الثورة في عامها الرابع عشر**»، الصفحة ٢٤٢ وما يليها.

(١٠٨) راجع حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري الثامن: التقرير التنظيمي، الصفحة ١٩٧.

(١٠٩) راجع المرجع السابق، الصفحة ٢١٨ وما يليها، والصفحة ٢٣١.

(١١٠) راجع المرجع السابق، الصفحة ١٩٨.

(١١١) راجع القانون ١٩٨١/٣٩ عن اتحاد المحامين.

(١١٢) راجع اتحاد نقابات العمال، «المؤتمر الثاني والعشرون»، الصفحة ٢٢، ومقابلات الكاتب.

(١١٣) راجع اتحاد نقابات العمال، «المؤتمر الثاني والعشرون»، الصفحة ٢٣. إن مستخدمي القطاع العام ينتسبون أوتوماتيكياً تقريباً إلى الاتحاد، وأحياناً بدون أن يتقدموا بطلبات لاكتساب العضوية، راجع لونغونييس في

«الطبقة العاملة السورية».

(١١٤) أحمد سويدان في «**مأزق العمل النقابي في سورية**»، الصفحة ١٠٦.

(١١٥) راجع رابينوفيتش Rabinovich في «**سورية**»، الصفحة ١٧٣ وما يليها.

(١١٦) القانون ١٦/٥٥ نيسان ١٩٦٤.

(١١٧) اتحاد نقابات العمال: إجراءات وقرارات المؤتمر السابع عشر، الصفحة ١٦ وما يليها. فواجبات النقابات العمالية واردة على شكل لائحة عددها خطاب ناصيف إذ كانت تشبه جزئياً ما طالب به قانون اتحاد العمال ٢٦/٨٤ حزيران ١٩٨٦. ولكن ناصيف تخلف عن القانون الذي نص أيضاً على أن واجب النقابيين هو «خدمة المصالح المادية للعمال والدفاع عن حقوقهم» (الفقرة ١٧).

(١١٨) الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر السابع عشر، الصفحة ١٥.

(١١٩) الاتحاد العام لنقابات العمال، إجراءات وقرارات وتوصيات المؤتمر الثامن عشر، الصفحة ٣٤.

(١٢٠) المرجع السابق، الصفحة ٣٥ وما يليها.

(١٢١) المرجع السابق، الصفحة ٣٦ وما يليها.

(١٢٢) عز الدين ناصر، علوي من بانياس، والنظرة إليه بأنه من أقرب المقربين المدنيين للأسد، علماً أنه هو نفسه عراب بطانة قوي ولو أنه ثانوي. فهو وأقرب معاونيه كانوا على رئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال لردح طويل من الزمن لا نظير له من قبل. وفي عام ١٩٧٧ صار ناصر رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال لأول مرة، وفي عام ١٩٩٢ جرى انتخابه مجدداً لآخر مرة لفترة خمس سنوات أخرى. ومن الأعضاء التسعة الذين يشكلون المكتب التنفيذي لاتحاد العمال والذين تم انتخابهم في عام ١٩٧٨، كان ثمانية منهم لا يزالون في مناصبهم بعد مؤتمر عام ١٩٩٢ حيث كان التاسع قد توفي. ولقد صار ناصر عضواً من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث في عام ١٩٨٠.

(١٢٣) إن أدنى مستوى تنظيمي في النقابات العمالية هو عمال المصنع أو اللجنة المحلية. والمستوى التنظيمي التالي يتألف من نقابات المحافظة لكل صناعة. وهنالك اتحاد عمالي على مستوى سورية لكل صناعة، وهنالك اتحاد

عمالي على مستوى المحافظة يوحد بين مختلف الاتحادات الصناعية فيها. وأما المستوى المركزي، وهو سلطة أسمى من قيادات فروع المحافظات ومن الاتحادات الصناعية، فهو الاتحاد العام لنقابات العمال. فالمركزية والبيروقراطية وتعزيز جهاز الاتحاد العام أمور تتجلى حين يتابع المرء القوانين العمالية المتعاقبة وتعديلاتها. إن المسؤولين النقابيين صاروا، بحكم مناصبهم، أعضاء في مؤتمرات نقاباتهم من جراء تعديل في عام ١٩٧١ لقانون اتحاد العمال رقم ١٩٦٨/٣٤. وفي عام ١٩٧١ أيضاً تغير التمويل العام للنقابات العمالية وخضع للتنظيم بقانون. فمنذ عام ١٩٨٠ صارت شركات القطاع العام مضطرة لاقتطاع رسوم العضوية النقابية من الرواتب مباشرة. وفي عام ١٩٨٢ حصة المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال من رسوم العضوية زادت بالقانون من ١٥ بالمئة إلى ٢٠ على حساب المستويات الفرعية. ومنذ عام ١٩٧٤ صار ممثلو العمال في مجالس إدارات منشآت القطاع العام يخضعون للتعيين من قبل قيادة الاتحاد العام بدلاً من انتخابهم من قبل العمال كما كانت عليه الحالة سابقاً. وفي السنة نفسها جرى تحديد الفترة الانتخابية للمكاتب التنفيذية على كل المستويات من سنتين إلى أربع، وفي عام ١٩٨٠ صارت خمس. فالمكتب التنفيذي المركزي يراقب عن كثب أنشطة كل الهياكل النقابية الفرعية. إن التقرير العام إلى المؤتمر العشرين في عام ١٩٨٢، مثلاً، يصر على الحاجة الماسة «لأعلى السلطات الاتحادية لمراقبة تفاصيل اجتماعات الأقسام الفرعية كي تتأكد وبمعرفتها هي أن مجريات أمور (المستويات الدنيا) على أتم اتساق مع البرنامج العام» (الصفحة ١٢٠).

(١٢٤) مقابلات الكاتب وملاحظاته على المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال في عام ١٩٨٦. راجع أيضاً لونغونييس في «الدولة والنقابية»، الصفحة ١٠٤ وما يليها.

(١٢٥) صحيفة **الاشتراكي**، ٢٦ كانون الأول، ١٩٧٠، و١٤ حزيران ١٩٧٦، و٢١ حزيران ١٩٧٦.

(١٢٦) راجع الاتحاد العام لنقابات العمال: المؤتمر الواحد والعشرون للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية. التقرير العام، الصفحة ١٢٣ وما يليها.

(١٢٧) القانون رقم ١٩٨٥/١: قانون العاملين الموحد للعاملين عند الدولة.

(١٢٨) المرجع السابق، الفقرتان ٦٤ و٦٥.

(١٢٩) راجع المؤتمر الثاني والعشرون ١٩٩٢، الصفحة ١٢٨ وما يليها.

(١٣٠) راجع بشكل عام: الاتحاد العام لنقابات العمال في «الخدمات الاجتماعية العمالية، صور وأرقام»، المؤتمر الواحد والعشرون ١٩٨٦، الصفحة ١٢٤ وما يليها. والمؤتمر الثاني والعشرون ١٩٩٢، الصفحة ٩٩ وما يليها.

(١٣١) أمثال هذه اللجان يجب تشكيلها في كل معمل أو وحدة من وحدات القطاع العام، ويجب أن تتألف من المديرين واللجنة العمالية واللجنة الحزبية، ومن بعض العمال الممتازين ممن يختارهم المدير. وعلى الرغم من أن مهمات هذه اللجان مهمات استشارية فقط، هنالك الكثير من المديرين الذين، وفقاً لشكاوى الاتحاديين، يحولون دون قيامها أو يتجاهلون كل اقتراحاتها. راجع الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر الواحد والعشرون ١٩٨٦: التقرير الاقتصادي، الصفحة ٨٥ وما يليها. والمؤتمر الثاني والعشرون ١٩٩٢، الصفحة ٣٧٦. وراجع أيضاً التقرير المتفائل تماماً لمجالس الإنتاج عند هانوير/سورا Hannoyer and Seurat في «الدولة والقطاع العام»، الصفحة ٣٣ وما يليها.

(١٣٢) راجع مثلاً تامر هابيل في **«ما دور شركات الإنشاءات العامة؟»** في صحيفة **الاشتراكي**، ١٢ كانون الثاني ١٩٨١. وأمين حبش في **«جولة ميدانية في قطاع البناء بدمشق»**، في صحيفة **الاشتراكي**، ٣ حزيران ١٩٨٨.

(١٣٣) مقابلة الكاتب مع عودة قسيس السكرتير العام لاتحاد نقابات العمال، ١٩٨٨.

(١٣٤) راجع سورا في **«السكان»**، الصفحة ١٣٣ وما يليها، ولونغونيبس في **«الطبقة العاملة في سورية»**، الصفحة ٢٤.

(١٣٥) إسماعيل جرادة في **«نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام تضع تصوراتها لتطوير المستوى التنظيمي والفكري»** في صحيفة **الثورة**، ٩ شباط ١٩٨٩. راجع أيضاً لونغونيبس في **«الدولة والنقابية»**.

(١٣٦) حتى عام ١٩٨٥ كانت النقابات العمالية أحياناً قادرة على التفاوض بشأن عقود العمل مع إدارة شركات القطاع العام. ولكن بعد صدور

قانون العاملين الموحد (القانون ١/١٩٨٥) الذي حول عملياً كل العاملين في القطاع العام إلى موظفين وإلى فئات وجداول رواتب موحدة، لم يعد هنالك أي مجال لأمثال تلك المفاوضات. ومع ذلك فإن قيادة اتحاد العمال قد تساوم حول رفع الأجور مع الحكومة، بيد أن القرار بين أيدي الحكومة والرئيس.

(١٣٧) مقابلات الكاتب.

(١٣٨) راجع صحيفة **الاشتراكي**، ٦ حزيران ١٩٨٣. فإلى حد معرفة الكاتب كانت هذه المغامرة الفاشلة بمثابة المحاولة الوحيدة من جانب الاتحاد لمقاطعة أحد أرباب العمل الخصوصيين.

(١٣٩) راجع هانوير/سورا Hannoyer and Seurat في «**الدولة والقطاع العام**»، الصفحة ٦٤، وسورا في «**المجتمع السوري**»، ونفس الكاتب في «**دولة البرابرة**»، الصفحة ٧٧، ولونغونيس في «**الدولة والنقابية**»، الصفحة ١٠٨.

(١٤٠) مقابلات الكاتب قسيس السكرتير العام لاتحاد نقابات العمال وغيره من النقابيين، ١٩٨٨ ـ ٩٣. وعن تعليقات الأسد على مشاركة العمال في القطاع العام وملكيتهم له راجع خطاباته في ١٠ آذار ١٩٨٠، و١٦ تشرين الثاني ١٩٨٦، في صحيفة **البعث**، و١١ آذار ١٩٨٠ و١٧ تشرين الثاني ١٩٨٦.

(١٤١) ليس من المستغرب إذاً أن تكون وزارة الاقتصاد قد تذمرت من أن تدخل اتحاد العمال في شؤون القطاع العام يزيد على حجم تمثيلهم في إدارات الشركات، راجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في «**تقرير**» بالصفحة ٩ وما يليها.

(١٤٢) إن الحجة الرائجة على ألسنة السوريين في اتحاد العمال أو الحزب أو المسؤولين الحكوميين من أنه ليس هنالك منازعات أو مشكلات بين الحزب والنقابات والحكومة وإدارة القطاع العام، وبين القوة العاملة (في أي تجمع) تتضمن عنصر حقيقة، أي المصلحة الشديدة في العثور على حلول لا ديموقراطية بالضرورة بل حلول إجماعية لا تصادمية. إن مصطلح «الديموقراطية» في خطاب الحزبيين السوريين أو المسؤولين الحكوميين يعني غالباً بمنتهى البساطة، والحق يقال، توافق الآراء.

(١٤٣) راجع الفصل الخامس اللاحق.

(١٤٤) راجع سادوسكي Sadowski في «**الأخلاق البعثية**»، وفي مقالته «**الوصاية والفساد البعثي في سورية المعاصرة**» في فصلية **دراسات عربية**، العدد ٩ (١٩٨٧) الصفحات ٤٤٢ ــ ٤٦١.

(١٤٥) رابو Rabo في «**التغيير على الفرات**»، الصفحة ١٧٠.

(١٤٦) وهنالك أيضاً شبكات متداخلة طائفية وإقليمية، اعتماداً على روابط غير الروابط العشائرية، أي على الثقافة المشتركة أو على الخلفية السياسية أو المهنية، أو على العضوية في المنظمات الشعبية، أو على الالتصاق بوحدة عسكرية معينة أو سلطة حكومية أو مجموعة تجارية. ومن أشهر تلك الشبكات شبكة رفعت الأسد الذي كان يحتضن شبكة طائفية كبيرة من التجار والعسكريين. وشبكة جميل الأسد الذي يبرز كوصي محلي في اللاذقية حيث إن شبكة متنوعة طائفياً أيضاً. فإليزابيت بيكارد Elizabeth Picard تعلق أن «الشراكات المالية بين العسكريين والمدنيين.... تفضل التضامنات الإثنية ولا تعرف الحواجز الإثنية». راجع مقالتها «**نقد استعمال المفهوم الإثني في تحليل السيرورة السياسية في العالم العربي**» المنشور في «**دراسات سياسية عن العالم العربي، مداخل عامة ومداخل محددة** (القاهرة: معهد الدراسات الشرقية، ١٩٩١)، الصفحة ٨٠.

(١٤٧) من بين جملة أحدث المقالات التي تعالج نخبة النظام في سورية، قليلها فقط يتسم بعمق التحليل. راجع خاصة كينل Kienle في «**في صميم الجماعة والطبقة**»، وبيكارد Picard في «النقد».

(١٤٨) راجع كينل Kienle في «بين الجماعة والطبقة»، وسيل Seale في «الأسد»، الصفحة ٤٢٧ وما يليها.

(١٤٩) راجع بايبس Pipes في «**ما بعد الأسد**»، الصفحة ١٠٣.

(١٥٠) وفق ما يقوله كينل Kienle في «بين الجماعة والطبقة»، الصفحة ٢١٨، فإن حصة العلويين في كوادر الكلية العسكرية قد يصل إلى ٩٠ بالمئة.

(١٥١) ليس هنالك معلومات عن التركيبة الطائفية للموظفين في الدوائر الحكومية، فالدليل يستند إلى مقابلات الكاتب وملاحظاته، وأما في ما يتعلق بقيادة الحزب والمراكز الوزارية، فقد بيّن فان دام في دراسته للفترة ١٩٦٣ ــ ٧٦ أن نسبة العلويين ــ الذين قد يشكلون نسبة تراوح بين

١٠ ـ ١٥ بالمئة من مجمل السكان ـ ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بعد عام ١٩٦٣، وبلغت ذروتها في الفترة ١٩٦٦ ـ ٧٠ ومن ثم تناقصت ثانية بعد تسلم الأسد السلطة. فالعلويون من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠ فقط تمثلوا نسبياً في الحكومة، أو أكثر من نسبتهم بقليل، وقبل ذلك التاريخ كان تمثيلهم قليلاً جداً أو طفيفاً. ففي القيادة القطرية كان تمثيلهم مرتفعاً من عام ١٩٦٦ ـ ٧٠، وبعد ذلك صار تمثيلهم أكبر من اللزوم. في القيادة القطرية لمؤتمر الحزب عام ١٩٨٥ كانوا أربعة من ٢١ عضواً بمن فيهم الرئيس وشقيقه. راجع فان دام في «المذهبية الطائفية والإقليمية»، ودريزديل Drysdale في «**النخبة السياسية السورية**»، وإليزابيت بيكارد Elizabeth Picard في «هل هنالك مشكلة طائفية في سورية؟»، الصفحات ٧ ـ ٢١.

(١٥٢) دانيال بايبس Pipes في «**الاقتناص العلوي للسلطة في سورية**»، في **دراسات شرق أوسطية**، المجلد ٢٥ (١٩٨٩) على الصفحات ٤٢٩ ـ ٤٥٠. راجع أيضاً محمود أ. فقش في «**الطائفة العلوية في سورية: قوة سياسية سائدة جديدة**»، في **دراسات شرق أوسطية**، المجلد ٢٠ (١٩٨٤)، الصفحات ١٣٣ ـ ١٥٣، وصفحات أخرى.

(١٥٣) راجع بيكارد Picard في «**النقد**»، الصفحة ٧٧، ودريزديل Drysdale في «**النخبة السياسية السورية**»، الصفحة ١٥ وما يليها.

(١٥٤) راجع بيكارد Picard في «**هل هناك مشكلة...**»، الصفحة ١٨.

(١٥٥) راجع دريزديل Drysdale في «**النخبة السياسية السورية**»، ونيكولاس فان دام في «**الواجهات السياسية الشرق أوسطية**».

(١٥٦) إن بعض الكتاب يزعمون النقيض. راجع ميشيل سورا Michel Seurat في «**الاضطراب المذهبي السري في سورية**»، وراجع الكاتب نفسه في «دولة البرابرة»، الصفحة ٦٥ وما يليها. وراجع كينل في «**في صميم الجماعة والطبقة**»، الصفحة ٢١٨ وما يليها. إن كينل يشير بشكل صائب إلى أن مثل هذه المحاباة للمحافظات الساحلية يتعذر البرهان عليها بناء على الإحصاءات الرسمية، ويعزو هذا إلى التلاعب بالإحصاء لا لنقص الأدلة الواقعية.

(١٥٧) راجع كينل Kienle في المرجع السابق، الصفحة ٢١٩.

(١٥٨) راجع صفوح خير في «**سورية: دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**»، الصفحتان ١٣٧، و٣٠٣ وما يليها.

(١٥٩) تعود هذه الأرقام لعام ١٩٨٨. المصدر: «**الاختلال الإقليمي لتوزع التنمية ودور التخطيط الإقليمي لإعادة توازنها في القطر العربي السوري**» لصموئيل عبود، (ورقة على الآلة الناسخة، دورة تدريب كوادر التخطيط، ٣٠ تشرين الثاني، ١٢ كانون الأول ١٩٩١، معهد التخطيط للتنمية الاجتماعية، دمشق). وأما الأرقام الأحدث عهداً فإنها لا تشير إلى توجهات مختلفة، ولذلك مثلاً عشرة مشاريع من مشاريع الاستثمار الخاص البالغة ٤٢٨ التي ترخصت بناء على بنود قانون الاستثمار ١٩٩١، كانت وحدها حتى منتصف عام ١٩٩٢ متمركزة في محافظة اللاذقية.

(١٦٠) راجع روبرت د. كابلان Robert D. Kaplan في «**سورية ـ أزمة هوية**»، في الأطلسي الصفحة ٢٧. وإن وجود مجموعة من العلويين السوريين ممن في ظل الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣/٤٦) دعموا السياسة الفرنسية فرق تسد التي تضمنت إقامة دولة علوية (أو دولة اللاذقية) على الساحل السوري لا يثبت بالفعل أن العلويين انفصاليون دائمون. كذلك لا يدل الواقع على أن فئة قليلة بين السكان الدروز في سورية حاولت في تلك الآونة اقتطاع جبل الدروز من سورية وجعله جزءاً من (شرق) الأردن حين يتحدث عن أمثال هذه النزعات الانفصالية بين الدروز المعاصرين في سورية كما يقترح كابلان. وراجع بريجيت شيبلا في «**ثورة الدروز في سورية ـ دراسة الحالة الإثنية وحركة المجتمع في سورية**»، صحيفة WIZ (شباط ١٩٩٤)، رقم ١٩٥، الصفحات ٣٧ ـ ٤١.

(١٦١) راجع هاشم عثمان في «**العلويون بين الأسطورة والحقيقة**» (بيروت: مؤسسة الأعلى للمطبوعات، الطبعة الثانية ١٩٨٥). وراجع عبد الرحمن خيّر في «**عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين العلويين**»، وللكاتب نفسه «نقد وتقريظ كتاب تاريخ العلويين»، وله نفسه «**رسالة تبحث في مسائل مهمة حول المذهب الجعفري العلوي**».

(١٦٢) تجدر الإشارة إلى أن الرشاوى الصغيرة والكبيرة ليست البتة ظاهرة

سورية أو ظاهرة بلدان العالم الثالث. فحتى البلدان الديموقراطية ذات التصنيع الرفيع كألمانيا أو إيطاليا اضطرت أخيراً إلى مواجهة مشكلة الرشوة المتطرفة في أوساط الموظفين والحكومة. وبما أن الموارد العامة في بلد كسورية محدودة أكثر مما هي عليه في بلدان مصنعة، فإن الرشوة تستنفدها بشكل أعمق وتعود بالضرر على اقتصادات هذه البلدان على نحو أبلغ. وعلاوة على ذلك فإن انعدام العلنية والرقابة العامة ومسؤولية الحكومة، كلها من الأمور التي تزيد الطين بلة على الرشوة في سورية وفي البلدان المماثلة وتتخذ لها بعداً سياسياً خاصاً.

(١٦٣) هينبوش Hinnebusch في «**سورية في ظل حكم البعث**»، الصفحة ١٨٥.

(١٦٤) عن رفعت الأسد وسجل فساده، راجع ستانلي ف. ريد في «**تخم سورية: أهي نهاية النظام؟**» في مجلة «**السياسة الخارجية**» (صيف ١٩٨٠)، رقم ٣٩، الصفحات ١٧٦ ــ ١٩٠. وراجع دريزديل Drysdale في «**مسألة الخلافة**». وعن الأحمر راجع تمام البرازي في «**الفساد السوري**»، مجلة نيوستيس مان، ٥ أيلول ١٩٨٠. وراجع صادق في «**حوار حول سورية**»، الصفحة ٧٠.

(١٦٥) في عام ١٩٨٧ وزير الصناعة النابلسي فقد مركزه نظراً إلى اتهامه بالفساد وأشياء أخرى.

(١٦٦) راجع سادوسكي Sadowski في «**الأخلاق البعثية**»، الصفحة ١٨٣.

(١٦٧) راجع ميغدال Migdal في «**المجتمعات القوية**»، الصفحة ٣٢ وما يليها.

(١٦٨) الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ كان مآله التعليق، والمجلس الوطني كان مصيره الحل بانقلاب الحزب والدولة في شباط ١٩٦٦.

(١٦٩) راجع ما ورد سابقاً في الفقرة (٢) من الفصل الثاني.

(١٧٠) مقابلات الكاتب في دمشق. راجع، مع نفس الحجة، المقابلة مع وزير الصناعة أحمد نظام الدين، في صحيفة **الثورة**، ١٦ نيسان ١٩٩٤. ومنير الحمش (طبعته) «**للاستثمار في سورية: أسئلة وأجوبة**»، الصفحة ٣٤.

الفصل الخامس

السياسات الاقتصادية وصنع القرار السياسي

توفر سياسات التحول الاقتصادي في سورية حالة تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة إلى دراسة تشكيل السياسة الاقتصادية وصنع القرار لأنهما كانا من صناعة محلية بحتة إلى حد كبير. وبكلمات أخرى، بما أن الإصلاح وسياسات التكيف كما انتهجتها سورية منذ منتصف عقد الثمانينيات كانت موضع تخطيط بشيء طفيف من المساعدة أو التدخل من قبل الوكالات المالية الدولية أو غيرها من المؤسسات الخارجية، فإن السياسات الاقتصادية في سورية يمكن اعتبارها بالأساس ثمرة من ثمرات عوامل محلية. فسورية يمكن أن تلعب دور حالة مخبرية، وحالة رديئة تعرض، إلى حد ما، القوى الداخلية المحركة التي دفعت بنظام فاشي إلى التكيف في الوقت الذي كانت استراتيجية التنمية فيه استراتيجية رأسمالية الدولة إلى الحد الذي كان سيدفع به ولا بد إلى الوقوع في أزمة.

١ ـ غياب التدخل الخارجي

لم تسمح سورية البتة، حتى تاريخ إصدار هذا الكتاب، لأي مانحين ثنائيين أو لأية مؤسسات مالية دولية أن تتدخل بأي شكل أساسي في سياساتها الاقتصادية، ولم تجر أية مفاوضات لطلب العون بخصوص برامجها الإصلاحية الاقتصادية، وذلك على النقيض من بلدان كمصر التي يرى العديدون من المراقبين السوريين أن سورية تحذو حذو مسيرة التطور فيها ولو بعد تلكؤ عقد من الزمان تقريباً، وعلى نقيض معظم البلدان التي تنهج منهج التكيف في العالم العربي. وحتى في أحلك سنوات أزمة عقد الثمانينيات فإن الحكومة السورية لم تطلب تسليفاً جاهزاً من صندوق النقد الدولي أو من غيره من مرافق صندوق النقد الدولي بذلك الشكل الذي كان سيفرض عليها الالتزام بمنهج إصلاحي معين، ولم تبرم أية اتفاقية مع البنك الدولي حول برامج التعديل الهيكلية. وأما البديل من ذلك فيبدو أنه ما خطر البتة بشكل جاد على أذهان صناع السياسة السوريين[١]. إن رفض السوريين مناقشة سياساتهم الاقتصادية مع المانحين الدوليين أو مع غيرهم من المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يكون عائداً إلى خوف القيادة السورية من فقدانها السيطرة على القضايا الداخلية ولخوفها من أن تعرض للمخاطر ما بقي لديها من ثوابت وطنية وقومية. ولكن مهما كان السبب الرئيس وحيثما كان الواجب يقضي باعتماد خيار من الخيارات، كان صناع السياسة السوريون يضعون في حسبانهم بالتأكيد قدرتهم على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بخصوص مدى وتوقيت إجراءات الإصلاح التي لا مناص منها قبل الغوث القصير الأجل لمشكلات السيولة التي قد تتأتى عن أية اتفاقية مع البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك فقد فوتوا فرصة توجيه

اللوم إلى تلك المؤسسات الدولية وتحميلها تبعة المصاعب الاجتماعية الناجمة عن التعديل الاقتصادي، وذلك على نقيض غيرهم من حكام أنظمة العالم الثالث. فالنظام السوري كان على استعداد لتحمل الملامة عن آثار التعديل بنفسه بدلاً من المخاطرة بتعريض نفسه لتهمة التلاعب بالسيادة الوطنية جراء سماحه للاعبين الخارجيين بتقرير سياساته له.

لقد استدعيت لجان من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي إلى سورية وأرسلت إليها بشكل منتظم لاستشارات روتينية واستشارات أخرى، وتقدمت بتقاريرها وتوصياتها إلى الحكومة السورية[٢]. وعلى الرغم من إجراء المباحثات حول أمور عديدة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية المعتمدة في سورية، لم تجر أية مفاوضات بشأن تغيير تلك السياسات. وبانتظام كان المسؤولون من البنك الدولي يناقشون مع أقرانهم السوريين مشكلتهم الأساسية مع دمشق، ألا وهي المتأخرات السورية بخصوص قروض البنك الدولي للتنمية ومسألة تراكمها منذ عام ١٩٨٦ حتى وصلت قرابة ٤٠٠ مليون دولار أميركي بحلول عام ١٩٩٣[٣]. ففي معظم البلدان العربية كانت المديونية بمثابة العصا بين أيدي اللاعبين الدوليين لدفع تلك البلدان لاعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي[٤]. ولكن سورية، على الرغم من الديون المترتبة عليها، تدبرت بمنتهى النجاح أن تسد ذلك الطريق. وبما أن الحكومة السورية كانت لا تدفع إلا أقساطاً بسيطة عن ديونها للبنك الدولي، أي مجرد تلك المقادير التي تكفي لتفادي التشهير بإفلاسها، والتي لولاها لما كان يبدو على سورية أنها عابئة ضمناً بإلغاء البنك الدولي لكل برامجه السورية، فإن البنك الدولي ما كان بوسعه إلا القليل من الضغط عليها، فهذا الشيء نفسه ينطبق

على المانحين الغربيين بخصوص علاقتهم مع دمشق. وهكذا فإن تلك المؤسسات كانت تعتبر سورية مديناً غير جدير بالثقة، حيث إن المسؤولين فيها يرفضون بمنتهى البساطة التحدث مع دائنيهم حين يحاول هؤلاء أن يفاوضوا في مسألة متأخرات سورية[٥]. ونتيجة لذلك فإن الكثير من البنوك الغربية تفادت، منذ منتصف عقد الثمانينيات، تجديد تسهيلات الائتمان إلى سورية. ولكن الحكومة السورية كانت في معظم الأحيان تستغل مركزها وأهميتها الجيوسياسية، وكانت تستطيع العثور على بديل وعلى مانحين أكثر تساهلاً، أي الحكومات والأموال العربية[٦] التي ما كانت لتمارس الضغوط الشديدة لإعادة التسديد، فضلاً عن المطالبة بالإصلاحات التي ما كان بود السوريين اللجوء إليها[٧]. ولذلك فإن سورية، على نقيض الكثير من بلدان العالم الثالث، لم تكن مضطرة إلى اعتبار البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أنه الملاذ الأخير.

ولكن هذا لا يعني القول بأن سورية لم تنشد إسداء النصح من المانحين الثنائيين أو المتعددي الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. فلقد أجرى البنك الدولي أو منظمات الأمم المتحدة دراسات شتى عن مختلف القطاعات، ومنها عن صناعات القطاع العام في سورية أو عن قطاع الطاقة فيها[٨]. فثمة دراسة عن خيارات التطور في ما يتعلق بالقطاع المصرفي في سورية اضطلعت بعبئها، نيابة عن الحكومة السورية، وكالة GTZ الألمانية، وهي وكالة شبه حكومية. إن أمثال هذه التقارير إلى الحكومة السورية يجب اعتبارها بمثابة الزاد في عملية صنع القرار. فتوصيات هذه التقارير كانت تُستخدم في بعض الحالات لمساندة موقف معين في بعض القضايا، لا بل وفي بعض الأحيان وضعت موضع التطبيق. ولقد تقبل القادة السوريون أيضاً، في منتصف عقد

الثمانينيات، عرضاً من رجل الأعمال اللبناني السعودي رفيق الحريري، الذي صار لاحقاً رئيساً لوزراء لبنان، بتمويل تقرير شامل عن مقترحات الإصلاح في الاقتصاد السوري المبتلى بالأزمات، ولذلك فقد كانوا في هذه الحالة يتقبلون التدخل، ولو بشكل غير مباشر، في مناقشة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها القيادة السورية. بيد أن السلطات السورية لم تسمح قط لأمثال هؤلاء اللاعبين الخارجيين بأن يتدخلوا مباشرة في صنعهم للقرار وفي تشكيلهم للسياسة. ففي عام ١٩٩٢ عرضت حكومة غربية أن تعين مستشاراً اقتصادياً في هيئة تخطيط الدولة السورية للمساعدة في تخطيط برنامج إصلاح اقتصادي خاص بسورية وفي تنفيذه، ولكن المفاوضات في هذه المسألة لم تفض إلى أي شيء بتاتاً.

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي وخليفته روسيا كانا الدائن الرئيس لسورية، فما كانا في ذلك الموقع الذي يتيح لهما الضغط على سورية لإجراء الإصلاح الاقتصادي، ولا كانا عملياً مهتمين بذلك، فضلاً عن أن الاهتمام الرئيسي لموسكو كان جعل سورية تعترف بديونها السوفياتية وبخدمة تلك الديون. وعلاوة على ذلك فإن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية ليس من الممكن تأويلها على أنها كانت رد فعل على انهيار الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية. فالتحول الاقتصادي لبلدان الكتلة الاشتراكية السابقة عجّل بالتأكيد وسهّل عمليات الإصلاح الاقتصادي في سورية، بيد أنه لم يكن الحافز على استهلالها. فبحلول عام ١٩٨٥، حين تسنم غورباتشوف Gorbachev السلطة في موسكو، كانت سورية قد بدأت من قبل انفتاحها الثاني. وفي الوقت الذي كانت تؤثر فيه التطورات العالمية والإقليمية في عقد الثمانينيات، كأسعار الفائدة على نطاق العالم ومشكلات الأرصدة

للدول العربية الأساسية المصدرة للنفط ونقص تحويلات العمال، تأثيراً كبيراً ـ ولا شك ـ في قرارات السياسة الاقتصادية في سورية وتضيق خيارات البلد إلى حد ما، فإن التخطيط الفعلي للسياسات الاقتصادية في سورية بقي في أيدي صناع القرار السوريين.

٢ ـ هيكلية المؤسسات والإجراءات

لدى تفحص عمليات صنع القرار في ما يتعلق بخطوات الإصلاح الاقتصادي في سورية في عقد الثمانينيات، يتكشف للتو اقتران مستويين من مستويات التحليل أحدهما بالآخر. ولسوف نركز أولاً، بشكل دقيق نوعاً ما، على هيكلية المؤسسات وعلى البنى الحكومية التشكيلية بغية رسم الخطوط العريضة للإجراء النظامي للقرارات السياسية عن بعض عناصر الإصلاح الخاصة كالقوانين والمراسيم. وبما أن عملية الإصلاح الاقتصادي عبارة عن حلقات متزايدة، فإن الحدود بين القرارات الإدارية اليومية وبين الإصلاح لا يمكن رسمها دائماً بذلك الوضوح المطلوب[٩]. فالإصلاح[١٠] قد يتجسد على شكل نقلات سياسية منظورة ـ كذلك المرسوم الذي سمح بإنشاء شركات القطاع الزراعي المشترك، وقانوني الاستثمار والضرائب في سورية عام ١٩٩١ ـ وقد يتجسد أيضاً في قرارات وزارية كتلك التي تخفف، مثلاً، احتكارات القطاع العام بالسماح للقطاع الخاص باستيراد بعض السلع المعينة. وأما على المستوى الثاني، فإن التركيز سيكون ـ بمقدار ما يتعلق الأمر بعملية التحول الاقتصادي في سورية ـ على أسلوب تشكيل السياسة. ولسوف نتفحص الطريقة الخاصة التي يجري فيها تقرير السياسات الاقتصادية في سورية، بما في ذلك أنماط التشاور وتمفصل المصالح والنقاش السياسي. وأخيراً سوف نمر مرور الكرام بمنتهى الإيجاز

بالعلاقة المتبادلة بين الإصلاح الاقتصادي وهياكل صنع القرار. وهذا يعني إيجاز الكيفية التي تطور بها دور المؤسسات ومجموعات المصالح ـ إذ إن التركيز هنا سيكون على العمل المنظم وعلى المشاريع ـ في هياكل صنع القرار المتعلق بالسياسة الاقتصادية تطوراً موازياً لعملية التعديل الاقتصادي.

إن المسؤولين السوريين ما فتئوا يدعون، منذ أواخر عقد الثمانينيات أو حوالي تلك الآونة، أن سورية دولة مؤسسات قولاً وفعلاً. فالمقصود بهذا المصطلح، بالشكل الذي يرد فيه في الخطاب السوري، هو أولاً شجب الاتهامات القائلة إن صنع السياسة في سورية ما هو إلى حد كبير إلا شأن من شؤون شبكات الفساد الشخصية، وثانياً لإزالة التصور الذي مفاده أن أي شيء في السياسة السورية هو من صنع الرئيس شخصياً. إن هيكل مؤسسات النظام السياسي في سورية قد تطور وأضحى في حقيقة الأمر، منذ تسنم الأسد السلطة في عام ١٩٧٠، أكثر تعقيداً ولا سيما بالمقارنة مع حكم أسلاف الأسد المباشرين، الأمر الذي يتضمن إقامة البرلمان والجبهة الوطنية التقدمية وهيئات الإدارة المحلية، فضلاً عن توسيع وتنويع الإدارة العامة والحكومة. فمع التسليم جدلاً بضرورة الواسطة «wasta» لمتابعة حتى بعض الأمور البيروقراطية القانونية والبسيطة، وبغياب القضاء المستقل، وبعشوائية الجهاز الأمني... إلخ، فإن مصطلح «دولة المؤسسات» يبدو نعتاً تجميلياً، كذلك فإن أدوار المؤسسات الموجودة أدوار مقيدة أكثر مما هي توحي بها أسماؤها. فوجودها نفسه ينطوي على تناقض باعتبارها تتيح تطور المصالح المشتركة للمؤسسات، وفي الوقت نفسه تؤثر ـ من خلال التأخير أو التعجيل أو التشذيب أو الإغناء ـ في صنع القرار وإنجاز السياسة. وإن بعض المؤسسات، أو بعض

عناصرها، قد لا تؤدي دورها الكامل في بعض الأحيان انتظاراً منها لتطوير حياتها ودورها على نحو أكمل في ظل ظروف السياسة المتغيرة.

ويمكننا أن نقول، على العموم، إن صنع القرار الاقتصادي، بالمقارنة مع السياسة العليا كالأمن والشؤون الخارجية، لعملية أعرض وأكثر تعقيداً تستدعي انهماك عدد كبير ومتنوع نسبياً من الأفراد والمؤسسات. وبما أن النظرة إلى عمليات صنع السياسة الاقتصادية نظرة دونية بالأساس، فإن تلك العمليات عرضة أيضاً للتمحيص الأكاديمي بشكل أكثر انفتاحاً إلى حد ما.

إن تحليل الجوانب الإجرائية والبنيوية والرسمية لعملية صنع القرار السياسي الاقتصادي ـ كما يتضح في الشكل رقم ١ ـ يكشف بجلاء ذلك الدور المركزي لبيروقراطية متمركزة يكون قطب الرحى فيها رئيس الوزراء ومكتبه. وعلى الرغم من أن الرئيس هو الذي يتخذ القرار بشأن عناصر السياسة الاقتصادية، وبين الحين والحين فقط، فإنه يهيمن على البنية كما قد يتدخل حين تتخذ الأمور بعداً تناحرياً أو سياسياً ـ أي بمعنى السياسات العليا. فمهمات قيادة حزب البعث والبرلمان مهمات ثانوية بشكل واضح.

عمل اللجنة الحكومية والوزارية

إن الطريق الرسمي لصيرورة أي عنصر محدد من عناصر السياسة الاقتصادية قراراً أو مرسوماً يبدأ في الإدارة. فأي مشروع قرار أو مرسوم، على علاقة بتقلبات كبيرة أو صغيرة لسياسة معينة، يجري إعداد مسودته ـ بأمر الوزير ـ في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أو في وزارة مختصة أخرى. فالنظرة إلى الوزراء

الحكوميين في سورية هي أنهم كبار الموظفين المدنيين، لا شخصيات سياسية. ولئن كان الاعتبار لمثل هذا التحول بأنه يشكل تغييراً جوهرياً في السياسات أو القواعد المطبقة حتى الآن، فإن أي وزير على العموم لا يتصرف بناءً على مبادهة خاصة منه، بل وفقاً لمطلب من الرئاسة أو من رئيس الوزراء. فليس إلا القلة من الوزراء الأكثر فاعلية أو طموحاً من غيرهم ممن يحاولون بأنفسهم دفع الأمور إلى الأمام ويسعون من ثم إلى تحقيق ذلك الهدف للحصول على ضوء أخضر من الرئيس. ولو اكتفينا بمثل واحد فقط عن هذا الواقع لخطر على بالنا وزير الاقتصاد محمد العمادي الذي، قبل أن يستهل مسودة الهيكل القانوني لإصلاح النظام المصرفي السوري الذي كان سيتيح إقامة مصارف من القطاع المشترك ـ وإقامة مصارف خاصة في مرحلة لاحقة على أرجح الظن ـ أرسل مذكرة إلى الرئيس يشرح فيها خلفية مثل هذه الخطوة ودواعيها وانتظر أمر الرئيس باستهلالها. فلقد فعل العمادي هذا على الرغم من أنه وغيره من الآخرين كانوا يبحثون هذه المسألة على رؤوس الأشهاد طوال سنوات عديدة من قبل[١١]. إن موافقة الرئيس وحدها هي التي تضمن عدم إجهاض هذه المبادهة التشريعية من قبل خصومها، وتضمن عدم تورط الوزير في بعض المآزق.

إن أي مشروع قرار أو مرسوم عن الأمور الاقتصادية يجب أن يحيله الوزير المختص الذي يستهل العملية على اللجنة الاقتصادية من طريق نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. ولقد أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٦٧، أي قبل تطوير النظام الرئاسي الراهن، لتكون بمثابة الهيئة التي تدير دفة السياسة الاقتصادية والتخطيط لها، والتي تقرر سلفاً كل الشؤون الاقتصادية الهامة وتدرس، من جملة ما تدرس، الميزانية السنوية ومشاريع الاستثمار الحكومي،

وتحيل التوصيات عن أمور السياسة الاقتصادية، العامة والخاصة على حد سواء، على رئيس مجلس الوزراء. وهذه اللجنة تتألف من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية (كرئيس)، ومن الوزراء الذين لهم علاقة بالقضايا الاقتصادية، ومن ممثل واحد لكل من القيادة القطرية لحزب البعث والاتحاد العام لنقابات العمال. ولما كانت هذه اللجنة تجتمع مرتين أسبوعياً، فإنها عملياً هي المسؤولة بالأساس عن الإجراءات التنفيذية التي يجب أن يقررها رئيس الوزراء في خاتمة المطاف. فمهمة هذه اللجنة تتضمن التعيينات في القطاع العام ولوائح الأسعار والعقود والاتفاقيات أو المخصصات المالية لمنشآت القطاع العام.

لرئيس الوزراء القول الفصل في معظم الأمور الإدارية. وإلى حد ما، فإن مدى عرض الهامش الذي يتركه رئيس الوزراء لوزرائه لاتخاذ القرار فيعتمد على شخصيته. إن محمود الزعبي، الذي ما يعمل رئيساً للوزراء منذ عام ١٩٨٧، معروف عنه بأنه استرد الكثير من الصلاحيات التي كان سلفه قد تركها للوزراء أو معاونيهم لاتخاذ القرارات. ففي ظل الزعبي، على سبيل المثال، صار اتخاذ القرارات المتعلقة بعروض المناقصات للقطاع العام والإدارة الحكومية يمرّ عبر مكتبه. وعلاوة على ذلك، جرت العادة أن يكون رئيس الوزراء مثقلاً بأعباء الإجراءات الإدارية التي تتطلب، منه شخصياً، التصديق والتوقيع. ففي معظم الحالات صار رؤساء الوزراء أنفسهم يولون اهتمامهم لمشكلات تقنية أو مالية على علاقة بوحدة معينة من وحدات القطاع العام. وعلاوة على ذلك صار لزاماً عليهم أن يتخذوا القرارات في أمور من أمثال إجازات الاستيراد الاستثنائية وتعيين كبار الموظفين المدنيين أو نقلهم، فضلاً عن الإشراف على المستخدمين في أية وحدة من

الوحدات الإدارية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء، وعلى تأسيس شركات القطاع المشترك وأية شركة خاصة أنشئت بموجب قانون الاستثمار في عام ١٩٩١ وصدّق على إنشائها المجلس الأعلى للاستثمارات. فالقرارات الوزارية التي ليس لها علاقة بأي تبديل سياسي يجب أن تمر عبر مكتب رئيس الوزراء للتصديق عليها أو رفضها وإعادتها إلى الوزارة المختصة لنشرها أو إعادة النظر بها. إن رئيس الوزراء، مع أنه غارق في المسؤولية عن أمثال هذه القرارات التقنية إلى حد ما، قد لا يأخذ أمثال هذه الأمور على عاتقه في حقيقة الأمر. ففي الوقت الذي كان فيه عبد الرؤوف الكسم، رئيس مجلس الوزراء في سورية منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧، معروف عنه بأنه كان يعالج شخصياً الملفات التي تتكدس في مكتبه أسبوعياً، فإن الزعبي يعالجها في جلسة مع عز الدين ناصر، رئيس اتحاد العمال وعضو القيادة القطرية في حزب البعث، ومع علي دوبا رئيس الأمن العسكري، وربما مع غيرهما من الأشخاص الآخرين. فكلا الرئيسين ـ والزعبي أكثر من سلفه ـ كانا في بعض الحالات يطلبان توجيهاً رئاسياً، ولا سيما حين كانت القرارات تمس بعض المصالح الشخصية أو كانت تبدو «كبيرة»، على الرغم من أنها ضمن سلطتهما وغير سياسية في جوهرها. وهكذا فإن الرئيس يستشار في بعض القضايا التقنية من مثل القرار بالسماح لاستيراد قضبان الإسمنت المسلح والحافلات الصغيرة[١٢].

وعلى نقيض القضايا الروتينية غير السياسية، فإن القرارات التنفيذية للسياسة الاقتصادية من التي لها شيء من العلاقة بالسياسة يجب أن تمر عبر ما يسمى اللجنة الإرشادية، وذلك قبل أن تصبح مرسوماً مصدقاً من رئيس الوزراء أو الوزير المختص. فأمثال هذه القرارات قد تكون حول السماح للتجار بالاحتفاظ بنسبة مئوية

معينة من عائداتهم من القطع الأجنبي أو بالاستيراد لمصلحة القطاع العام، أو برفع الاحتكارات الأخرى للقطاع العام، أو إعادة تنظيم أسعار الصرف.

إن اللجنة الإرشادية، وهي رسمياً لجنة ترشيد الواردات والصادرات والاستهلاك، تتألف من رئيس الوزراء ونائبه للشؤون الاقتصادية والوزراء الذين لهم علاقة بالقضايا الاقتصادية، ومن عضوين من أعضاء قيادة الحزب وممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال ومن رئيسي غرفتي التجارة والصناعة بدمشق. فهذه اللجنة كان تأسيسها، كما قيل سابقاً، في عام ١٩٨١ وأنيطت بها مهمة تشجيع الصادرات والتخطيط للمزيد من عقلنة سياسات الاستيراد، وهي تعقد اجتماعين شهرياً تقريباً. وعلى الرغم من أن قرارات اللجنة يجب تصديقها وإصدارها من قبل رئيس الوزراء أو الوزير المختص، فإنها في حقيقة الأمر هي الهيئة الرئيسية لصنع القرار في القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية. وأما نطاق عملها فيتراوح بين الأمور التقنية التفصيلية إلى حد ما، من مثل السماح باستيراد بعض المواد الخام للصناعات التحويلية الضرورية لبعض السلع أو حظر استيرادها، وبين قضايا السياسة الاقتصادية الهامة كالاحتكارات التجارية التابعة للقطاع العام، والسياسات المتعلقة بالإشراف على عائدات التصدير لدى القطاع الخاص، وأسعار الصرف الواجب تطبيقها على مختلف أنواع عمليات التجارة الخارجية وإجازاتها. وثمة مسائل سياسية اقتصادية أكثر عمومية يمكن طرحها على بساط البحث في اللجنة من دون أن تكون خاضعة لقراراتها. وبغض النظر عن هذا كله، ومع التسليم جدلاً بأن الاقتصاد السوري يعتمد الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية، من الممكن أن يقال عن اللجنة الإرشادية بأنها هي المسؤولة عن

أهم قضايا السياسة الاقتصادية وعن قسط وافر من تلك القضايا المعضلة. وإن تلك اللجنة تجسد، في الوقت نفسه، الهيئة الأولى والوحيدة التي تصنع القرار الحكومي والتي تحتوي، فضلاً عن ممثلي اتحاد العمال والحزب، ممثلين عن القطاع الخاص. وأما النقاش في اللجنة فيقال إنه مفتوح، وجدلي في أغلب الأحوال. وعلاوة على ذلك فإن تلك اللجنة هي المكان الذي يتاح فيه للقطاع الخاص أن يقحم مصالحه وطلباته مباشرة في صلب عملية تكوين السياسة الحكومية، وهي الهيئة النقابية التي يستطيع فيها ممثلو القطاع الخاص وممثلو اتحاد العمال أن يتساموا على طلباتهم مع الحكومة والحزب، ومع بعضهم بعضاً. وعلى الرغم من أن مقترحات القطاع الخاص لا تلقى كلها الموافقة فإنها تكون محط الاستماع وتصبح بذلك قسطاً من مناقشات سياسة الحكومة[١٣].

وهنالك لجنتان ومجلسان حكوميان دائمان يتعاملان بقضايا السياسة الاقتصادية، وكل منهما برئاسة رئيس الوزراء وكل منهما، على غرار اللجنة الإرشادية، هيئة لصنع القرار في ميدانها المخصص بحكم الأمر الواقع «de facto». ومن هذه الهيئات المجلس الأعلى للزراعة، وهو الهيئة القيادية الرئيسية لتحديد السياسات الزراعية والخطط الزراعية السنوية والأسعار الحكومية للمشتريات. وعلاوة على تلك الهيئة، هنالك المجلس الأعلى للتخطيط المسؤول عن خطط التطوير الطويلة الأجل، وهنالك المجلس الأعلى للشركات والمجلس الأعلى للاستثمار، وغير ذلك. فاتحاد الفلاحين ممثل في المجلس الزراعي، واتحاد نقابات العمال ممثل في مجلس الشركات. ولكن لا تتمثل في أي مجلس من هذه المجالس مصالح القطاع الخاص، ولا يؤدي أي مجلس منها ذلك الدور الهام، في ما يتعلق بمجمل سياسات التحول الاقتصادي في سورية، الذي تؤديه اللجنة

الإرشادية. ولقد عبرت غرفتا التجارة والصناعة عن رغبتهما بالتمثيل في مجلس الاستثمار، الذي تكمن مسؤوليته الوحيدة في اتخاذ القرار، باعتباره أعلى سلطة في هذا المضمار، بشأن الطلبات التي تتقدم إليه لتأسيس الشركات بناءً على مرسوم الاستثمار الصادر عام ١٩٩١، ولكن طلبهما كان مصيره الرفض. فلا غرفة من هاتين الغرفتين ممثلة في اتحاد العمال، ولا الحزب ممثل في مجلس الاستثمار[١٤].

إشراك المصالح المنظمة: حكايتا إصلاح القطاع العام والسوق الموازية

قد يلجأ رئيس الوزراء، علاوة على رئاسته هذه المجالس واللجان الدائمة، إلى تشكيل لجان وزارية مختلطة ذات مهام محددة لإعداد قانون معين أو مشروع إصلاحي. وإن هيئة تخطيط الدولة ـ وزارة التخطيط سابقاً[١٥] ـ هي التي تنسق، قانونياً، في ما بين الوزارات وهي التي تنشئ اللجان الوزارية المختلطة، ولكن رئيس الوزراء، عملياً، هو الذي يقوم بهذا الإجراء، ومن ثم تقوم الوزارات بتنسيق أمورها من خلال مكتب رئيس الوزراء أو مباشرة، في النادر، في ما بينها. فاللجان التي تناط بها المشاريع قد تتضمن ممثلين من خارج الإدارة الحكومية، مثلما حدث في قضية مشروعين إصلاحيين كانا لا يزالان قيد الإعداد في الوقت الذي كانت فيه هذه الدراسة قيد الكتابة.

ففي عام ١٩٩٢ شكل رئيس الوزراء لجنة وزارية لتطوير إدارة الاقتصاد الوطني بغية إعداد إصلاح شامل للقطاع العام. ونظراً إلى المخاطر الخاصة التي كانت تحيق بقيادة اتحاد العمال والتي كان ينطوي عليها هذا الموضوع، فقد جرى استدعاؤها للمشاركة في

اللجنة التي كانت برئاسة رئيس الوزراء نفسه. إن التعاون بين الحكومة واتحاد نقابات العمال حول قضايا إصلاح القطاع العام، أو عدم إصلاحه كما يحلو لبعض النقاد أن يقولوا، لم يكن بالأمر الجديد، كما أن المباحثات حول إصلاح القطاع العام قديمة تقريباً قدم إنشاء القطاع العام. وأما آخر خطوة أكثر طموحاً من سابقاتها لإعادة توقيف القطاع العام العليل على قدميه من خلال عملية إصلاحه فقد انطلقت مع مؤتمر اتحاد العمال المعقود عام ١٩٨٧ تحت شعار «الإبداع الوطني والاعتماد على الذات»، وقد كان المؤتمر الذي درس وبحث أداء القطاع العام ومشكلاته بعمق كبير[١٦]. وبعد هذا المؤتمر شكل رئيس الوزراء لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لمتابعة مقترحات المؤتمر. ولقد شكلت هذه اللجنة لجنتين فرعيتين كانتا تتألفان في البداية من كل من اتحاد العمال وخبراء وزاريين ومن أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد العمال. ومن المشكلات المطروحة على بساط البحث كانت مشكلة التنظيم الداخلي للقطاع العام، والموارد المالية للقطاع العام وسياسات التسعير وقضايا أخرى. وبعد حين من الزمن احتل الوزراء الحكوميون رئاستي هاتين اللجنتين الفرعيتين. لقد اجتمع أعضاء هذه اللجان خمس أو ست مرات على مدى فترة طولها سنتان، وبعدئذ كان مصيرها الحل[١٧]. وعلى الرغم من أن هذه اللجان لم تحرز أية نتائج ملموسة، إلا أنها عززت مطلب قيادة اتحاد العمال بضرورة استشارتها في كل الأمور المتعلقة بالقطاع العام، أو أن يكون لها القول الفصل بذلك، كذلك فإنها عززت في الوقت نفسه حضور مصالح اتحاد العمال في المناقشات الحكومية.

وفي عام ١٩٨٩ نظم اتحاد نقابات العمال، بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، ندوة عن «تحسين وتطوير إدارة القطاع الصناعي

العام»، واعتمدت هذه الندوة، مرة ثانية، اقتراحين اثنين جرى طرحهما، بعد أن درسهما واعتمدهما مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، على رئيس الوزراء في عام ١٩٩٠[١٨]. وبقيا هناك في سبات عميق. لقد كان تأسيس اللجنة الحكومية «لتطوير الاقتصاد الوطني» في عام ١٩٩٢، تنفيذاً لقرار رئيس الوزراء، يمثل متابعة المناقشات السابقة ويمثل، في الوقت نفسه أيضاً، جهداً أكثر جداً من ذي قبل لاستنباط مبادئ إصلاح القطاع العام أو، إن أمكن، اتخاذ القرار الرسمي بذلك. ولما كانت هذه اللجنة تضم كلاً من وزير الاقتصاد وممثلي اتحاد العمال، بكل ما يحملونه من مصالح وتصورات شتى مختلفة تمام الاختلاف، فإنها كانت بعيدة تقريباً عن إجماع الآراء في كل مباحثاتها. فالعمادي لم يكن يستبعد الخصخصة عن بساط البحث مع أنه لم يكن يتقصدها صراحة البتة، ولذلك حُذفت مسألة الخصخصة من جدول الأعمال حين اجتمعت اللجنة لأول مرة، غير أن العمادي طلب في تقرير له إلى اللجنة تحويل القطاع العام إلى قطاع شبه رأسمالي واستبقاءه ملكاً للدولة. فهذا القطاع الجديد كان سيتألف من عدد من الشركات المساهمة المستقلة قانونياً تعود ملكية الأسهم فيها إلى شركة التأمين العامة، وكان سيتألف من نوع جديد من الشركات القابضة المؤلفة من المنظمات العامة، ووقت كتابة هذا الكتاب كانت الهيئات الإدارية تشرف على أنشطة مؤسسات القطاع العام في صناعات مختلفة. ولو أن القطاع العام تحول إلى هذه الشاكلة لما كانت له أية مهمات اجتماعية أو سياسية، ولكانت كل منشأة بأم عينها تدير عملها وفق المعايير التجارية المحض، ولارتبطت الأجور بالأرباح، وبالخسائر ضمناً، ولتوقف تدخل اتحاد العمال في شؤون الإدارات، ولجرى تنقيح قوانين العمل في الوقت نفسه[١٩]. ولو أن هذا المطلب الأخير صار موضع التطبيق لسهّل تسريح العمال.

ولكن ممثلي اتحاد العمال ردوا على تقرير العمادي بعنف نسبي ووصموه بأنه «الرأي الشخصي للوزير» ويمثل «بمنتهى الأسف الآراء التي يحاول بثها صندوق النقد الدولي»[٢٠]. وفي الوقت الذي كان فيه رد فعل اتحاد العمال يلحّ على ضرورة السماح لوحدات القطاع العام بمزيد من الاستقلال المالي والإداري، كان يصرّ أيضاً على المحافظة على الدور القيادي للقطاع العام، وكان يصرّ، فضلاً عن ذلك، على الأخذ في الاعتبار تلك المهمة الاجتماعية والسياسية للقطاع العام ـ لا مجرد مرابحه الاقتصادية أو خسائره ـ وعلى منح القطاع العام نفس امتيازات شركات القطاع الخاص التي أنشئت وفق بنود قانون الاستثمار الصادر في عام ١٩٩١. ولقد أصر اتحاد العمال، علاوة على ذلك، بحظر البحث في أية إجراءات، ومن أي نوع كانت، من الممكن أن تفتح الباب أمام خصخصة مستقبلية، بما في ذلك تأسيس شركات قابضة كما اقترح العمادي، وأصر كذلك على ضرورة عودة الدولة للتخطيط الشامل ووضعها الخطوط العامة للاسترشاد بها لا من قبل القطاع العام وحسب، بل ومن قبل الاقتصاد الخاص أيضاً، وعلى ضرورة استئناف الدولة التخطيط لأسعار السلع الاستهلاكية ووضعها مراقبة أشد على استخدام القطع الأجنبي[٢١]. وفي وقت كتابة هذا الكتاب كان الواجب يقضي بإنهاء عمل اللجنة؛ إذ إن الشكوك بقدرتها على الإتيان بأية إجراءات إصلاحية هامة كانت في محلها. والأهم من هذا هو أن الحكومة، في سياقنا هذا، بإقامتها هذه اللجنة افتتحت مكاناً للمساومة. فالمباحثات داخل اللجنة كان بمقدورها أن توفر الفرصة لتصالح المصالح المتضاربة إلى حد ما بين وزارة الاقتصاد من ناحية وبين قيادة اتحاد العمال من ناحية أخرى قبل اعتماد الحكومة قراراً حاسماً، مع العلم أن تلك المصالح المتضاربة كانت مشروعة عند الفريقين من وجهة نظر

النظام، وكان بمقدور تلك المباحثات أن تساعد في منع خروج تلك المصالح المتضاربة من السر إلى العلن.

وثمة مشروع معلق آخر ذو شيء من الأهمية بالنسبة إلى الإصلاح الاقتصادي في سورية، كان يستدعي في مرحلته التحضيرية إشراك أناس لا من الإدارة الحكومية ولا من القيادة السياسية، ألا وهو ذلك المشروع المتعلق بإنشاء سوق موازية أو سوق الأوراق المالية (البورصة). فمنذ عهد يعود به القدم إلى عام ١٩٨٧، اقترحت وزارة الاقتصاد على رئيس الوزراء تأليف لجنة تعد العدة لإنشاء مؤسسة تتيح الاتجار بأسهم الشركة السورية. ففي مذكرة إلى رئيس الوزراء ساق الحجج وزير الاقتصاد على أن مثل هذه المؤسسة كانت ضرورية لحماية صغار حملة الأسهم الذين كانوا معرضين بسهولة، نظراً إلى عدم وجود سوق أسهم رسمية، للوقوع ضحية رجال الأعمال المريبين الذين يعدون صغار المستثمرين بفائدة عالية. وهكذا بدون موافقة رئيس الوزراء أقيمت أول لجنة حكومية تضم بعض المسؤولين من مكتب رئيس الوزراء ووزارة الاقتصاد والمالية والتموين ومدير البنك المركزي. لقد اجتمعت هذه اللجنة مرتين ودعت ممثلين عن غرفة تجارة دمشق إلى بعض اجتماعاتها وأعدت مشروع قانون أولي عن مكتب لتداول الأسهم. ولقد كان هذا المكتب سيرتبط بالغرفتين وينظم بيع وشراء أسهم الشركة. ولكن الأمور بقيت جامدة إلى أن جاءت من جديد إلى بساط البحث في عام ١٩٩٠ بعد أن تنشط عدد من الشركات المساهمة، وبعد صدور قانون الاستثمار في عام ١٩٩١. وشكلت الحكومة بعدئذ لجنة وزارية مختلطة ثانية دعتها باسم لجنة مشروع قانون سوق الأسهم المالية. ولقد كانت هذه اللجنة تتألف من معاون وزير المالية رئيساً ومن مستشار لرئيس

الوزراء ومن ممثلين ومستشارين من وزارة الاقتصاد والوزارات الأخرى، وضمت رسمياً أيضاً عضواً من الهيئة التنفيذية لغرفة تجارة دمشق، ولكن لم يكن بها إشراك للحزب ولا للنقابات العمالية وغير ذلك من القطاعات.

ولقد بدأ عمل اللجنة بمسودة المشروع الذي أعدته اللجنة الأولى، بيد أن غالبية أعضاء اللجنة لم تجد الاقتراح بعيد الأثر بما يكفي. وهنا طالب ممثل العمادي وجوب استشارة اللجنة لوزيره قبل الإقدام على أي عمل آخر. ولما تأمنت موافقة العمادي أخيراً على استهلال العمل تشكلت لجنة فرعية من ثلاثة أشخاص كان منهم ممثل عن وزارة الاقتصاد وآخر من مكتب رئيس الوزراء، وكان الثالث ممثلاً لغرف التجارة، بغية العمل على استنباط اقتراح جديد. ولقد درست هذه اللجنة الفرعية قوانين البورصة في لبنان والأردن وعمان والإمارات العربية المتحدة ووضعت، بناءً على هذا الأساس، بعضها مع بعض ذلك المشروع الذي كان يتصور تأسيس ما دعي «سوق الأسهم والأوراق المالية»، أي بورصة واسعة النطاق في دمشق، وبحلول خريف عام ١٩٩١ جرت عملية طرح المشروع على الحكومة.

ولكن العمادي كان قد تلقى بعض الإشارات من مكتب الرئيس مفادها أن مشروع اللجنة ينطوي على شيء كثير من الشطط، ولذلك فإنه كلف رسمياً بعض المسؤولين من وزارته لإعداد مقترح آخر. وهنا عمدت الوزارة من جديد للتشاور مع ممثلين معينين من الغرف، وكان مشروعها الجديد يضمن إقامة «سوق الأسهم» الذي كان سيرتبط بوزارة الاقتصاد وسيتعامل بأسهم الشركة دون سواها، لا بسندات الحكومة على سبيل المثال. وبموازاة ذلك جرت

المحادثات في اللجنة الإرشادية، وجرت محادثات ثنائية بين غرفة تجارة دمشق وبين وزارة المالية حول بعض جوانب المشروع الهامة والتقنية، أي حول مسألة ما إن كان يجب فرض الضرائب على الأسهم أو على أرباح الأسهم المتداولة وحسب.

وبحلول منتصف عام ١٩٩٢ كان على جدول الأعمال مسودة مشروعين عن قانون البورصة وعن قانون مكتب سوق الأسهم والأوراق المالية. ولكن كان هنالك في الحقيقة مسودة ثالثة تقدم بها إلى وزير الاقتصاد أحد رجال الأعمال البارزين في سورية، بعد اجتماعه على انفراد برئيس الوزراء وبعد أن كان قد كلف أحد مستخدميه بإعدادها له. وبعدئذ عمد المسؤولون في وزارة الاقتصاد إلى تنقيح مشروعهم هم ودراسته مع وزارة المالية. ولكن هذه العملية فقدت حافزها لاحقاً؛ إذ حتى وقت كتابة هذا الكتاب لم تكن أية لجنة قد استأنفت عملها، ولم يكن أي مشروع قد أحيل ـ كما درجت عليه العادة في أعقاب مرحلة اللجنة الحكومية ـ من اللجنة الاقتصادية وعبر مكتب رئيس الوزراء على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار الحكومي الحاسم.

وحتى لو كان القرار الحاسم لما ير النور بعد، فإن حكاية قانون السوق الموازي تنطوي على أهمية خاصة. فما صادف من قبل البتة في ظل حكم البعث أن استدعيت غرفة تجارة دمشق، ولا أي ممثل للمصالح التجارية المنظمة، للمشاركة في لجنة حكومية مختلطة تنوي إصدار مشروع قانون هام، وللمشاركة من ثم رسمياً في عملية التشكيل السياسي بدءاً من مرحلته الأولية[٢٢]. ولكن هذه العملية كانت، على ما يبدو، مفتوحة تماماً. فما من قرار معين تم اتخاذه منذ البداية. وإن من الواضح أنه كان هنالك ضوء

أخضر من رئيس الوزراء، ولربما من الرئيس، لمتابعة هذه القضية. شركات مساهمة، فقد كان الواجب يقضي بالعثور على طريقة ما تتيح تداول الأسهم على نطاق عام. ومن الجدير بالذكر أن الجانب التجاري والجانب الحكومي كانا يفتقران، سواء بسواء، إلى أي شكل من أشكال توافق الآراء في تطرقهما لهذه القضية. فبعض كبار رجال الأعمال في سورية كانوا يحبذون، مبدئياً على الأقل، أن يتصل الناس بشركاتهم مباشرة إن كانوا يودون شراء أو بيع أسهم. وأما وزير الاقتصاد، في الوقت الذي كان يحبذ فيه، من حيث المبدأ، تأسيس سوق موازٍ إلى حد ما، كان مهتماً بكل وضوح بتطوير مصالح المؤسسات الموجودة ضمن حيزه الخاص به وبربط المشروع كله بالوزارة بدلاً من تركه يؤول إلى مؤسسة مستقلة. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض الوزراء كانوا يخشون، في الوقت نفسه، من أن تكون إقامة بورصة مستقلة بذاتها خطوة تمهيدية تفضي في خاتمة المطاف إلى إقامة مصارف للقطاع الخاص، وبالتالي تزايد تآكل سيطرة الدولة على الاقتصاد. فالقضية تنطوي ولا شك على بعد سياسي ذي شأن كبير، ولذلك كان التأخير بسبب القيادة السياسية.

الحزب والرئيس: المستوى القيادي

إن كل مشاريع القوانين والخطط التي تحتاج إلى موافقة وزارية يحيلها رئيس الوزراء رسمياً على مجلس الوزراء، بمجرد انتهاء عمل اللجنة الحكومية. والقرارات في مجلس الوزراء ذات طبيعة رسمية بعض الشيء، إذ إن المكان الذي يتاح فيه للوزراء أن يناقشوا خطة ما، وأن يغيروها ربما، هو اللجنة الاقتصادية. والوزارة لا تعترض، بأي شكل من الأشكال، سبيل اقتراح تقدم به رئيس

الوزراء لاتخاذ قرار حاسم فيه. فالتصديق على مشاريع القوانين يقوم عادة دون مناقشات مطولة ومن ثم يُحال رسمياً على الرئيس.

وحيثما تكن النظرة إلى بعض القضايا أنها خطيرة «سياسياً» فإنها تكون محط اهتمام كل من الرئيس وقيادة حزب البعث معاً، أي على مستوى القيادة السياسية، حتى قبل أن تتخذ الحكومة قرارها النهائي بها. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالشؤون الاقتصادية فإن القيادة القطرية لحزب البعث تعتبر نفسها مسؤولة، على العموم، عن مجمل الخط السياسي، لا عن القرارات التنفيذية باستثناء التعيينات الإدارية، الأمر الذي يتسق مع الفكرة الدستورية القائلة إن البعث هو «الحزب القائد في المجتمع والدولة». فالحزب، كما أشير من قبل، يراقب وإلى حد ما يشرف على أداء الحكومة والبيروقراطية والقطاع العام من خلال مكتبه الاقتصادي القطري والمكاتب الاقتصادية على مستوى فروع الحزب.

وعلى الرغم من أن القيادة القطرية ليست رسمياً تلك المؤسسة التي تستدعي الحاجة موافقتها لدى مرحلة معينة من مراحل صنع القرار الحكومي والعملية التشريعية، ولكنها المؤسسة التي تصلها الإشعارات حول مجريات الأمور الحكومية. فالقيادة القطرية، كهيئة، لا تتعامل مع شؤون وزارة من الوزارات على نحو مباشر[٢٣]، ولا ثمة وزارة بأم عينها تحيل إليها مشاريع القوانين أو المقترحات. إن التواصل المعتاد بين القيادة القطرية والحكومة يكون من خلال رئيس الوزراء الذي هو نفسه عضو من أعضاء القيادة القطرية. وعلاوة على ذلك، هنالك لجنة فرعية من القيادة القطرية مهمتها التنسيق مع الحكومة ومؤلفة من رئيس الوزراء والأمين القطري المساعد سليمان قداح ورئيس اتحاد العمال عز الدين ناصر،

إضافة إلى عضو أو عضوين آخرين من أعضاء القيادة القطرية. وتجتمع هذه اللجنة وقت الحاجة، ويومياً إذا لزم الأمر. وأما القيادة القطرية فتجتمع أسبوعياً، في حين أن الرئيس الأسد، باعتباره الأمين العام للحزب، لا يحضر هذه الاجتماعات إلا قليلاً، وفي النادر مرة واحدة شهرياً. وما حضوره ذلك إلا دليل على وجود قضايا سياسية هامة على جدول الأعمال، إذ إنه عادة يخبر القيادة القطرية بتلك القضايا ويتشاور معها، ويصغي إلى وجهات نظر أعضائها، مع أنه هو الذي يتخذ القرار الحاسم في خاتمة المطاف.

إن كل القضايا الاقتصادية الهامة ومشاريع الإصلاح، من مثل المرسوم التشريعي الصادر في الشهر العاشر من عام ١٩٨٦ القاضي بإحداث القطاع الزراعي المشترك، وقانون الضرائب الصادر في عام ١٩٩١، تنطرح على بساط البحث أمام القيادة القطرية، فضلاً عن الإجراءات الإدارية الحساسة ـ فمسألة الإعانات المالية للسلع الأساسية، مثلاً، موضع الاعتبار بأنها قضية حساسة[٢٤].

فالقيادة القطرية، في العادة، لا تقدم على اتخاذ المبادرات السياسية من ذاتها هي، إذ إن الرئيس بالطبع هو الذي يفعل ذلك، وهو الذي قد يشرك القيادة القطرية بها. وهكذا كان واقع الحال في ما يتعلق بعنصر من أهم عناصر الانفتاح الثاني في سورية، أي قانون الاستثمار في عام ١٩٩١. ففي عام ١٩٨٨ بدأت المباحثات على كافة المستويات عملياً حول كيفية اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة خارج الإطار المحدود للزراعة والسياحة ـ حيث كانت القوانين الخاصة توفر الحوافز ـ من تلك الاستثمارات ذات المشاريع التجارية المحض أو ذات المضاربات. وإن فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة، بل وحتى الأجنبية، وتشجيع المستثمرين

ومنحهم بعض المزايا، كان من الواضح أنه مسألة سياسية تستلزم مساندة مستوى رفيع للتعامل معها بشكل واقعي. ولذلك فإن الرئيس، متصرفاً من خلال القيادة القطرية، شكل لجنة لتشجيع الاستثمارات برئاسة رشيد أخترِيني الذي كان وقتها رئيس المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية، وعضوية نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية سليم ياسين، والعمادي وأربعة وزراء آخرين. ولقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاتها خلال فترة طولها سنة ونصف وهي تتصفح قوانين الاستثمار في الأردن ومصر وتركيا والاتحاد السوفياتي لكي تعد أول مشروع لقانون الاستثمار السوري. ومر ذلك المشروع عبر عملية صنع القرار الحكومي النظامية حيث خضع للتنقيح والتعديل مرات عديدة، ومن ثم درست القيادة القطرية المشروع النهائي قبل عرضه رسمياً على رئيس الجمهورية.

لم يكن كل أعضاء القيادة القطرية سعداء لصدور قانون الاستثمار، ولم يكونوا كلهم مرتاحين للتوجه العام نحو الانفتاح الذي برز في النصف الثاني من عقد الثمانينيات. إن بوسع القيادة القطرية أن تعلق على بعض المشروعات الإصلاحية، وبمقدورها أن تقترح بعض التغييرات، وأن تطلب من رئيس الوزراء إعادة النظر بأمور معينة، وأن تتساءل عن بعض الإجراءات الحكومية، وهي أمور كلها تؤدي إلى شيء من التأخير. ولكن من الجدير بالذكر أن الخطط الحكومية لا تتعرض للتصويت عليها في القيادة القطرية ولا للحيلولة دون تنفيذها أيضاً. فمن أبعد الاحتمالات أن ينشب خلاف جاد على قضية ما بين الحكومة والقيادة القطرية، الأمر الذي يمنعه تشابك العلاقات الشخصية في ما بين هاتين الهيئتين، لا بل وتحول دونه أيضاً الحقيقة التي مفادها أنه من المفروض بهما معاً أن تسيرا وفق توجهات الرئيس.

وعموماً ليست الشؤون الاقتصادية ضمن الاهتمامات الأساسية للرئيس. فالأسد معنيّ شخصياً بالأمور السياسية العليا كالدفاع وخطط الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، فضلاً عن إشرافه على الإعلام وشؤون النفط. وأما السياسات الاقتصادية العامة وخطط التطوير فإنها، كما يتضح من خطاباته وأحاديثه منذ تسلمه السلطة، من القضايا الثانوية التي من المفروض بها أن تخدم أهدافه السياسية السامية(٢٥). فالرئيس لا يتعامل شخصياً بالمسائل الاقتصادية والتنموية إلا بمقدار ما تؤثر سلباً أو إيجاباً على متابعة تحقيق هذه الأهداف بما في ذلك رسوخ النظام، وهو أبرزها. وأما التطور أو النمو أو توزيع الأرباح والخسائر على شرائح المجتمع فكلها في اعتبار النظام وسائل لا غايات، على الرغم من أنها معتقدات هامة في صلب خطابه الرسمي. وهذا ما يفسر، بمقدار ما يتعلق الأمر بالرئيس، ذرائعيته أو منهجه غير العملي في التعامل مع قضايا السياسة الاقتصادية، كما يفسر السبب لقسط من إهمال نظامه لمسائل التطور.

وأما المبادرات التشريعية والإدارية التي تفضي حكماً إلى تبديلات جوهرية في تصريف الأمور فلا تمضي قدماً في العادة إلا، كما أسلفنا الذكر، بعد «عليكم بها» من الرئاسة. وفي بعض الحالات يبادر الرئيس نفسه لاستهلال تشكيل خطة معينة، وهنا تعمد الرئاسة، أي الموظفون العاملون في مكتب الرئاسة، لمراقبة العملية ولكنها لا تتدخل في العادة حين تكون الخطة في طورها الأولي بين أيدي الوزراء والحكومة. فنادراً ما يصدر عن الرئاسة عملياً قانون أو مرسوم يتناول المسائل الاقتصادية في إطارها العريض(٢٦)، إذ إن أي قرار حاسم حول بعض الإجراءات الحكومية الهامة يحتاج إلى ضوء أخضر من الرئاسة أيضاً. وبعد ذلك يصبح

مشروع القانون رسمياً بحاجة لتصديق مجلس الوزراء، ومن ثم يحوّل رسمياً إلى الرئيس بغية عرضه على البرلمان أو نشره مباشرة كمرسوم تشريعي.

إن الرئيس نفسه يتصفح أي مسودة مشروع سياسي هام في طوره الأولي، وقبل صدور القرار النهائي فيه عن رئاسة مجلس الوزراء على أرجح الظن، ويأمر أحياناً بإجراء المزيد من الدراسة حوله أو يستشير أفراداً معينين بخصوصه، ولذلك فإن التأخير قد ينجم ببساطة عن انهماك الرئيس بالمسائل السياسية الكبيرة. وعلاوة على ذلك قد يتعمد الرئيس إبطاء بعض الإجراءات الإصلاحية الحساسة الموضوعة على جدول الأعمال قبل تهيئة الجو المناسب لها، كما يقول الإداريون السوريون. ولذلك فإن كل ما قيل أعلاه ينطبق، مثلاً، على حالة السوق الموازي. فمنذ عام ١٩٩١ استنفدت عملية السلام معظم طاقة الرئيس، فضلاً عن أن الحكومة لم تتوصل إلى تصور واضح حيال الشكل النهائي لهذا المشروع، كما أن هذا الموضوع قلما تطرقت إليه وسائل الإعلام التي تملكها الدولة في سورية، ومع التسليم جدلاً بالقلق الذي يساور بعض شرائح الحزب والبيروقراطية في ما يتعلق بكل من التحرير الاقتصادي والعملية السلمية، فلم يكن هنالك ثمة منطق في إجبار تلك الشرائح على ابتلاع أكثر مما ينبغي من التغييرات في آن واحد قبل استعدادها لذلك.

ينخرط الرئيس أيضاً في بعض الإجراءات التنفيذية الحساسة بحد ذاتها بمقدار ما تفضي إلى تضارب المصالح بين مختلف شطائر النظام، أو بين الحكومة وبعض شرائح القاعدة السياسية التي تساند النظام، على الرغم من أنها لا تفضي حكماً إلى تبدلات سياسية

أو قرارات سياسية عامة. ومن الواضح أن الدعم الرئاسي يصبح ضرورياً حين تصطدم الإجراءات التنفيذية بالمصالح الراسخة الجذور لبعض الأفراد من ذوي المراتب العسكرية الرفيعة من طواقم المخابرات، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى قرار الحكومة، في ربيع عام ١٩٩٣، إذ قضى بالوقوف موقفاً صارماً من تهريب السجائر وجواز استيرادها بشكل نظامي بدلاً من التهريب. وعلاوة على ذلك يمكن أن يتدخل الرئيس شخصياً حيثما يستدعي موقف اقتصادي خطير عملاً عاجلاً جداً. فهذا ما كانت عليه الحال، مثلاً، في صيف عام ١٩٩٣ حين تزايدت انقطاعات التيار الكهربائي ـ إذ كانت تصل إلى ٢٠ ساعة يومياً في بعض المدن والمحافظات ـ ما أدى إلى سخط شعبي ملموس وإلى مصاعب اقتصادية حقيقية في القطاع الصناعي بسورية. إن هذا النقص كان واضحاً أن مرده ليس انخفاض مستوى المياه في بحيرة الأسد، وهي الخزان الذي كان يمد محطة الطاقة في الطبقة على نهر الفرات، وليس المشكلات التقنية التي كانت تعوق وصول التيار الكهربائي من محطة طاقة تشرين قرب دمشق ليس إلا، وإنما كان مرده انعدام التخطيط والاهتمام بإنتاج الطاقة بما يواكب النمو السكاني والحاجة الصناعية. وحين بدا أن الأزمة قد تجاوزت الحدود المعقولة ـ حتى إن التذمرات كانت علنية في أحد اجتماعات قيادة الجبهة الوطنية التقدمية وصادف أن كان الأسد حاضراً فيه ـ دعا الرئيس إلى اجتماع علني، وترأسه، مع كبار القياديين الحزبيين والمسؤولين الحكوميين وأعلن أن الكهرباء هي القضية الأولى وقال، مع استغراب رعاياه، إن «الحصول على الطاقة الكهربائية حق لكل مواطن»[٢٧]. وهنا تم القيام ببعض الإجراءات الأكثر فاعلية ولو على شيء من العجلة، إذ كيفما اتفق وبكل الوسائل المتاحة جرى تركيب مولدات كهربائية جديدة وتأمين

تمويل خارجي في غضون أسبوعين اثنين فقط[٢٨]، فضلاً عن أن الحكومة أيضاً أجازت إقامة شركة قطاع مشترك لإنتاج الكهرباء، وبذلك فقد سمحت للقطاع الخاص، للمرة الأولى منذ تسلم البعث السلطة، أن يصبح عاملاً فعالاً في هذه الصناعة الاستراتيجية جراء تخفيفها احتكار القطاع العام[٢٩]. فخطوة سياسية محفوفة بالمخاطر كهذه الخطوة ما كان من الممكن الإقدام على تنفيذها، ولا بشكل من الأشكال، لولا الدعم الواضح من الرئيس.

وأما القرارات التي تضر بالدخل أو بمستوى المعيشة لدى الشرائح الاجتماعية الرئيسية فإنها موضع الاعتبار دائماً بأنها محفوفة بالمخاطر، ولذلك لا تجري معالجتها في غالب الأحيان إلا من قبل الرئيس. ففي عام ١٩٩١، مثلاً، قيل إن الرئيس أمر الحكومة بإلغاء قرارها رفع دولار الجمارك ـ وهو سعر الصرف الذي تجبى بموجبه الرسوم الجمركية على الواردات ـ من السعر الرسمي الخفيض إلى السعر الحقيقي كما في البلدان المجاورة[٣٠]. فهذا الإجراء كان سيفضي حكماً إلى زيادات كبيرة في أسعار السلع المستوردة، وسيؤدي بكل تأكيد إلى المزيد من تضايق الناس، ولا سيما تلك الشرائح من الطبقات الوسطى الحضرية التي كانت قد تعودت عادات الاستهلاك الغربي إلى حد كبير.

حالة أخرى من حالات التدخل الرئاسي الشخصي في قرار تنفيذي، كان تصادمياً على الرغم من قلة شأنه السياسي، كانت تتمثل برفع الأجور في القطاع العام في عام ١٩٩١. فلقد كانت وزارة المالية قد اقترحت زيادة بنسبة ١٤ بالمئة ولكن رئاسة الوزارة، بعد احتجاجات من اتحاد العمال ومناقشات في اللجنة الاقتصادية، رفعت تلك النسبة إلى ١٧ بالمئة. وأما الأسد، استجابة منه

لاعتراضات اتحاد العمال القائلة إنه حتى نسبة ١٧ بالمئة لن تغطي ارتفاع الأسعار في السنتين اللتين تلتا آخر زيادة للأجور، فقد قرر أن تكون الزيادة ٢٥ بالمئة. وفي الوقت نفسه أخبر قيادة اتحاد العمال بالكف عن الضغط لتحقيق مطالب إضافية، من مثل الإعفاء من ضريبة الدخل لكل الدخول التي تقع تحت الحد الأدنى للأجور[٣١]، وإلا فإنه سيصدر مرسوماً بتحديد زيادة الأجور بنسبة ٢٠ بالمئة.

يتشاور الرئيس أحياناً مع الجبهة الوطنية التقدمية، ولذلك فإنه يشركها، بهذا الأسلوب، في عملية صنع القرار السياسي. والجبهة يجري إعلامها بخطط ومشروعات الحكومة، وفي العادة من خلال نائب الرئيس زهير مشارقة. وإن قيادة الجبهة تجتمع مرة شهرياً والرئيس، باعتباره رئيساً لها، لا يحضر إلا حين يريد مناقشة قضايا سياسية رفيعة، أو حين يريد حشد الدعم لتلك القضايا. ومن الجدير بالذكر أن قيادة الجبهة تبحث سياسات الحكومة، مع العلم أنها بحثت مشروعات الإصلاح الاقتصادي بشيء كبير من الجدل. وأخيراً ما من تصويت رسمي مطلوب من الجبهة الوطنية التقدمية لإصدار قانون ما أو لإحالته من رئاسة الوزارة على البرلمان من خلال الرئيس.

المشاركة التشريعية

لقد حظي دور البرلمان أو مجلس الشعب بقسط من التعزيز منذ تلك الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٩٠، على الرغم من أن البرلمان لا يزال، كما قيل سابقاً، بعيداً عن أن يكون مركز ثقل مواز لمركز السلطة التنفيذية. وإن السمة الأساسية التي تميز برلمان عام ١٩٩٠ عما سبقه من برلمانات كانت أن ثلث مقاعده

تقريباً استبقيت للنواب المستقلين، وأن عدداً محترماً من هؤلاء النواب المستقلين كانوا يمثلون الطبقة التجارية في سورية. بيد أنه من الجدير بالذكر أن برلمان عام ١٩٩٠ كان مطواعاً أيضاً كالبرلمانات السابقة في علاقاته مع الرئيس، مع العلم أن عدداً من أعضائه حاولوا بالفعل توسيع هامش البرلمان للمناورة إزاء الحكومة ورئيس المجلس عبد القادر قدورة. فهذا الأخير عضو مركزي من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث الذي أدى دور المراقب، نيابة عن النظام، على الشؤون البرلمانية بدلاً من أن يكون ممثل البرلمان في القيادة. ولقد قامت محاولات لتوسيع المهمات البرلمانية، لا سيما في ما يتعلق بتلك الميادين التي يعتبرها بعض أكثر النواب المستقلين طموحاً أنها ذات علاقة طفيفة بالسياسة وذات أهمية خاصة في آن واحد، ألا وهي القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كانت مشاريع القوانين تحال سابقاً من الرئيس على البرلمان ليناقش هذه المشاريع في لجانه، ومن ثم في جلسة عامة بكامل أعضائه. وهناك أية تعديلات يريد النواب إدخالها على المشاريع كانت تصبح مثار نقاش مع الحكومة. فلقد كانت المناقشات تدور، على العموم، بين بعض النواب وبين الوزراء الحكوميين لا بين بعض النواب، فضلاً عن المجموعات والتكتلات البرلمانية. ورسمياً ما من وجود لأية تكتلات على الرغم من وجود جماعات مفككة حول هذا النائب بأم عينه أو ذاك علاوة على الجماعات الحزبية ـ من بعثيين وشيوعيين وغيرهم ـ ضمن الجبهة الوطنية التقدمية. فبعد التصويت البرلماني النهائي تعاد إحالة مشروع القانون على الرئيس الذي إما أن ينشره أو يعيده إلى البرلمان مع الطلب بإجراء تغييرات فيه خلال شهر واحد، أو أن ينقضه باستعمال حق الفيتو. وما إن يكون النشر مآل قانون ما حتى يصير ضمن

مسؤوليات رئيس الوزراء كي يصدر الأنظمة والتشريعات المكملة الضرورية.

إن النواب يستطيعون أن يبحثوا، فضلاً عن المهام التشريعية للبرلمان، سياسات الحكومة، وأن يطلبوا الإيضاحات حول بعض المشكلات أو حول بعض أنشطة الحكومة، وأن يثيروا بعض المسائل. وبالأساس كان النواب المستقلون هم الذين أثاروا، في استجوابهم الوزراء وفي خطاباتهم، مسألتين اثنتين وطالبوا بتغيير بعض الخطط تغييراً كان يتجاوز وقتها برنامج الحكومة، أو كان سباقاً عليه. فمثلاً إحسان سنقر، وهو رجل أعمال دمشقي، هو الذي صار، خلال الدورة التشريعية لعام ١٩٩٠ الناطق غير الرسمي لزمرة من النواب المستقلين غير الرسميين على غراره، وهو الذي طالب في المناقشة البرلمانية حول ميزانية عام ١٩٩٣ بتعديل بعض القوانين التي كان منها القانون رقم ٢٤ عن تهريب العملة وقانون العلاقات الزراعية وقانون الإيجار، وقانون الاستملاك ـ وهو القانون الذي يخول المؤسسات العامة أن تصادر، حتى بلا تعويض، الممتلكات الخاصة ـ وقانون العمل(٣٢).

وأما من الزاوية العملية فإن مشاركة البرلمان في تخطيط السياسة الاقتصادية وفي إصلاح بعض عناصرها ظلت محدودة. فحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة لم ينطرح أي مشروع قانون من قلب البرلمان كما أن الموازنات السنوية ـ التي يمكن الاعتبار لإقرارها بأنها امتياز تقليدي لكل البرلمانات ـ كانت دائماً موضع الإقرار دون أي تغيير. فلقد عمد بعض النواب المعينين، أو بعض الزمر البرلمانية، مرات ومرات لمعارضة أو رفض مشروع قانون ما، ولكن ما صادف أن فعل البرلمان ذلك قط بأكثريته

البعثية. وعلاوة على ذلك فإن البرلمان ما عدّل في مشروعات القوانين إلا نادراً. وعندما يحدث ذلك، فإن الحكومة تكون قد أعطت موافقتها لهذا التحرك. أما محاولات تعديل القانون في مواجهة رغبات الحكومة فإنه لم يحدث، فضلاً عن نجاح هذه المحاولات[٣٣].

المثال الجيد على ذلك هو تعامل البرلمان مع قانون الضرائب لعام ١٩٩١، وبشكل أساسي الإصلاح الضريبي الرئيسي طبقاً لما هي ضرائب الأعمال التي جرى خفضها بشكل جوهري. حتى رغم ترحيب النواب المهتمين بالمسألة بمشروع القانون من حيث المبدأ، فقد كان هناك بعض النقد من جانب النواب المستقلين والموجَّهين بالأعمال والنواب النقابيين اليساريين. فقد شدَّد الطرف الأول، أي النواب المستقلون، على الحاجة إلى إنقاص الضرائب بدرجة أكبر لتشجيع الاستثمارات، بدلاً من التشجيع تقريباً على هروب رؤوس الأموال. واشتكى النوع الأخير من النواب، أي النواب اليساريون النقابيون، من أن العاملين بالأجر، بالمقارنة مع أصحاب الأعمال، قد جرى التعامل معهم بشكل غير عادل. وقد وافق الممثلون لكلا الاتجاهين خلال نقاشات اللجنة على تعديل القانون من أجل الإعفاء الضريبي للـ ١٨٠٠٠ ل.س الأولى لكل من أرباح الأعمال ودخل الأجر. وقد نجح هذا التعديل داخل اللجنة بأغلبية الثلثين، لكن في النقاش الكامل أخبر وزير المالية النواب بأن هذا التعديل سوف يكلف الخزانة كثيراً، ولذلك كان غير مقبول. رغم ذلك، عندما عُرض مشروع القانون على التصويت، فإن المقطع المعدَّل حصل على الموافقة من قبل الأغلبية. لكن رئيس الوزراء محمود الزعبي احتجَّ، وقام رئيس المجلس عبد القادر قدورة بتأجيل الاجتماع مدعياً عدم توافر النصاب. وعندما اجتمع المجلس مرة

ثانية في اليوم نفسه بعد الظهر أعيد التصويت، ومرة ثانية نجح المقطع المعدَّل. لكن قدورة ادعى أن الأغلبية كانت ضد التعديل. احتج عدد كبير من النواب، أما قدورة فقد أعلن تصويتاً آخر، عن طريق الدعوة، وفي الوقت نفسه الدعوة للانضباط البعثي عبر قوله إن القانون أعدته القيادة القطرية وأن الرئيس بنفسه قد شارك في مسودته. وهكذا فالتصويت علناً سيجعل غير الموالي للرئيس معروفاً. في تلك اللحظة غادر نحو ستين نائباً، بشكل رئيسي من المستقلين، الاجتماع بشكل احتجاجي. بعد ذلك عرض قدورة مشروع القانون بالكامل في صيغته الأصلية للتصويت، وأخيراً حصل على الأغلبية المطلوبة ضد صوتين نقابيين، مظهراً عبر هذه الحادثة الحدود أمام المشاركة البرلمانية، حتى في واحد من مجالات السياسة الأقل أهمية[٣٤].

الهيمنة الرئاسية والديكتاتورية البيروقراطية

بحكم الطبيعة التسلطية للنظام السوري، ليس من المفاجئ أن نجد أن الرئيس يهيمن على صناعة قرارات السياسة الاقتصادية. الرئيس هو الحكم الأعلى بين المصالح المشروعة، لكن المتصارعة. إنه يقوم بدور صانع القرار كملاذ أخير، عندما لا يريد أو يجرؤ صناع السياسات، مثل رئيس الوزراء، على اتخاذ قرارات معينة، رغم قدراتهم القانونية أو التشريعية. ويتم نشدان الموافقة المسبقة للرئيس لحماية أي مبادرة إصلاحية ضد أي معارضة محتملة. ويعتبر قراره الشخصي فقط، إذا تطلب الأمر، هو ما يستطيع تعليق التقييدات على الخطط والميزانيات. إنه يقرر، في حالة الشك، في ما إذا كان الوقت ناضجاً لعنصر إصلاح معين. وهو بالطبع من يعين هؤلاء المسؤولين عن قرارات السياسة الاقتصادية. رغم ذلك، فإن هيمنة

الأسد على قرارات السياسة الاقتصادية، لا تتضمن أنه هو من يصنع فعلياً هذه السياسات أو لجان المشاريع المحددة من الحكومة، والحزب، أو وزير فرد. إنه من حين لآخر، كما كانت الحالة مع قانون الاستثمار عام ١٩٩١، يبدأ العمل في مشروع ما؛ لكن هذه ليست هي القاعدة. إن توجيهات الرئيس وإرشاداته، التي يشار إليها كثيراً في الخطاب الرسمي للحزب والحكومة ووسائل الإعلام، هي قطعاً تعليمات واضحة تتطلب هذا المشروع أو ذاك، أو تتطلب برنامجاً إصلاحياً محدداً. بالأحرى، كما ذكر، فإن الرئيس يشجع أو لا يشجع رئيس وزرائه أو وزير الاقتصاد على الذهاب نحو مشروع ما أو السير في طريق مفترض من العمل. وبالتأكيد، تتضمن قرارات السياسة الاقتصادية عدداً من الفاعلين أكبر من المسائل الخارجية أو قضايا الأمن التي يعتبر فيها الرئيس، رغم معونة مجموعة من المساعدين له، الصانع الوحيد للقرار.

للبرلمان دور يؤديه في صناعة السياسة الاقتصادية. وفي الواقع، كما ذكر، لقد حدَّد رئيس الوزراء محمود الزعبي في عبارة سياسية عام ١٩٩١ الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بأنه الوظيفة الرئيسية للمجلس. لكن عندما تكون قرارات السياسة الفعلية فيها مخاطرة، فإن هذا الدور محدود بالاستشارة عند الطلب. حتى الآن، فإن الحق في التشريع هو في الممارسة العملية يفهم على أنه الحق في مناقشة مشاريع القوانين، وفي تقديم الاقتراحات للحكومة طلباً لتعديلاتها، وفي التصديق عليها، ولكن ليس الحق في الرفض. وبقدر ما هي السياسات الاقتصادية مقلقة، فإن الحكومة وقيادة النظام يعتبران البرلمان كهيئة تمثل المصالح المشروعة، وتتضمن بعض الخبرة؛ لكنهم لن يسمحوا للبرلمان بإعاقة أية إجراءات أو تحديد مسار الإصلاح الاقتصادي.

وكملخص، فإن قيادة الحزب مشاركة في صناعة قرارات السياسة الاقتصادية، سواء من خلال الترتيبات المؤسساتية، مثل تمثيلها في اللجنة الاقتصادية واللجنة الإرشادية، أو من خلال حبك طواقم الموظفين بما يتيح إقامة علاقات تنسيق غير رسمية بدلاً من طابع العلاقات الرسمية بين القيادة والحكومة.

إن قيادة المؤسسة الأمنية ـ العسكرية والاستخبارات ـ تجري استشارتها وإعلامها بقضايا السياسة الاقتصادية بواسطة رئيس الوزراء. فبعض كبار الضباط المخصصين يمكنهم دفع المصالح الخاصة أشواطاً إلى الأمام ـ إما مصالحهم هم أو مصالح شركائهم من تجار القطاع الخاص ـ واستبقاء هوامش اقتصادية من تلك التي لا تتدخل بها الدولة، ما دام الرئيس لا يتدخل فيها أيضاً. فاستيراد السجائر كان يمثل أحد تلك الهوامش طوال مدة تنوف على عقد من الزمن. فالمؤسسة العسكرية ليست معنية، كهيئة، في قرارات السياسة الاقتصادية وليست معنية، على الأخص، بصنع القرار السياسي المتعلق بالوضع الاقتصادي المدني. فالنفقات العسكرية، مهما كان تأثيرها على مجمل الوضع الاقتصادي، ليست موضع الاعتبار على أنها من القضايا الاقتصادية بل من المسائل الأمنية التي يجب اتخاذ القرار بها من قبل الرئيس. وأما الشيء الذي له مغزاه الكبير فيكمن في أن الميزانية السنوية لوزارة الدفاع، على نقيض غيرها من ميزانيات الوزارات الأخرى، تحتل مكانها في الميزانية العامة كمبلغ إجمالي، أي من دون تجزئتها إلى عناوين تفصيلية لأغراض مختلفة أو أقسام إدارية مخصصة. وتقليص الإنفاقات العسكرية منذ منتصف عقد الثمانينيات كان من الواضح أنه من تقرير الرئيس نفسه. وأما المعارك المكشوفة حول الميزانية بين صناع القرار المدنيين والعسكريين فأمر لا يحدث البتة[٣٥].

وقيادة اتحاد العمال ممثلة رسمياً في اللجان الحكومية، فضلاً عن تمثيلها في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي لها، في أحسن الأحوال، مهمات استشارية وحسب. وعلاوة على ذلك فإن عز الدين ناصر عضو من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث وشخصية أساسية في مجموعة التنسيق حول رئيس الوزراء. وأما القطاع التجاري، ممثلاً بغرف دمشق، فقد جرى ضمه إلى الهياكل الحكومية التي تصنع القرار، ورأيه مسموع أيضاً. وفضلاً عن هذا، فإن هنالك رجال أعمال معينين يستشيرهم الرئيس، ويستشيرهم أكثر منه رئيس الوزراء ومن حين إلى آخر حول تفصيلات بعض المسائل، علاوة على الوزراء الحكوميين. فكل من العمال والتجار المنظمين، واتحاد الفلاحين بخصوص مسائل السياسة الزراعية[٣٦]، يمكن أن يكون لهم تأثير على قرارات السياسة الاقتصادية، غير أن الحكومة هي التي تقرر مدى ومكان إشراك هذه المصالح المنظمة.

ولئن كان الرئيس يسيطر على صنع السياسة الاقتصادية، فإن الحكومة تتحكم بها. فالمكان المركزي الذي يحتله رئيس الوزراء في بنية هيكل قرارات السياسات الاقتصادية شيء واضح للعيان وضوح نفوذ الحكومة على البرلمان. فالحكومة، عملياً، هي التي تسن القوانين التي تتصرف بموجبها لا الهيئة التشريعية. إن العديد من القرارات الإدارية التي اتخذتها الحكومة دون إشراك البرلمان بها، والتي لا تهمّ القيادة السياسية إلا قليلاً، إن هي بالأساس إلا عناصر إصلاحية هامة بحكم الأمر الواقع «de facto». فتأملوا الأهمية التي تنطوي عليها، لمصلحة عملية التحول الاقتصادي، كل من أنظمة التجارة الخارجية والقوانين النافذة المفعول لاستخدام القطع الأجنبي والبنود المتعلقة بالاستثمارات. فالحكومة هي التي تعد، بالتعاون مع بعض الوزراء ذوي الشأن الكبير، برنامج

الإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من أن ذلك البرنامج بحاجة إلى موافقة الرئيس، فإن هذا الأخير ليس بالشخص الذي يضع البرنامج، فضلاً عن القيادة القطرية للحزب أو الهيئة التشريعية أو ممثلي العمال والتجار. ولذلك فهنالك عنصر كبير، في ميدان قرارات السياسة الاقتصادية، لما دعاه عالم اقتصاد سوري بالديكتاتورية الواقعية «de facto» للبيروقراطية(٣٧).

٣ ـ أسلوب تكوين السياسة الاقتصادية

إن أسلوب صنع السياسة الاقتصادية في سورية يمكن وسمه بأنه ذلك الإطار الذي يغلف عناصر التدريج وردود الأفعال والعناصر الشخصية، مع بعض العناصر من الاستشارية والتضامنية corporatist elements. فكل هذه السمات، مجتمعة بعضها مع بعض بمنتهى الالتحام، تعزى إلى النظام التسلطي في سورية، حيث الصانع الأسمى للقرار فيه، كما ذكرنا آنفاً، يعتبر أن المسائل الاقتصادية تحتل المرتبة الثانية من الأهمية، في حين أن الأمن الوطني واستقرار النظام يحتلان مركز الصدارة.

التدرجية والإصلاح كرد فعل

إن التدرج أوضح سمة على الأرجح من سمات سياسات الإصلاح الاقتصادي في سورية. فعملية التحول الاقتصادي التي ما فتئت على قدم وساق في ذلك البلد بدأت في عام ١٩٨٥، أو حتى قبل ذلك التاريخ، بشكل غير ملحوظ تقريباً، ولما تصل نهايتها بعد بحلول عام ١٩٩٤، ويبدو عليها أنها مهمة غاية في الاحتراس وخطوة فخطوة(٣٨). ولذلك فإن المراقبين قد يقعون ضحايا الإغراء لإقامة توازن بين تدرج الإصلاح الاقتصادي وبين الأسلوب الحذر

العنيد الذي يعتمده الأسد في التعامل مع القضايا السياسية الكبرى داخلياً وإقليمياً، الأمر الذي جعل كلاً من الأصدقاء والخصوم للافتراض بوجود تخطيط واستراتيجية طويلي الأمد. فتأملوا، مثلاً، المسار التدريجي الذي اتخذه الأسد للوصول إلى السلطة قبل عام ١٩٧٠، وتعامله العنيد مع الملف اللبناني.

فالخصائص الشخصية للقادة االتسلطيين يمكن أن تنعكس إلى حد ما، وعلى نحو مؤكد، في أسلوب صنع القرار السياسي[٣٩]. ومع ذلك فقد يكون من الخطأ أن نستنتج مما هو بكل وضوح منهج الأسد في التعامل مع السياسة العليا، وجود منهج استراتيجي ومن ثم تدريجي للسياسات الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي لدى صناع السياسة السوريين. إن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية قد حدثت بالتدريج، ولربما أن هذا التدرج قد جنّب قيادة ذلك البلد بعض المشكلات، وقيل عنه جهاراً أو علانية أنه بحد ذاته استراتيجية تستهدف تفادي الآثار الضارة بسياسات التعديل[٤٠]. ولكن الإصلاحات لم تقم بناءً على أية خطة شاملة طويلة الأمد، ولا على أية استراتيجية تحويل[٤١].

وعوضاً عن ذلك فإن النموذج المعتاد في صناعة السياسة الاقتصادية بسورية كان أن الحكومة تتصرف حيال الأزمات بردود أفعال وتحاول أن تعالج الظواهر التي تتطلب علاجاً آنياً. وبناءً على ذلك، فإن العلاج، بدلاً من أن يكون شاملاً، كان مقتصراً على هذا القطاع دون سواه. تأملوا القرار الصادر في عام ١٩٨٩ والقاضي بالسماح لتجار القطاع الخاص أن يستوردوا خردوات الحديد والأوراق التالفة لمعالجتها تصنيعياً في معمل الحديد بحماه ومصنع الورق في دير الزور التابعين للقطاع العام، مقابل الدفع نقداً بالعملة

الصعبة أو بالسلع المادية. فهذا القرار كان يستهدف بوضوح معالجة مشكلة معينة لا تحرير التجارة الخارجية تدريجاً، فضلاً عن السماح للقطاع الخاص بأن تكون له كلمة في بعض صناعات القطاع العام الهامة. وإن التغييرات التي حدثت في الأنظمة المتعلقة بالنسبة المئوية لعائدات التصدير من العملة الصعبة التي كان مسموحاً للمستوردين استبقاؤها لديهم لمستورداتهم، وسعر الصرف الذي يجب أن تباع به البقية إلى الدولة، أمران حدثا مراراً وتكراراً، بيد أن هذه التغييرات تمثل ردود أفعال جزئية على ضرورات طارئة في قطاع معين، أكثر مما تمثل سلسلة من الخطوات المبرمجة. فلو أنه كانت هنالك أية خطة أو استراتيجية إصلاحية تستوجب السير على هديها، لما كان هنالك أي موجب لإقرار القانون رقم ٤١ الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٦، الذي حظر التعامل على كل السيارات الخاصة، لا بل ومنع حتى أصحاب السيارات الخاصة من بيع سياراتهم لأي إنسان خارج أقرب المقربين في العائلة. فلقد كان ذلك القانون يمثل رد فعل معزول ومعدوم الدراسة على مشكلة في قطاع معين، أي قطاع المضاربة في مضمار السيارات التي كانت من السلع النادرة من جراء حظر استيرادها. ولما كان هذا القانون غير عملي استدعت الحاجة إبطال مفعوله بعد شهرين، ما أدى إلى إحراج الحكومة إحراجاً محترماً. وفي الوقت الذي حدثت فيه هذه الحادثة في مطلع سنوات الانفتاح الثاني في سورية، فإن ردود الأفعال العاجلة في عام ١٩٩٣ على أزمة الكهرباء، التي صارت النظرة إليها وقتها أنها خطيرة سياسياً، ولا سيما رفع احتكار القطاع العام عن إنتاج الطاقة، بينت أن تكوين السياسة الاقتصادية بقي لا يعدو رد الفعل وفي قطاع واحد بأم عينه.

فمعظم هذه الإجراءات ومثيلاتها في هذا القطاع أو ذاك ـ لا في كل القطاعات في آن واحد معاً كما تدل حادثة بيع السيارات ـ استدعت ضمناً تخفيف هيمنة الدولة، أو رفع احتكارات القطاع العام، أو منح بعض الامتيازات للقطاع الخاص أو لأجزاء منه، ولذلك فقد تبدو على شكل سلسلة من الخطوات التي تستهدف إقامة نظام اقتصادي بمزيد من التوجه وجهة السوق. ولكنها لا تظهر بهذا المظهر إلا إذا عدنا بأبصارنا إليها في ذلك الزمن الماضي. ولذلك، بمقدورنا أن نفترض أن الحكومة، حين سمحت في عام ١٩٨٣ للمرة الأولى لأصحاب المصانع الخاصة باستبقاء نسبة مئوية من عائدات تصديرهم لحاجات استيرادهم، لم تكن تخطط للتنازل تدريجاً عن سيطرتها على القطع الأجنبي. وفي عام ١٩٨٦ حين أجيزت إقامة شركات القطاع الزراعي المشترك، بناءً على المرسوم التشريعي رقم ١٠، لم تكن القيادة السياسية تتوقع، فضلاً عن أنها تخطط، أنها سوف تمدد هذا النمط بعد بضع سنين إلى الصناعة، لتجيز وتشجع الاستثمار الصناعي الأجنبي، لا بل ولتجبر الصناعات الاستراتيجية في القطاع العام على أن تتقبل منافسة القطاع الخاص[٤٢].

وهنالك، بالطبع، منطق متتابع في بعض عناصر الإصلاح، وهو الأمر الذي كان صناع السياسة السوريون على دراية به. فمحاولات تشجيع القطاع الخاص على التصدير كان يتطلب، مثلاً، تخفيف الهيمنة على القطع الأجنبي بعض الشيء، كذلك فإن قانون الاستثمار الذي يشجع إقامة شركات مساهمة يتطلب هيكلاً لتنظيم تداول الأسهم وتطوير النظام المصرفي. إن صناع السياسة وممثلي الأعمال التجارية والصناعية المدافعين عن الإتيان بالتغيير ساقوا الحجج مراراً عن ضرورة إنجاز إجراء ثانٍ بغية

استكمال الإجراء الأول السابق وتأمين نجاحه[٤٣]. وإن منطق تطوير هذه الخطوة إثر تلك، علاوة على القيام بدراسة بعض القوانين والإجراءات الإصلاحية المعينة في بلدان أخرى، بقيا على الرغم من ذلك ينحوان منحى التدريج وفي هذا القطاع دون ذاك.

فعلى العموم، إن الضرورات الاقتصادية أجبرت النظام على ممارسة التعديل خطوة فخطوة، وليس لديه أية خطة استراتيجية لإجراء التغيير، وليست في أيديولوجيا نخبة النظام ولا من صلب اقتناعاتهم الاقتصادية. وإن الوضع الاقتصادي كان في سورية خطيراً في بعض مراحله، وخاصة في بحر عام ١٩٨٦/١٩٨٧، ما جعل قيادة النظام والحكومة، أو شرائح منهما على الأقل، تقران بالحاجة إلى الإقدام على مزيد من التغييرات السياسية الهامة. ففي ذلك الزمن وفي مرحلة لاحقة له، ثمة أفراد في الحكومة والقيادة، وعلى الأخص نائب الرئيس عبد الحليم خدام ووزير الاقتصاد العمادي، طلبوا رسمياً من خبيرين اقتصاديين تقديم تقريرين عن الاقتصاد السوري[٤٤]. ولقد طلب هذان التقريران اتخاذ خطوات حذرة بعض الشيء لمزيد من التوجه وجهة السوق. فالواجب كان يقضي بتشجيع الاستثمارات الخاصة واستبقاء القطاع العام بشكل أكثر مرونة وأقل هيمنة بحكم الضرورة. وهاتان الدراستان ساهمتا في وضع برنامج الخطوات الإصلاحية بمقدار ما وفرتا الدعم النظري لأولئك الناس المساهمين في النخبة السياسية ممن كانوا محنكين ويعتبرون الانفتاح الحقيقي، لا مجرد بعض الإجراءات باتجاهه، أمراً ضرورياً. ولكن الدراستين ما حظيتا البتة بالتبنّي الرسمي لهما، وما شكلتا مشروعاً تمهيدياً لعملية الإصلاح في سورية. ولكن على نقيض الحالة المصرية، وحالات مماثلة أخرى، حيث قرر صندوق النقد الدولي القيام بتحول كامل إلى نظام

السوق الحر مثلما آلت إليه النتيجة المنتظرة لعملية إصلاح ـ مهما كانت تدريجية ـ في التشيلي في ظل حكم بينوشيه حيث قررت نخبة محلية مثل ذلك التحول، لم يتقرر في سورية مثل هذا التوجه الصريح ولا أية أهداف إصلاحية أيضاً. وفي خاتمة المطاف، فإن الإجراءات الإصلاحية التدريجية المقصورة على قطاع دون آخر في سورية زادت التراكم فعلياً في شكل معين من أشكال التحرير الاقتصادي. إن الفشل الذريع الذي فشلته مشروعات الدولة والنجاح النسبي الذي صادفته إجراءات تشجيع القطاع الخاص عززا معاً حجج أولئك الناس الذين كانوا يطالبون بتواصل خطوات الانفتاح، ألا وهم أولئك العناصر ذوو العقول المنفتحة على الإصلاح في الحكومة والقيادة وفي القطاع الخاص نفسه أيضاً.

وبمقدار ما كان الأمر يتعلق بالأيديولوجيا أو بنظريات الاقتصاد الشامل، فإن منهج رد الفعل والتدريجي والمقصور على قطاع بأم عينه، كان يناسب تماماً النزاعات الموجودة لدى صناع السياسة في سورية. فالرئيس، الذي كان لا يولي الاقتصاد إلا أهمية ثانوية وليس لديه إدراك واضح لعلم الاقتصاد، انتهج منهج سياسة اقتصادية كان إلى حد ما ذرائعياً ونظرياً. فمواقفه العامة حيال القطاع الخاص كانت إيجابية دائماً، شرط أن يبقى ممثلو هذا القطاع منهمكين بأعمالهم وألا يعارضوا نظامه. إن الأسد لم يكن ليقف عائقاً، ولا مشجعاً، لأي مشروع إصلاحي لأسباب أيديولوجية. فمشاغله الأساسية، كما ذكرنا، مشاغل ذات طبيعة مختلفة، أي أن الشؤون الاقتصادية لا تخطر على باله إلا بمقدار ما تساند أو تعارض أهداف النظام السياسية الكبرى. ولذلك السبب فإن الأسد ما كان ليحبذ قط أن يدير ظهره، على نحو غير ضروري، لأي عنصر من عناصر هيمنة الدولة ولأية أداة من

أدوات الوصاية تقتضيها ضمناً مثل تلك الهيمنة، وما كان ليطرح أو يتصور أية تغييرات واسعة النطاق من الممكن لها أن تشكل تحدياً لشرائح من قاعدته السياسية[٤٥].

وعلى الرغم من أن البعث قد فقد، في ظل حكم الأسد، قيادته الأيديولوجية، فقد حافظ على وقفته الوطنية أساساً والمعادية للرأسمالية، والمعارضة بعنف لأي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي، والحذرة من التراخي أمام تلك القوى الاجتماعية التي أزيلت عن مسرح السلطة لدى تسلم البعث لها، والمشاركة أيضاً بمجمل عملية تحرير الاقتصاد. إن الحذر من التحرير الاقتصادي حتى بدون مثل هذا التراث الأيديولوجي لن يكون مستغرباً على حزب أغلبية أعضائه المدنيين من الموظفين في القطاع العام والإدارة الحكومية. فالحزب أعلن، في آخر مؤتمر له عام ١٩٨٥، عن تأييده لتلك السياسة التي تشجع قيام «قطاع خاص منتج» موضحاً، مع ذلك، أن الاقتصاد الخاص يجب أن يبقى خاضعاً لتخطيط الدولة، ووجوب بقاء الترخيص للاستثمار ضمن نظام محدد سياسياً، وتحت مراقبة وإشراف الحكومة[٤٦]. وحتى مطلع عقد التسعينيات لم يكن ضمن صفوف الحزب أي عضو من التجار ذي أية أهمية، كذلك لم تكن هنالك أية صلات رسمية بين قيادة الحزب وبين أصحاب المصالح التجارية المنظمة. ولكن الاتصالات الخاصة، ولو أنها محدودة، موجودة بالفعل.

إن خط الحزب، وخطاب اتحاد العمال المشابه لخط الحزب إلى حد ما، يعبران عن وجهات نظر ومشاعر شريحة كبيرة من نخبة النظام أو بورجوازيي الدولة، أكثر مما يمثلان خطاً توجيهياً ملزماً لسياسات الحكومة. فعدد محترم من الأعضاء الشباب

في هذه النخبة يحملون شهادات من البلدان الاشتراكية السابقة، في حين أن الأعضاء الكهول تدربوا في الجامعات الغربية إبان عقد الخمسينيات وعادوا وقد حملوا الشك في قدرة السوق على أن يكون منظماً للاقتصادات النامية. وإن معظم أعضاء هذه النخبة أعضاء في الحزب، ويدين الكثيرون منهم بمراكزهم لثورة البعث أو لعلاقاتهم الحزبية. والجدير بالذكر أن غالبية أعضاء الوزارة في سورية، في وزارة الزعبي عام ١٩٩٢ مثلاً، وأعضاء قيادة الحزب، هم بيروقراطيون أو سياسيون نفعيون ممن كان مسلكهم الوظيفي على أوثق ارتباط ببيروقراطية الحزب والقطاع العام والإدارة الحكومية بما في ذلك أجهزة الأمن، والجامعات في بعض الأحيان. وأما النادرون بين صفوف تلك الجماعة فهم التكنوقراطيون، أي أولئك الخبراء القادرون على البرهان عن قدراتهم بكل جدارة في أي هيكل في سورية خارج إطار ذلك المركب البيروقراطي/الحزبي. ومن بين أعضاء الوزارة من الوزارات المعنية بالسياسة الاقتصادية هنالك ثلاثة وزراء في أحسن الأحوال وهم: محمد العمادي الذي كان موظفاً لسنتين اثنتين لدى الصندوق العربي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وعبد الرحيم السباعي، وزير الدولة لشؤون التخطيط، الذي يتحلى بخبرة سنتين على الأقل كمستشار في نفس الصندوق الكويتي المذكور، على الرغم من مسلكه البيروقراطي في قلب وزارته، ووزير النفط نادر نابلسي، ذلك الجيولوجي الذي تعود خبرته في صناعة النفط السورية إلى ذلك الزمن السابق لمجيء البعث إلى السلطة[٤٧].

وحتى التوجهات والاقتناعات الأيديولوجية عرضة أيضاً، بالطبع، للتغيير والتعديل. وإن كان التفهم والتعلم، وإمعان النظر في

التطورات التي حدثت في بعض البلدان الأخرى، والإحباط البحت، والمغنم الشخصي، وانهماك المرء بمرتبته الاجتماعية ومرتبة عائلته وبكيفية المحافظة عليها في مناخ متغير اقتصادياً واجتماعياً، وربما سياسياً أيضاً، علاوة على الانتهازية، لكل منها دورها في ذلك التعديل. فمعظم أفراد النخبة السياسية في سورية قد تعدلوا بهذا المعنى، إذ إنهم تقبلوا ضرورة تغيير السياسات الاقتصادية، وضرورة إجراء مزيد من التغيير على الأرجح. ولكن لا يزال هنالك فيض من القلق حيال ضرورة التحرير الاقتصادي و«الاستسلام»، ولا يزال هنالك أيضاً خوف من أن تتوسع تلك التغييرات أكثر مما يجب وتتناول في خاتمة المطاف مراكز هذه النخبة وهيمنتها ووصايتها. ولذلك فالحذر مطلوب جداً، كما يقولون، والمناخ جدير بحسن الإعداد، ومناهج الآخرين يجب عدم استنساخها بالضرورة. وأما أولئك الأفراد النزاعون أكثر من غيرهم باتجاه الإصلاح، كالعمادي مثلاً، فهم وجلون من إعداد أية استراتيجية إصلاحية طويلة الأمد من تلك الاستراتيجيات التي يمكن أن تثير معارضة زملائهم الأكثر حذراً منهم كقيادة الحزب والنقابات العمالية وبعض الشرائح العسكرية. ومن الجدير بالذكر أن أصحاب المصالح المنظمة، كما تمثلهم غرفتا التجارة والصناعة، لم يطالبوا هم بدورهم، ولا في وقت من الأوقات ومنذ بداية الانفتاح الثاني في سورية، باعتماد خطة شاملة طويلة الأجل بغية تحقيق التحول الاقتصادي. والسبب لموقفهم هذا يعود جزئياً لحذرهم من الشطط والتهور والانزلاق خلف الخطاب الرسمي، ويعود جزئياً أيضاً للحقيقة التي مفادها أن أصحاب هذه المصالح في سورية، ولا سيما الناطقون باسمهم، ما كانوا بالضرورة من المؤيدين للانفتاح على اقتصاد السوق ذلك الانفتاح الكامل الذي كان سيفضي ولا بد لزوال أشياء كثيرة منها الإجراءات الحمائية

للمنتجين السوريين وركوب أخطار احتكارات السوق من قبل بعض الناس احتكارات بحكم الأمر الواقع «de facto».

الشخصانية والنقاش الحبيس

على الرغم من تطوير هياكل معقدة للمؤسسات، فإن صنع السياسة الاقتصادية في سورية بقي مسألة مشخصنة إلى حد كبير. وهذه السمة التي تعكس بشكل واضح مجمل بنيان النظام السياسي الفاشي البنية في سورية تنطبق على كل مستويات الحكومة والقيادة. ومن العجب العجاب، مثلاً، عدم وجود فريق لتخطيط السياسة الاقتصادية، لا في الرئاسة ولا في مكتب رئيس الوزراء.

هناك مكتب اقتصادي في مقر الرئاسة، كذلك فإن هنالك خبيرين اقتصاديين كل منهما بمرتبة مستشار في مكتب رئيس الوزراء[٤٨]. ولكن مهمة هذه البيئة الاستشارية تضاءلت تدريجاً، فالأسد كان لا يزال، في سنوات حكمه الأولى، يولي الأهمية للمكتب الاقتصادي الرئاسي ولنصائحه. ولقد كان في ذلك المكتب خبراء اقتصاديون من ذوي الشأن، كالدكتور جورج حورانية، الذي جرت ترقيته في عام ١٩٧٦ إلى مرتبة وزير دولة لشؤون التخطيط، والدكتور صادق الأيوبي الذي صار وزيراً للمالية. ولكن الأسد، على مر السنين، أخذ يكف تدريجاً عن استخدام الخبرة الاقتصادية الموجودة في الرئاسة، وبقيت المراكز في المكتب الاقتصادي على شكل مغانم لأفراد من ذوي العلاقات الحميمة بصرف النظر عن المؤهلات العلمية التي لم تكن لتشكل أية عقبة ولم تكن لتنطوي على أهمية كبيرة، وصار العمل بخبرة هذين الشخصين من الأمور النادرة. فلقد صار الرئيس يسعى إلى

الحصول على النصح بخصوص السياسة الاقتصادية من خارج إطار جهازه هو، وصار يطلب المعلومات أو المذكرات من أناس مختلفين، بمن فيهم رؤساء وزارات سابقين أو عاملين ورجال أعمال.

وثمة تطور مماثل حدث في مكتب رئيس الوزراء، بيد أنه هنا كان يتناول تبديل الأشخاص الذين يحتلون القمة لا تبديل نماذج مشورة إنسان واحد. وفي معظم عقد السبعينيات كان بمقدور المستشارين الاقتصاديين، في مكتب رئيس الوزراء، ممارسة التأثير على القرارات الحكومية من خلال دراساتهم ونصائحهم، ولكن دورهم تعرض للتقييد منذ أن احتل هذا المنصب عبد الرؤوف الكسم في عام ١٩٨٠. ولما كان من الواضح أن الكسم لم يكن يحب تدخل خبرائه الاقتصاديين في صنع القرار، فإنه ألغى قسم الدراسات الاقتصادية في مكتب رئيس الوزراء، وبقي أولئك الخبراء يحافظون رسمياً على مركزهم كخبراء لدى رئيس الوزراء، غير أن معظمهم كان عملياً بدون أية مهمة. فالقرارات التي كان الواجب يقضي باتخاذها في مكتب رئيس الوزراء آل مصير اتخاذها منذ ذلك التاريخ إلى رئيس الوزراء شخصياً في حين أن الزعبي خليفة الكسم كان، كما ذكرنا، يستشير عدداً من كبار القادة الحزبيين والعسكريين.

وفي المستويات الدنيا من الهيكل الإداري الشديد التمركز في سورية، فإن القرارات مصبوغة بالصبغة الفردية على قدم المساواة. فالقرارات الحكومية، كما قيل أعلاه، يستهلها في العادة الوزير باعتباره أعلى موظف مدني في الوزارة المعنية بشأن من الشؤون، ما جعل صغار البيروقراطيين يتعلمون نظامياً الإقلاع عن أخذ أية

مبادرات أو قرارات على مسؤوليته. ومن اللافت جداً للنظر، على سبيل المثال، أن ممثل وزير الاقتصاد في اللجنة الحكومية لمشروع قانون البورصة أصر على أن يقابل وزيرة اللجنة بأكملها ويعطي أمر المباشرة قبل أن يشكل هو وزملاؤه لجنة فرعية لإعداد مشروع قانون جديد. والأفراد الذين يحاولون إنجاز بعض الأمور في وزارة ما يحاولون عادة، وللسبب نفسه، مقابلة الوزير أو يتوسطون إنساناً آخر لمقابلته نيابة عنهم، ولذلك فإن الكثير من القرارات الإدارية يجري اتخاذها بشكل غير رسمي، أي من خلال الاتصال المباشر بين مديري القطاع العام أو المتفرغين في فروع الحزب أو العاملين في اتحاد العمال أو رجال الأعمال، وبين الوزير المختص.

وعلى الرغم من أن النظرة إلى الوزراء الحكوميين بأنهم أكابر الموظفين المدنيين أكثر مما هم قادة سياسيون، فإن بمقدور بعضهم أن يمارس حرية تصرف إلى حد كبير، لا في الأمور المتعلقة بالقضايا التقنية وحسب. وبما أن كل رؤساء الوزراء لدى الأسد كانوا يفتقرون إلى الخبرة في الشؤون الاقتصادية، فإن واحداً على الأقل من الوزراء الأساسيين المتعاملين بالاقتصاد ـ كنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أو وزير المالية ـ كان يتمتع في العادة بقسط وفير من التأثير على قرارات السياسيات الاقتصادية. فالعمادي، الذي صار وزير دولة لشؤون التخطيط في عام ١٩٧٢ وكان وزير الاقتصاد منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠ ومرة ثانية منذ عام ١٩٨٥، يتمتع بالتأكيد بحرية تصرف في السياسات الاقتصادية أكثر من الزعبي رئيس الوزراء. إن الرئيس قد يؤجل قراره النهائي حول مشروع إصلاحي معين أو قد يوضح للحكومة أن تطوي قضية أو مشروعاً معينين، ولكنه نادراً ما نقض قرارات حكومية حول السياسة الاقتصادية. وما دام أي وزير

حكومي طموح يسعى إلى الحصول على ضوء أخضر من الرئاسة قبل استهلاله مبادرة إصلاحية، فإن انتظاره الأمر الرئاسي للإقدام عليها يتيح له، كما أسلفنا الذكر، هامشاً واسعاً للمناورة.

إن تصريف شؤون المبادرات السياسية يجري في العادة بأسلوب فردي إلى حد ما. فالوزراء قلما يتعاونون في إعداد بعض المشاريع المعينة أو في تصريف شؤونها، وما من أثر هنالك يدل على وجود فريق يتقصّد التغيير خلف سيرورة الإصلاح الاقتصادي: إذ ليس هنالك زمرة من الدهاة أو المخططين كي تحاول جمع أفراد النخبة السياسية ذوي الاقتناعات الإصلاحية بعضهم مع بعض ومع بعض الخبراء من البيروقراطية، أو مع بعض المندوبين والمستشارين المستقلين أو ممثلي القطاع الخاص أو الأكاديميين. فأمثال هذه الاتصالات تبقى أموراً فردية وغير رسمية لأن أي تجمع من هذا القبيل يبرز من قلب نخبة النظام ويضغط مطالباً بالإصلاح يكون، على الأرجح، عرضة للشبهة بأنه يحاول أن يصبح مركز قوة مستقل.

وفي الوقت نفسه ليس هنالك فريق مقاوم. فثمة اقتراحات معينة من جانب العمادي، كالسماح بخصخصة جزء من القطاع العام، واجهت بالتأكيد مقاومة ناجحة جداً من قيادة اتحاد العمال ومن بيروقراطية القطاع العام، ومن شريحة كبيرة من نخبة النظام، ممن كانوا لا يشعرون بالارتياح حيال الانفتاح والإصلاح. ولكن ليس هنالك أي تجمع منظم لمن يقاومون الإصلاح في الحكومة والحزب وممن قد يحاولون كبح جماح العملية الإصلاحية أو حتى إبعادها عن سكتها في الوقت الذي تحظى فيه، أولاً وأخيراً، بمباركة الرئيس مبدئياً.

إن الوزراء الحكوميين على العموم، يقومون بحملات لتحقيق المصالح الخاصة لوزاراتهم لا لتنفيذ خطط معينة، ويتشاحنون في ما بينهم، حتى علانية في بعض الأحيان. فوزارة الصناعة، مثلاً، على خلاف دائم مع وزارة التموين من ناحية أولى، ومع وزارة الزراعة من ناحية ثانية. ففي الوقت الذي تهتم فيه وزارة التموين بالحفاظ على انخفاض الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين، تهتم وزارة الصناعة بأسعار المنتجات التي تجعل القطاع الصناعي العام أكثر ربحاً(٤٩). وفي الوقت الذي تهتم فيه وزارة الصناعة بضمان أسعار المشتريات التشجيعية للمنتجات الصناعية، تصرّ وزارة الصناعة على عدم «دعم الفلاحين على حساب شركاتنا»(٥٠). إن وزارات المالية والتموين والصناعة تميل لكي تكون اقتصادياً أكثر محافظة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. ففي الوقت الذي أوضحت فيه هذه الوزارة الأخيرة أنها تفضل، مثلاً، خفض التعريفات الجمركية، كانت وزارة المالية والمصرف المركزي معارضين مثل هذه الخطوة، وذلك لأن اهتمامهما الأساسي يكمن في تأمين الدخل المطلوب لتغطية النفقات العامة(٥١).

ولذلك فعلى المستوى القيادي والحكومي نجد، بمقدار ما يتعلق الأمر بالخطط الاقتصادية، حلقة ضيقة بعض الشيء من أعضاء نخبة النظام ممن يشكلون قلب هيئة صناع القرار وممن يختلفون اختلافاً بيّناً في وجهات نظرهم حول الخطط الاقتصادية، أكثر ما نجد أفرقة مختلفة مع التغيير أو ضده. وهذا القلب يتألف أساساً من القيادة القطرية لحزب البعث ورئيس المخابرات العسكرية ووزراء الوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية. فالرئيس والزعبي ينهجان منهجاً براغماتياً يتيح مرور التعديلات الضرورية من دون إقحامها، بينما خدام والعمادي يمثلان اتجاهاً ميالاً نحو السوق أكثر من

غيرهما، في حين أن ناصر وأخترينى وقدورة وغيرهم يمثلون اتجاه استبقاء التخطيط الاقتصادي بيد الدولة. فأفراد هذا القلب من صناع القرار يعتمدون كلهم، بدرجات متفاوتة، على الرئيس ولا يعارضون، في الوقت نفسه، ما هو واضح بأنه رغبته، وفي حالات التصادم يكون الرئيس الحكم الأسمى. وبادئ ذي بدء يتفادون القرارات التي تثير التصادم ويسعون إلى قرارات تحوز توافق الآراء بأساليب شتى منها متابعة الإصلاحات بالتقسيط والسعي إلى تطبيق الخيارات الصعبة على شكل جرعة إثر جرعة ليس إلا. فالتصادم المكشوف والقرارات المثيرة للتصادم ضمن نخبة النظام تتناقض، علاوة على اعتبارها شيئاً جوهرياً بالنسبة إلى النظام، مع فكرة الشراكة من أن النظام، ومجمل الجماعة السياسية مثالياً، يشكلون هيئة على شيء يقل أو يكثر من الانسجام. واللافت للنظر عدم اتخاذ قرارات الحكومة والقيادة، عملياً، بأغلبية الأصوات قط[٥٢].

وتحت مستوى هذا القلب، ثمة عدد من المصوَّرين بأنهم يمثلون المصالح المشروعة يجري التشاور معهم حول مسائل السياسة الاقتصادية، جزئياً بشكل غير رسمي، وجزئياً من خلال دمجهم في مؤسسات رسمية لصنع القرار. فاللجنة الإرشادية، والبرلمان على قاعدة أعرض، علاوة على كونهما هيئتين استشاريتين، هما المكانان لإثارة القضايا والإفصاح عن المصالح، وهما اللذان يوفران شيئاً من الفسحة لإجراء المساومات، وفي معظم الأحوال تقوم أمثال تلك المساومات بين ممثلي المصالح المنظمة التالية ـ من تجار وصناعيين وعمال قطاع عام وفلاحين منظمين ـ وبين الحكومة. وعلاوة على ذلك يشكل البرلمان واللجنة الإرشادية قناة لبعض المساومات المباشرة، ولو بتوسط الحكومة، بين مختلف زمر المصالح. ولكن هذين العنصرين اللذين يمثلان مساهمة زمر المصالح، كالمساومة

والاستشارة، بقيا مقيدين حتى الآن، إذ إن المطالبات بمقدار أوفى من التمثيل والنفوذ وأكبر من المقدار الذي كان النظام على استعداد لتقديمه، اصطدمت بجدار الرفض بمنتهى البساطة. تأملوا مطلب غرفتي التجارة والصناعة لتمثيلهما في لجنة الاستثمار ومحاولتهما العقيمة لتعديل قانون الضرائب في البرلمان.

إن الإفصاح عن المصالح ليس مقصوراً على إجراء المباحثات ضمن هياكل النظام الرسمية وعلى بعض اللقاءات شبه الرسمية بين ممثلي المصالح وممثلي الحكومات. فحيثما تكن الخطط الاقتصادية مثار نزاع فهنالك فسحة ما لمناقشة الخطط مناقشة علنية، وهذه الفسحة مهما كانت مقيدة فإنها أكثر اتساعاً مما هي عليه في مسائل سياسية أخرى. إن اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين، حيثما تكن المسائل الزراعية مهددة بالمخاطر، يفصحا عن مصالحهما بمنتهى الصراحة والوضوح في وسائل إعلامهما الخاصة بهما، وذلك لأنهما المنظمتان الشعبيتان الأكثر أهمية من غيرهما من المنظمات الشعبية. وهكذا تفعل الغرفتان أيضاً ولو بتقييد أكثر وعلانية أقل؛ إذ ليس لهما أية وسيلة من وسائل الإعلام الخاصة بهما. فمؤتمرات الاتحاد العام لنقابات العمال مناسبات هامة للتعبير عن مصالح الاتحاد ومصالح القطاع العام، وذلك لأنها تذاع على أوسع نطاق ويفتتحها الرئيس عادة ويحضرها عدد من كبار المسؤولين الحزبيين وأعضاء الوزارة. فالمؤتمرات التي ينظمها الاتحاد العام لنقابات العمال، أو اتحاد صناعي ما، تحولت في بعض الأحيان إلى مكان لمناقشة الخطط الاقتصادية مناقشة مكثفة، وخير مثال على ذلك مؤتمر عام ١٩٨٧ الذي انعقد تحت شعار «الاعتماد على الذات والإبداع». فلقد حشد هذا المؤتمر المشاركين فيه من النقابات العمالية والمنظمات الشعبية، ومن الحكومة والقطاع العام والجامعات والقطاع الخاص أيضاً، كذلك إن

المناقشات فيه كانت مفتوحة للنقد، وكانت بشكل واضح على هذه الشاكلة أكثر مما خطط لها منظموها.

وثمة حلبة هامة لمناقشة السياسة الاقتصادية الحكومية هي «جمعية العلوم الاقتصادية» التي تمثل الحلبة الوحيدة التي ليست على أي ارتباط لا بالدولة ولا بالحزب ولا بأية منظمة شعبية، والتي كانت تناقش السياسات الاقتصادية إبان انعقاد المؤتمرات. وبما أن هذه الجمعية تتشكل من مجموعة من الاقتصاديين المتطوعين فإنها تنظم سنوياً سلسلة من المحاضرات العامة حول مسائل السياسة الاقتصادية، وتستقدم إليها أكاديميين سوريين ووزراء حكوميين ورجال أعمال وصحافيين وجمهوراً من المهتمين بهذه القضايا. فالمحاضرات التي تلقى في هذه الندوة تتمحور في معظمها حول الخطط الاقتصادية، وتكون في بعض الأحيان محاضرات نقدية ومثار جدل. وحتى العمادي قد يستخدم «جمعية العلوم الاقتصادية» ليكشف فيها علانية عن أفكاره حيال ضرورة بعض الخطط الاقتصادية، كذلك إن ممثلي القطاع الخاص يستغلونها لانتقاد مبالغة الدولة في هيمنتها على الاقتصاد، علاوة على أن البعثيين المتشددين يطالبون فيها بالمزيد من تلك الهيمنة(٥٣). فتلك المحاضرات هي الحلبة الوحيدة في سورية المطلوب فيها من أن أي وزير أن يدافع عن سياسات الحكومة أمام جمهور نقاد. ولكن مثل هذا النقد موضع التسامح ضمن حدود، إذ خلال موسم عام ١٩٨٦ ثمة محاضرتان اثنتان تجاوزتا هذه الحدود بتوجيه النقد العنيف للسياسات الحكومية، وكانت النتيجة إيقاف سلسلة المحاضرات السنوية طوال السنوات الثلاث اللاحقة، بيد أنها عادت من جديد في عام ١٩٩٠ بسلسلة من المحاضرات الأكثر ليناً من سابقاتها بكثير(٥٤).

إن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في سورية لها دور ما أيضاً في مناقشة الخطط الاقتصادية. فلقد كان هنالك دائماً هامش، ولا سيما في الصحف السورية اليومية الثلاث، للاستقصاءات النقدية ولنشر الشكاوى ضد أداء الحكومة والقطاع العام. وإن التغطية الإعلامية لمثل هذا النوع من التذمرات كانت بمثابة المتنفس للسخط الشعبي، وكانت في الوقت نفسه وسيلة لكشف العيوب. فلقد كانت هذه الصحف تعالج في معظم الأحوال تنفيذ الخطط الاقتصادية وتقوّم تقويماً نقدياً بعض القوانين والمراسيم أكثر مما كانت تبحث في التوجه العام الذي تتوجهه السياسة الاقتصادية للنظام. وأما نطاق مناقشة الخطط الاقتصادية فلم يتوسع إلا مع بروز الانفتاح الثاني في سورية وحسب، وكان في الوقت نفسه مصحوباً بموقف أكثر وداً حيال القطاع التجاري الخاص. فالصحافة السورية لم تتطرق لاصطلاح «رجل أعمال» إلا قبيل نهاية عقد الثمانينيات، إذ كان من الشائع قبل ذلك التاريخ التحدث عن البورجوازية الطفيلية. ولكن بحلول عام ١٩٨٨ صارت الصحف السورية تذكر رجال الأعمال بالأسماء، وفي سياق إيجابي أيضاً، وطفقت بحلول عام ١٩٩٠ تجري المقابلات معهم وتنشر تصاويرهم بين الحين والحين. وفي ٨ آذار عام ١٩٩٣ أجرت إذاعة دمشق مقابلة لها مغزاها الكبير مع صائب النحاس، وهو واحد من أبرز ثلاثة أشخاص كانوا من ملوك المال في الطبقة الجديدة، إذ أتاحت له التحدث طوال ساعة تقريباً عن الذكرى الثلاثين لثورة البعث وعن القطاع الخاص وأدائه وفوائده. ومنذ أواخر عقد الثمانينيات أيضاً بدأت الصحافة تبحث السياسات الاقتصادية بشكل أعم، وتسأل وزراء الحكومة والأكاديميين علاوة على رجال الأعمال والمندوبين المستقلين عن وجهات نظرهم واقتراحاتهم وطلباتهم بخصوص السياسة الاقتصادية. وهكذا

صارت المناقشات تأخذ على نحو مطرد طابع الجدل ـ أو التعددية. وفي الوقت الذي ثابر فيه عدد من الصحافيين على الدفاع عما كانوا يعتبرونه مصلحة عامة ضد جشع وطمع القطاع الخاص، وعلى توجيه النقد العنيف لمسيرة «الانفتاح»[٥٥]، بدأ عدد آخر منهم يشكك بالأسس الوطيدة التي ترتكز عليها السياسة الاقتصادية في سورية ويبحث في تلك القضايا التي كان من الواضح أنها لم تكن مطروحة بعد وقتها في برنامج الحكومة[٥٦]. ولقد كانت بعض هذه المقالات من وحي وزراء معينين أو مفوضين أو رجال أعمال ممن طفقوا يستخدمون الصحافة وسيلة لطرح تلك المسائل الاقتصادية التي كانت حتى حينه خارج خطاب الحزب والحكومة.

ولكن على الرغم من ذلك فإن الصحافة في سورية لا تزال بعيدة عن كونها صحافة حرة. وليت الأمر اقتصر على عدم وجود وسائل إعلام مستقلة وحسب، بل يتعدى ذلك إلى كون الصحافة تحت رقابة وزارة الإعلام التي هي بحدّ ذاتها تحت رقابة دقيقة من الرئاسة باعتبار أن السياسات الإعلامية تشكل قطاعاً هاماً من مشاغل الرئيس الأساسية. فوزارة الإعلام هي التي تقرر حدود النقد في وسائل الإعلام، وهي التي تحدد مدى حرية الصحافة في تعليقاتها على المناقشات البرلمانية، وهي التي تعين للصحافة مقدار انفتاح بحوثها. إن بحوث وسائل الإعلام تبقى مسألة مقيدة تقييداً لا يقل عن مثيلاتها في ميادين مناقشة السياسة العامة.

الأسلوب والبنية

من الواضح مما ورد أعلاه مقدار ارتباط أسلوب صنع السياسة الاقتصادية في سورية ـ ونتيجته إلى حد كبير ـ بالبنية التسلطية

للنظام. فهيمنة الأسد على قرارات السياسة الاقتصادية لا تعني ضمناً أنه هو الذي يتخذ كل القرارات. وبما أن النظام يترك فسحة لبعض اللاعبين المعينين في صلب نخبته، فإن شخصية كل واحد منهم تختلف بين هذا وذاك. فالعمادي أكثر حزماً بالتأكيد من سابقه معاون رئيس الوزراء لاحقاً سليم ياسين الذي يتفادى تقريباً اتخاذ أية قرارات، فضلاً عن محاولته وضع جدول للخطط الإصلاحية. وأما الكسم، كما أشير سابقاً، فكان من عادته تقليل الاعتماد على نصائح تلك الحلقة الصغيرة من كبار العسكريين والقادة الحزبيين (حائلاً في الوقت نفسه دون أي تدخل شخصي من قبل أي كان في كل القرارات الحكومية)، في حين أن الزعبي يميل إلى إشراك هذه المجموعة وقت انشغاله في ملفاته. والجدير بالذكر أن كل هؤلاء الأشخاص ـ لا بل وعملياً كل نخبة النظام ـ مدينون بمراكزهم وحرية تصرفاتهم للرئيس، وللمؤسسة التي ينتمون إليها: كالحزب أو البيروقراطية أو حتى المؤسسة العسكرية ـ فضلاً عن انتمائهم إلى البرلمان أو إلى دوائرهم الانتخابية.

وبناءً على ذلك، ليس هنالك أي فريق له تكتله حول شعار التغيير. فالوزراء الحكوميون أو أعضاء الهيئة التنفيذية من الحزب مدينون فرداً فرداً للرئيس، فالفِرَق أو التكتلات التي يمكن أن تشكل نواة مركز سلطة بديل ليس من المفروض أن تبرز. وفي واقع الأمور فالوزراء الحكوميون ليسوا هم من يختارون مساعديهم أو مستشاريهم، علاوة على أن الثقة بين الوزير ومعاونيه معدومة في معظم الأحيان. وإن التنسيق المباشر في ما بين الوزراء محدود. وعلى العموم فإن التواصل في ما بين الوزارات يجب أن يكون من خلال مكتب رئيس الوزراء، ولا سيما بعد أن فقدت معظم مهماتها «هيئة التخطيط» التي هي بمثابة هيئة التنسيق الأساسية

والأصلية في الحكومة. وعلاوة على ذلك، فهنالك نقص عام في ما يتعلق بمناقشة وبحث وتفعيل الخطط الاقتصادية الحساسة: فمناقشة الخطة الحكومية مقيدة، والحكومة تمارس هيمنة واقعية «De facto» على البرلمان، والهيئات الاستشارية تجردت من أدوارها أو أنها لا تمارسها. وفي الوقت نفسه، لما كانت الخبرة الفنية في وضعية الدفاع عن النفس ـ ولما كانت الرقابة البرلمانية أو العامة محدودة ـ فإن هياكل النظام المكتسية كساء التفرد تفسح المجال أمام المصالح الراسخة الجذور، ولا سيما مصالح أولئك الرأسماليين ذوي العلاقات الودية الفياضة بالامتيازات مع كبار أولي الأمر، للنفاذ بسهولة نسبية إلى داخل عمليات صنع القرار.

إن انعدام قاعدة مستقلة للاستناد إليها يجعل الشجاعة تخون أفراد نخبة النظام للإقدام على شق طريق التغيير أو الإتيان بمبادرات خاصة في المقام الأول. فليس إلا القلة من الوزراء الحكوميين تحاول شن الحملات العلنية لصالح قضية ما، ولذلك فإنها تخاطر بوضع نفسها موضع الريبة من قبل بعض زملائها، وتخلص في خاتمة المطاف إلى نشدان ضوء رئاسي أخضر لإطلاق مشروع إصلاحي. وبما أن القاعدة العامة هي أن ينتهج الوزراء منهج توجيهات القيادة وتنفيذها بدلاً من إقحامها بالقوة، فإن المنهج الحذر ومقداراً معيناً من الاحتراس لتنفيذ التغيير يكونان على الأغلب سلوكاً وظيفياً لمصلحة وظيفة المرء ومطامحه، أكثر مما هما سلوك مستقل توكيدي لمصلحة الإصلاح.

ومع التسليم جدلاً بهذا كله وتمركز البيروقراطية تمركزاً مفرطاً وبنية اتخاذ القرار فيها بنية فردية وتثبيط الهمم من الإقدام على المبادرات في المستويات البيروقراطية الثانوية، تندر المبادرات لصنع القرار

الفعال والتخطيط الطويل الأمد. ومن الجدير بالذكر أن النظام قد يزيد التكاسل والخمول في حقيقة الأمر. وكما أشير آنفاً فإن أزمة الكهرباء في سورية، التي كان واضحاً أنها نتيجة انعدام التنسيق والتخطيط الطويل الأمد، أجيز لها أن تتفاقم دون حل إلى أن أصبحت فجأة مشكلة سياسية أجبرت الرئيس على التدخل والأمر بإعطائها الأولوية العاجلة وإعادة ترتيب المخططات.

وثمة حالة أخرى ذات بعد سياسي أكبر أظهرت الغياب العجيب لأية محاولة منظمة لتقويم الوضع المتبدل الذي كانت سورية على وشك أن تجد نفسها فيه كنتيجة لعملية سلام الشرق الأوسط. فحتى لدى حلول تاريخ أيار ١٩٩٤ وقيام اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الإسرائيلي، لا الحكومة ولا الحزب ولا الجامعات ولا الغرفتان اضطلعت أي منها رسمياً بعبء أية دراسة عن العواقب الاقتصادية لسلام إقليمي بالنسبة إلى سورية، فضلاً عن الاستجابات الاقتصادية المنظمة على أمثال هذه المسائل الإقليمية الجديدة. وحتى الأكاديميون السوريون الذين تعينهم الدولة لم يشاركوا في ندوات دولية أو في جماعات دراسية ـ بصرف النظر عن مشاركة إسرائيليين فيها أو لا ـ كتلك التي كانت تحاول تطوير سيناريوات عن المستقبل الاقتصادي لتلك المنطقة[٥٧].

فهذا الخمول الواضح كان عائداً إلى البنى التسلطية أكثر مما كان عائداً لنقص الخبرة أو الاهتمام. والخوف كان له دوره أيضاً: الخوف الموضوعي من أن يجد الاقتصاد السوري أنّ من العسير عليه أن يتصدى لاقتصاد إقليمي في مناخ من السلام، والخوف الموضوعي من اعتبار أي تحليل لهذا الوضع تحليلاً قاسياً انهزامياً، والخوف ـ وهذا أهم مما سبق ـ من أن يؤدي التطرق إلى كل

مسألة السلم والتغيير الإقليمي قبل التوقيع الفعلي على اتفاقية سلام إسرائيلية سورية، إلى إعطاء انطباع عن محاولة التأثير على سياسة البلد الخارجية. فالقرار بالاضطلاع بعبء أية دراسة من أمثال هذه الدراسات ـ من مثل قوة السوق في إسرائيل، والمنافسة السورية الإسرائيلية، وآفاق تكامل البنى التحتية، ودور اقتصاد فلسطيني مستقل ـ أو بالإعداد العملي لمجموعة من احتمالات ردود الأفعال الاقتصادية السورية، ذلك كله كان موضع الاعتبار بأنه شأن مخطط رفيع المستوى(٥٨)؛ إذ لم يكن، مثلاً، تلك المشكلة التي تقرر التعامل معها من جانب أحادي الهيئة المركزية للإحصاء في سورية ـ وهي علم الاجتماع الوحيد السيئ الصيت في معطياته لدى الحكومة ـ أو التي تستطيع الوزارة أن تكلف فيها مجموعة من الباحثين أو المستشارين بدراستها، فضلاً عن وزير بأم عينه. وعلاوة على ذلك فإن الصحافة لم تبحث آفاق ـ أو مخاطر ـ السلم الإقليمي على سورية. إن مراكز البحوث المستقلة أو هيئات البحوث التي كان من الممكن أن تمحص هذا الموضوع ليس لها وجود بشكل من الأشكال.

فالأمور المتروكة لمستوى رفيع، كالمستوى الرئاسي مثلاً، يمكن القرار أن يتأخر فيها بمنتهى البساطة كما بيّنّا من قبل. فالرئيس من الممكن أن يكون مثقلاً بالأعباء، ولا سيما حين تكون السياسة الخارجية والقضايا الأمنية تتطلب وقتاً واهتماماً. وبما أن الرئيس يعتبر المسائل الاقتصادية تنطوي على أهمية ثانوية، فمن الممكن تأجيلها عمداً بغية تفادي استعداء بعض الشرائح من قاعدته السياسية، أو وضعها على الرف ببساطة إلى أن يتفرغ لها. وهذا ينطبق على المشاريع الإصلاحية الحقيقية كقانون سوق البورصة، وينطبق أيضاً في الوقت نفسه على التخطيط الفعال للسياسة

الاقتصادية. فمسائل السياسة الاقتصادية لا تتعرض للتعامل الفعال الفوري إلا حين تميل لتصبح سياسية، أي تنطوي على خطر سياسي كما كانت عليه الحال في ما يتعلق بوضع الكهرباء في عام ١٩٩٣.

وباختصار، يبدو أن البنية التسلطية للنظام تشكل العقبة الأساسية في الجهاز أمام السياسات الاقتصادية التي قد تكون أكثر فاعلية ورد فعل أقل، وأكثر عقلانية وأقل تحيزاً ـ ولو بين بين ـ حيال تصنيف معين للمصالح الراسخة المحكمة الترابط. فسورية ليست بالتأكيد فريدة من نوعها بهذا الخصوص. وحين تعطى الأولوية لتفادي أزمة سياسية في المستقبل القريب على التخطيط البعيد المدى لا يكون ذلك غريباً على تلك الأنظمة السياسية التي يكون فيها الحافز المركزي للسياسة الاقتصادية هو استقرار النظام وديمومته[٥٩]. ولا يكون غريباً أيضاً هجران التحليل والخبرة عن عمد ابتغاء تفادي صراع مكشوف حين تحدد قرارات السياسة الاقتصادية معايير غير معايير العقلانية الاقتصادية[٦٠]. وهكذا فحين تؤثر التقلبات الهيكلية السياسية على أسلوب ومضمون إصلاح الخطة الاقتصادية، فإن السياسات الإصلاحية في سورية شددت من وطأتها على هياكل صنع القرار.

٤ ـ الخاتمة: الإصلاح الاقتصادي وأنماط الدمج

إن هيكل المؤسسة التي تصنع القرار الاقتصادي في سورية ـ ببنية حكومية مركبة من البرلمان والجبهة الوطنية التقدمية كهيئة متشحة بالوشاح الرسمي لإجراء التنسيق بين الحزب الحاكم وبين حلفائه حيث يحتل كل من الفريقين مكانه الصحيح ـ تم تأسيسها في منتصف عقد السبعينيات. وأما الاستثناء اللافت للنظر فقد كان

يتجسد في اللجنة الإرشادية التي ما برزت إلى الوجود إلا في عام ١٩٨١. فتأسيس هذه اللجنة كان يعني إدخال تعديل هام على ذلك الهيكل لأن ممثلي القطاع الخاص جرى دمجهم للمرة الأولى، في الهيئات الحكومية لصنع القرار. ما من تعديلات بنيوية هامة أخرى دخلت على هيكل المؤسسة منذ ذلك التاريخ. ولكن وطأة ودور مختلف أقسام الهيكل واللاعبين الرسميين على صنع القرار الاقتصادي وفيه قد تعرضا للتبديل، ولا سيما منذ منتصف عقد الثمانينيات، أي بمجيء الانفتاح الثاني.

فهنالك، إن جاز لنا أن نقول، رابحون وخاسرون. ولقد كان الحزب هو الخاسر الأساسي. فالحزب، كما أوجزنا في الفصل الرابع، تعرض لتجريد تدريجي من قيادته الأيديولوجية والسياسية منذ انقلاب عام ١٩٧٠. ولكن هلهلة الحزب لم تبدأ إلا في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، إذ تكشفت على أوضح ما يكون في فشله ــ هذا إن جئنا على ذكر التاريخ ليس إلا ــ في عقد مؤتمر قطري بعد مؤتمر عام ١٩٨٥. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالخطط الاقتصادية، كان من الواضح أن مجمل المسيرة باتجاه الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد كانت عكس الخط الرسمي للحزب بالشكل الذي أقره فيه مؤتمر عام ١٩٨٥. فالقيادة القطرية ليس إلا حافظت على ثمة كلمة لها بخصوص تكوين السياسة الاقتصادية، مع العلم أنها مجموعة موضع الانتقاء الدقيق من تلك الأفلاك الدائرة في فلك الرئيس. ولكن هذه الكلمة للقيادة القطرية ككل كانت محدودة بالسماح لهم ببحث الخطط الحكومية.

وعلى غرار القيادة القطرية فإن الجبهة الوطنية التقدمية فقدت الكثير من حرية التصرف حيال صنع السياسة الاقتصادية أيضاً. فأعضاء

القيادة المركزية للجبهة ظلوا موضع الإخبار بأمر تبدلات السياسة الاقتصادية، وكان مسموحاً لهم بمناقشة هذه التبدلات مناقشة نقدية، ولكن لم يكن مسموحاً لهم البتة الوقوف في وجهها. إن ممثلي أحزاب الجبهة الصغيرة لطالما تكاثرت تمتماتهم عما كانوا يعتبرونه، على وجه التخصيص، مضمون الانحياز الطبقي للانفتاح الثاني في سورية، ولا سيما بعد أن تيقنوا أن تأثيرهم على قرارات السياسة الاقتصادية كان قرابة الصفر منذ أواخر عقد الثمانينيات[٦١]. فصنع القرار في ما يتعلق بتوجيه السياسة الاقتصادية تجاهل كلاً من «الجبهة» وقيادة البعث باستثناء عضوين اثنين، من هذه القيادة الأخيرة، ممن لهما مهمات قيادة في الحكومة.

وضمن الحكومة نفسها بدورها المسيطر على صنع القرار الاقتصادي، حدثت بعض التغييرات الصغيرة مع أنها هامة. ومن بين هذه التغييرات كان فقدان هيئة تخطيط الدولة أو وزارة التخطيط الأهمية. فالتخطيط لم يوضع على الرف بشكل واضح، والهيئة ثابرت على العمل في الخطط ذات السنين الخمس، بغض النظر عما إن كانت قد أبصرت النور أو لا، علاوة على أن وزير التخطيط ثابر أيضاً على توقيع اتفاقات قروض التطوير مع الوكالات الأجنبية. ولكن الهيئة فقدت مهمتها الأساسية المتمثلة في التنسيق بين مختلف الوزارات، وفي اتخاذ القرار المسبق حول أولويات الاستثمار والمناقصات، لكي تكفل بذلك، أو لتحاول فعل ذلك على الأقل، منهجاً تطويرياً متجانساً. فتوزعت مهماتها بين رئيس الوزراء واللجنة الإرشادية. وعلى العموم فإن التخطيط الاقتصادي تاه بكل بساطة في متاهة كل من تضاؤل قدرات الاستثمار الحكومية والاتجاه صوب المزيد من الاقتصاد المتحرر.

فلقد كانت الوزارة ككل، في معظم الوقت الذي كانت فيه تحت ظل حكم البعث، تصدّق على قرارات السياسة الاقتصادية أكثر مما تخطط لها أو تقرها. وحتى منتصف عقد الثمانينيات كانت اللجنة الاقتصادية أهم هيئة لبحث وتشكيل السياسات الاقتصادية على مستوى الحكومة. ولكن اللجنة الاقتصادية بدأت تتنازل تدريجاً عن دورها للجنة الإرشادية بمجيء الانفتاح الجديد والشعور الواضح بالرغبة والحاجة لضرورة اعتبار مصالح القطاع الخاص ومقترحاته بمزيد من الجد قبل اتخاذ القرار ببعض المبادرات الاقتصادية المعينة. وبالتدريج تطورت هذه الهيئة إلى ما يشبه الوزارة المصغرة للمسائل الاقتصادية لتقرر أمور على علاقة بالتجارة الخارجية، فضلاً عن بحثها ببعض شؤون السياسة الاقتصادية الهامة الأخرى.

قبل عام ١٩٩٠ لم يكن للبرلمان إلا دور ضئيل في صنع القرار الاقتصادي. ولكن منذ الانتخابات التشريعية لذلك العام، تعزز مركزه. وعلى الرغم من ذلك فالبرلمان، كما أوجزنا، ليس له سلطة ـ أي سلطة بالمعنى الذي جاء به حيث يستطيع المرء أن يشق طريقه الخاص حتى في وجه المعارضة ـ ولكنه حاز دوراً حقيقياً في عملية صنع القرار الاقتصادي. فالبرلمان يتيح التمثيل المتوسع لمصالح شرائح المجتمع، ويفسح المجال للإفصاح عن المصالح ولمناقشة الخطط الاقتصادية مناقشة مستفيضة، ويوفر الفرصة للتشاور حيثما تقدر الحكومة ضرورة ذلك. وبدون أدنى شك فإن الحكومة والقيادة السياسية طفقتا تنظران إلى برلماني عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ نظرة أكثر جدية من نظرتهما إلى البرلمانات السابقة. لقد كان السبب لمثل هذا الاحترام الجديد يكمن في وجود عدد من النواب المستقلين في البرلمان، مستقلين لا بمعنى أن انتخابهم كان من خارج لائحة الجبهة الوطنية التقدمية وحسب، بل في

كونهم مستقلين أيضاً عن الاعتماد اقتصادياً على وظائفهم في الحزب والبيروقراطية والقطاع العام أو في إحدى المنظمات الشعبية وحتى في البرلمان نفسه. وإن انفتاح البرلمان لاحتواء هذه العناصر المستقلة ـ وتزايد أهمية اللجنة الإرشادية في الوقت نفسه ـ يمكن اعتباره في حقيقة الأمر شيئاً تكميلياً للانفتاح الاقتصادي. فهذا الانفتاح يعني في ما يعنيه توسيع المشروعية الرسمية للمصالح البورجوازية، التي ظل تمثيلها مهزولاً حتى ذلك التاريخ، من خلال ضم ممثليها في هياكل النظام جنباً إلى جنب مع ممثلي الحزب وممثلي المصالح المنظمة التي تشكل القاعدة التقليدية للنظام. وبما أن النظام كان مضطراً إلى الاعتماد المتزايد على مساهمة القطاع الخاص ـ لاستيلاد القطع الأجنبي والوظائف على الأقل ـ فإن احتواء بعض ممثليه كان أمراً وظيفياً ليس إلا.

ومن الجدير بالملاحظة أن تمثيل المصالح البورجوازية ـ أي تنوعها أكثر من ذي قبل ـ في البرلمان حيث يقوم ميدان الإفصاح عن المصالح ومناقشة الخطط الاقتصادية، أعرض مما هو عليه في اللجنة الإرشادية حيث يقوم ميدان التخطيط الاقتصادي، وحيث تمثيل القطاع الخاص مربوط وظيفياً برئيسيي غرفتي دمشق للتجارة والصناعة. وبما أن الحكومة تتدخل في تشكيل هيئة الغرفتين، ولا سيما في انتخاب الرئيس المبجل لغرفة تجارة دمشق، فإنها تسيطر أيضاً على من سيمثل مصالح البورجوازيين في هيئات الحكومة. وثمة سمة مماثلة تنطبق على تمثيل العمال. فعلاوة على عدد من المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، بضعة نقابيين مستقلين أو ممن كانوا سابقاً نقابيين جرى انتخابهم للبرلمان أيضاً. وأما في الأمكنة التي يجري فيها التخطيط عملياً للخطط الاقتصادية فالمشاركة مقصورة حصراً على ممثلي قيادة الاتحاد العام

لنقابات العمال ممن جرى انتقاؤهم بمنتهى الدقة؛ فالتمثيل النقابي يبقى تحت الإشراف بدوره.

لقد جرى توسيع العناصر التضامنية CORPORATIST ELEMENTS من طريق إعطاء الغرفتين مكاناً في هيكل صنع القرار. فكل من الغرفتين واتحاد العمال ـ واتحاد الفلاحين بمقدار ما يتعلق الأمر بالسياسات الزراعية، وكما يقضي الواجب بالمجيء على ذكره من جديد دون المزيد من دراسة وضعه ـ تعتبر بأنها حملة مسؤوليات وظيفية قطاعية نيابة عن الكل، ولكونهما كذلك فكلا الفريقين يمثلان مصالح مشروعة.

وعلى غرار الحزب تهلهلت النقابات العمالية المنظمة سياسياً، فنقابات العمال لا تزال تحافظ على وظيفة هامة في الجهاز، باعتبارها الممثلة الشرعية لمصالح البيروقراطية، ومصالح القطاع أولاً وآخراً. وهذا يتضمن، كما أوجزنا، كلاً من تحسين الأوضاع المادية ورفاهية أولئك الناس الموظفين لدى الدولة، والهيمنة عليهم في الوقت نفسه. وبهذا الإطار فإن النقابات العمالية لم تحرز عملياً سلطة استعمال حق النقض «veto»، بيد أنها تمكنت من إحراز شيء قريب منه، أي أنها موضع الاستشارة المكثفة وهي مشاركة فعلية في كل القرارات التي تهم القطاع العام.

وأما الغرفتان كممثلتين للقطاع الخاص، فهما بعيدتان كل البعد عن التحلي بأية سلطة لاستعمال حق النقض، بيد أنهما كانتا موضع التشاور على نحو متزايد بكل الأمور التي تخص القطاع الخاص أكثر من غيرهما. ومن خلال هذا التشاور فأمامهما فرص محترمة للتأثير على القرارات، باعتبار أن المناخ العام للسياسة الاقتصادية قد تبدل لمصلحتهما. وعلى نحو مؤكد يجب على مطالب القطاع

الخاص ألا تتضارب مع هيمنة النظام التي تجري المحافظة عليها بوسائل عدة، منها فرض العقوبات على التعامل غير المشروع بالنقد، ويجب عليها أيضاً ألا تتضارب مع المصالح الخاصة لبعض ذوي المقامات الرفيعة ـ مثلما كانت عليه الحال بتهريب السجائر طوال ردح من الزمن ـ أو مع المصالح الراسخة لمجموعات أساسية مساندة للنظام. إن هذه اللائحة من المحرمات قد تبدو، للوهلة الأولى، واسعة النطاق جداً، بيد أن الحقيقة تشير إلى وجود فسحة ما بالنسبة إلى مصالح القطاع الخاص. فتأملوا مثلاً العلاقات بين العمال والتجار، إذ ثمة تطور هام تلازم مع انفتاح عقد الثمانينيات كان أن اتحاد العمال صار يكف على العموم عن الدفاع المستميت عن حقوق العمال المستخدمين في القطاع الخاص، وصار يتساهل بالتخصيص مع الحق الواقعي «de facto» لأرباب العمل الخاص بتسريح من يريدون تسريحه من عمالهم[٦٢].

وبدلاً من النضال من أجل الأجور أو التسريحات، ومن أجل الخط العام للخطط الاقتصادية والاجتماعية، فإن النقابات العمالية والتجار صاروا يختزلون مطالبهم ضمن النظام القائم. فالنقابات لم تعد تعارض التوجه العام نحو مزيد من الاقتصاد المتحرر، ولم تعد تعارض على وجه التخصيص التوسع التدريجي لنطاق فعاليات القطاع الخاص، على الرغم من أنها لا تزال على شيء من الاحتراس من أي شيء من الممكن اعتباره بمثابة الانتهاك للقطاع العام. وأما الغرفتان فقد تأكدتا من جانبهما أن عليهما تحاشي المطالبة بتقليص دور القطاع العام أو بالخصخصة، وتحاشي التساؤل عن امتيازات اتحاد العمال[٦٣].

إن مصالح القطاع العام ومصالح التجار ـ كما تمثلها النقابات

والغرفتان ـ لا تزال غير مدموجة بالتساوي في بنى صنع القرار، فضلاً عن أن ميداني تأثيرهما وموقعهما الوظيفي في الدولة لا تزال كلها من الأمور البعيدة عن التحديد بشكل واضح أيضاً، إذ لم يبرز بعد حتى الآن نظام تضامني CORPORATIST SYSTEM متطور تماماً. ففي نظام كهذا إن مجموعة من الجمعيات غير المتنافسة التي يمكن اعتبارها ممثلة لقطاعات وظيفية هامة من المجتمع يمكنها أن تساهم تماماً في تشكيل السياسات وفي إنجازها أيضاً. وفيما إذا تواصلت عملية الإصلاح الاقتصادي فإن النظام السياسي في سورية قد ينحو باتجاه المزيد من التطور باتجاه نموذج النظام التضامني.

الهوامش

(١) مقابلات الكاتب، دمشق، ١٩٨٧ ـ ٩٤.

(٢) راجع مثلاً «**ملخص اقتصاد الشرق الأوسط**»، ٢٤ شباط ١٩٨٩، ١١ آب ١٩٨٩، ٢٣ شباط ١٩٩٠، ٢٧ أيلول ١٩٩١، «صحيفة **الحياة**»، تشرين الأول ١٩٩٣.

(٣) صحيفة **الحياة**، ١ تشرين الأول ١٩٩٣.

(٤) راجع تيم نيلبوك TIM NIBLOCK في «**العوامل الدولية والمحلية في سيرورة التحرير الاقتصادي في البلدان العربية**».

(٥) راجع صحيفة **الحياة**، ٦ تشرين الأول ١٩٩٣.

(٦) إن إصلاح وتوسيع شبكات المجارير في أكبر المدن السورية الأربع، مثلاً، كان من المخطط في البداية أن يجري تمويله من البنك الدولي، ولكن هذا المشروع حظي بالتمويل في ما بعد من الصندوق العربي الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٧) إن الشائعات التي تدور بين الحين والحين عن ضغط سعودي من أجل الإصلاح الاقتصادي في سورية لما يقم الدليل عليها بعد حتى الآن. فبعد حرب الخليج الثانية بدا لوهلة من الزمن أن السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت تريد دفع الأمور باتجاه مقدار أكبر من التحرير الاقتصادي في كل من سورية ومصر اللتين كان من المفروض أن تصبحا المستفيدتين الرئيسيتين من صندوق مجلس التعاون الخليجي للبلدان التي دعمت الكويت خلال الحرب. ولقد أعلن المسؤولون في مجلس التعاون الخليجي أن الدعوة سوف تتوجه لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساهمة في إدارة شؤون تلك الأموال. وعلاوة على ذلك فإن القروض كانت ستنفق بالأساس على المشروعات التي يصدّق عليها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي (راجع صحيفة **الأهرام** في ٢٣ و٢٧ نيسان ١٩٩١، وراجع «**ملخص اقتصاد الشرق الأوسط** في ٣ أيار ١٩٩١). ولكن من الجدير بالذكر أن المال الموعود لم يبرز إلى الوجود طوال السنوات الثلاث التي أعقبت الحرب، وأن المعونة المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي ما زالت تتدفق من دون

أي تدخل من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي على تلك المشروعات التي تعتبرها الحكومتان المشار إليهما أعلاه مشروعات هامة.

(٨) راجع UNDP/ البنك الدولي في: (**سورية: قضايا وآراء في قطاع الطاقة**)، وراجع ESCWA في (**صادرات السلع المصنعة وشبه المصنعة من الجمهورية العربية السورية: اتجاهات ومشكلات وآفاق**)، وراجع (**أداء المنشآت الصناعية العامة في الجمهورية العربية السورية**، تموز ١٩٨٦).

(٩) راجع سومان ك. بري SUMAN K. BERY في «**سياسة الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية**»، في الصفحة ١١٢٩.

(١٠) إن الإصلاح لا يعني هنا بالضرورة خطوة باتجاه الأفضل، بل إن استخدامه يشير إلى إمكانية تبادل المواضع بين الإصلاح وبين التبدل السياسي، مع الإشارة إلى أن خيارات الإصلاح المختلفة لن تكون قيد البحث.

(١١) راجع مثلاً محمد العمادي في «**سياسة التجارة الخارجية في الثمانينيات وآفاقها في التسعينيات**»، وفي محاضرته المعنونة بـ «**أضواء على بعض أوجه سياستنا الاقتصادية**» (وهي المحاضرة المقدمة إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة في دمشق عام ١٩٩٢، في الصفحة ٤٣ وما يليها). هذا في حين أن مذكرة العمادي غير المؤرخة عن القطاع المصرفي في سورية كان تقديمها في عام ١٩٩٣.

(١٢) كان الواجب يقضي اتخاذ هذا القرار الأخير بعد إنجاز قانون الاستثمار عام ١٩٩١. إن بعض التفصيلات الصغيرة كهذا التفصيل، إن لم تكن الإشارة إليها على هذا النحو، فإنها تتأتى من مقابلات الكاتب في سورية، ١٩٩٠ ـ ٩٣.

(١٣) راجع هايدمان HEYDEMANN في «**المنطق السياسي**»، الصفحة ٣٧ (رقم ٣٨)، علاوة على مقالات الكاتب.

(١٤) إن المجلس يتألف من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، فضلاً عن سبعة وزراء حكوميين، ومدير مكتب الاستثمار الذي يعمل أمين السر العام لهذا المجلس.

(١٥) إن هذه الهيئة لا تزال يشار إليها غالباً باسم وزارة التخطيط باعتبارها برئاسة وزير حكومي هو وزير الدولة لشؤون التخطيط.

(١٦) راجع الاتحاد العام لنقابات العمال، «**مؤتمر الإبداع**».

(١٧) راجع الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر الثاني والعشرون، الصفحة ٣٨٧، ومقابلات الكاتب.

(١٨) على غرار الاتحاد العام لنقابات العمال، فإن قيادة حزب البعث أبدت اهتمامها في مسألة إصلاح القطاع العام. ففي آذار ١٩٨٩، بناء على طلب من القيادة القطرية لحزب البعث، أوصت اللجنة الاقتصادية بتأليف لجنة خبراء من وزارات مختلفة برئاسة وزير الدولة لشؤون التخطيط لإعداد «تقرير شامل عن الوضع الاقتصادي للقطاع العام». لقد اجتمعت تلك اللجنة على مدى نصف سنة تقريباً وأعدت ذلك التقرير الذي لم ينفذ. راجع الاتحاد العام لنقابات العمال، المؤتمر الثاني والعشرون، الصفحة ٣٨٥، وراجع أحمد عبد السلام دباس في «**دراسات اللجان الحكومية والمنظمات الشعبية توصي بإحداث هيئة مركزية للتنمية الإدارية**»، صحيفة **الثورة**، ٩ أيلول ١٩٩٣.

(١٩) (ج.ع.س)، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، «**تقرير حول أساليب تطوير القطاع العام**».

(٢٠) الاتحاد العام لنقابات العمال في «**بعض ملاحظات أولية عن القطاع العام والموقف منه والجدل الدائر حوله**»، مخطوطة غير منشورة (حزيران ١٩٩٢)، الصفحة ٣٢.

(٢١) راجع المرجع السابق، الصفحة ٣٥ وما يليها.

(٢٢) إن الغرفتين ممثلتان في بعض اللجان الفنية التي تأسست بمبادرات فردية من بعض الوزراء. ومنذ عام ١٩٨٥ أيضاً كانت الغرفتان ممثلتين بلجان فرعية لإعداد أقسام تمهيدية من الخطة الخمسية (١٩٨٦ ـ ٩٠) التي لم تنشر بتاتاً.

(٢٣) ولكن هذا لا يعني أن رؤساء المكاتب الوظيفية في القيادة القطرية ـ كمكاتب الأمن القومي والفلاحين والتعليم العالي...إلخ ـ قد لا يتدخلون بعمل الوزارات الميداني، ولا سيما حين يكون الوزراء ضعفاء، كذلك لا يستبعد التدخل في العمل الحكومي لمصلحة المكاسب غير المشروعة لبعض الأفراد.

(٢٤) في عام ١٩٨٩ اقترحت الحكومة خفض الإعانات المالية للخبز بطرح

خبز «عالي الجودة» ذي إعانة أقل ومن ثم إلغاء تدريجي للخبز العادي من السوق. ولكن القيادة القطرية طالبت بضرورة رفع الأجور في القطاع العام في أعقاب هذا الإجراء. وجاءت زيادة الأجور، ولكنها كانت على وشك الحدوث حتى بدون إصرار القيادة القطرية.

(٢٥) راجع الفصل الثاني سابقاً، وراجع سيل SEALE أيضاً في **«أسد سورية»**، الصفحة ٤٤١.

(٢٦) ثمة حالة استثنائية، وحالة هامشية في سياقنا هنا، يبدو أنها كانت القانون رقم ١٩٨٥/١، أي قانون العاملين الموحد للعاملين عند الدولة. وبناء على ما تناقلته الألسن فإن أجزاء كبيرة من القانون التي عملياً حولت كل الأفراد العاملين لدى القطاع العام والبيروقراطية إلى أشباه موظفين مدنيين جرى إعدادها في الرئاسة.

(٢٧) صحيفة **الثورة**، ٩ أيلول ١٩٩٣.

(٢٨) راجع **«ملخص اقتصاد الشرق الأوسط»**، ٨ تشرين الأول ١٩٩٣.

(٢٩) راجع صحيفة الحياة، ٣٠ أيلول ١٩٩٣، وراجع **«الشرق الأوسط»**، كانون الثاني ١٩٩٤، الصفحة ٣٢.

(٣٠) راجع صحيفة **البعث**، ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١. وما ارتفع دولار الجمارك إلى سعره الوسطي في خاتمة المطاف إلا في عام ١٩٩٣، وما كان ذلك إلا على الواردات الكمالية (ولا سيما السيارات).

(٣١) لقد برزت هذه المسألة على نحو مربك قليلاً خلال المناقشات البرلمانية عن إصلاح ضريبة العمل عام ١٩٩١. راجع ما سوف يرد لاحقاً.

(٣٢) إحسان سنقر في **«مداخلة حول تقرير مشروع الموازنة العامة»**، منسوخ على الآلة الكاتبة، ٣ أيار ١٩٩٣، الصفحة الأولى.

(٣٣) عن المناقشة في البرلمان راجع علي عبود في **«مداخلة هامة وغنية حول مشروع تعديل النصاب والشرائح الضريبية»**، في صحيفة **البعث**، ٩ تموز ١٩٩١، وراجع نعوم إبراهيم عبود في **«القانون العشرون الجديد»**، في مجلة **الاقتصاد** ٢٤ (آب ـ أيلول ١٩٩١)، ٣٣١ ـ ٣٣٢، الصفحات ٣٧ ـ ٤٢.

(٣٤) راجع صحيفة **الثورة**، ١ كانون الثاني ١٩٩٢.

(٣٥) سادوسكي SADOWSKI يعطي الانطباع عن أمثال هذه المعارك التي خاضها عملياً العمادي وغيره من التكنوقراطيين المدنيين. راجع ما جاء به في «**ضباب أم زبدة**»، الصفحة ٣٢ وما يليها. من وجهة نظري فإن سادوسكي SADOWSKI بالغ بهذا المضمار في ما يتعلق بطاقة وشجاعة الوزراء المدنيين الحكوميين، فهم بالتأكيد يحاولون كسب التأييد لميزانياتهم الخاصة، وهم يحاولون إبعاد المخاطر عن مشروعاتهم ومراكزهم ولا يغامرون بالدخول في صراع مكشوف مع الطبقة العسكرية.

(٣٦) لدراسة صنع القرار الزراعي، راجع بالتفصيل هينيبوش HINNEBUSCH في «**الفلاحون**»، الصفحات ٣١ ـ ٦٠.

(٣٧) إن هذا التعبير يأتي من عارف دليلة.

(٣٨) راجع ما جاء سابقاً في الفصل الثاني، وراجع بيرتس PERTHES في «**مراحل**».

(٣٩) راجع لورانس وايتهيد LAURENCE WHITEHEAD في «**توضيحات سياسية لإدارة الاقتصادات الكبرى: مسح شامل**»، في التنمية الدولية، (١) ٨ (١٩٩٠) الصفحات ١١٣٣ ـ ١٤٤٦ (الصفحات ١١٤٢ وما يليها). ومن الجدير الملاحظة، مثلاً، أن الأسد قد اعتمد على أشخاص موثوقين لفترات طويلة جداً من الزمن. وهذا لا ينطبق على نائبه في الرئاسة خدام وعلى وزير دفاعه طلاس وحسب، بل وعلى بعض أعضاء «الفريق الاقتصادي» أيضاً، فوزير الاقتصاد محمد العمادي تعين أول ما تعين في منصب وزاري في عام ١٩٧٢، كذلك إن نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية سليم ياسين كان وزيراً حكومياً منذ عام ١٩٧٨. إن بقاء بعض الوزراء في السلطة لردح طويل من الزمن يضفي بعداً إضافياً على الانطباع العام عن الاستقرار والحذر لا عن تهافت صنع القرار السياسي.

(٤٠) راجع بهذا المعنى بياناً في البرلمان على لسان نائب رئيس الوزراء سليم ياسين كما ورد في صحيفة **تشرين**، ١٧ نيسان ١٩٩٤.

(٤١) إن خطط التنمية الخمسية السنوات في سورية هي خطط استثمار طويلة الأجل. وبما أنها كذلك فإنها تنهج منهج فلسفة اقتصادية معينة. ولكنها لا تتضمن برنامجاً سياسياً أو موجزاً عن السياسات الاقتصادية التي

يجب انتهاجها ضمن فترة السنوات الخمس. فحتى الشطر الاستثماري من الخطط بعيد بعداً كافياً عن الإكراه، وخطط السنوات الخمس أو مشاريعها الأولية كانت تسير، منذ عقد الثمانينيات، في إثر التطورات بدلاً من أن تخطط لها. وإن خطة الأعوام ١٩٨١ ــ ٨٥ كانت، كما أشير من قبل، آخر خطة تنموية صدرت بشكل رسمي.

(٤٢) «حين كان المرسوم رقم ١٠/١٩٨٦ موضع البحث» كما قيل للكاتب على لسان عضو من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث في عام ١٩٩٢، «لم نعد نسمح بعد ذلك ببحث استثمارات صناعية مماثلة».

(٤٣) راجع العمادي في «**أضواء على بعض أوجه**»، وراجع أيضاً مقابلة رجل الأعمال السوري صائب النحاس في «**الشرق الأوسط**»، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٣.

(٤٤) دون ذكر اسم الكاتب، واحد من هذه التقارير تسرّب ووجد طريقه إلى النشر في «**اليوم السابع**»، من ١١ تموز ١٩٨٨ إلى ١٠ آب ١٩٨٨. ولقد كان هنالك تقريران إضافيان على الأقل في تلك الآونة. واحد منهما تقرير نبيل صقر المعنون «**نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري**». ومجرد دراسة لاحقة وجدت طريقها إلى النشر في سورية: حسين مرهج العماش بعنوان «**تجاوز المأزق**».

(٤٥) عن الحالتين المصرية والتشيلية راجع، مثلاً، ديسوقي في «**صنع القرار في مصر**»، وباتريسيوسيلفا PATRICIO SILVA في «**التكنوقراطيون والسياسة في تشيلي**» في (مجلة **دراسات أمريكا اللاتينية**) ٢٣ (أيار ١٩٩١)، الصفحات ٣٨٥ ــ ٤١٠.

(٤٦) راجع **حزب البعث العربي الاشتراكي: المؤتمر القطري الثامن ــ التقرير الاقتصادي**، الصفحة ٢٣٢ (التوصية رقم ١١). ولذلك فإنني لا أوافق على الأطروحة القائلة إن «التوجه نحو التحرير يعود تاريخه إلى المؤتمر القطري لحزب البعث في كانون الثاني عام ١٩٨٥» كما يسوق لاوسون LAWSON الحجة على ذلك في «**الضغوط الخارجية قبالة الضغوط الداخلية**»، الصفحة ١.

(٤٧) أما بالنسبة إلى وزراء الاقتصاد الآخرين في وزارة الزعبي عام ١٩٩٢، فإن نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية سليم ياسين يمثل كتاب

حكايات عن سيرة أكاديمي بعثي.فلقد كان أستاذاً للاقتصاد، وصار رئيساً لجامعة خلال ست سنوات من حصوله على درجة الدكتوراه، وبقي يعمل وزيراً حكومياً منذ عام ١٩٧٦. ونائب رئيس الوزراء للخدمات رشيد إختريني بيروقراطي وسياسي في القطاع العام: لقد عمل مديراً لمعمل جرارات حلب، وأميناً لفرع الحزب، وصار، منذ عام ١٩٨٥، عضواً من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث. أما وزير المالية، محمد خالد المهايني، فقد شق طريقه من خلال مراتبه في وزارة المالية. ووزير الصناعة أحمد نظام الدين، بيروقراطي في القطاع العام، وقبل أن يصبح وزيراً عمل مديراً لمعمل الورق في دير الزور وبعد ذلك صار المدير العام للهيئة العامة للصناعات الكيماوية. ووزير النقل، مفيد عبد الكريم، أستاذ اقتصاد من خريجي الاتحاد السوفياتي معروف بعلاقاته بأجهزة الاستخبارات لا بنشاطه الأكاديمي. ووزير التموين نديم عكاش موسوم على أحسن ما يكون بأنه تقني أمني، وهذا هو المؤهل الوحيد لمنصبه الوزاري. لقد حصل على شهادة حقوق، وكان ضابط شرطة وقبل منصبه الوزاري كان محافظاً في إحدى المحافظات. ووزير الزراعة هو معلم مدرسة ابتدائية وذو ماضٍ حزبي، ووزير الكهرباء مهندس كهربائي ذو ماضٍ بيروقراطي في شركة كهرباء سورية، ووزير الري مهندس مدني ومدير سابق لشركة بناء في القطاع العام. وإن المؤهل الوحيد لوزيري المواصلات والإنشاءات هو كون كل منهما عضواً في حزب من الأحزاب الصغيرة المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية. فوزارة المواصلات تعامل معاملة الوقف على الحزب الشيوعي، ووزارة الإنشاءات وقف على الاتحاد الاشتراكي العربي.

(٤٨) إن عدد الموظفين في مكتب رئيس الوزراء وفي الرئاسة يعامل معاملة السر غير المكشوف. ويقال إن عدد العاملين في المكتب الاقتصادي في الرئاسة لا يتعدى ثلاثة أو أربعة اقتصاديين، في حين أن هنالك عدداً كبيراً بكثير في مكتب رئيس الوزراء.

(٤٩) راجع حمش في **«التنمية الاقتصادية»**، الصفحة ١٥٠ وما يليها.

(٥٠) راجع محاضرة وزير الصناعة نظام الدين وعنوانها **«واقع الصناعات السورية وآفاق تطورها»**.

(٥١) راجع صحيفة **الحياة**، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(٥٢) في خطاب النظام، كما أشير آنفاً، يشار إلى القرارات المتخذة بتوافق الآراء في العادة بأنه إجراء ديموقراطي، إذ إن الديموقراطية تعني بمنتهى البساطة توافق الآراء وحسب.

(٥٣) راجع محمد العمادي في «**سياسة التجارة**»، وراتب الشلاح في «**آراء في التجارة الخارجية**»، ومفيد عبد الكريم في «**دور القطاع الاقتصادي العام والخاص والمشترك في التجارة الخارجية السورية**»، كلها مطروحة في (جمعية العلوم الاقتصادية) في «ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة ١٩٩٠/١١٩١. ومحمد العمادي في «**أضواء على بعض أوجه سياستنا الاقتصادية**» في «ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة ١٩٩٢/٩٣.

(٥٤) قارن مجلدي المحاضرات: جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة ١٩٨٦، وندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة ١٩٩٠/ ٩١.

(٥٥) راجع مثلاً بسام جعارة في «**التصدير**» في صحيفة **الثورة**، ٢٤ آب ١٩٩٢، وفهد دياب في «**مشاريع الاستثمار**» في الثورة ١٦ آب ١٩٩٢.

(٥٦) راجع مثلاً رياض درويش في «**السوق الحرة: رأي مطروح للنقاش**»، في الثورة ١٥ نيسان ١٩٨٨، وأحمد مارديني في «**ثلاثة آراء عن قانون تشجيع الاستثمارات**» في تشرين ٩ كانون الأول ١٩٩١، وعلي عبود في «**هل يمكن إحداث جماعة مشتركة؟**»، في تشرين ٢٢ تموز ١٩٩٢.

(٥٧) هذا لم يمنع قيام بعض الاجتماعات بين الأكاديميين الإسرائيليين والسوريين.

(٥٨) أحياناً كان السوريون يبررون غياب دراسات عن مناخ السلم في سورية وعن مشاركة السوريين في مجموعات الدراسات العالمية عن هذه المسألة. إشارة إلى أن لدى سورية حافزاً سياسياً لعدم المشاركة في مباحثات سلم الشرق الأوسط على مستوى المجموعات المتعددة الجنسيات. ولقد ساقوا الحجج على أن منهج التخطيط للمستقبل الاقتصادي للمنطقة في مرحلة ما بعد السلام شيء مماثل لمنهج بحث السلم على مستوى متعدد الجنسيات. ولكن مما تجدر الإشارة إليه أنه في

لبنان، الذي قاطع أيضاً المباحثات المتعددة الجنسيات، قامت سابقاً ثمة جهود لتحليل المخاطر الاقتصادية والآفاق المترتبة على عملية السلام بالنسبة إلى البلد، لا بل حتى إن هذه المسألة كانت محط النقاش العلني.

(٥٩) راجع رافي غولهاتي GULHATI في «**من ذا الذي يصنع السياسة الاقتصادية في أفريقيا وكيف؟**» في **التنمية الدولية**، الصفحة ١١٥٢.

(٦٠) راجع جول د. أبيراش JOEL D. ABERACH/بيرت أ. روكمان BERT A. ROCKMAN في «**عن بروز وتحول وانحطاط التحليل في حكومة الولايات المتحدة**»، في (**علم السياسة**)، ٢ عام ١٩٨٩، ٣، الصفحات ٢٩٣ ــ ٣١٤ (الصفحة ٢٩٤ وما يليها).

(٦١) «إن عمل الجبهة مجمد بحكم الأمر الواقع ــ de facto» كما قيل للكاتب بلسان أحد أعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في عام ١٩٩٣. وبمساهمة في صحيفة الحياة في ٤ حزيران ١٩٩٣، صرح يوسف فيصل، وهو رئيس أحد الحزبين الشيوعيين الرسميين في سورية، بأن الجبهة بحثت بعض المسائل الاقتصادية، لا كلها، ولا على الدوام أيضاً.

(٦٢) إن القانون رقم ١٩٦٢/٤٩ لا يزال ساري المفعول. إنه يمنع التسريحات ما لم توافق على ذلك لجنة تسريح خاصة مؤلفة من ممثلين عن الغرفة والاتحاد وبرئاسة موظف رسمي. ولكن شركات القطاع المشترك حظيت بالإعفاء من فقرات هذا القانون، وصارت لجان التسريح، منذ أواخر عقد الثمانينيات، تنظر في حالات التسريح من منظور رب العمل بشكل متزايد منذ ذلك التاريخ. ولذلك فإن أرباب العمل صاروا لا يجدون أية صعوبات في التوصل إلى التسريحات بالاتفاق.

(٦٣) في عامي ١٩٩٠/٩١ عمدت نشرة غرفة تجارة دمشق إلى نشر مقالتين طلبتا ضمناً بتحديد دور القطاع العام وبالخصخصة، مثلاً محمود رياض الأبرش في «**الخصخصة مرة أخرى**» في النشرة الاقتصادية (١٩٩٠)، رقم ٤، الصفحات ٥٠ ــ ٦٢. وجاءت المقالة الثانية في نفس تلك النشرة بعنوان «**اقتصاد السوق: الإطار الاقتصادي الجديد للعمل العربي المشترك**» (في عام ١٩٩١، رقم النشرة ٣، في الصفحات ٥٠ ــ ٥٣). ففي المقالة الثانية جاء بالحجج كل من الكاتب والناشر أيضاً

أنه بعد انتصار الرأسمالية على نطاق العالم فإن دور اتحاد العمال في البلدان النامية التي ما فتئت حتى الآن تنحو منحى تنموياً اشتراكياً يجب تقليصه. لقد كان رد فعل الاتحاد العام لنقابات العمال رداً عنيفاً حاملاً نبرة التهديد بتحويل تلك القضية إلى نزاع عام. ولكن الغرفة المذكورة ردت على ذلك بفصل الناشر من نشرتها إقراراً ضمنياً من أعضاء تلك الغرفة بأنهم تجاوزوا حدودهم وانتهكوا ميدان الاتحاد.



الفصل السادس

خاتمة: التكيّف التسلطي وآفاق التطور السياسي

مع التسليم جدلاً بأن النظام السوري الحالي ما فتئ يمسك بزمام السلطة منذ مدة تزيد على أكثر من عقدين من الزمن، وبأنه تحت سيطرة رجل واحد إلى حد كبير جداً، فإنه من المنطق أن يتساءل المرء عما سوف يحدث حين يصل هذا النظام إلى نهايته بوفاة قائده في خاتمة المطاف. وفي الوقت الذي يدعي فيه كاتبان اثنان أنهما يعلمان علم اليقين تقريباً أن وفاة الأسد ستطلق شرارة الفوضى والاقتتال الطائفي المرير أو حتى الحرب الأهلية، فإنني لا أتصور أن مثل هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً. فإمكانية نشوء نظام جديد بمنتهى اللين من قلب تلك الهياكل التي تحددت أشكالها منذ عام ١٩٧٠ أمر لا يمكن استبعاده. إن هذا السؤال سيكون مثار البحث باقتضاب لاحقاً في هذا الفصل، بيد أن

الإجابة عنه الآن شيء محال. فاستناداً إلى تحليل الهياكل السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والتطورات التي حاولت الإتيان بها في هذه الدراسة، يكون الهدف الأساسي لهذا الفصل هو التساؤل عن آفاق تطور النظام الحالي، مع العلم بأن هذه الآفاق أنفسها سوف تؤثر في أرجح الظن على الأحداث القادمة، بما في ذلك مسألة انتقال السلطة والخلافة.

١ ـ التكيّف والتحكم

لقد كان الإصلاح الاقتصادي في سورية ثمرة أزمة اقتصادية خانقة هي، بالأساس، كما أوجزنا، أزمة القطع الأجنبي التي عكست العجز البنيوي لاقتصاد الدولة عن أن يولد محلياً الموارد المطلوبة لزيادة تراكم رأس المال والاستيرادات. فالأزمات الاقتصادية قد تهدد مباشرة الاستقرار السياسي في بلد من البلدان أو قد تفضي حتى إلى تبديل النظام. ولذلك، إن المشكلات الاقتصادية التي واجهتها سورية منذ أواسط عقد الثمانينيات عادت بالضرر ـ ولا شك ـ على مشروعية النظام على وجه التخصيص. فالإصلاح الاقتصادي، إلى الحد الذي قد يساهم فيه في توازن ميزان موارد الدولة، يكون بحد ذاته مسألة سياسية خطيرة. وفي الوقت الذي يتأكد فيه للنخبة المسؤولة أن «الدولة قد تخطت قدرتها على ضبط النمو الاقتصادي» تصبح تلك النخبة عرضة «للمخاوف من أن التراجع في المضمار الاقتصادي قد يفضي إلى سحق الضوابط السياسية»[١]. ففي حالة كالحالة السورية، حيث أنيطت الأولوية المطلقة بالأمن الوطني واستقرار النظام، ما إن يدرك النظام المخاطر الخاصة التي تنطوي عليها عملية الإصلاح وتحرير الاقتصاد، حتى يتحول ذلك الإدراك إلى عامل من عوامل تعزيز نزعة النظام للقيادة

مثل هذه العملية وفق برنامجه أو، إن كان بادئ ذي بدء يفتقر إلى أي برنامج أو خطة، للحفاظ على تحكمه بها على الأقل. فهذا الواقع هو المسؤول إلى حد كبير عن الوجل أو، بتعبير أكثر تأدباً، عن الحذر الذي تلازم والإصلاحات التي انتهجتها سورية.

فالنظام، في محاولاته للحفاظ على تحكمه بموارد البلد وعملية الإصلاح جنباً إلى جنب، كان يسعى أساساً إلى تفادي أي تدخل خارجي في صنعه لقراره. إن إحجام سورية عن التعاون مع البنك الدولي أو مع غيره من المقرضين الغربيين وفق شروطهم هم، كلفها بعض الديون التي لولا ذلك الإحجام لتدفقت عليها من هذه المصادر. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة السورية لم تلجأ إلى اغتنام الفرصة والإنحاء باللائمة على البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي جراء المصاعب الاقتصادية التي عاشت تحت وطأتها الطبقات الدنيا من المجتمع على وجه التخصيص. ولقد تفادت، في الوقت نفسه، المخاطر السياسية التي وقعت ضحيتها بعض أنظمة العالم الثالث. فبرامج الإصلاح التي نفذت تحت إشراف صندوق النقد الدولي أو تحت إشراف غيره من المؤسسات الغربية جردت تلك الأنظمة المعنية من تحكمها بالمعونة الدولية وبغيرها من العائدات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تقليص وصايتها وزعزعة استقرارها[٢]. وأما القيادة السورية فقد كانت، بحفاظها على تحكمها بالتكيف الاقتصادي، وإقدامها على تنفيذ إجراءات إصلاحية بشكل اصطفائي، قادرة على صيانة قاعدتها الوصائية في البيروقراطية والقطاع العام وعلى توسيعها، بدلاً من فقدانها، في ميدان القطاع الخاص أيضاً.

وعلاوة على ذلك كان النظام قادراً على تعزيز ثوابته القومية جراء

استبعاده أي لاعبين خارجيين من التأثير على سياساته الاقتصادية. فقد أفلح النظام في إنجاز هذه الخطوة، لا في صفوف الجماهير الشعبية العريضة التي يخبرها بالديون المترتبة على سورية، ولا عن مفاوضاته مع المؤسسات المالية الدولية، بل بين صفوف الشريحتين الوسطى والعليا من شرائح البيروقراطية والمسؤولين الحزبيين والبرلمانيين والعمال النقابيين. فالاقتناعات العميقة الجذور بالقومية العربية ومعاداة الإمبريالية جعلت من هذه المجموعة الأخيرة في شك من أي تعامل سياسي مع الغرب ومن مجمل مسيرة الإصلاح الاقتصادي في أكثر الأحيان. وإن هذه الشرائح نفسها، التي شكلت قسطاً هاماً من قاعدة النظام، لا تعارض مساعي سورية للحصول على التعويضات المالية لقاء مواقفها السياسية الإقليمية. فالمعونة من دول الخليج، سواء أكانت لمشتريات الأسلحة أم لمشروعات تنموية، كانت عوناً لقوة سورية وتقدمها، مع العلم أن تلك الدول المانحة ما كانت تتدخل بالطريقة التي كانت تنفق بها أموالها التي كان معظمها على شكل هبات.

إن المنجزات التنموية في سورية وثمار سياساتها الإصلاحية كانت كلها دون التوقعات سواء بسواء. فمن خلال المعونة العربية وعائدات النفط والتسليف الدولي، تمكنت سورية في عقد السبعينيات من أن تبادر إلى الشروع باستراتيجية تنموية طموحة تمركزت حول التصنيع البديل للاستيراد بقيادة الدولة، وإلى إهمال الزراعة وتشجيع التجارة والمتاجرة الخصوصيتين أكثر من تشجيع الصناعات التحويلية. ولكن هذه الاستراتيجية أدت، إلى حد كبير، إلى اختلالات التوازن التي صارت واضحة من خلال أزمة عقد الثمانينيات. إن أداء القاعدة الصناعية للقطاع العام كان مخيباً للآمال، إذ إنه بدلاً من أن يصبح المصدر الرئيسي لتراكم رأس

المال، استنزف ميزانية القطع الأجنبي. والخطط الزراعية وسياسات التسعير طرحت القليل من الحوافز لدى الفلاحين. فالكثير من المنتجين، وخاصة المستفيدين من الإصلاح الزراعي، كانوا مضطرين عملياً إلى التخلي عن الزراعة بغية سد الرمق، وتزايد في الوقت نفسه اعتماد البلد على استيراد الأغذية. وإن إساءة تخصيص الموارد المالية التي كان مردها هزال التخطيط فضلاً عن مقدار من التناحر بين الأقطاب زاد عليهما الطين بلة الاستزبان والفساد، والبنية التسلطية التي كانت تثبط الهمم من الإقدام على المبادرات في البيروقراطية والقطاع العام، وتدفع بطاقات المثقفين والمتعهدين إلى الهجرة خارج البلد. وبوجيز العبارة فإن الطاقات التنموية الكامنة لسورية لم تكن موضع التحقيق الكامل، فضلاً عن أن ما قام من تقدم ومنجزات وتماسك كان متلكئاً خلف الطاقات الكامنة للبلد(٣).

وعلى الرغم من أن التحسن الذي طرأ على مجمل المؤشرات الاقتصادية في سورية كان مرده إلى حد كبير تزايد العائدات النفطية وتدفق المعونات من جديد، ومن بلدان الخليج العربي على وجه الحصر، فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي المنطوية على السم في الدسم كتلك التي انتهجتها الحكومة منذ عام ١٩٨٥ أعطت ثمارها. فالزراعة والصناعة الخصوصية حظيتا بالتشجيع على التوالي لزيادة إنتاجهما واستثماراتهما وصادراتهما، كذلك تحسّن وضع الميزان التجاري للبلد تحسناً كبيراً، فضلاً عن تقلص العجز في الميزانيات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي. إن أصعب المشكلات الاقتصادية وأكثرها إلحاحاً في ما يتعلق بالمستقبل هي مشكلة خلق الوظائف لعدد لا يزال يتنامى سريعاً من السكان. فلقد كان بمقدور سورية، في أرجح الظن، أن تستولد المزيد من الموارد المالية

الداخلية وتهيئتها للاستثمارات الإنتاجية لو حظي القطاع الصناعي الخاص بالتشجيع الذي حظي به القطاع الخاص لمزاولة التجارة والمتاجرة، وبالمقدار نفسه والقدم نفسه أيضاً. ولقد كان من الممكن أن تستفيد الاستثمارات الإنتاجية أيضاً لو أن الانفتاح الذي مارسته الحكومة على قطاع العمل الخاص لم يقتصر، بقضّه وقضيضه، على بعض الإجراءات الانضباطية الناقصة والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية، ولو أنه تعدى ذلك إلى تحديد مسؤولية الحكومة وإقامة قضاء مستقل والمزيد، على العموم، من حكم القانون. ولكن لو أقدم النظام على تنفيذ أمثال هذه الإجراءات ابتغاء التحرير السياسي لعادت بالضرر مباشرة على قوته، فخسارة الدولة لمقدار محدود من هيمنتها على الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية، بالشكل الذي استلزمته فيه إجراءات التحرير الاقتصادي، كانت أمراً مقبولاً، بيد أن التغلغل في صلب الهيمنة السياسية للنظام كان أمراً مرفوضاً.

وقياساً إلى تجارب بلدان أخرى، على المرء ألا يتوقع أن تكون قرارات السياسة الاقتصادية عقلانية اقتصادياً بالضرورة. فالسبب لا يعود إلى أن البشر لا يتصرفون دائماً عقلانياً وحسب، بل الأهم من ذلك يكمن في أن توجهات عقلانية مختلفة غالباً ما تطرح نفسها في آن واحد، كذلك إن التخصيص الاقتصادي الأمثل للموارد المالية قد لا يكون ببساطة هو المعيار الأساسي لنظام معين كي يعطي الأولوية لخطته المختارة. فديمومة النظام، على وجه التخصيص، قد يكون لها أولوية أسمى بكثير[٤]. وبهذا المعنى، فإن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، ومداها وتسلسلها ومسيرتها، كانت قضية ذلك النظام الذي نهج منهج عقلانية الحفاظ على النظام واستقراره أكثر مما كان منهج التوجهات العقلانية الاقتصادية أو التنموية المحض. إن مثل هذا الواقع يغني

عن الإشارة إلى أن الحكومة كانت تفتقر إلى أية خطة عن كيفية تسلسل الإصلاح والتكيف، بل كانت تلجأ إلى تلك الإجراءات على الأرجح، كما تبين من قبل، بحكم الضرورة. وفي الوقت الذي كان فيه النظام يفتقر إلى خطة خاصة به، لم يسمح لأي فريق ـ خارجي أو داخلي ـ بأن يرتب خطوات تلك العملية أو أن يقرر برنامجها.

إن الإصلاح والتكيف الاقتصاديين في سورية كانا، من زاوية اجتماعية، بعيدين البعد كله بتاتاً عن الحياد. فالهبوط الصاعق لأجور ورواتب القطاع العام، التي فقدت قرابة نصف قيمتها الحقيقية خلال عقد الثمانينيات، وزيادة الثراء الفاحش بين أيدي الطبقات العليا في المجتمع، كانا يكمنان خلف الحقيقة التي مؤداها أن خسائر الإصلاح والتحرير الاقتصاديين كانت معممة على المجتمع في حين أن مرابحهما كانت مخصصة. فالتفاوتات والتناقضات الاجتماعية زادت وضوحاً، وتنامي الخدمات الاجتماعية العامة تلكأ عن مواكبة النمو السكاني، علاوة على أن إقفال الباب على التوظيف عند الدولة سدّ إحدى القنوات الرئيسية أمام سهولة القفز إلى الأعلى، حيث كان البعث قد فتحها منذ عام ١٩٦٣ للمتسلقين من أبناء الطبقات القروية والحضرية الدنيا. وأما الشيء الذي لم يكن مسموحاً بحدوثه فهو الإفقار المطلق لمستخدمي الدولة، أو خصخصة أكثر من بعض المنشآت الهامشية في القطاع العام، أو إصلاح القطاع العام إلى الحد الذي يفضي إلى تسريحات واسعة النطاق. لقد تحددت الحدود لذلك التكيف الهيكلي الذي كان كفيلاً ولا بد بزعزعة الاستقرار السياسي، غير أن الجدير بالذكر والتنويه يتمثل في أن سورية استثنيت من أية قلاقل جراء «الخبز أو التكيف» بالشكل الذي عاشته بلدان مماثلة كتونس أو مصر.

إن الفئات الدنيا من البيروقراطية وجيل الشباب من البيروقراطية الوسطى ومستخدمي القطاع العام وصغار الفلاحين ومن لا يملكون منهم شبراً من الأرض، والأفراد المهمشين من الطبقات الحضرية وجدوا أنفسهم كلهم، دون أي استثناء، يقفون على الطرف الخاسر من عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، في حين أن البورجوازيين ولا سيما العناصر التجارية منهم كانوا الرابحين الأساسيين. وهكذا فمن منطلق طبقي يمكن المرء أن يسم مسيرة الإصلاح في سورية بأنها كانت تعبيراً وخدمة، بالأساس، لمصالح التحالف الاجتماعي الرفيع المقام، أي تحالف بورجوازية الدولة والطبقة البورجوازية التجارية الجديد وبعض شرائح القديمة، علاوة على أغنى أغنياء المزارعين المستقلين كشريك صغير فاسد في هذا التحالف. فهذا التحالف حظي ولا شك بالتعزيز في مسيرة الانفتاح الثاني في سورية(٥). وكما قيل آنفاً ليس إلا القلة القليلة من أبناء بورجوازية الدولة في سورية وأبناء أعلى شرائح البيروقراطية من اختاروا وظيفة عسكرية أو مدنية، لا بل حتى إن بعض أفراد هذه الطبقات بدأوا يعدون العدة للتحول الكامل إلى القطاع الخاص. فهذا التحالف القائم بين النخبة العسكرية والبيروقراطية والسياسية وبين بعض شرائح البورجوازية الخصوصية يمكن أن يعقبه، ولو جزئياً على الأقل، زمرة مفجري الألغام.

فالبورجوازية في سورية على العموم، وخصوصاً منها تلك الشريحة التي ربطت نفسها صراحة مع رجالات السلطة قد استفادت، ولكنها لما تحظ بعد، جراء تحالفها هذا، بقسط من السيطرة السياسية، وليس من المحتمل أن تحظى بذلك في ظل النظام القائم. وإن هذا التحالف انتهج ذلك المنهج الذي بناءً عليه، كما جاء في كلمات غسان سلامة، يترك البورجوازيون شؤون السياسة

لأسيادهم الذين يكفلون الاستقرار الذي يحتاجه هؤلاء البورجوازيون لزيادة إثراء أنفسهم[٦]. فالغرفتان اللتان تمثلان رسمياً جماعة رجال الأعمال تحجمان حتى عن، كما علق باستهزاء واحد من أعضاء الهيئة التنفيذية لغرفة تجارة دمشق، تقديم مذكرة لرئيس مجلس الوزراء ما لم يطلب ذلك منهما[٧]. وحتى أواخر عقد الثمانينيات فإن جماعة رجال الأعمال تكشفوا عن تمنع واضح فعلاً من التقدم جهاراً بأية مطالب خاصة بهم تتعلق بتبديلات السياسة الاقتصادية. ولكن منذ بداية عقد التسعينيات بدأ ممثلو رجال الأعمال يفصحون بصوت أوضح عن أمانيهم في الإصلاح، وفي البرلمان على وجه التخصيص. ولكنهم لم يحاولوا تنظيم الضغط وممارسته على الحكومة كي يستعجلوها الإصلاح الاقتصادي أو كي يجعلوها تتوجه توجهاً اقتصادياً معيناً. فثمة شريحة كبيرة من القطاع الخاص في سورية لم تكن لديها الحماسة، في المقام الأول، لتعجيل إجراءات الإصلاح والتحرير مخافة المغامرة بذلك بالاحتكارات والامتيازات الموهوبة بمنتهى الاصطفاء، ولم تكن لديها الرغبة أيضاً في استنزاف الأسواق السوداء المربحة وتعريض الصناعة المحلية للمنافسة الكاملة.

وعلاوة على ذلك، فإن جماعة رجال الأعمال في سورية ليست ذلك اللاعب الفعال الاستثنائي. فمع التسليم جدلاً بأن الدولة صارت الآن بحاجة إلى الموارد التي يولدها القطاع الخاص أكثر مما كانت عليه من قبل، يصبح بمقدور المرء أن يفترض أن البورجوازية قد حصلت على قدرة كبيرة للمساومة. وفضلاً عن ذلك، فإن الصورة العامة للقطاع الخاص تجملت إلى حد كبير في مسيرة الانفتاح الثاني في سورية. وكما أشير آنفاً، فإن ممثلي رجال الأعمال صار بوسعهم الآن التعريف باقتراحاتهم بخصوص السياسة

الاقتصادية من خلال وسائل الإعلام التي تملكها الدولة، كذلك إن النواب البرلمانيين من أفراد هذه الطبقة، طولبوا أكثر من مرة للتحدث في مهرجانات الحزب منذ انتخابات عام ١٩٩٠. ولكن الواجب يقضي بعدم الخلط بين الصورة والقوة. فنظرة ثاقبة إلى القطاع الخاص السوري تكشف على أنه لا يزال، ككل، ضعيفاً اقتصادياً، وذلك لأنه على درجة عالية من الهدر اقتصادياً، لأن بنيته صغيرة الحجم وتطغى عليها البورجوازية الصغيرة، وسياسياً أيضاً كقوة سياسية سوسيولوجية، سواء بسواء.

وما من وجود حتى الآن لأية منشأة صناعية أو تجارية خاصة يؤدي انهيارها أو إغلاقها إلى دمار كبير للاقتصاد الوطني، أو إلى خلق مشكلات اجتماعية ليس لها حلول، كذلك فلا شيء من هذا القبيل يمكن أن يحدث لدى إفلاس منشأة كبيرة من منشآت القطاع العام مثلاً على الأقل. فثمة حفنة من المتعهدين ممن يتآمرون على بعض الشركات التجارية الكبيرة في سورية، احتازوا لأنفسهم بالتأكيد على قوة معتبرة في مضمار المساومة في ما يتعلق بتجارتهم وصناعاتهم الخاصة بهم. وهذه القوة هي التي مكنتهم من انتزاع الإعفاءات من بعض القوانين وإحراز أفضلية العبور إلى الموارد العامة. ولكن هؤلاء الطواغيت يمثلون في الواقع أنفسهم أكثر مما يمثلون القطاع الخاص، وبما أنهم مدينون بمركزهم لدولة تدخلية ونظام وصائي، فإن مصلحتهم في التعجيل بالتغيير مصلحة محدودة ليس إلا. ولقد برهنوا مراراً وتكراراً، هم وغيرهم من شرائح البورجوازية السورية، على أنهم مستعدون على الأرجح لإبداء رد الفعل الإيجابي على مخططات النظام المختارة، أي أنهم يختارون المنافع الفردية والفئوية بدلاً من أن يقامروا لمصلحة المكاسب الجماعية.

إن أكثرية رجال الأعمال في سورية لا يزالون معرضين، كأفراد، للتهديد الدائم من البطش بهم جراء الآثام والجرائم الاقتصادية التي يعمل معظمهم على اقترافها، ولا سيما صفقات العملة غير المشروعة. فتسويق العملة في السوق السوداء كان في معظم الأحيان، كأمر واقع، موضع التساهل من جانب الحكومة، هذا إن لم تكن سراً موافقة عليه. إن ممارسة ما يبقى إثماً في نظر القانون يضعف موقف رجال الأعمال الخصوصيين، وهو الذي يجعلهم على الأرجح يقلعون عن الضغط لتحقيق مآرب سياسية.

فمن زاوية تنظيمية تتمتع جماعة رجال الأعمال في سورية، كما أوجزنا من قبل، بمزيد من الاستقلال أكثر من غيرها من بقية زمر المجتمع. فالغرفتان، وكذلك تنظيمهما المصلحي المعترف به، ليستا معتمدتين مالياً على الدولة كاعتماد معظم المنظمات الشعبية، كذلك إن مكتبيهما التنفيذيين منتخبان انتخاباً حراً نسبياً من قبل أعضائهما. إن جماعة رجال الأعمال ممثلة من خلال الغرفتين وبنواب مستقلين، في البرلمان وفي اللجان الحكومية، فضلاً عن أن كلمتها مسموعة وهي موضع الاستشارة. فبعض وزراء الحكومة، ولا سيما وزير الاقتصاد، تكشف منذ أمد بعيد علانية عن موقف ودي حيال القطاع الخاص، فضلاً عن مشاطرته هذا القطاع معظم آرائه عن السياسات الاقتصادية المعمول بها حالياً. وهكذا ليس من المستبعد أن يقتنص وزارة الاقتصاد، في مرحلة ما، أحد رجال الأعمال ذوي الارتباط الحميم. فمثل هذا التمثيل المباشر لمصالح القطاع الخاص في الوزارة سوف يكون مناسباً لمنطق التوسع التدريجي الذي يتوسعه التوجه النقابي. ولكن حتى الآن، وعلى نقيض ما حدث في بلدان كمصر أو تونس، لما يتعين بعد أي متعهد في منصب حكومي، ولما يبرز أي رجل من رجال الأعمال

علناً كمستشار رئاسي، كذلك ليس في صفوف حزب البعث ولا في أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أي عضو من رجال الأعمال يستحق الذكر. إن النفوذ الفعلي لجماعة رجال الأعمال محدود، الأمر الذي يتجلى على وجه التخصيص حين تحدق المخاطر بتلك المسائل التي قد تكون على علاقة، من وجهة نظر النظام، بالرقابة الاجتماعية أو خلاف ذلك مما يمت بصلة إلى القضايا السياسية. والجدير بالذكر والتنويه أن الغرفتين قد فشلتا، حتى هذا التاريخ، في إلغاء ذلك القانون السيئ الصيت لقسوته ولا جدواه عملياً في ما يتعلق بتهريب العملة[٨]. فهما قد تطالبان علناً «بالسماح للقطاع الخاص بإبداء رأيه» في حالة إعداد تعديل لهذا القانون[٩]. ولكن النظام لم يترك أي مجال للشك في أن هذا الأمر بأم عينه أو غيره من المسائل المماثلة ستكون كلها موضع البحث واتخاذ القرارات المناسبة لاحقاً وفق أولوياته وجداول أعماله.

وفي الوقت الذي لم يكن فيه النظام عرضة لأية ضغوط من قوى خارجية، أو من مصالح القطاع الخاص المحلية كي يلتزم ببرنامج إصلاحي محدد أو بتعجيل خطواته الإصلاحية، لم تكن هنالك أيضاً، في الوقت نفسه، إلا ما يلفت الأنظار من مقاومة طفيفة من جانب الحزب أو البيروقراطية لتلك الإصلاحات التي جاءت على شكل قوانين حتى حينه. ولكن سورية ليست حالة استثنائية بهذا الخصوص، إذ إن مقاومة الإصلاح والتعديل ما هي غالباً في واقع الحال إلا أضعف مما يتوقعه المرء[١٠]. فالعناصر المأمول منها أن تدافع عن الترتيبات القديمة ألا وهي، في الحالة السورية، الحزب وقيادة اتحاد العمال، فقدت صدقيتها، فضلاً عن أن الخاسرين من الإصلاح الاقتصادي، ولا سيما الموظفون في القطاع العام ومتخرجو الجامعات الذين لم يعد بمقدورهم العثور على عمالة عند

الدولة، صاروا يميلون إلى التفتيش عن حلول فردية. وعلاوة على ذلك، كما أشير آنفاً، تعرض الحزب واتحاد نقابات العمال لعملية خصاء وتقليص دورهما السياسي، ولم يعد من المتوقع لهما أن يعارضا السياسات الحكومية تلك المعارضة الفعالة. وأما في ما يتعلق بالعناصر البارزين بين البيروقراطيين ومديري القطاع العام، فإن بين صفوفهم حفنة قليلة العدد من التكنوقراطيين المتنورين الذين يقفون موقفاً إيجابياً من التغيير والإصلاح، ولا سيما من تلك العملية الإصلاحية الحذرة التي تنتهجها الحكومة. فثمة أناس يرفلون بأثواب العز والمال قبل حين من الزمن، وآخرون يسعون إلى الحلول شخصياً محل القطاع الخاص. ومع التسليم جدلاً بالبنية الفاشية للبيروقراطية، فإن بروز ذلك الفريق المناهض الذي سيحاول، بطريقة منظمة، طرح مشاريعه الاقتصادية البديلة، أمر ليس بالحسبان عملياً بتاتاً، كذلك إن ذلك الفريق الحكومي المناصر للتغيير الذي سيقتحم العقبات لتحقيق الإصلاح لما يوجد بعد، وللسبب نفسه كما أشير من قبل.

٢ ـ التحرير الاقتصادي والتغيير السياسي

بما أن الإصلاح الاقتصادي جار في سورية على قدم وساق، فإن السؤال المطروح على طاولة البحث هو ما إن كانت تدابير الإصلاح ستفضي أيضاً إلى تغيير البنى السياسية وإلى أي مدى. إن من اليسير على المرء أن يفترض أن التحرير الاقتصادي والسياسي أمران متواكلان بعضهما على بعض لا بل وحتى عمليتان توأمان[١١]، الأمر الذي كان المحور الأساسي لهواجس وأمنيات وكالات التنمية الدولية منذ بداية عقد التسعينيات. ولكن الواقع لا يعزز دائماً، بمنتهى الأسف، مثل هذا الافتراض. فحتى لو كانت طبيعة نظام

سياسي ما تؤثر بالتأكيد على أنماط التطور في بلد معين، فإن الدليل المقارن يدل على أن قيام علاقة مباشرة وواضحة بين التحرير الاقتصادي أو تخصيص الموارد المالية بشكل اقتصادي أكثر تعقلاً من ناحية أولى، وبين التحرير السياسي أو التوجه الديموقراطي من ناحية ثانية، ليس لها من وجود[١٢]، فبعض الأنظمة التسلطية، وأبرزها كوريا وتايوان، وتشيلي ضمن حدود، برهنت على أنها ذات إصلاحات اقتصادية ناجحة، في حين أن أنظمة أخرى ـ كالجزائر مثلاً ـ فشلت في الإتيان بالتعديل المناسب ودفعت ببلدانها إلى حمأة الأزمات السائبة والفوضى. وفي بعض البلدان الديموقراطية أو السائرة على دروب الديمقراطية، كتركيا قبل عام ١٩٨٠، كان الانسداد مصير التعديل الضروري، ما وضع الديموقراطية على حافة الهاوية، في حين أن بلداناً أخرى، كالبيرو، أدت برامج التعديل إلى زعزعة الاستقرار والعودة إلى نظام الحكم الفاشي، بينما في بلدان أخرى أيضاً قامت حالات أكثر وعداً بالخير، إذ سار فيها التحرير الاقتصادي جنباً إلى جنب مع انتهاج المنهج الديموقراطي، من أمثال هنغاريا أو الأرجنتين أو زامبيا على اختلافها. ومع ذلك فليس هنالك إلا شك طفيف في أن بروز نظام اقتصادي أكثر تعدداً وتركيباً يستلزم بحكم الضرورة شكلاً موازياً إلى حد ما من أشكال التعديل السياسي. وإن الشيء الضروري الخاص الذي يحتاجه نظام تسلطي «تحريري» لمواجهة المخاطر السياسية التي ينطوي عليها الإصلاح الاقتصادي، هو شكل مناسب من أشكال المشاركة والتمثيل، وشكل يضمن الدمج السياسي لمختلف شرائح المجتمع التي يعنيها الموضوع ويعمل على تصريف منازعاتها في قنوات عديدة[١٣]. فمثل هذا التفحص الدقيق لأنماط التمثيل والمشاركة، فضلاً عن الانتخابات المتكررة لذلك الغرض، يجب عدم الخلط بينه وبين السير على درب الديموقراطية.

إن المخاطر السياسية للتحرير لم تكن لتغيب عن أذهان حكام سورية. ولتفادي هذه المخاطر لجأ النظام إلى اعتماد تدابير على هيئة مؤسسات أشمل بدلاً من التنافس السياسي المكشوف، أي توسيع العناصر التضامنية CORPORATIST ELEMENTS للنظام. فالدولة التضامنية التسلطية AUTHORITARIAN CORPORATISM، كما أوجزنا، تتيح الضم الاصطفائي إلى هياكل صنع القرار والهيئات الاستشارية لبعض عناصر المجتمع من خارج قواعد النظام السياسية والاجتماعية التقليدية. وبهذا الأسلوب يصبح بمقدور الجماعات والمصالح، التي ظلت حتى حينه ناقصة التمثيل، أن تتمثل تمثيلاً مرضياً وأن تشارك في بعض ميادين المخططات الاقتصادية من دون أن تتنطح لأية سلطة سياسية ومن دون أن تحوزها عملياً. فتنازع المصالح بين مختلف هذه المجموعات ستكون معالجته ضمن إطار له صفة المؤسسة، كذلك إنّ فضّه سيكون على أيدي قيادة النظام باعتبارها الدماغ المفكر للجماعة السياسية، وبذلك يبقى ذلك التنازع ضمن حدود الانضباط ولو من زاوية ذهنية على الأقل. وبما أن تمثيل مصالح مختلف المجموعات يجري من فوق بالاتفاق على استجلاب هذا الممثل أو ذاك لا بالانتخاب الديموقراطي، فإن النظام يبقى قادراً على استبعاد أولئك الممثلين الذين لا يتقبلون قواعد اللعبة. فالإصلاح البرلماني الذي جرى في سورية عام ١٩٩٠، إن كان يجوز لنا أن ننعته بذلك، ولا سيما ما كان ينطوي عليه من تمثيل المصالح تمثيلاً أعرض من ذي قبل، كان يدل على شكل وحدود التعديل السياسي الذي كان يراه النظام ضرورياً.

ليس من المستغرب على المسؤولين والدعاة المشايعين السوريين أن يشيروا إلى النظام السياسي القائم في البلد بأنه ديموقراطي،

متجاهلين نعته «بالشعبي» الذي كان يدل سابقاً على مواصفات ضرورية كما كان يوحي ضمناً بأن الديموقراطية السورية شيء مختلف عن ديموقراطية بعض البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان الغربية[١٤]. وفي طوال العالم العربي وعرضه وفي خطابه السياسي يجري تفعيل الأداء العملي للديموقراطية على نحو متزايد وفق المفهوم الليبرالي، أي كنظام حكم تكمن خصائصه بحقوق الإنسان والتنظيم السياسي الحر ومسؤولية الحكومة ومبدأ تغيير الحكومة من خلال الانتخابات المتواترة[١٥]. وبما أن من الواضح أن هذا الإجراء لا يدخل إنجازه ضمن إطار نيات النظام السوري، فإن مصطلح «التعددية» الأكثر حذراً صار استخدامه يتزايد باطراد في الخطاب الرسمي في سورية. إن الوسم الذاتي للنظام السوري بالتعددية يعبر عن، على الرغم من أن استعماله لا يزال من باب التأدب، شيء من تبدل في المفهوم. ففي الوقت الذي لا يوحي فيه بأي وعد عن السير في ركاب الديموقراطية، فإنه إقرار ضمني بوجود التناقض بين مختلف المصالح المشروعة التي سوف تتنامى ولابد للتحول إلى نظام اقتصادي سوسيولوجي مركب على نحو متزايد. إن الأسد نفسه، في خطاب له أمام نقابات العمال، اعترف بأن هنالك صلة مباشرة بين التعددية الاقتصادية والسياسية[١٦]. وإن ما يدعى المشروع التعددي للنظام السوري يتطلب، كما أشير سابقاً، دمجاً اصطفائياً لبعض المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي لا غنى عنها من أجل توليد الموارد المالية. فالقطاع الخاص استحال بشكل متزايد، طوال الانفتاح الثاني في سورية، إلى قطاع من تلك القطاعات التي لا غنى عنها: فهو يولد الفائض والقطع الأجنبي، وهو يجعل الدولة تتنفس الصعداء من تلك المسؤوليات التي اضطلعت الدولة بعبئها سابقاً، ولكنها لم تكن قادرة على الوفاء بها بما يكفي، ولا سيما العمالة والتموين، وعلاوة على ذلك فهو

يوفر الفرص لشرائح من نخبة النظام لتحويل قسط من ثروتها إلى رأس مال. وإن دمجاً أقوى لقطاعات أخرى من المجتمع، كالمثقفين الحضريين والأعيان القرويين ورجالات الدين قد يكون مستحباً، ولأسباب سياسية بالأساس، لكي يعوض عن فقدان الولاء من جانب الخاسرين من التعديل الاقتصادي. فتغيير بنية النظام تغيير أوسع نطاقاً، لما يجد له بعد مكاناً على جدول أعمال قيادة النظام. إن التعديد لم يكن المقصود به أن يؤدي إلى خسارة السلطة بشكل تدريجي، بل كان المقصود به تعزيز هيمنة النظام ومشروعيته، لا بل وحتى عقلنة ذلك[١٧].

إن محاولة الانفتاح اقتصادياً بدون التحرير السياسي بشكل جاد من الممكن إدارتها على أحسن ما يكون ما دامت بعض المكافآت المالية تثابر على انهمارها ـ كالمعونات الأجنبية، ولا سيما المعونة العربية والعائدات النفطية ـ وعلى مساندتها الميزانية واستقلال النظام، وما دام القطاع الخاص يستفيد من مناخ الاستثمار والتجارة على نحو أكثر وداً من ذي قبل على العموم، وبالشكل الذي خلقته فيه الحكومة. ولكن هذا المناخ قد توضع حوله الحدود على المدى الطويل. فالهياكل التسلطية لا تضع بحد ذاتها الحدود للنمو الاقتصادي، بيد أنها تشكل ظرفاً غير مواتٍ بعض الشيء لتطوير الطاقات البشرية الرأسمالية الخلاقة والمبدعة[١٨]. وإن النقص الفاضح في بحر عام ١٩٩٣/٩٤ للمحاولات، من الجانب السوري في الجامعات أو الغرفتين أو الحكومة، لإعداد سيناريوات في ما يتعلق بالعقابيل الاقتصادية على سورية لقيام سلم إقليمي، قد كشف عن العورات بهذا الخصوص. فإذا كانت سورية تريد أن تنافس ـ بدلاً من أن تشكل ببساطة خزاناً احتياطياً للأيدي العاملة الرخيصة والمنتجات الزراعية ـ في الاقتصاد الشرق أوسطي الجديد

الذي هو على وشك البروز، فإن تطوير رأس المال البشري وحفز الطاقات الخلاقة سوف يكونان هامين أهمية خاصة. ولكن من منظور النظام، فإن أمثال هذه الاعتبارات الاقتصادية السوسيولوجية البعيدة الأجل لا تنطوي إلا على أهمية ثانوية بعض الشيء. فالاهتمام الأساسي للنظام كان ولا يزال يدور، في ما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية والسياسية الراهنة[١٩]، بالحفاظ على استقراره وهيمنته قبل الأشياء الأخرى كافة.

ولما كان خارج إطار الاحتمال أن يعمد النظام السوري نفسه، جراء تفهمه الضرورات البعيدة الأجل أو جراء ضغط خارجي، إلى تغيير نهجه وإلى إنجاز إصلاحات سياسية أكثر من الإصلاحات ذات الطبيعة المحدودة، فإن بوسع المرء أن يتساءل ما إن كانت هنالك زمرة اجتماعية لديها مشروعات بمزيد من الطموح ولديها القدرة على طرحها وإقحامها. وفي عموم الوطن العربي انتعشت الآمال بأن تغيير البنى الاجتماعية وعجز الأنظمة التسلطية عن حل مشكلات بلدانها الاجتماعية والاقتصادية سوف يعززان المجتمع المدني، وأن قوى المجتمع المدني سوف تضغط بدورها لتحقيق الديموقراطية[٢٠].

وأما في ما يتعلق بسورية، فليس على المرء أن يفرط في تفاؤله في هذه الآونة. فالبورجوازية، كما تبين سابقاً، على ضعف كبير لا يساعدها على أن تطرح مقاصد سياساتها الاقتصادية، ولذلك فقلما يتخيل المرء أنها ستكون قادرة على أن تفرض على النظام برنامجاً لتحقيق التغيير الديموقراطي. وعلاوة على ذلك يبدو كأن البورجوازية ليس بحوزتها مثل هذا البرنامج الديموقراطي في المقام الأول. فثمة شرائح من طبقة رجال الأعمال لها مصلحة ولا شك

في التحرير السياسي، ولا في اتساع رقعة مسؤولية الحكومة، وشفافية القرارات والتعاملات، وفي إنجاز حكم القانون، في حين أن شرائح أخرى، ولاسيما أول الناس ذوي العلاقات الراسخة الجذور مع نخبة النظام وممن صادف وكانوا، على العموم، الرابحين الأساسيين من عملية التحويل التي ظلت على قدم وساق حتى الآن، فإنهم بالتأكيد لا يريدون المغامرة بمغانمهم جراء الإصلاح الديموقراطي، فالسير في ركاب الديموقراطية من المحتمل أن يعزز المطالب بالمزيد من عدالة توزيع التكاليف وبفرض الضرائب على مرابح التحويل الاقتصادي. إن ضغط القطاع الخاص طلباً للمزيد من التغيير السياسي الجوهري، أي لأكثر من التوسع التدريجي لآليات الدولة التضامنية CORPORATIST MECHANISMS، كان محدوداً، ولربما سيبقى كذلك.

وهنالك شرائح أخرى من المجتمع ممن مصلحتها في التحرير السياسي والتوجه البيروقراطي أكثر من غيرها بكثير. فكل من المهنيين المستقلين والمثقفين من كسبة الرواتب المستخدمين عند الدولة ـ كأساتذة الجامعات والمخططين والتقنيين والمعلمين، وحتى بعض أكابر البيروقراطيين ـ يمكن أن يقال عنهم إن الرغبة تدغدغ آمالهم، في غالبيتهم، في توسيع رقعة التنفس السياسي. فبين صفوفهم يكتشف المرء العقابيل الثقافية السوسيولوجية التي خلفتها الفاشية على أحسن ما يكون الوضوح: كهجرة الطاقات الفنية والفكرية، وترقية الموالين الحزبيين إلى المراكز الأكاديمية، وإفساد التعليم العالي بعد برهة وجيزة، وما شابه ذلك. وبصرف النظر عما إذا كانت التطلعات الديموقراطية لدى الطبقات الوسطى المثقفة راسخة الجذور، أو عما إذا كان من الممكن تسويقها مقابل بعض المكاسب المادية بمنتهى البساطة، فإن هذه الطبقة ستكون، على

العموم، طبقة مؤيدة للانفتاح السياسي، بيد أنها ليست في وضع يؤهلها لطرحه أو الإعداد له لأنها مبذّرة واتكالية وعلى قوة تنظيمية طفيفة. وأما تلك النقابات المهنية التي حاولت أن تتحدى النظام، في عام ١٩٨٠، دفاعاً عن حقوق الإنسان والحريات المدنية فقد كان مصيرها السحق كقوى معزولة لما تستفيق من كبوتها بعد. وإن المحاكمة التي جرت في عام ١٩٩٢ لأعضاء مجموعة حقوق الإنسان لمجرد تأسيسها ممن تجرأوا على التساؤل عن أمور عديدة، منها نتيجة الاستفتاء الرئاسي لعام ١٩٩١ إذا كانت ٩٩,٩ بالمئة، كانت بمثابة التحذير الواضح للشعب بأن من الأفضل له ألا يحاول إقامة أية منظمات ليبرالية نقدية للنظام. وإن المؤشرات الكبيرة عن المدى المسموح به للمجتمع المدني في سورية أن عدد المنظمات الاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية والدينية والخيرية، كان عدداً خفيضاً جداً منذ البداية وأخذ يتناقص عملياً منذ عام ١٩٨٠، أي منذ ذلك الزمن الذي قصمت فيه الحكومة ظهر المنظمات المهنية[٢١]. فضلاً عن ذلك ليس هنالك طبقة تكنوقراطية[٢٢] مستقلة من الاختصاصيين والأكاديميين من المتجمعين حول مؤسسات بحث مستقلة أو غير ذلك من المؤسسات الأخرى، ممن يعدون الخطط والمقترحات لطرحها وإنجازها في حالة انهيار النظام الحالي. فبادئ ذي بدء ليس هنالك أية مؤسسة للبحث الاقتصادي أو لعلم الاجتماع ـ ما عدا اثنين من المكاتب الاستشارية المدعوة بالمعاهد التي أسسها أساتذة الجامعات وبعض الموظفين المدنيين السابقين أو اللاحقين النشيطين في أعقاب قانون الاستثمار في عام ١٩٩١.

وعلى العموم فإن الدولة قد تغلغلت في أعماق المجتمع المدني في سورية. فالطيف السياسي المشروع ـ كما أوجزنا ـ مقصور على

الجبهة الوطنية التقدمية، مع العلم أن أحزاب الجبهة، في الوقت الذي حققت فيه لنفسها موطئ قدم في النظام، فقدت استقلالها، ومشروعيتها إلى حد كبير جراء خضوعها لقيادة البعث والرئيس. وأما المنظمات الشعبية، كما تبين من مثل اتحاد العمال، فقد أضحت نقابات على أوثق ارتباط بالنظام. فثمة شرائح من أعضاء اتحاد العمال، بمن فيها عدد ليس بالقليل من المسؤولين ممن ينتمون إلى الطبقتين الدنيا والوسطى، يولون اهتمامهم بالتأكيد للانفتاح والتغيير السياسيين. ولكن جلّ اهتمامهم حالياً اهتمام دفاعي إلى حد ما: أي أنه يتجسد في حمايتهم، قدر المستطاع، لأولئك الناس الموظفين في الإدارة الحكومية والقطاع العام من مخاطر إعادة ترتيب البنية الاقتصادية. وأما الجماهير (وفق مصطلح البعث)، أي تلك الأغلبية الساحقة من الناس، فإنها تعيش سياسياً على الأرجح في حالة تبلد ولامبالاة. فهؤلاء الناس يحاولون أن يكسبوا قوتهم كمستخدمين حكوميين أو فلاحين صغار أو أجراء أو عمال مؤقتين أو باعة شخصيين لمنتجات وخدمات هامشية، بغية التغلب على مصاعب نقصان الأجور نقصاناً حقيقياً ومشكلات السكن، وعلى المسائل المتعلقة بتعليم أولادهم وتوظيفهم وتزويجهم. إن الهموم الاقتصادية اليومية هي ما يستبقيهم على هذا النمط من السلوك، لا السياسة(٢٣). وبالنسبة إلى هذه الأغلبية الساحقة فالحزب والحكومة، استشهاداً بقول وجيه دمشقي، «موجودان هناك وجود قاسيون (وهو الجبل المشرف على دمشق)، وسواء أحببته أو لا، فإنه موجود هناك»(٢٤).

وهكذا فإن النظام باعتماده توهين الطاقة السياسية في المجتمع المدني وتقزيم النزوع السياسي، واقتران هذا وذاك بالكبت المكشوف والضم الاصطفائي، تمكن من حشر تهديد المجتمع المدني في أضيق

الزوايا. ولكن هنالك تذمر بين الحين والحين حتى من قلب الحزب أو الحكومة أو المنظمات الشعبية أو أحزاب الجبهة أو البرلمان. وإن بعض الشرائح من القاعدة التقليدية للنظام مصابة بخيبة الأمل من جراء مسار السياسة الاقتصادية السوسيولوجية للنظام، ولا سيما منذ بداية الأزمة الكويتية العراقية في عام ١٩٩٠، ومن جراء توجه سياسته الخارجية. وإن بعض حلفائه من طبقة رجال الأعمال كانوا يتوقعون المزيد من التغيير وعلى نحو أسرع. ولكن ما دام البنيان الأمني مرصوصاً يتعذر بروز مراكز قوى بديلة، ويبقى الاستزبان مثابراً على تمزيق الزمر الاجتماعية الأساسية، ويبقى السخط خارج إطار التنظيم، ويظل من الممكن التعامل مع المطالب الاجتماعية بشكل اصطفائي، علاوة على أن قدرة النظام على التصرف بالأمور، جملة وتفصيلاً، وفق أولوياته هو تبقى قطعاً خارج إطار التساؤل.

٣ ـــ التحكم المحلي والدور الإقليمي

منذ تسلم الأسد للسلطة تطورت سورية، كما رأينا، إلى دولة أمنية قوية. فالنظام يتشبث بكلتا يديه بالمجتمع ويتحكم، على نحو أهم، بأجهزته وبشبكات الاستزبان الاستخباراتية التي أسسها أو سمح لها بالبروز. وفي الخطاب الرسمي لحكام سورية فإن استقرار النظام والهيمنة السياسية وما يلازم ذلك، ضمناً، من مقدار الكبت، تشكل كلها عنصراً لا غنى عنه للأمن الوطني. «فالجبهة الداخلية» يجب أن تكون راسخة ومتراصة لتسدّ المنافذ على اختراقات العدو ولتكون على أهبة الاستعداد للمجابهات الخارجية، إذ إن خصوم النظام أو «الثورة»، التي هي المرادف الرسمي لأولئك الخصوم عملياً، يقومون مقام العدو الخارجي[٢٥].

إن سورية ترى نفسها، لا في خطاب النظام وحسب، مطوقة بجملة من التهديدات، ولكن هذا الإدراك لأمنها الوطني ليس بدون مسوغات على الإطلاق. فالقوى الغربية دأبت في الماضي أكثر من مرة على استغلال المشاحنات الداخلية في سورية وزعزعة استقرارها بغية تنفيذ مخططاتها الإقليمية[٢٦]. وفضلاً عن ذلك فإن علاقات سورية مع أكبر جارتين لها، وهما العراق وتركيا، كانت علاقات تناحر، لا بل وتوتر أحياناً طوال ردح طويل من الزمن. وإن إمكانية تفكيك لبنان، الأمر الذي كان وارداً لعدة سنين، ليس من الممكن استبعاده وكان دائماً موضع الاعتبار بأنه يشكل تهديداً مباشراً لأمن سورية. وقبل كل هذا وذاك، وبالطبع، كانت سورية في حالة حرب، ولا تزال، مع إسرائيل طوال ٤٥ سنة ونيف، كما أن بعض الأراضي السورية محتلة منذ عام ١٩٦٧، ولذلك فإن المخاوف السورية مخاوف حقيقية من إسرائيل جراء قوتها العسكرية ومطامحها الإقليمية وإمكانية جرها لسورية إلى حرب أخرى لا تريدها سورية[٢٧]. وفي الوقت الذي استطاعت فيه سورية، إلى حد مثار جدل، تحقيق استقرارها الداخلي والحفاظ على سلامة أراضيها ـ بمقدار ما كان بوسعها ذلك عملياً ـ حتى بدون حكم تسلطي، فليس هنالك أدنى شك في أن تطور الاستقرار الداخلي لسورية وموقفها الإقليمي كانا عاملين مشتركين لإنجاز تلك المهمة.

فبدون القيادة الحازمة والطموحة لحافظ الأسد، ولولا استقرار نظامه وبروز دولة قوية نسبياً، لما تمكنت سورية من أن تتطور، في عقدي السبعينيات والثمانينيات، إلى تلك القوة الإقليمية التي هي عليها الآن، مخولة عن جدارة بذلك النفوذ الإقليمي الذي لا يتناسب في حقيقة الأمر، كما أشار دريزديل DRYSDALE وهينبوش

HINNEBUSH، مع حجم البلد وعدد سكانه وموارده الاقتصادية[٢٨]. ووقت كتابة هذه الدراسة كانت سورية، بمنتهى النجاح، قادرة على تلقي صدمة انهيار حليفها العالمي الأساسي، أي الاتحاد السوفياتي. ولقد حازت نفوذاً قوياً ومقبولاً عالمياً إلى حد ما على لبنان، وعملت تدريجاً على ترسيخ هذا النفوذ في قاعدة سياسية تكفل لها قدرتها على الاستمرار في أعقاب احتمال انسحاب عسكري لاحق. وعلاوة على مصر، صارت سورية الشريك الإقليمي الأساسي لمملكات الخليج وعززت بذلك موقعها في صميم المحيط العربي. وعلاوة على ذلك كانت سورية تؤدي دوراً محورياً في عملية سلام الشرق الأوسط باعتبارها الخصم اللدود لإسرائيل والدولة العربية الوحيدة التي لا يمكن بلوغ سلام إقليمي راسخ بدون موافقتها. وبعد فترة من التوتر في النصف الثاني من عقد الثمانينيات أعادت سورية ترتيب علاقاتها، على العموم، مع الغرب. والجدير بالذكر أن الحكومات الغربية لم تعد تعير الاهتمام الكبير للاستزادة من التحرير السياسي في سورية، إذ صار اهتمامها الأساسي يدور، بدلاً من ذلك، حول وجود حكومة في سورية قادرة، في خاتمة المطاف، على إجراء التسوية وصنع السلم والحفاظ عليه. فلقد كان هنالك ثمة شك طفيف في أن الأسد، نظراً إلى قبضة المجتمع بكلتا يديه على وجه التخصيص، هو القائد الذي بمقدوره إنقاذ سورية وكفالة التزامها بحل تفاوضي.

إن الموقف الإقليمي لسورية لهو، داخلياً، بمثابة المصدر الرئيسي لمشروعية النظام. فلقد كان هذا الموقف شيئاً أساسياً للنظام، ولا سيما أنه يحكم باسم البعث والقومية العربية، لإظهار تشبثه بما يمكن اعتباره أسطورة قومية: أي الاقتناع بأن سورية هي قلب

العروبة وأكثر المدافعين حماساً عن الحقوق العربية وخاصة الفلسطينية منها. فبعد عقود من المجابهة العقيمة والبرهنة الكافية على أن التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل سيبقى خارج متناول سورية، فإن أغلبية الشعب السوري يمكن الافتراض أنها تؤيد حلاً سلمياً للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن شرط أن يكون الحل «عادلاً». وإنه من العسير حتى على نظام الأسد القوي أن يقدم على التسوية بأقل من شرطين اثنين أولهما عودة السيادة السورية على هضبة الجولان المحتلة، وثانيهما انسحاب الجنود الإسرائيليين انسحاباً كاملاً منها، حتى لو كان الانسحاب على مراحل. ولسوف يكون من الصعب أيضاً على النظام أن يتصالح مع إسرائيل إذا لم يجر التوصل إلى حل مرضٍ للفلسطينيين وإلى انسحاب إسرائيلي من جنوب لبنان، أو إلى جدولة ذلك زمنياً[٢٩].

فموقف سورية كعدو «موثوق» لإسرائيل لا ينطوي على أهمية أيديولوجية وشرعية وحسب، بل كان، كما بيّنا، عنصراً حاسماً بالنسبة إلى اقتصادها السياسي أيضاً، إذ ما كان بمقدور سورية أن تضمن الحصول على تلك المكافآت المالية الاستراتيجية التي حازت من الدول العربية الغنية ومن الاتحاد السوفياتي، ومن إيران طيلة سنتين، إلا من خلال تعبئتها المجتمع تعبئة متواصلة وجلية واحتفاظها بجيش ضخم وتخصيص مبالغ ضخمة للشؤون العسكرية. فالمعونات العربية والسوفياتية والإيرانية التي تلقتها سورية نظراً إلى أهميتها وموقفها الاستراتيجيين كدولة مواجهة ما كان من الممكن تخصيصها، أو تخصيصها جزئياً لها لولا ذلك. وإن هذه المعونات لم تموّل معظم مشتريات الأسلحة لسورية فحسب، بل ومكّنت الحكومة من متابعة تنفيذ برنامج تطويري طموح في ميدان التصنيع وبناء الهياكل الأساسية في عقد السبعينيات، ومن تغطية

العجز في ميزانها التجاري وميزانيتها أيضاً، ومن مواصلة رفع مستويات المعيشة عموماً، حتى نهاية ذلك العقد، ومكّنتها من ثم بعدئذ من تسريع نمو معظم أفراد الطبقة الوسطى ذات الرواتب والموظفة لدى الدولة، ومن توزيع سلسلة من الإعانات المالية والمزايا على مختلف قطاعات المجتمع. ولكن الجدير بالذكر أن تناقص تدفق هذه المكافآت، في نهاية عقد الثمانينيات، كشف عن الكثير من الثُّغَر البنيوية في اقتصاد سورية وفي نموذج تطورها، وزاد الطين بلة على ضرورة الإصلاح الاقتصادي وإسلام الدولة لبعض ركائزها الاقتصادية للقطاع الخاص. وأما انضمام سورية إلى التحالف المعادي للعراق إبان حرب الخليج الثانية وتشكيل مجموعة إعلان دمشق، بعد الحرب، من الممالك الخليجية الست ومصر وسورية فقد ساهما، وعلى نقيض ما سبق، في إعادة فتح مصدر المعونة العربي الخليجي أمام سورية وفي تخفيف الضغط الاقتصادي عنها.

إن ما فعلته سورية في الميدان العسكري من حشد وتعبئة، أي استثمارها في القوة العسكرية إن جاز هذا التعبير، ما كان المقصود منه البتة أن يفضي إلى حرب أخرى أو إلى توريط سورية في حرب مع إسرائيل في أعقاب اتفاقية فك الارتباط في عام ١٩٧٤. ولكن القيادة السورية كانت تسعى على الأرجح إلى تفادي المواجهة العسكرية مع إسرائيل منذ ذلك التاريخ وبغض النظر عن وصول الأمور العسكرية/السياسية إلى شفير الهاوية من حين إلى آخر. فحالة اللاسلم واللاحرب الواقعية «DE FACTO» التي سادت، مع بعض الانقطاعات المشهودة، بين إسرائيل وسورية منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، خدمت في الحقيقة مصالح النظام السوري على خير ما يرام. لقد وفرت تلك الحالة الأساس المشروع

للنظام داخل الوطن وخارجه بين صفوف الجماهير العربية، وضمنت لسورية المكافآت المالية الاستراتيجية وثقلها الإقليمي والدولي. وما عرضت للمخاطر ـ كما كان من الممكن أن تفعل الحرب العلنية ـ تلك المنافع المادية التي تمكنت سورية، أو الجيش نفسه، من استدرارها جراء موقعها الاستراتيجي. وإن الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ وضرب القوات السورية فيه بيّنا بمنتهى الجلاء أن سورية لم يكن بمقدورها المغامرة بمواجهة واسعة النطاق مع إسرائيل. فهزيمة أخرى، ولا سيما إن كانت ستفضي إلى المزيد من خسارة الأراضي، كانت ستؤدي إلى إضعاف النظام إضعافاً خطيراً إلى حد التهديد حتى بإسقاطه، ولو بعد حين من الزمن، مثلما كانت عليه الحال في حرب عام ١٩٦٧. وحين وافقت القيادة السورية على المشاركة في عملية السلام في مؤتمر مدريد برعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، كانت تعلم أن أحد البدائل لتسوية سلمية نهائية ـ أي تجدد الحرب ـ سينطوي على كارثة.

علاوة على ذلك، وبالتسليم أن القوى العظمى في العالم قد فقدت اهتمامها الخاص في إبقاء التوتر في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن البديل الآخر عن التسوية، أي استمرار حالة اللاحرب واللاسلم، كان تسويقه سيزداد صعوبة على نحو مطرد.

لقد كانت سورية على استعداد للتفاوض بناءً على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ـ أي بناءً على مبدأ الأرض مقابل السلام ـ منذ قبولها هذين القرارين في عام ١٩٧٤، وهي على استعداد اليوم لإقامة السلام مع إسرائيل. ولكن الهدف الأساسي لسورية، حتى حينه، هو تجنب الحرب، إذ إن الأسد ورجالاته ليسوا على

عجلة من أمرهم لتوقيع معاهدة السلام. فسورية بحاجة إلى المزيد من الوقت لإعداد نفسها لسلام كامل وللتغيرات السياسية والفكرية والتقنية والاقتصادية التي ستقترن به. والنظام قد يكون بمقدوره تماماً أن يضمن استمرار تدفق المكافآت المادية تعويضاً عن موقفه الاستراتيجي أو السياسي، لا سيما إن طور تعاونه مع ممالك الخليج، ولكن من المحتمل، في أحسن الأحوال، أن تبقى هذه المعونات على حالها بدلاً من أن تزيد.

إن السلام الإقليمي الشامل سيكون، على المدى الطويل، في مصلحة كل بلدان الشرق الأوسط، ولكنه على المدى القصير لن يكون من المؤكد البتة أن تكون لسورية حصة أرباح هامة من ذلك السلام. فصناع السياسة السوريون والمتعهدون/المقاولون، سواء بسواء، يعتبرون اقتصاد إسرائيل العالي الإنتاج تهديداً لهم. إن من الممكن لسورية أن تكسب قسطاً معقولاً من السوق الفلسطينية. ولكن سوف يكون هنالك، في الوقت نفسه، منافسة إسرائيلية لما تنتجه سورية من فواكه وخضار وسلع مصنعة وتصدرها إلى الخليج، ولسوف يكون هنالك تنافس سوري إسرائيلي في قطاعات هامة أخرى أيضاً، أي النقل والموانئ. وإن فرص الاستثمار الرأسمالي العالمي محدود الآن، علاوة على أن في الشرق الأوسط مواضع للاستثمار الأجنبي أفضل من سورية.

والأنكى من ذلك أن السلام الإقليمي لا يفضي مباشرة وتواً إلى نزع التسلح وخفض الميزانية العسكرية، ومن ثم إلى تحويل الموارد المالية إلى أغراض التطور. ولما كان من المحتمل للشكوك والمخاوف المتبادلة أن تدوم لبعض الوقت، فإن كل الأطراف الإقليمية ستبقى على حذر وحيطة، باستثناء مشهود للكينونتين الأردنية والفلسطينية،

وسوف تحافظ على مستوى رفيع من العتاد العسكري للمستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك فإن القوات المسلحة في سورية، بكل المعايير والمقارنات العالمية، بأمس الحاجة إلى التحديث. فمعظم العتاد العسكري الذي تستعمله القوات البرية في سورية لا يمثل تكنولوجيا عقدي الستينيات والسبعينيات وحسب، بل إن الكثير من تلك المعدات قد تآكلت، فضلاً عن أن معظم القوات الجوية في سورية جاثمة على الأرض عملياً جراء نقص قطع التبديل. ولذلك فإن السلام، من المنظور العسكري السوري، سيكون بالأساس فرصة للإنفاق على إعادة تأهيل القوات المسلحة[٣٠].

فالسلام قد يبدل، في الوقت نفسه، المتغيرات الداخلية في سورية. وبما أن المجابهة الخارجية ستفقد أهميتها، سيكون من الصعب باطراد تبرير محافظة سورية على قوات مسلحة ضخمة، وإغداق المزايا على الطبقة العسكرية، وعسكرة الحياة العامة. والجدير بالذكر أن الكثيرين من السوريين، وقت اختتام هذه الدراسة، كانوا يتوقعون مكسباً سياسياً من السلام لا اقتصادياً، إذ كانوا يأملون أن يعود عليهم السلام بتقليص الجهاز الأمني وسلطته السياسية، وإعادة احترام القانون، وتزايد إلقاء التبعات على الحكومة واتساع مدى الحياة العامة[٣١]. ولكن أمثال هذه الآمال قد تتجاوز الواقع في المستقبل القريب على الأقل. فالواجب يقضي على المرء ألا يتوقع تنازل الطبقة العسكرية عن مركزها القوي في سورية حال انتهاء حالة الحرب بين إسرائيل وسورية. ولأسباب مذكورة آنفاً، فإن الميزانيات العسكرية ستبقى على الأرجح عالية جداً، كذلك فإن هنالك حججاً قوية ضد تقليص القوة العددية للقوات المسلحة التي تحتوي على عدد كبير من الشبان السوريين ذوي الأجور الرخيصة ممن كانوا سيصبحون عاطلين من العمل لولا انخراطهم في سلك

الجندية. وعلى أرجح الظن سيبقى الجيش وجهاز الأمن في سورية بمثابة العامل المشترك القوي الذي سيحبط محاولات تقليص امتيازاته تحت حدود معينة، كذلك فإنه سيحتفظ بحق الفيتو حيال المستقبل السياسي لسورية ولو لبعض الوقت. ولكن المشاعر الجماهيرية، أي توقعات انحسار النفوذ العسكري والأمني، تعكس انجراد سمة المشروعية عن الدولة الأمنية انجراداً فعلياً، تلك الدولة التي قد يصل عصرها إلى نهايته بعد وقت طويل بعض الشيء.

٤ ــ الأسد... وماذا بعد؟

ما دام الأسد في سدة السلطة يمكننا أن نتوقع، كما أشير آنفاً، مزيداً من التوسع في هياكل الدولة التضامنية CORPORATIST STRUCTURES وتواصلاً في الإصلاحات التدريجية التي تبقى بمنأى عن تهديد هيمنة النظام. ففي سورية التالية لسورية الأسد قد تضعف قبضة الدولة على المجتمع وذلك أولاً، كما أوجزنا، لأن العائدات الخارجية ــ من المكافآت السياسية والعائدات النفطية على حد سواء ــ سوف تبقى، في ظل ظروف مواتية، راكدة على الأرجح، أي أنها سوف تهبط بما يتناسب مع حجم السكان ومع مؤشرات اقتصادية أخرى. وإن تناقص إيرادات العوائد نسبياً سوف يجبر الدولة على مزيد من الاتكاء والتثاقل على المجتمع وعلى الموارد التي يستولدها القطاع الخاص. وثانياً لأن عنصرين أساسيين من عناصر بروز الدولة القوية، أي وجود تهديد خارجي خطير وقيادة محنكة، سوف يكونان معدومين[٣٢] على الأرجح. فالتهديد الخارجي الرئيسي لسورية، أي تهديد إسرائيل، سوف يتقلص على ما يبدو نظراً إلى تقدم عملية التهدئة السلمية الإقليمية. وأما بخصوص القيادة فإنه من البعيد جداً على كل من سيخلف الأسد

في السلطة أن يبرهن ـ ومنذ الوهلة الأولى ـ عن دهاء مماثل. فمثل هذا الإضعاف لقوة الدولة سوف يفتح تقريباً بالتأكيد المجال أمام المجتمع. وعلى أرجح الظن، فإن المنازعات السياسية والمنازعات الطبقية وغير ذلك من تنازع المصالح ستكون بالتالي عرضة بشكل كبير للمناقشة المفتوحة والتفاوض والتسويات؛ ولن يكون بإمكان القيادة السياسية أن تقرر بمفردها ماهية المصالح المشروعة لمختلف شرائح وقطاعات المجتمع، وسوف يكون بالإمكان بروز أحزاب جديدة، وانفراط عقد الجبهة الوطنية التقدمية. وإن مثل هذا التطور يمكن فهمه على أنه فقدان الاستقرار الداخلي، ولكن يمكن فهمه أيضاً على أنه عودة السياسة[٣٣].

إن زعزعة الاستقرار، بهذا المعنى، ستمزق في المقام الأول أوصال الهياكل المتحجرة لنظام حصّن نفسه في خندق السلطة لمدة من الزمن تنوف على العقدين، وإلى ذلك الحد الذي عاد فيه بالشلل على طاقات المجتمع. ولكن هذا ليس بالطبع ما يخطط له النظام. فمنذ أواخر عقد الثمانينيات حاول النظام أن يعد العدة لتأبيد هذه الهياكل إلى ما بعد ممات الرئيس في خاتمة المطاف ولتهيئة باسل، أكبر أبنائه، كخليفة من سلالة حاكمة. وعلى الرغم من أن باسلاً لم يحظ البتة رسمياً بلقب الخليفة، إلا أنه خضع لتدريب يؤهله لأن يحل محل أبيه تماماً، فضلاً عن أن جهداً دعائياً كبيراً قام لإظهاره بأنه الوريث المناسب بشكل واضح. فلقد كان واحداً من القلة من بين أبناء نخبة النظام ممن انخرطوا في سلك الجندية، وعين عضواً في هيئة الأركان العامة وقائد فرقة في الحرس الجمهوري. وفي السنوات التي سبقت حادث اصطدام السيارة التي أودت بحياته في عام ١٩٩٤، قيل إنه كان القائد الفعلي «DE FACTO» لهذا الحرس الجمهوري، مشرفاً على تحديثه ومشيداً

قاعدة دعمه الشخصي في قلب أجهزة ضباطه وجنوده، أو كان على الأقل يتشاطر القيادة مع القائد الرسمي للحرس الجمهوري، خاله عدنان مخلوف. وعلاوة على ذلك، بنى باسل شبكة خاصة به في جهاز الأمن اعتماداً على، وبالتخصيص، الضباط الشباب الذين كانوا مثله من حملة الشهادات العسكرية، وأقام له علاقات شخصية مع جيل الشباب من أبناء القيادات السياسية في لبنان، وتكلف بتلك المهمات الأمنية التي خلقت صورة إيجابية عنه، كالمساهمة باتخاذ إجراءات صارمة على التهريب من لبنان وزراعة الحشيش فيه. لقد بدأت صور باسل تظهر بشكل متزايد على السيارات العسكرية وفي أماكن أخرى، وكانت في معظم الأحيان، لا دائماً، تظهر جنباً إلى جنب مع صورة أبيه. وعلى الرغم من أنه من الصعب على المرء أن يتأكد من مدى نجاح محاولة فرض باسل لو قامت ـ بغض النظر عن معارضة بعض أعمدة النظام والكوادر العسكرية المحترفة من ذوي الرتب الأعلى منه، وعلى الرغم من التقاليد الجمهورية للبلد والمشاعر المناهضة للعلويين والآمال المعقودة على عودة الحكم المدني ـ فإن باسلاً، من وجهة نظر النظام، لم يكن أسوأ الخيارات. فعلى نقيض معظم أبناء الطبقة العليا في النظام، ما كان معروفاً عنه الفساد وسوء السلوك في الأوساط العامة. فلقد كان في ريعان الشباب وكان من الممكن تصوره بأنه يجسد مطامح الأغلبية الساحقة من شبان سورية، كما كان، غير ما كان عليه جيل الضباط المنحدرين من عائلات فلاحية ممن تسلموا السلطة في عقد الستينيات، شاباً دمشقياً جداً ترعرع وتثقف وأقام شبكة علاقاته في العاصمة، ووجهاً موضع الإطراء المستطاب من قبل العديد من الدمشقيين المحافظين. لقد حظي، والحق يقال، بشعبية كبيرة تجاوزت إطار الطائفة العلوية إلى أبعد ما يكون، وبما أنه كان بلا أية مهمة في حزب البعث فقد كان يعزز

منهج أبيه اللاأيديولوجي، ويزيد في توضيح تهميش الحزب كقوة لصنع القرار السياسي. علاوة على ذلك فقد ابتعد بنفسه عن سوء الإدارة الاقتصادية وعن الكلام المنمق القديم السابق للحديث وعن العجرفة وغير ذلك من المساوئ المقرونة بالمسؤولين الحزبيين. وفي أعقاب وفاة باسل، قامت محاولات واضحة من قبل الآلة الدعائية للنظام لتمجيد وتقديس صورة باسل كرمز يجسد كل الخصال الحميدة للشباب العربي وحسب، بل ووضع الابن الثاني للرئيس، بشار، في موضع باسل مؤتمنة إياه على المناصب نفسها التي كان يحتلها أخوه. ويبدو من البعيد جداً عن الاحتمال، حتى الآن، إمكانية نجاح هذه الاستراتيجيات السلالية، وذلك لأن الولاءات التي تشد إلى الأسد رجالات الصف الثاني الأقوياء في النظام ما هي بالولاءات القابلة للتحويل بمنتهى البساطة إلى ذلك الابن الذي لما يبرهن بعد على كفاءاته السياسية، ولا هي بحد ذاتها تشكل أساساً لضبط أجهزة السلطة التضامنية CORPORATE AGENCIES، فضلاً عن ضبط مجتمع.

ولكن نهاية حقبة الأسد لا تستلزم أن تفضي بالضرورة إلى انهيار الدولة والقطاع العام، مثلما يدعي بعض المتشائمين المهتمين بالشؤون السورية، فضلاً عن بعض الموالين للنظام من السوريين. فسيناريو الحرب الأهلية، وتوقع الفوضى، والحرب الطائفية الوحشية إلى حد ما، لا بل وحتى احتمال تفكك سورية في الفترة التالية لرحيل الأسد في خاتمة المطاف(٣٤)، ليس إلا واحداً من تلك السيناريوات المحتملة، بيد أنه بالنسبة إليّ ليس أكثرها ترجيحاً. وفي الوقت الذي يفتقر فيه النظام وقيادته بالتأكيد إلى الشرعية، فإن شرعية الدولة ليست موضع شك. فلقد تغيرت الأحوال عما كانت عليه في مطلع عقد الستينيات ـ حين كانت القومية العربية

أقوى، وحين كانت قطاعات هامة من المسرح السياسي لا تزال تعمل، على الأقل، لإعادة توحيد سورية ومصر، وحين كان البلد أقل اندماجاً إقليمياً مما هو عليه اليوم ـ إذ إن الناس من كل أنحاء سورية صاروا يعتبرون دمشق عاصمتهم الشرعية ويقبلون الدولة السورية إطاراً ملائماً للسياسة القومية، على الرغم من الحلم بسورية الكبرى أو بالوحدة العربية الشاملة، وعلى الرغم من العلاقات والعداوات الإقليمية. إن وجود واتساع استغلال الولاءات البدائية لم يحولا دون تطور إحساس قوي بالهوية السورية، فضلاً عن أن كل شرائح المجتمع تقريباً ـ بما في ذلك البورجوازية والطبقة العسكرية ممن سيكون لهما معاً كلمة في تحديد المستقبل السياسي لسورية ـ مهتمة بالحفاظ على الدولة وعلى استقرارها، وعلى دورها الإقليمي إن إمكن. فالقلاقل، أو حالة الحرب شبه الأهلية، التي قامت بين أعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ كانت تجربة مريرة لا يحب تكرارها إلا القليل. وعلى نقيض عقد الستينيات أيضاً، لم يعد هنالك الآن هيئة من الضباط ذوي التسييس الرفيع وممن لهم مهمة سياسية/سوسيولوجية ويودون إطاحة الهياكل الاقتصادية/ السوسيولوجية القائمة. فاليوم هناك طبقة عسكرية محترفة وجهاز أمني بمصالح مشتركة راسخة الجذور. وعلى الرغم من الموروث الانقلابي للجيش السوري، فليس في موروثه التفكك والسماح لمختلف القطعات أن يحارب بعضها بعضاً. وبمقدور المرء أن يتوقع أن يتفق القادة العسكريين في ما بينهم، على الأرجح، على من سيتولى السلطة إن برهنت حكومة مدنية بعد الأسد عن عجزها، في أعين العسكريين، عن القيام بواجبها.

وعلاوة على ذلك، فإن النظام الذي برز في سورية منذ عقد السبعينيات ليس قائماً على القوة العسكرية والوصاية والروابط

الذهبية والفساد وغير ذلك من وسائل الهيمنة غير المدنية وحسب. فمؤسسات الدولة العصرية، كما أوجزنا، أقيمت عملياً على الرغم من أنها لا تؤدي أدوارها في ظل نظام الحكم الفاشي الذي ما فتئت توفر له الضرورات حتى الآن. وأما في ما يتعلق بالمصلحة العمومية في الحفاظ على الاستقرار وانتقال السلطة انتقالاً هادئاً، فهنالك فرصة لكي تتطور هذه المؤسسات ـ أي البرلمان والحكومة والقضاء ـ وتقوم بأدوارها على نحو أكمل. فوفاة الرئيس لا تترك، دستورياً، أي فراغ لأن هنالك نائباً لرئيس الجمهورية، وهو الآن عبد الحليم خدام كنائب أول للأسد من بين ثلاثة نواب، كي يقوم بدور الرئيس المؤقت للدولة. ويجب على المرء ألا يستبعد أن يعمد العسكريون ورجال الأمن الأقوياء لاحترام القواعد الدستورية في سورية للحيلولة دون قيام الفوضى والدمار، كنظرائهم المصريين في أعقاب اغتيال السادات. وإنه من المحتمل أن يفعلوا ذلك، ولكن بناءً على شروط معينة كتلك التي تشترط أن يكون البرلمان هو الهيئة الوحيدة المخولة بترشيح المرشح الرئاسي الذي يدعمه العسكريون، وألا تتعرض الميزانيات العسكرية للخفض إلى حد المبالغة، فضلاً عن السماح بتحديث القوات المسلحة وأن يعفى الجهاز الأمني، كحالات مماثلة عديدة في أميركا اللاتينية، من أية ملاحقة قضائية على الجرائم والآثام التي ارتكبها خلال سنوات الأسد.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه استبعاد انقلاب عسكري، كما ذكرنا، فأي نظام لاحق، سواء أكان مدنياً بمساندة الجيش أم عسكرياً خالصاً، سيكون بالتأكيد تقريباً لأسباب مذكورة أعلاه أقل شخصانية وأقل قسوة، وأكثر ميلاً على الأرجح لقبول تنافس قوى وأفكار السوق، وقيام الجماعات والأحزاب السياسية ولو إلى

حد ما. وإن بعض الدولة الإقليمية كتونس ومصر يمكن أن تكون مثلاً يحتذى للتطور السياسي في سورية بعد الأسد. وعلى الرغم من أن ذينك البلدين لا يزالان بعيدين عن الديموقراطية، فإنهما سياسياً أكثر انفتاحاً واقتصادياً أكثر ليبرالية، فضلاً عن أنهما يتيحان مقداراً معقولاً من الحرية للصحافة واستقلالاً نسبياً للقضاء ودرجة عالية من الاستقرار القانوني وحكم القانون. فالتحرير الاقتصادي على ما يبدو لا يستدعي بحد ذاته قيام تغييرات سياسية هامة، ولا يفضي إليها حكماً[٣٥]. فالديموقراطية وحقوق الإنسان ليست بالضرورة من سمات الاقتصاد المتحرر، وفي بيئة سياسية أكثر انفتاحاً، من المرجح أن تتزايد الطلبات لتحقيقها، بغض النظر عما إن كانت ستعزز نمو الاقتصاد ومرونته أو لا. فالديموقراطية وحقوق الإنسان تشكل خيارات سياسية مستقلة تنطوي على تلك القيمة التي، إن انعدمت تلك الخيارات، طفقت أعداد متزايدة من السوريين تتعلم تقديرها وكيل المديح لها.

الهوامش

(١) آلان ريتشاردز ALAN RICHARDS/جون واتربري JOHN WATERBURY في **«اقتصاد سياسي»**.

(٢) راجع ستيفان ماير STEFAN MAIR في **«شبكات الاستزبان وانتحاء المنحى الديموقراطي في أفريقيا»**.

(٣) لبحث أعمق، من منظور تنموي، للسياسات الاقتصادية ـ السوسيولوجية ونتائجها، راجع بيرتس PERTHES في **«الدولة والمجتمع»**.

(٤) راجع مثلاً غولهاتي GULHATI في **«من ذا الذي يصنع السياسة الاقتصادية؟»**.

(٥) راجع بمزيد من التفاصيل بيرتس PERTHES في **«الطبقة العليا في سورية»**.

(٦) راجع غسان سلامة في **«المجتمع والدولة في المشرق العربي»**، الصفحة ٢٠٦.

(٧) مقابلة الكاتب، دمشق ١٩٩٣.

(٨) المرسوم التشريعي رقم ١٩٨٦/٢٤.

(٩) راجع المقابلة مع راتب الشلاح، رئيس غرفة تجارة دمشق، صحيفة **الحياة**، ٤ تشرين الأول ١٩٩٣.

(١٠) راجع جون واتربري JOHN WATERBURY في **«أهو صميم الموضوع؟ القطاع العام وسيرورة التعديل»**.

(١١) راجع ستيفان هاغارد STEPHAN HAGGARD/روبرت ر. كوفمان ROBERT R. KAUFMAN في **«التعديل الاقتصادي وآفاق الديموقراطية»**، الصفحة ٣٣١ وما يليها.

(١٢) راجع مثلاً لوثر بروك LOTHER BROCK في **«صبغ الشرق بصبغة أمريكا اللاتينية» ـ «التأثير المتبادل بين العملية الديموقراطية والتحويل الاقتصادي»**، ونفس الكاتب في **«التطور في وسط وشرق أوروبا» و«حول حظوظ التطور ومخاطره»** (بون: الهبات والتطور والسلام

١٩٩٣). وراجع تهودور، ميخائيل MICHAEL TH. GREVEN في «هل الديموقراطية عصرية ـ بحث حول أزمة العقلنة في المجتمع السياسي» في الفصلية السياسية، مجلد ٣٤ (١٩٩٣)، الصفحات ٣٩٩ ـ ٤١٣. وللوقوف على بحث عن العلاقة الواهية إلى حد ما بين التحرير الاقتصادي والتحول الديموقراطي في المجتمعات العربية راجع دافيد بول DAVID POOL في «**الصلات بين التحرير الاقتصادي** والسياسي» في طبعة تيم نيبلوك وإما مورفي في «**الاقتصاد والتحرير السياسي في الشرق الأوسط**» (لندن، نيويورك، مطبعة الأكاديمية البريطانية ١٩٩٣). وراجع فولكر بيرتس PERTHES في «**القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي**».

(١٣) راجع آلان ريتشاردز ALAN RICHARDS في «**الأوامر الاقتصادية والأنظمة السياسية**»، في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٤٧ (١٩٩٣)، الصفحات ٢١٧ ـ ٢٢٧، وراجع هاغارد/كوفمان في «**التعديل الاقتصادي**، الصفحة ٣٢٤.

(١٤) راجع خطاب الأسد في ١٢ آذار ١٩٩٢، صحيفة **البعث**، ١٣ آذار ١٩٩٢. إن محاولة بعض الموالين للنظام للبرهنة على أن سورية، في نهاية المطاف، بلد ديموقراطي، قد تتصادف مع مقدار من السخرية غير المقصودة. إلياس نجمة، مثلاً، أستاذ جامعي ونائب برلماني شرح في مقابلة مع الصحيفة اليومية السورية، **تشرين** (٢١ نيسان ١٩٩٢) قائلاً: «إلى الحد الذي لهم فيه [الغربيون] ديموقراطية ونظام حكومي يناسب بنية الإنسان [في بلدانهم]، فنحن بدورنا لنا ديموقراطيتنا ونظامنا بالشكل الذي يستجيب لمطامحنا ولبنيتنا العقلية والتاريخية والثقافية والدينية».

(١٥) راجع من بين آخرين وحيد عبد المجيد في «**الديموقراطية في الوطن العربي**»، في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٣ (آب ١٩٩٠)، رقم ١٣٨، الصفحات ٨٠ ـ ٢٩٤، ومحمد عابد الجابري في «**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**» في مجلة **المستقبل العربي**، المجلد ١٥ (كانون الثاني ١٩٩٣) رقم ١٦٧، الصفحات ٤ ـ ١٥.

(١٦) راجع موجز الإذاعة العالمية/ب ب سي ME/ ١٥٦٦، ١٧ كانون الأول، ١٩٩٢.

(١٧) في ربيع ١٩٩٤، شرح الأسد لأحد زواره أنه يريد لسورية أن تنحو

منحى النموذج الصيني في التحرير. وإلى الحد الذي يعني فيه هذا القول أن التحرير الاقتصادي سيكون تدريجياً مع المحافظة على عناصر تدخل الدولة، فإنه يعني، وربما يعني بالأساس أيضاً، أن أي تحرير سياسي يجب أن يبقى محدوداً.

(١٨) راجع مثلاً زرق الله هيلان في **«آثار التنمية الاقتصادية»**.

(١٩) إن معالجة أمر معين وحده دون سواه والعبث فيه، وانعدام التخطيط الفاعل الفعال ليست كلها بشكل من الأشكال ظاهرة سورية مخصصة. فهي تمثل أسلوباً سياسياً مفهوماً، لا بل وأسلوباً له حتى مبرراته في منطلقات النظام لإضفاء الشرعية على نفسه والإتيان باستقراره: «لا تسلني كيف سنحل مشكلاتنا غداً»، قال للكاتب ذات مرة مدير اقتصادي في مقابلة معه، «فالشعب يريد من الحكومة أن تحل هي المشكلات الراهنة».

(٢٠) راجع «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢). وراجع الجابري في **«إشكالية الديموقراطية»**، وأوغست ريتشارد نورتون AUGUST RICHARD NORTON في **«مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط»** في مجلة **الشرق الأوسط**، المجلد ٤٧ (١٩٩٣)، الصفحات ٢٠٥ ـ ٢١٦.

(٢١) في عام ١٩٨٠ جرى تسجيل ٦٥٠ من هذه المنظمات. وبحلول عام ١٩٩٢ تخفض عددها إلى ٥٠٤. راجع الملخصات الإحصائية عام ١٩٨١، الصفحة ٤٧٦، وعام ١٩٩٣، الصفحة ٤١٣.

(٢٢) هذا المصطلح مستعار من سيلفا SILVA، في **«التكنوقراطيون والسياسة»**. إن سيلفا SILVA توجز ذلك الدور الذي ينطوي على أهمية قصوى والذي يعلبه التكنوقراطيين المستقلون، ولاسيما النخب منهم، في الانتقال إلى الحكم الديموقراطي وخاصة في ما يتعلق بوضع تشيلي.

(٢٣) قانون الاستثمار رقم ١٩٩١/١٠ يطالب المستثمرين الذين يتقدمون بطلب رخصة وفق البنود المواتية لذلك القانون أن يرفقوا ذلك الطلب بدراسة عن معقوليته. إن إنتاج أمثال هذه الدراسات يبدو أنه، بتلك الطريقة التي تقنع

أعضاء المجلس الأعلى للاستثمارات، مهمة أساسية من مهمات هذه الجمعيات التي تقدم، علاوة على ذلك، أثمن النصائح والعلاقات للقادمين الجدد إلى السوق السورية الذين يودون التعامل مع البيروقراطية.

(٢٤) ومع ذلك تنشب منازعات مؤقتة، وحتى منازعات عنيفة، بين السلطات وبين مجموعات من المواطنين. ولكن من الجدير بالذكر أن أمثال هذه المنازعات كانت عادة، طوال العقد الماضي تقريباً، حول قضايا محلية، ولم تتحول إلى مسائل وطنية، الأمر الذي جعل إخمادها يسيراً.

(٢٥) لقد ورد هذا الموضوع مراراً وتكراراً في العديد من خطابات الأسد وفي تعليقات وسائل الإعلام، فضلاً عن بيانات رسمية أخرى. ومن أبرز الأمثلة خطاب الأسد أمام منظمة شبيبة الثورة في ٨ آذار ١٩٩٠، كما ورد في صحيفة تشرين، ٩ آذار ١٩٩٠.

(٢٦) وعلى الرغم من أن هذا كان سمة طاغية من سمات عقد الخمسينيات، فإن الذكريات والمخاوف من المؤامرات الخارجية على سورية ظلت حية تماماً. إن أفضل تقرير عن أحداث ذلك الزمن يبقى كتاب سيل SEALE **«الصراع على سورية»**.

(٢٧) راجع دريزديل DRYSDALE/هينيبوش HINNEBUSCH في **«سورية»**، وبيرتز PERTHES في **«السوري»**.

(٢٨) راجع دريزديل DRYSDALE/هينيبوش HINNEBUSCH في **«سورية»**، الصفحة ٦٢.

(٢٩) راجع المرجع السابق، الصفحة ٢٠٠ وما يليها، وفولكر بيرتس PERTHES في **«التغيير الزائد في سورية»**، في (التاريخ الحالي)، المجلد ٩٢ (١٩٩٣)، الصفحات ٢٣ ـ ٢٦، ١٤٤ (خطأ مطبعي)، وراجع مصلح في **«الجولان: إسرائيل وسورية والاعتبارات الاستراتيجية»**.

(٣٠) راجع فولكر بيرتز PERTHES في **«أمن الحرب المقسومة إلى السلم المقسوم؟ الخيارات السورية في بيئة إقليمية جديدة»**، ورقة أعدت لندوة عن **«الاقتصاد الشرق أوسطي في احتمال السلم»**، ستراسبورغ، ٢٩ ـ ٣٠ حزيران ١٩٩٤.

(٣١) هذا الرأي موضع التعبير الجيد في هيلان في **«الآثار على التنمية الاقتصادية»**.

(٣٢) راجع ميغدال MIGDAL في «**المجتمعات القوية**»، الصفحة ٢٧٣ وما يليها.

(٣٣) راجع إيبرهارد كينل EBERHARD KIENLE في «**عودة السياسة**».

(٣٤) راجع خاصة بايبس PIPES في «**سورية بعد الأسد**».

(٣٥) راجع بيرثس PERTHES في «**القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي**».



المؤلف

فولكر بيرتس باحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي SWP، برلين.

الرئيس التنفيذي ومدير هذا المعهد.

تتركز أعماله المنشورة على سورية ولبنان، وعلى مسائل الاقتصاد السياسي والأمن في الشرق الأوسط.



فهرس الأعلام

أ

ب

ج

ن

و

ي



فهرس الأماكن

و



برغم أن التطور السياسي الذي تعرضت له سورية كان موضوعاً لبحوث مستفيضة، لم تُجر أية دراسة مسهبة باللغة الإنكليزية عن الاقتصاد السياسي لسورية وتطوره منذ عام 1970. ولذلك فإن هذه الإضافة الهامة إلى الأدب الذي يتناول سورية تملأ تلك الفجوة بتحليل التفاعل بين الدولة والاقتصاد والمجتمع منذ عام 1970 حتى هذا اليوم.

وحين يستهل بيرتس PERTHES دراسته هذه بتقرير عن التطور الاقتصادي واستراتيجيات التطور المتغيرة بين الحين والحين، فإنه يبحث العوامل التي استهلت في عقد الثمانينيات المنصرم تغيير الاتجاه من توجه اشتراكي في السنوات البعثية الباكرة إلى "الانفتاح" وإلى إسناد دور أكبر للقطاع الخاص. وعندما يعالج الكاتب مشكلة التفاعل بين التحول الاقتصادي والتغيير السياسي فإنه يسوق الأدلة التي تبين أنه على الرغم من أن تحولاً في بنية السلطة لن يحدث في ظل حكم الأسد، فإن نظامه خلق تلك المؤسسات التي قد تتيح انتقال السلطة على نحو يسير ومعقول والإتيان بنظام سياسي أقل تفرداً وأكثر مشاركة.

فولكر بيرتس باحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي، برلين. وحالياً هو الرئيس التنفيذي ومدير هذا المعهد، تتركز أعماله المنشورة على سورية ولبنان، وعلى مسائل الاقتصاد السياسي والأمن في الشرق الأوسط.

المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ واشنطن




ISBN 978-9953-21-514-3
9 789953 215143